

مَصْنَعُ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيرُ الْمُصْطَفَى الْمُصْطَفَى

السَّيِّحُ الرَّضَائِي بِمَجْدِهِ الْفَقِيرُ الْفَقِيرُ

الْفَقِيرُ الْفَقِيرُ ١٣٢٢ هـ

مُتَعَقِّقُ

لِلْمُسْتَعِينِ بِالْمُصْطَفَى الْفَقِيرِ الْفَقِيرِ

« مُتَعَقِّقُ »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اللَّهُمَّ كُنْ لَوْلِيكَ الْحُجَّةَ بْنِ الْحَسَنِ صَلَواتِكَ عَلَيْهِ

مركز تحقیقات فقه و حقوق اسلامی

وَعَلَى آبَائِهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ وَلِيًّا

وَحَافِظًا وَقَائِدًا وَنَاصِرًا وَدَلِيلًا وَعَيْنًا حَتَّى تُسْكِنَهُ

أَرْضَكَ طَوْعًا وَتُمَتِّعَهُ فِيهَا طَوِيلًا

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة
للمؤسسة الجعفرية لإحياء التراث



مركز تقيتكم كپير مینوسوی

بسمه تعالى

طبع هذا المجلد من كتاب

«مصباح الفقيه»

لذكرى هولة الأختار

١- المرحوم المغفور له الحاج أبي القاسم علاقه بنديان

٢- المرحوم المغفور له الحاج محمد علاقه بنديان

٣- المرحومة المخدرة الحاجة اختر خرائي

راجين من الله عز اسمه أن يتقبل هذا العمل

و يوصل ثوابه لأرواحهم

غفر الله لنا و لهم فإنه غفور رحيم

الواجب (الثالث) من أفعال الصلاة كتاباً وسنة وإجماعاً: (القيام).
أما الأول: فقله تعالى: ﴿الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً﴾ المفسر
في أخبار أهل البيت بأن الصحيح يصلي قائماً والمريض جالساً^(١) ﴿وعلى
جنوبهم﴾^(٢).

وأما السنة: ففي صحيحة زرارة، العتقمة^(٣) في المسألة السابقة:
«وقم متصباً، فإن رسول الله ﷺ قال: مَنْ لَمْ يَقُمْ صَلَاتِهِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ» إلى
غير ذلك من الأخبار التي ستمر بك إن شاء الله.

(وهو) في الجملة (ركن) في كل ركعة من ركعات الصلاة (مع
القدرة، فمن أخل به) وتركه (عمداً أو سهواً بطلت صلاته) بلا خلاف
فيه بل بإجماع العلماء، كما عن جماعة^(٤) نقله، منهم: المصنف في

(١) الكافي ٣: ١١/٤١١، التهذيب ٢: ٦٧٢/١٦٩، و٣: ٣٩٦/١٧٦، تفسير المياشي
١: ١٧٤/٢١١، الوسائل، الباب ١ من أبواب القيام، ح ١، مستدرک الوسائل،
الباب ١ من أبواب القيام، ح ٢.

(٢) آل عمران ٣: ١٩١.

(٣) في ج ١١، ص ٤٧٧.

(٤) راجع: مفتاح الكرامة ٢: ٣٠٢.

المعتبر^(١)، بل : علماء الإسلام ، كما عن المنتهى^(٢).

وظاهر النصوص والفتاوى بل صريح بعضها أنه من حيث هو معتبر في الصلاة ومن جملة أفعالها ، ولا يتنافى شرطية لساير الأفعال الواقعة حاله من التكبير والقراءة والركوع الذي ستعرف اشتراط كونه عن قيام ؛ إذ لا تنافي بين الجهتين ، بل ظاهر معاقد إجماعاتهم المحكية كصريح بعض كلماتهم : أن ركنيته - التي انعقد إجماعهم عليها - إنما هي بهذه الملاحظة ، أي بلحاظ نفسه من حيث هو ، لا من حيث شرطية لركن آخر من تكبيرة الإحرام أو الركوع ، ولكن إقامة الدليل عليه مشكل ، خصوصاً لو فُسّر الركن بما كانت زيادته كتقصه عمداً وسهواً مبطله ، كما في جملة من كلماتهم ، بل عن غير واحدٍ نسبت إلى الأصحاب ، فجعلوا اتفاق كلمتهم على أنه ركن دليلاً عليه بالمعنى المزبور ، فاحتاجوا في الموارد الكثيرة - التي علم عدم اختلال الصلاة بزيادة القيام فيها - إلى التثبت بأدلتها الخاصة الدالة عليه ، وجعلوها مخصصة لما اقتضاء قاعدة الركنية ، كما في زيادة الركوع في بعض الموارد.

وكيف كان فقد استشكل جماعة من المتأخرين - منهم المحقق الثاني^(٣) - على ما حكى^(٤) عنهم إطلاق القول بركنية القيام : بأن ناسي القراءة وأبعضها صلاته صحيحة مع فوات بعض القيام ، المستلزم لفوات المجموع ، فعدلوا عن القول بالإطلاق إلى ما حكى عن الشهيد في بعض

(١) المعتبر ٢ : ١٥٨ ، وحكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٨ : ٥٧ .

(٢) منتهى المطلب ٥ : ٨ ، وحكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ : ٢١٥ .

(٣) جامع المقاصد ٢ : ٢٠٠ .

(٤) الحاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ : ٢١٦ .

تحقيقاته من أنه قال : إن القيام بالنسبة إلى الصلاة على أنحاء ، فالقيام في النية شرط كالنية ، والقيام في التكبير تابع له في الركنية ، والقيام في القراءة واجب غير ركن ، والقيام المتصل بالركوع ركن ، فلو ركع جالساً بطلت صلاته وإن كان ناسياً ، والقيام من الركوع واجب غير ركن ؛ إذ لو هوى من غير قيام وسجد ناسياً ، لم تبطل صلاته ، والقيام في القنوت تابع له في الاستحباب^(١) . انتهى .

وعن المحقق الثاني الاستشكال في استحباب القيام حال القنوت بأنه متصل بقيام القراءة ، فهو في الحقيقة قيام واحد ، فكيف يتصف بعبءه بالوجوب وبعضه بالاستحباب^(٢) ؟

ورّد بأن مجرد الاتصال ليس بمانع عن ذلك بعد وجود خواص الندب فيه^(٣) .

وربما أجيب عن أصل الإشكال بما حصله : أن الركن إذا كان مركباً ذا أجزاء ، كالقيام والسجدين ، فنقصه عبارة عن تركه رأساً ، أي ترك جميع أجزائه ، وزيادته عبارة عن زيادة الجميع ، فنقص القيام الركني معناه هو : أن لم يأت بشيء منه ، وزيادته عبارة عن زيادة جميعه المستلزم لزيادة التكبير والركوع ، ولا ينافيه اقتضاء زيادتهما أيضاً للبطلان واستناد البطلان إليهما ؛

(١) حكاه عنه المحقق الكركي في جامع المقاصد ٢ : ٢٠٠ - ٢٠١ ، والعاملي في مدارك الأحكام ٣ : ٣٢٦ .

(٢) جامع المقاصد ٢ : ٢٠١ ، وحكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٣ : ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٣) كما في الحقائق الناضرة ٨ : ٥٧ ، وانظر : روض الجنان ٢ : ٦٦٦ ، ومدارك الأحكام ٣ : ٣٢٧ .

إذ عُلِّلَ الشرع معرّفات^(١).

وفيهِ : أن مقتضاه عدم البطلان من حيث الإخلال بالقيام الركني فيما لو أتى بشيء من القيام في حال القراءة وتركه قبل الركوع وحال التكبير، مع أنهم بحسب الظاهر لا يلتزمون به ، فلا مدخلية لقيامه في هذا الحال وجوداً وعدماً في ركنيته ، وإنما العبرة بما اتصل منه بالركوع وما وقع في حال التكبير ، وأما ما عداهما فلا شبهة في عدم مدخلية زيادته ونقصه سهواً في البطلان .

وكيف كان فقد استدلوا لركنيته بالإجماع المستفيض نقله بل تواتره ، وبظواهر النصوص الدالة على اعتبار القيام في الصلاة مطلقاً ، الشاملة بإطلاقها لحال السهو أيضاً ، خصوصاً مثل قوله عليه السلام : « لا صلاة لمن لم يقم صلبه »^(٢) الدال بظاهره على انتهاء حقيقتها عند انتفائه ، وبإصالة الركنية في كل ما ثبت شرطيته أو جزئيته في الجملة .
وإنما يستدل بالأخيرين لإثبات ركنيته بمعنى كون نقصه عمداً وسهواً مبطلاً دون زيادته .

فعمدة المستند لإثبات كون زيادته أيضاً كذلك هو الأول ، أي الإجماع بعد دعوى ظهور كلمات المعجمين في إرادة الركن بهذا المعنى .
وربما يستدل له أيضاً : بعموم ما دل على أن « من زاد في صلاته فعلية الإعادة »^(٣) ومع العمد : بكونه زيادةً تشريعية ، وهي مبطله .

(١) راجع : مسالك الافهام ١ : ٢٠٠ .

(٢) الفقيه ١ : ٨٥٦/١٨٠ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب القيام ، ح ١ بتفاوت .

(٣) الكافي ٣ : ٥/٣٥٥ ، التهذيب ٢ : ٧٦٤/١٩٤ ، الاستبصار ١ : ١٤٢٩/٣٧٦ ، الوسائل ، الباب ١٩ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ، ح ٢ .

وقد تبين ضعف جميع هذه الوجوه - التي تشبثوا بها لإثبات البطلان بزيادته حتى الإجماع - في مبحث التكبير ، فلا نطيل بالإعادة ، بل نقول في المقام : إنه ينبغي الجزم بعدم بطلان الصلاة بزيادة القيام أصلاً حتى المتصل منه بالركوع ما لم يستلزم الإخلال من جهة أخرى ، كفوات الموالاة بين الأجزاء ، أو حصول الفعل الكثير الماحي للصورة ، أو زيادة الركوع ونحوه . وكفاك شاهداً لذلك وجوب تدارك القراءة والسجدة المنسيّتين ما لم يركع ، فإنه يجب عليه ذلك وإن هوى إلى الركوع ولم يبلغ حذّه ، مع أنه لم يدع في الفرض شيئاً من القيام المعتبر في الركعة إلا وقد أتى به ، وعند تدارك السجدة المنسيّة تتحقّق زيادة جميعه حتى القيام المتصل بالركوع ، فإن عدم انصافه بالاتصال بالركوع نشأ من رجوعه قبل إلحاق الركوع به ، لا من تركه للقيام .



ودعوى أن الركن هو القيام المتصل بالركوع ، فلا يعقل زيادته بلا ركوع ، فرجوعه قبل الركوع في مثل الفرض مانع عن حصول صفة الاتصال بالركوع التي هي من مقومات ركنيته ، مدفوعة : بأنه لا دليل على اعتبار هذا الوصف قيداً في القيام الواجب في الصلاة ، كي يعقل أن يكون دخيلاً في ركنيته ، بل الواجب نصّاً وفنوّى هو القيام الواقع قبل الركوع حال القراءة والتكبير ، واتصاله بالركوع ليس شرطاً في صحّة القيام ؛ إذ لا دليل عليه ، بل هو شرط في صحّة الركوع حيث اعتبر فيه كونه عن قيام ، فليتأمل .

وربما يستدلّ له أيضاً : بقاعدة الشغل ، وينظير الصلاة بالمركبات الخارجية التي يخلّها الإخلال بشيء من أجزائها زيادةً ونقصاً . وفيهما ما لا يخفى ؛ فإنّ تنظيرها بالمركبات الخارجية ممّا لا ينبغى

الالتفات إليه ، والمرجع لدى الشك في شرطية شيء أو جزئيته أو مانعته هي الرأية وأصل انعدام وبحوهم من لأصول الساقية للتكليف ، لا الاشتغال ، كما تقرّر في محله .

هذا ، مع أنّه لا موقع لإحراء 'صدّة الاشتغال' أو الرأية ونحوها في مثل المقدم ، إذ لا يترتب على حرثيته أو مبيعة ريدته في حال السهو شعرة عمية ، فإن رادته وتركه سهواً فيما عدا ما ذكر منه حال التكبير وما اتصل بالركوع - غير مطلق حرماً ، وريدته أو قصه في الحائض مطلق حرماً ، وإنما الإشكال في أنّ مثلاً لطلال هل هو ركينة القيم من حيث هو ، أو شرطية لركن آخر؟ فليتأمل .

وقد تنحصر ممّا ذكر أنّه لا دليل على أنّ رادة القيم من حيث هي مطلة ، بل قصية الأصل عدم لطلال حتى مع العمد لو لم يكن إجماعياً فضلاً عن السهو .

بالتحقيق كما مر

وأما قصه سهواً فهو أيضاً كذا على الأطهر ، لأن عمدة ما ذكره دليلاً له هي ظهور الأدلة في اعتباره على الإطلاق

وفيه أنّ قوله عليه السلام في صحبة ردارة 'لا تعد الصلاة إلا من خمسة' ^(١) الحديث ، وكذا قوله عليه السلام في مرسلة سعيد : 'لا تسجد بسجدة من السهو لكل زيادة وقيصة' ^(٢) حاكم على مثل هذه المطبقات ، فيقيدها بصورة العمد .

(١) لعنه ١ ، ٨٥٧/١٨١ ، التهذيب ٢ ، ١٥٧ ٥٩٧ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الصلاة ، ج ١ .

(٢) تهذيب ٢ ، ٥٥ ٦٠٨ ، الاستبصار ١ ، ١٣٦٧/٣٦١ ، الوسائل ، الباب ٣٢ من أبواب التحلل الواقع في الصلاة ، ج ٣ تفاوت بسير في الدليل

وكون النسبة بينهما العموم من وجه غير مُخْلِجٍ ، فإنَّ لحاكم مقدّم على كلِّ حال ، كما تقدّمت الإشارة إليه مراراً ، وبأني توصيحه وتقريب وجه حكومة الحبرين على مثل هذه لمطّقت في محله إن شاء الله

هذا ، مع أنَّ تقييد تلك المطّقت بحل لعمد بالنسبة إلى كثير من الموارد التي تقدّمت^(١) الإشارة إليها في عبارة الشهيد وغيره ممّا لا بدّ منه ، ومعه لا يبقى لها قوّة ظهور في ثَمَر بحل السهو فيما عدا تلك الموارد بحيث يصح لمعرضة الحبرين فصلاً عن أن يترخّح عليهما

وأما الاستدلال بأصالة لركيّة فيه - بعد لعصّ عن أنّه لا محال للتمسك بهذا الأصل كسائر الأصول بعد ورود لعصّ بخلافه ، أي الصحيحة المتقدّمة^(٢) - أنَّ هذا الأصل غير أصيل ، لأنّ مساه دعوى استحاله احتصاص حرّية شيء أو شرطته بحال المذكور ، لاستلزامه التكليف بما عداه على تقدير السهو الذي هو عبودٌ غير اختياري ، فاكتهاء الشرع بما صدر من ناسي الأحرء والشرايط التي نسبت بأركان حكم ثانويّ تعديّ محالف للأصل ، وإلا فلا يعقل أن يكون ناسي السورة مكلفاً بالصلاة بلا سورة كي يكون عمله محرّماً في الواقع لو لا مسأنة بدليّة لجعليّة التعديّة

وفيه أنّه لا مانع عنه لا عقلاً ولا شرعاً ، بل هو في الشرعيّات فوق حدّ الإحصاء ، وليس تهيم الناسي بكونه مكلفاً بما عدا الأحرء المسيّ طريقه محضراً في أن يأمره بالصلاة بلا سورة لدى السباد ، بل يكسّف عامّة المكلفين بالصلاة ويبين بهم أحرءها المقومة وأمرهم بصمّ ما عداها إليها لدى التذكّر ، أو يكسّفهم جميع لأحرء ولشرايط المسفومة وغير

(١) في ص ٦-٧ .

(٢) في ص ١٠

المقومة ثم يبيّن لهم بمثل قوله «لا تعاد الصلاة إلا من حمسة» أن مطلوبة ما عدا الحمسة إنما هي على تقدير التذكر والالتفات، لا مطلقاً، إلى غير ذلك من أنحاء الإفادة، كما تقدّمت الإشارة إليها غير مرّة، فمقتضى الأصل العملي عند الشكّ هي كون شيء حرّ أو شرطاً مطلقاً أو في خصوص حال العمد: عدم ركّيته، واحتصاص اعتدائه بحال العمد، كما أوضحناه في مسacht أصل الرأفة، ولكن قد شربنا إلى أن هذا الأصل في خصوص المقام لافائدة فيه.

وأما الإجماع فانقدر المتيقن منه إنما هو الإجماع على أن من أحل به عمداً وسهواً بطلت صلاته، وهذا لا يدلّ على اعتدائه من حيث هو في الصلاة فصلاً عن ركّيته في حدّ ذاته، لحوار كونه من حيث شرطيته لركن آخر، وهو التكبير والركوع

نعم، طاهر فتاوبهم ومعاقد إجماعاتهم المحكيّة كونه بداهة ركناً، ولكن لا حيّة في الطاهر ما لم يعلم بذلك من قصدهم، إذ ليس الأمر مسياً على التعدّ بطواهر الماطهم، بل على الجرم بالإصابة واستكشاف رأي المعصوم من اتفاق آرائهم على سبيل الحدس، وهذا لا يحصل مع عدم الحرم بمرادهم، كيفاً مع أن العبد على الظنّ عدم إرادتهم ركّيته بالأصالة.

فالذي يقوى في النظر بالنظر إلى عموم قول أبي جعفر عليه السلام «لا تعاد الصلاة إلا من حمسة» الحديث عدم كون ترك القيام سهواً كزيادته كذلك من حيث هو موحياً للطلاء، ولكن ترك القيام المتصل بالركوع يوجب

(١) تقدّم تخريجه في ص ١٠، الهامش (١).

بطلانها من حيث اشتراط الركوع - اندي هو أحد الخمسة التي تعاد الصلاة
مها - يكون القيمى منه عن قيام ، وحلوسى منه عن حلوس ، كما تعرفه
في محله إن شاء الله

وكذا تركه حال التكبير موح للبطالان من حيث اشتراط التكبير به .
وكون التكبير ممّا عدا الحمسة - انني دلت الصحيحة على حصر
مستند البطلان فيها - غير صئير ، فإن ديبه أحصر مطلقاً من الصحيحة ، كما
عرفته في محله .

هذا ، مع إمكان دعوى قصور الصحيحة في حد ذاتها عن شمول ما
لو أحل بالتكبير أو شرائطها ، فإن يعي الإعداد فرع تحقق الدحول ، وهو
لا يتحقق لدى الإحلال بالنية أو بلحره الأول الذي يتحقق به الدخول ، أي
تكسيرة الافتتاح ولو ملحاط شرائطها ، فليتمل .

واعلم أنه يعتر في القيام أمور

منها : الانتصاب لدى التمكّن ، لقوله ﷺ في صحيحة زرارة : «وقم
متصباً ، فإن رسول الله ﷺ قال من لم يقم صلبه فلا صلاة له»^(١) .
وصحيحة أبي بصير - المروية عن الكافي - عن أبي عبد الله ﷺ قال :
«قال أمير المؤمنين عليه السلام من لم يقم صلبه في الصلاة فلا صلاة له»^(٢)
والصلب - كما في الحقائق^(٣) - هو عظم من الكاهل إلى العقب ،
وهو أصل الدن ، وبقمته تسترم الانتصاب ، بل قد يقال^(٤) أن الانتصاب

(١) تهذّب تحريجها في ص ٨ ، الهامش (٢)

(٢) الكافي ٣ ٤/٣٢٠ ، الوسائل ، لب ٢ من أبواب القيام ، ح ٢

(٣) لحدائق ، مناصرة ٨ ٦٠ .

(٤) راجع جواهر الكلام ٩ : ٢٤٦

-لدي براد به نصب فقار الطهر - مأخوذ في مفهوم القيام عرفاً ؛ إذ ليس القيم عرفاً ولعةً إلا الاعتدال المقبل للاحياء ، ولعلّ منه الاستقامة المقابلة للإعوجاج ، وإطلاق القنم على بعض أفراد المسيحي في ستعمالات سواد أهل العرف مشوّه احتفاء لعرف الصحيح عليهم ، فعلى هذا يدلّ عليه -مضاف إلى ما عرفت - جميع الأحذر الدانة على اعتدال القيام في الصلاة .

وفيه تأمل بل مع ؛ فإن القيم - كالتعود والحلوس والاصطجاع - من المفاهيم المنيّة لدى العرف ، وصدقه على بعض المصاديق الغير النالعة حدّ الانتصاب غير قابلٍ للتشكيك ، وكونه في الأصل مأخوذاً من الاعتدال الذي هو صدّ الانحاء ممّا لا يسعى الالتفات إليه في إطلاقاته الواردة في المحاورات العرفيّة ، ولذا لاحتاجة إلى استدلال لوجوب هذه المراتب الفارقة لإقامة الصلب عند تعدّد الانتصاب أو تعسره الرفع للتكليف : بالإجماع أو بقاعدة الميسور . فإن مقتضى القاعدة هو الاقتصار في تقييد إطلاقات أدلته بما دلّ على وجوب إقامة الصلب ، المعلوم عدم إرادته إلا للقادر .

هذا ، مع أنّا لو قلنا بكونه مأخوذاً في مفهومه ، فإنما هو في حقّ القادر بمعنى أن يقول إنّ معه الاعتدال والاستقامة ، ولكن في كلّ شيء بحسبه ، والشخص العذر المسيحي بالذات اعتداله واستقامته إنّما هو بحسب حاله من الإتيان بما يمكنه من لقيم ، فهو بالنسبة إليه مصداقٌ حقيقيٌّ للقيام وإن لم يكن ذلك كذلك لو كان صادراً من غيره ممّن كان قادراً على إقامة صلبه .

وكيف كان فلا يحلّ بالانتصاب المعتسر في القيام إطراق الرأس

بلا خلاف فيه عني لطاهر، بل يظهر من بعض دعوى الإجماع عليه^(١)، بل عن التقي استحباب إرسال الدقن إلى الصدر^(٢).

ولكن وقع تفسير اعتدال القيام المعتبر في الصلاة بإقامة الصلب والبحر في رسالة حرير عن أبي جعفر عليه السلام، قال، قلت [له]: ﴿فصل لربك وانحر﴾^(٣) قال: «البحر لا يعتدل في القيام أن يقيم صلته ونحره»^(٤) وهو ظاهره ينافي إطراق الرأس، وبأنه وإن فُسر البحر في اللغة بأعلى الصدر ولكن المراد ببقائه في الرواية بحسب لظاهر نص العنق، المضاف لإطراق الرأس، وإلا لاكتفى بذكر إقامة الصلب، لني تتحقق معها إقامة أعلى الصدر.

التهمة إلا أن يقال: إن ذكره في الرواية من قبل ذكر الحاض بعد العام؛ دفعاً لتوهم إرادة المسمحة والتجاوز بإقامة الصلب، مع ما في ذكره من التشبيه على المسببة به وبين لآية لني وقعت الرواية تفسيراً لها فالإبصار أنه بعد التعمد إلى تفسير البحر في اللغة بأعلى الصدر كما في المجمع^(٥) وغيره^(٦) - لا يبقى للرواية ظهور في اعتبار أزيد من إقامة الصلب، الغير المدفوعة لإطراق الرأس ولو سلم ظهورها في ذلك، فلا بد من حملها عني الاستحباب، لعدم صلاحيتها لتقييد الأخبار المطلقة بعد

(١) لاحظ: جواهر الكلام ٩: ٢٥٣.

(٢) كما في الحقائق لاضررة ٨ - ٦٥، رجع الكافي في نقفه ١٤٢.

(٣) الكوثر ١٠٨: ٢.

(٤) الكافي ٣: ٣٣٦ - ٩/٣٣٧، تهذيب ٢: ٨٤ ٣٠٩، الوسائل، الباب ٢ من أبواب

القيام، ح ٣، وما بين المعنويين أصح، من لمصدر

(٥) مجمع البحرين ٣: ٤٨٩ «بحره»

(٦) القاموس المحض ٢: ١٣٩ «بحره»

إعراض الأصحاب عن ظاهرها مع محبة التفسير الوارد في هذه الرواية لما في المستفيضة المتقدمة^(١) الواردة في تفسير الآية من أن النحر هو رفع اليدين حيال الوجه أو إلى الحر، إلا أن يقل بعدم التناهي بين التفسيرين، لإمكان إرادة أمر جامع بين المعيين، كما يؤيد ذلك ما دل على أن للقرآن بطولاً لا يعرفه إلا أهله^(٢). وعلى هذا تكون تلك الأحبار أيضاً من مؤيدات الحمل على الاستصحاب، والله العالم

ومنها: الاستقرار بأن لا يكون شيئاً أو مضطرباً، بل يكون واقعاً ساكناً، بلا خلاف فيه على الظاهر، بل عن غير واحد^(٣) دعوى الإجماع عليه.

وبدل عليه - مضاف إلى ذلك - خبر سليمان بن صالح - المتقدم^(٤) في باب الإقامة - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يقيم أحدكم الصلاة وهو ماشٍ ولا راكب ولا مضطجع إلا أن يكون مريضاً، وليتمكن في الإقامة كما يتمكن في الصلاة، فإنه إذا أحل في الإقامة فهو في صلاة، فإنه يفهم منه عرفاً أن التمكن الذي يراد منه - على الظاهر - الاستقرار والاطمئنان كان اعتباره في الصلاة لديهم معروفاً عنه، فراد الإمام عليه السلام أن يبين اعتباره في الإقامة أيضاً بيان أنه إذا أحل في الإقامة فهو في الصلاة، وحيث إننا علمنا أنه عليه السلام لم يقصد بهذا حقيقة، حمداً في الإقامة على الاستصحاب بشهادة

(١) في ج ١١، ص ٤٨٣ و ٤٨٤.

(٢) راجع: بحار الأنوار ٩٢ : ٧٨ وما بعدها

(٣) كمعبر المحققين في إيضاح الفوائد ١ - ٢٩، وصاحب الجواهر فيها ٩ - ٢٥٩.

٢٦٠، والوحيد البهبهاني في مصابيح السلام ٧ - ٤٧، وحكاة عنهم الشيخ الأنصاري

في كتاب الصلاة ١ : ٢٢٥

(٤) في ج ١١، ص ٢٧٦.

غيره من الأدلة ، فلا ينافي ذلك دلالة لحرر على لروحه في الصلاة .
 و يدل عليه أيضاً في الجملة حرر السكوبي عن أبي عبدالله عليه السلام أنه
 قال في الرجل يصلي في موضع ثم يريد أن يتقدم ، قال : «يكف عن القراءة
 في مشيه حتى يتقدم إلى الموضع الذي يريد ثم يقرأ»^(١)
 واستدل له أيضاً برواية [هرون بن حمزة العنوي]^(٢) عن
 أبي عبدالله عليه السلام عن الصلاة في السفينة ، فقال : «إن كانت محملة ثقيلة إذا
 قمت فيها لم تتحرك فصل قائماً ، وإن كانت خفيفة تكعاً»^(٣) فصل قاعدة^(٤)
 وبوقش^(٥) فيه بأن المراد بالتحرك ما تكعاً معه السفينة - أي تنقلب -
 بقربة المقابلة ، فلا تدل الرواية على المطلوب
 وربما يدعى أن الاستقرار مأخوذ في مفهوم القيام
 وفيه تأمل بل مع .

اللهم إلا أن يراد منه الاستقرار بمعنى الوقوف المقابل للمشي ، فإنه
 غير بعد ، ولا أقل من كونه مأخوذاً فيما ينصرف إطلاقه إليه ، وأما معنى
 السكون والاطمئنان المقابل للحركة ولاضطراب فلا ، بل لا ينصرف أيضاً
 حتى مما ورد فيه الأمر بالقيام منتصباً مقيماً صلياً ، لصدقه عرفاً على الواقف

(١) نكاهي ٣ : ٢٤/٣١٦ ، التهذيب ٢ : ١١٦٥/٢٩٠ ، وسائل ، الباب ٤٤ من أبواب
 مكان المصلي ، ح ٣ .

(٢) يدل ما بين المحفوفين في السجح لحضبة والحجرية ، «الحلي» ، والصحيح ما أثبتناه
 من المصادر و «الحلي» ورد في الوسائل قبل الرواية المذكورة عن القوي

(٣) أي : تنقلب ، مجمع البحرين ١ : ٣٦٠ وكهـ

(٤) نكاهي ٣ : ٤/٤٤٢ ، الفقيه ١ : ١٣٢٩/٢٩٢ ، التهذيب ٣ : ٣٧٨/١٧١ ، الاستبصار

١ : ١٧٦٣/٤٥٥ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب القيام ، ح ٢

(٥) المناقش هو شيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ : ٢٢٦

المتحرك

ثم لا يحصى عليك أن عمدة مستند عند هذا الشرط هو الإجماع وبحوه من الأدلة التي ليس لها عموم أو إطلاق أحوالي، فمقتضى الأصل هو الاقتصار في شرطية على قدر لمتيقن، وهو في حال العمد، فلو أحل به سهواً أو اضطراراً ولو في حال تكبير فصلاً عن غيره، لم تبطل صلاته على الأشبه

(و) منها الاستقلال مع القدرة على المشهور، بل عن المختلف^(١) وغيره^(٢) دعوى الإجماع عليه، و (إن أمكنه القيام مستقلاً، وجب، وإلا وجب أن يعتمد على ما يتمكن معه من القيام، وروى: جواز الاعتماد على الحائط مع القدرة)

ورداً ذهب جماعة من المتأخرين وفقاً لبعض القدماء كآبي الصلاح - على ما حكى عنهم - إلى نقول حوازه احتجراً على كراهية^(٣) وللمراد بالاستقلال - كما عن جماعة من الأصحاب^(٤) التصريح به -

(١) مختلف شيعية ٢ : ٢١٢، ديل لمأنه ٢٣، وكما في كتاب الصلاة - بشيخ الأنصاري -

١ : ٢٢١، والحاكي عنه هو الطاطبائي في ربح المسائل ٣ : ١٣١

(٢) من أبي جمهور الأحسائي في المسالك نجافته - المطبوعة مع الفوائد المدة -

١٤٤، وحكاة عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ : ٢٢١

(٣) مدارك الأحكام ٣ : ٣٢٧ - ٣٢٨، دحيرة بمعد ٢٦١، كفاية الفقه ٩٠،

مغانيع لشرع ١ : ١٢١، مفتاح ١٣٩، بحار لأبواب ٨٤ : ٣٤١، الحقائق المنصورة

٨ : ٦٢، الكافي في الفقه ١٢٥، وحكاة عنهم البراقبي في مستند الشيعة ٥ : ٤١،

والسروراني في دحيرة المعاد ٢٦١

(٤) منهم المحقق الكركي في جامع المقاصد ١٢ : ٢٠٢، ولشهادته الثاني في مسائل

الافهم ١ : ٢٠١، ولعمري في مدارك الأحكام ٣ : ٣٢٧، والسروراني في دحيرة

المعاد ٢٦١، والطاطبائي في ربح المسائل ٣ : ١٣٠، والبراقبي في مستند

لشيعية ٥ : ٤٠

عدم الاستناد والاعتماد على شيء بحيث لو زال ذلك الشيء وهو عاقل لسقط .

و استدلل للمشهور بانصراف أدلة لقيام إتيه ، بل عن بعضهم دعوى أن الاستقلال بالمعنى المربور مأخوذ في مفهوم القيام^(١) ، فإن القائم فلا استقلال في صورة القائم ، لا قنم حقيقة وبأنه هو المعهود الواقع من فعل النبي والأنفة عليه السلام ادين أمراً بالتشي بهم ، خصوصاً في الصلاة التي ورد فيها «صنوا كما رأيتموني أصني»^(٢) وبأنه هو الذي يحصل معه القطع بمرأع الدمة عما اشتغلت به بقباً

وفي الجميع بظر ، عدا أن دعوى الانصراف عبر بعبده ، خصوصاً من مثل قوله عليه السلام في صحيحة زرارة «وقم منصفاً ، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال من لم يقم صله فلا صلاة له»^(٣)

واستدل له أيضاً بصحيحة ابن مسعود عن أبي عبد الله عليه السلام قال «[لا تمسك]»^(٤) بحمرك وأنت نفسي ، ولا تستند إلى حذر إلا أن يكون مريضاً^(٥) .

والخمر بالحد المعجمة وميم المفتوحتين - على ما في الحدائق^(٦)

(١) كما في كتاب لصلاة - شريح لأصاري - ١ - ٢٢١ عن محقق الثاني والوحيد البهبهني ، وراجع جامع المقاصد ٢ - ٢٠٣ ، ومصابيح الطلاب ٧ - ٥٠

(٢) صحيح البخاري ١ - ١٦٢ - ١٦٣ ، و ٨ - ١١ ، و ٩ - ١٠٧ ، سنن ترمذي ١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ / ٢٧١ ، و ٣٤٦ / ١٠ ، سنن البيهقي ٢ - ٣٤٥ ، سنن الدرهمي ١ - ٢٨٦

(٣) تقدّم تحريرها في ص ٨ ، الهامش (٢)

(٤) بدل ما بين المعقوفين في السخ الحطية والحجربة «لا تستند» والمشت من لمصدر .

(٥) التهذيب ٣ - ١٧٦ - ٣٩٤ ، وسائل ، ١٠ - من أبواب لصام ، ح ٢

(٦) الحدائق الصرة ٨ ، ٦١

وغيره^(١) - : ما وارك من شجر أو بناء ونحوه .

وحر عبدالله بن بكير - المروزي عن قرب الإسناد - قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصلاة قاعداً أو متوكئاً على عصا أو حائط ، قال : « لا ، ما شأن أبيك و[شأن] هذا ، ما بلغ أبوك هذا نغداً »^(٢)

ولكن يعارضهما صحيحة عن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام ، أنه سأله عن الرجل هل يصح له أن يستند إلى حائط المسجد وهو يصلي ، أو يصع يده على الحائط وهو قائم من غير مرصٍ ولا علة؟ فقال « لا بأس » وعن الرجل يكون في صلاة فريضة فيقوم في الركعتين الأولتين هل يصلح له أن يتناول حطب المسجد فيبعض يستعين به على القيام من غير صعب ولا علة؟ فقال : « لا بأس به »^(٣)

وموثقة ابن بكير - المروزي عن التهذيب عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : سأله عن الرجل يصلي متوكئاً على عصا أو على حائط ، قال : « لا بأس بالتوكؤ على عصا والاتكاء على الحائط »^(٤)

وحر سعيد بن يسار ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن التكاء في الصلاة على الحائط يميناً وشمالاً ، فقال « لا بأس »^(٥)

وقد نسب^(٦) إلى المشهور حمل هذه الأحكام على الاستناد العير الثام ،

(١) ذخيرة المعاد ٢٦١ ، مصابيح الظلام ٧ ٤٨ ، القاموس المحيط ٢ ٢٣ .

(٢) قرب الإسناد ٦٢٦/١٧١ ، الوسائل ، باب ١ من أبواب القيام ، ح ٢٠ ، وما بين المعقوفين أضفاه من المصدر

(٣) الفقيه ١ ٢٣٧ - ١٠٤٥/٢٣٨ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب القيام ، ح ١

(٤) التهذيب ٢ ١٣٤١/٣٢٧ ، الوسائل ، باب ١٠ من أبواب القيام ، ح ٤

(٥) التهذيب ٢ ١٣٤٠/٣٢٧ ، الوسائل ، باب ١٠ من أبواب القيام ، ح ٣

(٦) راجع : العذائق الناصرة ٨ - ٦١ و٦٢

الغير الموجب لخروج قيامه عن الاستقلال ، والأولين على ما كان موجباً لخروجه عن الاستقلال

وفيه : أن هذا الحرج من الجمع يحتاج إلى شاهد حارحي ، ولا شاهد ، فالأوفق بقواعد الجمع حمل لحبرين الأولين على الكراهة ، بل لعل هذا هو المنساق من ثانيهما ، فمن هنا قد يترشح في النظر قوة ما حكى عن أبي الصلاح وغيره من القول بخواره على كراهية ، إلا أن التعويل على ظاهر هذه الأخبار - بعد إعراض المشهور عن طهرها ، ورمي بعضهم^(١) إياها إلى الشذوذ ، مع ما فيها من احتمال التقيّة - مشكك ، فما هو المشهور إن لم يكن أقوى فلا ريب في أنه أحوط ، خصوصاً مع قوة احتمال كون هذه الأخبار بأسرها حارية محرّية للعالم من عدم حصول الاعتماد التام المانع عن الاستقلال حال القيام ، وكون المقصود بالاستناد إلى الشيء الاستعانة به على قيامه ، لا تقوّمه به ، فالنهي عنه حينئذٍ محمول على الكراهة ، فلا يساقي حينئذٍ شيء منها لاشتراط الاستقلال الذي ادّعى انصرافه من أدلة القيام ، فليتأمل

وينبغي التنبيه على أمور :

الأول : إننا إن بنينا على استعادة شرطية الاستقلال من إطلاقات أدلة القيم - إما بدعوى كون استناده إلى الشخص بلا واسطة مأخوذاً في مفهومه كما تقدّم^(٢) ادّعاؤه من بعض ، أو بدعوى كونه مأخوذاً فيما ينصرف إليه أخبر الباب ، كما نصيبا التّغذّعه - فيتبعه في الركبة وعدمها بمعنى أن الإخلال به سهواً حال تكبيرة الافتتاح محلّ بالصلاة ، وكذا في القيام المتصل

(١) النراقي في مستند الشيعة ٥ : ٤٢ .

(٢) في ص ١٩ .

بالركوع لو سلّمنا ركنيته من حيث هو .

وأما إن قلنا بأنّ المسلم إنّما هو اشتراط الركوع بكونه عن قيام ،
لا حرثية قيام متصلاً بالركوع كما قوبسه ، فلا ، إذ غاية ما يلزم بشرطيته
للكوع هو مطلق القيام الغير المشروط بشرائط العزوبة ، كما يتّضح لك
وجهه في محله إن شاء الله .

وأما لو ساء على استعادة شرطته من الشهرة ونقل الإجماع وبحوهما
من الأدلة المجملة ، فالقدر المتيقن هو اعتدله في حال العمد لا مطلقاً ،
وكذا لو قلنا باستعادته من صحيفته من سائر روايات عبد الله بن بكير ،
المتقدمين^(١) ، لا لما قد يقال في بطئ الحتم من قصور صيغة النهي عن
إفادة مانعية متعلّقة أو شرطية عدمها إلّا مع العمد ، فإنّ قد أشربا مراراً إلى
أنّ هذا القول دلالة إلى مثل هذه التكاليف المعبرية التي لا يسوق إلى الذهن
مها إلّا لإرشاد وبيان الشرطية ولمنعته لا يحلو عن تأمل أو صريح ، بل
لحكومة «لا تعدد لصلاة إلّا من حمسة» الحديث^(٢) ، على مثل هذه
المطلقات ، فيقيدها بصورة العمد ، كما تقدّمت الإشارة إليه فيما سبق^(٣)

اللهم إلّا أن يدعى انصرافه عمداً هو معتر حل التكبيرة التي يتحقّق
بها الدخول ، كما تقدّم^(٤) تقرّبه في القيام .

وفيه تأمل ، بل قد يتعلّ في صلاص لصلاة بالإحلال به سهواً حال
التكبير ، حتى على القول بانصراف أدنة القيام إلى القيام الاستقلالي ، بطراً

(١) في ص ١٩ و ٢٠

(٢) تقدّم تخريجه في ص ١٠ ، الهامش (١)

(٣) في ص ١٢ -

(٤) في ص ١٣ لا

إلى أن الانصراف إن شلّم فهو بالنسبة إلى بعض الأحبار المطلقة التي وقع فيها لقيم في حيز الطلب، وقوله **عش** لا تعاد الصلاة إلا من حمسة^(١) حاكم على مثل هذه المطلقات، ولذا يقيد بها في سائر أحوال الصلاة بالعمد، فيشكل حينئذ استفادة اعتباره حال سهو بالنسبة إلى خصوص حال التكبير من تلك المطلقات، فعمدة مستند الحكم باعتباره حال السهو في الحقيقة هو الإجماع وبعض الأحبار الخاصة، كموثق عمّار^(٢)، الذي يشكل دعوى الانصراف فيه، فتأمل.

الثاني: حكى عن طاهر لمحقق أثبت في جامع المقاصد عدم جواز الاستناد في الهوض أيضاً^(٣).

ولعله لدعوى تادر يحدد لقيم من غير متعانة من أوامره وفيه - بعد تسييم الصعري - أن الهوض من المقدمات الصرفة، كما هي الركعة الأولى، فيكفي تحقّقه ولو من غير قصد فصلاً عمّا لو أوحده مستعيناً بشيء.

هذا، مع أن ديل صحيحة عنّي بن جعفر، المتقدمة^(٤) نصّ في حوارته، فلا ينبغي الاستشكال فيه.

الثالث: أنه - على شرطية الاستقلال - كما هو المشهور - هل يعتبر الاعتماد على الرّخليس معاً؟ قولان، أشهرهما - على ما في الجواهر^(٥) -

(١) تقدّم تخريجه في ص ١٠، الهامش (١)

(٢) التهذيب ٢، ٣٥٣ - ١٤٦٦/٣٥٤، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب القيام، ح ١

(٣) جامع المقاصد ٢، ٢١٣، وحكه عنه السبج لأنصاري في كتاب نصلاة ١

(٤) في ص ٢٠

(٥) جواهر الكلام ٩: ٢٥١.

الأول : للأصل ، والتأسي ، ولأنه : المتبادر المعهود ، ولعدم الاستقرار
وفي الجميع ما لا يحصى

اللهم إلا أن يريدوا بالاعتماد عيهما الوقوف عليهما لا على واحدة ،
فإنه لا يسغي التأمل في عدم جوازه ، بل عن بعض^(١) يعني الخلاف فيه ، بل
دعوى الوفاق عليه : لمخالفته لما هو المتبادر من أدلة القيام .

وما في حمر عبدالله بن بكير عن الصادق عليه السلام - المروي عن قرب
الإسناد - «إن رسول الله ﷺ بعد ما عظم أو [بعدهما] ثقل كان يصلي وهو
قائم ويرفع إحدى رجليه حتى أنزل الله سبحانه ﴿طه﴾ ما أنزلنا عليك
القرآن لتشقى»^(٢) فوضعها^(٣) فهو غير مناسب لما ذكر ، إذ الآية لا تدل على
مشروعيته بعد مرولها ، بل ربما يستشعر معها كونها باسحة لذلك المحكم ، لا
مرخصة في تركه .

هذا ، مع ما فيه من ضعف السند ، بل قد يعوى في النظر عدم كفاية
مجرد معاصرة أحدهما للأرض ، بل عن المحار أنه المشهور^(٤) : لكونه
خلاف المتبادر من الأدلة .

هذا ، ولكن الإصاف أن انصراف أدلة القيام عن مثل هذا إن سلم
بدوي ، ولا عورة به .

(١) البحراني في العدائق الناصرة ٨ ٦٤ ، وحكاه عنه صاحب الحواهر فيها ٩
٢٥٢

(٢) سورة طه ١٠٢٠ و ٣ .

(٣) قرب الإسناد ١٧١/٦٢٦ ، الرسائل ، الباب ٣ من أبواب القيام ، ج ٤ ، وما بين
المعقوفين أضفناه عن المصدر .

(٤) بحار الأنوار ٨٤ ٣٤٢ ، وحكاه عنه لرقبي في مسد الشيعة ٥ ٤٥

كما ربما يؤيده حر [محمد س] ^(١) أبي حمزة عن أبيه ، قال : رأيت علي بن الحسين عليه السلام في هاء الكعة في الليل وهو يصلي فأطال القيام حتى جعل مرة يتوكأ على رجليه اليمنى ومرة على رجليه اليسرى ^(٢) . وظهره في الفلة غير قدح بذكره في مقدم التأيد .

وكيف كان فلا ينبغي الارتياح في عدم اعتبار التساوي في الاعتماد ، فإنه مع مخالفته للأصل خلاف ما تقتضيه طلاقات الأدلة ، ولعل القائلين باعتبار الاعتماد على الرجليين بصاً لا يريدونه ، بل عرصهم بيان عدم كفاية مجرد المماسه ، كما هو صريح غير واحد .

ولكنك عرفت أن هذا أيضاً لا يحلو عن تأمل ، كما أن ما صرح به بعض ^(٣) من وجوب الوقوف على أصل القدمين لا على الأصابع ، للتبدر لمربور مع إحلاله بالاستقرار عليه لا يحل بصاً عن تأمل ، لما أشرنا إليه من أن مثل هذه الانصرافات انصرافات بدوية منبذوها غلطة الوحود ، والآ فالقيام على رؤوس الأصابع من أوضح مصاديق القيام بعد التفتت الدهن إليه أو وجوده في الخارج

وفي حر أبي بصير عن أبي حمزة عليه السلام أنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقوم على أصابع رجليه حتى نزل **﴿ طه ﴾** ^(٤) ^(٥) .
و عن عبي بن إبراهيم في تفسيره بإساده عن أبي بصير مثله ، إلا أنه

(١) ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر

(٢) الكافي ٢ - ٥٧٩ - ٥٨٠ (٥ دعوات موجرات) ح ١٠ ، الوسائل ، الباب ٣

من أبواب القيام ، ح ١

(٣) الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ : ٢٢٤

(٤) سورة طه (٢٠)

(٥) الكافي ٢ - ٩٥ (باب الشكر) ح ٦ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب القيام ، ح ٢

قل : « كان يقوم على أصبع رُخميّه حتى توزم »^(١)

و ربما يستدل بهذه الرواية لعدم حوارها بالتهريب الذي تقدّمت الإشارة إليه من دعوى ظهور الرواية في مسح ذلك الحكم وفيه : أنه لو سلّم ظهورها في ذلك ، فهذا لا يقتضي إلا عدم مشروعية هذه الكيفية من حيث هي ، لا حرمتها ، لم يكن بقصد التشريع ، فلا باقٍ ذلك حوارها من حيث كونه من حرثت القيام التي يكون اختيارها موكولاً إلى إرادة المكلف ، فليتأمل .

الرابع : قد أشرنا أنفاً إلى أن اعتراف الاستقلال في لقيام إنما هو مع القدرة عليه لا مطلقاً كي يسقط التكليف به لدى انتفاءها ، فمع المحرر بحث عليه أن يعتمد على ما يتمكن معه من القيام ، لا خلاف فيه ولا إشكال ، إذ لو سلّمنا انصراف الأدلة إلى القيام الاستقلالي فإنما هو في حق القادر لا مطلقاً ، مع أنه يكفي لإثباته في انصراف قاعدة الميسور ، مصافاً إلى شهادة الحريين المتقدمين^(٢) اللذين هم بعمدة لإثبات هذا الشرط بذلك وربما يستدل به ولطائره أيضاً بعموم قوله ﷺ « كل ما علب الله عليه فانه أولى بالعدر »^(٣) .

وقوله ﷺ في رواية سماعة « ما من شيء حرم الله تعالى إلا وقد أحله لمن اضطر إليه »^(٤) .

وفيه : أن هذا النحو من الأدلة إنما تعني التكليف بالشرط لدى

(١) تفسير الصفي ٢ : ٥٧ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب نكاح ، ح ٣

(٢) أنفاً .

(٣) الكافي ٣ : ١٢٤/١ ، التهذيب ٣ : ٣٠٢ - ٩٢٥/٣٠٣ ، الاستبصار ١

١٧٧٢/٤٥٧ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب قضاء الصوت ، ح ١٦ .

(٤) التهذيب ٣ : ٩٤٥/٣٠٦ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب القيام ، ح ٦ .

العجز، لا وحبوب الإتيان بالمشروط بدونه، فيتأمل
 (ولو قدر على القيام في بعض الصلاة، وحب أن يقوم بقدر
 مكتته) ^(١) من غير خلافٍ يُعرف، كما عترف به بعض ^(٢)
 ويشهد له السوي المرسل «إذ أمرتكم بشيء، فأتوا منه ما استطعتم» ^(٣)
 والعويّات ^(٤) المرسلان «الميسور لا يسقط بالمعسور» ^(٥) وما لا يدرك كله
 لا يترك كله» ^(٥).

مضافاً إلى إمكان استفادته من نفس أدلة لقيام؛ حيث إن المتبادر من
 أدلته أن طبيعة القيام - كالاستقبال وستر - معثرة في الصلاة من أولها إلى
 آخرها عدا الموضع التي لا يحب فيها انقيام، بمعنى أن المعتذر في الصلاة
 على ما هو المساق من دينه هو أن يأتي المصلي بصلاته عن قيام، فمهيته
 القيام من حيث هي، هي المعترة في جميع الصلاة عدا ما استثنى، لا القيام
 لمقيد بكونه في الجميع لوحظ حرماً واحداً كي يتوقف إثبات وحبوب ما
 تيسر منه عند تعدد بعضه على القواعد المقررة، بل قصبه بعين الوحوب
 على طبيعة القيام من حيث هي ما دام كونه مصلياً هي وحبوب الإتيان بما
 تيسر منه بعد تعلم أن الصلاة لا تسقط بحال، حيث إن مقتضاه كون انقيام
 عند كل حرء من حيث هو مع قطع النظر عن سابقه ولاحقه معتبر في
 الصلاة، فبعض القيام حاله حرء سائر أحوال الصلاة وشرائطها التي يفهم
 عدم سقوطها لسقوط حرء أو شرط آخر مما دل على أن الصلاة لا تسقط

(١) كالحراسي في لحدائق ص ٨٠ ٦٦، وصاحب انجواهر في ٩ ٢٥٣

(٢) صحيح مسلم ٢ ٤١٢/٩٧٥، مس لبيقي ٤ ٣٢٦

(٣) كما في هونذ الأيام ٢٦١

(٤) عوالي اللآلئ ٤ ٢٠٥/٥٨

(٥) عوالي اللآلئ ٤ ٢٠٧/٥٨

بحال .

ومما يؤيد المدعى من يشهد له من استقلال أعضائهم القديم بالحكم
الأدلة الخاصة الواردة في أعضائه

مثل ما دلّ على وحيه حب تكبير واشتراط التكبير به ، وكذا
القراءة ، وكذا قبل الركوع ونعده ، فإن نكث منها دليلاً خاصاً يدلّ على عتده
من حيث هو إما حرماً من الصلاة أو شرطاً لدجره الواقع حاله كالتكبير
والقراءة من غير مدخلية سائر الأجزاء فيه ، فليتأمل

و استدلل أيضاً للمطلوب ، بظهور قوله عليه السلام في صحيحة حميل ، «إذا
قوي فليقم»^(١) في وحيه القيام عيه وقت قوّته عليه ، وهو عين ما في
المتن

وفيه تأمل ، فإن الصحيحة بظاهرها مسوقة لبيان الحذ الذي تجب معه
الصلاة قائماً .



قال حميل سألت أبا عبد الله عليه السلام : ما حذ المرص الذي يصلي
صاحبه قاعداً ؟ فقال «إن الرجل لبوعث»^(٢) ويخرج ، ولكنه أعلم بنفسه ، إذا
قوي فليقم»^(٣) فيشكل التمسك باطلاقيها لما نحن فيه ، لورودها مورد حكم
آخر ، فليتأمل .

وكيف كان فلو قدر على القديم رماً لا يسع القراءة والركوع ، قدّم
القراءة ، وحلّ للركوع ، كما صرح به في الجواهر^(٤) وغيره^(٥) ، فإن المحر

(١) لاحظ الهامش (٣)

(٢) أي يحرم ، البوعث الحمى ومن ثَمَّها مجمع بحرين ٥ ٢٩٨ «وعك»

(٣) التهذيب ٣ ٤٠٠/١٧٧ ، الوسائل ، باب ٦ من أبواب القيام ، ح ٣

(٤) جواهر الكلام ٩ : ٢٥٤ .

(٥) نهاية الأحكام ١ : ٤٣٩

الذي هو شرط جوار القعود لم يتحقق بعد، فإذا انتهى إلى الركوع صار عاجزاً، واندرج في الموصوع الذي شرع له الصلاة قعداً، خلافاً للمحكي عن المسوط والهاية والسرائر والمهذب والوسيلة والجامع، فقدّموا الركوع على القراءة في ذلك^(١)، بل بسبه في الأزل إلى رواية أصحاب^(٢).

وأورد عليه في الحواهر. بأنه محائف لمقتضى الترتيب، والرواية لم تصل إليها، والتعليل بأنه أهم، لأنه ركن، مع أنه اعتاري لا يصلح لأن يكون مدركاً لحكم شرعي. كاستدلاله عليه أيضاً بما ورد في النصوص من أن الجالس إذا قام في آخر السورة فركع عن قيام يحسب له صلاة القيام^(٣)، ضرورة ظهورها في الحائس اختياراً في الوقل^(٤) انتهى

أقول: بحتم قوي أن يكون مراد الشيخ سرودة أصحاب هي لنصوص التي أشير إليها في دبل عبارة حواهر

وكيف كان فقد يجب عفاً بوردته في الحواهر من مخالفته لمقتضى الترتيب بأن الترتيب بين الأجزاء إنما هو في وحدتها لا وحوها، إذ لا ترتيب في وحوها، بل هو في ضمن وجوب الكل يتحقق قبل الشروع، فعند كل جزء يكون هو وما بعده سواء في صفة الوجوب، والمفروض ثبوت المعبر عن أحدهما لا بعبه، فبتصف لمقدور - وهو الواحد على

(١) المسوط ١ - ١٢٩، لنهاية ١٢٨، السرائر ١ - ٣٤٨، المهذب ١ - ١١١، الوسيلة ١ - ١١٤، الجامع للشرائع ٧٩، وحكه عنها بفصل الاصبهاني في كشف الكام ٣ : ٣٩٩ - ٤٠٠.

(٢) المسوط ١ - ١٠٠.

(٣) الكافي ٣ - ٤١١/٨، المغية ١ - ١٠٤٦/٢٣٨، التهذيب ٢ - ٦٧٥/١٧٠، ٦٧٦، و١١٨٨/٢٩٥، الوسائل، لب ٩ من ثواب قيام، الأحاديث ١ - ٣.

(٤) حواهر انكلام ٩ : ٢٥٤.

البدل - بصفة الوجوب ، ومقتضاه لتحجير إن لم يكن ترجيح ، وإلا بتعيين
الراحح ، والترحيح ها في حسب اقيام لركوع لإدراك الركوع القيامي
والقيام المتصل بالركوع .

كما ربما يؤيده ما ورد في لحاس من أنه إذا قام في آخر السورة
فركع عنه احتسب صلاة القائم^(١)

وبوقش^(٢) فيه أولاً : بأن الحرء الذي إنما يجب إتيانه قائماً بعد إتيان
الوحدات المتقدمة عليه ، التي منها نقيم ، والعرص أن إتيانه قائماً كذلك
غير ممكن ، فلا يقع التكليف به ، فيتعلق^(٣) الوجوب^(٤) وإن لم يكن فيه
ترتب^(٥) كفس الأجزاء ، إلا أنه إنما يتعلق بكل شيء مقدور في محله .
وهذه قاعدة مطردة في كل فعلين لو حط بينهما لترتيب شرعي ثم يتعلق
العجز بأحدهما على البدل ، كما في من يدر الحج ماشياً فعجز عن بعض
الطريق ، وكما في من عجز عن تعصيل الميت بالأعسال الثلاثة ، فإنه يجب
في الموضعين وأمثالهما الإتيان بالمقدار المقدور^(٦) على حسب الترتيب
الملحوظ فيهما عند القدرة على المجموع

وثانياً : أن المستفاد من قوله عليه السلام في صحبة حميل ، المتقدمة^(٧) .
«إذا قوي فليقم» وبحوه أن وجوب لقيام في كل حرء وعلمه يتبع قدرة

(١) راجع الهامش (٣) من ص ٢٩

(٢) المناقش هو الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ - ٢٣٥ - ٢٣٦

(٣) في «ص ١٣ ، ١٧» وكتاب الصلاة - الشيخ الأنصاري - «وتعلق»

(٤) في كتاب الصلاة - للشيخ الأنصاري - إضافة «والأجزاء»

(٥) في كتاب الصلاة - للشيخ الأنصاري - «ترتيب»

(٦) في «ص ١٣» والطبعة الحجرية «بالمقدور» بدل «بالمقدار لمقدور» .

(٧) في ص ٢٨

المكلف عليه وعجزه عنه في زمن ذلك الجزء ، وما ذكر في وجه التحجير أو الترحيح إنَّما يستقيم إذا كان تقييد الوحيين لمتريئين في الوجود دون الوحيين [بالقدرة]^(١) محرّود انتفاء لعقل له ، الحاكم بكيفية مطلق القدرة في تنجز التكليف ببيحاد الواجب الذي في وقته ، كما في الحج ونظائره ، لا في مثل المقام ممّا ورد فيه دليل لعصي دَن على اشتراط وجوبه بالقدرة عليه عند حصول رمانه ، لمستلزم لانتفاء شرط الوحيين في مَن عجز عنه حيث لا وإن كان قادراً قلبه على ما يتمكن معه من الفعل في زمانه .

أقول : ولكن قد أشردت ناعاً إلى أن ستعادة وحيين أبعاض القيام وقت قوته عليه من إطلاق الصحيحة لا تحبو عن تأمل

ومّا القاعدة المذكورة أولاً فهي إن شئت فسمي إذا كان تقدّم المتعمّد من حيث هو شرط في صحّة المتأخّر بأن يكون الواجب لإثنين بالثاني مقيداً بكونه بعد الأوّل ، ويمتنع تعلّق الأمر به كذلك في مثل العرض ، حيث إنّه لدى التحليل أمر بهما معاً ، ومّا إذا كان لكل واحد منهما في حد ذاته استقلال بالوجود والوحيين - كما لو أمر بعبدين أحدهما في اليوم والآخر في غده ، أو اعتُبر حرّان في مركّب مقيداً حرّيتهما بالقدرة ، كالقراءة والركوع ، أو القيام حال الافتتاح وحال القراءة من غير أن يكون لأحدهما دخّل بالأخر فيما تعلّق العرض به من حرّيته للمركّب عدائته يجب الإتيان بشيهما بعد فعل الأوّل على تقدير تسخّر التكليف به وعدم معذوريته في تركه لا مطلقاً ، فلا سلّم القاعدة المربورة ، بل حالهما حيث لا حال الواجبين المتراحمين اللذين يجب فيهما رعاية لترجيح إن كان ، وإلا فالتحجير

(١) ما بين المعقوفين أصفناه من كتاب الصلاة للشيخ الأنصاري

اللهم إلا أن يقال إنه يكفي في ترجيح الأول في مثل العرص عدم ثبوت أهميّة الشيء في نظر الأمر ، إذ لا استقلال للعقل بحوار تركه مقدّمة لامثال الأمر الثاني ما لم ثبت أهميته لدى الأمر

والفرق بين الواحسين المتراحمين ، للذين اتّحد رمايهما حيث يستقلّ العقل بالتحجير بينهما ما لم تثبت أهميّة أحدهما هو أن كلّاً منهما في حدّ ذاته مقدور بحسب الإتيان به إطاعةً لأمره ما لم يشتعل بصدّه الآخر الذي يمتنع معه إطاعة هذا الأمر ، ومنى شغل كلّ منهما قصداً به إطاعة أمره يصير عاجزاً عن فعل الآخر ، فيقبح مؤاحدته على تركه ، كما أنه يقبح مؤاحدته على ترجيح المأنيّ به على المتروك ، بعد أن لم يثبت لديه أهميته شرعاً .

ولتمام التحقيق في ذلك وبيان أن محرّرة احتمال الأهميّة غير مانع عن حكم العقل بالتحجير في مثل مقدم الذي يشك الحكم بالتحجير من قبل مراعاة الواحسين المتخربين بظاهر دليلهما مقام آخر

وأما مع انترتب في الوجود فليس فعل الثاني نفسه مؤثراً في ضرورة الأول غير مقدور ، لتأخّره عنه في ترتبه ، فالمنع عن فعل الأول في وقته ليس إلا إرادة فعل الثاني الذي يمتنع حصوله مع الأول ، فليس له عند تركه للأول مقدّمة لامثال الأمر بالثاني أن يعسّه بعدم قدرته عليه في وقته ، وبأنه حال مطلوبيّته لم يعجز عن فعله أصلاً ، ولكنّه تركه مع قدرته عليه مقدّمة للواحب الآخر الذي لا يعذر عليه إلا على تقدير ترك الأول ، فله الاعتدار بهذا ، لا بالعجز ، فينوّحه عليه حينئذٍ مؤرّس بالترجيح لموجب لمخالفة الأمر المتخّر مقدّمة لإطاعة الأمر المعلق ، والعقل لا يحرم بحواره ما لم يثبت لديه مرجّح شرعيّ

والأقوى في المقام هو ما عرفت من تقديم القيام حال القراءة؛ إذ لم يتعلّق العجز به، ولم تثبت أهميّة غيره - أي القيام للركوع - كي يستقلّ العقل بجواز تركه مقدّمةً.

نعم، ما ورد في قيام الجالس في آخر السورة^(١) ربّما يؤيّد تقديم حال الركوع، ولكنّه لا يهض لأثباته، والله العليم.

وبما أشرنا إليه - من استقلال العقل بوجوب تقديم الأهمّ من الواجبين المتراحمين ولو مع تأخّره في السجود - ظهر حكم ما لو دار الأمر بين القيام والإيماء للركوع والسجود وبين الجلوس والإتيان بهما معه؛ إذ لا مجال للارتياح في أهميّة الركوع وسجود من القيام خصوصاً بعد الالتفات إلى ما ورد من أنّ «الصلاة ثلث طهور، وثلث ركوع، وثلث سجود»^(٢) وأنّ «أوّل الصلاة الركوع»^(٣) وغير ذلك ممّا يشهد بأنّ الاهتمام بهما أشدّ من الاهتمام بالقيام.

مضافاً إلى ظهور المستفيضة - التي ورد فيها الأمر بالصلاة حالاً لمن لا يستطيع أن يصلي قائماً^(٤) - في الرحمة في الصلاة حالاً لمن لا يستطيع الإتيان بالصلاة المتعارفة المشتملة على الركوع والسجود عن قيام، كما أنّه عليه شيخنا المرتضى^(٥).

(١) راجع الهامش (٣) من ص ٢٩.

(٢) الكافي ٣، ٨/٣٧٣، الفقيه ١، ٦٦/٢٢٠، التهذيب ٢، ٥٤٤/١٤٠، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الركوع، ح ١.

(٣) التهذيب ٢، ٣٦٢/٩٧، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الركوع، ح ٦.

(٤) الفقيه ١، ١٠٣٣/٢٣٥، و١٠٣٧/٢٣٦، عيون أخبار الرضا^(ع) ٢، ٦٨ (باب

(٣١) ح ٣١٦، الوسائل، الباب ١ من أبواب القيام، الأحاديث ١٣، ١٥، ١٨.

(٥) كتاب الصلاة ١: ٢٣٧.

فما عن غير واحد^(١) من اتردد فيه كنه في غير محله ، فضلاً عما
حكى عن بعضهم^(٢) من التصريح بتقديم القيام ، بل عن آخر^(٣) أنه
المشهور بل المتفق عليه ، بل عن لريص أنه نسب إلى جماعة دعوى
الإجماع عليه^(٤)

ولقد أحاد في الحواهر حيث قل بعد أن قوى احتمال تقديم
الجلوس ومن العجب دعوى الإجماعات في المقام مع قلة المتعرض
وحفاء المدرك^(٥) . انتهى

وقل شيخنا المرتضى^(٦) وقد توفهم بعض من عبارة المنتهى دعوى
اتفاق علمائنا على وجوب القيام في هذه المسألة ، حيث قال لو أمكسه
القيام وعجز عن الركوع قائماً أو السجود ، لم يسقط عنه فرض القيام ، بل
يصنّي قائماً ويومى للركوع ثم يجلس ، ويرمى للسجود ، وعليه علمائنا ،
وبه قال الشافعي وأحمد . وقد أبو حنيفة يسقط عنه القيام ، إلى أن قال
احتج أبو حنيفة بأنها صلاة لا ركوع [فيها]^(٧) ولا سجود ، فسقط القيام ،
كالفلة على الراحلة^(٨) . انتهى ولا يحصى أن فرض مسألة المنتهى في من

(١) كالمحقق الكركي في جامع المقاصد ٢ ، ٢٠٤ ، والفاصل الاصهاني في كشف

الغمام ٣ ، ٤٠٠ ، ولحاكي هو الطباطبائي في رياض المسائل ٣ ، ١٣٣

(٢) كالسيروري في ذخيرة المعاد ٢٦١ ، ولحاكي عنه هو صاحب الحواهر فيها ٩

٢٥٦

(٣) البحراني في الحدائق الناضرة ٨ ، ٦٧ ، ولحاكي عنه هو صاحب الحواهر فيها ٩

٢٥٦

(٤) رياض المسائل ٣ ، ١٣٣ ، وحكاها عنه صاحب الحواهر فيها ٩ ، ٢٥٦ .

(٥) جواهر الكلام ٩ ، ٢٥٧

(٦) ما بين المعقوفين أعضاء من المصدر

(٧) منتهى المطالب ٥ : ٩ - ١٠ ، ورجع : الأم ١ ، ٨١ ، والمهذب - للشيرازي - ١

عجز عن الركوع والسجود على كل حال كما لا يخفى^(١) انتهى كلام شيخنا المرتضى رحمته.

بل أظهر تقديم كل من الركوع والسجود على القيام فضلاً عن كليهما؛ لعين ما مر.

(وإلا) أي وإن لم يتمكن من القيام ولو في بعض الصلاة أصلاً حتى بعض مرته الميسورة التي تقدمت لإشارة إلى أنها لا تسقط بمعسورها، كعاقبة الانتصاب أو الاستقلال أو الاستقرار المقابل للاضطراب لا المشي، فإن فيه إشكالاً كما سنعرفه (صلى قاعداً) لا مصطحباً أو مستلقياً، كما يدل عليه أخبار كثيرة

منها: حصة أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾^(٢) قال «الصحيح يصلي قائماً وقعوداً» المريض يصلي جالساً «وعلى جنوبهم» الذي يكون أضعف من المريض الذي يصلي حلياً^(٣)

وحبر محمد بن إبراهيم عن حدثه عن أبي عبد الله عليه السلام قال «يصلي

١٠٨٦، والمجموع ٤ ٣١٣، وتهذيب - للبحري - ٢ ١٧٣، وحلة العلماء ١ ٢٢٠، ولوسيط ٢ ١٠١ و ١٠٢، وروحير ١ ٤١، والعبر شرح الوجيز ١ ٤٨٠، وروضة الطالبين ١ ٣٤٠، والمعاني ١ ٨٠٤، والشرح الكبير ٢ ٨٩، والمسعودي - لسرخسي - ١ ٢١٣، وهدية - لسرخسي - ١ ٧٧، ونجدة العلماء ١ ١٩٠

(١) كتاب الصلاة ١ ٢٣٧

(٢) آل عمران ٣: ١٩١

(٣) الكافي ٣: ٤١١، تهذيب ٣ ١٧٦ - ١٧٧، الوسائل، الباب ١ من أبواب القيام، ح ١

المريض قائماً، فإن لم يستطع^(١) صلى حالساً^(٢).

وعن الصدوق^(٣) مرسلاً نحوه، إلى غير ذلك من الأحبار الدالة عليه.
وقد ظهر مما تقدم أن العجز عن الوقوف حذو الحجر عن القيام
أصلاً ولو في بعض صلاته، كما هو المشهور على ما ادّعاه في الحدائق^(٤)
وغيره^(٥)، وليس لتشخيصه طريقاً تعدي، بل معرفته مؤكولة إلى نفس
المكلف؛ فإنه أعلم بنفسه

كما يشهد له حر عمر بن أدية - المروي عن الكافي - قال: كنت
إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله ما حذو المرحض الذي يفطر فيه صاحبه، والمرض
الذي يلدع صاحبه لصلاة قائماً؟ قال: «إن الإنسان على نفسه بصيرة» وقال
«ذاك إليه هو أعلم بنفسه»^(٦)

ورواه الشيخ بإساده عن أبي حمزة عن عمر بن أدية عن آخره
عن أبي جعفر عليه السلام مثله^(٧)

وصحبة حميل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام ما حذو المرحض الذي
يصلّي صاحبه قائماً؟ فقال: «إن الرحمن لبوعك ويحرح، ولكنه أعلم
بفسه، إذا قوي فليقم»^(٨).

(١) كذا في المسح الخطيّة والحريّة، وفي المصدر: «إن لم يقدر على ذلك، بدل
«إن لم يستطع».

(٢) التهذيب ٣، ١٧٦/٣٩٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب القيام، ذيل ح ١٣

(٣) الفقيه ١، ١٠٣٣/٢٣٥، الوسائل، الباب ١ من أبواب القيام، ح ١٣.

(٤) الحدائق الناضرة ٨، ٦٧.

(٥) جواهر الكلام ٩، ٢٥٧.

(٦) الكافي ٤، ٢/١١٨، الوسائل، الباب ٦ من أبواب القيام، ح ١

(٧) التهذيب ٣، ١٧٦/٣٩٩، الوسائل، الباب ٦ من أبواب القيام، ذيل ح ١

(٨) تقدم تحريرها في ص ٢٨، الهامش (٣)

وموثقة ررارة قل سألت أنا عبد الله عليه السلام عن حد المرص الذي يفطر فيه الصائم ويدع الصلاة من قيم، قل، أن الإنسان على نفسه بصيرة، هو أعلم بما يطيقه^(١)

والمراد تتمكته من القيم في كمات الأصحاب وكذا البصوص الدالة عليه بحسب الطاهر هي لاستطاعة لعرفية بأن كان متمكناً من الإتيان به هي العادة من غير أن يتحمل مشقة شديدة بحسب حله، أو يترتب عليه ضرر من زيادة مرض أو طوله، أو يكون مضطراً إلى تركه ضرورة عرفية دشة من الحاجة إلى استعمال بعض المعالجات الدوية للقيام لدفع بعض ما عليه من الأمراض.

كما يشهد له - مضافاً إلى العمومات السابقة للحرر - خصوص صحيح محمد بن مسلم، قل سألت أنا عبد الله عليه السلام عن الرجل والمرأة يذهب دصره فيأنيه الأطناء فيقولون يدوريت شهراً أو أربعين ليلة مستلقياً، كذلك صني؟ فرخص في ذلك، وقال «فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه»^(٢) ^(٣)

ومصمرة سماعة قال سأله عن لرجل يكون في عيبه الماء فيسرع الماء منها فيستلقى على ظهره لأبام لكثيرة أربعين يوماً أو أقل أو أكثر فيمتنع من الصلاة لأبام وهو على حله، فقل «لا بأس بذلك، وليس شيء مما حرم الله إلا وقد أحنه لمن اضطر إليه»^(٤).

(١) المعية ٢ : ٣٦٩/٨٣، الوسائل، الباب ٦ من أبواب القيام، ح ٢

(٢) لبقرة ٢، ١٧٣

(٣) لكافي ٣، ٤/٤١٠، الوسائل، باب ٦ من أبواب القيام، ح ١.

(٤) تقدّم تخريجها في ص ٣٦، الهامش (٤)

وخبر بزيع المؤذن - المروي عن طب الأئمة عليهم السلام - قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام إني أريد أن أفدح عسي^(١)، فقل لي: «استحضر الله وأعمل» قلت: هم يرفعون أنه يسعي لرحل^(٢) بسم على طهره كذا وكذا [و] لا يصلي قاعداً، قال: «أعمل»^(٣).

وخبر الوليد بن صبيح، قال: جمعت بالمدينة يوماً في شهر رمضان، فعث إلي أبو عبد الله عليه السلام بقصة فيها حل وريت، وقال: «أفطر وصل وأنت قاعداً»^(٤).

فتلخص لك مما ذكر^(٥) المعبر في سقوط القيام عدم تمكنه منه أصلاً ولو في بعض صلواته، ولكن بمرور عدم تمكنه منه عدم كونه ميسوراً له ولو لضرورة مقتضية لتركه، كما في مقدم التداوي ومعالجة الأمراض، لا تعذره عقلاً، كما ربما يؤخذ ذلك - مصداقاً^(٦) إلى ما عرفت - إطلاق جملة من الأحبار التي ورد فيها الأمر بالصلاة جساماً لمن لم^(٧) يتمكن من أن يصلي قائماً

مثل المرسل المروي - عن ثنائي - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يصلي المريض قائماً، فإن لم يقدر على ذلك صلى قاعداً»^(٨) حيث إن

(١) قدح ليعين إذا أخرجت منها الماء بعدد الصحاح ١ ٣٩٤ «قدح»

(٢) طب الأئمة عليهم السلام ٨٧، وسائل، الباب ٧ من أبواب القيام، ح ٣، وما بين العمرفين صفاء من المصدر

(٣) نكافي ٤ ١/١١٨، العقبة ٢ ٣٧٠، ٨٣، وسائل، الباب ١ من أبواب القيام، ح ٣

(٤) في «ص ١٣» - «لا يدل»

(٥) في النكافي ٣ ١٢/٤١١، وكذلك وسائل الباب ١ من أبواب القيام، ذيل ح ١٣ «يصلي المريض قاعداً، فإن لم يقدر صلى مستلقياً» وما في المتن كما في الحديث الماصرة ٨: ٧٦

المنساق من مثل هذا المرسل وبطائره ابرحصة في الصلاة جالساً لمن لا يقدر على أن يأتي بصلاته عن قيام، سواء لم يقدر على القيام أصلاً أو قدر عليه في بعض صلاته لا في مجموعها، وإطلاق مثل هذا الحصر قد يكون منافي لما حققناه فيما سبق تبعاً للمشهور من وجوب الإتيان بما يمكن من القيام ولو في بعض صلاته. لا أن الإطلاق جارٍ مجرى العلب من صعوبة أصل القيام وكونه تكليفاً حرجياً في مَنْ بلغ حاله إلى هذه المراتبة من الضعف، فلا يهض مثل هذه المطلقات محضّة للأدلة المتقدمة الدالة على عدم سقوط ميسوره بمعسوره، خصوصاً بعد الالتفات إلى سعة دائرة الحرج وكفاية أدنى مشقة في رفع تكليف عن المريض والعاجز الذي يناسب الإرفاق والتوسعة في تكاليفه، كما لا يحصى على مَنْ لاحظ أحكامه. وقد ظهر بما ذكر توحيه التحديد الوارد في المرسل - المروي عن كتاب دعائم الإسلام - عن جعفر بن محمد عن أبيه عن أبيه عن علي بن الحسين قال: «إن رسول الله ﷺ سئل عن صلاة العليل، فقال: يصلي قائماً، وإن لم يستطع صلى حالساً، قيل: برسول الله فمضى يصلي حالساً؟ قال: إذا لم يستطع أن يقرأ بفاتحة الكتاب وثلاث آيات قائماً، فإن لم يستطع أن يسجد يومئذ، إيماءً برأسه يحسن سجوده أحضض من ركوعه، وإن لم يستطع أن يصلي حالساً صلى مصطحجاً لجنبه الأيمن ووجهه إلى القبلة، وإن لم يستطع أن يصلي على جنبه الأيمن صلى مستلقياً ورخلاً مما يلي القبلة ويومئ إيماءً»^(١) حيث إن هذه الرواية أيضاً كسائر المطلقات جارية مجرى العلب، فلا يظهر منها ما يدعى لمشهور، فليتأمل.

(١) دعائم لإسلام ١ - ١٩٨، بحار الأنوار ٨٤ - ٣٤٢ - ١٦/٣٤٣ بتدوين يسير في بعض الألفاظ

(وقيل) كما عن المعبد ومحتسب النهاية^(١) (حدّ ذلك) أي العجز
المسوّع للصلاة حالاً (أن لا يتمكن من المشي بقدر زمان صلاته)
(قائماً، فحينئذ يسوع له القعود وإن كان متمكناً من الوقوف في جميع
الصلاة أو بعضها على ما فسره في الجواهر^(٢)).

ولكن من المستبعد الترام حدّ نقول بهذا الحد من الإطلاق، بل
يسعي الحزم بعدم إرادته الرخصة في الصلاة جالساً مع التمكن من أن يأتي
بجميع صلاته عن قيام بلا مشقة، بل الطاهر أن هذا المرض خارج عن
موضوع كلامه، إذ الكلام مسوق لبيان حدّ العجز المتعلق بالصلاة قائماً
المسوّع للإتيان بها عن جلوس، فحصول العجز عنه في الحيلة ممّا لا بدّ
منه.

ولكن قد أشرنا آنفاً إلى أن المقصود به ليس العجز العقلي، بل
الضرورة العرفية التي يكون انكساف معها تكليفاً حرجاً في العادة، ولكن
المعبد^(٣) - على ما حكى عنه - اعتر صبراً به إلى حدّ لا يقدر على المشي
بقدر صلاته^(٤)، فمن صار إلى حدّ الحدّ يشقّ عليه الصلاة قائماً لا محالة،
ولكن قد لا تنتهي المشقة إلى حدّ يُعدّ معها التكليف حرجياً في العادة،
فحينئذٍ تظهر ثمرة الخلاف.

ويحتمل أن يكون مقصوده بهذا التحديد المانع عن الجلوس مع
القدرة على المشي وإن تعذّر عليه لقرار، لرغمه تقديم صلاة الماشي على

(١) المقنعة ٢١٥ - ٢١٦، النهاية ١٢٩، والحاكي عنهما هو العاصمي في مفتاح
الكرامة ٢: ٣٠٨.

(٢) جواهر الكلام ٩: ٢٥٨.

(٣) المقنعة ٢١٥ - ٢١٦، وحكاها عنه العاصمي في مفتاح الكرامة ٢: ٣٠٨.

الجالس ، كما حكى عنه ذلك ^١ ، فكأنه قال ، حدّ العجر أن لا يتمكن من القيام أصلاً ولو ماشياً .

وكيف كان فمستند هذا القول حرر سليمان بن حفص المروري قال :
قال الفقيه ^(٢) : «المريض إنَّما يصلي قعداً إذا صار بالحال التي لا يقدر فيها أن يمشي مقدار صلاته إلى أن يهرع قائماً» ^(٣)

وأحيب ^(٤) عنه بقصور العجز المرور سداً ودلالة عن معارضة المستفيضة المتقدمة ^(٥) الياطرة بأنه لا حد له ، وأنَّ لإسناد على نفسه بصيرة .

أمّا سنداً : فواضح

وأمّا دلالة : فنقوة احتمال كون المقصود بالرواية بيان عدم تحقق العجز عادة ما لم يبلغ ضعف المريض إلى حدّ الحدّ ، حيث إنَّ العالج كون الصلاة قائماً ولو معتمداً على عيب أو حنطة أو نحوه ميسورة لمن قدر على المشي بغيرها ، دون من لم يقدر على ذلك ، فهي مسألة على العالج (فلم يقصد) ^(٦) بها صاطعة معتدّة بدور مدارها الحكم بها وإثباتاً كي يفي الأدلة المتقدمة .

وقد ظهر بما شربنا إليه - من أنَّ لعالج كون القادر على المشي بمقدار صلاته متمكناً من أن يصلي وفقاً ولو مستنداً إلى شيء - ضعف الاستدلال بهذه الرواية لترجيح صلاة العاشي على انقاعه - كما حكى عن

(١) راجع بهامش (٣) من ص ٤٠

(٢) التهذيب ٣ ٤٠٢/١٧٨ ، الوسائل ، باب ٦ من أبواب العجز ، ح ٤

(٣) المجيب هو صاحب المعاهر فيها ٩ . ٢٥٩

(٤) في ص ٣٦ و ٣٧ .

(٥) بدل ما بين قوسين في الطبعة الحجرية «لا أنه قصد»

جماعة اختياره، منهم. لمفيد. ولعادل. والشهيد [الكشي] (١) (٢). - نظراً إلى أن مفادها المنع عن الصلاة جالساً لدى تمكن من المشي بقدرها، سواء تمكن من الصلاة قائماً مستقراً أم لا، رد لعنه المبرورة مانعة عن ظهورها في هذا النحو من الإطلاق، بل المتبادر منه ليس إلا أن المريض ما لم يبلغ وضعه إلى هذا الحد فعليه أن يصلي قائماً على حسب ما هو معهود في الشريعة، بإطلاقها خارج محرمي العالب من قدرته على ذلك.

واستدل للقول المبرور أيضاً بأن مع المشي يتحقق القيام وبسهي الاستقرار، ويسعكس الأمر في الحسوس، ودرك الأصل أولى من درك الوصف.

وفيه - أنه بعد فرص، مكان مدارك الوصف قائماً بموصوف آخر، أي بعد تسليم استقلال الوصف بالحواس سواء تقوم بالقيام أم بالجلوس تكون دعوى الأولوية عارية عن الشاهد، إذ لا امتناع في أن يكون الجلوس مستقراً أهم وأولى لدى الشارع من القيام بلا استقرار.

وقد يستدل له أيضاً بحلافت أدلة القيام مقتصرراً في تقييدها بالاستقرار على القدر المتيقن - الذي أمكن استمداده من دليله - وهو في حال التمكن، كطائره من الانتصاب والاستقلال والاستقرار المقابل للاضطراب، وبعدة المبسور، كما تقدم الاستشهاد بها في بطائره.

وفيه: أن المتبادر من إطلاق القيام ولو بواسطة مناسبة المقدم أو المعهودة إنما هو إرادة الوقوف، لا مطلقه الشامل لحال المشي، بل قد

(١) ما بين المعقوفين أثبتناه من جواهر الكلام.

(٢) كما في جواهر الكلام ٩ ٢٥٩، راجع المصنعة ٢١٥، وتذكرة الفقهاء ٣:

٩٢، ذيل المسألة ١٩٢، وروص الجان ٢: ٦٦٩، ومسالك الافهام ١: ٢٠٢.

يقال بأنه حقيقة هي خصوص الأور ، وهو وإن لا يحلو عن تأمل بل مع إلا أنه لا ينبغي التأمل في انصراف إطلاقه إليه ، خصوصاً في الصلاة ونحوها مما يباسه الوقوف والاستقرار ، ولذا سدد غير واحد للمشهور بظاهر المعترضة المستهينة الدالة على الانتقال من الجلوس بتعدّد القيام ؛ حيث إن المساق منها ليس إلا إرادة الوقوف من القيام

وأما القاعدة فحرياتها فرع كون لمأسي به لدى العرف ميسور لمتعدّد ، أي مرتبة دفعة من مرته ، كما هو الشأن في الموارد التي التزمنا بحريتها فيها ، ومن الواضح أن القيام لمتحقّق في صغر المشي بنظر العرف أمر أحسن عن القيام المعتر من الصلاة ، بل الجلوس مستقراً مستقلاً القلة أقرب إلى هيئة المصنوع لديهم من القيام ماشياً إلى حته

هذا ، مع أن القاعدة إنما **(يصح التمثيل بها لو كان انقرار شرطاً في القيام ، لا مطلقاً ، مع أنه يظهر من كمالاتهم اتسالم على اعتباره في الصلاة مطلقاً ولو حالاً ، ولذا قد يورد عن أصحاب هذا القول بأنه وإن كان مع المشي انتصاب ليس في القعود ولكن في القعود استقرار ليس في المشي ، فلا تتمشي حينئذ قاعدة الميسور ، كما هو واضح ، ولا يتوخه مثل هذا الإيراد على الاستدلال بها لفقد الاستقرار المقبل للاضطراب إذ لم يثبت اعتبار هذا لشرط في الصلاة إلا في بحمة ، وهو لدى التمكن منه على تقدير الإتيان به هو وطبيعته من القيام وعبره ، مع أنه يكفي لتقديم القيام مضطرباً أو مسحباً على الجلوس أو معتمداً على شيء أو على رجلي واحدة إطلاقاً أدلة القيام المختصر في تقييده على القدر المتيقن ، وهذا بخلاف المقام الذي قلنا بانصراف الأدلة عنه**

نعم ، لو لم تكن له حالة استقرار أصلاً بأن دار الأمر بين الصلاة ماشياً

أو الجلوس متحركاً كما هي الركبة ، لا المصطرب الذي لا يعتد بحركته الاضطرابية ، أمكن القول بتقديم لأور . وربما احتتمل التساوى بل ترجيح العكس إن كان الركوب قُرْ خصوصاً ، إذ كان في محملٍ وبحوه ، والله العالم (و) كيف كان فقد تدخّل من ذكر أن القول (الأول أظهر) .

(والقاعد) العاخر عن القيام لفراءة (إذا تمكّن من) مسمّى (القيام) المجزئ (للكوع) من غير حرج ، أي إذا كان تمكّنه من القيام مقصوداً على مسمّاه المجزئ للركوع (وجب) عليه ذلك عند الركوع كي يكون ركوعه عن قيام ، لما أشرنا إليه في صدر البحث من وجوب القيام المتصل بالركوع بل ركبته إمّا من حيث هو أو من حيث كونه شرطاً في الركوع ، فلا يسقط سقوط غيره ممّا هو معتبر بحال لفراءة أو التكبير ، كما عرفت تحقيقه فيما سبق .

وبحتمل أن يكون للمفهوم بالعبارة صورة ما لو تحدّدت القدرة من القيام بحال الركوع ، فهي على هذا لتقدير من حرثيات المسألة الآتية الواحدة عمّا لو تحدّدت القدرة في الأثناء ، فلا مقتضى حيث لا لتحصيله بالذكر ، والله العالم .

(والآ) بأن عذر أو تعسر عليه أصل القيام حتى مسمّاه المصحح لصدق الركوع عن قيام (ركع جالساً) بلا إشكال ولا خلاف ، كما يدلّ عليه جميع الأدلّة المتقدمة الدالة على أن من لم يقدر أن يصلي قائماً صلى جالساً ، فإنّه وإن لم يقع فيها التصريح بالركوع كغيره من الأفعال الواحدة في الصلاة ولكن المفهوم من إطلاق الأمر بأن يصلي قاعداً لمن عجز عن القيام أن يأتي تلك الطبيعة المعهودة التي كانت واجبة عليه عن قيام جالساً ، فلا يسقط عنه شيء ممّا اعتبر فيها من واجباتها ومستحباتها ، ما عدا نفس

القيام وما يتبعه من الوظائف الشرعية ، مثل «سجود الله وقوته» عند الهوض ، وبحوه ، والهيئات التكوينية ، مثل نصب الساقين ورفع المخذلين وتجاوفي أسفل البطن وبحوه من هو من لوازم ركوع القائم

ويهد يظهر ضعف ما حكى عن الذكرى وجامع المقاصد من القول بوجوب رفع المخذلين في ركوع الجالس ، لأصالة بقاء وجوبه الثابت حال القيام^(١) ، فإن رفعهما حال لقيام لم يكن واحداً من حيث هو ، بل تمعاً للهيئة الواحدة في تلك الحالة ، كغيره مما هو من لوازم تلك الهيئة مما أشربا إليه من نصب الساقين وتجاوفي أسفل البطن

نعم ، قد يقال بأنه يجب عليه إن قدر على الارتفاع زيادة عن حال الخلوس ودون ما يحصل ركوع القائم هوادة الأقرب فالأقرب ، لقاعدة الميسور^(٢) فعليه قد يتحبه ما ذكرناه ، إلا أن هذا القول في حد ذاته محل نظر ، وكون القاعدة مفتضية له لا يحسم عن تأمل

ثم إن المعروف في كيفية ركوع الجالس - على ما صرح به غير واحد^(٣) - وجهان ، أحدهما أن يسجد بحيث يصير بالنسبة إلى القاعد المنتصب كالراكم بالإضافة إلى القائم لمتصب . ولآخر . أن يسجد بحيث تكون سعة ركوعه إلى سجوده كنسبة ركوع القائم إلى سجوده واعتدرا أكمل الركوع وأداءه ، فإن أكمل ركوع القائم سجوده إلى أن يستوي ظهره مع مد

(١) جامع المقاصد ٢ : ٢٠٥ ، ولم تنف عنه في الذكرى ، وهو في الدروس ١ :

١٦٨ ، وحكاها صهبا العاملي في مفتاح تكملة ٢ : ٣٦٠

(٢) قاله الشهيد الثاني في روض الحجاب ٢ : ٦٧٠

(٣) كالشهيد في الذكرى ٣ : ٢٦٩ ، والمحقق بكركي في جامع المقاصد ٢ : ٢٠٤ ،

والشهيد الثاني في روض الحجاب ٢ : ٦٦٩ - ٦٧٠ ، والعاملي في مدارك الأحكام ٣ :

عنقه فتحاذي جهته موضع سجوده ، وأدناه انحاؤه إلى أن تصل كفاه إلى ركبته ، فيحاذي وجهه أو بعضه ما قدام ركبته من الأرض ، ولا يسع محاذاة موضع السجود ، فإذا رُوِعت هذه نسبة كان أكمل ركوع القاعد أن يحني بحيث تحاذي جهته مسجده ، وأدناه وجهه ما قدام ركبته .

وفي الجواهر - بعد نقل الكيفيتين من غير واحد من الأصحاب تبعاً لبعض العامة^(١) - قال والوجهان متقربان ، ولأصل في ذلك أن الانحاء في الركوع لا بد منه ، ولما لم يمكن تقديره بسوء الكفين الركبتين لبلوعهما من دون الانحاء ، نعين الرجوع إلى أمر آخر به تتحقق المشابهة للركوع من قام وفيه أنه متحه لو لم تكن له هيئة عرفية يصرف إليها الذهن عند إطلاق الأمر به من حلوس ، فالأولى حينئذ إباطه بذلك ، كما عر الأرسل^(٢) اللهم إلا أن يراد تحديد لعرف ذلك ، والأمر حينئذ سهل^(٣) انتهى .

أقول . الرجوع إلى العرف ثم يتحه لو قلنا بأنه ليس للركوع المعتر في الصلاة حقيقة شرعية ولا حد شرعي تعديني ، وما ثبت في القائم إنما لبيان مفهومه العرفي ، أو تعيينه شرعي يختص بمورده ، فمقتضى القاعدة حينئذ في ركوع القاعد الرجوع إلى ما يقتضيه إطلاق دليله ، وهو لا يحلو عن إشكال ، إذ الطاهر - بعد العصر عن أنه ليس في المقام أثر لفظي صالح للرجوع إلى مصرفه - أن الهيئة العرفية التي يصرف الذهن إليها عند إطلاق الأمر به من حلوس إنما هي مقتضية إلى ركوع القائم ؛ حيث إن أنس

(١) العزيز شرح الوجيز ١ : ٤٨٣

(٢) مجمع الفائدة والرهان ٢ : ١٩٢

(٣) جواهر الكلام ٩ : ٢٦٢ - ٢٦٣ .

الدهن تركوع القائم يورث تصوير ما يشبهه في الجالس على حسب ما
 ساس حاله ، لا لأجل أن هد هو معه عرف ، بل لأجل أن هذا هو
 المناسب إرادته في خصوص لمقام ، وقد يتصوره من لا يفهم لتركوع
 معنى علما ما يعرفه في الصلاة كلعجمي ونحوه ، فكأن من حدده بالوحه
 الأول رغم أن هذا هو الذي يسوق إلى بدهن من الأمره بمقتضى المناسه
 الشئيه من المقايسه إلى ركوع القائم ، ومن حدده بالنوحه الثاني نظر إلى أن
 الانحاء الركوعي يتقوم بالصف لأعلى من الجسد الذي لا يختلف حاله
 في لقيم والقعود ، فعليه أن يحكي طهره حل كونه حالساً بمقدار ما كان
 يحكي طهره حل كونه قائماً ، فأدرك أن يحكي بمقدار ما لو كان قائماً
 لوصل كفاه إلى ركبته ، وهذا لمقدار من الانحاء يلزمه محاذاة الوحه أو
 بعضه ما قدام ركبته عند لحوس ، وأعلاه أن يعتدل طهره ، فتحدى حبهته
 موضع سجوده لو سجد وهو على نك الهيئه من غير أن يعير وضعه بتقديم
 حشه بل تأخير رجليه تحقيقاً لوقوع السجدة عندهما وعلى عين ركنيهما
 وكيف كان ولتحديد بهذا نوحه إن لم يكن أقوى فلا ريب في أنه

أحوط

وأما الوحه الأول فمقتضاه كفيه نصف هذا المقدار تقريباً ، فإنه إذا
 انحنى الجالس نصف المقدار الذي كان يحكي في ركوعه قائماً ، يصير
 بالسنة إلى الجالس لمنتصب كالركع بالإضافة إلى قائم ، وهو لا يحلو عن
 إشكال

ويحتمل أن يكون لمرد به تحديد أيضاً ما يرجع إلى الأول بأن
 يكون لمنحوط في السنة هو خصوص طهره الذي يتقوم به الانحاء
 والانتصاب الذي لا يختلف الحال فيه لدى انقضاء والقعود ، فمعه حينئذ أنه

يعتبر في ركوعه أن ينحني بحيث يصير ظهره مسجناً بالإضافة إليه منتصباً وهو قاعد، كاحسانه راکعاً بالإضافة إليه وهو قائم، فتشدد الكيفيتان على هذا التفسير، والاختلاف إنما هو في التعبير.

وهل يعتبر في القعود الشرط المعتبر في القيام من الانتصاب والاستقرار والاستقلال مع الإمكان، كما هو صريح بعض^(١) وظاهر غيره^(٢)؟ فيه تردد، خصوصاً في الأخير منها، ومما الأولان فاعتبارهما فيه مع القدرة لا يحلو عن قوة؛ لإطلاق النص الوارد في الأول^(٣)، ومعاقدة الإجماعات المحكية على الثاني^(٤)، ودعوى انصرافها إلى حال القيام قابلة للمع (وإذا عجز عن القعود) بجميع أحواله (صلّى مضطجعا) لا خلاف فيه على الظاهر، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه^(٥) ويدل عليه أخبار مستفيضة:

منها: حصة أبي حمزة، الواردة في تفسير قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾^(٦) المتقدمة^(٧) في صدر المبحث، وفيها «وعلى جنوبهم» الذي يكون أضعف من المربص الذي يصلّي حالساً.

(١) الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ : ٢٤٠ .

(٢) راجع : روض الجنان ٢ : ٦٦٦ .

(٣) الفقيه ١ : ٨٥٦/١٨٠ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب القيام ، ح ١

(٤) إيضاح العوائد ١ : ٧٩ ، مصابيح لسلام ٧ : ٤٧ ، جواهر الكلام ٩ : ٢٦٠ .

والحاكي عنها الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ : ٢٢٥

(٥) حكاة صاحب الجواهر فيها ٩ : ٢٦٤ عن الفاضل الاصمعي في كشف الغطاء ٣

٤٠٢ ، وغيره ، كالطباطبائي في رياض المسائل ٣ : ١٣٦ .

(٦) آل عمران ٣ : ١٣٦ .

(٧) في ص ٢٥

و عن تفسير النعماني بسنده عن علي بن أبي طالب عليه السلام في حديثه : «ومثله قوله عز وجل : ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقَعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾»^(١) ومعنى الآية أن الصحيح يصلي قائماً، والمريض يصلي قاعداً، ومن لم يقدر أن يصلي قاعداً صنى مضطجماً ويومئ إيماءً، فهذه رخصة جاءت بعد العزيمة^(٢).

ومصممة سماعة قال : سأله عن المريض لا يستطيع الحلوس ، قال : «فليصل وهو مضطجع ، وليضع على حفته شيئاً إذا سجد فبته يحرى»^(٣) . وموثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : المريض إذا لم يقدر أن يصلي قاعداً كيف قدر صلى ، إما أن يوحه فيومئ إيماءً وقال : «يوحه كما يوحه الرجل في لحدّه ، ويام على جابه الأيمن ثم يومئ بالصلاة» قال : «فإن لم يقدر أن ينام على حسه الأيمن فكيفها قدر ، فإنه له حائر ، ويستقل بوجهه القبله ثم يومئ بالصلاة إيماءً»^(٤).

و عن المصنف في المعتمد أنه قال روى أصحابنا عن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «المريض إذا لم يقدر أن يصلي قاعداً يوحه كما يوحه الرجل في لحدّه ، ويام على جابه الأيمن ثم يومئ بالصلاة ، فإن لم يقدر على جابه الأيمن فكيفها قدر فإنه حائر ، ويستقل بوجهه القبله ثم يومئ بالصلاة إيماءً»^(٥).

(١) النساء ٤ : ١٠٣ .

(٢) عنه في رسالة المحكم والمعتد ٣٦ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب القيام ،

ح ٢٢

(٣) التهذيب ٣ : ٩٤٤/٣٠٦ ، الوسائل ، باب ١ من أبواب القيام ، ح ٥

(٤) التهذيب ٣ : ١٧٥ - ٣٩٢/١٧٦ ، الوسائل ، باب ١ من أبواب القيام ، ح ١٠ .

(٥) المعتمد ٢ : ١٦١ ، وحكاه عنه لبحراني في الحقائق الناصرة ٨ : ٧٥ - ٧٦

وعن الشهيدين في الذكرى والروض^(١) أيضاً نقل هذه الرواية عن حماد.

ولكن ربما ادعى بعض أن هذه هي رواية عمّار، المتقدمة^(٢)، وقد وقع الاشتباه في النسبة، فعن المحقق السبزواري في الذخيرة أنه - بعد نقل موثقة عمّار، المذكورة - قال: وفي متن هذه الرواية اضطراب، ونقلها في المعتمد بوجه آخر، وتبعه الشهيذان، وهو هذا. «المريض إذا لم يقدر أن يصلي قاعداً يوجه كما يوجه الرجل في لحدّه» وهو على هذا الوجه يسلم من الاضطراب، وأسندها إلى حماد، وهي كذلك في بعض نسخ التهذيب^(٣). انتهى.

وفي المرسل المتقدم^(٤) المروي عن دعائم الإسلام: «إن لم يستطع أن يصلي جالساً صلى مضطجاً لجنبه الأيمن ووجهه إلى القبلة، فإن لم يستطع أن يصلي على جنبه الأيمن صلى مستلقياً» الحديث.

ومرسلة الفقيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «المريض يصلي قائماً، فإن لم يستطع صلى جالساً، فإن لم يستطع صلى على جنبه الأيمن، فإن لم يستطع صلى على جنبه الأيسر، فإن لم يستطع استلقى أوماً إيماءً، وجعل وجهه نحو القبلة، وجعل سجوده أخفض من ركوعه»^(٥).

هذه هي أحبار الباب، الدالة على وجوب الاضطجاع عند تعذر

(١) ذكرى ٣ - ٢٧١، روض الجنان ٢ : ٦٧١، وحكاة عنهما البحراني في الحقائق الناضرة ٨ : ٧٦.

(٢) في ص ٤٩

(٣) ذخيرة المعاد . ٢٦٢، وحكاة عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٨ : ٧٦.

(٤) في ص ٣٩.

(٥) الفقه ١ . ١٠٣٧/٢٣٦، الوسائل، الباب ١ من أبواب القيام، ح ١٥.

الجلوس وما يظهر من بعض الأحبار لآية^(١) - من أنه إذا عجز عن الجلوس صلى مستلقياً - يجب تقييده بما ذكر ويحتمل صدورها تقييداً

وكيف كان ولأحذر المبرورة بأسرها متفقة اندلالة على وجوب الاضطجاع عند تعذر الجلوس ، ولكن مصابيح مختلفة من حيث الإطلاق والتقييد ، ولذا اختلف الأصحاب - بعد اتفاقهم على أصل الاضطجاع - في أنه هل هو مختير بين الجاسير وعند سجدته مطلقاً يستلقي ، أو يستعس الاضطجاع على لجانب الأيمن ورد عجزه عن استلقى ، أو إذا عجز عنه اضطجع على الجانب الأيسر وإذا عجز عن هذا أيضاً استلقى؟ على أقوال فمن طاهر المقنعة ولحمل الوسيلة والسافع والإرشاد والأهبة وموضع من المبسوط^(٢) وصريح موضع آخر منه ، ولندكرة وبهاية الإحكام - كظاهر المتر هو الأول ، أي التحجير بين الجاسير^(٣)

ولكن حكى عن بعضهم نصريحاً بفصلية تقديم الأيمن^(٤) وحكى^(٥) عن المعظم القول بتعين الأيمن ، بل عن طهر المعتمد والمتنهي - حيث بساه إلى علمان في عبارتهما الآية^(٦) - وصريح العمية

(١) في ص ٥٩

(٢) المبسوط ١ ١١٠ و ١٢٩ ، وفي الموضعين تعين الجانب الأيمن

(٣) المقنعة ٢١٥ ، جمل العم وبعمل ٨٥ ، الوسيلة ١٤ ، المختصر نساف

٨٠ ، إرشاد الأذهان ١ ٢٥٢ ، الآية ٩٥ ، المبسوط ١ ١٠٠ ، ندكرة الفقهاء ٣

٩٣ - ٩٤ ، المسألة ١٩٤ ، بياض الإحكام ١ ٤٤٠ ، وحكاها عنها نعماني في مفتاح

الكرامة ٢ ٣١٢

(٤) العلامة الحلبي في بهانه الإحكام ١ ٤٤٠ ، وحكاها عنه الحارثي في العدايق

الناصر ٨ : ٧٨

(٥) الحاكي هو الفاضل الاصهاني في كشف الكمام ٣ : ٤٠٢

(٦) في ص ٥٢ - ٥٣

والحلاف دعوى الإجماع عليه^(١)

وصرح غير واحد منهم^(٢) بأنه إذا عجر عن ذلك اصططح على الجانب الأيسر .

بل ربما نُسب^(٣) هذا القول - في الترتيب بين الجانبين - إلى المشهور، وأدعى شيخنا المرتضى^(٤) أنه المعروف بين المتأخرين^(٥)، فكأنه قيده بما بين المتأخرين . نظراً إلى خلو كلمات أغلب القدماء - في فتاويهم ومعاهد إجماعهم المحكية - عن التصريح بالأيسر، ولذا ربما يستظهر من كلماتهم الاشتغال إلى الاستئناء عند تعذر الأيمن؛ حيث إنهم اقتصروا في بيان المراتب على الاصططح على الجانب الأيمن ثم الاستئناء . قال في محكي المعتر من عجر عن القعود صلى مصطححاً على حاسه الأيمن موثقاً، وهو مذهب علمائنا^(٦) إلى أن قال وإذا عجر عن الاصططحاع وحسب أن يصلي مستلفاً موثقاً أيضاً برأسه^(٧) وقال في محكي المنتهى - نو عجر عن القعود صلى مصطححاً على

(١) المعتر ٢ - ١٦٠ . منتهى المطلب ٥ - ١١ ، العبة ٩١ - ٩٢ ، الحلاف ١

٤٢٠ ، المسألة ١٦٧ ، وحكاها عنها العملي في مفتاح الكرامة ٢ - ٣١٢

(٢) كابن إدريس في السرائر ١ - ٣٤٩ . وبحسب بن سعيد في لجامع للشرائع ٧٩ ،

والعلامة الحلبي في مختلف الشبهة ٢ - ٤٦١ - ٤٦١ ، المسألة ٣٢٢ ، والشهيد في

الذكرى ٣ - ٢٧١ ، وابن مهدي الحلبي في الموحح الحاوي (ضمن الرسائل العشر)

١٥٤ ، والمحقق الكركي في جامع المقاصد ٣ - ٢٠٧ ، ولشهاد الثاني في روض

الحنن ٢ : ٦٧١ ، والأردبيلي في مجمع نعمة والرهان ٢ - ١٩٠ ، والبحراني في

الحقائق الباصرة ٨ - ٧٨

(٣) المناسب هو المجلسي في بحار الأنوار ٨٤ - ٣٣٦

(٤) كتاب الصلاة ١ : ٢٤٢ و ٥٠٧

(٥) المعتر ٢ - ١٦٠ - ١٦١

جانبه الأيمن بالإيماء مستقبلاً للقبلة بوجهه ، ذهب إليه علماؤنا ، إلى أن قل : إذا عجز عن الاضطجاع صلى مستلقياً^(١) .

وعن العية ولحلاف بقر هذا المصمون إجمالاً مدعيين عليه الإجماع^(٢) .

وربما تأمل بعض^٣ في الاستطهار المربور من عائلتهم في فتويهم ومعقد إجماعهم المحكي عنهم ، وهو بالنسبة إلى العبارة المربورة لا يحلو عن وجه ، لقوة احتمال إرادة العجز عن مطلق الاضطجاع ، وأما عبارة الأخيرين فلم تقف على نقلها مفصلاً .

وكيف كان فمستند القول بالتحجير إطلاق الآية^(٤) وبعض الأحرار المتقدمة^(٥) ، وعدم صلاحية الأحرار المقيدة لتفويضها ؛ لقصورها من حيث السد ، مع ما في حيز^(٦) عمار من اضطرب المحتسب .

وفيه . أن ضعف سنده مجبور بالشهرة ، مع أن رواية عمار موثقة ، وهي حجة كافية ، وما فيها من التشويش من حيث التعبير فغير قادح بعد وصوح المراد فيما هو محل الاستشهاد ، كما هو واضح .
وأما المطلقات فعمدتها مصمرة^٧ ساعة ، التي أمكن الخدشة فيها بالإصمار ، وأما ما عداها فبإطلاقها ورد مورد حكم آخر ، كما لا يخفى

(١) منتهى المطلب ٥ : ١١ و ١٢ .

(٢) العية ٩١ ، ٩٢ ، انحلاف ١ ، ٤٢٠ ، لمسألة ١٦٧ ، وحكاة عيها بعامي في مفتاح الكرامة ٢ : ٣١٢ .

(٣) صاحب الجواهر فيها ٩ : ٢٦٥ .

(٤) آل عمران ٣ : ١٩١ .

(٥) في ص ٣٥ و ٤٨ و ٤٩ ، وهي حجة أبي حمزة ومصمرة ساعة وغيرهما .

(٦) تقدّم الخبر في ص ٤٩ .

(٧) تقدّمت المصمرة في ص ٤٩ .

ولكن الأصل كافي دليلاً لإثبات هذا لقول لو سلمت المناقشة في المقدمات، ولكنك عرفت أنها في غير محلها.

فالأقوى وحوب الاصطحاع على الأيسر، كما يشهد له موثقة^(١) عمارة وعبرها من الأحبار المقيدة المعتصدة بالشهرة، والإجماعات المحكية المستمصة، وإرا تعذر فعلى الأيسر، كما وقع التصريح به في رسالة الفقيه، المتقدمة^(٢)، وضعف محور الشهرة، فيرفع اليد بواسطتها عما يظهر من قوله عليه السلام في موثقة عمر فكيفما م قدره من التحجير بين الاستلقاء وبين الاصطحاع على الأيسر

بل قد نمنع ظهور هذه الفقرة في حد ذاتها في التحجير: لشيوع استعمال مثل هذه العبارة في وحوب الإتيان بالسبب بمقدور وسعه، وعدم سقوطه منه، كما في صدر هذه الرواية، بطرق قول لقل إذا دخل الوقت وحب عليه أن يصلّى كيفما قدر، فلا تدل على التحجير بين الحالات المقدور عليها

وفيه: أن شيوع استعماله في هذا المعنى لا يعني طهوره من حيث هو في التحجير خصوصاً في مثل المقام لمسوق لبيان حكم مراتب العجز، مع ما وقع فيه من التفريع عليه من قوله «فإنه له حائز»^(٣) الطاهر في إرادة التوسعة فيما قد عليه، لا التصيق، ونكر مع ذلك كنهه يتعين صرفه عن هذا الطاهر، جمعاً بينه وبين المرسنة^(٤) التي هي كالص في الترتيب هذا، مع أنه لم ثقل القول بتحجير بين الاستلقاء والاصطحاع عن

(١) تقدّمت الموثقة في ص ٤٩

(٢) في ص ٥٠.

(٣) راجع هامش (٤) من ص ٤٩.

(٤) أي رسالة الفقيه، المتقدمة في ص ٥٠

أحيد، ولد استدال بعض تقديم الأيسر بظهر هذه الموثقة؛ حيث إنها تدل بظاهرها على حوار الاصطجاع على الأيسر عند تعذر الأيمن، وهو مما إذا حار وحب، إذ لا قائل بالتحجير

ونوقش^(١) فيه بإمكان قلب الدليل، فإن لما أن نقول، إنها تدل على حوار الاستقاء عند تعذر الاصطجاع على الأيمن، وهو مما إذا حار وحب؛ إذ لا قائل بالتحجير بيه وبين الأيسر

وبطيره في الصعف الاستدلال له أيضاً بقوله عليه السلام في الموثقة^(٢) «يستقبل بوجهه القبلة» مدعوى أن ستقبل الوجه إليها لا يتحقق حقيقة إلا مع الاصطجاع

وفيه - بعد العوض عن كثرة استعمال التوجه إلى القبلة في المستلمى بصاً، فيراد بمقابلة الوجه لتوجه إلى جهتها في مقابل التوجه إلى اليمين وليسر - أن استقبال الوجه قد يتحقق من المستلمى فيما بين المشرق والمغرب أيضاً بتحويل وجهه إلى القبلة، كما أنه قد يتحقق من المستلمى إلى القبلة أيضاً بوضع شيء تحت رأسه، فيس اعتذر الاستقبال سبباً لرفع اليد عن ظاهر قوله عليه السلام «وكيفما قدر»^(٣) في الإطلاق، بل ربما يؤيده، كما سشير إليه عند توجيه الرواية.

هذا، مع أن حمل مثل هذا تعبير على إرادة فرض حاض كما ترى. والإنصاف أنه لا يصح لاستشهاد بهذه الموثقة للقول بتقديم الاصطجاع على الجانب الأيسر عنى لاستلقاء، كما أنه لا يصح لاستشهاد

(١) المناقش هو صاحب المعامير بها ٩ ٢٦٥

(٢) تقدمت الموثقة في ص ٤٩

(٣) راجع الهامش (٤)، من ص ٤٩

بها لعكسه أيضاً، بل هي من حيث هي إمّا طهارة في التحجير بينهما، كما هو مقتضى الإنصاف، أو محملة من هذه الجهة وأريد بها بيان عدم سقوط الميسور بالمعسور، لا التحجير بين الحالات المقدورة

نعم، ربما يشهد للعكس - أي تقديم الاستلقاء - قوله عليه السلام في ذيل خبر الدعائم: «إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَصْنِيَ عَلَى حَبِيبِ الْأَيْمَنِ صَلَّى مُسْتَلْقياً»^(١). ولكنه ضعيف السند حادٍ عن لحار، فلا يصح الاعتماد عليه، مع معارضته بمرسلة^(٢) الفقيه، التي هي وثق منه، بل قد يعامل معها معاملة الأحبار الصحيحة بصمان^(٣) الصدوق بصفة ما هي كتابه^(٤)، ولولاه لأشكل دعوى انحصار ضعفها بشهرة «عمل به بين المتأخرين، اللهم إلا أن يحصل فتوى بعض القدماء»^(٥) أيضاً بمضمونها خصوصاً مثل الحلبي^(٦) - الذي لا يعمل إلا بالقطعيّات - من مؤيداتها، والله العالم

تنبيهان :

الأول : ذكر بعض^(٧) في توجيهِ قوله في موثقة^(٨) عقار «المريض إذا لم يقدر أن يصلي قاعداً كيف قدر صلى، إمّا أن يوجه فيوميء بإيماء» وحرها :

(١) تقدّم تخريجه في ص ٣٩، الهامش (١).

(٢) تقدّمت المرسلة في ص ٥٠

(٣) في «ص ١٣، ١٧ : «بصمان»

(٤) الفقيه ٣ - ١

(٥) كاس الجسد كما في مختلف الشعة ٢ - ٤٦٠ - ٤٦١، المسألة ٣٢٢

(٦) تقدّم تخريج قوله في ص ٥٢، الهامش (٢)

(٧) السيّد محمد باقر الشنقي في مطالع الأنوار ٢ - ٢٦.

(٨) تقدّمت الموثقة في ص ٤٩

أحدها : أن تكون هذه الفقرة من كلام عمار، وطاهرها على هذا التقدير هو الاستعظام عن كيفية صلاته من أنه هل هو يصلي كيما قدر، أي على أي جهة يكون، أو يوجهه إلى القبلة ويومئ بإيماء؟ فأجابه عليه بقوله «يوجه كما يوجه الميت» الحديث، فكلمة «إمّا» على هذا التقدير بمعنى «أو» والصحيح في «قل» المذكور أولاً رجع إلى عمار، وهو مقول للراوي عنه، وهو مصدق من صدقة، فقل كلام عمار أولاً، ثم عطف عليه جواب الإمام عليه السلام.

ثانيها : أن يكون من الإمام عليه السلام، وتكون كلمة «أمّا» بمنح الهمة شرطية، وحرأوه محدوفاً، وقد سبق دعواً لتوهم سقوط شرطية الاستقبال الناشئ من إطلاق قوله «كيف قدر يصلي» والتقدير أمّا توجهه إلى القبلة فلازم.

ولا ينحى ما فيه من التغير.

وثالثها - وهو أقوى الاحتمالات - ما يرجع إلى ما لخصه في محكن المعتبر مسنداً إلى حماد^(١) بناءً على اتحاده مع هذه الرواية، وهو أن يكون من الإمام، وكون «إمّا» بالكسر أريد به التعصيص بين المراتب المقدورة، ويكون قوله عليه السلام : «يوجه كما يوجه الرجل» بدلاً أو بياناً لما أحمله، وقوله : «إن لم يقدر أن يسم على جنبه» إلى آخره، بياناً للشق الآخر من التعصيص، فكأنه عليه السلام قال : «إمّا أن يوجهه إلى القبلة بجميع مقادير يديه مصطجعاً على جنبه الأيمن كما يوجه الميت في لحده ويومئ بإيماء، أو ينام كيما قدر ولكن يستقبل بوجهه القبلة» وهذا في المستلهي إلى القبلة بحصل لعدم

(١) راجع الهامش (٥) من ص ٤٩

تحويل وجهه إلى الحدين ، وفي المستلقي إلى الحدين بتحويل وجهه إلى القلة ، فيتقيد إطلاقه بمرسلة^(١) الفقيه ، كما تقدمت الإشارة إليه آنفاً .

الثاني : هل يجب عندل لقامة عند الاصطحاح والاستلقاء مع الإمكان ؟ فيه تردد ، والأشبه أنه لا يجب .

اللهم إلا أن يدعى استعدته في المصطحح من التشبيه بالرجل في لحدته في موثقة^(٢) عمار .

وفيه تأمل : إذ الملحوظ في التشبيه كيفية توخّجه إلى القلة ، لا امتداد قامته ، فليتاأمل .

أمّا الاستقرار والطاهر اعتباره ، نظراً إلى إطلاق كلمات الأصحاب في فتاويهم ومعاقد إجماعاتهم المبحكة التي هي عمدة مستند اعتبار هذا الشرط في الصلاة

وأمّا الاستقلال فلا ينبغي لنا أن ننسى عدم اعتباره ، والله العالم (فإن عجز) عن الاصطحاح مطلقاً أو عن الأيمن خاصة على القولين ، (صلى مستلقياً) بلا خلاف فيه على لظاهر ويدل عليه جملة من الأخبار :

منها : قوله عليه السلام في مرسدة الفقيه ، المتقدمة^(٣) «فإن لم يستطع استلقى وأوماً إيماءً ، وجعل وجهه نحو القلة ، وجعل سجوده أحفص من ركوعه»

(١) تقدمت المرسلة في ص ٥٠

(٢) تقدمت الموثقة في ص ٤٩

(٣) في ص ٥٠ .

وفي رسالة الدعائم ، المتقدمة^(١) : « فإن لم يستطع أن يصلي على جنبه الأيمن صلى مستلقياً »

ورواية محمد بن إبراهيم - لمروية عن الكافي والتهذيب - عن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « يصلي المريض قائماً ، فإن لم يقدر على ذلك صلى قاعداً^(٢) ، فإن لم يقدر صلى مستلقياً يكبر ثم يقرأ ، فإذا أراد الركوع غمض عييه ثم سح فبدأ سح فتح عييه ، فيكون فتح عييه رفع رأسه من الركوع ، فإذا أراد السجود غمض عييه ثم سح ، فإذا سح فتح عييه ، فيكون فتح عييه رفع رأسه من السجود ، ثم يشهد ويصرف^(٣) . »

وعن الصدوق مرسلأ نحوه^(٤) لدى اختلاف في العبارة

وحبر عبد السلام بن صالح الهروي - المروي عن العيون - عن الرضا عليه السلام عن أبيه عليه السلام ، قال : « قال رسول الله ﷺ : إذا لم يستطع الرجل أن يصلي قائماً فليصل حالساً فإن لم يستطع حالساً فليصل مستلقياً باصاً برجليه بحبال القنطرة يومئذ إيماناً^(٥) »

وظاهر هذه الرواية وساقفتها وحوث الصلاة مستلقياً لدى العجز عن

الحلوس مطلقاً

(١) في ص ٣٩ .

(٢) في الكافي والموسم الأول من التهذيب : « يصلي المريض قاعداً » .

(٣) الكافي ٣ : ١٢ / ٤١١ ، التهذيب ٢ : ٦٧١ / ١٦٩ ، و ٣ : ٣٩٣ / ١٧٦ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب القيام ، دليل ح ١٣

(٤) الفقيه ١ : ١٠٣٣ / ٢٣٥ ، الوسائل ، باب ١ من أبواب القيام ، ح ١٣

(٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ٦٨٠ (باب ٣١) ح ٣١٦ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب القيام ، ح ١٨

ولكنك عرفت فيما سبق^(١) أنه لا بد من تقييده بما إذا عجز عن الاصططاح، جمعاً بينه وبين الأحبار المتقدمة، أو جعله على محامل أحر مما لا يباقي تلك الأحبار.

(والأخيران) أي لمصططح ولمستقي حيث لا يقدران على الركوع والسجود (يومئذ لركوعهما وسجودهما) كما هو فرص كل من عجز عنهما وإن صلى حالساً أو قنماً ولو لم يبع شرعي كما في العاري، فتخصيصهما به من حيث إطلاق هذا الحكم بالنسبة إليهما بملاحظة حالهما، حيث إن عجزه عن القيام والوقوف المباح له الصلاة مصططحاً أو مستقيماً يباقي عادة قدرته على الركوع والسجود، وبإطلاق هذا الحكم في الفتاوى والنصوص الواردة فيهما بخلاف محرى العادة، والآفلو فرص قدرته عليهما أو على أحدهما من غير مشقة^(٢) حركية ولو ببعض مراتبه الميسورة، وجب بلا شبهة

نعم، ربما يتمكن المصططح من تحويل رأسه ووضع جبهته على الأرض من غير مشقة ولكن لا إلى القنة، فيدور الأمر حيث لا بين هوات الاستقبال وهذه المرتبة من السجود، ورعية الأول في مقام الدوران أولى، لا لمجرد أن الثاني له بدل اضطراري فلا يراحم ما لا بدل له، بل لإطلاق النصوص الدالة عليه، العير القاصرة عن شمول مثل العرض.

وكيف كان فمما يدل على ندبة لإيماء لهما عن الركوع والسجود - مصافاً إلى جملة من الأحبار المتقدمة^(٣)، كموثقة عمار، ومرسلتي الفقهاء والدعائم، وحسب عهد السلام - ما عن الفقهاء مرسلأ، قال: قال

(١) في ص ٥١.

(٢) في ص ٣٩ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٩.

أمير المؤمنين عليه السلام. «دخل رسول الله ﷺ على رجل من الأنصار وقد شبكته الريح»^(١)، فقال: يا رسول الله كيف أصلي؟ فقال: إن استطعتم أن تجلسوه فأجلسوه، وإلا فوخّوه إلى القبلة ومروه فليؤم برأسه إيماءً ويجعل السجود أخفض من الركوع، وإن كان لا يستطيع أن يقرأ وقرأوا عنده وأسمعوه»^(٢).
وخبر إبراهيم بن [أبي] زياد كرخي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل شيخ كبير لا يستطيع القيام إلى الحلاء لصعته، ولا يمكنه الركوع والسجود، فقال: «ليؤم برأسه إيماءً، وإن كان له من يرفع الحبرة فليسجد، فإن لم يمكنه ذلك فليؤم برأسه»^(٣).

وصحيحة الحلبي أو حسنة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن المريض إذا لم يستطع القيام والسجود، قال: «يؤم برأسه إيماءً، وإن يصع حبهته على الأرض أحث إلّا»^(٤) (تفسيره).
وربما يستشعر من دليل هذه الرواية بل وكذا من ذيل الرواية السابقة أن موردهما المصلي عن حلوس، وعلى هذا التقدير أيضاً يمكن استعادة المدعى مهما، بل وكذا من غيرهما من روايات التي ورد فيها الأمر بالإيماء بدلاً عن الركوع والسجود في سائر مواقع الضرورة تنقيح المطاط ثم إن المتأثر من إطلاق الإيماء في النصوص والمتأوى إنما هو كونه

(١) الشبك الحلق والتداخل. وشبكته الريح كُنَّ المعنى تداخلت فيه واحتلّطت في بدنه وأعضائه. مجمع البحرين ٥: ٢٧٣ وشبك.

(٢) العقيه ١: ٢٣٦/١٠٣٨، الوسائل، الباب ١ من أبواب القيام، ح ١٦.

(٣) ما بين المعقوفين أصحاه من المصدر.

(٤) العقيه ١: ٢٣٨ - ٢٣٩/١٠٥٢، التهذيب ٣: ٣٠٧/٩٥١، الوسائل، الباب ١ من

أبواب القيام، ح ١١.

(٥) الكافي ٣: ٤١٠/٥، الوسائل، الباب ١ من أبواب القيام، ح ٢.

بالرأس ، كما وقع التصريح به في جملة من الأحبار المتقدمة^(١) ، وأما تعميض العيين فلا يصدق عليه اسم الإيماء ، ولا أقل من انصراف إطلاقه عنه ، ولكن عند تعذر لإيماء يقوم لتعميض مقده فيجب بدلاً عن الركوع والسجود لدى العجز عنهما وعن لإيماء ، كما هو المشهور على ما نسب^(٢) إليهم .

ويشهد له - مضافاً إلى إمكان دعوى كونه إيماءً اضطراريّاً فهو من العاجز عن الإيماء بالرأس إيماء عرفي يفهم وحوه كذلك من إطلاق الأمر بالإيماء الوارد في الأحبار المتقدمة ، أو كونه من مرتبة الميسورة لدى العرف ، التي لا يسقط بمعسورة - رواية محمد بن إبراهيم ، المتقدمة^(٣) الواردة في المستلقي ، واحتصاص مواردها بالمستلقي غير صائر بعد وضح المباح وعدم مدخلية الخصوصية في بدليته^(٤) عنهما ، وما فيها من إطلاق الأمر بالتعميض مرآة على العالين من كون لإيماء بالرأس مشقة عليه ، كما أنوماً إليه في الحدائق بعد أن مال إلى بعض بإطلاقه في موارده وتنزيل الأحبار المصرحة بالإيماء بالرأس على المصطحع ، فإنه - بعد أن نقل عن المشهور القول بوجوب الإيماء بالرأس في حاشي الاصططحع والاستلقاء إن مكر ، وإلا فبالعينين ، ثم نقل بعض الأحبار لمتقدمة الدلة على الإيماء بالرأس - قال ما هذا لفظه : وأما أنه مع العجز عن الإيماء بالرأس فبالعينين ، وهو عبارة عن تعميضهما حال الركوع والسجود كما تقدم في مرسلة محمد بن

(١) في ص ٦١

(٢) لنسب هو البحرني في الحدائق المصرو ٨ ٧٩ ، والضابطاني في رصاص بمسائل ٣

(٣) في ص ٥٩

إبراهيم برواية المشايخ الثلاثة، إلا أن مورده الاستلقاء، ومورد الإيماء بالرأس في الرويات المتقدمة الاصططحاغ على أحد الحسين، والأصحاب قد رثوا بينهما في كل من الموصعين، والوقوف على ظاهر الأخبار أولى، إلا مع عدم إمكان الإيماء بالرأس من لمصططحاغ؛ فإنه لا مندوحة عن الانتقال إلى الإيماء بالعينين، ولعل الأخبار إنما حُرِّجت مخرج الغالب من أن النائم على أحد حسيه لا يصعب عليه الإيماء برأسه، والمستلقي لمريد الضعف لا يمكنه الإيماء بالرأس^(١). انتهى.

أقول: صعوبة الإيماء بالرأس من المستلقي ليس لمجرد زيادة صعقه، بل لأن صدوره منه في حد ذاته أشق من صدوره من المصططحاغ، كما لا يخفى.

وكيف كان مما ذكره من أن الوقوف على ظاهر الأخبار أولى، يتوخه عليه - أنه ليس في شيء من الأخبار التي وقع فيها التصريح بالإيماء بالرأس إشعارٌ بوردده في خصوص المصططحاغ، بل قد أُشِرَّ بها أبعاً إلى أنه ربما يستشعر من حزين مه - وهما خبرا إبراهيم والحلي^(٢) - وورودهما في الجالس، ولكنه لا يقدح في إعادة عموم المدعى مع إمكان إيقائهما على ظاهرهما من الإطلاق.

وأما مرسله^(٣) العقبه - الواردة في مَنْ شَبَكته الريح، لتي وقع فيها أيضاً التصريح به - فإن لم نقل بانصراف ما فيها من الأمر بتوجيهه إلى القفلة إلى النوم مستلقياً إلى القفلة فلا قُلْ في عدم ظهوره في إرادة خصوص النوم

(١) الحقائق الصادرة ٨ : ٧٩ - ٨٠

(٢) تقدّم خبراهما في ص ٦١.

(٣) تقدّمت المرسله في ص ٦٠ - ٦١.

على أحد حنيه

هذا، مع أن قد شربا إلى أن لمتدد من إطلاق الإيماء الورد في
سائر الاحبار الواردة في المستلقي وغيره، ما هو الإيماء بالرأس، بل بعضها
- كقوله عليه السلام في مرسله الفقيه الأولى - استلقى وأوماً إيماءً، وحمل وجهه
حو القلة، وحمل سجوده احض من ركوعه^(١) - كالنص في ذلك، إذ لا
معنى للأحضنة في تعميم العيس، فمقتضى الجمع بينها وس مرسله^(٢)
[محمّد بن] ^(٣)، براهيم صرف هذه المرسلة إلى صورة العحر عن الإيماء
بالرأس إن لم يقل بصرها في حدّ دنيا إليه بواسطة الماسات المغروسة
في الأدهان، الفاصية بعدم التحطّي عن الإيماء بالرأس لدى التمكن منه إلى
التعميم.

ويحتمل قوياً انتهاء ما في هذه المرسلة من الإطلاق على التوسعة
والتسهيّل ارفاق محلّ المستلقي بجمع سها وس غير هـ - ممّا طهره
الإيماء بالرأس مع الإمكان - بخمس على التحيير، وكهانة كلّ من الأمرين
لدى التمكن منهما توسعة على المستلقي

ونكن الأول مع أنّه أحوط أوفر بقواعد، فإنّ صرف كلّ من الدليلين
عن ظاهرهما من الوجوب العينيّ نعد في مقام الجمع من ارتكاب هذا
البحر من التعميد في المرسلة، إلاّ أنّه ربما يقرّب احتمال التحيير إطلاق
الأمر بالإيماء وحمل سجوده احض من ركوعه في المرسلة الأولى، فإنّ

(١) تقدّم بحرجها في ص ٥٠، ج ٥

(٢) تقدّم بحرجها في ص ٥٩، الهامش (٣)

(٣) ما بين المعقوفين أضواء من المصدر.

(٤) تقدّمت المرسلة في ص ٥٠

طلاته وان كان مقتد عقلاً بالقدرة عيه إلا أنه كاشف عن أن القدرة عليه غير عريرة ، بل شائعة ، وإلا لم يكن يحسن إطلاق الأمر به والسكوت عما هو واجب عليه عال في مقام تكليفه المعلي . فشكل حبث إطلاق الأمر بالتعميض في المرسلة لولا ابتاؤه على اتوسعة والتسهيل ، والله ، العالم
تنبيه : صرح غير واحد^(١) بأنه منى أوما للركوع والسجود فليجعل سجوده أحص من ركوعه ، بل عن الذكرى بسنة إلى الأصحاب^(٢) ، وهو مشعر بالاتفاق

وبدل عيه حملة من الأحبار متقدمة^(٣) التي وقع فيها التصريح به وشهد له أيضاً بعض الروايات الواردة في سائر مواقع الصلوة التي يصلّى فيها مؤمناً .

كحمر يعقوب من شعيب ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة في السمر وأن أمشي ، قال «أوم إيماء واحد سجود أحص من الركوع»^(٤)
وفي حمره الآخر عنه في نرحس يصنى على راحلته ، قال «مومن إيماء يجعل السجود أحص من الركوع»^(٥) .

وفي حمر أنس السخري - نمرؤي عن قرب الإسناد - عن أبي عبد الله عليه السلام : «في من غرقت ثيابه يتغى ثياباً ، فإن لم يجد صلى عرياناً جالساً يومئ إيماءً يجعل سجوده أحص من ركوعه»^(٦) .

(١) كما في جوهر الكلام ٢٠١/٨

(٢) لذكرى ٢٣/٢٣ ، وحكاة عنه صاحب الحوامر فيها ٢٠١/٨

(٣) في ص ٥٠ و ٦١ .

(٤) التهديد ٣ ٥٨٨/٢٢٩ ، الوسائل ، باب ١٦ من أبواب نفيه ، ح ٣

(٥) نكافي ٣ ٧/٤٤٠ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب القلة ، ح ١٥ .

(٦) قرب الإسناد ٥١١/١٤٢ ، الوسائل ، باب ٥٢ من أبواب لدر المصلّى ، ح ١

وهي مضمرة سماعة، لو ردة في مَنْ يتطوع في السفر «وإن كان راکباً فليصل على دابته وهو راکب، ولتكن صلاته إيماءً، وليكن رأسه حيث يريد السجود أخفض من ركوعه»^(١)

فلا ينبغي التأمل فيه بعد وقوع النصريح به في الأحبار المستفيضة الواردة في الأبواب المتفرقة من العرائض والموافل

والمناقشة فيه - بأن إيجاب الإيماء لهم إنما هو لعدم سقوط الميسور بالمعسور، فيجب عليه فعل تمام ما يتمكن منه من الإيماء لكل منهما، ويجتزئ في الفرق بينهما بالية - مدفوعة: بأن الأخذ بمقتضيات القواعد العامة في مقابل الأحبار الحاصّة يشبه أن يكون اجتهداً في مقابل لضر.

هذا، مع أن الإيماء ماهية أخرى مابة بالذات لماهية الركوع والسجود، فلا تعي بشأنه قاعدة الميسور / لأنها لا تحري إلا فيما إذا كان المأني به من أحوال وحوادث المأمور به بعض مراتبه الباقصة التي لم تكن محرنة عند التمكّن من الإتيان به بشرائعه المعثرة في صحته، كالركوع أو السجود بلا استقرار أو بلا وضع باقي لمساحد على الأرض ممّا لا ينافي صدق مفهومه عرفاً، لا مثل الإيماء الذي هو مدين بالذات لهما، ولا يندرج في مسألهما عرفاً، فوجوبه بدلاً عنهما إنما هو لأدلته الحاصّة، لا من باب القاعدة

نعم، ربما يظهر من أمر الشرع جعل الإيماء للسجود أخفض منه للركوع ومن جعله عمص العيس في المستلقي بدلاً عنهما وفتحهما بدلاً عن الرفع عنهما أنه راعى المسامحة بين الإيماء والتعميص وبين مثلهما في

(١) الكافي ٣ . ٤٣٩ (باب التطوع في السفر) ج ١ ، وسائل ، الباب ١٥ من أبواب القصة ، ج ١٤ .

مقام يجعل البدلية ، لا أنه أوجبها لكونهما ميسور المتعذر .

نعم ، لو كان الهوي إلى الركوع والسجود في حد ذاته جزءاً مستقلاً للصلاة ، كان للتوهم المربور - أي وجوب الإتيان بما يسر منه مطلقاً - وحة وإن لم يسلم أيضاً عن الحداثة . ولكنه ليس كذلك ، مع أن الأحبار باطقة بأن الشارع إنما اعتبره عوضاً عن الركوع والسجود لا من حيث كونه بعضاً من الهوي الذي كان واحداً عليه

فلأظهر . عدم وجوب فعل تمام ما يتمكن من الإيماء من زيادة الانحصاء ، بل كفاية مسنده لكل منهما مع رعاية الأحصية للسجود فيما إذا كان فرصه الإيماء لهما وهو على حانة واحدة من قيام أو قعود أو اصططحاح ونحوه ، كما هو مورد الأخبار .

وحكي عن جملة من الأصحاب (١) وجوب التفرقة بين الإيماءين في التعميص أيضاً ، فوحيوا كونه للسجود أكثر منه للركوع ، فكأنهم رعموا أن المراد بالإيماء المأمور به في الرويات ما يعم لتعميص ، وقضية إطلاق الأمر بكونه للسجود أحصص وحيوه في لتعميص أيضاً ، وهو في التعميص عبارة عن أكثرية العمص ؛ إذ لا معنى له بالنسبة إليه إلا هذا

وفيه : أن هذا ليس من معنى الأحصية شيء ، واعتبار الأحصية فيه قرينة لصرف إطلاق الإيماء إلى الإيماء بالرأس - كما هو المصرح به في بعض أحباره (٢) - إن لم نقل بانصرفه في حد ذاته إليه ، وعلى تقدير تسليم

(١) منهم يحيى بن سعيد في الجامع للشرائع ٧٩ ، والشهيد في البار . ١٥٠ ،

والمحقق الكركي في جامع المقاصد ٢ ٢١٠ ، والشهيد الثاني في الروضة الشية

١ : ٥٨٧ ، وحكاها عنهم لعملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٣١٣

(٢) راجع ص ٦١

كون المراد بالإيماء أعم من التعميص فهو لا يصلح شهداً لحمل الأحصية على ما يعم أكثرية الحمص، فإن قصبة الأصل حمل قوله: «يجعل سحوده أحص من ركوعه»^(١) حمده على حقيقته، وتعييده بالقدرة، كما هو الشأن في سائر التكاليف هيخص، عنده فيما أمكن فيه ذلك أن يكون الإيماء بالرأس فلاشبه عدم اعتبار التفرقة بين لإيماء بين في التعميص إلا بالقصد، كما هو مقتضى ظاهر خبر [محمد بن] إبراهيم، لمقدم^(٢) الذي هو عمدة مستند لينة التعميص، والله العالم

ولو لم يتمكن من الإيماء بسببين أو ما بواحدة، لقاعدة الميسور ولو عجز عن ذلك أيضاً، فعن كشف العطاء أنه يرمى بمص أصائه^(٣)، كيداً مثلاً

ولعله لمطلعت لإيماء، واختصص نقيدها بالرأس أو العين بحال التمكّن، أو لقاعدة الميسور.

وفيهم نظر، إلا أن مراعاته آخوطة

وهو يجب أن يقصد بهذه الأفعال بدليتها عن مثيلها من الركوع والسجود والرفع عنهما، أم لا يجب الالتفات إلى هذه الأفعال وقصدها، بل يكفي الإتيان بالأندل في مواضعها بقصد حرثتها لصلاته التي سوى بها الحروح عن عهدة ما هو تكليمه بفعل^(٤) وحينئذ بل قولان

استدل للأول بأصله الاشتغال، ولأنه لا يُعدّ لإيماء أو التغميص ركوعاً وفتح قياماً إلا بالنية، ولا يفت لمكف عنهما عدل، فلا يتمحصان

(١) راجع لها مش (٦) من ص ٦٥

(٢) في ص ٥٩

(٣) كشف عطاء ٣- ٢٠٤، وحكاة عنه صاحب الحواهر فيها ٢٧٠٩

للدلّية إلا بالقصد، ولأنّ هذه الأمور كما لا يخفى زيادتها ونقصانها في الصلاة التامة فكذلك لا يحلّ في الناقصة استحساناً لحكمها، ولا شك أنّ ما هو بدل عن الركوع والسجود يحلّ زيادته ونقصته قصبةً للدلّية، فلا بدّ أن يكون ما هو ركن معياراً لما ليس كذلك، وليست المعايير إلا بالنية، ولأنّ مفهوم الإيماء لا يتحقّق إلا بالنية.

وباقش في الجميع شيخنا المرتضى رحمته، فإنه - بعد أن استدلّ لهم بالأدلة المبرورة - قال: وفي الكلّ نظر، لورود الإطلاقات على أصالة الاشتغال، وعدم اشتراط القصد في البدلية لصيرورتها أفعالاً في تلك الحالة، فيكفي فيها نية أصل الصلاة، بل لو طرأ الانتقال إليها في الأثناء، كمن معرفة بدليتها والاستمرار على نية الصلاة الساقطة وإن تعيّن أفعالها، لعدم اختلاف حقيقة العردين.

والفرق بين الأبدال والأفعال الأصلية - بأنها متعيّنة متميّزة، فلا تمتنع إلى نيات تخصّصها، بخلاف الأبدال؛ فإنها مشتركة بين العادة والعبادة، فلا بدّ من نية لتعيّن العادة - مردود: بأنّ صيرورة الأفعال الأصلية عددةً إنّما هي لأجل التعنّد بها في الصلاة المبرورة عادةً، وإلا فهي في حدّ ذاتها أيضاً حركات عادية، فإذا قصد التعنّد بالأبدال هي ضمن الصلاة حرّحت - كالمُندلات - من العادة إلى العبادة.

وأما حديث إحلال نقصها مطلقاً بالصلاة فلا دخل له بالمطوب. وأما زيادتها فلو سلّمنا إحلالها مطلقاً على حسب إحلال مُندلاتها إحصاءً عن القدح في عموم البدلية والتفاتاً إلى إطلاق الإيماء وتخصيصه على الركوع والسجود وبالعكس، فلا تلازم بين اعتبار القصد في الإحلال - طرّاً إلى عدم صدق الريادة - أي زيادة الركن - إلا مع قصد لندية، وبين

عدم اعتباره في الامتثال ؛ اكتفاءً بنية أصل الصلاة ، بل حيث عرفت سابقاً أنَّ الإيماء للركوع والإيماء للسجود متحذاناً مصداقاً فيما عدا أقل مراتبه المحتصّ بالركوع وأحرها المحتصّ بالسجود ، فلا يترتب على المرید حكم زيادة الركوع أو السجود إلا بقصد أحدهما

نعم ، لو قصد كون المرید حرّاً غير الركوع والسجود ، بطل العمل من جهة الزيادة على الأحرار ، لا من جهة زيادتهما

وقد ظهر ممّا ذكرنا أنَّ ما ذكره في شرح الروضة - من أنَّ الخلاف في اعتبار القصد في الإخلال بالزيادة مبيّ على الخلاف في اعتباره في تحقق البدلية - محلّ نظر .

وأما دعوى أحد النية في مفهوم الإيماء فلو سلّم فإنّما هو في تحقيق معناه المصدري ، والقدر المطلوب في أفعال الصلاة المشتملة على معانٍ لا توحيد إلا بالقصد والالتزام كالتكبير والتشهد والقنوت والتسليم - ليس إلا أشباح تلك الأفعال ، دون إنشاء مفاهيمها^(١) انتهى كلامه رفع مقدمه

ولقد نقله بطوله لمرید فوائده وخوذة محضه ، إلا أنَّ ما أفاده عليه السلام كان وحيهاً لو كان الإيماء كالتكبير والتشهد والتسليم أو كالقيام والقعود ممّا يمكن أن تتحقّق ماهيته في الخارج في صمم فعل أو قول سلا قصد ولم يكن اعتباره عوضاً عن تلك لأفعال ، بل كن واحداً من حيث هو لدى العجز عنها ، كالكفّرات المرتبة ، وإلا فقصد العوان شرط في وقوع الفعل بهذا الوجه ، حيث إنّ عو - الدلّة كعمون الوكالة عن العير والنيابة والولاية من العوان التي للعقد دخل في وقوع الفعل بدلت العوان ، فقياس

الإيماء على التشهد والتسليم ويطأ نحرهم قبس مع العارق ؛ فإن عدم تصوّر معنى الشهادة وبحورها لا يُخرج لفظها عن كونه تلفظاً بالشهادة ، كما هو الواجب عليه في مقام إسقاط التكليف

وأما العاخر الذي فرضه الإيماء بعد فرائعه من القراءة ما لم يضمّر في نفسه شيئاً يقصده بالإشارة امثالاً لأمره فلا يصدر منه إلا مجرد تحريك رأسه بقصد حرثيته من صلاته ، وهو بهذا العنوان لم يتعلّق به التكليف ، بل بعنوان الإيماء ، فإيماء العاخر عن الركوع والسجود ليس إلا كإيماء الأخرس وتحريك لسانه القائمين مقام قراءته وتشهده وسائر أذكاره ، ومن الواضح أنّه لا يحدّيه محرّد تحريك اللسان بقصد لحرثيته ما لم يميّز المشار إليه في ضميره ولو على سبيل الإحمال .

نعم ، عمص العين لا يتوقّف حصوله على أمر خارج عن ذاته لو لم يعتبر فيه قصد الإشارة ، ولكنّه معتبر فيه على الطاهر ؛ إذ الطاهر أنّه لم يتعلّق الأمر به إلا بلحاظ كونه نحواً من الإيماء ، مع أنّ عنوان البدلية مأخوذ فيه بمقتضى طهر دليله ، إذ اعتبار من قوله ^(١) عليه السلام في حرّ محمد بن إبراهيم : « فإذا أراد الركوع عمص عينيه » إلى آخره ، بل وكذا من سائر أحاديث الباب الواردة في الإيماء أنّ الشارع جعل الإيماء برأسه أو تعمص عينيه قائماً مقام الركوع في إسقاط أمره . بمعنى أنّ الشارع تصرف بالنسبة إليه في متعلّق التكليف بأن جعل عمص عينيه ركوعاً وفتحهما رفعاً ، لا أنّه أوجب عليه عوضاً عن ركوع الإيماء أو التعميص كالتيتم بدلاً عن الوضوء لعاقبة الماء ، بل أوجب عليه الإيماء أو التعميص عوض ركوعه وسجوده ،

(١) تقدّم تخريجه في ص ٥٩ ، الهامش (٣) .

كما أوجب في مقام شدة الخوف تسبيحة عوص كل ركعة من ركعات الصرائع ، فهي مثل هذه الموارد ما لم يكن عنوان العوصية مقصوداً بالفعل لا يقع امثالاً للأمر المتعلق به . حيث أنه لم يتعلّق به من حيث هو ، بل من حيث وقوعه عوصاً عما تعلّق به الطلب

اللهم إلا أن يقال إن القصد لإجمالي إلى وقوعه على وجهه الذي تعلّق به الطلب كإف في إطاعه أمره ووقوعه على الوجه الذي تعلّق به الطلب

وهو لا يحلو عن إشكال ، مع أنه لا يحدّي في خصوص المقام الذي تعلّق فيه نطلب بمفهوم الإيماء الذي قد أشرب إلى توقّفه على تعلّق الماهية المؤمى إليه وفصدها بالإيماء كما في تكبير الأخرس وقراءته وشهده ، وإلا فلا يكون الإيماء إيماءً ، فنقول بوجوب قصد المدلية بل حريان الأفعال على القلب . كما عن العلامة في القواعد^(١) . أي تصوّرها وقصدها بالإيماء مع أنه أحوط لا يحلو عن قوّة . والله العالم

ولو نعدّر عليه الإيماء والتعميص أيضاً فلا يدل غيرهما يستقل إليه إلا على احتمالٍ ششير إليه ، بل يكتفي بحريان الأفعال على قلبه والأدكار على لسانه ، كما حكى^(٢) عن طاهر الأصحاب

ولكن حكى عن كاشف نعض أنه أوجب عليه الإيماء بسانر أعصائه^(٣) .

ولعنه لإطلاق أوامر الإيماء في جمعة من أحباره ، مقتصرأ في تقييده

(١) قواعد الأحكام ١ - ٢٦٨ ، وحكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٩ - ٢٦٩

(٢) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٩ - ٢٧٠

(٣) تقدّم تخريجه في ص ٦٨ ، لها مش (٣)

بالرأس أو العينين بحال التمكن ، أو قاعدة الميسور .

وفيها تأمل ، حيث إن الإطلاقات إن لم تكن مصروفة في حد ذاتها فهي مصروفة إلى الإسماء بالرأس ولعينين شهادة غيرها من الأحبار لمقيدة .

وأما قاعدة الميسور فهي غير ودية بإثبات المدعى ، كما تقدمت الإشارة إليه آنفاً ، فمقتضى الأصل برءة المدعى عنه ، ولكنه أحوط ، والله العالم .

وهل يجب على المومن للسجود وضع شيء مما يصح السجود عليه على حته حل الإيماء ، أم لا ؟ أو أنه محير بين الإيماء والوضع ؟ وحوه بل قوال ، بل ربما يظهر من بعض من تعاضى لعل الأقوال وحوه القول بوحويه فقط عيناً بدلاً عن السجود ^(١)

حجة القول بوحويه عيناً موثقة سماعة قال سألتني عن المريض لا يستطيع الجلوس ، قال لا يصلي وهو مضطجع ، ولبضع على حته شيئاً . إذا سجد فإنه يحرقه عنه ، ولن يكف الله ما لا طاقة له به ^(٢)

ومرسلة الصدوق قال سئل عن المريض لا يستطيع الجلوس أبصلي وهو مضطجع ويضع على حته شيئاً ؟ قال نعم ، لم يكلفه الله إلا طاقته ^(٣)

واستدل له أيضاً بحديث علي بن جعفر - المروئي عن قرب الإسناد - عن أخيه موسى ^(٤) ، قال . سألتني عن المريض أن يلا يستطيع القعود ولا

(١) رجع مفتاح الكرامة ٢ : ٣١٢ - ٣١٣

(٢) تهذيب ٣ : ٩٤٤/٣٠٦ ، الوسائل ، باب ١ من أبواب القيام ، ح ٥

(٣) الفقيه ١ : ١٠٣٤/٢٣٥ ، الوسائل ، باب ١ من أبواب القيام ، ح ١٤

الإيماء كيف يصلي وهو مضطجع؟ قال . ارفع مروحة إلى وجهه ويضع على جبينه ويكبر هو^(١).

وفيه : أن هذه الرواية وردت في العاشر عن الإيماء ، فهي أجيبه عن المدعى .

نعم ، يظهر منها بدلية الوضوء لدى العجز عن الإيماء إن كان المراد به الوضوء على الحبيبين في حال السجود ، وهو غير واضح ، فلعله أراد به الافتتاح ، كما ربما يستشعر ذلك من قوله : « ويكبر هو » فالإيضاح أن الرواية غير متضحة المفاد .

وأما المرسلة فقد يتأمل في دلالتها على وجوب الوضوء ، حيث إن مفاد الجواب الواقع فيها ليس إلا صفحة هذه الصلاة التي وقع السؤال عنها ، وعدم كونه مكلّفاً بأزيد من ذلك ، فمن الجائز عدم وجوب جميع ما وقع ذكره في السؤال ، وكون بعضه - وهو وضوء شيء على جبهته - مستحباً أو واجباً تحييرياً بين الإيماء ، وكونه كذلك كافي في حسن تقرير السائل وإن كان يرغم وجوبه عيماً ، كما ربما يستشعر من سؤاله

فعلمة ما يصح الاستناد إليه لوجوب الوضوء عيماً هي الموثقة الأولى ، ولكن الالتزام بتعيينه وقيامه مقام السجود بلا إيماء - كما هو ظاهر القول المسبوق إلى بعض^(٢) - مستلزم لهرج الأحبار التي ورد فيها الأمر بالإيماء ، أو تأويلها بالحمل على صورة العجز عن وضع شيء على الحبهة ، مع أنها أصح سنداً وأكثر عدداً وأوضح دلالة على بدلية الإيماء مطلقاً من هذه

(١) قرب الإسناد : ٨٣٤/٢١٣ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب القيام ، ح ٢١ .

(٢) العامل في مدرك الأحكام ٣ : ٣٣٣ ، وسبه إليه البحراني في الحقائق الماصرة

الموثقة ؛ فإن من المحتمل بل الظاهر - على ما ادّعاء بعض^(١) - أن المراد بقوله : «إذا سجد» إذا أوماً للسجود ، فتكون الموثقة حينئذٍ بنفسها شاهدةً للقول الأول ، وهو وجوب الجمع بين الوضوع والإيماء .

ولو سلم ظهور الموثقة أو المرسلة المبرورة في بدلية الوضع عن السجود من غير حاجة إلى الإيماء ، فهو ليس إلا من باب السكوت في مقام البيان ، وإشعار قوله : «وليضع» إلى آخره ، بدليته عن نفس السجود ، لا الملاصقة للأرض المعتبرة حاله ، وشيء مهم لا يصلح معارضاً للأخبار المستقيمة المينة التي وقع فيها التصريح بأن العاجز يومئ برأسه للسجود أو يعمّض عييه ، مع أن المناسب لتعليل كفاية الوضع في الحارين : «بأن الله تعالى لم يكلفه ما لا طاقة به» إرادته مع ما يتمكن منه من الإيماء والانحاء .

وكيف كان فمقتضى القاعدة . إبقاء كل من الموضع على ظاهره من وجوب ما نصّه مطلقاً ، ورفع اليد عما يستشعر أو يستظهر من كل منها من كفاية ما نصّته بدلاً عن السجود من غير حاجة إلى غيره ، فالقول بوجوب الوضوع بالإيماء على تقدير تحققه في غاية الضعف .

وأما القول بوجوبه مع الإيماء فلا يخلو عن قوة ؛ نظراً إلى ما مرّ ، ولكن الأقوى خلافه ؛ فإن الناظر في الأحبار التي ورد فيها الأمر بالإيماء للسجود على كثرتها وتطافرها وورودها في الأبواب المسترفة من النافلة والفريضة للقائم والقاعد والماشي والراكب والمضطجع والمستلقي والعماري من الموارد التي لا تخص من غير إشعار في شيء منها بإرادته مع وضع

(١) الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ ، ٢٤٩ و ٥١٢

شيء على جهته لا يكاد يرد في أن المقصود بتلك الأحبار لم يكن إلا خصوص الإيماء محرّداً عن وضع شيء على جهته .

وتوهم أن دلالة تلك الأحبار على عدم وحوث الوضع ليس إلا من باب السكوت في مقام البيان ، ولا تعارض الضّر الدال على انوحوث ، مدفوع : بأن دلالة تلك الأحبار على كفاية محرّداً الإيماء لو لم تكن إلا من باب الإشعار الضعف الدشني من لسكوت في مقام بيانه البيان ، لكفت في طرح الموثقة أو تأويلها بالحمل على الاستصحاب أو غيره من المحامل التي سشير إليها ، يد الإشعارات الصعبة عند تعاضد بعضها ببعض ربما تودث القطع بأن المقصود بتلك الأحبار لم يكن إلا خصوص الإيماء المحرّداً عن الوضع ، كيف مع أن الاعتبار من كل منها ليس إلا ذلك

نعم ، ليس لتلك الأحبار إقوة دلالة على وحوثه عيباً ، فمن الحائز كون الأمر بالإيماء لكونه أحد هودى ، لو حث المحيّر وأسهلهم المناسب لحال العاخر ، فلا يافيه كفاية الوضع أيضاً من أفضسه ، فيمكن الجمع حينئذ من الأحبار بالحمل على التحيير ، كما هو أحد لأقوال في المسألة ، وقصية هذا الجمع دفع اليد عن ظاهر كل من المتعارضين في الوحوث العبي ، ولا محذور فيه ، فإنه من أهون التصرفات لني لا يحتاج إلى شاهد خارجي ، مع أنه ربما يستشهد له بعض الأحبار لأنية ، كما ستعرفه

بل لا يبعد أن يقال إن وضع شيء ممّا يصحّ السجود عليه على الجهة كحفص الرأس وعمص بعين من أنحاء الإيماء للسجود عرفاً ؛ إذ المرد للإيماء في مثل هذه الموارد هو الإتيان بعمل مشعر بإرادة تلك الطبيعة المشار إليها منه ، كف في مباحث الألفاظ ، فإننا إذا قلنا : إن في هذه العبرة إيماءً أو إشارةً إلى كد ، معناه أن فيه إشعاراً بإرادة كد ، فعلى هذا لا

مداة بين الأحرار الدالة على كفاية الوضع ، وبين الأحرار الأمانة بالإيمان مطلقاً ، وإنما يحصر التوفي بيها وبين الأحرار المقتيدة له بالرأس ، فيجمع بينهم بالحمل على التحير ، ويقيد بمطابقات بهما كذلك ولكن قد أشربا أبعاً إلى أن أحرار الوضع لا تصح قرينة لفصرف الأحرار الظاهرة في وحبوب الإيمان بالرأس أو العيبين عن ظاهرها من الوحوب العيب ، فالأقرب حملة على الاستحباب ، ولكن لا يسعى ترك الاحتياط بالجمع لدى الإمكان ، والإتيان به لدى تعدد الإيمان والتعميص ، بل لا بعد الالتزام بوحونه حينئذ ، كما حكى^(١) قولاً في المسألة ، بل ربما استظهر ذلك من روية علي بن جعفر ، المتقدمة^(٢) ، كما تقدمت الإشارة إليه ، والله العالم .

واستدل للتحير بعبارة مع أفقضية الوضع محصر الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال . سألته عن المريض إذا لم يستطع القيام والسجود ، قل «يومئ برأسه إيماءً ، وإن بصع حينه على الأرض أحت إلى»^(٣) وصحيحة زرارة - المروية عن لتهذيب - عن أبي جعفر عليه السلام ، قال . سألته عن المريض ، فقال «يسجد على الأرض أو على المروحة أو على سواك برفعه إليه وهو فصل من لإيماء ، بما كره السجود على المروحة من حل الأوثان التي كانت تعد من دون الله ، وإنما لم يعد غير الله قط ،

(١) الحاكي هو العامل في مدرك لأحكام ٣ ٣٣٣ ، وراجع الذكرى ٣ ٢٧٢ ، وجامع المقاصد ٢ ٣٠٤ ، وروص بحسن ٢ ٦٧١ ، ومالك الأفهام ١ ٢٠٢ . ٢٠٣

(٢) في ص ٧٣ - ٧٤ .

(٣) تقدم تحريره في ص ٦١ ، الهامش (٥)

فاسجدوا على المروحة وعلى السوك وعلى عوده^(١).

وعن الفقيه نحوها، إلا أنه قال، سألت عن المريض كيف يسجد؟ فقال، «على حُمْرة أو على مروحة أو على سواك»^(٢) وذكر بقية الحديث نحوها.

وفيه: أن الكلام إنما هو في الاكتفاء بوضع شيء على الجبهة بدلاً عن السجود من غير إيماء ولا إيماء، وهذا أحسن عن مفاد المحررين؛ فإن معادهما أفصلية وضع الحجة على الأرض من الإيماء، وهذا مما لا كلام فيه، بل لا خلاف على الظاهر في وجوبه مطلقاً ولو رفع ما يصح السجود عليه حتى نألة، كنده أو يد غيره، فإنه ميسور السجود الذي لا يسقط بمعسوره، كما يدل عليه - مصدقاً إلى ذلك - حر إبراهيم بن أبي^(٣) رباد الكرخي، قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل شبح كبير لا يستطيع القيام إلى الحلاء ولا يحكه الركوع والسجود، فقرب - يومئذ رأسه إيماءً، وإن كان له من يرفع الحُمْرة فيسجد، فإن لم يحكه ذلك فليؤم رأسه نحو القبلة إيماءً^(٤) وحر أبي بصير، قال، سألت عن المريض هل تمسك له المرأة شيئاً يسجد عليه؟ فقال «لا، إلا أن يكون مضطراً ليس عنده غيرها، وليس شيء مما حرم الله إلا وقد أحلّه لمن صطر إليه»^(٥) فإنه كسابقه يدل على عدم سقوط السجود ما دام متمكناً من وضع الجبهة على الشيء الذي

(١) التهذيب ٢ : ١٢٦٤/٣١١، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب ما يسجد عليه، ذيل ح ١ و ٢

(٢) الفقيه ١ : ١٠٣٩/٢٣٦، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب ما يسجد عليه، ح ١ و ٢

(٣) ما بين المعقوفين أضواء من المصدر

(٤) تقدّم تخريجه في ص ٦١، الهامش (٤).

(٥) التهذيب ٣ : ٣٩٧/١٧٧، الوسائل، الباب ١ من أبواب القيام، ح ٧.

يسجد عليه ولو برفعه بيد لغيره .

وما فيه من الهى عن إمساك المرأة له مع وجود غيرها يمكن أن يكون على جهة الكراهة، وبركه بعض^(١) على ما لو كانت المرأة أجنبية .

وكيف كان فما ربما يترأى من الحريص المتقدمين^(٢) من حيث وقوع التعبير فيهما بالأجنبية والأفضلية من حوار الإيمان لدى التمكن من أن يضع جبهته على الأرض كما في الحمر الأول - أو يسجد كف في الحمر الثاني - يجب حمله على ما لا ينافي غيره مما ذكر .

وربما حمله بعض^(٣) من قبيل قول لقائل : «السيب أمضى من العصا» .

والأولى إسقاؤهم على طاهرهما من الأفضلية، ونسريهما على المريض الذي يشق عليه السجود عادة، كما لعنه هو الذي يسوق إلى الدهن إرادته من كلام السائل حيث سأل عن المريض الذي لا يستطيع القيام والسجود، إذ المتبادر منه إرادة عدم استطاعته عادة لا عقلاً، فأريد بقوله طاهرهما في جوابه . «وإن يضع جبهته على الأرض أحب إلي» بيد أنه لو تحمّل المشقة وسجد على الأرض نكر أفص من الإيمان، كما هو الشأن في سائر الموارد التي انتمى فيه التكليف أو تدل بعينه بواسطة الأدلة النافية للمحرج على ما حققه في مسحث التيمم، والله العالم .

فتلخص لك أن الأقوى عدم حوار الاجتزاء بمجرد وضع شيء على الجهة من غير انحاء ولا إيماء، وأن مع التمكن من الانحاء بقدر ما يصح

(١) السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢ : ٢٧

(٢) في ص ٧٧

(٣) المحراني في الحقائق الناصرة ٨ : ٨٣

حبيته على شيء ولو برفعه وجب عليه ذلك ، ولا يشرع له الإيماء حينئذ ، بل يجب عليه حينئذ رعاية سائر ما يعتر في السجود من وضع باقي المساحد على الأرض مع الإمكان ، وهذا بخلاف ما لو كان تكليمه بالإيماء وإن كان أحوط ؛ لإطلاق الأحبار الأمرة بالإيماء ، بل ظهورها في إرادته من حيث هو بدلاً عن السجود من غير تقييده بهذه القيود ، كما لا يخفى .

وأما لو تمكن من الاعتماد عليه عند رفعه من غير إسعاء بحيث صدق عليه ميسور السجود وسمي وضع الجهة على الأرض ، ففي وجوبه وتقدمه على الإيماء تأمل .

ولكن ربما يظهر من بعض^(١) عدم الخلاف فيه ؛ فإن تحقق الإجماع فهو ، وإلا فلا يحلو عن إشكال .

والأحوط الإتيان به من غير أن يقصم الدلّة عن السجود بخصوص الوضوء أو بالإيماء الذي يتحقق به لوضع والاعتقاد ، بل يقصد الحروح عما هو تكليمه في لواقع بمجموع هذا لقول على سبيل الاحتياط ، والله العالم . (ومن عجز في أثناء الصلاة عن حالة من قيام أو جلوس أو اضطجاع) انتقل إلى ما دونها مستمراً على صلاته (كالقائم يعجز فيقع ، أو القاعد يعجز فيضطجع ، أو المضطجع يعجز فيستلقي) ويمضي في صلاته ولا يستأنفها (وكذا) فيما لو كان الأمر (بالعكس) بأن وجد العاجز خفة في الأثناء ، فينتقل إلى الحالة العبد المستطاعة من غير استئناف بالنقل خلاف صريح في شيء مهما عن أحد من

نعم ، حكى عن بعض العامة^(٢) القول بأنه يستأنف ، ولا يجزئ

(١) راجع مطالع الأنوار ٢ : ٢٧

(٢) هو محمد بن الحسن الشيباني ، راجع تحفة الفقهاء ١ : ١٩٣ ، وبدائع الصنائع ١

بصلاة ملققة من الأحوال ، فيأتي بها على حالة واحدة ، إلا إذا فرض التعذر أو التعسر فيحوز حينئذ التلفيق

وهو بالنسبة إلى ما لو تجدد العجز في الأثناء وعلم باستمرار عجزه إلى آخر الوقت وأصح الصعف ؛ ضرورة أن تجدد العجز في الأثناء ليس من قواطع الصلاة ، بل يوجب اندراحه في موضوع المصطر الذي أحل الله له ما كان حراماً عليه من ترك القيام وبحوء بقدر الضرورة ، فلا مقتضى لإعادة ما صدر منه واحداً لشرطه ، بل يجب لمصتي فيه ، لا لمجرد النهي عن بطل العمل^(١) ، بل لوحوب مراعاة القيم وما قام مقامه من الشرائط والأحراء الاختيارية مع الإمكان ، ولذا لو تمكن ابتداءً من أن يأتي ببعض صلاته قائماً من غير حرج ولا مشقة وحب عنه الإنيان بذلك المعص كذلك دون ما عداه ، كما عرفت في صدر المبحث.

فما ذكره الأصحاب من المصتي في صلاته بالنسبة إلى هذه الصورة مما لا إشكال فيه .

وأما بالنسبة إلى ما لو علم برول العجز قبل فوات الوقت أو احتمله فلا يحلو عن إشكال ، كما أنه عليه شيخنا لمرتضى رحمته حيث قال - بعد أن نقل الاستدلال عليه عن جماعة تبعاً لذكرى^(٢) - بأصالة الصحة والامتنال المقتضي للإحراء - ما هذا لفظه - ويشكل بأن ارتفاع العجز وثبوت القدرة على الصلاة قائماً في جزء من الوقت موجب لاحتصاص الوحوب بذلك

١٠٨٩ ، والاحصار بتعليق المحرر ١ : ١٠٠ ، والهدية - للمروعياني ١ : ٧٨ ،

والمجموع ٤ : ٣٢١ .

(١) سورة محمد ٤٧ : ٣٣ .

(٢) الذكرى ٣ : ٢٧٤ .

الجزء، ولذا لو علم في أول صلاته بطروء العجز له في الأثناء وارتفاعه قبل خروج وقت الصلاة، لم يحر له الدخول، بناءً على ما تحقق من وجوب تأخير أولي الأعداد في صورة العلم بارتفاعه قبل خروج الوقت، وكذلك الكلام في القدرة المحددة في الأثناء؛ فإنها كاشفة عن عدم تعلّق الأمر بالفعل عند الدخول فيه، فما أتى به من الإحراء قاعداً إنما كان باعتقاد الأمر وتحيله، كالمأتي به منها قائماً في الصورة الأولى، كما يوضح ذلك كنهه فرص العلم بتجدّد الوصفين قبل الدخول في الفعل، ولا ريب أنّ إتيان الشيء بتحيّل الأمر ليس مجرّداً عن المأمور به الواقعي، لكن الظاهر عدم الخلاف الصريح في عدم وجوب الاستئناف إلا عن بعض العامة^(١)، وإن احتمل الوجوب في النهاية^(٢) على ما قبل^(٣)، ولعل وجه اتّفاقهم على الحكم دعوى أنّ المستعاد من الأدلة - مثل قوله - «إذا قوي فليقم»^(٤) وقوله عليه السلام - «إن لم تستطع قائماً فصلّ حائساً»^(٥) - عموم وجوب القيام والرحضة في القعود إذا طرأ موحهما في الأثناء، والاستمرار في الصلاة مستعاد من هذه الأدلة، لا من قاعدة لإحراء والهي عن الإبطال الممنوعين بأنهما إنما يشتركان مع تحقق الأمر لا مع تحيله واعتقاده^(٦). انتهى

وملخص الكلام في دفع هذا الإشكال هو أنّ المساق من أحوار الباب بل وكذا من أغلب الأدلة اللغوية المشتقة لتكاليف اضطرارية في سائر

(١) راجع الهامش (٢) من ص ٨٠

(٢) لم نعر عليه فيها

(٣) لم نهتد لنقائل.

(٤) تقدّم تخريجه في ص ٢٨، الهامش (٣)

(٥) تقدّم تخريجه في ص ٥٩، الهامش (٥).

(٦) كتاب الصلاة ١: ٢٥٥ - ٢٥٦

الموارد - كمواقع التقية وأشدها - إنما هو إنطاة هذه التكاليف بالعجز حال الفعل لا مطلقاً، فيحور له الدار إلى لصلاة فى سعة الوقت ومن احتمال زوال العجز فى الأثناء أو بعدها، وتنص صلاته، كما يؤيده إطلاق فتوى الأصحاب بالمضي فى صلاته عند تجدد لقدره أو العجز فى الأثناء من غير نقل خلاف عن أحد منّا.

ولا يافيه الالتزام بعدم حوار الدحول فى الصلاة لو علم بروال عجزه قبل هوات الوقت، لإمكان دعوى انصراف أدلتها عن مثل المرحص ألا ترى أنه لو أمر المولى عبده بإطعام شخص - مثلاً - فى العد بحبر الحطة مع الإمكان والشعير لدى العجر، فلم يحد العد فى السد إلا الشعير فأطعمه بذلك، يُعدّ مثلاً وإن يحتمل حال الإطعام تحدد القدرة من تحصيل الحطة فيما بعد، بخلاف ما لو علم بأنه سيتمكن من تحصيله فى زمان يقع امثالاً للواحد.

والحاصل أنه فرق فى المعذورية بالنسبة إلى التكاليف العدرية بين ما إذا علم قبل التلبس بالعمل تحدد لقدرة له، وبين ما إذا لم يعلم بذلك وإن احتمله، فلا يسوق إلى الدهن إرادة العاجر الذي يعلم بروال عجزه قبل هوات الوقت من إطلاق أدلتها، كما نتهى على ذلك فى محث التيمم عند التكلم فى جوازه فى سعة الوقت، وكذا فى محث التقية فى باب الوضوء، فراجع^(١).

فتلخص أن المتحج هو ما ذكره الأصحاب من المصطفى فى صلاته على حسب ما يقتضيه حاله من الانشغال بالحالة الدنيا أو العليا، ولكن الأحوط

(١) ج ٦، ص ٢٣٧ - ٢٣٨، وج ٢، ص ٤٤٩

فيما لو عجز في الأثناء وعلم برؤال عجزه قبل فوات الوقت هو الإتمام ثم الإعادة بعد تجدد القدرة، والله العالم .

ثم إنهم احتلوا في مَنْ عجز قبل القراءة أو في أثناءها في أنه هل يحب عليه أن ينتقل إلى الحالة الدب من القعود أو الاصطجاع أو الاستلقاء قارئاً، وكذا لو كان قبل الذكر لواحب في الركوع أو في أثناءه عليه أن ينتقل إلى الحالة الدنيا آتياً بما تيسر له من ذكر في حال هويته، أم لا يحب بل لا يحرى إلا بعد انتقاله واستقراره؟ صرح بعض^(١) بالأول، بل عن الروص سبته إلى لأكثر^(٢)، بل عن الشهيد في لذكرى سبته إلى الأصحاب^(٣)، وهو مشعر بالائتاق .

ولكنه بحسب الطاهر غير مراد له، والآ لم يكن برجح خلافه، كما ستمع حكايته عنه^(٤)، بل في دروسه سمع إلى القيل : فإنه - بعد أن ذكر أنه ينتقل القادر والعاشر إلى الأعلى والأدنى ولا يستأمان - قال ما صورته . قيل : ويقرأ في الانتقال إلى الأدنى لا الأعلى^(٥) انتهى

وهذا مشعر بشدود هذا القول وضعه لديه، بل قيل بحلول كلام المتقدمين عن التعرض له^(٦)

وربما نزل عبارة المتن على هذا القول بحمل كلمة «مستعراً» على

(١) مثل العلامة الحلي في تحرير الأحكام ١ - ٧٨٤/٢٣٥، وندكرة الفقهاء ٣ - ٩٨،

صمن المسألة ١٩٧، واشهيد الثاني في مسائل الانهام ١ : ٢٠٣

(٢) روض الجنان ٢ - ٦٧٢، وحكا، عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢ - ٣١٥

(٣) الذكرى ٣ - ٢٧٤، وحكا، عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٣ - ٣١٥

(٤) في ص ٨٥ .

(٥) الدروس ١ : ١٦٩ .

(٦) قاله العاملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٣١٥ .

الاستمرار على ما كان متلبساً به من القراءة وبحوها .

وهو لا يحلو عن تغلّب ، فإنه مع قصوره حينئذ عن إرادة الحكم فيما إذا طرأ العجز قبل التلّس بالقراءة أو لذكر لا يستقيم إرادته بهذا المعنى في صورة العكس ، حيث إنّ ما ذكره وحهاً له في صورة الأصل - من كونه أقرب إلى القيام وغيره ممّا ستسمعه - يقتضي خلافه في صورة العكس ، ولذا لم يُنقل القول باستمراره على قراءة في العكس عن أحد .

وكيف كان فقد حكى عن الذكرى وحملته ممّن تأخّر عنه - كالمحقّق الثاني وصاحب المدارك وشيخه المحقّق الأردبيلي وغيره - اختيار القول الثاني^(١) ، طرأ إلى اعتبار الطعمائية والاستقرار حال القراءة مع الإمكان ، كما بدّل عليه قوله عليه السلام «ولنمكّن في الإقامة كما يتمكّن في الصلاة»^(٢) بالتقريب الذي عرفته في محله

ويؤيده أيضاً رواية السكوبي ، المتقدمة^(٣) في محلّها ، الدالة على وجوب الكفّ حال القراءة ، فإنّ حلّ الهويّ ليس إلّا كحال المشي في عدم الاستقرار ، كما أنّه عليه كاشف النام حيث قلّ في شرح قول العلامة . «يقراً في حال هويّه»^(٤) ما أعطه . ولكن بشكل - كما في الذكرى^(٥) - بأنّ الاستقرار شرط مع القدرة ولم يحصل في الهويّ ، فالقراءة فيه كتقديم المشي على

(١) الذكرى ٣ - ٢٧٥ ، جامع المقاصد ٢ - ٢١٤ ، مدارك الأحكام ٣ - ٣٣٤ ، مجمع الفائدة والبرهان ٢ - ١٩٢ ، وحكاة عنهم بمامل في مفتاح نكرامة ٢ - ٣١٥ .

(٢) الكافي ٣ - ٢١/٣٠٦ ، التهذيب ٢ - ٥٦ - ١٩٧/٥٧ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب الأذان والإقامة ، ح ١٢

(٣) في ص ١٧ .

(٤) قواعد الأحكام ١ : ٢٦٩

(٥) الذكرى ٣ - ٢٧٥

القيود^(١).

أقول : بل أسوأ حالاً من ذلك ، لما في المشي من الانتصاب الذي ليس في الهوي .

ومن هنا قد يفوى في النظر فيما لو دار الأمر بين أن يصتبي ماشياً أو هاوياً وناهضاً من غير استقرارٍ ترحيح الأول ، إذ الطاهر أنه أقرب إلى الهيئة المعتبرة في الصلاة حال القراءة بنظر العرف .

وقد طهر بما ذكرنا صعب الاستدلال للمقول الأول بأن الهوي أقرب إلى القيم ، فتحب المدرة حاله لدى الإتيان بما تيسر من القراءة تحصيلاً لشرطه بقدر الإمكان ، فإن محذور لأقربية إلى القيام غير مُخِلٍّ في ذلك ما لم تكن هذه الحالة بنظر العرف من العزوب الميسورة للهيئة المعتبرة حالها ، وقد أشرنا إلى أن الهوي ليس كذلك . ^(٢) هو أبعد من تلك الهيئة عن المشي الذي يتحقق معه القيم حقيقةً ، ولا يتمشى بالسبب إليه قاعدة الميسور ، كما تقدّمت لإشارة في محله

ونظير ذلك في الصعب الاستدلال له بأن كل مرتبة من الانحناءات الغير القارة المتدرّجة إلى القيود هيئة حاصة مستقلة من القيام مقدّمة في الرتبة على القيود وإن لم يكن معها استقرار ، كما عرفته في محله ، فيجب أن يوقع فيها ما تسعه من القراءة ، فإن الانحناءات الغير القارة المتدرّجة في الوحد حال الهوي أو الهوص ليست لدى العرف من مصاديق القيام ، ولا من مراتبه الميسورة التي لا تسقط بمعسوره حتى في أوائل لأحد في الهوي أو أواخر الهوص ممّا لو كان له نوع استقرارٍ لغدّ عرف من مصاديقه ؛ لعدم

(١) كشف اللثام ٣ ٤٠٦

ملحوظية شيء منها لدى العرف من حيث هو على سبيل الاستقلال كي يطلق عليه اسم القيام، بل الهوي وكذا الهوض مجموعه لدى العرف بل العقل أيضاً فعل واحد ماين بالسوء للقيام والقعود.

ولو سلم اندراجه في معنى القيام، فلا شبهة في انصراف أدلته عنه،
كانصرافها عن القيام الحاصل في صمن المشي

فما في كلمات شيخ المرنصي رحمته الله - من اختيار هذا القول والاستدلال عليه بعموم أدلة القيام وعدم الدليل على اعتبار الاستقرار بمعنى عدم الحركة في المقام، لأن التعويل في وحوه على الإجماع المفقود هنا، ولو سلم حريان الدليل رجوع الأمر إلى تعارض الاستقرار بالمعنى المربور مع القيام، وقد تقدم قوة ترجيح الثاني^(١). انتهى - محل بطر، فإن الهوي ماين للقيام عرفاً، فلا يعمه أدلة القيام، ولا أقل من انصرافها عنه،
كانصرافها عن المشي.

ولأقوى عدم وحب القراءة حاله، بل بعد الانتعال إلى الحالة التي ينتقل إليها، ولكن لا يسعى ترك الاحتياط بالإتيان بما تيسر حاله ثم إعادته بنية القرية المطلقة مراعيأ فيه الاحتياط، والله العالم

ثم لو أوجب المبادرة إلى الإتيان بما تيسر من القراءة حال الهوي لو عصي وتركها حتى جلس هل تبطل صلاته؛ للإحلال عمداً بما وحب فيها، أم لا؛ إذ لا يلزم من ذلك الإحلال بالجرء، إذ الحزء وإن كان هو القراءة قائماً ولكن تركها حتى انتهى شرطية القيام فيها قل فوات الموالاة أو حصول ناقص فبأتي بها عن حلوس، عية الأمر عصيانه بتركه القراءة

قائماً، كَمَنْ علم من أول الوقت بأنه يعجز في آخره، فترك الصلاة قائماً إلى أن وجب عليه الصلاة مع القراءة قعداً، وهذا هو الأقوى كما صرح به شيخنا المرنسي^(١)، ولكن الأحوط إعادتها لو زال العجز قبل فوات الوقت بل بعده أيضاً، كما هو لشر في كل تكليف اضطراري شأ الاضطرار إليه من سوء اختيار المكثف، بل القول بوجوبها لا يخلو عن وجه، كما أنها عليه في محث التيمم وغيره من نظائر المقام

فروع:

لو حَفَّ بعد القراءة وتمكّن من القيام للركوع، وحب، لما تقدّمت الإشارة إليه في صدر المسحّ من وجوب القيام المتّصل بالركوع بل ركنيته وهل تحب الطمأنينة؟ فيه قولان، أقواهما وأشهرهما: العدم، لما أشرنا إليه - فيما سبق - من أن القدر المتيقّن إنّما هو اعتبار حصول الركوع عن قيام مع الإمكان، وأمّا اشتراط هذا القيام بالاستقرار فلم يدلّ عليه دليل واستدلّ للقول بالاشتراط بقاعدة الشغل

وفيه: ما مرّ مراراً من أن المرحع في مثل هذه الموارد أصالة البراءة، لا الاشتغال.

وعن الذكرى الاستدلال عليه بأن الحركتين المتصادمتين في الصعود والهبوط لا بدّ أن يكون بينهما مكور، فيسعي مراعاته ليتحقّق الفصل بينهما^(٢).

وفيه ما لا يخفى بعد ما أشرنا إليه من أنّه لا يعتدّ إلا حصول الانحساء

(١) كتاب الصلاة ١ - ٢٥٨

(٢) الذكرى ٣ - ٢٧٥، وحكاه عنه المحرقي في لحدائق الناصرة ٨ - ٧٤، وصاحب لخواهر فيها ٩: ٢٧٧.

الركوعي عن الاستقامة ؛ ضرورة عدم توقف حصول هذا المعنى على انمصال الحركة الهبوطية عن الصعودية كي يدعى توقفه على سكونيهما هذا ، مع ما في أصل الدعوى من المنع .

ولو خُف في الركوع قبل الطمأنينة من وبعده أيضاً ما لم يأت بالذكر الواجب ، ارتفع مسحاً إلى حدِّ الركع ، ولم يجر له الانتصاب ؛ لاستلزامه زيادة ركن بل ركبين ، بدءاً على كون القيام المتصل بالركوع من حيث هو أيضاً ركناً مستقلاً ، ويسكت عن الذكر حال الارتدع ، ولو كان في أثناء كلمة وما بحكمها مما يكون السكوت محلاً بالموالاتة المعنوية فيه استأنفه ، والأولى إتعمامه حال الارتفاع أو مع نقائه بحاله بنية القرينة ثم الاستئناف بعد الارتفاع .

ولو خُف بعد الفراغ من الذكر ، قام للاعتدال .

ولو خُف بعد الذكر الواجب ، حار له أن يرتفع مسحاً للإتيان بالمستحبات ، فإنه لا يوجب زيادة ركوع ، بل إدامة ذلك الركوع العائتي به عن حلوله ، كما أن له أيضاً البقاء على حله حتى يأتي بالمستحبات ولكن لا يقصد التوظيف ؛ إذ لم يشت ذلك ، بل بعنوان الاحتياط ورجاء المظلومية واحد^(١)

ولكن قد يتأمل في وجوبه ؛ نظراً إلى أن الطمأنينة بحسب الظاهر شرط في الاعتدال ، لأجزء مستقل كي يحث تداركه في العرص . وإن شئت قلت : إن الطمأنينة المعتبرة في الاعتدال إنما تحصل بالقرار

(١) كالشاهد في الذكرى ٣ ٢٧٦ ، والشاهد الثاني في روض الجنان ٢ ٦٧٥ ، والشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ ٢٦١ .

المتحقق في ضمن الاعتدال ، لا القيام الحاصل عقيبهِ ، فمقتضى القاعدة إمّا سقوط شرطية الطمأنينة في الفرص ، أو اعتبارها فيما صدر منه من الاعتدال الجلوسي ، فالأحوط الجمع بين الاستقراء ثم القيام للطمأنينة من باب الاحتياط ، والله العالم .

ولو قدر على القيام للاعتدال دون الطمأنينة ، قام والأولى بل الأحوط حينئذ ما قيل من الجلوس للطمأنينة^(١) ، وإن كان الأقوى عدم وجوبه ، لما عرفت ولو حُفَّ بعد الطمأنينة ، فهي محكيّ الذكرى الأقرب وجوب القيم ليسجد عن قيام^(٢) .

وبوقش مع اعتبار الهوى عن قيم في ماهية السجود ، بل هو من لوازم هدم الاعتدال الواجب بعد الركوع ، كيف ! ولو كان هذا القيام من حيث هو واحداً لوجب تداركه فيما إذا حصل الحُفَّ بعد الهوى إلى السجود أيضاً ما لم يبلغ حدّه ، مع أنّه لم يقل القول به عن أحد .

ولو دار الأمر بين الإتيان بمسعى الركوع عن قيام بلا طمأنينة أو معها ولكن لا بمقدار أداء الذكر الواجب ، وبين الركوع جالساً مطمئناً ، قدّم الأول وأتى بالذكر مهما أمكن ولو من غير استقرار بل ولو حال الرفع أو قبل الوصول إلى حدّ الركوع

ويحتمل تقديم الثاني ، ولكن الأول أشبه ، كما يظهر وجهه ممّا بيّناه عند التكلم في تقديم القيام حين القراءة على القيام عند الركوع لدى الدوران ، فراجع^(٣) .

(١) قاله الفاضل الاصبهاني في كشف النمام ٣: ٤٠٧

(٢) الذكرى ٣: ٢٧٦ ، وحكاة عنه البحراني في الحقائق المصرة ١٨: ٧٤

(٣) ص ٢٨ .

نعم ، لو فرض ذلك في المريض يدي يصلي حالاً لعدم قدرته على أن يصلي قائماً ، أمكن الالتزام بتقديم لركوع حالساً مطمئناً على الركوع القيامي المأقّد للاستقرار أو الذكر ، بطراً إلى أن قدرته على مثل هذا الركوع لا يخرجّه عن مصروف الأخبار الدنة على أن من لم يستطع على أن يصلي قائماً يصلي جالساً ، والله العالم .

ولو ثقل بعد القراءة وتمكّن حال هويّه إلى الجلوس من الإتيان بصورة الركوع بمقدار ما يتحقّق به مسماه ولو من غير طمأنينة تسع الذكر ، ركع كذلك ، وأتى بما تيسّر من الذكر حذّه متممّاً له حين هويّه ، سواءً على ما قوبناه من تقديم مثل هذا الركوع على الركوع حالساً مطمئناً

وإن لم يتمكّن من مسمّى الركوع حال الهويّ ، فهل يحبّ عليه أن يجلس فيركع كي يكون ركوعه عن اعتدالٍ جلوسيّ بدلاً عن القيام المتصل بالركوع ، أو يجوز له الركوع حالساً عن اعتداله القياميّ ، أم يتعيّن عليه ذلك مع الإمكان ؛ لتمكّنه من هذا القيام فلا يعدل عنه إلى بدله ؟ وحوه ، أو حهبها أوسطها ، حيث لم يثبت أريد من اشتراط حصول ركوع الجالس عن اعتداليّ أعمّ من تحقّقه مع الجلوس أو القيام .

ولو ثقل بعد الركوع قل الطمأنينة ولذكر أو في أنسه ، جلس وهو راكم مسبّحاً حال هويّه أو يسبح بعد أن اطمأنّ على الخلاف المتقدّم .
ولو ثقل بعد تمام الركوع ، جلس مطمئناً بدل القيام عن الركوع إن لم يقدر على مسمّى رفع الرأس عن الركوع وإن لم يبلغ حدّ الانتصاب ، وإلاّ فلا يسقط ميسوره معسوره ، ويرفع عنه بما تيسّر ولو من غير انتصاب

واستقراراً، ويسجد عنه، كما صرح به بعض^(١).

والأولى بل الأحوط حلوسه بعد الرفع حيث لا للطمأنينة، وإن كان الأقوى أنه لا يحب، كما تقدمت الإشارة إليه أيضاً، والله العالم.

(ومن لا يقدر على السجود يرفع ما يسجد عليه) ويضع جبهته عليه (فإن لم يقدر أوماً) للسجود، وكذلك للركوع إن لم يقدر عليه، كما عرفت تفصيل الحال فيه عند بيان حل المضطجع والمستلقي، فلا نطيل بالإعادة.

وهل يحب على القائم العاجز عن السجود أن يجلس ويسوي للسجود، أم لا؟ وجهان بل قولان، أظهرهما العدم، فإن عمدة ما يصح الأستاذ إليه لوجوه قاعدة الميسور، أو استحباب وجوه الثبات حال القدرة على السجود

ويرد على الاستصحاب أن وجوه السابق كان من حيث توقف السجود عليه لا لدته وقد ارتفع ذلك ألوجوب حرماً، ولم يكن له وجوب آخر كي يصح استحبابه.

وهذا يظهر لك عدم صحة الاستدلال له بمثل السوي المرسل. «إذا أمرتكم شيء فأتوا به ما استطعتم»^(٢) والعلوي «ما لا يدرك كله لا يترك كله»^(٣)

وأما قاعدة الميسور فربما يترجم حرياتها؛ نظراً إلى أن الإيماء جالساً أقرب إلى السجود من الإيماء قائماً.

(١) الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ : ٢٥٩

(٢) تقدم تحريجه في ص ٢٧، الهدى (٢)

(٣) غوالي اللآلئ ٤ : ٢٠٧/٥٨

ويُدفعه ما أُشربنا إليه عند البحث عن عدم وجوب زيادة الانحناء في الإيماء من قصور القاعدة عن إفادة مثل هذه الأمور، فمقتضى الأصل عدم اعتباره .

هذا، مع إمكان الاستدلال له أيضاً بطلاق بعض الأدلة الدالة عليه، فليتأمل

وأما الجالس لو قدر على القيام للإيماء للركوع، فقد يقوى في الطر وجوبه، سواءً على وجوب القيام المتصل بالركوع من حيث هو، لا من حيث شرطيته للركوع القيامي، وأما سواءً على شرطية فهمه تردّد، والأشبه أنه لا يجب

(والمسنون في هذا الفصل) للقاء أمور تُعرف من صحيح حمّاد وزيارة وغيرهما من الروايات .
والأولى نقل الصحيحين بطورهما . لاشتغالهما على كثير من الأدب التي ينبغي رعايتها في الصلاة .

روي في الوسائل عن الصدوق بإساده عن حمّاد بن عيسى أنه قال قال لي أبو عبد الله عليه السلام يوماً «أتحس أن تصلي يا حمّاد؟» قال : قلت يا سيدي أن أحفظ كتاب حرير في الصلاة، قال فقال عليه السلام «لا عليك قم صلّ» قال : فقامت بين يديه متوجّهاً إلى القبلة فاستفتح الصلاة وركعت وسجدت، قال : فقال عليه السلام «يا حمّاد لا تحس أن تصلي، ما أقبح بالرجل منكم أن يأتي عليه ستون سنة أو سبعون سنة فما يقيم صلاة واحدة بحدودها تامّة» قال حمّاد فأصبني في نفسي الدلّ، فقلت جعلت فداك فعلمني الصلاة، فقام أبو عبد الله عليه السلام مستقل القلعة منتصباً فأرسل يديه جميعاً على فخذه قد صمّ أصابعه وفرّق بين قدميه حتى كان بينهما ثلاث

أصابع متفرّجت، واستقبل بأصابع رِخيه جميعاً لم يحزّ فهُما عن القسلة بحشوع واستكانة، فقال: «الله أكبر» ثم قرأ الحمد ترتيلٍ و«قل هو الله أحد» ثم صرّ هنيئة بقدر ما يتنفس وهو قائم، ثم قال: «الله أكبر» وهو قائم، ثم ركع وملاً كُفَّيه من رُكُتيه متفرّحات وردّ رُكُتيه إلى حلعه حتى استوى ظهره حتى لو صبّت عليه قطرة ماء أو دهن لم تزل لاستواء ظهره، وتردّد رُكُتيه إلى حلعه، ونصب عنقه وعمّص عييه ثم سّح ثلاثاً ترتيلٍ وقال: «سبحان ربّي العظيم وبحمده» ثم استوى قائماً صفّ استمكن من القيام قال: «سمع الله لمن حمده» ثم كبر وهو قائم ورفع يديه حيال وجهه وسجد ووضّع يديه إلى الأرض قبل رُكُتيه وقال: «سبحان ربّي الأعلى وبحمده» ثلاث مرّات، ولم يصع شيئاً من بدنه على شيء منه، وسجد على ثمانية أعظم: الحبهة والكفّين وعيبي الركشيين وأنامل يدهم الرّخليين والأنف، فهذه السبع حرص، ووضّع الأنف على الأرض سّنة، وهو الإرعام، ثم رفع رأسه من السجود، فلمّا استوى حالساً قال: «الله أكبر» ثم فعد على حاسه الأيسر ووضّع ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى وقال: «استعمر الله ربّي وأتوب إليه» ثم كثر وهو حالس وسجد الثانية وقل كما قل في الأولى، ولم يستعن بشيء من بدنه على شيء منه في ركوع ولا سجود، وكان مجتئحاً، ولم يضع ذراعيه على الأرض، فصلّى ركعتين على هذا، ثم قل: «يا حمّاد هكذا صلّ، ولا تلتعت ولا تعث يديك وأصابعك ولا تبرق عن يمينك ولا عن يسارك ولا بين يديك»^(١)

وعن محمّد بن يعقوب عليه السلام بساده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام

(١) الفقيه ١ - ١٩٦ - ٩١٦/١٩٧، الوسائل، الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة، ح ١.

قال . «إذا قعت في الصلاة فلا تلتصق قدمك بالأخرى ودع بينهما فصلاً أصبعاً أقل ذلك إلى شر أكثره . وأسدر مكيك وأرس يديك ولا تشك أصابعك ، ولتكونا على فخذيك قلة ركنيت ، وليكن نظرك إلى موضع سجودك ، فإذا ركعت فصف في ركوعك بين قدميك ، تجعل بينهما قدر شبر ، وتمكن راحتيك من ركبتيك ، ونصع يدك اليمنى على ركبتيك اليمنى قبل اليسرى ، ويلع أطراف أصابعك عير الركبة ، وفرج أصابعك إذا وصعتها على ركبتيك ، فإن وصلت أطراف أصابعك في ركوعك إلى ركبتيك أحراك ذلك ، وأحت إني أن تمكن كفيك من ركبتيك فتجعل أصابعك في عين الركبة وتفرج بينها ، وأقم صلك ، ومد عقت ، وليكن نظرك إلى ما بين قدميك ، فإذا أردت أن تسجد فارفع يديك بالتكبير وحرز ساحداً ، واسداً يديك فضعهما على الأرض قبل ركبتيك ^(١) تصعهما معاً ، ولا تفرش دراعيك افتراش الأسد دراعيه ، ولا تصعن دراعيك على ركبتيك وفخذيك ولكس تجنح بعرفيك ، ولا تلوق كعبت بركبتيك ، ولا تدسهما من وجهك بين ذلك حيل منكيتك ، ولا تجعلهما بين يدي ركبتيك ولكن تحرفهما عن ذلك شيئاً ، وأسطهما على الأرض بسطاً وأقصهما إليك قصاً ، وإن كان تحتها ثوب فلا يضرك ، وإن أقصيت بهما إلى الأرض فهو أفصل ، ولا تفرح بين أصابعك في سجودك ولكن صمهن جميعاً قل «وإذا قعدت في تشهدك فألصق ركبتيك بالأرض وفرج بينهما شيئاً ، وليكن ظاهر قدمك اليسرى على الأرض وظاهر قدمك اليمنى على باطن قدمك اليسرى وأليتك على الأرض وأطراف^(٢) إبهامك اليمنى على لأرض ، وإيدك والقعود على قدميك

(١) في النكاحي وطرف .

فتأدى بذلك ، ولا تكن قاعداً على الأرض فيكون إنما قعد بعضك على بعض فلا تصر للتشهد والدعاء^(١).

وعن الفقه الرضوي أنه قال «وإذا أردت أن تقوم إلى الصلاة فلا تقم متكاسلاً» إلى أن قال : «وتقف بين يديه كالعمد الأبق المذنب بين يدي مولاه ، وصف قدميك ، وانصب نفسك ، ولا تلتفت يميناً وشمالاً وتحسب كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك ، ولا تعث بلحيتك» إلى أن قال أيضاً «ويكون بصرك في موضع سجودك مدمت قائماً» ثم قال : «ولا تنك مرة على رجليك ومرة على الأخرى»^(٢)

وربما يظهر من صحيحة زرارة الأخرى المروية أيضاً عن أبي جعفر (عليه السلام) اختصاص حملة من الآداب التي نصحتها الأحبار المزبورة بالرجال دون النساء .

قال «إذا قامت المرأة في الصلاة حجبت بين قدميها ولا تفرج بينهما ، وتصم يديها إلى صدرها لمكان ثدييها ، فإذا ركعت وصعت يديها فوق ركبتيها على فحذيها لكلاً نطاً كثيراً فترتفع عجيرتها ، فإذا جلست فعلى اليثيها ليس كما يقعد الرجل ، وإذا سقطت للسجود بدأت بالقعود بالركبتين قبل اليدين ثم تسجد لاطئة بالأرض ، فإذا كانت في جلوسها صغت فحذيها ورفعت ركبتيها من الأرض ، وإذا نهضت اسلّت انسللاً لا ترفع عجيزتها أولاً»^(٣).

(١) الكافي ٣ - ٣٣٤ - ١/٣٣٥ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ، ح ٣ .

(٢) الفقه لمسبب للإمام الرضا (عليه السلام) ١٠١ ، وعنه في الحقائق الباصرة ٨ : ١١ و ٩٠ .

(٣) الكافي ٣ - ٢/٣٣٥ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ، ح ٤ .

وللقاعد (شيان) :

أحدهما : (أن يترفع المصلي قاعداً في حال قراءته) .

(و) ثانيهما : أن (يثني رجله في حال ركوعه) .

في المدارك : هذا قول علمائنا وأكثر العامة^(١) .

ويدل عليه صحيحة حمزان بن أعين عن أحدهما عليه السلام ، قال : «كان

أبي عليه السلام إذا صلى جالساً ترنّع ، وإذا ركع ثنى رجله»^(٢) .

قال في المنتهى : وليس هذا على الوجوب بالإجماع

ولما رواه ابن بابويه عن معاوية بن ميسرة أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام :

يصلّي الرجل وهو جالس مترنّع ومسوط الرجلين ؟ فقال . «لا بأس

بذلك»^(٣)

وروى أيضاً عن الصادق عليه السلام أنه قال هي الصلاة في المحمل : «صلّ

مترنّعاً وممدود الرجلين وكيفما أمكنك»^(٤) . انتهى .

وروي مرسلأ أن النبي صلى الله عليه وآله لما صلى جالساً ترنّع^(٥)

والمراد بالترنّع في هذا المقام - على ما فسره بعض^(٦) ، بل في

(١) المغني ١ : ٨١٢ ، الشرح الكبير ١ : ٨٠٩

(٢) الفقيه ١ : ١٠٤٩ / ٢٣٨ ، التهذيب ٢ : ٦٧٩ / ١٧١ ، الوسائل ، الباب ١١ من أبواب

القيام ، ج ٤ .

(٣) الفقيه ١ : ١٠٥٠ / ٢٣٨ ، الوسائل ، الباب ١١ من أبواب القيام ، ج ٣

(٤) الفقيه ١ : ١٠٥١ / ٢٣٨ ، الوسائل ، الباب ١١ من أبواب القيام ، ج ٥ وذيله .

(٥) منتهى المطلب ١٥ : ١٥ .

(٦) مدارك الأحكام ٣ : ٣٣٤ - ٣٣٥ .

(٧) راجع المغني - لابن قدامة - ١ : ٨١٢ .

(٨) الشهيد الثاني في روض الجنان ٢ : ٦٦٩ .

الجواهر. لا أعرف خلافاً فيه^(١) :- هو أن يجلس على أليته وينصب ساقيه
وفحذيه

ولكن قد يشكل ذلك بأنه مما لا يساعد عليه كلام أهل اللغة ؛ فإنهم
فسروا الجلوس متربّعاً بغير هذه الكيفية .

ففي مجمع البحرين ترنّع في جلوسه وجلوس متربّعاً هو أن يقعد
على وركيه ويمدّ ركبته اليمى إلى جانب يمينه وقدمه إلى جانب يساره
واليسرى بالعكس ، قاله في المجمع^(٢) .

فكان الأصحاب فهموا إرادة المعنى الأول منه في المقام من قرائن
خارجية ، كما يؤيدّه أنّه يهده يحصل التوفيق بالجمع بين المرسل العمود
وبين ما روي أنّ رسول الله ﷺ كان يجلس ثلاثاً القرفصاء^(٣) ، وعلى
ركبته ، وكان بشي وخلأ واحدة ريسط عليها الأخرى ، ولم يرع^(٤) متربّعاً
قط^(٥)

والمراد بشي الرّخليس - على ما في الجواهر^(٦) وغيره^(٧) - فرشهما
واضعاً للمخذ على المساق .

(وقيل : يتورّك في حال تشهده) .

(١) جواهر الكلام ٩ : ٢٨٣ .

(٢) مجمع البحرين ٤ : ٣٣١ «ربّع»

(٣) القرفصاء : صرت من القعود ، وهو أن يجلس على أليته ويلصق فحذيه بسطته
ويحتبي يديه بضعهما على ساقيه كما يحتبي بالثوب تكور يده مكان للثوب
الصباح ٣ : ١٠٥١ «قرفصاء»

(٤) الكافي ٢ : ٦٦١ (باب الجلوس) ح ١ ، مكارم الأخلاق ٢٦ .

(٥) جواهر الكلام ٩ : ٢٨٣ .

(٦) راجع : روض الجنان ٢ : ٦٦٩

في المدارك : القول للشيخ رحمته في الميسوط^(١) وجماعة .
 وربما ظهر من حكاية المصنف رحمته له بلفظ « قين » التوقف في هذا
 الحكم ، ولا وجه له ؛ لثبوت استحباب التورك في مطلق التشهد^(٢) . انتهى .
 وما ذكره جيد .

وكذلك الحال بالنسبة إلى ما بين السجدين
 والحر المزبور لا يصلح مقبداً لإطلاق ما دلّ على استحباب التورك
 في الحالين ؛ إذ لا ظهور له إلا في إرادة التربع في الجلوس الذي أتى به في
 صلاته بدلاً عن القيام ، والله العالم .

(١) الميسوط ١ : ١٠٠ .

(٢) مدارك الأحكام ٣ : ٣٣٥ .



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

(الرابع) من أفعال الصلاة: (القراءة، وهي واجبة) في الصلاة بلا شهة بل ولا خلاف فيه في الجملة (وتتعين بالحمد في كل ثنائية) وأحادية، كركعة الاحتياط والوتر (وفي الأولين من كل رباعية وثلاثية) كما هو المعروف لدى المشرعة على حسب ما عرفوه من صاحب الشرع قولاً وفعلاً عند بيان ماهية الصلاة - التي هي عبادة توقيفية - في ضمن الأخبار البيانية وغيرها.

وربما يشهد له أيضاً بعض الأخبار المتضمنة لبيان حكمة أفعال الصلاة وروحه اعتبار الفاتحة فيها.

مثل: ما رواه الصدوق بإساده عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام أنه قال: «إنما أمر الناس بالقراءة في الصلاة لئلا يكون القرآن مهجوراً مضرباً، وليكون محفوظاً مدروساً فلا يصحح ولا يجهل، وإنما (أمر)وا بالحمد في كل قراءة»^(١) دون سائر السور، لأنه ليس شيء من القرآن والكلام جمع فيه من جوامع الخير والحكمة ما جمع في سورة الحمد، وذلك أن قوله عز وجل: ﴿الحمد لله﴾ إنما هو أداء لما أوجب الله عز

(١) يدل ما بين القوسين في المصدر: وبدأ بالحمد.

وجلّ على خلقه من الشكر»^(١) الحديث

قال . وقد الرضا عليه السلام «إنما جعل القراءة في الركعتين الأولتين والتسبيح في الأخيرتين للفرق بين ما فرضه الله من عبادة وبين ما فرضه رسول الله ﷺ»^(٢).

فيمهم من الحر الأخير ، عتدر لقراءة في الأوليين ، ومن الأول تعيين الفاتحة في كل قراءة ، فيتم بهما المطلوب .

ويدل عليه أيضاً بعض الأحاديث لأية لدالة على عدم حور الإخلال بها عمداً ، وأنه يجب تدركها مع الإحلال لدى الإمكان ، إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي ستمر عليك في طي المساحات الأبية مما يظهر منها كون اعتبار الفاتحة في الصلاة من الأمور المسلمة المعروف عنها

واحتمال بعض الأدلة من حيث تعيين موضع الفاتحة - كما في السوي المرسل . «لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب»^(٣) وصحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام ، قال . سألته عن الذي لا يقرأ فاتحة الكتاب في صلاته ، قال . «لا صلاة له إلا أن يقرأ بها في جهري أو إجماع»^(٤) - غير قدح في الاستدلال ، لكونها مرة على إرادة قراءتها في موضعها المعهود في الشريعة على حسب معهوديتها فيه من الصدر الأول ، لا كبعضا اتفقت ، فليتأمل

وكيف كان فقصية إطلاق الحريرين اختلال الصلاة بتركها مطلقاً حتى

(١) العقيه ١ : ٩٢٧/٢٠٣ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٣

(٢) لعقيه ١ : ٩٢٤/٢٠٢ ، الوسائل ، باب ١ من أبواب بقراءه في الصلاة ، ح ٤

(٣) سنن ابن ماجه ١ : ٨٣٧/٢٧٣ ، سنن البيهقي ٢ : ٣٨ .

(٤) التهذيب ٢ : ٥٧٣/١٤٦ ، الوسائل ، الباب ٢٧ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٤ .

مع السبيان ، ولكن يجب تقييدهم بالعمد شهادة ما روه علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام ، قال . سأله عن ترك قراءة القرآن ما بحاله ؟ قال «إن كان متعمداً فلا صلاة له ، وإن كان سبي فلا بأس»^(١)

وصحيفة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال «لا تعاد الصلاة إلا من خمسة : الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود» ثم قال : «القراءة سنة والتشهد سنة ، ولا تنقض السنة العريضة»^(٢) .

وصحيفة محمد بن مسلم عن أحمد عليه السلام قال . «إن الله عز وجل فرض الركوع والسجود ، والقراءة سنة ، فمن ترك [القراءة] متعمداً أعاد الصلاة ، ومن نسي القراءة فقد تمت صلاته»^(٣)

إلى غير ذلك من الصوص المستفيضة الآتية في محلها ، الدالة على عدم بطلان الصلاة بسبيان القراءة ، فالقول بركبتها - كما حكه الشيخ في محكي مسوطه عن بعض أصحابنا^(٤) ، وعن التنقيح^(٥) بسببه إلى ابن حمزة^(٦) - ضعيف في العاية .

ولا فرق فيما ذكر من وجوب العاتحة عيباً في كل صلاة وبطلانها تركها بين العريضة والنافلة ، كما هو المشهور ، لإطلاق أكثر ما تقدم ، مضافاً

(١) مسائل علي بن جعفر . ٢٢٧/١٥٧ ، الوسائل ، الباب ٢٧ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٥

(٢) الفقيه ١/٢٢٥ ، الوسائل ، الباب ٢٩ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٥

(٣) لكافي ٣/١٣٤٧ ، الوسائل ، الباب ٢٧ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٢ وما بين المعقوفين أعضاء من المصدر .

(٤) مسوط ١/١٠٥ ، وحكاها عنه نعماني في معناه الكرامة ٢/٣٥٠ .

(٥) لحاكي عنه هو نعماني في معناه الكرامة ٢/٣٥٠ .

(٦) التنقيح الرائع ١/١٩٧ ، وراجع الوسيلة : ٩٩ و ١٠١

إلى ما قررناه مراراً من أن مقتضى القاعدة مشاركة النافلة للفريضة فيما يعسر فيها شرطاً أو شرطاً إلا أن يدل دليل على خلافه .

ويشعر به أيضاً حمر إسماعيل بن جابر أو عبدالله بن سنان ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : (يُني أقوم آخر الليل وأخاف الصبح ، قال : «اقرأ الحمد واعجل واعجل»^(١) فإنه مشعر بعدم شرعية النافلة بلا فاتحة ، وإلا لكان المناسب للاستعجال الرحضة في تركها

ويؤيده أيضاً ما روي عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال : «قال رسول الله ﷺ : تنفلوا في ساعة الغلة ولو مركبتين حفيقتين ، فإيهما تورثان دار الكرامة ، قيل : يا رسول الله وما ساعة الغلة ؟ قال : ما بين المغرب والعشاء ، وقيل : يا رسول الله وما معنى حفيقتين ؟ قال : تقرأ فيهما الحمد وحدها»^(٢) .

وما عن العلامة في التذكرة والتحرير وابن أبي عقيل من عدم اشتراطها به^(٣) ، ضعيف .

نعم ، ربما يظهر من حمر [علي بن] ^(٤) أبي حمزة حوار الاكتفاء بثلاث تسبيحات بدلاً عن القراءة في مقام الاستعجال

(١) الكافي ٣ : ٢٧/٤٤٩ ، التمهيد ٢ : ١٢٤/٤٧٣ ، الاستبصار ١ : ٢٨٠ .

١٠١٩/٢٨١ ، الرسائل ، الباب ٥٥ من أبواب القراءة في الصلاة ، ج ٢ .

(٢) فلاح المسائل : ٤٣٤ - ٣٠١/٤٣٥ ، وعنه في الحقائق الباصرة ٦ - ٦٩ .

(٣) تذكرة الفقهاء ٣ : ١٣٠ ، دبر المسألة ٢١٨ ، تحرير الأحكام ١ : ٨٣٨/٢٤٥ ،

وحكاية عنه العلامة الحلي في محتف الشيعية ٢ : ١٧٦ ، المسألة ٩٨ ، وحكاية

عنهما العاملي في محتف الكرامة ٢ : ٣٥٠ .

(٤) ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر .

قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل لم يستعمل ما الذي يجزئه في النافلة ؟ قال : ثلاث تسيحات في القراءة ، وتسبيحة في الركوع و [تسبيحة في] ^(١) السجود ^(٢)

ولكن لم يُنقل القول به عن أحد ، وإلا لأنحه الالتزام به في خصوص مورده ، فإن شيئاً ممّا ذكر لا يصلح لمعارضة النصّ لحاصره (وتجب قراءتها أجمع) كما يشهد له الأدلة المتقدمة (و) قصيدة دلت أنه (لا تصح الصلاة مع الإخلال) بشيء (ولو بحرف واحد منها عمداً حتى التشديد) .

ولا فرق في الإخلال بالحرف من بقعه أو إبداله بحرف آخر ممنوع في المحاورات ، دون ما ليس كذلك ممّا هو سائغ عرفاً ولغةً ، كقلب اللام راءً في مثل «قل ربّي» أو النون ميماً مع الراء أو إدغامها في حروف «يرمسون» أو غير ذلك ممّا هو مذكور في محطته .

وكذا لا فرق في الإخلال بالتشديد بإتيان الكلمة المشتغلة على الإدغام مخففةً أو بفك الإدغام مع تحريك المدغم أو بدونه ، فإنها تحتل بذلك في جميع الصور ولو صورةً فتتطل

ولكن هذا فيما إذا كان التشديد معتبراً في قوام ذات الكلمة بمقتضى وضعه الإفرادي ، كتشديد كلمة «الباء» من الرث ، أو التركيبي ، كإدغام لام التعريف في الراء أو السين وبحوهم ، ومما ما عدا ذلك ممّا أوجبه علماء التجويد عند وصل بعض الكلمات ببعض من الإدغام الصغير أو الكبير ومع

(١) ما بين المعقولين أصفاء من المصدر

(٢) الكافي ٣ ٢٠/٤٥٥ ، الوسائل ، لب ٣ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٢

الغنة أو بدونها فلم يدل دليل على اعتباره

ودعوى الإجماع عليه - كما عن بعض^(١) - غير ثابتة، مع أن في استكشاف رأي المعصوم من الإجماع في مثل هذه الموارد التي منشؤه اتفاق القراء تأملاً.

ودعوى أن للكلام هيئة تركيبية عند وصل كلماته بعضها ببعض يكون الإحلال بها موحاً لصيرورة الكلام لحاً، كإثبات همزة الوصل في الدرج، أو واو الجمع وألف التثنية لدى ملاقة لام التعريف مثلاً، مدفوعة: بجمع اعتبار هيئة تركيبية في صحة الكلام عرفاً رائداً عما ثبت في علم العربية، كما في الأمثلة المتقدمة، ولا أقل من الشك في ذلك، والقدر المتيقن إنما هو وحسب قراءة الجمل والسورة، أي التلطف بكلماتها المصنوعة مادةً وصورةً، وأما أنه يجب عند صم بعض فقراتها إلى بعض الإتيان بها بصورة أخرى متغيرة لتصورها الأصلية فلم يثبت في غير ما تقدمت الإشارة إليه، ومقتضى الأصل براءة الدمة عنه، بناءً على ما هو الحق لدينا من الرجوع إلى الرأية في بطائر المقدم، لا قاعدة الاشتغال.

وهكذا الكلام في المد المتصل فضلاً عن المد المتصل، أو الإمالة والترقيق والتحميم وغير ذلك من التكمينات التي التزمها القراء مما لا شاهد من عرف أو لغة على اعتباره في صحة الكلام

نعم، هي من محسنات القراءة التي ينبغي رعايتها مع الإمكان على تأمل في بعضها الموح لتعبير مدة الكلمة أو هيئتها تعبيراً خارجاً عن

(١) المحقق الكركي في حاشية شريع الإسلام (ضمن موسوعة المحقق الكركي

المتعارف في المحاورات ، كالإدغام الكبير الذي هو إدراج المتحرك بعد الإسكان في المتحرك متماثلين أو متقربين إما في كلمة كـ «سلحكم» و«خلقكم» أو في كلمتين كـ «يعسم م بين أيديهم» و«من زجر عن النار» فإن الالتزام بجواز الإدغام في مثل هذه الموارد تبعاً لمن قال به من القراء لا يخلو عن إشكال .

(وكذا) لا تصح الصلاة مع الإحلال عمداً شيء من (إعرابها) على المشهور ، بل عن المعشر دعوى الإجماع عليه^(١) ، وعن المنتهى نفي الخلاف فيه^(٢) .

والمراد بالإعراب - بحسب الصهر - ليس خصوص ما هو المصطلح عند النحاة ، أي الأمور التي يختلف أئمة المعرب بها من الرفع والنصب والحرز والحرم ، بل أعم منه ومثل الحركة والسكون الواقعتين في آخر المبنى ، بل في مطلق حروف الكلمة ولو أوائلها .

وحكي عن السيد عليه السلام القول بصحة الصلاة بالإحلال بالإعراب ما لم يكن موحياً لتعبير المعنى^(٣) . كصم تاء «نعمت» تمسكاً بطلاق الأمر بقراءة الحمد ، الصادقة عرفاً مع المحر العبر الموحى لتعبير المعنى ، كصدق قراءة شعر امرئ القيس على الملحون

وليه : أن الصدق العرفي مبني على نحو من التوسع ، وإلا فالكلمة الملحونة غير الكلمة التي هي من أجراء المقروء خصوصاً إذا كان اللحن في

(١) معتبر ٢ : ١٦٦ ، وحكاه عنه العاملي في متاح الكرامة ٢ : ٣٥٢

(٢) منتهى المطالب ٥ : ٦٢ - ٦٣ ، وحكاه عنه العاملي في متاح الكرامة ٢ : ٣٥٢ .

(٣) حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٣ : ٣٣٨ ، وراجع . رسائل الشريف

المرتضى ٢ : ٣٨٧ .

حركاتها الأصلية، فإنَّ للهيئة التي هي بمنزلة الجزء الصوري للكلمة كالمادة دخلاً في قوام ماهية الكلمة بحسب وضعه، ولذا صحَّ توصيفه باللحن.

وهكذا الكلام في الحركات لعارضية الحصول للكلام بواسطة الوضع التركيبي من رفع الفعل وصبَّ المفعول، فصدق قراءة الحمد أو الشعر اللاتبي مع اللحن العبر المغيّر للمعنى ليس إلا كصدقه مع اللحن المغيّر للمعنى أو مع تحريف بعض كلماته، فإنه يصدق عليه اسم القراءة ولكن مع اتصافها بعدم الصحة، أي بعدم الإتيان بجميع أجزائها على ما هي عليها مقتضى وضعها الإفرادي أو التركيبي، ولألم تكن توصف بعدم الصحة. والحاصل أنه يعتبر في كون المقروء قرأناً حقيقة كونه معينه هي الماهية المبرلة من الله تعالى على النبي ﷺ مدّة وصوره، وقد أنزله الله تعالى بلسان عربي، والإحلال بصورته التي هي عبارة عن الهيئات المعترية في العربية بحسب وضع اللواضع كإحلال بعبادته مانع عن صدق كونه هي تلك الماهية، وصدق اسم قرءة بقرآن على المجموع المشتعل على الجزء الملحوظ إمّا من باب التجوّر أو التعليب، والألفصح أن يقال: إنَّ هذه الكلمة بهذه الكيفية ليست بقرآن، كما هو واضح.

وكيف كان فلا يسعى الارتياح في أنه لا يحور الإحلال عمداً بشيء من الإعراب المعتر في صحتها من حيث العربية، وإنما الإشكال والكلام في أنه هل يكفي الإتيان بها صحيحةً بمقتضى العربية مطلقاً، أم تعجب متاعه أحد القراء السع الدرس ادعى جماعة الإجماع على تواتر قراءاتهم^(١)،

(١) كما في مدارك الأحكام ٣ ٣٣٨، ومهم المحقق الكركي في جامع المقاصد ٢:

٢٤٥، والشهيد الثاني في روض الجنان ٢: ٧٠٠.

وَهُمْ: عاصم ونافع وأبو عمرو وحمره وانكسائي وابن عامر وابن كثير، أو العشر، وَهُمْ: السبعة المذكورة، وخلف ويعقوب وأبو جعفر، الذين حكى عن بعض الأصحاب - كالشَّهيد^(١) - ادَّعاء تواتر قراءاتهم

فربما يظهر من بعض القول أو الميل إلى كفاية القراءة الصحيحة مطلقاً؛ لصدق القراءة، وانتفاء اللحن والغلط^(٢).

وعن جماعة من الأصحاب التصريح بعدم الكفاية، وأن المراد بالإعراب الواجب مراعاته هاهنا هو ما تواتر نقله، لا ما وافق العربية، لأن القراءة سنة مشعة^(٣).

وفي المدارك قال: صرح المصنف بأنه لا فرق في بطلان الصلاة بالإخلال بالإعراب بين كونه معيّراً للمعنى، ككسر كاف «إِيَّاكَ» وصمّ تاء «أُصَمَّتْ» أو غير معيّر، كصمّ هاء «اللَّهُ» لأنّ لأعراب كيفة للقراءة، فكما وحب الإتيان بحروفها وحب الإتيان بالإعراب المتلقّى عن صاحب الشرع، وقال إنّ ذلك قول علمائنا أجمع^(٤)، وحكى عن بعض الجمهور أنّه لا يقدح في الصحة الإخلال بالإعراب الذي لا يغيّر المعنى، لصدق القراءة معه^(٥)، وهو منسوب إلى المرتضى - رضي الله تعالى عنه - في بعض مسائله^(٦)،

(١) الذكرى ٣: ٣٠٥، والحاكي عنه هو المحقق الكركي في جامع المقاصد ٢: ٢٤٦، وكذا العاملي في مدارك الأحكام ٣: ٣٣٨.

(٢) راجع الحقائق الناضرة ٨: ١٠١، وكتاب الصلاة - للشيخ الأنصاري - ١: ٣٥٦.

(٣) قاله الشهيد الثاني في روض الجنان ٢: ٧٠٠، والعاملي في مدارك الأحكام ٣: ٣٣٨، وحكاها عنهما الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١: ٣٥٤.

(٤) المعتمد ٢: ١٦٦ - ١٦٧.

(٥) المجموع ٣: ٣٩٣.

(٦) راجع الهامش (٣) من ص ١٠٧.

ولا ريب في ضعه . ثم قال : ولا يخفى أن المراد بالإعراب هنا ما تواتر نقله في القرآن ، لا ما وافق لعربية ؛ لأن قراءة سة متعة^(١) انتهى

أقول : لا ريب أن القرآن وكذا سائر أسامي السور كالماتحة ونحوها اسم لخصوص الكلام المنزل على النبي ﷺ ، كما أن كتاب الشرائع - مثلاً - اسم لخصوص الكتاب الذي صنعه المصنف عليه السلام ، وكلام زيد أو شعره اسم لخصوص ما تلفظ به ونظمه ، فهي مثل هذه الموارد إن سببا على أن الحركات المختلفة الجارية على حسب القواعد العربية بمنزلة الحركة والسكون الناشئين من الوقف والوصل من العوارض لمشخصة للكلام مع لا يوجب اختلافها زوال الاسم ولا انتهاء المسمى ، كما في عوارض الشخص ، فمقتضى الأصل من إطلاق الأدلة كناية ما وافق العربية مطلقاً وإن قلنا بأن لصورته الشخصية وحركاته الخاصة الشدة له حال بروله دخلاً في قوام المسمى ولكن لا على وجه ينافيه الاختلاف الناشئ من الوقف والوصل المعلوم عدم كونه قدحاً في تحقق مفهوم المسمى ، وحب الاقتصر على حكايته بذلك الصورة لدى الإمكان ، وهي صورة شخصية غير قابلة للاختلاف ، فيشكل حينئذ توجبه صحة القراءة بكل من القراءات .

وأشكل منه توجيه ما يظهر منهم من التسالم وادعاء الإجماع عليه من تواتر كلها عن النبي ﷺ ؛ إذ كيف يصح ذلك من النبي ﷺ بعد فرض أنه لا تتحقق حكاية القرآن إلا مع حفظ صورته الشخصية ؟ بل لو صدق هذه الدعوى لكان من أقوى الشواهد على أن مثل هذه التعبيرات غير منافية لتحقيق مفهوم القرآنية ، كما أنه ربما يؤيد ذلك أيضاً حلول المصاحف

القديمة - كالمصاحف المنسوبة إلى خط مولانا أمير المؤمنين وبعض أولاده المعصومين على ما ذكره بعض^(١) من شاهد عدّة منها في مشهد مولانا الرضا عليه السلام - عن الإعراب ، وكذا المصاحف العثمانية على ما ذكره^(٢) ، فإنه يفصح عن أن المقصود بكتابة القرآن لم يكن إلا ضبطه - كضبط سائر الكتب - لأن يقرأ على حسب ما حرت لعادة في قراءة هذا المكتوب بلسان العرب وإن احتلعت ألسنتهم في كيفية ، ومقتضاه أن لا تكون الخصوصيات الشخصية معتبرة في قوام ماهيتها كما في سائر الكتب .

ولكن مع هذا أيضاً قد يشكل توجيه تواتر مجموع القراءات عن النبي ﷺ ، فإنه ربما تكون الاختلافات الواقعة بين القراء راجعة إلى العادة أو الهيئات المغيّرة للمعنى

والحق أنه لم يتحقق أن النبي ﷺ قرأ شيئاً من القرآن بكمييات مختلفة ، بل ثبت خلافه فيما كان الاختلاف في المادة أو الصورة النوعية التي يؤثر تغييرها في انقلاب ماهية الكلام عرفاً ، كما في صمّ التاء من «أنعمت» ضرورة أن القرآن واحد نزل من عند الواحد ، كما ينطق به الأحبار المعتبرة المروية عن أهل بيت لוחي والشريل

مثل . ما رواه ثقة الإسلام الكليني بإساده عن أبي جعفر عليه السلام قال . «إن القرآن واحد [نزل] من عند الواحد ولكن الاختلاف يحىء من قبل الرواة»^(٣) .

(١) هو السيد الشنقي في مطالع الأنوار ٢ : ٣٠ .

(٢) راجع مطالع الأنوار ٢ : ٣٠ .

(٣) لكافي ٢ : ١٢/١٣٠ ، وما من المعقوفين أصعاه من المصدر

وعن إصطبل بن يسار - في صحيح - قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الناس يقولون نزل القرآن على سبعة أحرف، فقال: «كذبوا أعداء الله، ولكنه نزل على حرف واحد من عدد الواحد»^(١).

ولعل المراد بتكذيبهم تكذيبهم بالنظر إلى ما زادوه من هذا القول مما يوجب تعدد القرآن، ولا يظهر كون هذه العبارة صادرة عن النبي صلى الله عليه وآله، بل قد نأى تواتره، ولكن أعداء الله حرّفوها عن موضعها، وفسروها بآرائهم، مع أن في بعض روايتهم إشارة إلى أن المراد بالأحرف أقسامه ومقاصده، فإنهم - على ما حكى^(٢) عنهم - رووا عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف: أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل وقصص ومثل»^(٣).

ويؤيده ما روي من طرق عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «إن الله تبارك وتعالى أنزل القرآن على سبعة أقسام كل قسم منها كتاب شاف، وهي أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل ومثل وقصص»^(٤). وربما يظهر من بعض أخبار أن الأحرف إشارة إلى سطور القرآن وتأويلاته.

مثل ما عن الصدوق في إحصاء بسنده عن حماد، قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الأحاديث تختلف مبكم، فقال: «إن القرآن نزل على سبعة أحرف، وأدنى ما للإمام أن يعني على سبعة وجوه» ثم قال: «هذا

(١) الكافي ٢/٦٣٠

(٢) الحاكي هو السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢: ٣١

(٣) في «ص ١٣» والطبعة الحجرية «عه» بدل «عن سي»

(٤) المستدرک - للحاكم - ٢ - ٢٨٩، كذا نقلاً ٢٤٥٩/٥٤٩ بحره

(٥) بحار الأنوار ٩٣: ٤ و ٩٧

عطاؤنا فامنن أو أمسك بغير حساب»^(١)،^(٢)

فظهر ممّا^(٣) ذكرنا أنّ الاستشهاد بالحصر المربور لصحة القراءات السبع وتواترها عن النبي ﷺ في غير محله، وكماك شهداً لذلك ما قيل من أنّه نقل اختلافهم في معناه ما يقرب من أربعين قولاً^(٤).

والخاص أنّ دعوى تواتر جميع القراءات السبعة أو العشرة بجميع خصوصيتها عن النبي ﷺ تنصّر مدسدة ومناقضات لا يمكن توجيهاها، وقد تصدّى حملة من القدماء والمتأخرين لإبصاح ما فيها من المناسد بما لا يهتّم بالإطالة في إيرادها، ولأحرى ما ذكر ارتكب بعض التأويل في هذه الدعوى بحملها على إرادة تواترها عن القراء السبع^(٥)، وأحرى على إرادة احصاء المتواتر فيها، لا كون كلّ منها متواتراً^(٦)، وثالث على تواتر حوار القراءة بها بل وجوبها عن الأنحة^(٧).

وكيف كان وما عن الشهيد الثاني^(٨) في شرح الألفية - مشيراً إلى القراءات السبع فإنّ الكل من عند الله برل به الروح الأوس على قلب سيّد المرسلين تحميماً على الأمة وتهويباً على أهل هذه الملة^(٩)، انتهى - محلّ نظر؛ إذ كيف يعقل ذلك بعد فرص كون القرآن واحداً بالشخص، ومباينة

(١) سورة احص ٣٨ : ٣٩ .

(٢) الخصال : ٤٣/٣٥٨ ، وعنه في بحار الأنوار ٩٢ : ١٠/٤٩ .

(٣) في حص ١٣ ، ١٧ : وما بدل ومما

(٤) قاله البحراني في الحقائق الباصرة ٨ : ٩٩

(٥) البرهان في علوم القرآن - للزركشي - ١ : ٣١٩

(٦) المقاصد العلية . ٢٤٥ .

(٧) الحاشية على مدارك الأحكام ٣ : ٢٠ - ٢١

(٨) المقاصد العلية : ٢٤٥ ، وحكاها عنه البحراني في الحقائق الباصرة ٨ : ٩٦

بعض القراءات مع بعض في الدات ٢١

فالذي يغلب على الطر أن عمدة الاختلاف بين القراء نشأ من الاجتهاد والرأي والاختلاف في قراءة المصاحف العثمانية العارية عن الإعراب والنقط ، مع ما فيها من التباس بعض الكلمات ببعض بحسب رسم خطه ك «ملك» و «مالك» ولذا اشتهر عنهم أن كلاً منهم كان يحطى الآخر ، ولا يجوز الرجوع إلى الآخر .

نعم ، لا سكر أن القراء يسدون قراءتهم إلى النبي ﷺ ، وأن الاختلاف قد ينشأ من ذلك ، فإنه نقل أن عاصم الكوفي قرأ القراءة على جماعة منهم أبو عبد الرحمن ، وهو أحد من مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ، وهو من النبي ﷺ ، وأن نافع المديني أخذ القراءة من خمسة منهم أبو حمزة يربد [س] القعقاع القاري ، وهم أحدوها من أبي هريرة ، وهو من اس عتاس ، وهو من النبي ﷺ ، و حمزة الكوفي أحدوها من جماعة منهم مولانا الصادق عليه السلام ، وهم يوصون سدها إلى النبي ﷺ ، وهكذا سائر القراء (٢) .

ولكن لا تعويل على هذه الأسانيد فضلاً عن صيرورة القراءات بها متواترة خصوصاً بعد أن ترى أنهم كثيراً ما يعدون القراءات قسماً لقراءة علي وأهل البيت عليه السلام

قال بعض الأفاضل : إنه يظهر من جماعة أن أصحاب الآراء في القراءة كانوا كثيرة ، وكان دأب الناس أنه إذا جاء قارئ حديد أخذوا بقوله

(١) ما بين المعقوفين أضغناء من السبعة في القراءات

(٢) كما في مطالع الأنوار ٢ ، ٣١ ، ونظر السبعة في القراءات - لابن مجاهد - ٥٤ -

٦٠ و ٦٤ - ٦٥ و ٦٩ - ٧٤ و ٧٨ - ٨٣ و ٨٥ - ٨٦

وتركوا قراءة مَنْ تَقَدَّمه ، نظراً إلى أن كل قارئ لاحق كان يُكرّر سابقه ، ثم بعد مدّة رجعوا عن هذه الطريقة ، فبعضهم يأخذ قول بعض المتقدمين ، وبعضهم يأخذ قول الآخر ، فحصل بينهم اختلاف شديد ، ثم عادوا وانفقوا على الأخذ بقول السبعة^(١) . انتهى .

ولقد بالغ شيخنا المرتضى رحمته الله في إبطال دعوى تواتر جميع الخصوصيات ، إلى أن قل : قال [إس] الحرري في كتابه - على ما حكى عنه - . كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصحف العثمانيّة ولو احتمالاً وصحّ سدها فهي القراءة الصحيحة ، سواء كانت من السعة أم غيرهم ، إلى أن قال هذا هو لصحيح عبد أنعة التحقيق من السلف والحلف لا أعرف من أحد منهم خلافه ، وما عدها صعبة أو شاذة أو باطلة ، سواء كانت من السبعة أم غيرهم . انتهى .

ثم صرح في آخر كلامه بأنّ نسند لا يحجب أن يتواتر ، وأنّ ما قيل من أن القرآن لا يشت إلا بالتواتر لا يحصى ما فيه^(٢)

وأنت حبير بأنّ السد الصحيح بل المتواتر بعتقادهم من أضعف الأسناد عندنا ، لأنهم يعتمدون في أسد على مَنْ لا نشكّ نحن في كذبه وأما موافقة أحد المصحف العثمانيّة فهي أيضاً من الموهبات عندنا سيّما مع تمسّكهم على اعتبارها بإجماع الصحابة عليها ، الذين جعل الله الرشد في خلافهم ، حيث إنّ غير من القرآن ما شاء ، ولذا أعرضوا عن مصحف أمير المؤمنين عليه السلام لما عرصه عليهم ، فأخفه لولده القائم عليه السلام وعجل الله فرجه ، وطبخوا المصاحف الأخر لكذب الوحي ، فلم يبق من

(١) السيّد محمد باقر الشفني في مطالع الأنوار ٢ : ٣٠ .

(٢) النشر في القراءات العشر ١ : ٩ و ١٣

الثلاثة المذكورة في كلام [ابن] الحرري - التي هي المماط في صحة القراءة - ما نشاركهم في لاعتماد عليه إلا موقفة العربية التي لا تدل إلا على عدم كون القراءة باطلة، لا كونها مأثورة عن النبي ﷺ، مع أن حكاية طسخ عثمان ماعدا مصححه من مصاحف كُتِبَ الوحي، وأمره - كما في شرح الشاطبية - كُتِبَ المصحف عند اختلافهم في بعض الموارد بترجيح لغة قريش معللاً بأن أغلب القرآن نزل عليها، الدان على أن كثرة القرآن وتعين قراءتها وقعت أحياناً بالحدس الطنبى بحكم العلة وحة مستقلاً لعدم التواتر^(١)، انتهى كلام شيخنا المرتضى رحمه الله.

هذا كله، مع أن دعوى التواتر إنما تحدي لمذعبيها، دون من لم يتحقق ذلك عنده، والتعويل على قول باقليه ما لم يحصل القطع من أقوالهم به رجوع عن اعتبار التواتر في القراءة.

والذي يقتضيه التحقيق هو أن القرآن سم للكلام الحاضر الشخصي اعتبر القابل للتعدد والاختلاف بمعنى أن صورته الشخصية مأخوذة في قوام مفهوم المسمى بشهادة التادري؛ إذ المتصدر من القرآن أو فائدة الكتاب - مثلاً - هو خصوص ذلك الكلام المبرز على النبي ﷺ بخصوصه، وانمساوا إلى الدهر من الأمر بقراءته هو وحوب التلطف بتلك الماهية المشخصة بخصوصها على النهج المتعارف في المحاورات، فلا ينافيه الاختلافات الناشئة من آداب المحاورة، كبسكان أو آخر كيماته لدى الوقف وتحريكها مع الوصل وإحفاء بعض حروفه أو إبداله أو إدغامه أو مذه أو غير ذلك من الاختلافات الناشئة من كيفية قراءة ذلك الكلام الشخصي مما

لا يباقي صدق حكيمته بعبه عري، بخلاف الاختلافات العائدة إلى كيفية المقروء، فإنها مبدعة عن صدق اسم حكيمة ذلك الكلام بعبه، كما لو كان ذلك الكلام بخصوصياته - أي بإعرابه - مكتوباً في لوح مأمور بهراءته، فإن حله بعد فرص تعلق التكليف بحكاية ألفاظه بعبه حال ذلك المكتوب في كون الإخلال بإعرابه محلاً بصحة قراءته.

نعم، لو تعذر عليه معرفة الخصوصيات أتى بذلك الكلام الشخصي في مقام امثال التكليف بصورته النوعية، أي بحسب ما تقتضيه القواعد العربية، كما هو الشأن في الكلام المكتوب أيضاً بعد فرص عمره وضعف نصره عن تمثيل إعرابه، فإن هذا أيضاً مرتبة بقصة من حكاية ذلك الكلام بقي بائناً قاعدة المبسور، مع إمكان أن يدعى أن المتأدر عرفاً من الأمر بقراءة القرآن ونحوه إنما هو حكاية ألفاظه بعبه على حسب الإمكان، وهذا مما يختلف في الصدق لدى العرف بالنسبة إلى العرف بالخصوصيات وغير العارف، كما أنه يختلف بالنسبة إلى المتكلم المصيح وغير المصيح والأخرس وغير الآخرس.

ولكن هذا إذا تعلق الجهل بكثير من لخصوصيات بحيث لا يمكنه الاحتياط وتحصيل الحرم بالموافقة، وما إذا أمكنه ذلك بأن يحصر في مورد أو موردين بحيث لم يلزم من تكرير الكلمة أو الكلام المشتمل عليها إلى أن يحصل له الحرم بالموافقة حرج أو قوات مبالاة معشرة في نظم الكلام، فمقتضى القاعدة وحوب الاحتياط، كما حكى عن حار الله الرمخشري التصريح به بعد إكراهه، وتر القراءات المسع حيث قل - على ما حكى عنه - إن القراءة الصحيحة التي قرأ بها رسول الله ﷺ إنما هي في صفتها، وإنما هي صفة واحدة، والمصني لا تقرأ دمه من الصلاة إلا إذا قرأ

بما وقع الاختلاف على كل الوجوه ، كـ «مالك» و«مالك» و«صراط» و«سراط» وغير ذلك^(١) . انتهى .

هذا كله مع العَصْر عن الإجماع والنصوص الدالة على جوار كل من القراءات السبع أو العشر أو غيرها من انقراءات المعروفة فيما بين الناس في أعصار الأئمة عليهم السلام ، وإلا فلا شبهة في كفاية كل من القراءات السبع ؛ لاستعاضة نقل الإجماع عليه بل تواتره ، مصافاً إلى شهادة حملة من الأخبار بذلك .

كحضر سالم بن أبي سلمة ، قال : قرأ رجل على أبي عبدالله عليه السلام - وأدّ استمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرأها الناس ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : «كف عن هذه القراءة . اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم عليه السلام . فإذا قام القائم قرأ كتاب الله على حذّه ، وأخرج المصحف الذي كتبه علي عليه السلام»^(٢) .

ومرسلة محمد بن سليمان عن نسي الحسن عليه السلام ، قال قلت له : جعلت فداك إنا نسمع الآيات من القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم ، فهل نأثم ؟ فقال : «لا ، اقرأوا كما تعلمتم فسيحييكم من يعلمكم»^(٣) .

وحضر سفيان بن السمط ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن تريل^(٤)

(١) حكاية الحراني في الحقائق الناضرة ٨ : ١٠٢ نقلاً عن شيخه المحدث الشيخ عبدالله بن صالح الحراني عن شيخه عن الزمخشري .

(٢) الكافي ٢ : ٢٣/٦٣٣ ، الوسائل ، الباب ٧٤ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١

(٣) الكافي ٢ : ٦١٩ (باب أن القرآن يُرفع كما أُريد) ح ٢ ، الوسائل ، الباب ٧٤ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٢ .

(٤) هي السح الحطية ولحجرية . «تريل» بدل «تريل» والمثبت كما في المصدر

القرآن ، فقال : «اقرأوا كما عَلَّمْتُمْ»^(١) .

وعن أمين الإسلام الطوسي في مجمع البيان نقلاً عن الشيخ الطوسي ، قال : روي عنهم عليه السلام حور انقراءة بما اختلف القراء فيه^(٢) .

وربما يظهر من بعض الأحبار ترجيح بعض القراءات على بعض مثل : ما رواه في الوسائل عن الكليني بإسناده عن داود بن فرقد والمعلّى بن حنيس ، قالوا : كُنَّا عِندَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، فقال : «إن كان ابن مسعود لا يقرأ على قراءتنا فهو صالٍ» ثُمَّ قَالَ : «أَمْ نَحْنُ فنقرأه على قراءة أَبِي»^(٣) .

عن كتاب الوافي أنه قال . ويستند من هذا الحديث أن القراءة الصحيحة هي قراءة أبي ، وأنها الموافقة لمذهب أهل البيت عليهم السلام ، إلا أنها غير مصوّطة عندنا ، إذ لم يصل إلينا قراءته في جميع ألحاظ القرآن^(٤) . انتهى وفي الصافي رواه عن عبد الله بن فرقد والمعلّى بن حنيس ، قالوا : كُنَّا عِندَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ومع ربيعة ابن ربيعة فذكر القرآن ، فقال أبو عبد الله عليه السلام «إن كان ابن مسعود لا يقرأ على قراءتنا الحديث ، ثُمَّ قَالَ . ولعل أحبر الحديث ورد على المسمحة مع ربيعة مراعاة لحرمة الصحابة وتدارك لما قاله في ابن مسعود ، وذلك لأنهم لم يكونوا يتبعون أحداً سوى آبائهم ، لأن علمهم من الله ، وفي هذا الحديث إشعار بأن قراءة أبي كانت موافقة

(١) الكافي ٢ : ١٥/٦٣١ ، الوسائل ، الباب ٧٤ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٣

(٢) مجمع بيان ١ : ١٣ ، البيان ١ : ٩ ، الوسائل ، الباب ٧٤ من أبواب انقراءة في الصلاة ، ح ٥

(٣) الكافي ٢ : ٢٧/٦٣٤ ، الوسائل ، الباب ٧٤ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٤ .

(٤) الوافي ٩ : ١٧٧٦ ، ذيل ح ٩٠٨٥ - ٣ ، وحكه عنه البحراني في الحقائق الماصرة

لقراءتهم أو كانت أوفق لها من قراءة غيره من الصحابة^(١) انتهى .
 أقول : ويحتمل كون «أبي» بـ المتكلم ، كما يؤيد هذا الاحتمال كون
 قراءة عليّ وأهل بيته عليهم السلام أيضاً بحسب انقضاء قراءة أبي بن كعب وابن
 مسعود ونظرائهم من القراءات المعروفة بين الناس ، كما يشهد له نقلها في
 كتبهم وإنهاء سد غير واحد من القراء السبع - كالحمزة والكسائي وعاصم
 الكوفي - إلى عليّ وأهل بيته عليهم السلام ، كما تقدمت^(٢) حكايته عنهم
 وكيف كان فلا شبهة في صحة كون من القراءات السبع في مقام تبرير
 الدعة عن التكليف بقراءة القرآن وإن لم يعم بموافقة المقرء للقرآن المرسل
 على السبيل عليه السلام ، بل وإن علم عدمه ، كما هو مقتضى بعض الأحبار المتقدمة
 وغيرها من الروايات الدالة على وقوع بعض التحريمات في القرآن ، كما في
 قوله تعالى ﴿كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾^(٣) الذي ورد في بعض الأحبار أنه في
 الأصل - «خير أئمة»^(٤) وفي قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾^(٥) أنه في
 الأصل «واجعل لنا من المتقين إماماً»^(٦) انتهى عبر ذلك من ورد في الأحبار ،
 فالتحطّي عن هذه القراءات التي ثبت الاكتفاء بها إلى غيرها من الشواذ فضلاً
 عن الاكتفاء بمطلق العربية بعد الالتزام بكون الهيئات الشخصية كالمواد
 معتبرة في مفهوم القرآنية في غاية الإشكال .

هذا ، ولكن الإنصاف إمكاني الالتزام بأن اختلاف الحركات والسكوت

(١) تفسير الصافي ١ : ٥٤

(٢) في ص ١١٤ .

(٣) آل عمران ٣ : ١١٠

(٤) تفسير القمّي ١ : ١١٠ ، تفسير العياشي ١ : ١٢٨/١٢٩ و ١٢٩ .

(٥) الفرقان ٢٥ : ٧٤ .

(٦) تفسير القمّي ٢ : ١١٧

التي لا يوجب اختلافها تعبيراً في المعنى ولا في نظم الكلام وترتيبه ولا إخلالاً بالعريّة - كضمّ المثلثة من «حيث» وفتحها - مرجعه إلى الاختلاف في كيفية التعبير بذلك لكلام الحاضر بحسب اختلاف الألسن واللغات، فهو كالإمالة والترقيق والتفحيم والمدّ ولإدغام وأشابهها من كيفيّات القراءة لا المقروء، كما هو الشأن بالنسبة إلى المرتبة الخاصّة من الحركة التي تشخّصت الكلمة بها، مع أنّ المماثلة بينها وبين مرتبة أخرى من حنسيها ربما تكون أشدّ من المماثلة بينها وبين حركة أخرى من غير حنسيها، ألا ترى أنّ أدنى مرتبة الفتحة ربما تشبه مدى النطق بالكسرة ولا تشبه بأقصاها التي قد يتولّد منها الألف، فكيف لا يكون هذا الاختلاف مصراً بصدق حكاية ذلك الكلام بعينه دون الأوّل؟ فليتأمل

(والبسطة جزء منها تجب إقراءتها معها) فلا خلاف فيه يسا على الطاهر، بل إجماعاً كما عن جماعة^(١) بقلة، بل الأمر كذلك بالإضافة إلى سائر الشور عدا «مراءة» على المشهور، بل ثم يُنقل عن أحد ما الخلاف فيه عدا ما ستسمعه^(٢) من ابن الجبيل، بل عن لتذكّرة^(٣) وغيره^(٤) دعوى إجماعاً

(١) كالشيخ الطوسي في الخلاف ١ ٣٢٨ و ٣٣٠، المسألة ٨٢، والطبرسي في مجمع البيان ١ ١٨، والعلامة الحلّي في نهاية الأحكام ١ ٤٦٢، والشهيد في الذكري ٣ ٢٩٨، والمحقّق الكرّكي في جامع مقدّص ٢ ٢٤٤، والعاملي في مدارك الأحكام ٣ ٣٣٩، وفاضل الأصبهاني في كشف اللثام ٤ ٧، والحاكي عنهم هو العاملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٢٥٢

(٢) في ص ١٢٤ .

(٣) كما قوله «التذكّره» في جميع السجّ العطيّة والحجّيّة، ولم يقف على دعوى الإجماع فيها، بل هي في الذكري ٣ ٢٩٨، كما حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٣٥٢ .

(٤) نفس المصادر في الهامش (١) ما عدا مدارك الأحكام وكشف اللثام، والحاكي

عليه ، وعن المنتهى سبته إلى فقهاء أهل البيت عليهم السلام ^(١) .

ويشهد له في خصوص الفاتحة حملة من الأخبار .

منها : صحيحة محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السبع المثاني والقرآن العظيم هي الفاتحة ؟ قل : « نعم » قلت : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ من السبع ؟ قال : « نعم هي أفضلهن » ^(٢) .

ومرفوعة يونس بن عبد الرحمن - المروية عن تفسير العياشي - قال

سألت أبا عبد الله عليه السلام ﴿ ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم ﴾ ^(٣) قال : « هي سورة الحمد ، وهي سبع آيات ، منها ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ وإنما سُميت المثاني لأنها تنشئ في الركعتين » ^(٤) .

وعنه عن محمد بن مسلم : قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى : ﴿ ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم ﴾ فقال : « فاتحة الكتاب يشي فيها القول » وقال : « قل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله تعالى من عليّ بماتحة الكتاب من كبر الحجة منها ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ الآية التي يقول الله تعالى فيها - ﴿ وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولّوا على أذبارهم نفوراً ﴾ ^(٥) و ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ دعوى أهل الجنة حين شكروا الله حسن الثواب ﴿ مالك يوم الدين ﴾ قال حبرئيل عليه السلام . ما قالها

فلا عنها هو العامل في مفتاح الكرامة ٢ : ٣٥٢

(١) منتهى المطلب ٥ - ٤٨ ، وحكاية عنه اسروري في ذخيرة المعاد ٢٧٥

(٢) التهذيب ٢ - ١١٥٧/٢٨٩ ، الوسائل ، لد ١١ من أبواب القراءة في الصلاة ،

ح ٢ .

(٣) الحجر ١٥ ، ٨٧

(٤) تفسير العياشي ١ - ٣/١٩ ، وعنه في بحار الأنوار ٩٢ - ٢٣/٢٣٥ .

(٥) الإسراء ١٧ ، ٤٦

مسلم قط إلا صدقه الله وأهل سمواته ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: خلاص العبادة ﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: أفصل ما طلب به العباد حوائجهم ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾: صراط الذين أنعمت عليهم، صراط الأنبياء، وهم الذين أنعم الله عليهم ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾: لليهود ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾: للنصارى^(١).

ويدل عليه في سائر السور صحيحة معاوية بن عمار - المروية عن التهذيب - قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إذا قممت إلى الصلاة أقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾؟ قال: «نعم» قلت: إذا قرأت فاتحة الكتاب أقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ مع السورة؟ قل: «نعم»^(٢).

وعن الكافي^(٣) نحوه بأدنى اختلاف في التعبير

ورواية يحيى بن [أبي عمران] الهمداني^(٤) - المروية عن الكافي - قال: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام: «جعلت فداك» ما تقول في رجل ابتدأ بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في صلاته وحده في فاتحة الكتاب، فلما صار إلى غير أم الكتاب من السورة تركها، فقرأ لعنسي ليس بذلك بأس؟ فكتب بحقه «يعيدها» - مرتين - على رعم أعنه: يعني العناسي^(٥).

قوله: «مرتين» يحتمل أن يكون من كلام السائل متعلقاً بقوله: «كتب» فيكون صمير «يعيدها» عائداً إلى الصلاة. ويحتمل أن يكون من كلام الإمام عليه السلام متعلقاً بـ «يعيدها» أي بعيد لسورة أو البسملة مرتين: مرة في

(١) تفسير العياشي ١: ١٧/٢٢، وصه في بحر الأنوار ٩٢: ٢٣٨ - ٤٠/٢٣٩.

(٢) التهذيب ٢: ٢٥١/٦٩.

(٣) الكافي ٣: ٣١٢ - ٣١٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٥.

(٤) بدل ما بين المعقوفين في السسخ نحويّة والحجرية «أبي عمير الهذلي».

والمثبت كما في المصدر وحدثني ماصرة ٨٠٨: ١٠٥ وثبت الرجال

(٥) الكافي ٣: ٢/٣١٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب بقراءة في الصلاة، ح ٦.

الركعة الأولى ، وأخرى في الثانية .

وعن العياشي في تفسيره عن صفوان الحمّال ، قال لي أبو عبد الله عليه السلام « ما أرسل الله من لسماء كتاباً إلّا وفاتحته ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ » وإنما كان يعرف انقضاء السورة بزول ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ابتداءً للآخرى^(١) .

وعنه عن خالد بن المختار ، قال سمعت جعفر بن محمد عليه السلام يقول : « ما لهم قنّهم الله ، عمدوا إلى أعظم آية في كتاب الله فرعموا أنّها بدعة إذا أظهروها ، وهي ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ »^(٢)

وعنه أيضاً عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال « حرّفوا أكرم آية في كتاب الله ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ »^(٣)

وما في بعض هذه الروايات من ضعف الدلالة أو قصور السند محبور بالشهرة وعدم معروفة الحلاف إلّا من أهل الحلاف الذين صدرت حملة من الأخبار تعريضاً عليهم

وما حكى عن ابن الحنيد - من أنّها في الفاتحة بعضها ، وفي غيرها افتتاح لها^(٤) - ضعيف ، وإن كان قد يشهد له بعض الأخبار النافية لوجوبها مع السورة

مثل ما عن الشيخ - في الصحيح - عن عبد الله بن علي الحلبي ومحمد بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنّهما سألاه عن يقرأ ﴿بسم

(١) تفسير العياشي ١ : ٥١/١٩ ، وعنه في بحار الأنوار ٩٢ : ٢٩/٢٣٦

(٢) تفسير العياشي ١ : ٢١ - ٢٢/١٦ ، وعنه في بحار الأنوار ٩٢ : ٣٩/٢٣٨ .

(٣) تفسير العياشي ١ : ٤/١٩ ، وعنه في بحار الأنوار ٩٢ : ٢٨/٢٣٦

(٤) حكاه عنه الشهيد في الذكرى ٣ : ٢٩٩

الله الرحمن الرحيم» حين يريد يقرأ فتحة لكتاب، قال: «نعم إن شاء سرّاً وإن شاء جهراً» فقلا: «فقرأها مع السورة الأخرى؟ قل «لا»^(١).

وصحيفة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يفتح القراءة في الصلاة يقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم»؟ قال: «نعم، إذا افتتح الصلاة فليقرأ في أول ما يفتح ثم يكفيه ما بعد ذلك»^(٢).

ورواية مسمع قال: صليت مع أبي عبد الله عليه السلام فقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم * الحمد لله رب العالمين» ثم قرأ السورة التي بعد الحمد، ولم يقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» ثم قام في الثانية فقرأ الحمد ولم يقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» ثم قرأ سورة أخرى^(٣).

ولم تنح حمل هذه الأحاديث بأسرها على التقية، كما يؤيد ذلك ما في الخبر الأخير من تركها مع الحمد أيضاً في الركعة الثانية، وظهور صحيفة محمد بن مسلم أيضاً في عدم وجوبها إلا في افتتاح القراءة من الركعة الأولى، وهذا بحسب الظاهر مما لا محمل له عند التقية، كصحيفته الأخرى الظاهرة في عدم وجوبها مع مانحة في الأولى أيضاً، قالت: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون مائماً فيستفتح بالحمد ولا يقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» فقال: «لا بأس ولا يضر» إذ لخصوص الدالة على

(١) التهذيب ٢، ٦٨ - ٢٤٩/٦٩، لاستنصار ١، ١١٦١/٣١٢، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب القراءة في الصلاة، ج ٢

(٢) التهذيب ٢، ٢٥٠/٦٩، لاستنصار ١، ١١٦٢/٣١٣، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب لقراءة في الصلاة، ج ٣

(٣) تهذيب ٢، ١١٥٤/٢٨٨، لاستنصار ١: ٣١١ - ١١٥٨/٣١٢، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب لقراءة في الصلاة، ج ٤

وجوبها مع الفاتحة كالأحاديث المنقولة عليه لعلها متواترة، وفي الأخبار المتقدمة أيضاً شهادة بكون المقدم مقدم التقيّة، والله العالم

(ولا يجزئ المصلي) عن لفحة (ترجمتها) ولو بالعربية فضلاً عن الفارسيّة اختياراً بلا شبهة، فإن ترجمتها ليست عين فاتحة الكتاب المأمور بقراءتها كي تكون مجرّنة.

(ويجب) عليه (ترتيب كلماتها وأيّها على الوجه المنقول) بلا خلاف فيه على الظاهر، لأنّه هو المنطبق إلى الدهس من إطلاق أدلتها.

(فلو خالف عمداً، أعاد) الصلاة إذا قرص حروجه بذلك عن القرآنيّة ودحوله في كلام الأدميين، والآل فالمتّح عدم الإعادة إن تداركه قبل فوات محلّه، كما سيأتي تحقيقه في مباحث الحلّ إن شاء الله

(وإن كان ناسياً، استأنف القراءة كما لم يركع) إذا قرص فوات الموالاة المعتبرة بين أحرأ الكلام، والإعادة على ما يحصل معه تدارك ما أخلّ به، فلو قدّم مثلاً «مالك يوم الدين» على «الرحمن الرحيم» أحرأه إعادة «مالك يوم الدين» دون «الرحمن الرحيم» وإن كان هذا - أي إعادة ما أحرأه - أيضاً أحوط، بل لا يحلو وجوبه عن وجه.

(فإن ركع، مضى في صلاته ولو ذكر) إجماعاً، كما ادّعاء في الحواهر^(١)؛ لعموم قوله عليه السلام: «لا تعد الصلاة إلا من خمسة»^(٢) الحديث. مصافاً إلى فحوى ما دلّ على عدم بطلان الصلاة بترك الفاتحة

(١) جواهر الكلام ٩ : ٣٠٠.

(٢) تقدّم تحريره في ص ١٠٣، الهامش (٢) ص ٧.

سهواً^(١)، ولا بزيادة الكلام كذلك^(٢).

(وَمَنْ لَا يُحْسِنُهَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّعَلُّمُ) ولو قل دخول الوقت لدى العلم بعدم التمكن منه بعده، كما يظهر وحده مما حققناه في أول كتاب الطهارة عند التكلّم في وحب العسل في الليل لصوم غده^(٣).

وربما استظهر من إطلاق المتن وغيره كون التعلّم واجباً عينياً لا تخييرياً بيه وبيس الائتمام أو متبعة العير في القراءة.

وقد قوّاه في الجواهر بعد أن حكى عن كاشف العطاء التصريح به، وفرّع عليه أنه لو تركه في السعة وانتم أثم، وصحّت صلاته^(٤).

ولا يحصى عليك أن هذا إنما يتّجه لو قبل بكون التعلّم واجباً نفسياً، وهو ليس كذلك، إذ لا دليل عليه، وإنما نوحىاء مقدّمة للقراءة الواجبة في الصلاة، فعنى قرص قدرته على الإتيان بصلاة صحيحة مبرنة لذمته بدون تعلّم القراءة بأن يأتّم غيره، لا يتعيّن عليه تعلّمه.

وما يقال من أن الائتمام لأجل توقّفه على فعل العير، الخارج عن قدرته ليس فعلاً اختيارياً له كي يتخيّر بيه وبين التعلّم، مدفوع:

أولاً: بأنّه لو لم يكن فعلاً اختيارياً له، لامتنع تعنّي التكليف به مع

أنّه أفصل فردّي الصلاة الواجبة عليه

(١) الكافي ٣ : ٣٤٧ (باب لسهر في القراءة) ح ١، العقيبة ١ : ١٠٠٥/٢٢٧، التهذيب

٢ : ١٤٦/٥٦٩، مسائل علي بن جعفر ٢٢٧/١٥٧، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب

القراءة في الصلاة، الأحاديث ١ : ٢، ٥

(٢) العقيبة ١ : ١٠٦٠/٢٤٠، و١٥٦٩/٣٥٨، الوسائل، الباب ١ من أبواب قواطع

الصلاة، ح ٩، والباب ٥ من تلك الأبواب، ح ٣

(٣) راجع ج ١، ص ١٧

(٤) جواهر الكلام ٩ : ٣٠٠ - ٣٠١، وراجع: كشف العطاء ٣ : ١٨١.

وثانياً: بأنه يكفي في عدم تجزئ التكليف بالمقدمة علمه بحصول ديها ولو بعمل العبر من غير توقفه على هذه المقدمة.

نعم ، تعلقه بعمل العبر قد يكون مانعاً عن الحزم ببقاء القدرة على إتمام الصلاة مأموماً ، كما أن احتمال طروء بعض موانع الإتمام في الأثناء أيضاً - كالحيلولة أو الفصل الكثير - كذلك ، فعند تركه للتعلم قد لا يحصل له الاطمئنان بعدم احتياجه إلى القراءة ، فلا ينأى منه قصد القرية على سبيل الجرم ، وعلى القول باعتبار الحرم في النية - كما هو المشهور - أنه حينئذ يطلان صلاته ، لا صحتها وكرهه أيضاً ترك التعلم ، كما ذكره في الجواهر^(١) .
نعم ، لو لم نعتبر الحرم في النية وقلنا بصحة صلاته وإن احتمل حال التمس بها عدم سلامتها عن الطوارئ ، أمكن توجيه الإثم في مثل العرض من باب التجزي ، لاستلزام تلبسه بالصلاة مع جهله بالقراءة واحتمال عروص موانع الاقتداء الحرم على قطع صلاته على خلاف ما يقتضيه تكليمه

وكيف كان فمقتضى الأصل عدم وجوب التعلم عيماً ، إلا إذا امتنع الخروج عن عهدة التكليف بالصلاة بدونه ، وإلا فالواجب هو القدر المشترك بينه وبين غيره مما يتمكن معه من الخروج عن عهدة الواجب ، لا خصوص شيء منها بعينه . وإطلاق حكم الأصحاب بوجوبه إنما هو بالنظر إلى ما هو تكليمه من حيث هو ، فهو مصروف عن فرض القدرة على الإتمام ، أي غير ملحوظ من هذه الجهة ، كما أن إطلاق حكمهم بوجوب الإتيان بما تيسر أو بعيره مما ستمعه لدى العجز عن التعلم إنما هو بهذه

الملاحظة .

وهل تجوز القراءة من المصحف ؟

أما لدى الضرورة وعدم القدرة على الحفظ : فعمّا لا شبهة فيه ، بل ربما يظهر من غير واحد دعوى لإجماع عليه .

وأما مع التمكن من الحفظ : فعن المصنّف والعلامة وجماعة من المتأخرين^(١) : الجوار ؛ لإطلاق أدلة القراءة

وخصوص رواية الحسن بن زياد الصيقل . قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما تقول في الرجل يصلي وهو ينظر في المصحف يقرأ فيه يصع السراح قريباً منه ؟ فقال : « لا بأس بذلك »^(٢)

وحكي عن جماعة - منهم العلامة في التحرير ، والشهيد في الذكرى والدروس ، والمحقق الثاني^(٣) - القول بالجمع إلا على تقدير عدم التمكن من الحفظ بدعوى أنّه هو المتبادر من الأمر بالقراءة في الصلاة . واستدلّ له أيضاً بقاعدة الاشتغال .

وبالحر العامي : إنّ رجلاً سأل السيّد عليه السلام ، فقال : إني لا أستطيع أن أحفظ شيئاً من القرآن فماداً أصع ؟ فقال له : « قل : سبحان الله والحمد لله »^(٤)

(١)المعتبر ٢ . ١٧٤ ، تذكرة الفقهاء ٣ - ١٣٦ ، ضمن المسألة ٢٢٤ ، نهاية الإحكام ١ ٤٧٩ ، مجمع الفائدة والبرهان ٢ - ٢١٢ ، ذخيرة المعاد . ٢٧٢ ، والحاكي عنهم السيّد الشنقي في مطالع الأنوار ٢ : ٣٣ .

(٢) التهذيب ٢ - ١١٨٤/٢٩٤ ، الوسائل ، الباب ٤١ من أبواب القراءة في الصلاة ،

ح ١

(٣) تحرير الأحكام ١ - ٨٣٣/٢٤٤ ، لذكرى ٣ - ٣٠٦ ، الدروس ١ : ١٧٢ ، جامع المقاصد ٢ : ٢٥٢ - ٢٥٣ ، والحاكي عنهم هو السيّد الشنقي في مطالع الأنوار ٢

. ٣٣

(٤) سنن أبي داود ١ - ٨٣٢/٢٢٠ سنن السائي ٢ - ١٤٣ ، سنن الدارقطني ١ : ٢/٣١٤ ، مسر

إذ لو جاز القراءة من القرآن لأمره به .

وحذر علي بن جعفر - المروي عن قرب الإسناد - عن أحبه موسى عليه السلام ، قال : سألته عن الرجل والمرأة يصنع المصحف أمامه ينظر فيه ويقرأ ويصلي ، قال «لا يعتد تلك الصلاة»^(١) .

ولأن القراءة من المصحف مكروهة إجماعاً كما عن الإيضاح^(٢) ، ولا شيء من المكروه بواجب إجماعاً .
وفي الجميع نظر .

أما دعوى الانصراف ، فيتوخه عليها أولاً : الجمع ، خصوصاً في الأوامر المتعلقة بقراءة بعض السور الطوال التي لا يحتملها غالب الناس أو لا يحصل لهم الوثوق عالياً بصحتها عند لقراءة عن طهر القلب ، ولو سلم فهو بدوي مشؤم غلبة الوجود ، ولا أقل من عدم كونه بحيث يجعل اللفظ طاهراً في إرادته بالخصوص ، فمع الشك في اعتبار الخصوصية يرجع إلى ما تقتضيه الأصول العممية ، وهي أسراءة ، كما حققناه في محله .

وبهذا ظهر لك ما في الاستدلال به بقاعدة الاشتغال ؛ فإن إطلاقات الأدلة واردة على القاعدة ، وعلى تقدير تسليم قصور الإطلاقات عن الدلالة على كفاية القراءة عن المصحف فتمرحع قاعدة السراءة ، لا الاشتغال .

وأما النووي فبعد العصر عن سنده وعدم وصوح وروده في الصلاة فمورده على الظاهر هو العامي المحضر ، كما هو العالب في من لا يستطيع

^(١) البيهقي ٣ : ٣٨١ ، المستدرک - للحاكم - ١ : ٢٤١ تفاوت .

(١) قرب الإسناد ١٩٥ - ٧٤٢/١٩٦ ، الوسائل ، الباب ٤١ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٢ .

(٢) إيضاح الفوائد ١ : ١٠٨ ، وحكاة عنه العاقل الاصمعي في كشف اللثام ٤ : ٢٢٠

أن يحفظ شيئاً من القرآن ، وإلا لأمره لسيِّئاً بالقراءة من المصحف ؛
لتقدمها على التسييح والتحميد لدى الضرورة إجماعاً ، كما ادّعاء غير
واحد^(١)

وأما خبر علي بن جعفر ، فمقتضى الجمع بينه وبين رواية الصيقل ،
المتحدة معه مورداً بمقتضى ظاهر السؤال . الحمل على الكراهة ، ولا يصح
تنزيل إطلاق نفي البأس الوارد في حصر الصيقل على مَنْ لا يستطيع أن يقرأ
شيئاً من القرآن حتى العائجة عن طهر القلب ، فإنه تنزيل على فردٍ مدرج
غير واقع بحسب العادة ؛ إذ العدة قاصية يحفظ فتحة الكتاب وشيء من
القرآن ممّا يقرؤه الرجل في صلواته الخمس قبل أن يصير عارفاً بقراءة
المصحف

ويتلوه في الصلوة حمل خبر الجوار على النافلة ، وحرر الجمع على
المريضة ، فإنه وإن أمكر ولكنه بلا شاهد

وأما ما ادّعي من الإجماع على كراهة القراءة من المصحف ، فهو على
خلاف المطلوب أدل ؛ إذ المراد بها إما كراهة الإتيان بالقراءة الواحدة في
الصلاة بهذه الكيفية ، فلا معنى لها إلا لكراهة العبد العبد العبد المنافية
لصلحتها ، كالصلاة في الحمام ، أو كراهتها باعتبار اشتغالها على النظر إلى
المصحف المفتوح بين يديه ، الذي هو في حد ذاته ممّا يكره في الصلاة ،
فمتعلّق الكراهة في الحقيقة بالنظر إلى المصحف الذي هو مقدّمة للقراءة
التي هي عبادة ، لا عسها . فلا محذور فيه أصلاً ، أو كراهة القراءة من
المصحف في الصلاة من حيث هي كراهة حقيقية ، فحيث نقول . يكره

(١) كالسيد الشنقي في مطالع الأنوار ٢ : ٣٣

عدم حرمة الفرد في حوار اختياره في مقام امتثال الأمر المتعلق بالطبيعة من حيث هي ، فإن قصّة تعلق الأمر بالطبيعة كون المكلف محيراً في الإتيان بأي فرد من أفرادها السائفة .

وتوهم استلزامه اجتماع الأمر والهي في واحد شخصي عند اختيار الفرد المكروه كالمحرم ، مدفوع أولاً بكونه شبهة في مقابلة الضرورة ، وثانياً بما حققناه في كتاب الطهارة عند توجيه كراهة الوضوء بالماء المسخن بالشمس^(١) .

فتلخص مما ذكرنا أن القول بالحوار هو الأقوى ، فعلى هذا يكفي في حصول التعلم الواجب تحصيل القدرة على القراءة من المصحف ، والله العالم

(وإن ضاق الوقت) عن التعلّم (قرأها) يسّر منها) وصحّت صلاته بلا خلاف فيه ولا إشكال فيما إذا لم يكن عن تقصير ؛ لأنّ هذا هو الذي تقتضيه الأصول المقررة في الشريعة من عدم سقوط الصلاة بحال ، وانتفاء التكليف بغير المقدور ، وعدم سقوط الميسور بالمعسور .

وأما إذا كن عن تقصير ، فلا يحلو صحتها عن إشكال ؛ إذ القدرة المعترية في صحته التكليف هي مطلق لقدرة الحاصلة في المرض ، لا القدرة المطلقة ، أي المستمرة إلى زمان العمل ، وليس معنى أن « الصلاة لا تسقط بحال » بقاء الأمر بها بعد أن عصى المكلف وصير إيجابها على النحو المعتر شرعاً في حقّه ممتنعاً ، بل معناه أنّه لا يعرض للمكلف حال ولا مرتبة من العجز إلّا وهو مكلف بالصلاة معها بحسب وسعه ، ومن الواضح

(١) راجع ج ١ ، ص ٢٩٣ وما بعدها .

أن القادر على تعلّم العاتحة مكلف بالصلاة معها، ويستحقّ المؤاخدة على تركها، فمن الجائز أن لم تكن الصلاة المشروعة في حقّه إلا هذه الصلاة التي فرّط فيها، فيكون تركه للتعلّم بمرلة تأخيرها للصلاة إلى أن يتصيق الوقت عن أدائها في عدم كونه منافعاً لعموم «الصلاة لا تسقط بحال» فالأحوط إن لم يكن أقوى هو الجمع بين الصلاة الاضطرارية في الوقت وقضائها تامّة في خارجه، كما حكى القرون به عن الموحّرين وشرحه^(١)

وكيف كان فهل يعتر في مشروعية الإتيان بما تيسّر عند صيق الوقت عن التعلّم العجّر عن الائتصاص الذي هو فرد اختياريّ للمأمور به، أم هو مخير بينهما كما هو الأطهر في مَنْ عداه من أفراد العاخر عن القراءة مَنْ لم يشأ عجزه عن صيق الوقت عن التعلّم كالأحرس وبنظائره على ما ستعرفه؟ وحيث أن، أشبههما الأول، فإن مقتضى القاعدة. عدم الانتقال إلى الفرد الاضطراريّ الذي ثبتت مشروعيّته بقاعدة الميسور و [نظائرها]^(٢) إلا بعد العجز عن الخروج عن عهدة المأمور به في شخص فرد اختياريّ

ولكن مع ذلك لا يبعد الالتزام بالتحجير، كما في حقّ العادر؛ نظراً إلى إمكان أن يدعى أن الذي يظهر بالتدتر في النصوص والعتاوى هو أن العبرة في تنجّز التكليف بالأفعال الاختيارية المعتبرة في الصلاة أو بدلها إنّما هو بقدرة المكلف وعجزه عنها بالنظر إلى داته من حيث هو، وكونه قادراً على الإتيان بفرد اختياريّ من الصلاة بإدراج نفسه في موضوع يسقط عنه القراءة لا يجعله قادراً على قراءة العاتحة المعتبرة في الصلاة من حيث هي وإن شئت قلت: إن سقوط القراءة عن المأمور من الأحكام الثانوية

(١) الموجز الحاوي (صص الرسائل المشر) ٧٧، وكشف الالتباس محطوط، وحكاها عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ٢: ٣٧٢.

(٢) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الحطّية والحجّرية: «نظائره» والطاهر ما أئتمناه

اللاحقة للصلاة عند احتير الائتمام، ولواحب على المكلف أولاً وبالذات إنما هو فعل الصلاة التي اعتمر فيها وتحة الكتب لدى الإمكان، ومع العجز عنها بدلها، ولكنه لو احتار الائتمام بسقط عنه التكليف بقراءة الفاتحة، وعلى هذا يتجه ما عن فخر الدين في الإيضاح^(١) من بناء المسألة في نظائر المقام على أن قراءة الإمام هل هي بدل عن قراءة المأموم أو مسقطه عنه؟ وعلى الأول يتعين الائتمام لدى العجز عن القراءة مباشرة، بخلاف الثاني؛ حيث إن العجز أيضاً كلائتمام مسقط، فتعين أحد المسقطين يحتاج إلى دليل وهو مفقود، بل قصية الأصل وعموم بديهة الجماعة عدمه.

هذا كله، مع إمكان دعوى استعداده بالنسبة إلى الموارد التي يأتي بها ملحوظة لا نافعة من إصلاق بعض الأحبار الآتية بالتقريب الآتي في حكم العافاء والتمتاع وبحوهماء، فليأتكم^(٢)

ثم إن من لم يحسن قراءة الفاتحة إما متمكن من الإتيان بمعناها عرفاً بمعنى أنه قادر على قراءتها ولكن مع اللحن في إعرابها وحروفها، كما هو العالب في السواد وعزم العجم، أو لا يقدر إلا على بعضها أما الأول: فهو بمرلة العافاء والتمتاع وبحوهماء في أنه يأتي بما تيسر له من قراءتها، ويجترئ به بلا خلاف فيه على الطهر ولا إشكال، فإنه هو الذي تقتضيه قاعدة الميسور، مصداقاً لى إمكان استعداده من بعض الأحبار الواردة في العاجز ما لم يكن عن تقصير، كما منها عليه أيضاً.

مثل: رواية مسعدة بن صدقة - المروية عن قرب الإسناد - قال: سمعت جعفر بن محمد^(٣) يقول: فرك قد ترى من المحرم^(٤) من العجم

(١) إيضاح الفوائد ١ - ١٥٤، وم يشر على الحاكي عنه فيما بأيدينا من المصادر

(٢) راجع لتوضيح الكلمة ج ١١ - من هذا الكتاب - ص ٤٤٤، الهامش (٤)

لا يراد منه ما يراد من العلم الفصيح وكذلك الأخرس في القراءة والصلاة والتشهد وما أشبه ذلك فهذا بمنزلة لعجم المحرم لا يراد منه ما يراد من العاقل المتكلم الفصيح^(١).

وفي خبر السكوبي عن الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله : «أن الرجل الأعجمي من أممي ليقرأ القرآن بمعجمته وترفعه الملائكة على عريته»^(٢).
وفي الخبر : «أن سين بلال شين عند الله»^(٣)

وانصرافها عن العجز الذي معه عن التعلم صيق الوقت لا عدم القدرة غير قاذح بعد وضوح المناط.

هذا ، مع إمكان مع الانصراف خصوصاً في رواية مسعدة بن صدقة ، بل هي كالنص في الشمول من حيث كونها في مقام إعطاء الصابط وأما الثاني - وهو ما إذا لم يقدر إلا على بعضها مما يسمى بعضاً من فاتحة الكتاب ، مثل آية أو أكثر من الآيات المحتضنة بها ، لا مثل البسطة وبحورها مما ستعرفه - فالحكم في هذه الصورة أيضاً أنه يجب عليه الإتيان بما يعلمه منها .

وهذا أيضاً مما لا شبهة بل لا خلاف فيه بيننا على الظاهر ، بل عن غير واحد^(٤) دعوى الإجماع عليه

(١) تقدّم تحريجها في ج ١١ - من هذا الكتاب - ص ٤٤٥ ، الهامش (١) .

(٢) تقدّم تحريجه في ج ١١ - من هذا الكتاب - ص ٤٤٥ ، الهامش (٢) .

(٣) حدة الداعي ٣٦ ، وعنها في مستدرک الوسائل ، الباب ٢٣ من أبواب قراءة

القرآن ، ح ٣

(٤) كالشهيد في الذكرى ٣ . ٣٠٥ ، والعاملي في مدارك الأحكام ٣ : ٣٤٣ ، والفيض

الكاشاني في مفاتيح لشرائع ١ : ١٢٩ ، مفتاح ١٥١ ، وحكاة عنهم العاملي في

مفتاح الكرامة ٢ : ٣٦٩

ويشهد له - مضافاً إلى ذلك - عموم قوله ﷺ «إذا أمرتكم بشيء، فأتوا منه ما استطعتم»^(١).

وقوله عليه السلام: «ما لا يدرك كله لا يترك كله»^(٢)

ويمكن الاستشهاد له أيضاً بإطلاق السوي الآتي^(٣).

وربما يستدل له أيضاً: بقاعدة الميسور:

وفيه نظر؛ إذ الآية أو الآيتان والثلاث ليست ميسورة الفاتحة، فإن ثبت أن أفعال الفاتحة من حيث هي كجملتها معتبرة في الصلاة التي لا تسقط بحال، فهي عين المأمور به لا ميسورة، وإلا فلا يعي بإثباتها القاعدة.

نعم، بعد أن علم بوجوب الإتيان بالعص المتمكن من بقاعدة «ما لا يدرك» وغيرها مما تقدمت الإشارة إليه يُحكم بعدم سقوط ميسور هذا البعض كملحونه الغير الخارج عن مساهة عرفاً بسقوط ميسوره للقاعدة وكيف كان فلا شبهة في أصل الحكم. أي وجوب الإتيان بالعص الذي يتمكن منها مما يسمى في العرف بعصاً من الفاتحة، وإنما الإشكال والخلاف في أنه هل يجتزى بهذا البعض من غير تعويض عن الجزء المجهول، كما هو ظاهر المتن وغيره^(٤)، بل صريح بعض^(٥)، أم يجب عليه

(١) تقدم تخريجه في ص ٢٧، الهامش (٢).

(٢) عولي اللائق ٤ - ٥٨/٢٠٧.

(٣) في ص ١٣٧.

(٤) مثل: إرشاد الأذهان ١: ٢٥٣.

(٥) كالعلامة الحلبي في تحرير الأحكام ١: ٢٤٤ ضمن الرقم ٨٣٢، ومنتهى المطلب

٥ - ٦٨، الفرع الثاني، والأردبي في مجمع الفائدة والبرهان ٢: ٢١٣، والعاملي

في مدارك الأحكام ٣: ٣٤٣.

التعويض بقدره، كما عن العلامة في بعض كتبه، والشهيد في الدروس،
والمحقق الثاني، وغيره^(١)، بل عن بعض^(٢) سببه إلى المشهور بين
المتأخرين؟

واستدلّ للأول: بأصالة القراءة، واقتضاء الأمر بالقدر المستطاع أو
الممكن من الشيء في الحريين المتقدمين^(٣)، كقاعدة الميسور لو سلمنا
جريانها في المقام إجماعاً.

وللقول الثاني: بأصالة الاحتياط في العبادة، وأن كل ما دلّ على
البديهة عند تعدد جميع المعاتحة دلّ على اعتبارها عن كل جري منها، وبعموم
﴿فأقرءوا ما تيسر من القرآن﴾^(٤) وعموم قوله: «لا صلاة إلا بمعاتحة
الكتاب»^(٥) خرج منه الصلاة المحترمة عنها المشتملة على بدليها

ولقوله عليه السلام في الخبر المروي عن عبد الفصل - المتقدم^(٦) في صدر
المبحث - : «وإنما أمر الناس بالقراءة في الصلاة لأن لا يكون القرآن مهجوراً
مضيئاً» إلى أن قال: «وإنما بدأ بالحمد دون غيرها من السور لأنه جمع فيه

(١) تذكرة العقهاء ٣ - ١٣٧ - ١٣٨، الصريح وده من المسألة ٢٢٤، الدروس ١ - ١٧٢،
جامع المقاصد ٢ - ٢٤٩، المقاصد لعليّة ٢٥٢، الموجز الحاروي (ضمن الرسائل
العشر) : ٧٧، وحكاها عنها العاملي في مفتاح الكرامة ٢ - ٣٧٠.
(٢) الشهيد الثاني في روض الجنان ٢ - ٦٩٥، والحاكي منه هو البحراني في الحدائق
النافرة ٨ : ١١٠ - ١١١.

(٣) في ص ١٣٦.

(٤) المزمل ٧٣ : ٢٠.

(٥) مستند أبي حنيفة ١ - ١٦٦٨/٤٥١، حبة الأولياء ٧ - ١٢٤، الكامل - لابن عدي -

١٤٣٧ : ٤

(٦) في ص ١٠١.

من جوامع الحير والكلم ما لم يجمع في غيرها^(١) فإنه بظاهره يدل على أن ماهية القراءة مطلوبة في نفسها لحكمة عدم هجر القرآن، وخصوصية الفاتحة لحكمة أخرى، فقد اقتصرت لا يوجب سقوط الماهية.

ولأن النبي ﷺ أمر الأعرابي - في الحير الأتي^(٢) - بالتحميد والتهليل والتكبير، مع بُعد أن يكون جهلاً بالنسبة بل وبضم كلمتي ﴿رب العالمين﴾ إلى التحميد الذي هو من أحرأ التسيحات، فيحصل له ثلاث آيات، فلولا وجوب التعويض ولو بالذكر لاستغنى بالآيات الثلاث عن الذكر.

وفي جميع هذه الأدلة نظر

أما أصالة الاحتياط: فعليه أن المرحع في مثل المقام هو البراءة، لا قاعدة الاشتغال، كما تقرّر في محله

وأما ما دلّ على التعويض عند الجهل بقراءة القرآن: فلا إشعار فيه باعتبارها بدلاً عن كل حرمة فصلاً عن الدلالة

وأما عموم قوله تعالى: ﴿فاقرءوا ما تيسر من القرآن﴾^(٣) فعليه - بعد تسليم إرادته في الصلاة - أنه ليس لمقصوده وجوب قراءة جميع ما تيسر منه بالضرورة، وبعبارة صادقة على بعض الفاتحة.

وأما عموم قوله ﷺ: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»^(٤) فهو في حق

(١) علل الشرائع ٢٦٠ (الباب ١٨٢) ص ٩، الوسائل، الباب ١ من أبواب القراءة

في الصلاة: ح ٣ وذيل ح ٤

(٢) في ص ١٣٩.

(٣) المؤمل ٧٣: ٢٠.

(٤) تقدّم تخريجه في ص ١٣٧، الهامش (٥).

القادر على قراءتها، لا مطلقاً، وألا للرم سقوط الصلاة عمّن لا يقدر عليها مع أنها لا تسقط بحال، فيلزمه أن لا تكون الفاتحة معتبرة فيها إلا مع القدرة على قراءتها، فالالتزام بوجوب شيء آخر بدلاً عنها يحتاج إلى دليل تعبدى، وألا مقتضى الأصل عدم وجوب ذلك الشيء وبراءة الدمة عنه.

وأما خبر^(١) العلل - فمعد تسليم سنده ودلالته والغص عن أن مثل هذه الأخبار مسوقة لبيان الحكم والمساسات المقتضية لشرع الحكم من غير أن يقصد إنطة الحكم بها - أن عاية مدهد مطلوبة ماهية القراءة في نفسها لحكمة عدم هجر القرآن، وهي تحقق في صمم بعض الفاتحة، فمن الجائر أن لا تكون مطلوبة مجموع^(٢) الفاتحة إلا لخصوصيتها الداعية إلى تخصيصها بالأمر، لا لكون كل جزء منها ممّا تقتضيه تلك الحكمة كي يجب الإتيان بعوضه عند تعدّره. فلا يعمهم من الرواية أريد من مطلوبة مسمى قراءة القرآن عند تعدّر مجموع الفاتحة، وهو يحصل بقراءة بعضها ممّا يتحقق به مسمى قراءة القرآن

وأما أمر النبي ﷺ للأعرابي بالتحميد والتهليل والتكبير حيث قال - فيما روي عنه ﷺ - «ودا قمت إلى الصلاة فذكر معك قرآن فاقرا به، وإلا فاحمد الله وهللله وكتره»^(٣) فمعه - مع أنّه بحسب الطاهر عامم لا يسفي الركوع إليه - أن ظاهره كون التحميد والتهليل والتكبير عوضاً عن جميع القراءة الواجبة في الصلاة، لا عن بعضها، وحمله على إرادة الجمع بين

(١) تقدّم تحريجه في ص ١٣٨، انهامش (١).

(٢) في «ص ١٣: «جميع».

(٣) سنن أبي داود ١ - ٨٦١/٢٢٨، مسنن لترمذي ٢ - ١٠٠ - ١٠٢/٣٠٢، سنن

البيهقي ٢: ٣٨٠.

الأذكار والآيات الثلاث المعروضة تمكنه من قراءتها بمقتضى الاستبعاد المزبور^(١) - الذي عليه يشي الاستدلال - تأويل لا يكاد يحتمل إرادته من هذه الرواية .

فالأولى في توجيه هذه الرواية - بعد تسليم الاستبعاد المزبور - الالتزام بعدم صدق قراءة القرآن عرفاً على قراءة هذه الآيات ؛ لشيوع الإتيان بالتسمية والتحميد ولو مترتباً بإضافة ﴿رب العالمين﴾ لا بقصد قراءة القرآن وإن كان الإيصال أن ذكر ﴿الرحمن الرحيم﴾ بعدهما بمحضها عرفاً في القرآنية ، إلا أن دعوى انصرف الأمر بقراءة شيء من القرآن عنها غير بعيدة ، ومقتضاها الالتزام بوجوب الأذكار حينئذ بدلاً عن مجموع القراءة الواحدة في الصلاة ، وعدم العبرة بمعرفة مثل هذه الآيات التي ينصرف عن قراءتها إطلاق الأمر بقراءة القرآن ، ومستعرف أن الالتزام به ليس بالبعيد .

وكيف كان فقد اتضح بما ذكرنا أن الأدلة المربورة قاصرة عن إثبات وجوب التعويض عن المحلول ، فالقول بعدمه هو الأقوى وإن كان الالتزام به فيما إذا كان ما يحسه منها بمقدار آية أو آيتين ممّا يمكن ادعاء انصراف الأمر بقراءة القرآن عن قراءته وحدها في عاية الإشكال ؛ فإن ظاهر جملة من النصوص - كالسوي ورواية محلل المتقدمين^(٢) والصحيحة الآتية^(٣) وغيرها كصريح الفتاوى - أنه تحب قراءة شيء من القرآن في الصلاة ، والمبتادر منها إرادة مقدار معتد به منه ، لا مثل قوله تعالى : ﴿مالك يوم

(١) في ص ١٣٨ .

(٢) في ص ١٣٧ و ١٣٩ .

(٣) في ص ١٤١ .

الدين»^(١) ونحوه فضلاً عن التسمية ولتحديد من الآيات الغير الممخضة في القرآنية ، فمعرفة آية أو آيتين من مثل هذه الآيات - بحسب الطاهر - لا تخرجه عن مصداق قوله ﷺ في صحيحة ابن سنان : «لو أن رجلاً دخل في الإسلام لا يحسن أن يقرأ القرآن أحرأه أن يكبر ويسبح»^(٢) فإنه لا يطلق على من قدر على الطق بالتسمية أو التحميد أو مثل «مالك يوم الدين» ونحوه أنه يحسن أن يقرأ القرآن ، بل هو عرفاً ممن لا يحسنه ، فعليه التكبير والتسبيح بمقتضى ظاهر هذه الصحيحة لا غير .

ولكن قد يشكل ذلك بظهور إطلاق كلمات الأصحاب في فتاويهم ومعاهد إجماعاتهم المحكية في أنه يحب عليه الإتيان بما يحسنه من الفاتحة مطلقاً ولو آية بل ولو بعضها إذا كان محتضاً بها ، فإن تحقق الإجماع عليه فهو ، وإلا فمقتضى ظاهر الصحيحة^(٣) وكذا السوي المتقدم^(٤) بالتقريب الذي عرفته آنفاً . حصول الإجراء بالتكبير والتسبيح في مثل العرص

ولا يعارضة قاعدة «ما لا يدرك» ونحوها ، فإن هذه القواعد العامة لا تصلح معارضة للنص الخاص ، مع أن حربن هذه القواعد بالسنة إلى فاقد معظم الأجراء محل بطر بل مع ، فنبتأمل

وكيف كان ولأحوط في مثل هذه الموارد بل مطلقاً هو الجمع بين ما يحسنه من الفاتحة والتعويض بما يتحقق معه صدق قراءة القرآن عرفاً

(١) الفاتحة ١ . ٤ .

(٢) التهذيب ٢ : ٥٧٥ / ١٤٧ ، الاستبصار ١ . ١١٥٣ / ٣١٠ ، الوسائل ، الباب ٣ من

أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١ .

(٣) في ضمن ١٣ . «هذه الصحيحة» وهي صحيحة ابن سنان ، المتقدمة آنفاً .

(٤) في ص ١٣٩ .

لدى التمكن و ومع العجز الذكر، بل و حو به فيما لو كان ما يحسنه منها
مقداراً غير معتد به لا يخلو عن وجه.

ثم إن المشهور بين الفائس موحوب التعويض أنه يعتبر أن يكون
غيره من القرآن مع القدرة.

وحكي عن بعض^(١) القول بتعين تكرار ما يعلم من الفاتحة : نظراً إلى
أقربيته إلى الجزء الفات.

وفيه ما لا يحصى ؛ فإن محرد لمشاركة في الحزنية للفاتحة لا يوجب
أقربيته إلى الفات على الإطلاق كي يقتضي ذلك تعينه للبديهة خصوصاً بعد
الالتفات إلى ما يظهر من رواية^(٢) أعلن من أن تقديم الحمد لجكم متفرقة
في آياتها لا يوحد ما في بعضها في البعض الآخر

هذا، مع أن محرد الأقربة لا ينهض دليلاً لتعينه ، مضافاً إلى ما في
كون شيء واحد أصلاً وبدلاً من الاستبعاد ، والقول بتعين التكرير ضعيف .
واستدل لتعين التعويض غيره من القرآن موحوب أفواها استبعاد كون
شيء واحد أصلاً وبدلاً .

وهو أيضاً ليس شيء ، فإنه مجرد استبعاد لا ينهض أن يكون مستنداً
لحكم شرعي

نعم ، لو قلنا بتمامية الاستدلال للتعويض بالسوي المتقدم^(٣) بالتقريب
المزبور ، لدل ذلك على التعويض بغيره من القرآن ؛ حيث إن المراد بقوله :

(١) هو العلامة الطباطبائي في الدرّة المحبّة ١٣٩ ، والحاكي عنه هو صاحب الجواهر
فيها ٩ : ٣٠٤ .

(٢) تقدّمت الرواية في ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(٣) في ص ١٣٩ .

إن كان معك قرآن فاقرأ به، ما عدا بعض الآيات التي يحسبها من الفاتحة على ما هو منى الاستدلال، كما أنَّ لو قسا بدلالة أدلة البدلية عند تعذر الجميع على اعتبارها عن كل حرٍ حرٍ وكون أعضائ المدل بدلاً عن أعضائ الممثل لكان مقتضاه أيضاً ذلك، بل مقتضاهما التعويض بالذكر إن لم يكن معه شيء آخر من القرآن، خلافاً لما حكى عن بعض^(١)، بل نُسب إلى جماعة^(٢) من أنه لدى العجز عن قراءة غيره من القرآن أوجب تكرير ما يحسبه من الفاتحة بدعوى أقربيته إلى العنت من الذكر.

وفيه ما عرفت، فالقول بالتعويض بغيره مطلقاً بعد البدء على تمامية أدلتهم لا يحلو عن قوة

ويجب أن يكون العوض بقدر المعوض عنه، كما هو صريح كلماتهم ويقتضيه بعض أدلتهم المتقدمة
وهل يراعى في ذلك عدد الحروف أو الآيات أو هما معاً؟ احتمالات لا يحلو أولها عن قوة، كما ستعرف

(وإن تعذر) بأن لم يتعلم شيئاً من الفاتحة حتى صاق الوقت (قرأ ما تبسّر من غيرها) من القرآن (أو سبّح الله وهلّله وكبّره بقدر القراءة ثم يجب عليه التعلم).

والذي يظهر من المتن: التحجير بين القراءة والتسبيحات، وهو خلاف المشهور، فإن المشهور بين الأصحاب - على ما نُسب^(٣) إليهم - القول

(١) العلامة الحلبي في نهاية الإحكام ١ : ٢٧٥، وحكاها عنه المحقق الكركي في جامع

المقاصد ٢ : ٢٥٠.

(٢) كما في جواهر الكلام ٩ : ٣٠٥

(٣) الناسب هو البحراني في المحقائق الناصرة ٨ : ١١١.

بتقديم القراءة على التسيجات مع لإمكان ، بل لم يُفل القول بالتحجير إلا
عن طاهر عبارة المصنف ^(١) في لكتاب والشيخ في موضع من
المسوط ^(٢) ، وهو مع شذوده ممّا لا يسعد عليه دليل ، فالأقوى ما هو
المشهور من تعيين لقراءة لدى التمكّن منها

كما يشهد له - مضافاً إلى عدم نقل خلاف محقق فيه - النبوي
المتقدّم ^(٣) «إذا قمت إلى الصلاة فكن معك قرآن فاقراءه ، وإلا فحمد
الله وهذله وكثره» وضعفه محور بذكر الحصة ^(٤) له في كتبهم على وجه
الاستناد

ورواية العلل ، المتقدمة ^(٥) ، تنقرب المتقدّم في المسألة المتقدمة
وصحيحة ابن سنان - المتقدمة ^(٦) - عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال «إنّ
الله فرض من الصلاة الركوع والسجود ، ألا ترى لو أنّ رجلاً دخل في
الإسلام لا يحسن أن يقرأ القرآن أحراه أن يكثر ويستح ويصلي» فإنّها تدلّ
على أنّ الاحتراء بالتكبير والتسيح إنّما هو عند عدم التمكّن من قراءة
القرآن ، وحمل القرآن على خصوص لفظة خلاف الظاهر ، فليتنامل
واستدلّ له أيضاً بعموم قوله تعالى «فاقرءوا ما نيسر من
القرآن» ^(٦) .

(١) المسوط ١ ١٠٧ ، وحكاها عنهم النعماني في مصباح الكرامة ٢ ٣٧٠

(٢) في ص ١٣٩

(٣) كالعلامة الحلّي في تذكرة عتباء ٣ ٣٨ ، ومنتهى المطلب ٥ ٦٨ ، والشهيد
في الذكرى ٣ ٣٠٥

(٤) في ص ١٣٧

(٥) في ص ١٤١

(٦) لمزّمت ٧٣ ٢٠

وفيه : ما تقدّم في صدر المبحث من عدم نهوض الآية لإثبات وحبوب القراءة في الصلاة .

وأضعف منه الاستدلال له بأن القراءة أقرب إلى الفاتحة من الذكر ؛
لأن في صغراء وكبراء من النظر ، كما أوضحه في المسألة السابقة
وهل يجب أن يراعى في القراءة قدر الفاتحة بمعنى أن لا يجتزئ
بأقل منها ، كما صرح به غير واحد^(١) ، ثم لا يعتبر ذلك ، بل يكفي قراءة
شيء مما معه من القرآن ممّا يطلق عليه اسم قراءة القرآن عرفاً وإن لم يكن
بقدر الفاتحة ، كما يظهر من بعض^(٢) وجه من عدم دليل يعتد به صالح
لإثبات اعتبار المساواة ، فمقتضى الأصل براءة الدمة عن التكليف بأريد من
مسمى قراءة القرآن ، ومن أن المساق إلى الذهن من الأمر براءة شيء من
القرآن مكان فاتحة الكتاب لدى الجهل بها إنما هو إرادة مقدار معتد به ممّا
لا يقص عن مقدار الفاتحة ، كما ربما يؤيد ذلك فهم الأصحاب ونصريح
خلهم به ، ويشهد له مراعاة العرف اللهم إلا أن ناقش في فهم البدلية عن
الفاتحة من أدلة القراءة .

وكيف كان فهذا لوحه إن لم يكن أقوى فلا ريب في أنه أحوط
وهل العبرة بقدرها في عدد لآيات ، أو في الحروف ، أو فيهما معاً
إن تيسر وإلا فهي الحروف ؟ أقوال أوجهها وأشهرها بل المشهور على
مائت^(٣) إليهم . أوسطها : بد غيبة م يمكن ادعائه إنما هو اسبق

(١) مثل : العلامة الحلبي في تذكرة لعنهاء ٣ - ١٣٦ ، ضمن المسألة ٢٢٤ ، والشهيد
في المدروس ١ - ١٧٢ ، ولذكرى ٣ : ٣٠٧ ، والمحقق الكركي في جامع المقاصد
٢٥١ ٢

(٢) الشيخ الطوسي في المبسوط ١ : ١٠٦

(٣) الناسب هو الشهيد الثاني في روض الجنان ٢ : ٦٩٦

مقدار^(١) نفس الفاتحة من حيث هي لا من حيث آياتها - إلى الدهن من الأمر بقراءة شيء من القرآن عوض الفاتحة .

اللهم إلا أن يدعى أن عدد آياتها من حيث هي من الخصوصيات الملحوظة المقصودة بالطلب شرعاً .

وفيه : مع ظاهر

والأحوط اعتار التوالي ، وعدم الاحترء بآيات متفرقة ، إلا مع العجز عن الإتيان بها متوالية ، بل لا يحلو قول بوحونه - كما لعلة لمشهور - عن وجهه ، والله العالم .

و لو لم تحس إلا أقل من قدر لفاتحة مع يتحقق به معنى قراءة القرآن عرفاً ، ففي الاكتفاء به ، أو تكريره بقدر الفاتحة ، أو لتعويض عن النقص بالذكر وحده أو جمعها الأزل ، كما يظهر وجهه مما مر في من لم تحس إلا بعض الفاتحة

مضافاً إلى أنه هو الذي يقتضيه إطلاق قوله ﷺ في السور المتقدم^(٢) « فإن كان معك قرآن فقرأ به ، ولا فحمد الله وهلله وكثره »

ولو لم يحس شيئاً من القرآن أصلاً ، سئح الله وهلله وكثره ، كما هي المتن وغيره^(٣) ، بل هي الحدائق بسببه إلى المشهور^(٤)

وعن الذكرى والنهاية زيادة التحميد^(٥) .

(١) في السخ الحطبة ولحجرتة بصحة «كم» والظاهر زيادتها

(٢) في ص ١٣٩ .

(٣) مثل المنسوط ١ ١٠٧ ، والجامع لشرائع ٨١ ، وسعير الأحكام ١ ٢٤٤ ،

دين الرقم ٨٣٢ ، وتذكرة الفقهاء ٣ ١٣٦ ، ضمن المسألة ٢٢٤ .

(٤) الحدائق الناضرة ٨ : ١١٢ .

(٥) الذكرى ٣ ٣٠٥ ، نهاية الأحكام ١ ٤٧٤ ، وحكمه عنهما الشيخ الأنصاري في

وعن مجمع البرهان نقص التهليل^(١).

وعن بعض الذكر مطلقاً^(٢).

ولا يبعد أن يكون اختلافهم في التعبير، وأن يكون غرض الجميع هو مطلق الذكر، وما ذكروه من التسبيح والتهليل وغيره من باب التمثيل بإرادة التنوع من الواو، لا الجمع، كما ربما يؤيد ذلك ما عن موضع من الخلاف أنه قال: ذكر الله وكثره^(٣). وعن موضع آخر منه أنه قال: وجب أن يحمد الله مكان القراءة إجماعاً^(٤).

نعم، حكى عن غير واحد^{١٥} لالتزام بتعين التسيحات الأربع التي قد ثبتت بدليتها عن العاتحة في الأخيرتين

واستوحهه في محكي الذكرى فقال: ولو قيل بتعين ما بحزئي في الأخيرتين من التسبيح، كان وجهاً لأن قد ثبت بدليته عن الحمد في الأخيرتين، فلا يقصر بدل الحمد في الأولتين عنهما^(٦). انتهى.

كتاب الصلاة ١ - ٣٤٤، وجامعي في مفتاح الكرامة ٢ - ٣٧١

(١) مجمع الفائدة والبرهان ٢ - ٢١٦، وحكاة عنه العاملي في مفتاح بكرامة ٢ - ٣٧١.

(٢) الشهيد في الذمعة الدمشقية ٣٤، وحكاة عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢ - ٣٧١.

(٣) الخلاف ١ : ٣٤٣، المسألة ٩٤، وحكاة عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢ - ٣٧١.

(٤) الخلاف ١ : ٤٦٦ - ٤٦٧، المسألة ٢١٣، وفيه: «يحمد الله ويكثره» وحكاة عنه

العاملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٣٧١.

(٥) كالشهيد في البيان ١٥٩، ولديروس ١ - ١٧٢، وابن فهد الحلبي في لمعوز

الحاوي (ضمن الرسائل العشر) ٧٧، والمحقق الكركي في الرسالة الجعفرية

وحاشية شرائع الإسلام كليهما ضمن موسوعة حجة المحقق لكركي وآثاره ٤

١٧١، ١٠ : ١٥٦، ولشهيد الثاني في مسالك الافهام ١ - ٢٠٥، وحكاة عنهم

العاملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٣٧١.

(٦) الذكرى ٣ - ٣٠٦، وحكاة عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٨ - ١١٢.

وجعله في المدارك^(١) وغيره^(٢) أحوط.

وربما شهد له الخبير العمى الذي أورده في محكي التذكرة^(٣) أنه قال له عليه السلام رجل إنني لا أستطيع أن أحدث شيئاً من القرآن فعنمي ما يحزنني في الصلاة؟ فقال: «قل: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله» قال: هذا لله فما لي؟ قل: «قل اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وارزقني وعافني»^(٤).

وعن الذكرى وغيره نحوه^(٥) بإسقاط لعط «في الصلاة»

ولكن ربما يؤيد القول بكفاية مطلق الذكر اختلاف عبارة الصو

كالعتوى

وهي السوي المتقدم^(٦) قال «ولا فاحمد الله وهله وكثره»

وهي سوي آخر أورده في محكي المنتهى^(٧) أن رجلاً سأل

السي عليه السلام فقال إنني لا أستطيع أن أحفظ شيئاً من القرآن فماداً أصنع؟

فقال له: «قل: سبحان الله والحمد لله»^(٨)

(١) مدارك الأحكام ٣ : ٣٤٣ .

(٢) رياض المسائل ٣ : ١٤٦ ، جواهر الكلام ٩ : ٣٠٦ .

(٣) تذكرة الفقهاء ٣ : ١٣٦ - ١٣٧ ، دبل لمسألة ٢٢٤ ، والحاكي عنها هو السيد الشفتي في مطالع الأنوار ٢ : ٣٦ .

(٤) سنن أبي داود ١ : ٨٣٢/٢٢٠ ، سنن لدارقطني ١ : ١/٣١٣ ، سنن البيهقي ٢ : ٣٨١ ، مسند أحمد ٤ : ٣٥٣ و ٣٥٦ بتعدوت في بعض الألفاظ .

(٥) الذكرى ٣ : ٣٠٥ - ٣٠٦ ، منتهى المطلب ٥ : ٦٩ ، والحاكي عنهما هو السيد الشفتي في مطالع الأنوار ٢ : ٣٦ .

(٦) في ص ١٣٩ .

(٧) منتهى المطلب ٥ : ٦٧ ، والحاكي عنه هو السيد الشفتي في مطالع الأنوار ٢ :

٣٦

(٨) راجع : سنن الدار قطني ١ : ٢/٣١٤ ، وسنن البيهقي ٢ : ٣٨١

ولا بعد كونه هو السويّ الأول ، ووقوع الاختلاف بينهما باعتبار نقل المضمون ، لا الألفاظ بعينها

وفي صحيحة ابن سنان ، المتقدمة ١٠ «ألا يرى لو أنّ رجلاً دخل في الاسلام لا يحسن أن يقرأ القرآن أحزاه أن يكتر ويسبح ويصلي» وظهرها جوار الاجتراء بالتكبير والتسبيح بل خصوص لتسبيح بدل الفاتحة ، لقوة احتمال أن يكون المراد بالتكبير فيها تكبيرة الافتتاح ، ولكن على هذا التقدير لا ظهور له في الإطلاق ، فلا يعدّ أن يكون المقصود به التسبيح المعهود في الأخيرتين

وكيف كان فاعتدلت التسبيحات الأربع التي يؤتى بها في الأخيرتين إن لم يكن أقوى فلا ريب في أنه أحوط

وهل يجب أن يكون التسبيح بقدر القراءة ، كما هو ظنهم المشع وغيره^(١) ، أم لا يجب ، كما عني صريح المعتمد وغيره^(٢) وحيث أن أقربهما ، عدم ، للأصل ، مصفاً إلى ظهور نسويين^(٣) في الاجتراء بمطلق التحميد والتهليل والتكبير أو لتسبيحات الأربع بإضافة الحوقلة ، بل وكذا صحيحة^(٤) ابن سنان ولو على تقدير كونها إشارة إلى لذكر المعهود في الأخيرتين ، لما ستعرف من أن الأقوى في الأخيرتين كهدية التسبيحات مرة واحدة

(١) في ص ١٤١ و ١٤٤

(٢) نهاية الأحكام ١ ، ٤٧٤ ، الموجز نحوي (ص ١٠٠ العشر) ٧٧ .

(٣) لمعتبر ٢ ، ١٦٩ ، تذكره الفقهاء ٣ ، ١٣٧ ، نزع داء من مسائله ٢٢٤ ، مدارك

الأحكام ٣ ، ٣٤٣ ، وحكاها عنها ليحزني في الحديث الناصرة ٨ ، ١١٢ ، والعاملي

في مفتاح الكرامة ٢ ، ٣٧١ .

(٤) تقدّم في ص ١٣٩ و ١٤٨

(٥) تقدّمت الصحيحة في ص ١٤١ و ١٤٤

نعم ، بناءً على عدم كونها إشارة إلى التسيح المعهود يمكن الخدشة في إطلاقها بوروده مورد حكم آخر ، فليتنامل

ثم إن مقتضى طاهر المتن وغيره^(١) كصريح غير واحد^(٢) : عدم الفرق في وجوب التعويض عن العاتحة بغيرها من القرآن أو الذكر بين أن يعرف سورة كاملة من القرآن عدا الحمد أم لا ، فيجب عليه - بناءً على وجوب السورة - قراءة السورة الكاملة من حيث هي امتثالاً لأمرها بعد أن قرأ شيئاً منها أو من غيرها عوض العاتحة .

خلافاً للمحكى عن المسته^(٣) فلم يوجب التعويض لدى العلم بسورة كاملة ، بل اكتفى بقراءة السورة ، فكان مستنده الأصل بعد الباء على سقوط أمر العاتحة بالتعذر وعدم ثبوت الأمر بدلها بالخصوص ، بل الثابت عند الجهل بالعاتحة هو قراءة شيء من القرآن ؛ لعموم ﴿ فاقراءوا ما نيسر من القرآن ﴾^(٤) وبطائره مما عرفت ممّا يحصل امتثاله بقراءة السورة ، مصافاً إلى ما فيه من شبهة القِران ، كما عن كشف اللثام^(٥) وأجيب عنه .

أما عن شبهة القِران : بعدم تداول ما دلّ على الهي عنه لمثل الفرض بديهياً

وأما الأصل فهو مقطوع بما دلّ على وجوب التعويض عن العاتحة

(١) الحاشية على مدارك الأحكام ٣ : ٢٥ .

(٢) مثل الشهيد في الذكرى ٣ - ٣١٠ ، والشهيد الثاني في الروضة البهية ١ - ٦١١ .

(٣) مستهل المطلب ٥ - ٦٨ ، صمم الفرع الأول ، والحاكي عنه هو العاقل الاصبهاني

في كشف اللثام ٤ - ٢٠ ، وكذا العملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٣٧١

(٤) المزمّل ٧٣ : ٢٠

(٥) كشف اللثام ٤ - ٢٠ ، وحكاة عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ - ٣٤٢ .

لدى الجهل بها ، وهو غير مخصوص بصورة الجهل بالسورة ، كما أن ما دلّ على وجوب السورة غير مخصوص بما إذا لم يكن آتياً بشيء من القرآن عوض الفاتحة ، كيف ! ولو كان قراءة السورة من حيث هي مجزئة ، للزم أن لا يجب التعويض عن الفاتحة بالقرآن أصلاً ؛ فإن ما يعلمه من السورة أو بعضها إنما يمثل به الأمر بالسورة لتي هي أيضاً كالفاتحة مما لا يسقط ميسوره بمعسوره .

واعترضه في الجواهر أيضاً بعدم حصول الامتثال إلا إذا أريد الطبيعة ، وهو منافي لكثير مما تقدّم^(١) .

أقول : ولا يحصى عليك أن عاية ما يمكن استفادته من الأدلة المتقدمة لوجوب التعويض أنه يجب لمن لم يحسن الفاتحة أن يقرأ غيرها من القرآن بقدرها ، وأما كونه بعنوان الهداية من الفاتحة كي ينافيه الاحتزاء بقراءة سورة لا بهذا العنوان فلا .

نعم ، ربما يظهر ذلك من كلمات الأصحاب في فتاويهم ومعتقد إجماعاتهم المحكيّة ، وإن لا يحلو ذلك أبصاً عن تأمل ؛ إذ عاية ما يظهر من كلماتهم أنه يجب على من لم يحسن الفاتحة أن يعوّضها بغيرها من القرآن ، وأما كون عنوان العوضيّة قيداً في متعلّق التكليف كي يكون مانعاً عن حصول الامتثال بإيجاد الطبيعة معزّاة عن قصد العوضيّة فلا .

فالأولى أن يقال هي رد الاستدلال المزبور بأنّه يُفهم من الأدلة المتقدمة - كخبر^(٢) العلل وغيره - أن ماهيّة القراءة التي تتحقّق في صمن الفاتحة لا يسقط الأمر بها بتعذر الخصوصية ، وقصيّة ذلك كون تعذر

(١) جواهر الكلام ٩ / ٣٠٨ .

(٢) تقدّم الخبر في ص ١٣٧ .

الخصوصية موجبة لتخيز التكليف بمطلق القراءة، وبعد الالتزام بوجوب
السورة في الصلاة بحسب عقلاً تقييد طبيعة القراءة - التي يتخيز التكليف بها
بواسطة تعذر الخصوصية - بحصولها في صمن فردٍ معيّن للفرد الذي
يتحقق به امتثال الأمر بالسورة، كما يظهر وجهه ممّا حققه في مبحث
منزوحات الشر، وهي مسألة تداحل الأعمال في باب الوصوء، فيجب أن
لا تتحد القراءة - التي يتخيز التكليف بها بواسطة تعذر الفاتحة - وحوذاً مع
القراءة التي أوحىها الأمر بقراءة السورة

نعم، لو كان الحمد والسورة مجموعهما كأعضاء الحمد مطلوباً
بطلب واحد، لأمكن الحدّث فيه بعض ما أسلفناه عند المناقشة في
الاستدلال بطير ما ذكر لإثبات وجوب التعويض عن بعض الفاتحة
ولكنه ليس كذلك، فإنّ كلّاً من الحمد والسورة مأمور بأمر مستقلّ،
فلا يتطرق إليه تلك المناقشات، كما لا يحصى على المتأمل

واعلم أنّ حال السورة بناءً على وجوبها - حال الحمد في أنّه يجب
على من لم يحسها أن يتعلّمها ما لم ينصّب الوقت، وإذا نصّب الوقت أتى
بما يحسها كالفاتحة، لعين ما عرفته في الفاتحة من قاعدة الميسور
وعبرها ممّا عرفت

ولو لم يحس شيئاً منها أصلاً، سقط التكليف بها، ولم يجب
التعويض بالذكر؛ لعدم الدليل عليه، فإنّ ما دلّ على التعويض بالذكر من
النص والإجماع إنّما يدلّ عليه في حاهل الفاتحة.

أمّا الأخير: فواضح؛ ضرورة أنّه لا إجماع عليه في حاهل السورة،

يل عن غير واحد^(١) دعوى الإجماع على لاقتصار على الفاتحة، وعدم التعويض عن السورة بالذكر لدى الجهل بها وصيق الوقت عن التعلم .
وأما النص : فإثما يدل عليه في من ليس عنده شيء من القرآن ، وهو لا يصدق على من يعرف الفاتحة .

نعم ، المساق إلى الدهش من النصوص بكثير من العتوى : بدلية الذكر عند الجهل بقراءة شيء من القرآن عن القراءة الواحدة في الصلاة ، لا عن خصوص الفاتحة ، فالمتجه على القول باعتار المساواة بين البديل والمبديل في عدد الحروف كونه بقدر القراءة الواحدة ، لا خصوص الفاتحة ، كما ربما يستظهر ذلك من كلمات كثير منهم في فتاويهم ومعاقد إجماعاتهم المحكية .

ولكنك عرفت ضعف المسمى وكفاية التكييحات الأربع مرة واحدة ، والأحوط عدم قصد بدليتها عن خصوص الفاتحة بل عن القراءة الواحدة عليه أو امتثال أمره الواقعي من غير تعيين سبه ، والله العالم
ثم إن ظاهر المتن وغيره^(٢) من غير كعبارته عدم إحراء الترجمة أصلاً هنا ، كما حكى عن صريح جماعة وظاهر آخرين^(٣)

(١) مثل العلامة الحلبي في مستهل المطلب ٥ . ٥٧ ، الفرع الثاني ، و العلامة المجلسي في بحار الأنوار ٨٢ ١٢ ، والحدكي عنهما هو عاملي في مفتاح الكرامة ٣٧١ : ٢

(٢) قواعد الأحكام ١ : ٢٧٣ .

(٣) كالشهيد في البيان ١٥٨ ، وابن هبذ حلي في الموجز بحاوي (ضمن الرسائل العشر) . ٧٧ ، والمحقق الكركي في جامع المقاصد ٢ : ٢٤٦ ، والشيخ الطوسي في الخلاف ١ : ٣٤٣ ، المسألة ٩٤ ، والمسروط ١ : ١٠٧ ، والسيد المرتضى في مسائل الناصريات : ٢٢١ ، المسألة ٨٦ ، وابن رهرة في المنية : ٧٨ ، والعلامة الحلبي في تحرير الأحكام ١ : ٢٤٣ / ٨٣١ ، وحكه عنهم عاملي في مفتاح لكرامة ٢ : ٣٥٦

حلفاً لما حكى عن بعض من الاجتزاء بها لدى العجز عن القراءة وبدلها^(١)؛ لما دلّ عليه في التكبير، بل عن بعض احتمال تقديمها على الذكر؛ لقربها إلى القرآن^(٢).

وليس شيء، بل الأقوى عدم الاعتبار بترجمة القراءة من حيث هي أصلاً؛ ضرورة عدم كونها قرأناً ولا ميسورة بعد وصوح أن ألفاظ القرآن دخلاً في قوام قرآنيها، فقياس القراءة على لتكبير - الذي قد يقال بأن المقصود به أولاً وبالذات إنما هي مهية التكبير الغير المتوقعة على خصوصية لفظها المعروف - قياس مع المارق

نعم، بناءً على الاحتراء بحظوظ الذكر لدى المحر عن قراءة شيء من القرآن إما مطلقاً أو لدى العجز عن التسيح والتحميد والتسهيل، اتّحه الاجتزاء بترجمة العاتحة وبطونها، لا من حيث كونها ترجمة للقرآن، بل من حيث كونها من مصاديق الذكر، وهذا بخلاف سائر الآيات القرآنية التي هي من قيل القصص والحكايات، فلا يجزئ بترجمتها^(٣) أصلاً، بل لا يجوز التلقظ بها؛ لكونها من الكلام المشط.

ولو عجز عن القراءة وبدلها مطلقاً، قم بقدر القراءة على ما صرح به غير واحد^(٤)

(١) العلامة الحلبي في نهاية الأحكام ١ - ٤٧٦، والشهيد الثاني في روض الجنان ٢ :

٦٩٩، وحكاها عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ٢ - ٣٥٦

(٢) الشهيد في الذكرى ٣ - ٣٠٤، وحكاها عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢ - ٣٥٦

(٣) في وص ١٣: «ولا يجزئ ترجمتها»

(٤) مثل . العلامة الحلبي في تذكرة الفقهاء ٣ - ١٣٨، الصرع ٥٥ من المسألة ٢٢٤،

ونهاية الأحكام ١ - ٤٧٥، ولشهاد في السروس ١ : ١٧٢، وابن فهد الحلبي في

وهو لا يخلو عن وجه، ولكنك حير بأنه مجرد فرضي بمتنع وجود مصداقي له بحسب العادة، كما نته عليه المحقق الثاني^(١) على ما حكى عنه^(٢).

(والأخرس يحرك لسانه بالقراءة) بلا خلاف فيه على الظاهر. والأظهر اعتبار الإشارة بإصبعه بصب معه كما يدل عليهما خبر السكوني عن الصادق عليه السلام قال: «تليية الآخرس وتشهده وقراءته القرآن في الصلاة تحريك لسانه وإشارته بإصبعه»^(٣). (ويعقد بها قلبه) أي بتعقلها تعصيلاً إن أمكنه، وإلا فإجمالاً حتى يتأتى منه قصد امتثال الأمر المتعلق به بإشارته وتحريك لسانه، كما عرفت تفصيل الكلام فيه في تكبيرة الافتتاح. وربما زعم بعض^(٤) أنه يعتصم في حق الآخرس أن يعقد قلبه بمعناها، أي بتعقل معاني العاتحة والسورة، ويؤدّيها بالإشارة على حسب ما يؤدّي سائر مقاصده بالإشارة، كما يجب على غيره أن يؤدّي تلك المعاني بالقاطها في صمن القراءة.

وهو خطأ، كما أوضحناه في تكبيرة الافتتاح، فلا نطيل بالإعادة، بل لو التزمنا به هناك كما هو ظاهر المتر فلا نلزم به هنا؛ ضرورة كون معاني القراءة من حيث هي خارجة عن ماهية المأمور به، وإنما المقصود

^(١) الموجز الحاوي (ضمن الرسائل لعشر) ٧٧، والشهيد الثاني في مسالك الافهام ٢٠٥. ٢.

(١) جامع المقاصد ٢٥٣. ٢

(٢) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٩: ٣١٥

(٣) الكافي ٣. ١٧/٣١٥، الوسائل، لب ٥٩ من أبواب لقراءة في الصلاة، ح ١.

(٤) الشهيد في البيان: ١٥٩، وللدروس ١٧٣، والذكرى ٣. ٣١٣.

بالطلب حكاية كلام الله تعالى ولو بالإشارة لدى العجز عن الطوق بها، لا حكاية معانيها من حيث هي، فلو عرف قصة يوسف عليه السلام على الترتيب الذي حكاه الله تعالى في سورة يوسف وحكاها في صلاته بالإشارة على حسب ما يحكيها للغير عند إرادة نقلها له، ليس له أن يقصد بهذا امثال الأمر بحكاية سورة يوسف؛ لكونه أحياناً عن ماهية الأمور به، بل عليه لدى الإمكان أن يتفكرها تفصيلاً بأن ينصورها في ذهنه كما ربما يتصور بعض الأشعار والكلمات المبطونة، ويقصدها بالإشارة، ولكن هذا متعذر عادةً فيما لو كان حرسه أصلياً، فعليه عند تعذر القصد إليها تفصيلاً أن يعقد بها قلبه على سبيل الإجمال بأن يميزها في ذهنه بوجه من الوجوه المميزة لها، المصححة للقصد إلى الخروج عن عهدة امثال أمرها، فيقصدها بإشارته وحركة لسانه.

والحاصل . أن عقد القلب بمعاني القراءة ما لم تكن عبارتها - التي هي بها تقوم قرآنيته - مقصودة^(١) بالإشارة لا تفصيلاً ولا إجمالاً غير متخذ في حصول إطاعة أمرها، كما هو واضح.

(والمصلي في كلِّ ثالثٍ ورابعٍ بالخيار إن شاء قرأ الحمد وإن شاء سبَّح) بلا خلاف فيه في الحملة على الظاهر، بل عن كثير من الأصحاب دعوى إجماع علمائنا عليه^(٢).

(١) في السج الحطية والحجربة: «مقصوداً» ونسبت هو الصحيح

(٢) الشيخ الطوسي في الخلاف ١ - ٣٤١ - ٣٤٢، المسألة ٩٣، والملاية الحلبي في مختلف الشريعة ٢ - ١٦٣، لمسألة ٩٠، والشهيد في الذكرى ٣ - ٣١٣، وابن فهد الحلبي في المهذب النازع ١ - ٣٧١، ومحقق النكزي في جامع المقاصد ٢: ٢٥٦، والشهيد الثاني في روض الجنان ٢ - ٦٩٢، ولعاملي في مدارك الأحكام ٣ - ٣٤٤،

ومقتضى إطلاق كلمتهم في فتاويهم ومعاقد إجماعتهم بل صريحهم عدم الفرق في ذلك بين المفرد والجمع إماماً كان أو مأموماً. ولكن صرح شيخنا المرتضى رحمته بأن معقد هذه الإجماعات هو المفرد، وأما غيره فسيأتي الخلاف فيه في باب الجماعة^(١).

وكيف كان فيشهد للمدعى حجة من الأحار

منها: حرر علي بن حنظلة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن لركعتين الأخيرتين ما أصنع فيهما؟ فقل: وإن شئت فاقراً فاتحة الكتاب، وإن شئت فادكر الله فهو سواء؛ قل: قلت: فأبي ذلك أفضل؟ فقال: «هما والله سواء إن شئت سححت وإن شئت قرأت»^(٢) وغير ذلك من الأحار الآتية

وما في بعض الأحار من (ينافي ذلك) كحضر الحميري - المروي عن الاحتجاج وكتاب العيبة للتسيح - أنه كتب إلى لقائم - عجل الله فرجه - يسأله عن الركعتين الأخيرتين وقد كثرت فيهما الروايات فبعض يروي أن قراءة الحمد وحده أفضل، وبعض يروي أن التسيح فيهما أفضل، والفصل لأيهما لستعمله؟ فأجاب عليه السلام «قد سححت قراءة أم الكتاب في هاتين الركعتين التسيح، والذي سح لتسيح قول العالم عليه السلام كل صلاة لا قراءة فيها فهي حذح إلا لتعلن ومن بكثرت عليه السهو فيتخوف بطلان

١ طائفة المصنفات في معاني الشريعة ١، ١٣٠، مفتاح ١٥١، وحكاية عنهم
العالم في معاني، نكرامة ٢: ٣٧٥.

(١) كتاب الصلاة ١ - ٣٢٢

(٢) التهذيب ٢ - ٣٦٩/٩٨، لاستنصار ١ - ٣٢١، ١٢٠٠/٣٢٢، الوائس، أبواب ٤٢
من أبواب الصلاة في الصلاة، ج ٣

الصلاة عليه^(١) - فلا بد من ردّ عنده إلى أهله ، خصوصاً مع ما فيه من احتمال التقيّة ؛ لما حكى عن الشافعي والأوراعي وأحمد : القول بتعين الفتحة في كلّ ركعتين من الأوائل ولأواخر^(٢) .

ويحتمل أن يكون المراد به المصل ، كما سيأتي تقريره وتحقيق ما يقتضيه الجمع بينه وبين غيره من الأحبار المصافية له ، إن شاء الله .
وربما يظهر من بعض الأحبار تعيين القراءة على مَنْ نسيها في الأوليين .

كرواية الحسين بن حمّاد عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قلت له : أسهو عن القراءة في الركعة الأولى ، قال : «قرأ في الثانية» قلت : أسهو في الثانية ، قال : «قرأ في الثالثة» قلت : أسهو في صلاتي كلّها ، قال : «إذا حطت الركوع والسجود تمت صلاتك»^(٣) .
وقد حكى عن الشيخ في الخلاف القول به^(٤) وعن بعض^(٥)

(١) الاحتجاج ٤٩١ ، الوسائل ، الباب ٥١ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١٤ ، ونقله النراقي في مستند الشيعة ٥ : ١٣٨ عن كتاب الميعة - للشيخ الطوسي - ولم نعثر عليه فيه .

(٢) الأم ١ : ١٠٧ ، الحاوي الكبير ٢ : ١٠٩ ، المهذب - للشيرازي - ١ : ٧٩ ، حلة العلماء ٢ : ١٠٥ ، البيان ٢ : ١٩٠ ، معرّض شرح الرجيز ١ : ٤٩٣ ، روضة الطالبين ١ : ٣٤٧ ، المجموع ٣ : ٣٦١ ، المعني ١ : ٥٦١ ، الشرح الكبير ١ : ٥٦٠ ، وحكاة عنهم العلامة الحلّي في تذكرة الفقهاء ٣ : ١٤٤ ، ذيل المسألة ٢٢٩ .

(٣) الصفيه ١ : ٢٢٧/١٠٠٤ ، التهذيب ٢ : ٥٧٩/١٤٨ ، الاستبصار ١ : ٣٥٥/١٣٤٢ ، الوسائل ، الباب ٣٠ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٣ .

(٤) حكاة عنه العلامة الحلّي في مستهل المطب ٥ : ٨٠ ، والعاملي في مدارك الأحكام ٣ : ٣٤٤ ، وراجع الخلاف ١ : ٣٤١ - ٣٤٣ ، المسألة ٩٣ .

(٥) الظاهر هو الحرّاني في الحقائق الناضرة ٨ : ٤٢٢ ، وحكاة عنه النراقي في مستند الشيعة

المحدثين من المتأخرين نفي البغذ عنه ، وعن آخر أنه أحوط^(١) .
 واستدل له أيضاً : بصحيفة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام ،
 قال : سألت عن الذي لا يقرأ بفتح الكتب في صلاته ، قال : « لا صلاة له
 إلا أن يقرأ بها في حهر أو إحفات »^(٢) .
 وبقوله عليه السلام : « لا صلاة إلا بفتح الكتب »^(٣) .

وصحيفة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : قلت له : رجل نسي
 القراءة في الأولتين فذكرها في الأخيرتين ، فقال : « يقضي القراءة والتكبير
 والتسبيح الذي فاته في الأولتين في الأخيرتين »^(٤) ، ولا شيء عليه^(٥) .
 ولكن في الوسائل رواها بإسقاط قوله « في الأخيرتين » ووجهها
 بالحمل على استحباب القصة بعد إتمام^(٦) ، فعلى هذا تخرج عن محل
 الاستشهاد .

وأما ساء على ما رواه المحدث من التصريح فيها بأنه « يقضي ما فاته
 في الأولتين في الأخيرتين » فظهرها وحوت تدارك جميع ما فاته في
 الأوليين من القراءة والتكبير والتسبيح من غير إحلال بما هو وطبيعة
 الأخيرتين من حيث هي ، وهذا مع أنه أحسن عما نحن فيه لم يُنقل القول

(١) السبوري في التنقيح الرائع ١ . ٢٠٥ ، وحكاه عنه معلمي في معراج الكرامة ٢ .
 ٣٧٦ .

(٢) التهذيب ٢ : ٥٧٣ / ١٤٦ ، لاستنصار ١ : ١٣٣٩ / ٣٥٤ ، الوسائل ، الباب ١ من
 أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١ .

(٣) تقدّم تخريجه في ص ١٣٧ ، الهامش (٥) .

(٤) « في الأخيرتين » لم ترد في المصدر ، وهي موحودة في الحدائق البصرة ٨ .
 ٤٢١ .

(٥) الفقيه ١ : ١٠٠٣ / ٢٢٧ ، الوسائل ، الباب ٣٠ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٦ .

(٦) لوسائل ، الباب ٣٠ من أبواب القراءة في الصلاة ، ذيل ح ٦ .

به عن أحمد من، بل قيل^(١) بموقفته لأي حنيعة، فيحتمل صدورهما تقيّة،
ولألعرصه بعض الأحبار الآتية سادّة على خلافه

وكيف كان فالاستدلال بهذه الرواية للقول بمرور في غاية الصعف.
وطيره الاستدلال له صحيحة^(٢) محمد بن مسلم؛ لظهورها في
العمد.

وبتلوهما في الصعف الاستشهاد بسوي^(٣)، لا لما قيل^(٤) من قصوره
من حيث انسداد وعدم الحار له بسوسة إلى ما نحن فيه؛ لإمكان أن يدعى
أن اشتهاره بين الأصحاب واستدلّاهم به في سائر المقامات كهب في جبره،
بل لعدم وفائه بتعيين موضع المنحة؛ إذ لم يقصد به وحوب الإتيان بها في
موضع من الصلاة أي موضع يكون حتى يفهم منه أنه لو تركها في الأوليين
يتعين عليه الإتيان بها في الأخيرتين، بل المقصود بها يعني الصلاة عند
الإحلال بها في موضعها المقرر بها شرعاً، وقد دلت الأدلة الشرعية على أن
القراءة إنما جعلت في الأوليين وأما الأخيرتان فقد جعل فيهما التسييح،
كما في جملة من الأحبار الآتية^(٥)، وفي بعضها التصريح بكون المكلف
مختياراً فيهما بين القراءة والتسييح، كحجر المنقذ^(٦)، فلا يفهم من قوله
«لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بأمعة الكتاب»^(٧) إلا بغيرها عند الإحلال بها في

(١) القائل هو نظامي في رصاص بمسائل ٣ - ١٦٠

(٢) تقدّمت الصحيحة في ص ١٥٩

(٣) تقدّم السوي في ١٥٩

(٤) لم نحقق القائل

(٥) هي ص ١٦٥ - ١٦٧.

(٦) في ص ١٥٧.

(٧) صحيح البخاري ١ - ١٩٢، صحيح مسلم ١ - ٣٩٤/٢٩٥، من ابن ماجه ١

محلّها الذي أوجهه الشارع فيه عبثاً دون سائر المواضع التي لم يشرّعها فيها أصلاً أو شرّعها ولكن لا على سبيل انتعيس ، فكما لا يُفهم من هذا الحر أنه لو نسيها في الأوليين يجب عليه الإتيان بها عند تذكره في أثناء التشهد ، كذلك لا يُفهم منه أنه يجب الإتيان بها عبثاً لو ذكرها في الأخيرتين ، بل مقتضاء بطلان صلاته عند تركها في ذلك المحلّ الذي وجب عليه الإتيان بها فيه ، ولكن دلت الأدلة المتقدمة في محلّها على اختصاص اعتبارها في الصلاة بحال العمد .

وكيف كان فعمدة ما يصح الاستناد إليه لهذا القول هي رواية الحسين ، المتقدمة^(١) .

وتوفّر فيها أيضاً بضعفها من حيث لصد ، وإعراض الأصحاب عن ظاهرها ، إذ لم يُنقل القول به صريحاً عن أحدٍ عد ما سمعت^(٢) حكايته عن الشيخ في الخلاف ، وهو أيضاً غير ثابت ، بل ربما نُسب إليه أنه جعله أحوط^(٣) ، وعلى تقدير ثبوته لا يخرجها عن انشود ، خصوصاً مع عدم التفاه إليها في المسوط ، وتصريحه بعدم بطلان تحييره ، حيث قال - على ما حكى^(٤) عنه - : إنه إن نسي لقراءة في الأوليين ، لم يطل تحييره ، وإنما الأولى له القراءة لثلاثاً تحلوا الصلاة عن القراءة^(٥) انتهى

١٣٧/٢٧٣٤ ، سنن أبي داود ١ - ٨٢٢/٢١٧ ، سنن الترمذي ٢ - ٢٤٧/٢٥ ، سنن

السائي ٢ - ١٣٧ و ١٣٨ .

(١) في ص ١٥٨ .

(٢) سبه إليه لشهد في الذكرى ٣ - ٣١٦ - ٣١٧ ، وراجع الخلاف ١ - ٣٤١ -

٣٤٣ ، المسألة ٩٣

(٤) انحاكي عنه هو لعلامة الحلّي في مختلف الشيعة ٢ - ١٦٧ ، ص ١٦٧ المسألة ٩٠ .

(٥) المبسوط ١ - ١٠٦ .

هذا ، مع معارضتها بعموم الروايات الدالة على التخيير .

وخصوص صحيحه معاوية بن عمرو - المروية عن التهذيب - عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : قلت : الرجل يسهو عن القراءة في الركعتين الأوليين فيذكر في الركعتين الأخيرتين أنه لم يقرأ ، قال : «أتم الركوع والسجود؟» قلت : نعم ، قال : «إني أكره أن أحمل آخر صلاتي أولها»^(١) .

أقول لو أعمص عن شدوده ومحالفة طاهرها لطاهر كلمات الأصحاب أو صريحها في فتاويهم ومعتقد إجماعاتهم المحكيّة ، لأمكن الجواب عن معارضتها بعمومات التخيير بعدم صلاحيتها لمعارضة النصّ الحاص ، فإنّ تخصيصها بما عدا هذا لمرد الادر التحقّق من أهون التصرفات وأمّا صحيحه معاوية بن عمرو : فقد أجيب عنها : بأنّ طاهرها نسيان مجموع القراءة المعتبرة في الأوليين ، وهي الحمد والسورة ، فالمراد بقوله . «إني أكره أن أحمل آخر صلاتي أولها» كراهة أن يأتي بتلك القراءة ، أي مجموع الحمد والسورة ، ونسبة الكراهة إلى نفسه المشعرة بحوار مخالفته جارية مجرى التقية .

كما يقرب هذا التوجيه والحمل ما رواه الشيخ بإساده إلى أحمد بن المضر عن رجل عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : قال لي . «أي شيء يقول هؤلاء في الرجل إذا فاتته مع الإمام ركعتان؟» قال يقولون : يقرأ في الركعتين بالحمد والسورة ، فقال . «هذا يقلب صلاته فيجعل أولها آخرها» فقلت فكيف يصنع ؟ قال : «يقرأ بماتحة الكتاب في كلّ ركعة»^(٢)

(١) التهذيب ٢ : ٥٧١/١٤٦ ، الاستبصار ١ : ١٣٣٧/٣٥٤ ، الوسائل ، الباب ٣٠ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١ .

(٢) التهذيب ٣ : ١٦٠/٤٦ ، الاستبصار ١ : ١٦٨٦/٤٣٧ ، الوسائل ، الباب ٤٧ من

أقول : في شهادة هذه الرواية للتوجيه المزبور تأمل ؛ إذ ليس المقصود بفاتحة الكتاب ، التي أمر بقراءتها في كل ركعة خصوصها المقابل للأعم منها ومن السورة ، وأنه عند الاختصار عليها في الأخيرتين لا يتحقق قلب الصلاة ، بل المقصود بالرواية الممع عن قلب صلاته بالذكر في الأولتين وترك القراءة فيهما والإتيان بهما في الأخيرتين كما كان معروفاً عن العامة في مثل الموضع على ما نقل عنهم ، وشهد به جملة من الروايات ، فالمقصود بقوله : « يقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة » الهبة عن تركها في الأوليين ، أي الأمر بإعطاء كل من الركعات ما هو وظيفتها ، لا الأمر بقراءتها مجردة عن السورة في خصوص الأخيرتين ، كما لا يحفى على المتأمل

وأما أصل التوجيه فينوخه عنه - بعد تسليمه ، وأن المراد بقوله عليه السلام : « إنني أكره أن أجعل آخر صلاتي أولها » ^(١) كراهة أن يأتي بمجموع ما هو وظيفة الأوليين من الحمد والسورة ، لا مطلق القراءة كي يُعهم منه أفصلية التسريح في الموضع - أن هذا لا يعني دلالتها على أن نسيان القراءة في الأوليين لا يؤثر في انقلاب تكليمه بالنسبة إلى الأخيرتين عما كان عليه لولا النسيان ؛ إذ لو كان ذلك موحياً لتعين القراءة عليه ، لكن على الإمام عليه السلام حين سأل عن حكمه بيأه ، فيعهم من جواب الإمام عليه السلام ولو من باب السكوت في مقام البيان أن نسيان لقراءة في الأوليين ليس موحياً لتعين شيء عليه في الأخيرتين ، وليس رفع اليد عن هذه الدلالة المعتضدة بالشهرة وإطلاقات أوامر التخيير بأهون من حمل حذر الحسين بن حماد ^(٢)

^(١) أبواب صلاة الجماعة ، ح ٧

(١) تقدّم تخريجه في ص ١٦٢ ، انهامش (١) .

(٢) تقدّم خبره في ص ١٥٨ .

على الاستحباب ، بل هذا هو لأولى ، ونقول بأفضلية القراءة لمن نسيها في الأوليين أحداً بظاهر هذا الحر - كما حكى عن صريح المبسوط ومحتمل الخلاف^(١) - لا يخلو عن وجه .

وكيف كان فقد اهتموا - بعد اتفقهم على حوار الاختراء بأي منهما كان - في أن الأفضل هل هو التسيح أو لقراءة على أقوال ، حكى عن ظاهر الصدوقين والحسن وابن إدريس أفضلية التسيح مطلقاً^(٢) ، وتسعهم غير واحد من المتأخرين^(٣)

وحكى عن أبي الصلاح والشهيد في للمعة أفضلية القراءة^(٤) .

(و) قل (الأفضل للإمام القراءة) كما في المتن وغيره^(٥) ، بل ربما نسب^(٦) هذا القول إلى المشهور

وأما مَنْ عداه من المأموم ومجرد قبله خير إن شاء قرأ وإن شاء منع من غير ترجيح ، كما ربما يستظهر من نكس وغيره مَنْ عثر كعباره وحكى عن بعضهم التصريح بأفضلية التسيح للمجرد من غير معرض لحكم المأموم ، كالشهيد في الدروس^(٧)

(١) راجع الهامش (٣ و ٥) من ص ١٦١

(٢) لعقبة ١ : ٢٠٩ ، دليل ج ٩٤٤ ، المنع ١١٢ - ١١٣ و ٢٠ ، السرائر ١ : ٢٣٠ ،

وحكاة عنهم بعلامة الحلبي في معجم شيعه ٢ : ١٦٦ ، صص المسألة ٩٠

(٣) كما في بحار الأنوار ٨٥ : ٩١

(٤) الكافي في الفقه ١٤٤ ، للمعة الممنوعة ٣٣ ، وحكاة عنهما للحراشي في

الحدائق لناصره ٨ : ٣٨٨

(٥) قواعد الأحكام ١ : ٢٧٣ .

(٦) المناسب هو الشهيد الثاني في العوائد المنيّة : ١٩٢ .

(٧) الدروس ١ : ١٧٥ ، وحكاة عنه المصنف لأصحابي في كشف اللثام ٤ : ٣٥

وحكى عن العلامة في عدة من كتبه عكسه^(١)، مع تصريحه في
متهاه بالتساوي للمنفرد^(٢)

ورغم نسب إلى ظاهر كثير من لأصحاب المعترين بأن المصلي
بالحير في الأخيرتين بين القراءة والتسبيح لقول بالتساوي^(٣).
وفيه تأمل.

وحكى عن ابن الحيد استحدث لتسبيح للإمام إذا نطق أنه ليس معه
مسوق، وأما إن علم دخول المسوق أو حمله، قرأ ليكون تداء الصلاة
لداخل بقراءة، والمنفرد يحرقه^(٤) بهم فح

ومنشؤ هذا الخلاف اختلاف الأحرار

واستدل للقول بأفضلية لتسبيح مطلقاً بأحد كثيرة

منها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال «لا تقرأ في
الركعتين الأخيرتين من الأربع الركعات المعروضة شيئاً إماماً كنت أو غير
إمام» قال قلت فما أقول فيهما؟ قال «كنت إماماً أو وحداً فح
سبحن الله والحمد لله ولا إله إلا الله، ثلاث مررات تكفيه تسع تسبيحات ثم
تكثر وتركع»^(٥).

ومنها: صحيحته الأخرى عنه عليه السلام، قال «إذا أدرك الرجل بعض

(١) تذكرة الفقهاء ٣ : ١٤٥، الفرع ١١٥ من مسألة ٢٢٩، مسهب المطلب ٥ : ٧٥.

وحكاؤه العاملي في مباح الكرامة ٢ : ٢٨٢

(٢) مسهب المطلب ٥ : ٧٥

(٣) راجع : الحديث الناصرة ٨ : ٣٨٨.

(٤) حكاؤه عنه بعلامة الحلبي في محتب الشيعة ٢ : ١٦٦، صر المسألة ٩٠

(٥) الفقيه ١ : ١١٥٨/٢٥٦، وسائل، باب ٥ من أبواب القراءة في صلاة، ح ١

الصلاة وفاته بعض خلف إمام يحتسب بالصلاة خلفه جعل ما أدرك أول صلاته إن أدرك من الطهر أو العصر أو العشاء الأحره ركعتين وفاته ركعتان، قرأ في كل ركعة مما أدرك حلف الإمام في نفسه أم الكتاب، فإذا سلم الإمام قام فصلّى الأخيرتين لا يقرأ فيهما، إنما هو تسبيح وتهليل ودعاء، ليس فيهما قراءة، وإن إدرك ركعة قرأ فيها حلف الإمام، فإذا سلم الإمام قام فقرأ أم الكتاب ثم قعد فتشهد ثم قام فصلّى ركعتين ليس فيهما قراءة، هكذا عن العقيه^(١).

وعن التهذيب نحوه، إلا أنه قال: «وإذا سلم الإمام قام فصلّى ركعتين لا يقرأ فيهما، لأن الصلاة إنما يقرأ فيها في الأولى في كل ركعة أم الكتاب وسورة، وفي الأخيرتين لا يقرأ فيهما، إنما هو تسبيح وتكبير وتهليل ودعاء ليس فيهما قراءة»^(٢).

وصحیحة زرارة أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال «عشر ركعات ركعتان من الطهر وركعتان من العصر» أي أن قل - فراد النبي ﷺ سبع ركعات هي ستة ليس فيهن قراءة، إنما هو تسبيح وتهليل وتكبير ودعاء^(٣) الحديث. وصحیحة زرارة أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام قال «كان الذي فرض الله على العباد عشر ركعات وفيهن اقراءة وليس فيهن وهم - يعني سهواً - فراد رسول الله ﷺ سعاً وفيهن الوهم وليس فيهن قراءة»^(٤).

(١) العقيه ١ : ٢٥٦ - ٢٥٧، الوسائل، الباب ٤٧ من أبواب صلاة الجماعة، دليل ح ٤.

(٢) التهذيب ٣ - ١٥٨/٤٥، الوسائل، الباب ٤٧ من أبواب صلاة الجماعة، ح ٤، وما بين المعقوفين أسماء من المصدر.

(٣) الكافي ٣ : ٢٧٣، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ١٢.

(٤) الكافي ٣ : ٢٧٢، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٦.

ومنها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا قمت في الركعتين الأخيرتين لا تقرأ فيهما، فقل: الحمد لله وسبحان الله والله أكبر»^(١)

ومنها: المرسل المروي - عن لعفيه والعلل^(٢) - عن الرضا عليه السلام: «إنما جعل القراءة في الركعتين الأولىين والتسبيح في الأخيرتين للفرق بين ما فرضه الله من عبادة وبين ما فرضه الله من عبادة رسول»^(٣).

و خير محمد بن عمران أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام، فقال: لأي عبادة صار التسبيح في الركعتين الأخيرتين أفضل من القراءة؟ قال: «إنما صار التسبيح أفضل من القراءة في الأخيرتين لأن النبي صلى الله عليه وآله لما كان في الأخيرتين ذكر ما رأى من عظمة الله عز وجل فدهش فقال سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، ولذلك صار التسبيح أفضل من القراءة»^(٤)

وعن المحقق في الاعتبار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «اقرأ في الأولىين وسبح في الأخيرتين»^(٥).

(١) التهذيب ٢ ٣٧٢/٩٩، الاستبصار ١ ١٢٠٣/٣٢٢، الوسائل، الباب ٥١ من

أبواب القراءة في الصلاة، ح ٧

(٢) الحاكي عنهما هو العاملي في مفتاح نكرمة ٣٨٢٠٢

(٣) الفقيه ١: ٩٢٤/٢٠٢، وعنه أيضاً في الوسائل، الباب ٥١ من أبواب القراءة في

الصلاة، ح ٤، عمل الشرائع ٢٦٢ (لب ١٨٢) ص ٩، ح ٩، وعنه أيضاً في بحار

الأنوار ٨٥، ٨٨، ذيل ح ٤

(٤) الفقيه ١: ٢٠٢ - ٩٢٥/٢٠٣، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب القراءة في الصلاة،

ح ٣

(٥) الاعتبار ٢ ١٦٥، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٥.

هذه هي جملة من الأحبار التي استدلت بها لأفضليّة التسبيح .
ولكن قد يشكل ذلك بأنّ ظاهر حُجْل هذه الأحبار بل كاد أن يكون صريح حملةٍ منها . عدم مشروعيّة القراءة في الأخيرتين ، وأنّه يتعيّن فيهما التحميد والتسبيح ، كما أنّه يتعيّن في الأوليين القراءة ، فحملها على إرادة الأفضليّة في غاية الإشكال ، فإنّ أعدّها آية عن هذا الحمل ، كما لا يحصى على مَنْ له أسس بالمحدورات العرفيّة ، إذ العرف لا يساعد على إرادة ذلك المعنى من مثل هذه العائثر .

وأشكل من ذلك الجمع بينها وبين خبر عليّ بن حنظلة - المتقدّم^(١) في صدر المسحّث - الذي^(٢) صرّح فيه الإمام عليه السلام بالتسوية بين قراءة الحمد والتسبيح وأكّده بالحلف بعد أن سُئل عن أنّ أيّهما أفضل ؟ فإنّ هذا يناقض التفضيل فصلاً عن معي شرعيّة القراءة رأساً ، كما هو ظاهر حُجْل هذه الأحبار إن لم يكن صريحها .

والذي يقوى في النظر أنّ المقصود بالقراءة التي دلّت هذه الأحبار على اختصاص مشروعيتها بالأولتين دون الأخيرتين هي قراءة القرآن من حيث هي التي أوحىها الله تعالى في صلاة لئلا يكون القرآن مهجوراً مضيقاً ، وأمّا الأخيرتان فلم يشرع فيهما إلا التسبيح والتهليل والتكبير والدعاء ، فوطيئة الأوليين ليست إلا لقراءة من حيث هي ، ووطيفة الأخيرتين ليست إلا الذكر ، ولكنّ فتحة الكتاب لها اعتباران فمن حيث إنّها قرآن وإنّ فيها من حوامع الخير ما ليس في غيرها وجبت قراءتها عيماً

(١) في ص ١٥٧ .

(٢) في ص ١٧ زيادة وقد .

في كل من الأولين اللتين وحب فيهما القراءة، كما أوضح ذلك حبر علل الفضل، المتقدم^(١) عند البحث عن تعيين الماتحة في الأولين، ومن حيث إنها ذكر ودعاء رخص الشارع في الإتيان بها في الأخيرتين اللتين ليست وظيفتهما إلا الذكر والدعاء، كما يشهد لذلك صحيحة عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين الأخيرتين من الظهر، قل: «انسبح وتحمد الله وتستعصر لذنك»، وإن شئت فاتحة الكتب فإنها تحميد ودعاء^(٢) فإن هذه الصحيحة حاكمة على جميع الأحبار المتقدمة، إذ المنساق من تلك الأحبار - سواء كانت بصيغة الإحار كما في حملة منها، أو بلطف الأمر بالنسبح أو النهي عن القراءة - ليس إلا إرادة الحكم الوصفي، أعني اعتبار التسبح والتحميد بالخصوص في الركعتين الأخيرتين، دون القراءة، وهذه الصحيحة مقررة لتلك الأحبار على هذا الظاهر، ورافعة للتأني بينه وبين الرخصة في قراءة الماتحة بالنسبة على أن وطبيعة الأخيرتين التي هي الذكر والدعاء - تتأذى بقراءة الماتحة، فإذن لا مفاة بين رواية^(٣) عبي بن حنظلة، التي وقع فيها الحلف على أنهما والله سواء، بعد أن سألته عن أيهما أفضل؟ وبين الأحبار المتقدمة الدالة على أن وطبيعة الأخيرتين ليست إلا الذكر دون القراءة.

نعم، صحيحة عبيد لا تنهص بنفسها رافعة للتأني بين رواية ابن

(١) في ص ١٠١

(٢) التهذيب ٢، ٣٦٨/٩٨، الاستبصار ١، ١١٩٩/٣٢١، لوسائل، الباب ٤٢ من

أبواب القراءة في الصلاة، ح ١.

(٣) تقممت الرواية في ص ١٥٧

حظلة، التي هي نص في التسوية، وبين خبر محمد بن عمران^(١) الذي وقع فيه التصريح بأفضلية التسبيح، لإشعار هذا الحر بالمعروغية عن مشروعية القراءة في الحملة، وكون الحواب مسوقاً ليس وحده أفضلية التسبيح من القراءة المعلوم لديهم مشروعيتها، أي قراءة الفاتحة، وهذا ينافي التسوية المصرح بها في رواية ابن حنظلة، ولصحيحة المزبورة لا تصلح رافعة لهذا التناهي، ولكن خبر محمد بن عمران ليس نصاً فيما ذكر، فيمكن الجمع بينه وبين رواية ابن حنظلة بحمله على إرادة الأفضلية الموحدة لاختياره في مقام التشريع لا في مقام الإطاعة، كما يؤيده مناسبة العلة، ويقرب احتمال المستعينة المتقدمة^(٢) النافية لشرعية القراءة من حيث هي في الأخيرتين

والحاصل أن ارتكاب التأويل في هذا الخبر أهون من ارتكابه في رواية ابن حنظلة، فهو المتعين في مقام الجمع

وربما يستدل أيضاً لأفضلية التسبيح مطلقاً بصحيحة أبي حنيفة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كنت بمهم قوم فعليك أن تقرأ في الركعتين الأولتين، وعلى الذين خلفك أن يقولوا: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، وهم قيام، فإذا كن في الركعتين الأخيرتين فعلى الذين خلفك أن يقرأوا فاتحة الكتاب، وعلى الإمام أن يستح مثل ما يستح القوم في الركعتين الأخيرتين»^(٣) إذ المراد بقوله عليه السلام: «فإذا كان» إلى آخره، على الظاهر أنه إذا حصلت الإمامة في الأخيرتين بحب على المأمومين القراءة؛

(١) تقدّم خبره في ص ١٦٧

(٢) في ص ١٦٥ - ١٦٧

(٣) التهذيب ٣ . ٨٠٠/٢٧٥ ، الوسائل ، الباب ٥١ من أبواب القراءة في الصلاة ،

لأنه أول صلاتهم ، وعلى الإمام أن يسبح مثل ما يسبحون في الركعتين الأخيرتين اللتين ينعدون عن الإمام ، فيظهر من الخبر كون وظيفة القوم التسبيح في الأخيرتين مسلمة لديهم ، فأريد بالرواية بيان أن على الإمام أيضاً أن يسبح مثل ما أن عليهم التسبيح .

وفيه : أن المقصود بالرواية - بحسب الظاهر - بيان عدم تحمّل الإمام القراءة عن المأموم المسبوق ، وأنه يجب على المأموم المسبوق القراءة ، وعلى الإمام الإتيان بما هو وظيفة الأخيرتين من التسبيح دون القراءة ، كما على المأموم أيضاً الإتيان في الأخيرتين بما هو وظيفتهما ، فالمراد بالتسبيح ليس حصوصه ، بل ما هو وظيفة الأخيرتين في مقابل القراءة التي هي وظيفة الأولتين ، التي يتحمّلها الإمام عن المأموم

ولو سلم ظهورها فيما ذكر ، لتعبر صريحها إلى ذلك ، جمعاً بينها وبين الأحبار الآتية التي هي كالنص في أفضلية قراءة المأموم للإمام ، والله العالم وقد يستدل أيضاً بالخبرين الآتيين ^(١) الدالين على أن أمير المؤمنين ومولانا الرضا عليهما السلام كانا يسبحان في الأخيرتين ومياتي الكلام فيهما إن شاء الله .

واستدل للقول بأفضلية الحمد مطلقاً برواية محمد بن حكيم قال سألت أبا الحسن عليه السلام أيما أفضل . القراءة في الركعتين الأخيرتين أو التسبيح ؟ فقال : « القراءة أفضل » ^(٢) .

(١) في ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) التهذيب ٢ - ٩٨ - ٣٧٠/٩٩ ، الاستبصار ١ : ١٢٠١/٣٢٣ ، الوسائل ، الباب ٥١ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١٠ .

والتوقيع المتقدم^(١) - المروي عن الاحتجاج وكتاب الغيبة للشيخ - أنه كتب [الحميري] إلى القائم - عجل الله فرجه - يسأله عن الركعتين الأخيرتين وقد كثرت فيهما الروايات ، فعصّ يرى^(٢) أن قراءة الحمد وحدها أفضل ، وبعض يرى^(٣) أن التسبيح فيهما أفضل ، فالفضل لأيهما لاستعمله ؟ فأجاب عليه السلام «لقد سححت قراءة ثم لكتاب في هاتين الركعتين التسبيح ، والذي سح التسبيح قول العالم كمل صلاة لا قراءة فيها فهي حذاح» الحديث

وتقريب الاستدلال . أن السؤار وقع عن الأفضلية بعد المبروغيّة عن أصل الحوار ، والحوار أيضاً بحسب الطاهر ليس إلا مسوقاً لبيان ذلك . والمراد بالسح على الطاهر هو السح المحاري لا الحقيقي المعلوم عدم وقوعه بعد زمان السيّد عليه السلام فهو منزلة قولنا كتاب «الجواهر» - مثلاً - سح سائر الكتب العقائدية ، والاستدلال عليه بقول العالم لدلالته على شدة المناسبة وكثرة الاهتمام بها بحيث لا نصح الصلاة بدونها ، فرعايتها مهما أمكن أولى .

وهذه الرواية من حيث ورودها فيما اختلفت الروايات فيه حاكمة بظاهرها على سائر الأخبار المختلفة .

هذا غاية ما يمكن أن يقال في توجيه الرواية وتقريب الاستدلال بها للمدعى ، وهو لا يحلّو عن وجه ، إلا أن ما ادّعياء من حكومة هذه الرواية على سائر الأخبار المختلفة في غير محله ، إذ الحكومة إنما تتحقق لو أريد

(١) هي ص ١٥٧ .

(٢ و٣) بدلها فيما تقدّم في ص ١٥٧ : «مروي»

بالجواب بيان حكم هذا الموضوع من حيث كونه كذلك ، كما لو أمره بالاحتياط ، أو الأخذ بإحدى الرويتين عيباً أو تحييراً ، أو نحو ذلك ، وأما إذا قصد به بيان حكمه الواقعي من حيث هو كما في المقام خصوصاً بعد لاستشهاد له بقول العالم ، فليس إلا كعبيره من الروايات المسوقة بظاهرها لبيان حكمه الواقعي في وجوب الجمع بينهما مع الإمكان ، والرجوع إلى المرححات مع عدمه

والحاصل أنه ليس لهذا التوقيع حكومة على سائر الأدلة ، فغاية ما يمكن ادعاؤه كونه كرواية^(١) محمد بن حكيم دليلاً على أفصلية القراءة مطلقاً . ويدل عليه أيضاً صحيحة بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إن كنت حلف الإمام في صلاة لا يجهز فيها بالقراءة حتى يصرع وكان الرجل مأموراً على القرآن فلا تقرأ حلفاً في الأولتين » وقال : « يجزئك التسبيح في الأخيرتين » قلت أي شيء تقول أنت ؟ قال : « اقرأ فاتحة الكتاب »^(٢) .

ويعارض هذه الأحبار حرم^(٣) علي بن حنيفة ، المصريح بالمساواة وسائر الأحبار المتقدمة التي استدلت بها على أفصلية التسبيح مطلقاً لو سلمنا دلالتها عليه ، ولكن لأحبار المفصلة الآية تهض شاهدة للجمع بينهما وبين جمل الأحبار المتقدمة ، كما سوضحه إن شاء الله

واستدل للقول بأفصلية القراءة للإمام - مضافاً إلى عموم الحسرين المتقدمين^(٤) - بخصوص صحيحة مصور بن حارم عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) تقدمت الرواية في ص ١٧١

(٢) التهذيب ٣ ١٢٤/٣٥ ، نوسائل ، الباب ٥١ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١٢ .

(٣) تقدم الحرم في ص ١٥٧

(٤) في ص ١٧١ و ١٧٢ .

قال: «إذا كنت إماماً وقرأ في الركعتين الأخيرتين بفاتحة الكتاب، وإن كنت وحدك فيسعك فَعَلْتُ أو لم تفعل»^(١).

وصحيحة معاوية بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القراءة حلف الإمام في الركعتين الأخيرتين، فقال «الإمام يقرأ فاتحة الكتاب، ومن خلفه يسبح، وإذا كنت وحدك وقرأ فيهما، وإن شئت فسبح»^(٢).

ورواية حميل بن دراج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يقرأ الإمام في الركعتين في آخر الصلاة، فقال «بفاتحة الكتاب، ولا يقرأ الذبيح حلفه، ويقرأ الرجل فيهما إذا صلى وحده بفاتحة الكتاب»^(٣).

ولا يظهر من قوله عليه السلام «ويقرأ الرجل» إلى آخره استحباب القراءة للمعرد أيضاً، وإن وقوعه عقب النهي مانع عن ظهوره في الطلب، وعلى تقدير ظهوره في ذلك يجب تحريفه عما أحمله على إرادة الرحمة، جمعاً بينه وبين غيره من الروايات.

ولا يعارضها موثق محمد بن قيس أو صحيحة عن أبي حمزة عليه السلام قال: «كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا صلى يقرأ في الأولتين من صلاته الظهر سرّاً، ويسبح في الأخيرتين من صلاته الظهر على نحو من صلاته العشاء، وكان يقرأ في [الأولتين من] صلاته العصر سرّاً، ويسبح في الأخيرتين على

(١) التهذيب ٢: ٣٧١/٩٩، الاستبصار ١: ١٢٠٢/٣٢٢، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١١.

(٢) الكافي ٣: ٣١٩ (باب القراءة في الركعتين الأخيرتين)، ح ١، التهذيب ٢: ٢٩٤-١١٨٥/٢٩٥، الوسائل، الباب ٤٢ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢.

(٣) التهذيب ٢: ١١٨٦/٢٩٥، الوسائل، الباب ٤٢ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٤.

نحو من صلاته العشاء»^(١) وخبر رجاء بن أبي ضحّاك أنّه صاحب الرضا عليه السلام من المدينة إلى مرو، فكان يستنجح في الأحرارين يقول: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» ثلاث مرّات، ثم يركع^(٢)؛ لإجمال وجه الفعل، فلا يصلح أن يكون معارضاً لمقول، مع إمكان أن يكون المقصود بحسب محمد بن قيس حكاية فعل عبيد الله وقت ما كان يصلي وحده أو مقتدياً بمن كان يقرأ حقه، لا حل إمامته بالناس كي يسافى الأخبار المتقدمة.

وأما خبر رجاء - فلا اعتماد عليه؛ نقصور سنده، بل قيل: إن رجاء ابن أبي ضحّاك ممن سعى في قتل الإمام عليه السلام^(٣)، فلا يعول على روايته. وعلى تقدير صحة الخبر فهو من الأمارات المورثة للظن بأن احتيار التسييح كان أوفق بالتقية، فإنه يستشعر من هذا الخبر أنه عليه السلام كان يتم في السر ويأبى بالذكر في الأحيار من جهراً بحيث كان يسمعه رجاء في جميع صلاته، فلو كان ذلك كذلك، لم يكن لأجل التمية.

وكيف كان فقد تلخص مما ذكر أنّ شيئاً من الروايات المزبورة لا تصلح لمعارضة الأحاديث لمفضلة بين الإمام وغيره، بل هذه الأحاديث شاهدة للجمع بين ما دلّ على فصلية القراءة مطلقاً وما دلّ على أنّهما سواء، فيخصّص الأول بالأول، ولثاني بمن عداه من بالمفرد؛ لما في

(١) التهذيب ٢: ٣٦٢/٩٧، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٩، وما بين المعقوفين أصفناه من المصدر.

(٢) «ثم يركع» لم ترد في «العبارة».

(٣) هيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٨٢ (باب ٤٤) ص ٥، الوسائل، الباب ٤٢ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٨.

(٤) كما في كتاب الصلاة - للشيخ الأنصاري - ١: ٣٣٢.

بعض هذه الأحبار من الدلالة على أن التسييح للمأموم أفضل ، فيخصص به
عمومات الأدلة المضافة له

فالذي يظهر من مجموع أحاديث الباب بعد تقييد بعضها ببعض ورد
متشابهها إلى محكمها هو أن الأفضل للإمام القراءة ، وللمأموم التسييح ،
وقدما للمنفرد سواء ، فهذا هو الأقوى .

وبظهر بما ذكرنا ضعف سائر الأقوال المنقولة في المسألة ، حيث إن
مستندها إما الأحاديث بظاهر بعض الأحبار وطرح ما يفيده ، وإما بعض
الاعتبارات التي لا يسمي الالتفات إليها ، والله العالم .

(وقراءة سورة كاملة بعد الحمد في) اثنتي (الأولتين) من غيرها
(واجب^(١)) في الفرائض مع سعة الوقت وإمكان التعلم للمختار) على
المشهور شهرة عظيمة كدلت [يكون حكماً] ، كما ادّعاء في الجواهر^(٢) ، بل
عن طاهر غير واحد من الأصحاب وصريح خبر من دعوى الإجماع عليه^(٣) .
وعن الشيخ في المسوط أنه قال الطاهر من روايات أصحابنا
ومذهبهم أن قراءة سورة أخرى مع الحمد واجب في الفرائض ، ولا يحرى
الاقتصار على الأقل^(٤)

(١) الطاهر : «واجبة» . وكذا فيما يأتي

(٢) جواهر الكلام ٩ - ٣٣١

(٣) الخلاف ١ - ٣٣٥ ، مسألة ٨٦ ، منهي المطب ٥ - ٥٤ ، الانتصار ٤٤ ،
العبد ٧٧ ، الرسالة ٩٣ ، شرح كحل علم والعمل ٨٦ ، وحكاة عنهم لسيد
الشفيع في مطالع الأنوار ٢ - ٤١

(٤) هذه العدة وردت في الخلاف ١ - ٣٣٥ ، المسألة ٨٦ ، وحكاة عنه السيد
الشفيع في مطالع الأنوار ٢ - ٤١ وهبة مسوط [١٠٧ - ١] هكذا . ولطاهر من
عليه

(وقيل : لا تجب) .

وقد حكى هذا القول عن الديلمي وظاهر حمدة من القدماء^(١) ، وقواه
هي المدارك^(٢) ، وتعه غير واحد ممن تأخر عنه^(٣) ، وربما نسب^(٤) أيضاً إلى
ابن الجنيّد .

وباقشه بعض^(٥) بأن ابن الحبيد - على ما يظهر من كلامه^(٦) - إنما
يرى حوار الاكتفاء ببعض السورة لا تركها رأساً

(و) كيف كان فلا ريب أن (الأول أحوط) بل أقوى ، كما يدل عليه
- مضافاً إلى الإجماعات المقررة المعتبرة بالشهرة ، ومواظبة الشيعة عليه
تبعاً لأئمتهم من صدر الشريعة ، كما يظهر ذلك تصفح آثارهم - حر يحيى
ابن عمر^(٧) اللهمدي قال : كتب إلى أبي حمزة عليه السلام : جعلت فداك ما
تقول في رحل ابتدأه «بسم الله الرحمن الرحيم» في صلاته وحده في أم
الكتب ، فلمّا صار إلى غير أم الكتاب من السورة تركها ، فقال العباسي

-
- ظاهر المذهب أن قراءة سورة كاملة مع حمد في الغرائص واحدة وأن بعض السورة أو
أكثرها لا يجوز مع الاحتياط ...
- (١) المرسم ٦٩ - ٧٠ ، نهاية ٧٥ ، لمعتبر ٢ ١٧٣ ، وحكاة عنهم العاملي في
مدارك الأحكام ٣ : ٣٤٧ .
- (٢) مدارك الأحكام ٣ : ٣٤٧ .
- (٣) كالسروري في ذخيرة المعاد ٢٦٨ ، وتفيض لكشاني في معانيح لشرائع ١
١٣١ ، مفتاح ١٥٢ .
- (٤) من الساسين العلامة بحلي في معتمد الشيعة ٢ ١٦١ ، لمسألة ٨٩
- (٥) راجع رياض المسائل ٣ : ١٥١
- (٦) حكاة عنه سمحّاق الحلي في المعتمد ٢ ١٧٤ ، وكذا العلامة بحلي في مستهل
المطلب ٥ : ٥٨
- (٧) فيما عد «التهذيب» : يحيى بن أبي عمران

ليس بذلك بأس ؟ فكتب بخطه : « يعيدها - مرتين - على رعم أنفه » يعني العناسي^(١)

واستدل له أيضاً بصحيفة مصور بن حزام قال قال
أبو عبد الله عليه السلام : « لا تقرأ في المكتوبة أقل من سورة ولا يكثر منها^(٢) »^(٣) .
ونوقش فيه : بأن الهي عن الأكثر على سبيل الكراهة - كما ستعرف -
فكذلك الأقل ، وإلا للزم استعمال الهي في المعنيين

وفيه : ما عرفته عند توجيه موثقة ابن بكير - المتقدمة^(٤) في محث
للس المصلى - من أن رفع اليد عن طاهر الأمر أو الهي بالحمل على
الاستحباب أو الكراهة بالنسبة إلى بعض مصاديقه بقرينة مفصلة لا يوجب
صرفهما عن طاهرهما فيما عداها ، ولا يلزم من ذلك استعمال اللفظ في
معنيين .

نعم ، قد يتأمل في دلالتها على المنع : نظراً إلى أن محط النظر في
الرواية هو المنع عن التعيص والتفريق ، وهو لا ينافي لوحدة في تركها
رأساً . ولكن سوق التعبير يشعر بمفروعية عن أصل القراءة ، فليتأمل .

وحصة عبد الله بن سنان - باب هشتم - عن أبي عبد الله عليه السلام : « [يجوز]
للمريض أن يقرأ [في العريضة] فاتحة كتاب وحدها ، ويجوز للصحيح

(١) لكافي ٣ / ٣١٣ ، التهذيب ٢ / ٢٥٢ ، ٦٩ ، لاستبصار ١ / ١١٥٦ / ٣١١ ،
الوسائل ، الباب ١١ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٦ ، وتقدم تخريجه أيضاً عن
«الكافي» و«الوسائل» في ص ١٢٣ ، الهامش (٥)

(٢) ومناه لم ترد في المصدر

(٣) أنكافي ٣ - ١٢ / ٣١٤ ، التهذيب ٢ / ٦٩ - ٢٥٣ / ٧٠ ، لاستبصار ١ : ١١٦٧ / ٣١٤ ،
الوسائل ، الباب ٤ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٢

(٤) في ج ١٠ ، ص ٢٠٠

في قضاء صلاة التطوع بالليل والنهار^(١)

ومعهم صحيحة لحسبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال «لا بأس بأن يقرأ الرجل [في العريضة] بفتح الكتاب في الركعتين لأولتين إذا ما أُعجلت به حاجة أو تخوف شيئاً»^(٢).

وربما يستدل بهذه الصحيحة ويضربها للاستحباب ؛ إذ المراد بها بحسب الظاهر . الحاجة العرفية ، ولرحضة بالترك لدى الاستعجال تنافي الوجود ولا أقل من كونها من أمرات الاستحباب .
وفيه : مع التنافي ، كما سوضحه .

نعم ، هي موهبة بظهورها في إرادة الحرمة ، ولكن لا على وجه يسقطه عن الاعتبار ، خصوصاً مع اعتضاده بغيره من الشواهد ولموثقات .
وصحيحة معاوية بن عمار قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام اقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في فاتحة الكتاب ؟ قال : «نعم» قلت . فإذا قرأت الفاتحة اقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ مع السورة ؟ قال : «نعم»^(٣) فإن السؤال في المقامين إنما هو عن وجوب قراءة السملة ، وألا فجوازها بل استحبابها غير قابل للسؤال ، هكذا قيل^(٤) في توجيه الاستدلال

وفيه : أن من الجائر وقوع لسؤال بلحاظ وجوبها الشرطي ، أي

(١) الكافي ٣ ٩/٣١٤ ، التهذيب ٢ ٢٥٦/٧٠ ، الاستبصار ١ ١١٧١/٣١٥ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب لقراءة في الصلاة ، ح ٥٥ ، وما بين المعقوفين أضفاه من المصدر

(٢) التهذيب ٢ ٢٦١/٧١ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب لقراءة في الصلاة ، ح ٢٠ ، وما بين المعقوفين أضفاه من المصدر

(٣) تقدم تخريجها في ص ١٢٣ ، الهامش (٢ و ٣)

(٤) القائل هو الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ : ٣١٤

جزئيتها من السورة ، لا الشرعي .

نعم ، في الحر إشعار بمعروسة اعتبار السورة في الصلاة كالفاتحة ، فهو لا يحلو عن تأييد

وبحواه قوله عليه السلام في رواية بفض بن شاذان - المتقدمة ^(١) في صدر المبحث - عن الرضا عليه السلام : «وإنما أمر أساس بالقراءة في الصلاة لئلا يكون القرآن مهجوراً مصيئاً ، وليكون محفوظاً مدروساً ، ولا يصحح ولا يحسن ، وإنما بدأ بالحمد في كل قراءة» إلى آخره ، فإنه يدل على وجوب قراءة الأزيد من الحمد في الجملة .

واستدل أيضاً بصحيفة ردارة عن أبي جعفر عليه السلام - الواردة في المأموم المسبوق - «قرأ في كل ركعة مائة ركعة أدرك حلف الإمام في نفسه تأم الكتاب وسورة ، فإن لم يدرك سورة مائة أجزاءه أم الكتاب» ^(٢) الحديث . وفي صحيفة معاوية بن عمار : «من عطف في سورة فليقرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ ثم ليركع» ^(٣) .

وصحيح العلاء عن محمد بن أحمد عليه السلام ، قال سأته عن الرجل يقرأ السورتين في الركعة ، فقال «لا ، لكل ركعة سورة» ^(٤) ^(٥)

(١) في ص ١٠١ .

(٢) التهذيب ٣ - ١٥٨/٤٥ ، الاستبصار ١ - ١٦٨٣/٤٣٦ ، الوسائل ، الباب ٤٧ من أبواب صلاة الجماعة ، ح ٤ .

(٣) التهذيب ٢ - ١١٨٧/٢٩٥ ، الوسائل ، الباب ٤٣ من أبواب نقرء في الصلاة ، ح ١

(٤) في التهذيب : «لكل سورة ركعة»

(٥) التهذيب ٢ - ٢٥٤/٧٠ ، الاستبصار ١ - ١٦٨/٣١٤ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٣

والفقه الرصوي: «تقرأ سورة بعد الحمد في الركعتين الأولىين، ولا تقرأ في المكتوبة سورة نافصة»^(١).

وحرر محمد بن إسماعيل قل سئته . قلت أكون في طريق مكة فنزل للصلاة في مواضع فيها الأعراب نصلي المكتوبة على الأرض فنقرأ أم الكتاب وحدها أم نصلي على الرحلة فنقرأ فتحة الكتاب والسورة؟ قال «إذا حمت فصل على الرحلة المكتوبة وغيرها، وإذا قرأت الحمد وسورة أحت إلي، ولا أرى بالدي فعلت ذب»^(٢).

في الوسائل بعد نقل الحر قل في تقريب الاستدلال به للمدعى حاكياً عن بعض المحققين ما لفظه لولا وجوب السورة، لما حار لأحله ترك الواجب من القيام وغيره^(٣).

ونوقش فيه . إن أمر الإمام عليه السلام بالصلاة على الرحلة من جهة ثبوت أصل الخوف هناك، المستند من قوله: «نزل للصلاة في مواضع فيها الأعراب» لا لرعاية السورة، ضرورة أن الإتيان بالسورة في مثل العرص ليس موحداً لأصل الخوف، بل لربادته، ولإمام عليه السلام بين له جوار الصلاة على الرحلة في موارد الخوف، وقال «إذا حمت فصل على الرحلة المكتوبة وغيرها» فهو له عليه السلام «وإذا قرأت الحمد والسورة أحت إلي» على عكس المطلوب أدل؛ حيث إن طاهره إرادته وقت ما يصلي على راحلته

وربما يستدل له بتقريب آخر، وهو أنه يظهر من كلام السائل أنه كان يرى وجوب السورة وقد قرره الإمام على ذلك، فلو لم تكن السورة

(١) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام - ١٠٥

(٢) الكافي ٣: ٥/٤٥٧، الوسائل، الباب ٤ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١

(٣) لوسائل، الباب ٤ من أبواب القراءة في الصلاة، دليل ح ١.

واحدة لَزَدَعَه عن ذلك .

وبحواه في الدلالة عليه من هذه الجهة بعض الأحبار الآتية
واستدل له أيضاً غير واحد بأن قراءة السورة هي المعروفة من فعل
النبي والأئمة عليهم السلام ، فيحب التأسي بهم والتلقي منهم ؛ فإن العبادات توقيفية
بحسب الاختصار فيها على الكيفية لصادرة من صاحب الشرع .
قال في محكي المتهى وقد تواتر القل عنه عليه السلام أنه صلى بالسورة
بعد الحمد وداوم عليها ، وذلك يدل على الوجوب^(١)

أقول : وقد يافش في هذا الدليل بأشائه على وجوب التأسي ، وهو
ممنوع ، بل التأسي فيما لم يعلم وجهه مستحب

ويمكن دفعه بأن هذا ليس من باب التأسي ، بل من باب تشخيص
الماهية التي احترعها الشارع ^(وسمى صلاة) بعبده المأني به بقصد إيجاد
تلك الماهية ، فإن حال من شاهد صلاة النبي عليه السلام أو اطّلع تفصيلاً بكيفية
وكيفية ليس إلا كحال من رأى طيباً حترع معجوراً أنه صنع ذلك المعجون
وركنه من عدة أجراء علم بها تفصيلاً ، فهو أمره سيّده بإيجاد ذلك المعجون
بحسب إيجاده على حسب ما رآه من ذلك الطيب ، فإن عمله المأني به بقصد
تركيب ذلك المعجون بنظر العرف وبعملاء طريق إلى معرفة أحواله ، وليس
له الإحلال بشيء مما رأى أن ذلك يصبب جعله حرماً أمه وإن احتمل عدم
لرومه ، فلا يقبل الاعتذار بالجهل برومه ، بخلاف ما لو لم يعلم أنه حصل
هذا الشيء حال التركيب من أحواله ، فإنه لا يحب الالتزام به وإن علم بأنه
غير مضر بل محسن له ، إلا من باب حسن الاحتياط .

(١) منتهى المطلب ٥ ٥٤ ، وحكه عنه سند الشفيعي في مطالع الأنوار ٢ ٤١ .

نعم ، لو علم من حال ذلك الطبيب أنَّ غرضه عند إيجاد ذلك المعجون لم يتعلق بصرف حصول مسماه ، بل بالفرد المشتمل على خصوصيات زائدة ، كالصلاة الصادرة من الصادق عليه السلام لتعليم حماد^(١) ، لا يبعد حينئذٍ لفعله ظهور في كون المشكوك فيه معتبراً في مسمى ذلك الشيء ، فيرجع بالنسبة إليه إلى ما تقتضيه الأصول العملية من الرءة أو الاشتغال .

وملخص الكلام : أنه لا يبعد أن يقال : إنَّ الفعل الصادر من العارف بحقيقته له ظهور عرقي يعتد به لدى^(٢) العقلاء ناشئ من شهادة الحال في أنَّ لأجزائه دخلاً في تحقق العنوان المقصود بذلك الفعل ، ولكنَّ الشأن في إثباته وحوار التعويل عليه ، إلا أنَّ ما دَّعي تواتره من مداومة النبي ﷺ على قراءة السورة فهو مما يحقق هذا الظهور ، كما أنَّ ما اشتهر عنه ﷺ في الكتب الاستدلالية من قوله ﷺ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٣) يصحح التعويل عليه ، فليتأمل .

وربما يستدلُّ له أيضاً بالأخبار الواردة على تحريم العدول من سورة لتوحيد والجحد إلى ما عدا سورة الجمعة والماضين .

كصحيفة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «إذا افتتحت صلاتك بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وأنت تريد أن تقرأ غيرها فامض فيها ولا ترجع إلا أن تكون في يوم الجمعة»^(٤) الحديث ، إلى غير ذلك من الأخبار الآتية في محلها إن

(١) الكافي ٣/٣١١ - ٨/٣١٢ ، الفقيه ١/١٩٦ - ٩١٦/١٩٧ ، التهذيب ٢/٨١ -

٣٠١/٨٢ ، الرسائل ، الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ، ح ١ و ٢ .

(٢) في «من ١٣» وعند بدل «لدى» .

(٣) تقدّم تخريجه في ص ١٩ ، الهامشي (٢)

(٤) التهذيب ٣/٦٥٠/٢٤٢ ، الوسائل ، الباب ٦٩ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٢ .

شاء الله .

وتقريب الاستدلال أنه بولا وحوب السورة ، لما وحب المضي فيها
بمجرد الشروع ولم يكن العدول حراماً . وفيه تأمل

وكيف كان فعمدة المستند لإثبات المدعى وصحة التعويل على مثل
هذه الأدلة - وإن أمكن الحادثة في كثير منها لو لوحظ كل واحد واحد من
حيث هو إما بقصور في دلالة أو سنده - إنما هو اشتهاار القول به بين
الخاصة قديماً وحديثاً ، واستعاضة بقول إجماعهم عليه ، المعتصد بعدم
معروفة خلاف يعتد به فيما بين القدماء ، بل معروفة وحوب السورة في
الصلاة ، حمالاً بين أصحاب الأئمة ، من فهم الأصل في استكشاف أي
المعصوم من إجماعهم ، كما يستشعر ذلك أو يتطهر من كثير من رواياتهم
التي وقع فيها السؤال عن الاحترام بفتح الكتف وحدها في مقام الصلوة
أو الاستعمال

كحضر علي بن جعفر المروزي عن قرب الإسناد - عن أخيه
موسى عليه السلام ، قال : سألت عن الرجل يكون مستعجلاً أبجرته أن يقرأ في
الفريضة بفتح الكتف وحده ؟ قال : لا بأس^(١)

ورواية الحسن الصيقل قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أيجرئ عني أن
أقول في الفريضة فاتحة الكتاب إذ كنت مستعجلاً أو أعجلي شيء ؟ قال :
« لا بأس »^(٢)

وصحيفة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام ، قال سألت عن الذي

(١) قرب الإسناد : ٨٢٤/٢١١ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٦ .

(٢) الكافي ٣ ١٦٤/٧ ، التهذيب ٢ ٧٠ ٢٥٥ ، لاستبصار ١ ٣١٤ - ٣١٥/١١٧٠ .

الوسائل ، الباب ٢ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٤ بتفاوت في بعض الألفاظ

لا يقرأ بفاتحة الكتاب في صلاته . قال : « ولا صلاة له إلا أن يقرأها^(١) » في جهري أو إحمات^(٢) قلت : أيما أحب إليك إذا كان حائفاً أو مستعجلاً ؟ يقرأ سورة أو فاتحة الكتاب ؟ قال : « فاتحة الكتاب »^(٣)

إلى غير ذلك من الشوهد والمؤيدات التي يستكشف منها معروفة اعتد السورة في الصلاة في الجملة لدى الخاصة من الصدر الأول ، فلا يسعى الارتياح فيه خصوصاً بعد اعتضاده بما تقدمت^(٤) حكايته عن المنتهى من دعوى تواتر النقل عن النبي ﷺ أنه صلى بالسورة بعد الحمد وداوم عليها ، وبغيره من الأدلة المتقدمة ، والله العالم .

واستدل للقول بعدم الوجوب - أي استحباب السورة - بصحيفة علي بن رباب عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سمعته يقول : « إن فاتحة الكتاب تجوز وحدها في الفريضة »^(٥) .

وصحيفة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إن فاتحة الكتاب تجوز وحدها^(٥) في الفريضة »^(٦) .

وفيه : أن مقتضى الجمع بينهما وبين صحيفة الحلبي ، المتقدمة^(٧)

(١) في الكافي والتهذيب « بدأ بها » بدل « يقرأها » . وفي الاستبصار بدلها « نقرأها » ، وفي الوسائل : « يقرأ بها » .

(٢) الكافي ٣ : ٢٨ / ٣١٧ ، التهذيب ٢ : ٥٧٦ / ١٤٧ ، الاستبصار ١ : ١١٥٢ / ٣١٠ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١

(٣) في ص ١٨٢ .

(٤) التهذيب ٢ : ٢٥٩ / ٧١ ، الاستبصار ١ : ١١٦٩ / ٣١٤ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١ .

(٥) في التهذيب : « وحدها تجزئ » . وفي الوسائل : « تجزئ وحدها » .

(٦) التهذيب ٣ : ٢٦٠ / ٧١ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٣

(٧) في ص ١٧٩ .

الدالة على اختصاص الحوار بما أُعجلت به حاجة أو تخوف شيئاً إنما هو تقييد إطلاق الحريين بحمدهم على صورة الاستعجال والضرورات العرفية، كما ليس بالبعد، حيث إنَّ العالب أنَّ المصلي لا يقتصر على الأقلِّ عمّا تعود عليه بلا ضرورة مقتضية له.

واستدلَّ له أيضاً بالمستنبضة الدالة على حواز التبعية بضميمة الإجماع المركب المدعى في كلام بعض على ما ذكره شيخنا المرتضى^(١) رحمته.

كصحيحة سعد بن سعد لأشعري عن أبي الحسن الرضا^(٢) عليه السلام، قال سألت عن رجل قرأ في ركعة الحمد ونصف سورة، هل يحزونه في الثانية أن لا يقرأ الحمد ويقرأ ما بقي من السورة؟ قال «يقرأ الحمد ثم يقرأ ما بقي من السورة»^(٣).

وصحيحة زرارة قال قلت لأبي جعفر^(٤) عليه السلام رجل قرأ سورة في ركعة فغلط، أبدع المكان الذي غلط فيه وبمضي في قراءته، أو بدع تلك السورة ويتحوّل منها إلى غيرها؟ قال: «كل ذلك لا بأس به، وإن قرأ آية واحدة فشاء أن يركع بها ركع»^(٥).

وحضر أبان بن عثمان عمّ أحمره عن أحدهما^(٦) عليهما السلام، قال: سألته هل تقسم السورة في ركعتين؟ فقال: نعم، أقسمها كيف شئت^(٧).

(١) كتاب الصلاة ١ : ٣١٨.

(٢) التهذيب ٢ : ٢٩٥ - ١١٩١/٢٩٦، الاستبصار ١ : ١١٧٧/٣١٦، الوسائل، الباب ٤

من أبواب القراءة في الصلاة، ج ٦

(٣) التهذيب ٢ : ٢٩٣ - ١١٨١/٢٩٤، الوسائل، الباب ٤ من أبواب القراءة في

الصلاة، ج ٧.

(٤) التهذيب ٢ : ٢٦١/٧٣، الوسائل، الباب ٤ من أبواب القراءة في الصلاة، ج ٥

وخبر أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن الصورة أبصلي الرجل بها في ركعتين من الفريضة؟ قال: «نعم، إذا كانت ست آيات قرأ بالصف منها هي لركعة الأولى والصف لآخر هي الركعة الثانية»^(١).
وصحيفة عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أيقرا الرجل السورة الواحدة في الركعتين من الفريضة؟ فقال: «لا بأس إذا كانت أكثر من ثلاث آيات»^(٢).

وهذه الروايات وإن احتملت الحمل على تكرار السورة في الركعتين إلا أن التقيد بأكثر من ثلاث آيات لا يظهر له وجه على هذا التقدير، والله العالم.
وصحيفة علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن تعميم^(٣) السورة، فقال: «أكره ذلك، ولا بأس به في النافلة»^(٤) ساء على أن يكون المراد بالكره ما يقابل الحرمة، ولكن إرادة هذا المعنى منها في الأخبار غير ظاهرة.

وصحيفة إسماعيل بن العيص قال: صلى بنا أبو عبدالله عليه السلام^(٥)، فقرأ بفاتحة الكتاب وآخر سورة المائدة، فمما سلم التفت إلينا فقال: «أما إنني أردت أن أعلمكم»^(٦).

(١) التهذيب ٢: ١١٨٢/٢٩٤، لاستنصار ١: ٣١٥ - ١١٧٥/٣١٦، الوسائل، الباب ٥

من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢

(٢) التهذيب ٢: ٢٦٢/٧١ - لاستنصار ١: ١١٧٣/٣١٥، الوسائل، الباب ٦ من

أبواب القراءة في الصلاة، ح ٣

(٣) في نسخ الخطبة والحجرات، وبعض بدل «تعميم»، ولشب كما في المصدر

(٤) التهذيب ٢: ١١٩٢/٢٩٦، لاستنصار ١: ١١٧٨/٣١٦، الوسائل، الباب ٤ من

أبواب القراءة في الصلاة، ح ٤.

(٥) في المصدر زيادة: «أو أبو جعفر عليه السلام».

(٦) التهذيب ٢: ١١٨٣/٢٩٤، لاستنصار ١: ١١٧٦/٣١٦، الوسائل، الباب ٥ من

وحبر سليمان بن أبي عبدالله قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ،
فقرأ بفاتحة الكتاب وأى من النقرة، فجاء أبي فسئل فقال: «يا بُنَيَّ إِنَّمَا
صَنَعَ ذَا لِيَفْقَهُكُمْ وَيَعْلَمَكُمْ»^(١).

وفيه - بعد تسليم الإجماع المركّب والعصّ عمّا حكى عن ظاهر
الإسكافي من القول بجوار التعييض^(٢) - أنّ هذه الأحبار لا تصلح لمعارضة
الأحبار المتقدّمة الدالّة بظاهرها - ولو باعتضاد بعضها ببعض - على وحب
قراءة سورة كاملة، فإنّ تلك الأحبار حتى مكاتبة^(٣) يحيى - التي هي أقواها
دلالة على المدعى - وإن كانت قابلة للحمل على الاستحباب إلا أنّ احتمال
إرادة الاستحباب من تلك الأحبار ليس بأقوى من احتمال حريّ الأحبار
الناحية للناس عن ترك السورة أو تبعضها بحريّ التقيّة، فإنّ هذا الاحتمال
وإن كان في حدّ ذاته من الإحتمالات المبرجوحة التي لا يعتنى بها مهما
أمكر الجمع بين الأحبار بتركيب تقييد أو بحصيص أو تأويل في أحدها،
ولكن في خصوص المقدم وبطائره الأمر بالعكس، حيث إنّ اتّفاق كلمة
أصحابنا - عدا من شدّ - على وحب قراءة سورة كاملة بعد الحمد وحلاف
حمهور أهل الحلاف على ما نقل عنهم من اتّفاقهم على استحباب السورة
وحوار تبعضها^(٤) جعل احتمال التقيّة في هذه الأحبار أقوى من احتمال

١ أبواب لقراءة في الصلاة، ج ١

(١) علل الشرائع ٣٣٩ - ٣٤٠ (الب ٣٨) ج ١، وسائل، الباب ٥ من أبواب القراءة
في الصلاة، ج ٣

(٢) راجع الهامش (٦) من ص ١٧٧

(٣) تقدّمت المكانية في ص ١٧٧ - ١٧٨.

(٤) متن نقله عنهم العلامة الحلي في تذكرة الفقهاء ٣ : ١٣١، ذيل المسألة ٢١٩،
ومنتهى المطلب ٥ : ٥٤ و ٥٧.

برادة خلاف الظاهر في تلك ، فلا وجه حينئذ لرفع اليد عن أصالة الظهور الجارية في تلك الروايت بإحراء أصالة عدم التقيّة في هذه ، بل العكس أولى ، إلا أن نقول بحكومة هذا الأصل على تلك وفيه تأمل هذا ، مع مكان أن يقال : إن عرّض الأصحاب عن ظواهر الأحاديث الدالة على حواز الترك أو التعميص أسقفها عن درحة الاعتبار فصلاً عن صلاحيتها للمعارضة .

بل قد يقال بأن قوله عَلَيْهِ السَّلَام في صحيحة ^(١) إسماعيل «أما إنّي أردت أن أعلمكم» وفي خبر ^(٢) سليمان : «نعم صاعداً ليعفّكم ويعلمكم» قرية على صدور هذه الأحاديث تقيّة ؛ إذ المراد بهم - بحسب الظاهر - تعليمهم حوار التعميص للتقيّة

وهو لا يحلو عن إشكال ؛ إذ المجزؤ التعميص على تقدير وجوب سورة كامة هو نفس التقيّة لا تعليمها ، مع أن ظاهر الحرّين أنّه لم يكن إلا للتعليم ، فهو لا يناسب الوجوب .

اللهم إلا أن يقال : إنّ لتقيّة واسعة ، فمهم تحقّق موردها - أي المحض لدي لا يأمن المكلف من مخالفتهم - حر له اختيار كلّ ما يرويه حائراً في مقام امتثال تكليفه من غير فرق بين اختيار ما هو صحيح في الواقع وبين غيره ، فكما أن له الإفتاء بحوار قراءة لبعض تقيّة ، كذلك له اختياره في الصلاة وإن كان قراءة مجموع السورة نصّاً غير موفية للتقيّة ، فإنهم يرون حوازه ، فعلى هذا يحوز في مقدم التقيّة ترجيح قراءة البعض ، التي هي في حدّ ذاتها غير حائرة لولا لتقيّة لأجل أن يعفّهم ويعلمهم .

(١) تقدّمت الصحيحة في ص ١٨٧

(٢) تقدّم الخبر في ص ١٨٨

وكيف كان فالإبصار أن في اعتداله عليه السلام عن فعله وفعل أبيه عليه السلام هي الخبرين ^(١) إشعاراً بكونه تقيّةً ، وأنّ عرضه من التعليل في الحر الأول ردع شيعته عن التأسّي بفعله لذي هو كالنص في الجوار ، ولعلّ في إجمال ما أراده بالتفقه وعدم شرحه لهم أبصاراً إيماءً إليه .

والحاصل : أنّ هذه الأخبار - بعد إعراض الأصحاب عنها وقوّة احتمال جريها مجرى التقيّة - لا تصلح معارضة لما عرفت ، فالقول بوجوب سورة كاملة مع أنّه أحوط لا يحلو عن قوّة

ولكن هذا إنّما هو في الفرائض مع سعة الوقت والاحتياط ، دون الوافل أو الفرائض لدى الضرورة أو العجز عن قراءتها ولو لصيق الوقت عنها أو عن تعلّمها ، إذ غاية ما يمكن استعادته من الأدلّة المتعدّمة إنّما هو وجوبها في الفرائض في الجملة ، والقدر لثبوتها إنّما هو في حال السعة والاحتياط ، وليس في شيء من الأدلّة عمومٌ أو إطلاقٌ يمكن الاستفادة شرطيتها منه على الإطلاق ، كما لا يحفى على المتأمل

هذا ، مصافاً إلى ما عس المعسر والمتهم وغيره التصريح بعدم الخلاف في نفي وجوبها فيما عدا الفرائض مع الاحتياط وسعة الوقت وإمكان التعلّم ^(٢) .

ويشهد له في الوافل - مضافاً إلى الأصل والإجماعات المحكيّة المستفيضة المعتضدة بعدم نقل اختلاف فيه عن أحد - رواية عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ويحور للمريض أن يقرأ في الفريضة فاتحة

(١) في ص ١٨٧ و ١٨٨ .

(٢) المعتر ٢ : ١٧١ ، منتهى المطلب ٥ : ٥٧ ، مدرك لأحكام ٣ : ٣٤٧ ، وحكام عنها الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ : ٣١٨ - ٣١٩

الكتاب وحدها ، ويجوز للصحيح في قضاء صلاة التطوع بالليل والنهار^(١) .
والمراد بقضاء صلاة التطوع - بحسب الظاهر - مطلق فعلها ، لا
خصوص القضاء المصطلح .

وخبر إسماعيل بن جابر أو عبدالله بن سنان ، قال : قلت
لأبي عبدالله عليه السلام : إني أقوم آخر الليل وأخاف الصبح ، قال : «قرأ الحمد
واعجل واعجل»^(٢) .

ويمكن الخدشة في دلالة هذا الخبر : بإمكان كون الاكتفاء بالحمد
وحدها - كما هو المتبادر من الرواية - لرعاية الوقت ، لا لجوازه من حيث
هو ، فليتأمل .

وقوله عليه السلام في صحيحة منصور بن حازم ، المتقدمة^(٣) : «لا تقرأ في
المكتوبة بأقل من سورة ولا بأكثر منها» فإنه مشعر بل ظاهر في اختصاص
المنع عن الأقل والأكثر بالفريضة ، إلا أن معادها حواز الاكتفاء بالأقل ، لا
تركها رأساً .

وأصرح منه في الدلالة على ذلك صحيحة علي بن يقطين ،
المتقدمة^(٤) المصرحة بنفي البأس عن بعض^(٥) السورة في النافلة .

وبدل على المدعى أيضاً : خبر السكوني - المتقدم^(٦) في مسح
المواقيت - عن جعفر عن أبيه عليه السلام ، قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وآله : تسننوا

(١) تقدم تخريجها في ص ١٧٩ ، الهامش (١) .

(٢) تقدم تخريجها في ص ١٠٤ ، الهامش (١) .

(٣) في ص ١٧٨ .

(٤) في ص ١٨٧ .

(٥) الظاهر : «تتميم» .

(٦) في ج ٩ ، ص ٤٦ - ٤٧ .

ساعة العجلة ولو بركعتين خفيفتين» إلى آخره، على ما رواه السيّد ابن طاووس في كتاب فلاح السائل من زيادة قوله عليه السلام «قيل يا رسول الله وما معنى خفيفتين؟ قال: تقرأ فيهما الحمد وحده»^(١) الحديث.

ثم إن المراد بالوافل - التي قد بجوار الاقتصار فيها على قراءة الحمد - هي الوافل المطلقة التي لم يعترض الشارع فيها كيفية خاصة مأخوذاً فيها السورة المطلقة أو سورة حاضرة بعدد محصوص، كصلاة الأعراسي وبحوها، وإلا فلا يشرع الإتيان بها معرأة عن كفيئتها المحصوصة، إلا إذا قصد بها امتثال مطلق الأمر بالافنة، لا لدفع الحاضرة، كما هو واضح.

وكذا لا تحب السورة في الفرغ أنصاً مع الاضطراب حتى الضرورة العرفية، كما يشهد له - مصفاً إلى الأصل وعدم الخلاف فيه بل الإجماع عليه كما عن بعض^(٢) دعواه - المستفيضة المتقدمة^(٣)، الدالة عليه في المستعجل، بل فصيحة إطلاق تلك لصوص - ككلام بعض ممن حكى عنه دعوى لإجماع على حوار تركها للمستعجل^(٤) كفاية مطلق الاستعجال لعرض ديني ولو لم يسلح حدّ اوحوب، أو دسوي ولو لم يسلح حدّ الاضطراب، بل مطلق الحاجة التي تعجزه أصراً به فوته ديناً أو أحره أم لا. ولا مانع عن الالتزام به بعد مساعدة الدليل عليه، لحوار أن لا تكون المصلحة المقتضية للإلزام بشيء مقتضية له، إلا على تقدير تمكن المكلف

(١) راجع تحريجه ص ١٠٤، هامش (٢) وج ٩، ص ٤٧، هامش (٢)

(٢) العلامة الحلّي في تذكرة الفقهاء ٣، ١٣١، المسألة ٢٢٠، والحاكي عنه هو العاملي في مفتاح الكرامة ٢، ٣٨٣

(٣) في ص ١٨٤ - ١٨٥.

(٤) العلامة الحلّي في تذكرة الفقهاء ٣، ١٣١، المسألة ٢٢٠، ولعاصل الاضهان في كشف النمام ٤، ٣٦، وحكاها عنهم العاملي في مفتاح الكرامة ٢، ٣٨٣

من تحصيله بسهولة من دون أن يترتب عليه فوت شيء من مقاصده العقلانية ، فيرتفع بهذا استعداد كون مصق الحاجة عدراً في ترك الواجب . ويدل عليه أيضاً في الحملة . حسنة ابن سب ، المتقدمة^(١) التي وقع فيها التصريح بأنه يجوز للمريض أن يقرأ في المريضة فاتحة الكتاب وحدها ، بل قد يقل : إن مقتضى إطلاق هذا لحر أيضاً : حوز تركها للمريض مطلقاً وإن لم يشق عليه أصلاً

وفيه نظر : إذ المساق إلى الدهن من المريض في مثل هذه الموارد بواسطة المساسبات المعروسة به ليس إلا المريض الذي يشق عليه إطالة لصلاة ، ويطلب تخفيفها

وأما سقوطها مع صيق الوقت عن أداء الصلاة تماماً في وقتها مع السورة أو لدى المحر عن تعلمها فعمدة مستند ما تقدمت الإشارة إليه من قصور ما دل على اعتبار السورة في لصلاة عن شمول مثل هذه الفروض ، مع ما عن غير واحد من دعوى الإجماع عليه^(٢)

فما عن حملة من المتأخرين من التردد أو الميل أو القول بعدم السقوط^(٣) ضعيف : إذ لا مستند له ولو على القول بأصل الاحتياط في الشك في الحرثية ، إذ الاحتياط في المقام غير ممكن ، لمعارضته للاحتياط برعاية الوقت ، بل قد يقتضي الاحتياط تركها من غير معرض ، كما لو صاق الوقت إلا عن أداء ركعة بلا سورة ، بل مقتضى الاحتياط حينئذ هو الإتيان

(١) في ص ١٧٨ و ١٩٠

(٢) مدرك لأحكام ٣ ، ٣٤٧ ، بحار الأنور ٨٥ ، ١٢ ، وحكاة عنهما العاملي في مفتاح

لكرامة ٢ ، ٣٨٣ .

(٣) نهاية الأحكام ١ ، ٤٦٧ ، جامع المقاصد ٢ ، ٢٥٩ ، المساهج السوية (مخطوط)

والحاكي عنهم هو الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ ، ٣٢٠

بركعة منها كذلك في الوقت وإتمامها في حارجه ثم إعادتها إن لم يكن التأخير إلى أن تصيَّق الوقت لمانع شرعي من حيض ونحوه، وإلا فلا إعادة، كما لا يخفى.

وربما يستدلُّ أبصاً لسقوطها مع الصيَّق بمحوى ما دلَّ عليه في المستعجل؛ فإن إدراك الصلاة في وقتها عرص مطلوب للعلاء والمتدبِّين. وناقش فيه شيخنا المرتضى رحمته بقوله: وأما الوجه المربور فيشكل بأن مرجع إدراك مجموع الصلاة في وقتها إن كان إلى العرص الديني أو الديني المدبب، فهو على عرص تسببه لا يوجب أريد من الرخصة، والمقصود العريضة، وإن كان إلى العرص الديني الحتمي، فهو فرع الأمر بإدراك الصلاة في الوقت، وهو بعد قرص السورة حرماً منها مجموع؛ ضرورة عدم حوار الأمر بعمل في وقت يقصر عنه، وسقوط السورة حينئذ عيب محلَّ الكلام، وأهمية الوقت إنما هي بالنسبة إلى الشرائط الاختيارية دون الأحراء، إلا أن يتمسك بمحوى تقديم الوقت على كثير من الشرائط التي علم أنها أهم في نظر الشارع من السورة^(١). انتهى

ولا يخفى عليك أن قصبة ما ادعيه من قصور ما دلَّ على الوجوب عن شمول صورة الصيَّق ونحوه كون تركها لدى الصيَّق عريضة، كما أشار إليه شيخنا المرتضى رحمته في عبارته لمتقدمة^(٢)؛ إذ لا يعقل الرخصة في فعلها المستلزم لفوات الواجب المصادف لها، وهو الإتيان بسائر الأجزاء قبل خروج وقتها، ولكن لو قرأها لم تطل صلاته، على إشكال في بعض فروضه، كما ستعرفه في مسألة ما لو قرأ سورة طويلة بعوت بها الوقت.

(١) كتاب الصلاة ١ : ٣٢٠ - ٣٢١.

(٢) أمّا.

وكيف كان فمحَلَّ السورة - سواء قلنا بوجوبها أو استحبابها - إنما هو بعد الفاتحة نصّاً وإجماعاً بل ضرورة.

(ولو) حالف الترتيب و(قدّم السورة على الحمد ، أعادها أو غيرها بعد الحمد) عامداً كان أم ساهياً

وحكي عن الفاضل^(١) والشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم القول بطلان صلاته مع العمد^(٢)، بل في الجواهر: لم أجد أحداً صرح بالصحة قبل الأردبيلي فيما حكي عن مجتمعه^(٣) وبعض أتباعه^(٤)

ويحتمل كون إطلاق المتن مرئياً على غير صورة العمد، كما يؤيد هذا الاحتمال تصريحه باستثاف الصلاة فيما لو حالف الترتيب المعتبر بين كلمات الحمد وآياتها عمداً^(٥)، مع أنَّ المسألتين بحسب الطاهر من واحد، فلا نعقل فرقاً بينهما

اللَّهِمَّ إِنْ أَنْ يَنْزِلَ إِطْلَاقُ حُكْمِهِ بِاسْتِثْافِ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَا لَوْ كَانَ الْإِحْلَالُ بِالتَّرْتِيبِ مُوَحِّداً لِحُرُوحِ الْكَلَامِ عَنِ الْقِرْآنِيَّةِ، ودخوله في كلام الأدميين .

وكيف كان فعمدة مستند القول بطلان أنه إن أعاده بعد الحمد،

(١) في النسخ الخطيَّة والحجريَّة : «فاحصين» بدل «لفاضل» والصحيح ما أنشأه
(٢) إرشاد الأذهان ١ : ٢٥٣ ، تحرير الأحكام ١ . ٨٢٧/٢٤٢ ، تذكرة العقهاء ٣ . ١٤٢ ،
المسألة ٢٢٨ ، قواعد الأحكام ١ . ٢٧٣ ، منتهى المطلب ٥ . ٦٠ ، نهاية الأحكام
١ : ٤٦٣ ، الألفيَّة : ٥٧ ، بيان . ١٥٧ ، بدروس ١ . ١٧١ ، الذكري ٣ : ٣١٠ ، روض
الجنة ٢ : ٧٠٠ ، مسالك الأنهم ١ . ٢٠٥ ، المقاصد العليَّة ٢٥١ ، جامع المقاصد
٢ : ٢٥٥ ، وحكاة صهم العاملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٢٧٤ .

(٣) مجمع الفائدة والبرهان ٢ : ٢٢٠ .

(٤) جواهر الكلام ٩ : ٣٣٨ - ٣٣٩ .

(٥) راجع ص ١٢٦ .

فقد زاد في صلاته عمداً، فبعضه ما دلّ على أن «مَنْ راد في صلاته فعلية الإعادة»^(١) وإلا فقد نقص في صلاته.

وقد يستدلّ له أيضاً بأنّ تقديم سورة على الحمد تشريع، فتدرج بذلك في الكلام المحرّم الذي ادّعي الإجماع على كونه مبطلاً للصلاة، وبأنّه لا خلاف في حرمة تقديم السورة على الفاتحة، والسهي في العبادة يستدعي فسادها من غير فرق بين أن يكون السهي متعلّقاً بنفسها أو بجزئها؛ لأنّ مال الأخير أيضاً إلى السهي عن العبادة المشتملة على هذا الجزء، وإن شئت قلت إنّ الصلاة المشتملة على مخالفة الترتيب مهيّ عنها، فلا تصحّ وفي الجميع نظر، كما يظهر وجهه بمراجعة ما أسلفناه في مسألة ما لو أتى شيء من أفعال الصلاة رياءً ثمّ تداركه قبل فوات محله، فلا يطلّ بالإعادة.

وقد يستدلّ له أيضاً بحصول القرآن

وفيه بعد تسليم حرمة القرآن ومسطّيته للصلاة فهو غير صادق على مثل المقدم، خصوصاً على تقدير إعادة تدبّر السورة التي قدّمها على الفاتحة بعينها، كما ستعرف تحقيقه إن شاء الله.

فالأقوى . عدم بطلان الصلاة بتقديم السورة مع العمد أيضاً فصلاً عن السهو، وأمّا مع السهو فلا شبهة بل لا خلاف فيه

ويشهد له أيضاً - مضافاً إلى الإجماع، وعروي وعرفته في العمد - عموم قوله عليه السلام: «لا تعاد الصلاة إلا من حمسة»^(٢).

وخصوصاً خبر علي بن حمزة - العروي عن قرب الإسناد أنه سأل

(١) تقدّم تخريجه في ص ٨، الهامش (٣).

(٢) تقدّم تخريجه في ص ١٠، الهامش (١).

أحاه عن رجل ففتح الصلاة فقرأ سورة قبل فاتحة الكتاب ثم ذكر بعد ما فرغ من السورة، قال: «يمضي في صلاته ويقرأ فاتحة الكتاب فيما يستقل»^(١).

وما في دين الحر من لأمر بقراءة الفاتحة فيما يستقل - بحسب الظاهر - مسوق لبيان كيفية المصلي في صلاته دفعاً لتوهم الاكتفاء بما مضى سابقاً على مصلي محل الفاتحة، فكأنه قل: يمضي في صلاته مبتدئاً من الفاتحة

واحتمال أن يكون المراد أنه يقرأ فيما يستقل من الركعات ويكتفي بما قرأه في هذه الركعة - مع كونه تأويلاً لا شاهداً، ومحالته بحسب الظاهر للإجماع - مصي بالأدلة الدالة على وجوب تدارك الحمد ما لم يركع، كموتقة سماعة، الآتية^(٢)، وغيرها من الأدلة الدالة عليه.

ونظيره في الصعف احتمال إرادة الاكتفاء بالفاتحة وحدها في هذه الركعة من غير إعادة السورة؛ إذ ليس في الخبر إشعار بهذا فصلاً عن الدلالة عليه، فيبقى استصحاب بقاء التكليف بقراءة السورة سليماً عن المعارض. نعم، قد يتوهم أن مرجع تقديم سورة سبباً إلى نسيان الحمد قلها، فهو حين قراءة السورة غير مكفٍ بقراءة الحمد لا تكليفاً ولا وضعاً. أمّا الأول: فواضح.

وأما الثاني فلا اختصاص حرثية لحمد بحال التذكّر، فالسورة عند قراءتها وقعت مطابقة لأمرها، وتذكّره لحمد فيما بعد لا يوجب انقلاب

(١) قرب الإجماع ٧٦٢/١٩٩، الوصائر، الباب ٢٨ من أبواب القراءة في الصلاة،

السورة عمّا وقعت عليه .

وفيه : أنَّ المفروض تدكره للحمد قبل فوات محلّه ، فلم تنتف
حزنيته لهذه الصلاة كي تقع السورة في محلّها ، فوقوعها موافقةً لأمرها عند
نسيان الفاتحة مراعىً بعدم تدكره بها قبل فوات محلّها ، وإلا لوقعت السورة
قلها لا في محلّها .

وهل يكتفي في الصورتين - أي في حال العمد والسهو - بإعادتها أو
غيرها بعد الحمد ، كما هو ظاهر المتن وصريح المدارك^(١) ، أم عليه
استئناف القراءة لو كان رجوعه عن قصد التشريع أو تدكره لمخالفة الترتيب
بعد تلتسه بقراءة الفاتحة أو فرائعه منها ؟ وجهان ، بل قولان من أنَّ الإحلال
سالتربيب كما يوجب تقديم المتأخر كذلك يوجب تأخير المتقدم .
فلا يتحقق منه عرفاً صدق البدأة بفاتحة الكتاب في قراءته لو لم يستأنعها ،
مع أنّه يعتبر في صحة الصلاة صدق هذا العنوان ، كما يشهد له صحيحة
محمد بن مسلم ، قال سألت عن الذي لا يقرأ فاتحة الكتاب في صلاته ،
قال . « لا صلاة له إلا أن يبدأ بها في جهر أو إحدت^(٢) »

وموثقة سماعة ، قال سألت عن الرجل يقوم في الصلاة فيسئ فاتحة
الكتاب ، قال . « فليقل أستعبد بالله من الشيطان الرحيم إن الله هو السميع
العليم ، ثم ليقرأها ما دام لم يركع ، فإنه لا قراءة حتى يبدأ^(٣) بها في جهر أو
إحدت^(٤) » .

(١) مدارك الأحكام ٣ : ٣٥١

(٢) تقدّم تخريجها في ص ١٨٥ ، الهامش (٢)

(٣) في الامتنع والموضع الثاني من لوسائل « فإنه لا صلاة له حتى يقرأ » .

(٤) التهذيب ٢ : ٥٧٤/١٤٧ ، الاستبصار ١ : ١٣٤٠/٣٥٤ ، الوسائل ، الباب ١ من

أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٢ ، والباب ٢٨ من تلك لأبواب ، ح ٢

ومن أن المراد بالبدأة بفتح الكاف - على ما ينسب إلى الدهر - إنما هو تقديمها على غيرها من القرآن الواجب قراءته في الصلاة، أي الإتيان بها قبل السورة من غير أن يكون عنوان الابتدائية أو القسئية قيداً في ماهية الأمور به كي يجب قصده، وهذا المعنى يتحقق بإعادة السورة بعد الحمد بعد إلغاء ما قرأه أولاً.

هذا، مع أن المقصود بالروايتين بيان بطلان الصلاة أو القراءة العارية عن الفاتحة التي محلها الموطئ شرعاً في استثناء القراءة المعتبرة في الصلاة، لا بيان اعتبار وصف الابتدائية من حيث هي للفاتحة كي يضافه تأخرها عن قراءة غير معتد بها.

وكيف كان فهذا هو الوجه الأقوى.

ولكن قد يقال بوجوب الاستئناف في العمد؛ نظراً إلى عدم الاعتداد بما أتى به من الفاتحة وغيرها من أفعال الصلاة ما لم يرتدع عما قصده من مخالفة الترتيب، فإن قصد المخالفة ينال العزم على الصلاة الصحيحة المبرنة للذمة، فلا تتحقق معه استدامة لنية المعتبرة في الصلاة، وحيث إننا قد حققنا في محلّه أن استدامة النية إنما تعبر حال التمسك بأفعال الصلاة لا مطلقاً، فلو اكتفى بالفاتحة التي قرأها قبل أن يرتدع عن قصده، بطلت صلاته؛ لاحتلال شرطها، وإن تداركها قبل فوات محلّها صحّت؛ إذ لا يلزم منه إلا شبهة الزيادة العمدية وغيرها ممّا عرفت عدم قادحيتها للصحة.

ويمكن دفعه بجمع التناهي بين مخالفة الترتيب عمداً والعزم على فعل الصلاة المبرنة لذمته، وإلا لم يتحقق التشريع بتقديمه للسورة؛ لأن حصول التشريع بذلك موقوف على قراءتها بقصد جرئيتها للصلاة المأتمن بها أمثالاً لأمر الله؛ إذ لولا إيقاعها بهذا الوجه، لا يدرج في موضوع التشريع؛

ضرورة أن الإتيان بها لا يقصد الجزئية أو يقصد جزئيتها لصلاة غير تامة الأحرار والشرايط - أي الصلاة العامة الغير المأمور بها في الشريعة - ليس بتشريع ، فالتشريع إنما يتحقق فيما لو كان عارماً على أداء الصلاة ، وقدم السورة على الفاتحة يقصد كونه جزءاً منها ، وهذا النحو من القصد إنما يُعقل تحققه من العائد العالم بمخالفة عمله لما هو المشروع في حقه بعد سائه على المسامحة والمساهلة في الأحكام الشرعية وتنظيرها على المقاصد العرفية التي يتسامح فيها بمثل هذه التغيرات ، لا مع الالتفات التفصيلي إلى مخالفة عمله للمشروع وبطلانه ، فإن للتصورات التعصبيه آثاراً ليس لها تلك الآثار لدى إجمالها ، فقد ترى المكلف المتسامح في عمله يقدم الصلاة على وقتها عند مراحمتها لما يقصده بعد الوقت من سفر وبحره ، وقد يمسك من الأكل مقداراً من أول الليل عوضاً عن الإفطار الصادر منه في أول يومه الذي يجب فيه الصوم ، أو يسوي التقرب بصلاته التي يعلم إجمالاً باحتلال كثير من أجزائها وشرايطها ، إلى غير ذلك من الأمور التي كثيراً ما يصدر من المتسامحين في الدين قاصدين بها الخروج عن عهدة تكاليفهم مع علمهم بعدم موافقتها لها إلا بالمسامحة .

وملخص الكلام أن مَنْ خالف الترتيب وقدم السورة على الحمد^(١) بابياً على الاختصار عليها وعدم قراءتها بعد الحمد ، فإن نوى بذلك بطلان صلاته وعدم الإتيان بها على النحو المقرر في الشريعة ، فلا يكون عمله تشريعاً ، بل يندرج في موضوع المسألة الناحية عن أن نية الإحلال بالصلاة وإبطالها هل هي مطلقة أم لا؟ وقد تقدم تحقيقه في محله ، وعرفت فيما

(١) في «ض ١٧» بدل «الحمد» «الفاتحة».

تقدّم أنها بنفسها غير مطلقة، ولكنه لا اعتداد بالأفعال المأتي بها مع هذه البنية، بل عليه تداركها مع الإمكان، كما تقدّمت لإشارة إليه آنفاً.

وإن نوى به الإتيان بذلك الجزء لدى محلّها بعد الفاتحة من باب المسامحة وعدم الاعتناء بالاختلاف الشيء من هذا النحو من التغيير، فيندرج في موضوع مسألتنا، ويتحقّق به عنوان التشريع، ولا يكون فعله مديفاً لعمه على أداء الصلاة، ولا مقتضي حينئذ لاستئناف القراءة، فليتأمّن

تنبيه: حكى عن الذكرى أنه بعد أن حَكَم بالظلال في صورة العمدة قل لو لم يحب السورة لم يصّر التقديم على الأقرب، لأنه أتى بالواجب، وما سبق قرآن لا يبطل الصلاة نعم، لا يحصل له ثواب قراءة السورة بعد الحمد، ولا يكون مؤدياً للمستحب^(١) انتهى

واعترض عليه بعدم لغرق بين القول بوجوب السورة أو استحبابها في حصول الريادة العمدة التشريعية لو قدّمها نيّة الحزنية، كما هو مذهب الظلال لدى الفاتلين به.

ويمكن دفعه بمنع حصول الريادة على تقدير الاستحباب؛ لما أشرنا إليه من أن العامد العلم بمحاجة تقديم السورة على الحمد للمشروع لا يثنأى منه قصد كون السورة التي قدّمها على الحمد جزءاً من صلاته التي قصد بها التقرب، لا بعد بانه مسامحة على حوار تقديمها ببعض القياسات والمناسبات التي لا يُلْتَفَت إليها شرعاً وعرفاً لو لا المسامحة، فلو بينا على استحباب السورة، يكون حالها في لوقع كذلك؛ فإنّ مطلوبيتها بعد الحمد

(١) الذكرى ٣، ٣١٠، وحكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٩، ٣٤٠

ليس إلا بعنوان كونه شيئاً من القرآن ، وهي بهذا العنوان مطلوبة في الصلاة مطلقاً ؛ لاستفاضة النصوص على مشروعية مطلق القراءة والذكر والدعاء في الصلاة ، وظهور بعض أدلتها في صيرورتها من أحرائها المستحبة ، لا مستحبةً خارجياً واقعاً في أدلتها ، فيكون مطلوبة مقدار حاص منها - أي قراءة سورة كاملة بعد الحمد - من باب الأولوية والفصل ، فلو قدمها ولو بقصد الجريئة لا يتحقق به ريبة ولا تشريع ، ولكن لا يحصل به ثواب قراءة السورة بعد الحمد ، ولا يكون مؤدياً لهذا المستحب

ولو سلمنا حصول الريادة المصطنعة فإنما هي لو أعادها أو غيرها بعد الحمد ، إذ لو اكتمى بما قرأه قبل الحمد ، لا يتحقق عنوان الريادة عرفاً ، وحيث لا تغني عليه القراءة بعد الحمد على القول بالاستصحاب لا يلزم من تقديمه للسورة بطلان صلاته ، حيث يجوز له تركها بعد الحمد ، بل يحب ساء على حصول الريادة المبطنة بإعادتها ، وكلام الشهيد مرئ على صورة الاكتفاء بما قرأه أولاً ، كما يشهد له حكمه بعدم استحقاقه أحر قراءة السورة بعد الحمد .

وأما على القول بالوجوب حيث يدور أمره بين الإخلال ترك حرء أو الريادة العمدية لا يُعقل نقاؤها بصفة المطلوبة كي يوصف بالصحة ، فليتأمل .

(ولا يجوز أن يقرأ في الفرائض شيئاً من سور العزائم) على المشهور بين أصحابنا ، بل عن حملة من الأصحاب دعوى إجماعنا عليه^(١) ، ولم يُنقل الخلاف فيه من أحد من القدماء إلا من الإسكافي ، وتعه بعض

(١) الانتصار ٤٣ ، الخلاف ١ ، المسألة ١٧٤ ، العتبة : ٧٨ ، نهاية الأحكام ٤٦٦ : ١ ، وحكاها عنها المحراني في الحقائق الماصرة ٨ : ١٥٢

متأخري المتأخرين^(١)، مع أن عبارة الإسكافي المحكية عنه غير صريحة في ذلك، فإنه قال لو قرأ سورة من العرائم في الساقطة سجد، وإن كان في فريضة أوماً، فإذا فرغ قراها وسجد^(٢). فيحتمل الحمل على صورة السهو أو التقية الداعية لقراءتها أحياناً.

مضافاً إلى ما عن الروص من احتمال أن يريد بالإيماء ترك قراءة آية السجدة بقرينة قوله: فإذا فرغ قراها وسجد^(٣)، كما يناسب مذهب الإسكافي من جواز تبعض السورة^(٤).

هذا، ولكن لا يخفى ما في هذا الاحتمال من التردد.

وكيف كان فيدل على المشهور - مضافاً إلى الإجماعات المستقيمة المعتمدة بالشهرة - خبر رداة عن أحدهما عليه السلام قال: «لا تقرأ في المكتوبة بشيء من العرائم فإن السجود زيادة في المكتوبة»^(٥).

وموثقة سماعة قال: «مَنْ قَرَأَ ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ فَرَدَا خَتَمَهَا فَلَيْسَ سَجْدَةً، فَإِذَا قَامَ فَلْيَقْرَأْ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَلْيَرْكَعْ» وقال: «إِذَا ابْتَلَيْتَ بِهَا مَعَ إِمَامٍ لَا يَسْجُدُ فَيَجْزِيكَ الْإِيمَاءُ وَالرُّكُوعُ، وَلَا تَقْرَأُ فِي الْفَرِيضَةِ، وَاقْرَأُ فِي التَّطَوُّعِ»^(٦).

(١) راجع الهامش (١) من ص ٢٠٨.

(٢) حكاه عنه المحقق الحلبي في المعتمد ٢: ١٧٥.

(٣) روض الجنان ٢: ٧٠٥، وحكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١: ٣٩٥.

(٤) راجع الهامش (٦) من ص ١٧٧.

(٥) الكافي ٣: ٦٣١٨، التهذيب ٢: ٣٦١/٩٦، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب

القراءة في الصلاة، ح ٦.

(٦) التهذيب ٢: ١١٧٤/٢٩٢، لاستنصار ١: ١١٩١/٣٣٠، الوسائل، الباب ٣٧ من

أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢، والباب ٤٠ من تلك الأبواب، ح ٢.

وموثقة عمّار بن موسى عن أبي عبدالله عليه السلام : عن الرجل يقرأ في المكتوبة سورة فيها سجدة من العرائم ، فقال : «إذا بلغ موضع السجدة فلا يقرأها ، فإن أحت أن يرجع فيقرأ سورة غيرها ويدع التي فيها السجدة فيرجع إلى غيرها» وعن الرجل يصلي مع قوم لا يقتدى بهم فيصلّي لنفسه وربما قرأوا آية من العربية فلا يسجدون فيها فكيف يصنع ؟ قال : «لا يسجد»^(١).

وطاهاها حوار التبعيض ، ولكن يشكل الالتزام به ، لشذوذه ومعارضته بغيره ممّا عرفته في صدر المسحّ.

وحمر عليّ بن جعفر - العروى عن كتابه وعن قرب الإسناد - أنّه سأل أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يقرأ في العربية سورة «والحم» أيركع بها أو يسجد ثم يقوم فيقرأ غيرها ؟ قال : «يسجد ثم يقوم فيقرأ فاتحة الكتاب ويركع ، وذلك ريادة في العربية ، ولا يعود يقرأ في العربية بسجدة»^(٢).

أقول : سوق السؤال في هذه الرواية يقضى بكون حوار قراءة العرائم في الصلاة لدى السائل من الأمور المسلّمة المعروف عنها بحيث لم يكن يتوهم المسع عن أصل القراءة في العربية ، فسأل عن أنّه عند قراءته^(٣) سورة الحم ، التي تكون آية السجدة في آخرها وليس بعدها قراءة هل يترك سجدة العربية ويركع عن هذه القراءة ، أم يسجد للعريضة ثم يقوم فيقرأ غيرها ويركع ؟ فأجبه الإمام عليه السلام أولاً عمّا كان محطّ نظره في السؤال

(١) التهذيب ٢ - ١١٧٧/٢٩٣ ، الوسائل ، الباب ٤٠ من أبواب القراءة في الصلاة ، ج ٣ ، والباب ٣٨ من تلك الأبواب ، ج ٢

(٢) مسائل عليّ بن جعفر ٣٦٦/١٨٥ ، قرب الإسناد : ٧٧٦/٢٠٢ ، الوسائل ، الباب ٤٠ من أبواب القراءة في الصلاة ، ج ٤ .

(٣) في المسح الحطية والحجرية «قراءة» . واعتُمد هو الصحيح .

من بيان ما هو وظيفته عند قراءة العربية في الصلاة التي تجوز قراءتها فيها. ثم تنهه على أن خصوص المورد ليس مما يجوز فيه ذلك؛ لأن ذلك زيادة في المريضة، فلا يعود يقرأ فيها بسجدة.

وربما يستدل بهذه الرواية للكراهة؛ حيث يظهر من صدرها حواره، فيحمل ما هي ذيلها من الشهي عنه في المريضة على الكراهة، كما ربما يؤيده الشهي عن العود من غير أن يأمره بإعادة ما مضى

وفيه: أنه لا يبقى للصدر ظهور في الحور بعد أن صرح في الدين بأن ذلك ريدة هي المريضة، وبه عن أن يعود، وعدم أمره بإعادة ما مضى لعله لكون السؤال مستيقاً على العرص، وللاكتفاء بما يتوه على سبيل الكلية وصرب القاعدة من أن «من راد في صلاته عليه لإعادة»^(١) أو لكون الجاهل معذور، أو غير ذلك من لوجوه المقتضية للإهمال

واستدلوا أيضاً للمدعى: بأن دلت أي قراءة العربية في المريضة - مستلزم للمحرّم، ومستلزم المحرّم محرّم

ثم الصعري ولأنه لا يحلوا ما أن يسجد في أثناء الصلاة، فيلزم زيادة لسجدة في أثناء عمدة، أم لا لا يؤخرها إلى أن يصرع من الصلاة، فيلزم الإحلال بالواجب المورى

وأما الكبرى: فطهارة

واعترض^(٢) عليه. بانتدائه على حرمة ريدة السجدة في لصلاة مطلقاً وإن لم يكن لأجل الصلاة، وعلى كون لوجوب للسجدة فوراً بحيث ينافيه التأخير إلى أن يصرع من الصلاة. وهما ممنوعان

(١) تقدّم تعريجه في ص ٨، بهامش (٣)

(٢) كما في مطابع الآتوار ٢ : ٤٤

وأجيب^(١) عن ذلك بفساد الجمع المربور؛ فإن تعليقه عليه السلام المنع من القراءة بقوله عليه السلام . «فإن السجود زيادة في المكتوبة» يكفي لإثبات المقدمتين الممنوعتين، إذ لو لم تكن زيادة السجدة مطلقاً محرمة لما استقام التعليل، وكذلك الحال بالنسبة إلى الفورية.

وفيه: أن هذا خروج عن الاستدلال بهذا الدليل؛ إذ الاستدلال بكل دليل مني على الإجماع عما عداه من الأدلة التي قد لا يلتزم بمعاها الخصم، أو يلتزم به لمحض التعبد، أو عنى صريح من التأويل، كما هو الشأن في باب المناظرة.

ويتوخه على الدليل المربور أيضاً مع كون قراءة العزيمة مستلزمة للمحرّم؛ لأن السجدة إما تحب فوراً بقراءتها مطلقاً حتى في أثناء الصلاة أم لا، فعلى الأول لا حرمة في زيادتها، بل تحب، وعلى الثاني بحوز تأخيرها، فهي غير مستلزمة للمحرّم.

نعم، هي سبب لأمر الشارع إما بزيادة السجدة التي لولا هذا السبب لكانت محرمة، أو بتأخير السجدة التي لولا أنها في الصلاة لوحيث فوراً، وليس للعقل استقلال بقبح مثل هذا السبب أو حرمة.

وما يقال من أن التسبب إلى مراعاة المصيّقين الموجب لسقوط أحدهما ولو كان بأمر الشارع بمسألة ترك الساقط اختياراً، لا يخلو عن تأمل.

نعم، قضية التعبد بطواهر الأحبار الباهية عنه المعللة بأن السجود زيادة في المكتوبة هي الاكترم بحرمة إن لم تقل بظهور مثل هذه النواهي

(١) المحجّب هو السيّد الشنقي في مطالع الأنوار ٢٠٢ : ٤٤

في كونها مسوقة لبيان محرّد الحكم بوصفي ، أعني بطلان الصلاة بزيادة السجدة التي تحب بقراءة العرائم كما لا يخفى عن واحد وإن كان الأوجه دلالتها على الحكم التكليفي أيضاً

وأوضح منها دلالة على ذلك ما لم يشتمل منها على التعليل المزبور ، كموثقتي سماعة وعمار ، المتقدمين^(١) ، كما لا يخفى .

فالأظهر ما هو المشهور من حرمة قراءة العرائم في الصلاة خلافاً لما يظهر من المدارك من لميل بل القول بالحوار ، فإنه - بعد أن نقل استدلال المشهور بالدليل العقلي المبرور ، وناقش فيه بعض المناقشات المبرورة ، واستدلّ لهم برواية زرارة ، المتقدمة^(٢) ، وناقش فيها بصعب السد - قال : وبإرائها أخبار كثيرة دالة على الحوار ثم ذكر حملة من الأخبار الآتية التي يظهر منها (الحوار ، إلخ) أن قال - ويمكن الجمع بينها وبين رواية زرارة ، المتقدمة بحملها على الكراهة ، كما يشهد به رواية عليّ بن حمزة أنه سأل أبا جعفر موسى عليه السلام عن الرجل يقرأ في المريضة سورة «والنجم» وساق الحديث كما قدّمنا^(٣) نقله ، ثم قال - والحق أن الرواية الواردة بالجمع ضعيفة جداً ، فلا يمكن التعلّق بها ، فإن ثبت بطلان الصلاة بوقوع هذه السجدة في أثناءها ، وحسب القول بالجمع من قراءة ما بوجه من هذه السور ، ويلزم منه المنع من قراءة سورة كلّها إن أوجب قراءة سورة بعد الحمد وحرمنا الريادة ، أي على سورة ، وإن أحرر أحدهما احتضّر المنع بقراءة ما يوجب السجود خاصة ، وإن لم يثبت بطلان الصلاة بذلك

(١) في ص ٢٠٣ و ٢٠٤ .

(٢) في ص ٢٠٣ .

(٣) في ص ٢٠٤

- كما هو الظاهر - اتَّحه القول بالحوار مطلقاً، وتخرج الأحبار الواردة بذلك شهادة^(١). انتهى

أقول : أمّا الاستشهاد بحر علي بن جعفر للجمع بين الأخبار بحمل النهي على الكراهة ففيه ما عرفت ثمّ من ظهور هذه الرواية بنفسها في الحرمة

وأما المأقشة في الرواية الواردة في المع ضعف السند : فهي وإن كانت وجيهة لديه حيث لا يحوّر العمل إلا بالروايات الصحيحة المصطلحة، ولكن لديها ضعيفة جداً، لا يحار صغره لو كان بالإجماعات المستفيضة التي كادت تكون متواترة، المعتصدة بالشهرة وشذود المخالف هذا، مع استفاضة أحوار المنع واعتصاد بعضها ببعض، مع كون بعضها بنفسها موثقة

وأما الأخبار المعارضة لها التي يستظهر منها الحوار فمنها حسنة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يقرأ السجدة في آخر السورة، قال : «يسجد ثم يقوم فيقرأ فاتحة الكتاب ثم يركع ويسجد»^(٢) وصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قال : سأله عن الرجل يقرأ السجدة فيساها حتى يركع ويسجد، قال : «يسجد إذا ذكر إذا كانت من العرائم»^(٣).

وخبر وهب بن وهب عن أبي عبد الله عن أبيه عن علي عليه السلام قال

(١) مدارك الأحكام ٣ : ٣٥١ - ٣٥٣.

(٢) لكافي ٣ : ٣١٨/٥، التهذيب ٢ : ١١٦٧/٢٩، الاستبصار ١ : ٣١٩/١١٨٩، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١

(٣) التهذيب ٢ : ٢٩٢ - ١١٧٦/٢٩٣، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١

«إذا كن آخر السورة السجدة أحرّكُ أن تركع بها»^(١)

أقول . قصيدة الجمع بين هذه الروايات وبين الأحبار المتقدمة التي ورد فيها النهي عن قراءتها في الفريضة دور النافلة حمل هذه الأحبار على لنافلة .

هذا . مع أن هذه الروايات ليست مسوقة لبيان أصل الحوار كي يُفهم منها ذلك في جميع الصلوات على الإطلاق ، بل هي مسوقة لبيان حكم آخر ، فلا يصح لتعلق بها لإثبات الحوار في الفرائض ، إلا أن يدعى أن المتبادر إلى الدهن من الروايات الواردة فيما يتعلق بالصلاة إرادة الفرائض ، فليتأمل .

ومنها : حرّ أني نصير عن أني عبد لله ﷻ قال «إن صليت مع قوم فقرأ الإمام «اقرأ باسم ربك الذي خلق» أو شيئاً من العرائض وفرغ من قراءته ولم يسجد فأوم إيماءً . والحائض تسجد إذا سمعت السجدة»^(٢)
أقول . المراد بالإمام في هذه الرواية إمام المحالف ، فلا تدل على حوازه كي يعارض الأحبار المتقدمة ، بل في بعض تلك الأحبار التسيه على الحكم المذكور في هذه الرواية .

وصحيفة علي بن جعفر - لمروية عن التهذيب - عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سأله عن إمام قوم^٣ قرأ السجدة فأحدث قبل أن يسجد كيف يصنع ؟ قال : «يقدم غيره فيتشهد ويسجد ويصرف هو وقد تمت

(١) لتهذيب ٢ ١١٧٣/٢٩٢ ، الاستبصار ١ ١١٩٠/٣١٩ ، الوسائل ، الباب ٣٧ من

أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٣

(٢) الكافي ٣ ٤/٣١٨ ، التهذيب ٢ ١١٦٨/٢٩١ ، الاستبصار ١ ١١٩٢/٣٢٠ ،

الوسائل ، الباب ٣٨ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١ .

(٣) كلمة «قوم» لم ترد في المصدر ، وهي موحودة في الحقائق الباصرة ٨ ١٥٣

صلاتهم^(١).

وعن قرب الإسناد نحوه . لا أنه قال . لا يقدم غيره فيسجد ويسجدون
وينصرف وقد تمت صلاتهم^(٢)

وهذه الصحيحة طهارة في لفريضة ، وحملها على النافذة بعيد في
الغاية ؛ لعدم جور الجماعة فيها . لا في مواضع نادرة
وقد يجاب عنها بالحمل على النسيان
وفيه ما لا يحصى من التقد

والأولى حملها على انتفية ، كما أن المتجه حمل سائر الأحبار أيضاً
عليها لو انحصر المحمل بها . إذ لحوار مذهب جمهور أهل الخلاف على
ما نقل عنهم^(٣) ، فلا تصلح الأحبار الدانة عليه معارضة للروايات الدالة على
المع ، وتقديم الجمع على الطرح بحمل أخبار المع على الكراهة لا بخلو
عن إشكال ؛ فإن ما فيها من التعليل بأن السجود زيادة في المكتوبة قد يأتي
عن هذا الحمل ، خصوصاً مع محالته للمشهور أو المجمع عليه ، والله
العالم .

ثم إن قد أشروا أبعاً إلى أن المتأثر من أخبار الهبة عن قراءة
العرائم كغيرها من الواهي المتعلقة بكيفيات العبادة . إرادة الحكم الوصفي ،
أي مابعية ما تعلق به النهي أو شرطية عدمه ، لا محض الحكم التكليفي ،
ولكن معاده بمقتضى ما فيها من التعليل بأن السجود زيادة في المكتوبة :

(١) التهذيب ٢ . ١١٦٨/٢٩٣ ، الوسائل ، الباب ٤٢ من أبواب قراءة القرآن ، ح ٤
(٢) قرب الإسناد ٧٩٥/٢٠٥ ، الوسائل ، الباب ٤٠ من أبواب القراءة في الصلاة ،
ح ٥ .

(٣) نقله عنهم الشيخ الطوسي في الخلاف ١ ٤٢٦ ، المسألة ١٧٤ ، وكذا العلامة
الحلي في تذكرة الفقهاء ٣ : ١٤٦ ، المسألة ٢٣٦

أَنْ مَانِعِيَّتْهَا عَنْ صِحَّةِ الصَّلَاةِ يُلْحِظُ مَا تَوَحَّهَ مِنْ فِعْلِ السَّجْدَةِ فِي أَثْنَاءِ الْفَرِيضَةِ ، لَا مِنْ حَيْثُ هِيَ ، فَالْعَامِلِي لِمَعْلُ الصَّلَاةِ هِيَ السَّجْدَةُ الَّتِي تَجِبُ بَقَرَاءَتِهَا ، وَلَكِنْ الِلهِي تَعَلَّقَ بَقَرَاءَتِهَا مِنْ حَيْثُ كَوْنِهَا مُوجَّهَةٌ لِلْسَّجْدَةِ ، فَالْمَقْصُودُ بِالِلهِي عَلَى حَسَبِ مَا يَنْتَضِيهِ طَاهِرُ التَّعْلِيلِ أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ هُوَ آيَةُ السَّجْدَةِ ، كَمَا هُوَ صَرِيحٌ مُوثَّقَةٌ عَمَّارٌ ، مُتَقَدِّمَةٌ^(١) ، لَا مَجْمُوعُ السُّورَةِ ، وَلَكِنْ بَاءٌ عَلَى وَحُوبِ قَرَاءَةِ سُورَةٍ كَمَا وَحَرَمَةِ الْقِرَانِ وَحَصُولِهِ بِقَرَاءَةِ سُورَةٍ وَبَعْضٍ مِنْ أُخْرَى حَرَمَ قَرَاءَةَ الْمَجْمُوعِ ، كَمَا نَهَى عَلَيْهِ فِي الْمَدَارِكِ^(٢) ، وَحَيْثُ لَمْ تُقَلِّ بِحَرَمَةِ الْقِرَانِ وَلَا بِحَصُولِهِ مَا ذُكِرَ فَلَمْ تَحْجِ عِلْمَ حَرَمَةِ مَا عَدَا آيَةَ السَّجْدَةِ ، كَمَا يُؤَيِّدُهُ بَلْ يَشْهَدُ لَهُ الْمَوْثُوقَةُ الْمَرْبُورَةُ^(٣)

وَلَا يَنَافِيهِ ظَهُورُهَا فِي حَوَارِ التَّعْيِينِ ؛ فَإِنَّ رَفْعَ الْيَدِ عَنْ ظَاهِرِ فُقْرَةٍ مِنْ الرِّوَايَةِ لِابْتِلَالِهَا بِمَعَارِضٍ وَبِحُجُوهٍ لَا يَسْقُطُ عَنْ الْإِعْتِنَاءِ بِالسَّيِّئَةِ إِلَى سَائِرِ فُقَرَاتِهَا .

فَمَا عَنْ بَعْضٍ^(٤) مِنَ الْقَوْلِ بِحَرَمَةِ الْحَمِيعِ وَيُطْلَانُ الصَّلَاةَ بِمَحْرُودٍ لِشُرُوعٍ ضَعِيفٍ .

اللَّهِمَّ إِلَّا أَنْ يَرَّكَ كَلَامُهُ عَلَى صُورَةِ الْعَرَمِ عَلَى قَرَاءَةِ الْمَجْمُوعِ بِعَوَانِ الْجَرِيئَةِ وَامْتِثَالِ الْأَمْرِ بِقَرَاءَةِ سُورَةٍ كَمَا ، فَيَحْرَمُ حَمِيْعَهَا حَيْثُ مِنْ حَيْثُ التَّشْرِيعِ ، وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِمَحْرُودِ الشُّرُوعِ ، بَاءً عَلَى بَطْلَانِ الصَّلَاةِ بِمَعْلُوقِ الْكَلَامِ الْمَحْرُومِ أَوْ الرِّيَادَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ الْحَاصِلَةِ فِي مِثْلِ الْمَرَضِ

(١) فِي ص ٢٠٤

(٢) مَدَارِكُ الْأَحْكَامِ ٣ : ٣٥٢ .

(٣) فِي ص ٢٠٤ .

(٤) الشَّهِيدُ الثَّانِي فِي مَسَائِلِ الْأَهَمِّ ١ - ٢٠٦ ، وَرَوْضُ الْجَنَانِ ٢ : ٧٠٦ ، وَالْحَاكِي عَنْهُ هُوَ الْعَامِلِي فِي مَدَارِكِ الْأَحْكَامِ ٣ : ٣٥٣ .

ولكنك عرفت مراراً ضعف كل من النساء، والأقوى اختصاص
السمع بقراءة آية السجدة لا غير

وهل تطل الصلاة بقراءتها من حيث هي، أم لا تطل إلا بعمل
السجدة، ولو تركها عصباناً وقرأ سورة أخرى ومضى في صلاته صححت
صلاته؟ وجهه. من ظهور الرواية لمعلنة في أن المصلي لفعل الصلاة إنما
هي ريدة السجدة المتوقعة على فعلها لا القراءة من حيث هي، ومن أن
الأمر بإيجاد السجدة المصافية لفعل لصلاة مرجعه إلى الأمر بإبطال الصلاة
بفعل المصلي، ولا يعقل معه نفاء الأمر بالمصلي في صلاته، كما هو لازم
عدم البطلان، لرجوعه إلى الماقصة. ومن ها حكموا بطلان صلاة من
وحد عليه إخراج ما بدفعه من الأخذات عند تصرره بامساكها، فلا يتوقف
ما ذكر على ادعاء أن الأمر بالسجدة يستترج الهي عن صدها كي يناقش
بالمع، ولا على أن الأمر بشيء منع عن طلب صده كي يقال بأن هذا فيما
إذا كان الطلب المتعلق بكل منهما مطلقاً، وأما إذا كان أحدهما مشروطاً بعدم
الحروح عن عهدة التكليف بالآخر فلا، كما تقدم توصيحه في مسح
التيتم^(١)؛ لما أشربا إليه من أن الأمر بإيجاد المصافي في الحقيقة أمر
بالإبطال، وهو يناقض الأمر بالمضي

هذا، ولكن الحق أن إرجاع الأمر بالسجدة بل وكذا التكلم والحدث
وغيرها من الأفعال المصافية للصلاة إذا كان الأمر متعلقاً بها من حيث هي لا
من حيث مبطلتها للصلاة إلى الأمر ببطلانها الذي يناقضه الأمر بالمصلي
مغالطة، ولكن ما أشربا إليه من إمكان مطلوبة المصلي في الصلاة على سبيل

(١) راجع ج ٦، ص ١٦٠ - ١٦١

لترتب - أي مشروطاً بكونه تركاً للسجدة الواجبة عليه مخجراً - لا يجدي في الحكم بصحة صلاته على تقدير ترك السجدة والمصّي فيها ، إذ المتبادر عرفاً من الأمر بإيجاد المظن - كما هو ظاهر أحذر الباب بحسب مدلولها الالتزامي - أن الشارع لم يرد لمصّي في هذه الصلاة ، بل أوجب بقضائها بهذا الشيء ، فيحضر بهذه الأحبر عموم ما دلّ على وجوب المصّي أو حواره ، ولا يبقى معه طللٌ تقديريّ مصحح لصلاته على تقدير المصّي .

نعم ، ما ذكر إنما يجدي فيما لو كان الحاكم بالتحصيل العقل من باب مراحمته لواحب أهم ، حيث إن العقل لا يستقل بعدم مطلوبة غير الأهم إلا على تقدير عدم القدرة عليه من حيث اشتغاله بصدّه لأهم لا مطلقاً ، بخلاف ما لو كان التحصيل مستنداً من دليل لمطي ، كما في المقام ، فليتأمل .

ولو تعدّر عليه السجدة لمريض أو نقيّة ونحوها وقلما بأنه يحوز له في مثل الفرص قراءة العزيمة احتيئاً في غير حال الصلاة وفي النوافل هل له أن يقرأها في العريضة ؟ فيه تردد من إطلاق السهي عن قراءتها في النصوص والعتوى ومعدّد الإجماعات المحكيّة على الحرمة ، ومن اقتضاء التعليل الوارد في الأحبار من أن السجود زيادة في المكتوبة . قصر الحكم على مورد العلة ، وهو ما إذا كانت قراءتها موحدة لسجدة التي تتحقّق بها الزيادة في المكتوبة لا مطلقاً وهذا الوجه هو الأقوى ، لا أن المبيى - أعني حواز قراءتها احتيئاً مع العلم بعدم التحكّن من سجدتها - لا يخلو عن إشكال ، فليتأمل .

ودعوى أنه عند تعدّر السجود يجب الإيماء بدلاً عنه ، فهو بحكم مبدله في كونه زيادة في المكتوبة ، قابضة للجمع ؛ إذ لو سلّم صغراه - أعني

وحوب الإيماء بدلاً عنه ، كما ربما يشهد له في الجملة بعض الأخبار الآتية - فلا نُسلم كراهه ، أعنى كونه ريبة في المكتوبة ، وإنما اعترفنا بذلك في مُثله من باب التعبد والالتزام بالأخبار الدالة عليه الكاشفة عن أن العبرة في زيادة السجدة في الصلاة لدى الشارع بحصول هذه الماهية التي جعلها الشارع حرماً منها ونهياً عما اعتراه فيها وإن لم يكن مأثماً بها بقصد جزئيتها للصلاة ، فلا يقاس عليها غيرها مما لم يدل عليه دليل شرعي ، خصوصاً في مثل الإيماء العبر المحسوس لسائر أحرء صلاته ؛ إذ مع المجاسة - كما في السجدة وأشائها - قد لا يأتي العرف عن إطلاق اسم الزيادة ، نظراً إلى محرّد الصورة ، والإعماص عن أن القصد من مقومات ماهيتها ، وهذا بخلاف غير المحاسن ، كما ربما يشهد له - مضافاً إلى ذلك - بعض الأخبار الآتية التي وقع فيها الأمر بالإيماء بدلاً عن السجدة في أثناء الفريضة ، والله العالم .

وكيف كان فلو حوّرا قراءتها في الفريضة في مثل الموضع ، وفي الاجتزاء بها عن السورة الواحدة في الصلاة إشكال ؛ فإن ما دلّ على وجوب قراءة سورة كاملة قد تحصّر بالأخبار الساهية عن قراءة العريضة ، واحتصاص حرمتها بصورة التمكن من السجدة غير مُخِلٍّ في صحتها في غير تلك الحالة فإن كونها محرّمة أو غير محرّمة من أحوال الفرد المنخرج ، ولا يتعدّد به أفراد العام ، ولا يبقى للأدلة الدالة على قراءة سورة كاملة بعد ورود التخصيص عليها بالأخبار الساهية عن قراءة العريضة دلالة على إرادتها من تلك الأدلة في غير حال حرمتها .

اللّهم ! إلا أن يدعى استعادة الاجتزاء بها في غير الصورة التي تعلّق بها النهي من نفس الأخبار الساهية ، إذ المستدر منها إرادة النهي عن قراءة

العريضة في الصلاة على حسب ما يقرأ غيرها من السور القرآنية امتثالاً للأمر بقراءة السورة، وقصة قصر الحكم على مورد العلة حواز إيقاعها بهذا الوحد لو لم يستلزم زيادة في المكتوبة فتصح
إن قلت : ولأخبار الناهية على هذا مصروفة عما لو قرأها لا بقصد جزئيتها من الصلاة .

قلت : نعم ، ولكن يُعهم حرمتها من لعل المصوصة ، كما يُعهم من حرمة استماعها ، مع أنه خارج عن مورد النص
هذا ، مع إمكان أن يقال إن معد لأحد الأهية بواسطة ما فيها من التعليل إنما هو تقييد لسورة التي تحب قراءتها في العريضة بعدم كونها موحدة لزيادة السجدة ، كتقييدها بعدم كونها من حيث الطول معونة للوقت ، لا إحراج دوات هذه السور من حيث هي من عموم ما تحب قراءته في الصلاة كي يتوجه عليه الإشكال المربور ، فافهم
وكيف كان فلا فرق على الظاهر بين قراءة آية السجدة واستماعها ، كما عن حمدة لتصبح به^(١) ، فإن استماعها أيضاً كقراءتها موحب لزيادة السجدة في المكتوبة ، ولا يحور كما لا تحور قراءتها ؛ لعموم العلة المصوصة

وهل تطل الصلاة بمجرد الاستماع ، أم لا تطل إلا بفعل ما يوحه من السجدة ؟ الوحها المزبوران في قراءتها .
وحكي عن التذكرة أنه قل : لو سمع في لعريضة فإن أوحاه - أي السجود - أو استمع ، أو ما وقضى^(٢) . انتهى

(١) راجع الهامش (١) من ص ٢١٦

(٢) تذكرة الفقهاء ٣ - ١٤٧ ، المربع «د» من المسألة ٢٣١ ، وحكاها عنها صاحب

وربما يستشعر من كلامه عدم حرمة الاستماع كالسماع.

ويحتمل رجوعه إلى ما حكى عن غير واحد من الفرق بين القراءة والاستماع في المصطلية دور الحرمة، فحكموا بحرمة القراءة وإبطالها للصلاة، وحرمة الاستماع ولكنه لا يسجد لها^(١)، بل يمضي في صلاته، فكان محط نظرهم في الفرق المربور ما يظهر من بعضهم^(٢) من التسالم على أن الكلام المحرّم مطلق للصلاة قرأاً كان أم غيره، فمتى قرأ العريضة بطلت صلاته، وتخر التكليف بسجده فوراً من غير أن يعارضه تكليف آخر، وهذا بخلاف ما لو استمعها، فإنه وإن ارتكب الحرام ولكن لم تطل صلاته، إذ ليس كل محرّم مطلقاً ما سم يكن كلاماً، فيدور أمره بعد الاستماع بين محدودين، فما إبطال الصلاة، أو الإحلال سالواحب الصوري، أي السجدة، ورعاية الأول أولى لدى الشارع، كما يبنى عن ذلك بعض الأحناف الأمرة بالإيماء في أثناء الصلاة في بعض الفروع الآتية

مضافاً إلى أن المرحع بعد ترجم الواحيس وتعارض دليليهما إلى استصحاب حرمة القطع ووجوب المضي، وعلى تقدير الحدشة فيهما والتخير، فلا يتعين عليه إبطال الصلاة وقطعها بسجدة العريضة

ولا ينافيه ظاهر الحر^(٣) الذي وقع فيه تعليل الحرمة بأن السجود زيادة في المكتوبة، الذي هو عمدة مستند الحكم بحرمة الاستماع؛ إذ لا يكاد يفهم من ذلك إلا أن لسجود في أثناء العريضة يبطل لها، فلا يجوز

الجواهر فيها ٩ : ٣٤٥.

(١) نهاية الإحكام ١ : ٤٦٧، الروضة السنية ١ : ٦٠٧. وحكاها عنهما وعن شارح

الروضة (المصاحح سنية - مخطوط) الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ : ٤٠٠.

(٢) الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ : ٤٠١.

(٣) تقدّم الخبر في ص ٢٠٣.

فعل موجه ، وأما أنه عند فعل م يوجهه يتعين عليه السجود فلا يفهم من الخبر ، لإمكان أن يكون النهي عن موجهه لاستلزامه إما الإحلال بما يقتضيه الموجب ، أو إبطال الصلاة بفعل السجود ، فورود المحذور فعلاً وتركاً هو السبب للنهي ، لا أن السجود المراد المطلق لما كان لازماً بمجرد تحقق الموجب كن فعل الموجب حراماً ؛ لكونه سبباً لإبطال الصلاة كي يكون المحذور الموجب للنهي هو حصول وجوب فعل السجود في الصلاة ، المستلزم لإبطالها بمقتضى التعليل

هذا ، ولكن الإيضاح ظهور الأحرار بل صراحة بعضها - كجبر علي بن جعفر^(١) ، الذي وقع فيه السؤال عن قراءة سورة «التحم» في العريضة - في وجوب الإنسان بالسجود في الأثناء ، وأن ذلك زيادة في العريضة ، فلا يقرأ العريضة فيها كي يضطر إلى أن يزيدها في العريضة بالتسبيح ، بل هذا هو الذي يستق إلى الدهر من التعليل بأن السجود زيادة في المكتوبة ، حيث إن ظهره أن زيادة السجدة التي تحت بقراءة العريضة هي العلة بداتها للحرمة ، لا بما يلزمها من محذور آخر أهم ، أي لزوم محالة أحد التكليفين ، فالأقوى وجوب السجدة فوراً عند إيجاد مسها من غير فرقي بين القراءة والاستماع ، فتأمل العريضة بها إن لم تقل حصول الطلآن بمجرد التكليف بإيجاد المبطل ، كما لا يخلو عن وجه .

ولا يقاس ذلك بما لو تحقق سببها من غير احتيار ، كما لو قرأها عملاً عن كونها عريضة أو سمعها بلا قصد ، حيث لم يُنقل القول بإبطال الصلاة به عن أحد وإن احتج به بعض^(٢) ، إذ عاية م يمكن استعادته من التعليل

(١) تقدّم خبره في ص ٢٠٤

(٢) راجع : جواهر الكلام ٩ : ٣٤٥

بالتقريب المزبور إنما هو لروم الإتيان بالسجدة التي تتحقق بها الزيادة في المكتوبة عند الإتيان بموجبه اختياراً، وأما أنه متى تحقق موحه ولو من غير اختيار وجب العمل به يقتضيه من فعل السجدة فوراً ولو في أثناء الفريضة فلا يكاد يفهم من ذلك؛ فإنه إنما استفدنا كون ما دلّ على فورية السجود مقدماً على حرمة لقطع عند اختيار سببه بدلالة تبعية غير مقصودة بالحطاب ناشئة من تحلل رباته من حيث هي علة لتحريم موحه، لا المحدور المترتب عليه فعلاً وتركاً، فالموارد التي لا يصلح أن تكون رباته موحية لتحريم سببه لكونها خارجة عن اختيار المكلف خارجة^(١) عن مورد العلة مطوقاً ومفهوماً، فلا يمكن استعادة فورية السجدة فيها من ذلك إلا بشقح المناط، وهو غير منفع.

ولو سلم دلالة عليه، فترفع اليد عليه بالنسبة إلى ما لم يكن السبب اختيارياً بالنصوص الآتية الدالة عليه في الجملة، المتمم بعدم القول بالفصل، مضافاً إلى عدم خلاف يعتد به فيه على الظاهر

وكيف كان فالظاهر عدم الخلاف بين الأصحاب في أنه لو قرأ العزيمة سهواً أو سمعها، لم تبطل صلاته، ولكنهم اختلفوا بين قائل بتأخير السجود، وقائل بأنه يومئ في أثناء بدأه، وقائل بأنه يجمع بين الإيماء في الصلاة والسجود بعدها.

وعن كاشف العطاء أنه يسجد في الأثناء^(٢)، بناءً منه على عدم بطلان الصلاة بسجدة العزيمة، لمع صدق الريادة في الصلاة بالإتيان بعمل خارج

(١) في النسخ الحظية والحجوية «خارج»، والظاهر ما أثبتناه

(٢) كشف العطاء ٣ - ١٨١، وحكاة عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ - ٤٠٤.

مشابه للعلل الصلاتي من حيث الصورة، بل مخالف له، بناءً على أنه لا يعترف في سجدة التلاوة تسوي موضع الجهة والموقف وغيره ممّا اعترف في سجدة الصلاة، ولعموم بعض الروايات الدالة على وجوب السجدة في أثناء الصلاة^(١).

وفيه ما لا يحصى؛ فإنه اجتهد في مقدسة البصّ المصرّح بأن السجود ريادة في المكتوبة^(٢)، وقد أشرنا في مقدم توحيه الرواية إلى أنه إذا تعدّر حملها على إرادة طاهرها من كونه ريادة في الصلاة حقيقةً بحسب ما يتفاهم عرفاً من لفظ الريدة، وجب حملها على إرادة الريادة الحكمية، أو إرادة كونه فعلاً رائداً واقعاً في أثناء الصلاة محللاً بها.

وكيف كان فالتعير الواقع في النصوص بأن السجود ريادة في العريضة كالصّ على كونه محللاً بخصوصاً مع اعتضاده بعهم الأصحاب وفتواهم، بل عن غير واحد^(٣) دعوى لإجماع علي بطلان العريضة بسجدة لعريضة، كما ربما يؤيده أيضاً بل يشهد له بعض الأحبار الآتية^(٤) التي وقع فيها الأمر بالإيماء بدلاً عن السجود إذ كان في العريضة

وأما بعض الروايات التي زعم دلالتها على وجوب السجدة في الأثناء. فالمراد بها - بحسب الظاهر - مثل صحيحة^(٥) محمد بن مسلم وغيرها ممّا عرفت في صدر المبحث من تعيين حملها على النافلة أو التقيّة،

(١) راجع: الهامش (٣) من ص ٢٠٨.

(٢) راجع: الهامش (٥) من ص ٢٠٣.

(٣) كالسيوري في التنقيح الرابع ١، ١٩٩، والحاكي عنه هو الطباطبائي في رياض المسائل ٣: ١٥٦.

(٤) في ص ٢٢٠.

(٥) تقدّمت الصحبة في ص ٢٠٨.

فالقول بوجوب السجدة في الأثناء وعدم انتقاص الصلاة بها مع شذوده في غاية الضعف، مع أنه محجوج بحر علي بن جعفر الآتي^(١)

نعم، ربما يستأسر له بما في مصمرة سماعة، المتقدمة^(٢) من قوله عليه السلام: «إذا ابتليت بها مع إمام لا يسجد فيجزيك الإيماء والركوع» وخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن صليت مع قوم فقرأ الإمام ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ أو شيئاً من العرائش وفرغ من قراءته ولم يسجد فأوم إيماءً، والحائض تسجد إذا سمعت السجدة»^(٣) لإشعارهما بأنه لو سجد الإمام عليه أن يسجد، ولا ينقص به صلاته.

ولكنك حير بأن المراد بهما بين الحكم عند ابتلائه بالصلاة مع مَنْ يأتى به ثقة، فلا مانع عن الالتزام بما استشعر مهما في موردتهما من وجوب السجود لو سجد الإمام من باب المماشاة، وعدم انتقاص صلاته به، لأن الثقة أوسع من ذلك، فلا يُفهم من ذلك حواراً احتياريّاً كي يستأسر بهما للقول المزبور.

نعم، يُفهم منهما عدم سقوط فورية السجود وبدلية الإيماء عنه، وعدم كون الإيماء في أثناء العريضة مافياً لها، فهما شاهدان للقول الثاني وأوضح منهما شهادة له بحر علي بن جعفر - المروي عن كتابه - عن أخيه عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يكون في صلاة في جماعة فيقرأ إنسان السجدة كيف يصنع؟ قال: «يؤمن برأسه» قال وسألته عن الرجل يكون في صلاته فيقرأ آخر السجدة، فقال «يسجد إذا سمع شيئاً من

(١) عن قريب.

(٢) في ص ٢١٣.

(٣) تقدّم تحريجه في ص ٢٠٩، الهامش (٢).

العزائم الأربع ثم يقوم فيتمّ صلاته إلا أن يكون في فريضة فيومئ برأسه إيماء^(١) فهذا القول هو الأقوى .

واستدلّ للقول بوجوب التأخير . بالأصل ، أي استصحاب وجوب المضي في الصلاة وحرمة قطعها ، أو أصالة براءة الذمة عن التكليف بالسجدة في الأثناء بعد دعوى انصراف دليل فوريتها عن صورة التشاغل بالفريضة ، أو معارضته بما دلّ على السهولة عن إبطال الفريضة^(٢)

وهو لا يخلو عن قوة لولا لأحرار لمتقدمه الدالة على عدم سقوط فوريتها السجود وقيام الإيماء مقدمه ، ومّا معها فلا وجه لهذا القول ، كما أنّه لا وقع لما استشكله العلامة الطباطبائي بعد أن أفتى بسدلية الإيماء عملاً بالدلّ من مساواة الدلّ للمثدّل في كونه زيادةً في الفريضة ، فقال هي مظلومته :

ويسجد الداخل في محل وفي فريضة يومئ له ويكتفي
للنصر والقول به قد يشكر إذا كان في حكم السجود الدلّ
والأصل بالتأخير فيه يقضي إذا مع السدار حقّ العرص^(٣)
إذا بعد تسليم النصر لا يبقى موقع لهذا للإشكال ، فإنه نصر في أنّه ليس
بحكم مثدله في الإحلال بالفريضة ، كيف أن وقد أمر بالدلّ فراراً عن حكم
مثدله .

هذا ، مضافاً إلى ما حققناه فيما سبق من اختصاص هذا الحكم

(١) مسائل علي بن جعفر . ٣٠٠/١٧٢ ، و ٣٠٣ ، ١٧٣ ، الوسائل . الباب ٤٣ من أبواب

قراءة القرآن ، ح ٣ و ٤ .

(٢) سورة محمد ٤٧ : ٣٣ .

(٣) الدرّة الجفّة : ١٣٥

بالمُتَذَلَّ تعَبْدًا، وعدم تسريته إلى بدله ولو لم يرد به نص، بل جاء به من باب الاحتياط أو قياساً على سجدة الصلاة التي يومئ بدلاً عنها عند تعذرها، فراجع^(١).

حجة القول بوجوب الجمع بين الإيماء والسجدة بعد الصلاة: قاعدة الاشتغال؛ إذ التكليف مردّد بين الأمرين، فلا يحصل القطع بتفريغ الذمة عما اشغلت به بقينا إلا بهما.

وفيه: أنه إن اعتبرنا الضر الدلّ على بدلية الإيماء - كما هو الحق - فهو وارد على قاعدة الشغل، والألّ لمقتضى الأصل: عدم تحزّر التكليف بالسجود مادام تشاعله بالصلاة، وبراءة الذمة عن التكليف بالإيماء بدلاً عنه، وعدم شرعيته، فهذا القول أضعف من سابقه، والأقوى وجوب خصوص الإيماء، ولكنّ الأحوط السجود أيضاً بعد الصلاة؛ حروحاً عن شبهة الخلاف.

وهذا حكمه إذا تحاور آية السجدة، سواء أكمل السورة أم لا وهل يكتفي بما أكمله أو يكمل ما بقي، أم لا؟ وجهان، بل قولان، أوجههما: الأول.

وجه العدم - عدم اعتناء الشارع بها في مقام الجزئية - ويضعف: بأنّ المستفاد من الأدلة والفتاوى أنّ عدم الاعتناء من حيث حرمة الناشئة من سببته للسجدة، وحيث لم تصلح هذه الجهة للتأثير في قبح فعله من حيث صدوره عنه؛ لعدم كونه بهذا العنوان اختيارياً له، لا مانع عن صحته كصلاة جاهل العصبية وباسيها على ما عرفته في محله.

ولو شرع في السورة ثم ذكر قبل بلوغ آية السجدة، عدل إلى سورة أخرى وإن تجاوز النصف؛ لنهاي عن قراءة هذه السورة، وبقيائه في عهدة التكليف بقراءة سورة كاملة ولو بحكم الأصل.

وما دل على تحديد العدول بما إذا لم يتجاوز النصف^(١) - على تقدير تسليمه والعص من سنده ومعارضته كما سيأتي الكلام فيه إن شاء الله - لا يشمل ما نحن فيه، لظهوره في العدول اقتراحاً

ولا يقدح أيضاً في المقدم حرمه تغيران لو قلنا بها، لاختصاصها بصورة التعمد في الرائد والمريد عليه، فاحتمال بطلان الصلاة - لدورانها بين محدوري القرآن وتعيص السورة - ضعيف.

وأضعف منه ما عن الذكرى من احتمال وجوب لإتمام ثم الإيماء للسجود وقصائنه.

قال - على ما حكى عنه - لو قرأ العريضة^(٢) سهواً في العريضة، ففي الرجوع عنها ما لم يتجاوز النصف وجهان مستان على أن الدوام كالانتداء أولاً؟ والأقرب: الأول.

وإن تجاوز، ففي حوار الرجوع أيضاً وجهان من تعارض عموميين أحدهما. المص من الرجوع هنا مطلقاً والثاني: المص من ريدة سجدة^(٣)، وهو أقرب. وإن معناه، أو ما بالسجود ثم يقصها.

ويحتمل وجوب الرجوع ما لم يتجاوز السجدة، وهو قريب أيضاً،

(١) عرب الإسناد، ٢٠٦ - ٨٠٢/٢٠٧، لرسائل، ساب ٣٥ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢.

(٢) في السخ الخطية والحجرية «العزائم». ومشت كما في المصدر.

(٣) في السخ الخطية والحجرية «السجدة». ومشت كما في المصدر.

مع قوة العدول مطلقاً ما دام قائماً^(١) . انتهى .

وفي كلماته مواقع للنظر يظهر وجهه مما مرّ

ومما يصعب أيضاً الاحتمال لمربور - مصافاً إلى ما عرفت من أنّه لا مقتضي لإتمامها بعد تعلق الهيئتها - ما هي موثقة عمدة ، المتقدمة^(٢) من التصريح بأنّه «إذا بلغ موضع السجدة فلا يقرأها»

ثم إنّ المعروف بين الفقهاء - على ما حكى عنهم^(٣) - اختصاص المسح بالفريضة ، فتجوز قراءتها في الوافل

وفي الحدائق الظاهر أنّه لا خلاف فيه^(٤) وعن الخلاف الإجماع عليه^(٥)

ويدلّ عليه - مصافاً إلى الأصل ، واستشعر اختصاص الهيئتها بالفريضة من أدلته - خصوص مصمرة سماعة ورواية عليّ بن حجر ، المتقدمين^(٦) وغيرهما من الأخبار الدالة على الجواز ، المصروفة إلى النافذة شهادة غيرها مما عرفت .

وعليه أن يسجد في الأثناء متى قرأ أو استمع آية السجدة ، وكذا لو سمعها إن أوحسها بالسمع ، كما يدلّ عليه جملة من أخبار الدب ، مصافاً إلى عموم أدلته ، بل له أن يسجد في الأثناء لو سمعها وإن لم نقل بوجوبها

(١) الذكرى ٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ ، وحكاة عنه سحراني في حدائق الباصرة ٨ - ١٥٨

(٢) في ص ٢٠٤ .

(٣) الحاكي عنهم هو الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ - ٤٠٥

(٤) الحدائق الباصرة ٨ : ١٦٠

(٥) الخلاف ١ - ٤٣٠ - ٤٣١ ، المسألة ٧٨ ، وحكاة عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٣٥٨ .

(٦) في ص ٢٠٣ و ٢٠٤ .

بالسمع بل بالاستحباب ، كما يشهد له بعض الأحبار المتقدمة^(١) ويستحب له إذا كانت السجدة في آخر السورة أن يسجد ثم يقوم فيقرأ فاتحة الكتاب ثم يركع ، كما صرح به في رواية علي بن جعفر وحسنه الحلبي أو صحيحته ومضمة سماعة المتقدّمت^(٢) في صدر المبحث ، ولا يجب عليه ذلك ، بل له أن يركع بها ، كما يشهد له جبر وهب بن وهب عن أبي عبدالله عن أبيه عن علي بن^(٣) قال : إذا كن آخر السورة السجدة أجرك أن تركع بها^(٤) .

(و) كذا (لا) يجوز أن يقرأ (ما يفوت الوقت بقراءته) على المشهور ، بل عن بعض دعوى عدم الخلاف فيه^(٥) وعن آخر يسته إلى الأصحاب^(٦) ويدل عليه رواية سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «لا تقرأ في العجر شيئاً من ل حَم»^(٧) إذا الطاهر كون النهي لعوت الوقت ، كما أوضح عن ذلك ما رواه أيضاً سيف بن عميرة عن عامر بن عبدالله ، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : «لَمَنْ قَرَأَ شَيْئاً مِنْ ال حَم»^(٨) في صلاة العجر فاته الوقت^(٩) .

(١) في ص ٢٢٠ - ٢٢١ ، وهو خبر علي بن جعفر .

(٢) في ص ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٨ .

(٣) تقدّم تخريجه في ص ٢٠٩ ، الهامش (١) .

(٤) السيّد الطباطبائي في رياض المسائل ٣ : ١٥٨ مريدة ، ولا عن بعض متأخري المتأخرين ، وحكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١ : ٤٠٧ .

(٥) لبحراني في الحدائق الناضرة ٨ : ١٢٥ ، وحكاه عنه نعماني في معارج الكرامة ٢ : ٣٥٩ .

(٦) التهذيب ٣ : ٢٧٦ / ٨٠٣ ، الوسائل ، الباب ٤٤ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٢ .

(٧) في التهذيب - «من الحواميم» .

(٨) التهذيب ٢ : ٢٩٥ / ١١٨٩ ، الوسائل ، الباب ٤٤ من أبواب لقراءة في الصلاة ،

وقد يناقش في الاستدلال بأن المراد بالوقت في هذا الخبر - بحسب الظاهر - هو وقت الفصيلة ؛ ضرورة أن وقت الإحراء أوسع من ذلك ، فلا بد من حمل النهي على الكراهة .

ويمكن دفعه - بعد تسليم أن المراد بالوقت في الرواية هو الوقت الأول كما هو الظاهر - بأن هذا لا يعني دلالة النهي على الحرمة فيما هو محل الكلام

توضيح ذلك أنه يفهم من مجموع الخبرين أن قراءة ما ينعوت الوقت بقراءته مهية عنه ، وأن عنه كونه موجباً لفوات الوقت ، وهذه العلة تقتضي صرف النهي عن طاهره بالحمل على ما سببه علته في كل مورد محله ، فلو نسبنا - مثلاً - على أن تعقيب الوقت الأول اختياراً حرام للحاصر ومكروه للمسافر ، لكننا لننرم بأن قراءة ما يوحه أيضاً بحكمه ، أحداً بظاهر ما يفهم من الخبرين من بعدية جمع المتعلق بالتهويت إلى القراءة الموحدة له ، وحيث أن تعويت وقت الإحراء حرام يكون النهي المسمّى عنه المتعلق بسببه أيضاً كذلك ، وكون مورد لخص حصوص الوقت الأول الذي يحور تهويته غير قاذح ؛ إذ العبرة بعموم ما يفهم من الخبر ، لا بخصوص المورد ، وكأن هذا هو السر في أنه لم يناقش أحد من عنبرنا على كتمانهم - في الاستدلال بالحرر المربور من هذه الجهة .

ولا يلزم مما ذكرناه - من اختلاف ما يقتضيه النهي حرمة وكراهة بحسب الموارد على حسب ما تقتضيه علته - كونه مستعملاً في معنيين ، كما يظهر وجهه مما حققناه في محث لباس المصلي في توحيه مؤثقة ابن

بكبير^(١)، فليتأمل .

ويمكن الاستدلال له أيضاً بأن الواجب عليه مع صيق الوقت الصلاة مع سورة يسعها الوقت ، لا متسع كونه مكثفاً بما يعصر عن أدائه لوقت ، وإتيان غيرها بقصد الحرثية تشريع محرم ، وأما لو لم يقصد بها الحرثية فلا تحرم القراءة من حيث هي وإن استدرمت محرماً ؛ لأن مستدرم المحرم ليس بمحرم .

نعم ، لو قلنا بأن الأمر بالشئ يستلزم النهي عن صده ، اتحه القول بحرمتها مطلقاً ، ولكن الحق خلافه ، كما نحقق في محله .

اللهم إلا أن يستدل عليه بإطلاق الحر لمربور ، فإنه وإن كان مصرفاً إلى ما لو قرأها بقصد الحرثية كإطلاق فتاوى الأصحاب ولكن قصية ما يفهم من مجموع الخبرين من كون النهي لقوت لوقت التعميم ، وهو لا يحلو عن قوة .

وهل تبطل الصلاة أيضاً بقراءتها ؟ قولان ، ربما يستشعر من كلامهم أن أولهما أشهر بل المشهور ، بل عن الحدائق ستة التحريم والبطالان إلى الأصحاب^(٢) ، بل عن بعض القول بالبطالان بمجرد الشروع^(٣)

وعمدة المصنف للبطالان ما سبق في بطائر المسألة من استلزامه الربادة لتشريعة ، وأن النهي المتعلق بحرء لعدة يستلزم فساد كلها ؛ لصيرورة الكل بواسطة حرئه مهياً عنه ، وأن بقراءة المحرمة كلام أحسبي مبطل

(١) راجع : ج ١٠ ، ص ٢١٩

(٢) راجع . الهامش (٥) من ص ٢٢٥ .

(٣) فانه الشهيد الثاني في مسالك الافهام ١ : ٢٠٦ . والمقاصد لعليّة ٢٥٣ ، وحكاة

عنه العاملي في معراج الكرامة ٢ : ٢٥٩

للصلاة.

وقد تبين فيما سبق ضعف الجميع ، ولذا تردّد فيه بل أقوى عدم البطلان غير واحد من المتأخّرين^(١)، إذ لا يترتب عليه إلا ترك السورة القصيرة التي كان مكلفاً بقراءتها في صلاته ، وهي ممّا يسقط اعتباره لدى الضيق ولو بسبب الاشتغال بالقراءة المحرّمة ؛ إذ الظاهر عدم الفرق في الضيق المسقط للسورة بين كونه لعذر أو سوء اختيار المكلف

هذا ، ولكنك عرفت مراراً أنّ لالتزام نسخة العبادات الاضطرارية التي نشأ الاضطرار إلى فعلها من سوء اختيار المكلف لا يحلو عن إشكال ، والأحوط إن لم يكن أقوى في مثل هذه الموارد هو الجمع بين فعلها في الوقت وقصانها في خارجها ؛ عملاً بما تقتضيه قاعدة الشغل

ثم إن ما ذكر من سقوط اعتبار سورة لدى الضيق فإنما يتّجه فيما إذا تلبّس في الضيق بسائر الأجزاء قبل خروج وقتها ، وأمّا لو حرج الوقت حال تلبّسه بقراءة هذه السورة الطويلة ، أو بعد الفراغ منها قبل أن يتلبّس بالركوع فلا ؛ لأنّ صيق الوقت لا يؤثر في سقوط السورة عمّا يأتي به بعد الوقت ، فهي مثل هذا المرض يمكن أن يقال إنّّه لو اكتمت بالسورة التي قرأها ، بطلت صلاته من حيث النقيصة ؛ إذ لا اعتداد بما قرأه ؛ لوقوعها على وجه غير مشروع ، وإن أعادها أو قرأ غيرها فمن حيث الزيادة أو القرآن .

ولكنك عرفت مراراً أنّ لم نسلم مبطليّة مثل هذه الريادة ، كما أنّا لانسلم حرمة القرآن ولا مبطليّته ، وعلى فرض التسليم فهو في غير مثل

(١) كالعاملي في مدارك الأحكام ٣ / ٣٥٤ ، والمبصر لكاشاني في معانيع الشرائع ١

١٣٢ ، مفتاح ١٥٤ ، والبحراني في الحدائق الناضرة ٨ : ١٢٦ .

المقام ، كما سيأتي تحقيقه ، فعليه في مثل لفرص قراءة السورة بعد خروج الوقت ، ولا محدود فيه .

ويمكن الالتزام بكفاية ما قرأ بدعوى كونه حال قراءته مأموراً به على سبيل الترتيب .

ولكن هذا ينافي الالتزام بحرمته ، كما هو ظاهر النص وفتاوى الأصحاب ، بل صريح كثير منهم^(١) ، بل عن بعضهم دعوى عدم الخلاف فيه^(٢) ، كما تقدّمت الإشارة إليه

وربما يعضّل في المسألة بين ما لو كانت السورة الطويلة موجبة لفوات الوقت قبل إدراك ركعة من الصلاة أو بعده ، فتظل على الأول ، لأنه حال الشروع كان مأموراً بصلاة أدائية . وقد فُرض فيها ، ولم يأت بها في وقتها كي تقع أداء ، ولم يكن الأمر بقضائها حال الشروع مسخراً عليه كي تصحّ قصاء ، وهذا بخلاف ما لو وقع ركعة منها في الوقت ، فإنها تصحّ حينئذٍ أداء ، كما عرفت في المواقيت .

وفيه : ما تقدّمت الإشارة إليه مرراً من أن القصاء وإن كان بأمر حديد إلا أن الأمر الجديد كاشف عن أن مطلوبة الصلوات الموقّعة مستمرة ، وأن تقيدها بأوقاتها من قبيل تعدّد المطنوب ، فلا يسقط طلبها بموت وقتها ، فيستد من هذا صحّة التلفيق وحوار انتس بالصلاة التي يقع بعضها في الوقت وبعضها في خارجه ، مع حروجه عن موضوع كلّ من الأمرين ، أي الأمر بفعلها في الوقت وفي خارجه وإن لم نقل بقاعدة «مَنْ أدرك» أو منعنا

(١) منهم . العلامة الحلي في تحرير الأحكام ١ : ٨٤٧/٢٤٦ ، ونهاية الأحكام ١ :

٤٦٧ ، والشهيد في لدروس ١ : ١٧٣ ، والذكرى ٣ : ٣٢٥ .

(٢) راجع الهامش (٤) من ص ٢٢٥ .

عمومها بالنسبة إلى ما عدا صلاة يعجز التي ورد فيها بعض النصوص
المعتبرة، أو فرصا الكلام فيما لو أدرء في الوقت أقل من ركعة، والأظهر
عدم الفرق بين الصورتين، كما أن لأقوى عدم الفرق بين الاشتغال بقراءة
سورة موحدة لهوات الوقت أو السكوت الموجب له، الغير المخل بالتوالي،
فلا تبطل الصلاة بشيء مهما عني تردّد، والأحوط إعادتها في خارج
الوقت، كما تقدّمت الإشارة إليه، والله العالم
وقد يستدل للطلاق أيضاً بالحرر المبرور^(١).

وفي دلالة عليه نظر بل مع، كما أنه عليه شيخنا المرتضى رحمته الله،
فأجاب عن الاستدلال بهذا الحرر بأنه لا يدل على أريد من التحريم
المقدّم في الشيء من إقصائه إلى ترك الفعل الواجب في وقته المصروب له،
ومحرّد هذا التحريم بل التحريم التشريعي الحاصل من استلزام الأمر بالشيء
- أعني السورة القصيرة - عدم الأمر بصدّه بل التحريم الاستقلالي بناءً على
استلزام الأمر بالشيء النهي عن صدّه لا يثبت إلا فساد الجرم، وهو لا يستلزم
فساد الكل ما لم يوجب نقص جرم أو شرط، والسورة القصيرة وإن انتهت
هذا لكنها ساقطة لصيق الذي ثبت كونه عذراً ولو بسوء اختيار المكلف^(٢)
انتهى

ولو شرع في السورة الطويلة بضع السعة أو عملة عن طولها ثم تنبه،
رجع - ولو بعد تجاوز النصف - إلى سورة أخرى إن وسع الوقت لها، وإلا
فيركع عن بعض تلك السورة.

(١) في ص ٢٢٥.

(٢) كتاب الصلاة ١ : ٤٠٩

والعدول بعد تجاوز النصف في الفرص الأول وكذا القِران بناءً على تحقّقه في مثل العرض كتعيين السورة في الفرص الثاني كلّها غير قادح ، كما لا يخفى على من تدبّر فيما مضى وسيأتي .

ولو لم يلتفت حتى خرج لوقت ، مضى في صلاته ، ولا شيء عليه ، وليس عليه مع بقاء المحل إعادة السورة أو استئنافها لو كان في الأثناء ؛ إذ لا مانع عن صحّة ما قرأه في مثل العرض ؛ فإنّ شرطية كون ما يقرأه في الصلاة غير هذه السورة كت باشئة من وجوب مراعاة الوقت والإتيان بما يسعها ، فتحتصّ بصورة تسجّر التكييف بذلك الواجب ، كما هو الشأن في كلّ شرطٍ يكون كذلك ، والله العالم .

(و) كذا (لا) يحور (أن يقرن بين سورتين) في قراءة ركعة واحدة عدد كثير من القدماء^(١) ، بل المشهور فيما بينهم ، كما ادّعاء غير واحد^(٢) ، بل عن السيّد في الانتصار أنّه سمع انفردت به الإماميّة ، ثمّ استدّل عليه بالإجماع ، وأنّه طريقة اليقين براءة امدقة^(٣) ، وقوّاه غير واحد من المتأخّرين ومتأخّريهم^(٤) .

واستدلّوا عليه بجملة من النصوص :

منها : صحيحة منصور بن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « لا تقرأ في المكتوبة بأقل من سورة ولا بأكثر »^(٥) .

(١) كما في جواهر الكلام ٩ : ٣٥٤ .

(٢) كالسيّد لشعبي في مطالع الأنوار ٢ : ٤٩ ، وصاحب الجواهر فيها ٩ : ٣٥٤ .

(٣) الانتصار ٤٤ ، وحكاها عنه السيّد لشعبي في مطالع الأنوار ٢ : ٤٩ .

(٤) راجع جواهر الكلام ٩ : ٣٥٤ .

(٥) تقدّم تخريجها في ص ١٧٨ ، الهامش (٣) .

وصحيفة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام ، قال : سألت عن الرجل يقرأ السورتين في الركعة ، قال « لا ، نكل سورة ركعة »^(١)

وموثقة زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام . عن الرجل يقرن بين السورتين في الركعة ، فقال : « إن لكن سورة حقاً فأعطاها حقها من الركوع والسجود » قلت : فيقطع السورة ، فقال « لا بأس »^(٢)

وحمر عمر بن يزيد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أقرأ سورتين في ركعة ؟ قال « نعم » قلت : [أليس] يقال « أعط كل سورة حقها من الركوع والسجود » ؟ فقال : « دلث في عريضة ، وأما في النافلة فلا بأس »^(٣) . وعن الحصال مرسلأ عن علي عليه السلام في حديث الأربعمائة قال . « أعطوا كل سورة حقها من الركوع والسجود إذا كنتم في الصلاة »^(٤) .

وعن المعتمر والمتنبي نقلأ عن جامع البرقي عن المعقل قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام [يقول] « لا تجمع بين السورتين في ركعة إلا الضحى » و« ألم نشرح » والعيل و« لإيلاف »^(٥) .

وعن الصدوق في الهداية مرسلأ قال : قال الصادق عليه السلام : « لا تقرن بين السورتين في العريضة ، وأما في النافلة فلا بأس »^(٦)

(١) تقدم تخريجها في ص ١٨٠ ، الهامش (٥) .

(٢) التهذيب ٢ ، ٢٦٨/٧٣ ، الوسائل ، باب ٨ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٣ .

(٣) التهذيب ٢ ، ٢٥٧/٧٠ ، لاستبصار ١ ، ٣١٦ - ١١٧٩/٣١٧ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٥ ، وما بين المعقوفين أصماء من المصدر .

(٤) الحصال ٦٢٧ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١٠ .

(٥) المعتمر ٢ ، ١٨٨ ، انتهى المطب ٥ : ٨٣ ، وعنها في الحقائق الناصرة ١٤٧ : ٨ ، وما بين المعقوفين أضافناه من المصدر .

(٦) الهداية : ١٤٣ ، وعنها في الحقائق الناصرة ٨ : ١٤٧ .

وما رواه ابن إدريس في مستطرفات السرائر من كتاب حريز عن
ررارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : «لا قرآن بين سورتين في ركعة ، ولا قرآن بين
أسوعين في فريضة ونافلة ، ولا قرآن بين صوميس ، ولا قرآن بين صلاتين ،
ولا قرآن بين فريضة ونافلة»^(١).

ولكن في نسخة السرائر لموحودة عدي لفظ «ركعتين» بدل «ركعة»
فهي على هذا أحسنة عن المقدم ، ولكن الظاهر أنه من سهو قلم الناسح : إد
الرواية منقولة عن السرائر في الوسائل وعبره^(٢) بلفظ «ركعة» وعلى هذا
أيضاً قد يوهن ظهورها في الحرمة سائر فقراتها ، كما لا يخفى .

وعن الفقه الرضوي : «وقال العديم عليه السلام لا تجمع بين السورتين في
الفريضة»^(٣).

(وقيل : يكره)^(٤) وقد نُسب^(٥) هذا القول إلى جمهور المتأخرين
(وهو الأشبه) إذ المنحة صرف الأحرار المتقدمة - لو لم يقل بانصراف
بعضها في حد ذاته - إلى أفصلية رعاية حق السور القرآنية واستعظامها ،
وعد كل منها بحيالها حرماً مستقلاً من كل ركعة ، لا بعضاً من القراءة
المعتبرة فيها ، جمعاً بينها وبين صحيحة علي بن يقطين قال سألت

(١) السرائر ٣ : ٥٨٧ ، الوسائل ، لباب ٨ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١٢ ،
والباب ٣ من أبواب النية ، ح ٢ .

(٢) مثل : الحقائق الباصرة ٨ : ١٤٧ .

(٣) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام ١٢٥ ، وعنه في الحقائق الباصرة ٨ : ١٤٧ -
١٤٨ .

(٤) في النسخ الخطيئة والحجرية : «مكره» . والمثبت كما في شرائع الإسلام .

(٥) المناسب هو المجلس في بحار الأنوار ٨٥ : ١٣ .

أبا الحسن عليه السلام عن القرون بين السورتين في النافلة والمكتوبة^(١)، قال: «لا بأس»^(٢) كما يشهد له - مضافاً إلى أنه من الجمع المقبول - ما رواه ابن إدريس رحمه الله في مستطربات السرائر من كتاب حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام [قال]: «لا تقرس بين السورتين في الفريضة [في ركعة] فإن ذلك أفضل»^(٣).

ويؤيده أيضاً ما رواه الشيخ - في الموثق - عن زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «إنما يكره أن يجمع بين لسورتين في الفريضة، وأما في النافلة فلا بأس»^(٤) وخبر علي بن جعفر - المروي عن قرب الإسناد - عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن رجل قرأ سورتين في ركعة، قال: «إن كان في نافلة»^(٥) فلا بأس، وأما الفريضة فلا يصلح»^(٦) إذ التعبير بالكراهة ونهي الصلاح إن لم يكن ظهراً في الكراهة فلا أقل من إشعاره بذلك.

ويؤيده أيضاً ما في الأحبار المتقدمة^(٧) من تعليل المنع بأن «لكل سورة حقاً من الركوع والسجود» فإن هذا السحر من التعليل يناسب الأولوية

(١) في المصدر: «في المكتوبة والنافلة»

(٢) التهذيب ٢ - ١١٩٢/٢٩٦، الاستبصار ١ - ١١٨١/٣١٧، الوسائل، الباب ٨ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٩.

(٣) السرائر ٣ - ٥٨٦، الوسائل، الباب ٨ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١١، وما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

(٤) التهذيب ٢ - ٧٠ - ٢٥٨/٧١، الاستبصار ١ - ١١٨١/٣١٧، الوسائل، الباب ٨ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٦.

(٥) في المصدر: «إذا كانت نافلة»

(٦) قرب الإسناد ٢٠٢ - ٧٧٨، الوسائل، الباب ٨ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١٣.

(٧) في ص ٢٣٢.

والفضل ، بل الإصاف أن هذا التعليل بنعسه كافٍ في صرف النهي عن ظاهره من الحرمة فصلاً عن غيره مما تقدمت الإشارة إليه من الشواهد والمؤيدات .

فما في الحدائق^(١) وغيره^(٢) من ارتكاب التأويل في خبر زرارة وغيره مما كان ظاهراً أو مشعراً بأفصلية الترك لا الحرمة ، وحمل صحيحة علي بن يقطين - التي هي نص في الحوار - على بنية ضعيف .

وكيف كان فهل يتحقق القرآن بمهني عن قراءة الأكثر من سورة ولو آية أو آيتين مثلاً ، أم لا يتحقق إلا بقراءة سورتين كاملتين ؟ قولان

ويشهد للأول قوله عليه السلام في حر مصور بن حارم «لا تقرأ في لمكتوبة أقل من سورة ولا أكثر»^(٣) فإن مقابلة الأكثر بالأقل تجعله كالنص في التعميم

وربما يؤيده ما في بعض الأحاديث لمقدمة^(٤) من تعليل المنع بأن «لكل سورة حق» فإن تشريك الغير معها ولو بعضاً من سورة أخرى يناهض ما يستحقه من الاستقلال ، فليتأمل

وقد أحاب في الحدائق عن حر مصور بأن الواجب حمل إطلاقه على ما صرح به الأحاديث العديدة من أن القرآن هو الجمع بين السورتين^(٥)

(١) الحدائق الناضرة ٨ : ١٤٨ - ١٥١

(٢) بحار الأنوار ٨٥ : ١٣ .

(٣) تقدم تحريرجه في ص ١٧٨ ، الهامش (٣)

(٤) في ص ٢٣٢ .

(٥) الحدائق الناضرة ٨ : ١٥١

وفيه : أنه ليس في شيء من تلك الأحبار إشعار بحصار القرآن
المهي عنده في ذلك ، فلا مادة يبيها ويبين م في الصحيحة كي يُقيد
إطلاقها .

وأضعف من ذلك ما توهمه بعض^(١) من معارسته بالأخبار الآتية في
محلها ، الدالة على جوار العدول من سورة إلى أخرى ما لم يتجاوز النصف
وكذا الأخبار الدالة على حوار تكرير الآية من القرآن ؛ لما سنشير إليه من أن
مسألة العدول وأشباهه خارجة عن مصرف هذه الرواية وبطلانها ، مع أنها
أخص مطلقاً منها .

فالقول بالتعميم أحداً يظهر المحر المربور هو الأظهر خصوصاً على
ما قويناه من الكراهة القابلة للمسامحة .

نعم ، هذه الرواية كغيرها من أخبار الباب مصروفة بل قاصرة عن أن
تعم تكرار السورة الواحدة أو بعضها ، وكذا تكرار الحمد
فما في المسالك من تحقق القرآن بتكرار السورة الواحدة أو بعضها
وكذا بتكرار الحمد^(٢) ضعيف .

تنبيهات :

الأول : احتلف القائلون بحرمة ايقران في بطلان الصلاة بذلك
نسب^(٣) إلى أكثرهم - منهم شيخ في النهاية والعلامة في القواعد
والمحتلف وظاهر الإرشاد^(٤) - القول بابطال

(١) صاحب الجواهر فيها ٩ : ٣٥٧ .

(٢) مسالك الافهام ١ : ٢٠٦ .

(٣) المناسب هو السيد الشنقي في مطالع الأنوار ٢ : ٥٠ .

(٤) النهاية ٧٥ - ٧٦ ، قواعد الأحكام ١ : ٢٧٢ ، محتلف الشيعة ٢ : ١٦٨ - ١٧٠ ،

وحكي عن الشيخ في المبسوط أنه قل . الطاهر من المذهب أن قراءة سورة كاملة في العرائض واجبة ، وأن بعض السورة أو أكثرها لا تحور مع الاحتيار ، غير أنه إن قرأ بعض السورة أو قرن بين السورتين لا يحكم ببطلان الصلاة ، ويجوز كل ذلك في حال انصرورة^(١)

واستدل العلامة في محكي المحتسف على البطلان : بأن القرن بين السورتين غير آت بالمأمور به على وجهه ، فيبقى في عهدة التكليف^(٢) وضعفه في المدارك : بأن الامتثال حصل بقراءة السورة الواحدة ، والنهي عن الريادة لو سلمنا أنه للتحريم فهو أمر خارج عن العادة ، فلا يترتب عليه العساد^(٣) . انتهى

واعترض على ما في المدارك غير واحد من تأخر عنه ، منهم : الشيخ محمد سبط الشهيد الثاني في حاشية الكتاب . على ما نقله عنه في الحقائق^(٤) . مما صورته . لا يخلو كلام شعثا - يعني صاحب المدارك - من نظر ، لأن الطاهر من القرآن قصد الجمع بين السورتين ، وهذا يقتضي عدم الإتيان بالمأمور به ؛ إذ المأمور به السورة وحده ، وقول شيخنا : «إن النهي عن الريادة نهى عن أمر خارج» إنما يتم لو تحدّد فعل الريادة بعد فعل الأولى قصداً للسورة الأولى مفردة ، وأين هذا من القرآن ؟ انتهى .

المسألة ٩١ ، إرشاد الأذهان ١ : ٢٥٣

(١) المبسوط ١ : ١٠٧ ، وحكاه عنه السيد شعثي في مظالم الأنوار ٢ : ٥٠

(٢) مختلف الشيعة ٢ : ١٧٠ ، دبل المسألة ٩١ ، وحكاه عنه نعماني في مدارك

الأحكام ٣ : ٣٥٥ .

(٣) مدارك الأحكام ٣ : ٣٥٥ - ٣٥٦

(٤) الحقائق الناضرة ٨ - ١٥٠ .

وفيه : أنه إن كانت الوحدة قيداً في صحة السورة وحزنيّتها للصلاة بأن اعتبره الشارع بشرط أن لا يضم إليها غيرها ، فصمّ الغير إليها منع عن صحتها مطلقاً ، سواء تحدّد قصده بعد فعل الأولى أم حصل قبله .

وإن لم تكن الوحدة مأخوذة قيداً ولكن الشارع لم يعتر في الصلاة ولم يأمر إلا بسورة واحدة ، فضمّ الغير إليها قصداً به حصول الامتثال بالمجموع غير قاذح في حصول المأمور به في ضمن المجموع بداعي طلبه ، وقد عرفت في محث النية من الوصوء أنه لا يعتر في صحة العادة أريد من ذلك ، واعتقده جهلاً أو تشريعاً بأن المأمور به أعم من خصوص سورة لا يوجب خروج السورة لما نبي بها في ضمن المجموع عن كونها مصداقاً للمأمور به ، ولا يسمها عن كونها مأثراً بها بقصد إسقاط أمرها ، عيبة الأمر أنه رعم جهلاً أو تشريعاً بأن أمرها لا يسقط إلا بعمل المجموع ، وهذا خطأ منه في تمثيل ماهية المأمور به عمّا عداه ، وهو غير مقصّر بعد فرض حصول المأمور به بعينه واسعائه عن قصد إطاعة أمره في ضمن المجموع

نعم ، لو جعل المجموع وحياً لتشخيص أمره بأن قصد امتثال الأمر المتعلق بالمجموع على سبيل التوصيف ، اتّجه المطلقان ، إذ لا أمر كذلك ، ولكن ليس كلاماً في هذا الفرض ، والكلام في مسألة القرآن إنما هو فيما لو نوى الخروج عن عهدة التكليف الواقعي المتعلق بالقراءة في الصلاة بقراءة المجموع ، لا الأمر المقيّد بكونه متعلقاً بالمجموع كي يشكل صدق الإطاعة بكونه قاصداً لامتثال أمر لا تحقق له .

وبما ذكرنا يتقصي تعجب بعض متأخري المتأخرين من صاحب المدارك ، حيث قال معترصاً عليه ومن العجب أن السيّد الشارح - قدس

الله روحه - صرح بأن [موضع^(١)] لحلاف قراءة الرائد على أنه من القراءة المعتبرة في الصلاة، وليت شعري كيف يحصل الامتثال مع إتيان الركعة سورتين على أنهما من أحراء الصلاة مع أن المعروض أن الحرء في نفس الأمر ليس إلا واحدة، فكيف يكون المأني به العبر المأمور به مُسقطاً للمأمور به؟^(٢) انتهى.

ولما أن نقول تعريضاً عليه وليت شعري من لم يحب عليه إلا قراءة سورة إذا قرأ سورتين أو أكثر بقصد إسقاط ما وجب عليه من قراءة سورة كيف يعقل أن يبقى تغذ في عهدة التكليف مع كون كل منهما مصداقاً للماهية المأمور بها والأمر يقتضي لإحراء؟

اللهم إلا أن يدعى أنه يستعاد من الأخبار الناهية عن القرآن - ساء عدى استعادة الحرمة منها - إما شرطياً (الاتحاد في) السورة أو مانعية القرآن من حيث هو عن الصلاة، كالتكلم ونحوه.

ولكنه لا يحلو عن تأمل، إذ الأخبار واردة في مقام توهم المشروعية بعوان الجبرئيات، كما سيأتي توضيحه، فلا يفهم منها إلا حرمة الإتيان بالرائد الذي يتحقق به القرون من حيث عدم مشروعيته، لا مشروعية عدمه، أي اعتداه شرطاً، كما أنه لا يفهم من لاهی عن قراءة شيء من القرآن في الركعتين الأخيرتين من الأربع ركعات المعروضات - كما في بعض الأخبار^(٣) - أو غير ذلك مما تعلق فيه الاهی بما فيه مطنة المشروعية إلا

(١) يدل ما بين المعقوفين في السجحة لعطية والحجيرة - «موضع» والصحيح ما أبتناه كما في المصدر.

(٢) السيد الشفني في مطالع الأنوار ٢ : ٥٠

(٣) انظر ١ - ١١٥٨/٢٥٦، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب لقراءة في الصلاة، ح ١

ذلك ، فليتأمل .

وقد يستدل للبطال أيضاً في بطلان المقام بالإجماع المحكى على أن الكلام المحرّم مُطلّ للصلاة ، وبحضور الريادة التشريعية مع قصد الحرثية ، كما هو محلّ الكلام ، وهي مُظلة إجماعاً .
وقد تقدّم الكلام فيهما مراراً .

فأقول بعدم البطلان على تقدير الالتزام بالحرمة أيضاً لا يحلو عن قوة ، إلا أن يدعى استفادة شرعية الاتحاد وعدم الريادة من الأحبار ، كما ليس بالبعيد ، والله العالم .

الثاني : صرح غير واحد^٢ بأن موضوع لقراء الذي وقع الخلاف في حكمه هو ما لو قرأ الأكثر من سورة يقصد حرثته من القراءة المعتبرة في الصلاة بأن يكون عرصه من قراءة المجموع الخروج عن عهدة التكليف بقراءة القرآن في الصلاة ، وأما لو لم يقصد به قراءة الصلاة بل قراءة القرآن من حيث هو أو يقصد الدعاء أو في الصوت فهو خارج عن محلّ الخلاف أقول : تخصيص موضع خلاف بما ذكر لا يحلو عن تأمل ، بل ربما نُسب إلى بعض أنه حصّ موضع سراع بما إذا لم يقصد به الجزئية^٣ ، فكأنه رعم أنه مع هذا القصد تشريع^٤ ، إذ لم يدلّ دليل على اعتباره ، فلا يسعي الارتباب في حرمة .

(١) رياض المسائل ٣ : ٢٨٩

(٢) مثل العاصمي في مدرك الأحكام ٣ : ٣٥٦ ، والمحسبي في سحر الأسوار ٨٥

١٣ ، دليل ح ٤ ، وسحراني في الحقائق الناصرة ٨ : ١٥١

(٣) نسبه صاحب الجوهر فيها ٩ : ٣٥٨ إلى طهر المحقق نكركي في جامع المقاصد

٢ : ٢٤٨ ، وغيره

وهذا اشتباه ؛ إذ الصورة التي فرضوها موضعاً للحلاف لو لم يكن الحلاف محصوراً فيها فلا أقل من كونه لقدر المشتق الذي يسبق إلى الدهن إرادته من كلمات الأصحاب هي فتويهم .

وكيف كان فهذه الصورة التي صرحوا بكوبها موضعاً للحلاف - أعني ما لو قصد بالمجموع حصول امتثال لأمر بالقراءة في الصلاة ، سواء كان هذا عرصه من أول شروع فيها أو بدا له عند إرادة الريادة - هي التي يسبق إلى الدهن إرادتها من الروايات لزيادة في هذا الباب ، كما لا يحصى على من لاحظها وأمعن النظر فيما نصت من المقررات المشعرة بذلك ، مثل قوله عليه السلام في أكثرها «أعط كل سورة حقها من الركوع والسجود»^(١) وما فيها من مقابلة انريضة بالدعوة^(٢) التي لا ريب في كون الريادة فيها بقصد الحرثية ، لا انقراءة الحارحة من الصلاة ، واستثناء «والصحي» و«لم شرح» من الجمع بين السورين وقوله عليه السلام «لا تقرأ [في المكتوبة]»^(٣) بأقل من سورة ولا أكثر^(٤) فيستبعد مشروعية الريادة بقصد الحرثية من نفس هذه الروايات ، بل وكذا من غيرها مما ورد فيها النهي عن القِران بعد حملها على الكراهة ، فلا يبقى معه مجزئ للاستدلال على الحرمة بأصالة عدم المشروعية ، كما قد يتوهم .

مضافاً إلى إمكان استعداده من بعض الأحبار لمقدمة في صدر المبحث ، التي يظهر منها أن وحوب لسورة إنما هو باعتبار كونها قراءة

(١) راجع الهوامش (٢ - ٤) من ص ٢٣٢

(٢) راجع الهامش (٣) من ص ٢٣٢

(٣) ما بين المعقوفين أصعباء من المصدر

(٤) تقدّم تحريجه في ص ١٧٨ ، الهامش (٣)

القرآن ، لا من حيث هي ، كقوله ﷺ في رواية العليل : «وإنما أمر الناس بالقراءة [في الصلاة]»^(١) لئلا يكون نقرآن مهجوراً^(٢) الحديث .

كما ربما يؤيد ذلك استدلال كثير من الأعلام^(٣) لوحوب السورة بقوله تعالى . «فأقرءوا ما ييسر من القرآن»^(٤) فعنوان المأمور به هي قراءة القرآن ، الصادقة على القليل والكثير ، فليتمثل .

وكيف كان فعثر تكرار الآية أو إعادة السورة احتياطاً أو العدول عنها إلى سورة أخرى لغرض ديني أو دنيوي أو نحو ذلك بأسرها خارجة عن مصرف النصوص .

فما عن بعض من الاستشكال أو القول بعدم الحوار في بعض هذه العروض من حيث تحقق القرن - كما سمعته عن بعض^(٥) في كثير من العروض السابقة - في غير محله

الثالث : أن محل الخلاف بحسب الظاهر محتضن بالفريضة ، وأن الباقلة فلا خلاف على الظاهر في نهي الناس عن القرآن فيها ، كما وقع التصريح به في جملة من الأحبار المتقدمة^(٦)

ويريد ذلك تأكيداً حرم عبدالله بن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام

(١) ما بين المعقولين أصفناه من المصدر .

(٢) تقدم تخريجها في ص ١٣٨ ، الهامش (١) .

(٣) منهم العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ٢ : ١٦١ ، المسألة ٨٩ ، والمحقق الكركي في جامع المقاصد ٢ : ٢٤٣ .

(٤) المزمل ٧٣ : ٢٠ .

(٥) في ص ٢٣٦ عن الشهيد الثاني في مسائل الافهام ١ : ٢٠٦ .

(٦) في ص ٢٣٢ و ٢٣٤ .

قال : «لا بأس أن تجمع في النافلة من السور ما شئت»^(١)

وحذر محمد بن القاسم قال سألت عبد صالحاً : هل يجوز أن يقرأ في صلاة الليل بالسورين والثلاث ؟ فقال «ما كان من صلاة الليل فاقراً بالسورتين والثلاث ، وما كان من صلاة نهار فلا تقرأ إلا سورة سورة»^(٢) . وفيه دلالة على ترحيح ترك القرآن في النافلة النهارية .

ويحتمل أن يكون المراد به مطلق الصلاة أو خصوص العريضة ، والله العالم

(ويجب الجهر بالحمد والسورة في الصبح وفي أولي المغرب والعشاء ، والإخفات) بهما (في الظهرين) إلا في أولاهما يوم الجمعة ، كما ستعرف (وثلاثة المغرب والأخيرتين من العشاء) على المشهور ، بل عن الخلاف والغنية دعوى الإجماع عليه

وعن الأول أنه قال من جهر في صلاة الإحفات أو حافت في صلاة لجهر متعمداً بطلت صلاته ، وحالف جميع الفقهاء في ذلك ، دليلنا إجماع الفرقة^(٣) .

وعن الثاني أنه قال ويجب الجهر بجميع القراءة في أولي المغرب والعشاء الآخرة وصلاة العداة بدليل الإجماع المشار إليه ، إلى أن قال : ويجب الإحفات فيما عدا ما ذكره بدليل الإجماع المشار إليه^(٤)

(١) التهذيب ٢ : ٢٧٠/٧٣ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٧ .

(٢) التهذيب ٢ : ٢٦٩/٧٣ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٤ .

(٣) الخلاف ١ : ٣٧١ - ٣٧٢ ، المسألة ٣٠ ، وحكاها عنه السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢ : ٥٠ .

(٤) الغنية ٧٨ ، وحكاها عنه السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢ : ٥٠ - ٥١ .

وفي سرائر اذعى لإجماع على بطلان صلاة من جهر فيما يحفت فيه متعمداً، ولم يصرح به في عكسه، بل قال لجهر فيما يحب الجهر فيه وأحب على لصحيح من ائمه ثم نقل لحلاف عنه عن السيد^(١) وكيف كان فقد حكى الحلاف في المسألة عن ابن الحسيد والسيد المرتضى.

فمن الأول أنه لو جهر بقراءة فيما يحافت بها أو خاف فيما يحجر بها، حاز ذلك، والاستحباب أن لا يفعله^(٢)

وعن السيد في مصباح^(٣) ذلك من السن المؤكدة^(٤) وعن جماعة من المتأخرين يميل إليه أو القول به لولا محافه محالفة الإجماع^(٥)

واستدل للمشهور . مصابح^(٦) إلى الإجماعات المقولة المعتصدة بالشهرة - بجملة من الأحكام

منها صحيحة زرارة عن أبي جعفر^(٧) في رجل جهر فيما لا يسعى الإحهار فيه وأحمى فيما لا يسعى الإجماع فيه، فقال «أي ذلك فعل متعمد» فقد قصص صلاته، وعليه الإعادة، ومن فعل ذلك سهواً أو ساهياً أو لا يدري

(١) السرائر ١ - ٢١٨ و ٢٢٣، وراجع أيضاً ص ٢٤٢ منه

(٢) حكاه عنه الشهيد في الذكرى ٣ - ٣٢١

(٣) حكاه عنه ابن إدريس في السرائر ١ - ٢٢٣

(٤) المحقق لأردبيلي في مجمع الفائدة وسرمدان ٢ - ٢٢٦، والعاملي في مدارك

لأحكام ٣ - ٣٥٦ - ٣٥٨، وسروري في دحيوة لمعاد ٢٧٤، وكفاية الفقه ١

٩٣ - ٩٤، والمجلسي في بحار أنوار ٨٥ - ٧١، وحكاه عنهم الشيخ الأنصاري في

كتاب الصلاة ١ : ٣٨١.

فلا شيء عليه، وقد تمت صلاته»^(١)

أقول . في الوسائل روى هذه لصحيفة هكذا، ثم ذكر أن الشيخ رواها بإساده نحوه»^(٢)

وفي المدارك رواها عن الشيخ نحوه إلا أنه قال قلت له . رحل جهر بالقراءة^(٣) فيما [لا]^(٤) يسعي أن يحجر فيه أو أحصى . الحديث^(٥)
وصحيفته الأخرى عنه أيضاً، قال قلت له . رحل جهر بالقراءة فيما لا يسعي الجهر فيه أو أحصى فيه لا يسعي لإحماء فيه ورك القراءة فيما يسغي القراءة فيه أو قرأ فيه لا يسعي بقراءة فيه، فقد «أي ذلك فعل ناسياً أو ساهياً فلا شيء عليه»^(٦).

ووقع التعبير بلعظ «يسعي» في السؤال لا يوهن ظهور الرواية في الوجود، لا لمحزذ وقوعه في السؤال، بل لظهور السؤال في جهة الحال، وكون التعبير حاراً على حسب ما يسغي صدوره من الجاهل بحكمه من حيث الوجود والاستحباب في مقام السؤال وكذا التعبير بالنقص في الجواب في الصحيفة الأولى ساء على كونه بالصاد المهملة، فإنه وإن كان مشعراً بالكرهه ولكنه لا يكتفى إليه بعد الأمر بالإعادة، كما لا يحصى

(١) الفقيه ١ - ١٠٠٣/٢٢٧، وسائل، باب ٢٦ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١

(٢) الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب القراءة في الصلاة، دليل ح ١، وراجع التهذيب ٢ - ٦٣٥/١٦٢، ولاستبصار ١ - ١١٦٣/٣١٣

(٣) كلمة «بقراءة» ليست في التهذيب والاستبصار

(٤) ما بين المعقوفين أصفاء من المصدر

(٥) مدارك الأحكام ٣ - ٣٥٦ - ٣٥٧

(٦) التهذيب ٢ - ١٤٧ - ٥٧٧، الوسائل، باب ٢٦ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢

وما رواه الصدوق بإساده عن انفصل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في حديث أنه ذكر العلة التي من أجلها جعل الجهر في بعض الصلوات دون بعض أن الصلوات التي يُجهر فيها إنما هي في أوقات مظلمة ، فوجب أن يُجهر فيها ليعلم الماز أن هناك جماعة فإن أراد أن يصلي صلى ، لأنه إن لم ير جماعة علم ذلك من جهة السمع ، والصلتان اللتان لا يُجهر فيهما إنما هما بالنهار في أوقات مصيئة ، فهي من جهة الرؤية لا يحتاج فيها إلى السماع^(١) .

وما رواه أيضاً بإساده عن محمد بن عمران أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام ، فقال لأيّ علة يُجهر في صلاة الجمعة وصلاة المغرب وصلاة العشاء الأحرى وصلاة العداة ، وسائر الصلوات الطهر والعصر لا يُجهر فيهما؟ إلى أن قال : فقال «لأن النبي ﷺ لما أُمر به إلى السماء كان أول صلاة فرض الله عليه الطهر يوم الجمعة ، وأُصاف الله عز وجل إليه لملائكة تصلي حلقه ، وأمر سيده ﷺ أن يجهر بالقراءة ليبين لهم فصله ، ثم فرض عليه العصر ولم يصف إليه أحد من الملائكة وأمره أن يُحمي القراءة لأنه لم يكن وراءه أحد ، ثم فرض عليه المغرب وأُصاف إليه الملائكة فأمره بالإجهار ، وكذلك العشاء الأحرى ، فلما كان قرب الفجر نزل ففرض الله عليه الفجر فأمره بالإجهار ليبين للناس فصله كما بين لملائكة ، فلهذه العلة يُجهر فيها» الحديث^(٢)

(١) الفقيه ١ - ٢٠٣ - ٩٢٦/٢٠٤ ، الوسائل ، الباب ٢٥ من أبواب القراءة في الصلاة ،

ج ١ .

(٢) الفقيه ١ - ٢٠٣ - ٩٢٥/٢٠٣ ، الوسائل ، الباب ٢٥ من أبواب القراءة في الصلاة ،

ج ٢ .

وعنه في العلل بإسناده عن محمد بن حمزة مثله إلا أنه ذكر صلاة
العصر موضع صلاة الجمعة، وترك ذكر العدة^(١)

ومما يؤيد المطلوب معهودية الجهر في بعض الصلوات والإخفات
في بعض على سبيل التوفيف، كما يظهر ذلك من تنوع الأخبار.

مثل ما رواه في العقيه بإسناده عن يحيى بن أكثم القاضي أنه سأل
أد الحسن الأول عليه السلام عن صلاة العصر لِمَ يُجهر فيها بالقراءة وهي من
صلوات النهار^(٢)، وإنما يُجهر في صلاة الليل؟ فقال: «لأن النبي صلى الله عليه وآله كان
يغسل بها فقرنها من الليل»^(٣)

إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة الواردة في باب الجماعة في بيان
وطبيعة المأموم من السكوت أو الدكر أو القراءة في الصلوات الجهرية
والإخفائية.

ففي بعضها مما وقع فيه السؤال عن القراءة حلعه^(٤): «أما الصلاة التي
لا يجهر فيها بالقراءة فإن ذلك جعل إليه، فلا تقرأ حلعه، وأما الصلاة التي
يجهر فيها فإنما أمر بالجهر ليصت من حلعه، فإن سمعت فأبصت، وإن
لم تسمع فاقراء»^(٥).

(١) عدل الشرائع ٣٢٢ - ٣٢٣ (الباب ١٢) ح ١، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب
القراءة في الصلاة، ذيل ح ٢

(٢) في النسخ الخطية والمحروقة: «وهو من صلاة النهار». والمثبت كما في المصدر.

(٣) لعقيه ١. ٩٢٦/٢٠٣، وعنه في الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب القراءة في

الصلاة، ح ٣

(٤) أي: خلف الإمام

(٥) الكافي ٣: ١/٣٧٧، التهذيب ٣: ١١٤/٣٢، الاستبصار ١: ٤٢٧ - ١٦٤٩/٤٢٨،

وعنها في الوسائل، الباب ٣١ من أبواب صلاة الجماعة، ح ٥.

وربما يستظهر من هذه الرواية وحبس الجهر في الجهرية والإحفات في الإحفاتية على الإمام، فيتم فيما عداه عدم القول بالفصل .
إلى غير ذلك من الأحاديث الواردة في سائر الاثواب مما يقف عليه المتتبع .

واستدل له أيضاً بمدونة لسى عليه السلام وجميع الصحابة والأئمة عليهم السلام ،
فيجب التأسي بهم
ويوقش^(١) فيه سمع وحبس تأسي فيما لم يعلم وجهه، بل هو
مستحب

وفيه : أن هذا في غير صلاة شى روى فيها عنه عليه السلام أنه قال «صلوا
كما رأيتموني أصلي»^(٢) فإن مقتضاه وحبس التأسي به ، إلا أن يدل دليل
حارجي على عدمه ومداومتهم على الجهر في العصر والإحفات في بعض
تفهي احتمال حريهما محرى العادة أو من سب الاتفاق كى يمكن الحدشة
في دلالة الحر على الوحوب في مصله ، فليتأمل

واستدل للقول بالاستصحاب بأصل ، وقوله تعالى . «ولا نجهر
بصلواتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلاً»^(٣) فإنه شامل للمصلوات
كلها

وصحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سألته عن
الرجل يصلي من الفرائض^(٤) ما يحجر فيه بالقراءة هل عليه أن لا يجهر؟

(١) المناقش هو العاملي في مدارك الأحكام ٣ : ٢٥٧

(٢) تقدم تحريجه في ص ١٩ ، الهامش (٢) .

(٣) الإسراء ١٧ : ١١٠ .

(٤) في المصادر «الفريضة» وما في المتن كما في الحقائق الصرة ٨ : ١٣٠

قل : «إن شاء جهر وإن شاء لم يجهر»^(١).

والجواب : أمّا عن الأصل فسقطعه بالدليل . وأمّا الآية فهي لا تخلو عن تشابه ، وقد ورد في تفسيرها أحبار كثيرة غير منافية لوجوب الجهر أو الإحفات ما لم يبلغ حد الإفرص ، من أرادها فليطلب من مظانها^(٢) . وكفى في تصعيف الاستدلال بالآية ما حكى من فعل النبي ﷺ من الإحجر في الصلوات الليلية والإحفات في النهارية^(٣) .

وأما الصحيحة . فهي - بعد إعرص لمشهور عنها وموافقتها للعامة - لا تهص حجة لرفع اليد عن طواهرصوص المعثرة لمشهورة بين الأصحاب قديماً وحديثاً ومحرّد عمر السّيد والإسكافي معصومها أو الأحاديث لا يحرّجها عن الشدود ، فأحتمال كونها مسوقة لبيان الحكم الواقعي أضعف من احتمال إرادة خلاف الظاهر من صحيحة زرارة وغيرها ممّا عرفت ، فالأقوى ما ذهب إليه المشهور .

ولكن استعادة التعصيل العرور في لمتن - الذي ذهب إليه المشهور من الأحبار من حيث هي مشككة - فإن عية ما يمكن استمداده منها هي أن صلاة الصبح والعشاءين جهريّة ولصهرين إحتائيّة ، وأنه يجب الإحجار في

(١) في التهذيب والاستبصار : «م يعمل بدل ولم يجهر»

(٢) قرب الإسناد . ٧٩٦/٢٠٥ ، التهذيب ٢ ٦٣٦/١٦٢ ، لاستبصار ١ ١١٦٤/٣١٣ ،

الوسائل ، الباب ٢٥ من أبواب القراءة في الصلاة ، ج ٦

(٣) راجع الكافي ٣ ٣١٥ - ٢٠/٣١٧ و ٢٦٧ ، وتهذيب ٢ ١١٦٤/٢٩٠ ، وتفسير

المنّي ٢ ٣٠ ، وتفسير عياشي ٢ ٣١٩ و ٩ ١٧٢/٣ و ١٧٣ و ١٧٧ ، وعنها في

الوسائل ، الباب ٣٣ من أبواب القراءة في الصلاة ، لأحاديث ٢ ، ٣ ، ٦ ، ومستدرک

الوسائل ، الباب ٢٦ من تلك الأبواب ، الأحاديث ١ ، ٢ ، ٤

(٤) راجع الهدى (٢) من ص ٢٤٦

الجهريّة والإخفات في الإخفائيّة على حسب معهوديّتهما في الشريعة، وأمّا أنّ ما يجب أن يراعى فيه الوضوء هو مجموع الأقوال المعتبرة في الصلاة أو خصوص القراءة مطلقاً ولو في الأخيرين أو في خصوص الأوليين فلا يكاد يستفاد من الأخبار المزبورة.

نعم، ربما يستشعر من مثل قوله عليه السلام في حبر^(١) محمد بن عمران، «أمر سيئه عليه السلام أن يحجر بالقراءة» وكذا من سؤال يحيى بن أكرم القاصي عن أنّه لم يحجر في صلاة المحر بالقراءة^(٢) أنّ القراءة بخصوصها هي التي يراعى فيها الوضوء، وأمّا أنّه في خصوص الركعتين الأولىين فلا، بل مقتضى المسألة المذكورة في حبر محمد بن عمران بن وكدا في رواية علل الفصل، المتقدمة^(٣) اعتذر الحجر بالقراءة بل وغيرها أيضاً من الأدك والتسيّحات المعتبرة في الصلوات الجهرية، ولكن عدم من سيرة المسلمين وإجماع العلماء أنّه لا يجب ذلك فيما عدا القراءة في الأولىين، بل المكلف مخير بين الجهر والإخفات في الأدكار المعتبرة في الركوع والسجود والتشهد والقنوت، وكذا التسليم وتكبيرات

ويشهد له في الحملة - مصداقاً إلى ذلك، وموافقته للأصل - حبر عليّ ابن حمزة - المروي عن قرب الإسناد - عن أخيه موسى عليه السلام، قال - سأله عن الرجل هل يصلح له أن يحجر بالتشهد والقول في الركوع والسجود والقنوت؟ قال - «إن شاء يحجر وإن شاء لم يحجر»^(٤)

(١) تقدّم الخبر في ص ٢٤٦.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٢٤٧، الهامش (٣)

(٣) في ص ٢٤٦.

(٤) قرب الإسناد: ٧٥٨/١٩٨، وحته في مفتاح الكرامة ٢ - ٣٦٤.

بل استظهر في الحدائق من الرواية حريه مجرى التمثيل ، وأنه يفهم منها التخيير بين الجهر والإخفات في سائر أقوال الصلاة ، إلا أن يدل دليل على خلافه

قال ما لفظه والطاهر أن ذكر هذه الأشياء في الرواية إنما هو على وجه التمثيل ، فيكون الحكم شاملاً لجميع أذكار الصلاة إلا ما خرج بالدليل ، ومنه القراءة والتسبيح في الأخيرتين ، فبُدِّلَ الحكم فيها ذلك ، إلا أن طاهر الأصحاب [وحيث] الإخفات فيه ، وفي هذه الأركان اشتهر بين حملة من أساء هذا الرمان القول بوجوب الجهر فيه ، ولكن بمعزل عن الصواب^(١) . انتهى .

أقول : لو سلمنا ظهور الحر في كون ذكر هذه الأشياء على وجه التمثيل - كما ليس بالنقد - فلا يفهم من ذلك إلا حكم ما هو مماثل للمذكورات ، مثل التسليم والتكبيرات وأشياءها ، لا القراءة وما قام مقامها من التسبيح ، إذ لو كانت القراءة مقصورة بالسؤال ، لما عدل عنها إلى غيرها في مقام التمثيل ، خصوصاً بعد أن غنم اعتراف الوصفين فيها في الجملة

وكيف كان فالقدر المتبقر ممّا يمكن استدعته من النص والإجماع وسيرة المسلمين إنما هو عدم وجوب رعاية الوصفين في سائر الأقوال ممّا عدا ما هو وطيفة الأخيرتين من القراءة أو التسبيح ، وأما غيرها فلا يسعى التأمل في حريان السنة على الإخفات ، واستقرار السيرة عليه من صدر الإسلام من غير فرق بين القراءة وتسبيح ، فيفهم وجوبه حيثن من صحيحة زرارة ، المتقدمة^(٢) .

(١) الحدائق الناضرة ٨ ، ١٤٣ ، وما بين المقربين أصعب من المصدر

(٢) في ص ٢٤٤

وبعض عن حريان نسبة ما حكى عن المحقق في المعتبر من أنه قال يحجر من الخمس واحد في صبح وأولتي المغرب والعشاء، ويُسَرُّ في الدقي، إلى أن قل. لا. أن سي سَيِّدُ كان يحجر في هذه المواضع، ويُسَرُّ فيما عداها، وفعله وقع امتثلاً في مقابلة الأمر المطلق، فيكون يداً. ولقوله صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوهُيَ أَصْلَى ^(٢٨). انتهى

ويؤيده أيضاً شهرة القول بوجوب الإحصات في الأخيرتين بين الأصحاب قديماً وحديثاً، إذ لو لم يكن المتعارف بين المسلمين الإحصاءات فيهما، لم يكن يتوهم أحد وجوبه فضلاً عن أن يصير مشهوراً، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه ولكن في خصوص القراءة ^(٢٩)، بل ربما يظهر من العلامة في التذكرة عدم الخلاف في رجحانه بين المسلمين ومعرفة من السني صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوهُيَ أَصْلَى وجميع الصحابة، ولكنهم اختلفوا في أنه هل هو على سبيل الوجوب أو الاستحباب؟

قال ما لفظه بحب الجهر بالمرءة خاصة دون غيرها من الأدكار في صلاة الصبح وأولتي المغرب وأولتي العشاء، والإحصاء في الطهريين وثالثة المغرب وآخرتي لعشاء، عند أكثر علمائنا ^(٣٠)، وبه قل ابن أبي ليلى ^(٣١)، لأن

(١) تقدّم تفريجه في ص ١٩، الهامش (٢)

(٢) لمعتبر ٢ ١٧٦، وحكاة عنه السيد شفتي في مطالع الأنوار ٢ ٥٢

(٣) راجع الخلاف ١ ٣٧١ - ٣٧٢، مسألة ١٣٠، والعسبة ٧٨، وكذا جواهر الكلام ٩ ٣٦٤ - ٣٦٥

(٤) منهم الشيخ الحميد في المقام ١٢٢، والشيخ الطوسي في المسبوط ١ ١٠٨، والقاضي ابن السراج في المهذب ٩٢ و ٩٧، والمحقق الحلبي في المصير ١٧٦ - ٢

(٥) حكاة عنه المحقق الحلبي في المختار ٢ : ١٧٦

النبي ﷺ كان يفعل ذلك، وقال «صَوُّ كَمَا رَأَيْتُمُوِي أَصْلِي»^(١) ولقول
الفاقر عليه السلام في رجل حهر فيما لا ينبغي الحهر فيه، وساق الحديث كما قدما
نقله^(٢)، ثم قل وقال المرتضى^(٣) وبقي نَحْمَهُور كَفَّةً بالاستحباب؛ عملاً
بالأصل. وهو غلط؛ للإجماع على مداومة النبي ﷺ وجميع الصحابة
والأئمة عليهم السلام، فلو كان مسوياً لأحلوا به في بعض الأحيان^(٤) شهي

وقد نسب غير واحد^(٥) القول بوجوب الإحفات في التسيح أيضاً إلى
الشهرة، بل عن بعض دعوى الإجماع عليه^(٦)، وقد سمعت^(٧) عن صاحب
الحقائق نسبة وجوب لإحفات في قراءة والتسيح في الأخيرتين إلى طاهر
الأصحاب، فكان عمدة مستندهم في ذلك أيضاً ما ثبت عندهم من مداومة
نبي ﷺ والأئمة عليهم السلام على الإسرار في الأخيرين، فإن من المستبعد
ثبوت ذلك في خصوص القراءة، (مع أنه يدعى الإسرار لا يعلم أنه قرأ أو
سبح، بل ربما يستشعر من بعض الأحاد الواردة لبيان أفصلية التسيح^(٨)
أن النبي ﷺ كان يسبح في الأخيرين، فلو كان مداومة النبي والأئمة على
الإسرار مخصوصاً بحال احتياهم للقراءة، نكح إحفرهم أحياناً دليلاً قطعياً

(١) تقدم بحرجه في ص ١٩، انهامش (٢)

(٢) في ص ٢٤٤

(٣) تقدم تحريج قوله في ص ٢٤٤، الهامش (٣)

(٤) مذكرة الفقهاء ٣، ١٥١ - ١٥٢، المسألة ٢٣٦

(٥) مثل الشهيد الثاني في روض بحار ٢، ٧٠٢، والمقاصد العلية ٢٥٩،

والأديلي في ردة البيان ٨٤، والحرشي في الحقائق الناصرة ٨، ٤٣٧

(٦) كما في لحقائق الناصرة ٨، ٤٣٧.

(٧) في ص ٢٥١.

(٨) العقيه ٢٠٢ - ٢٠٣/٩٢٥، وعنه في وسائل، الباب ٥١ من أبواب القراءة في

على بطلان مذهب القنل بوجوب الإحفات .

فما ادّعاء العلامة من الإجماع على مداومتهم على الإسرار^(١) معقده - بحسب الظاهر - حكاية فعلهم عليهم السلام فيما هو وطيمة الأحييرتين أعم من القراءة أو التسبيح ، كما هو طهر العبارة المتقدمة^(٢) المحكية عن المعشر ، فيجب التأسي بهم في الصلاة ؛ لقوله صلى الله عليه وآله «صلّوا كما رأيتموني أصلي»^(٣) كم تقدّم تقريبه فيما سبق

مضافاً إلى اندراجهِ حيثُ فيما يُتهم وجوب الإخفات فيه من الصحيحة المزبورة^(٤) .

مع إمكان أن يقال إن ثوت حربان السّة به في القراءة كوف هي إثبات وجوبه في التسبيح أيضاً من باب التأسي ، نظراً إلى ما عرفت في صدر المبحث من أن وطيمة لركعات الأخيرة من الصلاة المفروضة من حيث هي هي التسبيح لا القراءة ، ولكن شُرّع فيها فراءة فاتحة الكتاب ، لأنها ذكر ودعاء ، كما صرح به في صحيحة عبيد بن ررارة ، المتقدمة^(٥) في محلّها ، فاختيار النبي صلى الله عليه وآله إياها في صلاته لكونها من أفصل مصاديق الذكر ، فلو وجب علينا التأسي به في صلاته ، لم يحر التحطّي إلّا إلى سائر الأدكار المشروعة والإتيان بها بتلك الكيفيّة التي علمنا من مداومته ملحوظيّتها لديه ، كما لو قرأ في جميع صلاته - مثلاً - سورة التوحيد جهراً

(١) راجع ص ٢٥٣ ، والهامش (٤) منها

(٢) في ص ٢٥٢

(٣) تقدّم تخريجه في ص ١٩ ، الهامش (٢)

(٤) في ص ٢٤٤ .

(٥) في ص ١٦٩ .

بحيث علم من مداومته عليه السلام كون جهريتها ملحوظة لديه ثم علم بدليل خارجي أن خصوصية السورة ليست معتبرة في الصلاة وإنما وجهها كونها سورة من القرآن ، فليتأمل .

ويشهد أيضاً بمعهودية الإحفات في الأخيرتين من الصدر الأول صحيحة علي بن يقطين قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الركعتين اللتين يصمت فيهما الإمام أيقراً فيهما بالحمد وهو إمام يقتدى به؟ فقال : «إن قرأت فلا بأس ، وإن سكث فلا بأس»^(١) إذ الطاهر أن مراد السائل بالركعتين اللتين يصمت فيهما الإمام هما الأخيرتان ، والتعير بالصمت بلحاظ عدم كونه معلماً بالقول ، فكأنه صامت ، فيجوز من هذا السؤال كون الإحفات هي الأخيرتين لديهم من الأمور المسلمة المفروغ عنها .

واحتمال إرادة الأول من الصلوات الإجمالية بعيد عن سوق التعبير والذي يعلب على الظن وقروح السؤال في هذه الصحيحة بعد صحيحته الأخرى ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام : عن الرجل يصلي خلف إمام يقتدى به في صلاة يحجر فيها بالقراءة فلا يسمع القراءة ، قال : «لا بأس إن صمت وإن قرأ»^(٢) فيكون أوضح في إفادة المدعى ، أي في تعيين إرادة الأخيرتين .

واحتمل بعض^(٣) التفتة في الرواية : لموافقتها لما حكى عن أبي حنيفة

(١) التهذيب ٢ : ١١٩٢/٢٩٦ ، الوسائل ، باب ٣٦ من أبواب صلاة الجماعة ، ح ١٣
(٢) التهذيب ٣ : ١٢٢/٣٤ ، وفيه . عن الحسن بن علي بن يقطين قال ، إلى آخره ، الاستبصار ١ : ١٦٥٧/٤٢٩ ، الوسائل ، باب ٣٦ من أبواب صلاة الجماعة ، ح ١١
(٣) صاحب الجواهر فيها ٩ : ٣٧٤ .

من أنه ذهب إلى الصمت في الأخيرتين^(١).

وفيه : أنه إن كانت الثقة فهي الجواب لا هي السؤال ، كيف! وقد فرض السائل كون الإمام الذي يصمت في الركعتين ممن يقتدى به ، وهو لا يصمت بل يخفت .

هذا ، مع أن أبا حنيفة لم يذهب إلى لزوم الصمت كي يصير صفة موضحة للركعتين عندهم ، بل لم يوجب القراءة أو الذكر ، واحترأ بالسكوت^(٢) ، وهذا لا يقتضي صيرورته عادة لهم كي يباسه التعبير الواقع في السؤال .

نعم ، هو مناسب للجواب ، فلا يعد كونه حارياً مجرى الثقة ، وهو غير صائر في المدعى ، كما لا يخفى

ويمكن استعادة كون المعهود في أعصار الأئمة عليهم السلام الإحفات بالقراءة هي الأخيرتين من بعض الروايات المتقدمة عند البحث في أصلية التسبيح من القراءة ، مثل قوله عليه السلام في صحيحة معاوية بن عمار ، التي وقع فيها السؤال عن القراءة خلف الإمام في الأخيرتين : «الإمام يقرأ فاتحة الكتاب ، ومن خلفه يسبح ، فإذا كنت وحدك فاقراً فيهما ، وإن شئت فسبح»^(٣) بصيغة المستفيدة التي ورد فيها الأمر بالإنصات فيما يحهر به الإمام بالقراءة^(٤) ، مع ما هي جملة منها من التعليل بقوله تعالى : ﴿وَإِذَا قُرِئَ

(١) راجع الهامش التالي.

(٢) المبسوط - للسرخسي - ١ - ١٩ ، البير ١ - ١٩٠ ، العرير شرح لوحير ١ - ٤٩٣ ، المجموع ٣ : ٣٦١

(٣) تقدم تخريجها في ص ١٧٤ ، الهامش (٢) .

(٤) الكافي ٣ - ١/٣٧٧ و ٣ ، التهذيب ٣ - ٣٢ - ١١٤/٣٣ و ١١٦ و ١٢٠ ، الاستبصار

القرآن فاستمعوا له وأنصتوا^(٢٨١) وهو يأبى عن التحصيل، مع أنه ليس في شيء من تلك الأخبار إشعار باحتصاص هذا الحكم بالأوليين، فهذا يكشف عن أن المتعارف في الأخيرتين لم يكن إلا الإخفات، وإلا لأمرهم بالإنصات عند إجهاره.

وكيف كان فعمدة مستند القول بوجوب الإخفات في الأخيرتين استكشاف معهوديته في الشريعة من صدر الإسلام بواسطة السيرة والإجماعات المحكمة المعتمدة بالثبوت، ونقل فعل النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام وغيرها من الشواهد والمؤيدات منضماً إلى ما دل على وجوب التأسي بصاحب الشرع في صلاته من مثل قوله ﷺ: «صلُّوا كما رأيتموني أصلي»^(٣) كما هو عمدة مستند الأعلام على ما يظهر من كلماتهم، ولولا هذا لأمكن الخدشة في دلالة الصحيحة^(٤) عليهم السلام، إذ الطاهر أن السائل لم يقصد بقوله: «فيما لا ينبغي الإجهار فيه» العموم، بل قصد السؤال عما أحل بالجهر والإخفات في موضعهما على حسب ما كان معهوداً لديهم، فمراده بكلمة «ما» إما الصلاة التي يسعى الإجهار أو الإخفات فيها على سبيل الإجمال، أو الشيء الذي كان معهوداً لديهم الالتزام برعاية الوصفين فيه من أحزاء الصلاة، فالإنصاف أن الصحيحة من حيث المتعلق لا تحلو عن إجمال.

١٥: ٤٢٧ - ١٦٤٩/٤٢٨ و ١٦٥١، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب صلاة الجماعة،

الأحاديث ١٥، ٦، ١٥.

(١) الأهراف ٧، ٢٠٤.

(٢) الفقيه ١، ١١٦٠/٢٥٦، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب صلاة الجماعة، ح ٣.

(٣) تقدّم تخريجه في ص ١٩، الهامش (٢).

(٤) أي صحيحة زرارة المتقدمة في ص ٢٤٤.

هذا، مع ما سمعت^(١) من المدارك حكايتهما عن التهذيب من قوع السؤال فيها عن الجهر بالقراءة فيما لا يسعى الإجهار فيه، فلا يبقى حيث لا مجال للدالتهما على حكم التسيح وكيف كان فالعمدة ما عرفت.

ثم إن ما ذكرناه من وجوب الإحفات في الطهرين وإنما هو في غير يوم الجمعة، وأما يوم الجمعة فيستحب الإجهار في الأوليين من ظهره على الأظهر الأشهر، كما يدل عليه أحسن مستنبضة.

منها: صحيحة الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي الجمعة أربع ركعات أبهر فيها بالقراءة؟ قال: «نعم»، والقنوت هي الثانية^(٢).

وصحيحته الأخرى أو حسنة، قل: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القراءة في الجمعة إذا صليت وحدي أربعاً جهر بالقراءة؟ فقال: «نعم» وقال: «اقرأ سورة الجمعة والمنافقين في يوم الجمعة»^(٣).

وآخر محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال لنا: «صلوا في السفر صلاة الجمعة جماعة بغير حصة، واحجروا بالقراءة» فقلت: إنه يكره علينا الجهر بها في السفر، فقال: «احجروا»^(٤).

(١) في ص ٢٤٥

(٢) الفقيه ١/٢٦٩ - ١٢٣١، التهذيب ٣/١٤٠ - ٥٠/١٥، الاستبصار ١/١١٦ - ١٥٩٤، الوسائل، الباب ٧٣ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١.

(٣) الكافي ٣/٤٢٥، التهذيب ٣/٤٩، الوسائل الباب ٧٣ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٣.

(٤) التهذيب ٣/٥١، الاستبصار ١/١١٦ - ١٥٩٥، الوسائل، الباب ٧٣ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٦.

وخبر محمد بن مروان قال : سألت أب عبد الله عليه السلام عن صلاة الظهر يوم الجمعة كيف يصلّيها في السفر؟ فقال «تصلّيها في السمر ركعتين ، والقراءة فيها جهراً»^(١)

وظاهر هذه الأحبار خصوصاً الأخيرين منها ، الوحوب ، ولكنه يتعيّن حملها على الاستحباب ؛ لعدم معروفة القول بالوحوب عن أحد ، بل قد يظهر من خبر محمد بن مسلم ، المتقدم^(٢) مخالفة الإجماع في غير الجمعة المشتملة على الحطتين - أي صلاة الجمعة التي يشترط فيها الحضور والخطبتان - لسيرة المسلمين بحيث كان يُعدّ معه لديهم من المكرات ، مع قصاء العادة بأنّه لو كان الإجماع في طهر يوم الجمعة واجباً ، لصار من حيث عموم الاستلاء به من ضروريات الدين فضلاً عن أن يكون خلافه معروفاً بين المسلمين .

نعم ، هذه المعروفة لا تنافي باستحبابه ؛ إذ ربّ مستحبّ يصير مهجوراً في العادة لعلّة مقتضية لاحتمال خلافه ، ألا ترى اشتها الفتنى باستحبابه قديماً وحديثاً؟ مع استقرار السيرة بخلافه بحيث يُعدّ الإجماع في أنظار العرف من المكرات .

والحاصل : أنّ معروفة لإجماع بين المسلمين واشتها القول بعدم وحوب الجهر بين العلماء من غير نقل خلاف فيه بل نقل الإجماع عليه دليل قطعي على عدم وحوبه ، فلا بدّ حينئذٍ من حمل الأمر الوارد في الأخبار المربورة على الاستحباب .

(١) لتهذيب ٥٢/١٥٠٣ ، الاستبصار ١٠١/٢١٦ ، الوسائل الباب ٧٣ من أبواب

«قراءة في الصلاة» ح ٧ .

(٢) في ص ٢٥٨ .

وربما يشهد له أيضاً - مضافاً إلى ذلك - خبر جميل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجماعة يوم الجمعة في السفر ، فقال : «تصنعون كما تصنعون في غير يوم الجمعة في الظهر ، ولا يجهر الإمام فيها بالقراءة ، إنما يجهر إذا كانت خطبة»^(١) وخبر محمد بن مسلم قال : سأله عن صلاة الجمعة في السفر ، فقال : «تصنعون كما تصنعون في الظهر ، ولا يجهر الإمام فيها بالقراءة ، إنما يجهر إذا كانت خطبة»^(٢) إذ النهي الوارد في هذين الخبرين لأجل وروده مورد ترقم الوحوب لا يدل إلا على الجوار ، وقضية الجمع بينه وبين الأخبار السابقة . حمل الأمر الوارد في تلك الأخبار على الاستحباب .

وهي الوسائل نقل عن الشيخ حماد هذين الخبرين على حال الثقة والحوث^(٣)

ثم قال ويحتمل أن يكون المراد بنفي تأكيده الاستحباب في الظهر وإثباته في الجمعة^(٤) .

أقول : قد ظهر مما مر أن هذا هو الأشبه .

(وأقل الجهر أن يسمعه القريب الصحيح السمع إذا استمع ، والإخفات أن يسمع نفسه إن كان يسمع).

(١) التهذيب ٣ : ٥٣ / ١٥ ، الاستبصار ١ : ١٦٦ / ٤١٧ ، الوسائل ، الباب ٧٣ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٨ .

(٢) التهذيب ٣ : ٥٤ / ١٥ ، الاستبصار ١ : ١٦٦ / ٤١٨ ، الوسائل ، الباب ٧٣ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٩ .

(٣) التهذيب ٣ : ١٥ ، ديل ح ٥٤ ، الاستبصار ١ : ٢١٧ ، ديل ح ١٥٩٨ .

(٤) الوسائل ، الباب ٧٣ من أبواب القراءة في الصلاة ، ديل ح ٩ .

(د) وفي المدارك قل في شرح العبارة هذا الصابط ربما أوهم بظاهره تصادق الجهر والإحفات في بعض الأفراد، وهو معلوم البطلان ؛ لاختصاص الجهر ببعض الصلوات، والإحفات ببعض وجوباً أو استحباباً والحق أن الجهر والإحفات حقيقتان متصديقتان يمتنع تصادقهما في شيء من الأفراد، ولا يحتاج في كشف مدلوليهما إلى شيء رائد على الحوالة على العرف^(١)، انتهى .

أقول : متى ما ذكره من الاعتراض على الصابط المربور هو : أنه جعل الإحفات في عبارة المتن معطوفاً على المضاف إليه ، كما لعنه هو الذي يسبق إلى الدهن من سوق التعبير ، ويؤيده قوله في عبارة السافع : «وأدنى الإحفات أن يسمع نفسه»^(٢) وهو كالمض في أن للإحفات فرداً آخر أعلى من ذلك يتحقق بإسماع الغير . مع أنه يصدق عليه أيضاً حدّ الجهر ، فيلزم أن لا يكون الجهر والإحفات متصديقين ، وهو خلاف الحق .

ولكن يحتمل أن يكون الإحفات في عبارة المتن معطوفاً على المضاف ، فلا يتوحد عليه حينئذ الاعتراض المربور .

وربما يؤيد هذا الاحتمال ما يظهر من غير واحد من أنه ليس للإحفات مراتب ، بل حدّه أن يسمع نفسه تحقيقاً أو تقديرأً ، بل عن العلامة في التذكرة دعوى الإجماع عليه ، فقال ما لفظه : أقلّ الجهر أن يسمع غيره القريب تحقيقاً أو تقديرأً ، وحدّ الإحفات أن يسمع نفسه لو كان سميعاً بإجماع العلماء ، ولأن ما لا يسمع لا يعدّ كلاماً ولا قراءة^(٣) . انتهى .

(١) مدارك الأحكام ٣ : ٣٥٨ .

(٢) المختصر النافع : ٣٠ .

(٣) تذكرة الفقهاء ٣ : ١٥٣ - ١٥٤ ، لمع دأه من المسألة ٢٣٧ ، وحكاه عنه السيد

وعنه في القواعد أنه قال: أقلّ الجهر إسماع القريب تحقيقاً أو تقريباً، وحدّ الإخفات إسماع نفسه^(١).

وعن الشهيد في الذكرى: أقلّ الجهر أن يسمع من قرب منه إذا كان يسمع، وحدّ الإخفات إسماع نفسه إن كان يسمع، وإلاّ تقديراً^(٢).

وعن دروسه نحوه^(٣) مع اختلاف في التعبير.

وأصرح من ذلك ما عن السرائر والمتهى.

فعن الأول: وأدنى حدّ الجهر أن يسمع من عن يمينك أو شمالك، ولو علا صوته فوق ذلك لم تبطل صلاته، وحدّ الإخفات أعلاه أن تسمع أدناك القراءة، وليس له حدّ أدنى، بل إن لم تسمع أدناه القراءة فلا صلاة له، وإن سمع من عن يمينه أو شماله صار جهراً إذا فقله عامداً بطلت صلاته^(٤).

وعن الثاني: أقلّ الجهر الواجب أن يسمع غيره القريب أو يكون بحيث يسمع لو كان سامعاً بلا خلاف بين العلماء، والإخفات أن يسمع نفسه أو بحيث يسمع لو كان سامعاً، وهو وفاق، ولأنّ الجهر هو الإعلان والإظهار، وهو يتحقق بسماع الغير القريب فيكتفى به، والإخفات: السرّ، وإنما حدّناه بما قلناه: لأنّ ما دونه لا يسمّى كلاماً ولا قرآناً، وما زاد عليه يسمّى جهراً^(٥). انتهى.

❦ الشفّتي في مطالع الأنوار ٢ : ٥٢ .

- (١) قواعد الأحكام ١ : ٢٧٣، وحكاة عنه السيّد الشفّتي في مطالع الأنوار ٢ : ٥٢ .
- (٢) للذكرى ٣ : ٣٢١، وحكاة عنه السيّد الشفّتي في مطالع الأنوار ٢ : ٥٢ .
- (٣) لدروس ١ : ١٧٣، وحكاة عنه السيّد الشفّتي في مطالع الأنوار ٢ : ٥٢ .
- (٤) السرائر ١ : ٢٢٣، وحكاة عنه السيّد الشفّتي في مطالع الأنوار ٢ : ٥٢ .
- (٥) منتهى المطلب ٥ : ٨٧ - ٨٨، وحكاة عنه السيّد الشفّتي في مطالع الأنوار ٢ :

ولكنه ارتكب بعض التأويل في كلمات الأصحاب الذين حدّدهما بالحدّين المبرورين ، كالمحقّق الثاني ، فإنّه قال في شرح القواعد - على ما حكى عنه - : الجهر والإخفات حقيقتان متضادّتان - كما صرح به المصنّف رحمته الله في النهاية^(١) - عرفيتان يمتنع تصادقهما في شيء من الأفراد ، ولا يحتاج في كشف مدلولهما إلى شيء زائد على الحوالة على العرف ، إلى أن قال - بعد تعريف المصنّف له بأن أقلّ الجهر إسماع القريب تحقيقاً أو تقديراً - ما صورته : وينبغي أن يزداد فيه قيد آخر ، وهو تسميته جهراً عرفاً ، وذلك بأن يتضمّن إظهار الصوت على الوجه المعهود . ثمّ قال بعد قوله : «وحدّ الإخفات» إلى آخره : بأن يتضمّن إخفاء الصوت وهمسه ، وإلا لصدق هذا الحدّ على الجهر ، وليس المراد إسماع نفسه خاصّة ؛ لأنّ بعض الإخفات قد يسمعه القريب ، ولا يخرج بذلك عن كونه إخفاتاً^(٢) . انتهى .

وعن الشهيد الثاني في الروض أنّه قال : واعلم أنّ الجهر والإخفات حقيقتان متضادّتان لاتجتمعان في مادّة ، كما أنّه عليه في النهاية ، فأقلّ السرّ أن يسمع نفسه لا غير تحقيقاً أو تقديراً ، وأكثره أن لا يبلغ أقلّ الجهر ، وأقلّ الجهر أن يسمع من قرب منه إذا كان صحيح السمع مع اشتغال القراءة على الصوت الموجب لتسميته جهراً عرفاً ، وأكثره أن لا يبلغ العلوّ المفرط ، وربما فهم بعضهم أنّ بين أكثر السرّ وأقلّ الجهر تصادقاً ، وهو فاسد ؛ لأدائه إلى عدم تعيين أحدهما لصلاة ؛ لإمكان استعمال العرد المشترك حينئذ في

(١) نهاية الإحكام ١ : ٤٧١ .

(٢) جامع المقاصد ٢ : ٢٦٠ ، وحكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٨ : ١٣٨ .

جميع الصلوات ، وهو خلاف الواقع ، لأن التفصيل قاطع للشركة^(١) . انتهى .
وسوق تعبيرهما يشعر بأنهما حملاً لكلمات الأصحاب على ما ذكرناه
في تفسير الجهر والإخفات من دوران صدقهما مدار اشتغال الكلام على
الصوت الذي به يمتاز الجهر عن الإخفات عرفاً ، وعدمه ، لا على سماع
الغير وعدمه .

ولكنك حبير بأن بعض كلماتهم آية عن هذا الحمل ، كالعديتين
المتقدمين^(٢) المحكيّتين عن السرائر والمتهمي .

وكيف كان فالحق الذي لا مجال للارتياح فيه هو أن المدار على
تسميته جهراً أو إخفاتاً في العرف ، وهي لا تدور مدار سماع الغير وعدمه ،
بل العبرة فيهما بإظهار جوهر الصوت وإخفائه ، فهو المدار في هذا الباب ،
كما حكى عن المحقق الأردبيلي أيضاً التصريح بذلك^(٣) ، بل في الحقائق :
الظاهر أنه قول كافة من تأخر عن المحقق والشهيد الثانيين^(٤) ؛ إذ المرجع
في مثل هذه المفاهيم - التي لم يرد فيها حدٌ تعبدى شرعى - هو العرف ،
فلا يرفع اليد عن المحكمات العرفية بالكلمات المتشابهة الصادرة من
الأعلام في تحديد مثل هذه المفاهيم .

ولا عبرة بما ادّعوه في العبائر المتقدمة من الإجماع على ما ذكرناه في
حدهما ، لا لمجرد عدم حجّة الإجماع المنقول خصوصاً مع مصير جُلِّ

(١) روض الجنان ٢ : ٧٠٣ ، وحكاة عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٨ . ١٣٩ .

(٢) في ص ٢٦٢

(٣) مجمع الفائدة والبرهان ٢ : ٢٢٦ ، وحكاة عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٨ . ١٣٩ .

(٤) الحقائق الناضرة ٨ : ١٣٩ .

المتأخرين على خلافه ، بل لأننا نرى أن لمدعين للإجماع فضلاً عن غيرهم متشبهون في إثبات مقالته تسمية ما يسمعه الغير جهراً ، وهو عندنا محل نظر بل مع ، بل لو سلمنا ظهور لعظ الجهر والإحفات عرفاً فيما ذكره ، لجعلنا السيرة العملية كاشفة عما أراده الشارع منهما في هذا الباب ، فإنها هي عمدة المستند لانقسام الفرائض الخمس إلى جهريّة وإخفائيّة ، وقد استقرت السيرة - حتى من حدّد الجهر والإحفات بما ذكر - على إظهار جوهر الصوت في الصبح وأولتي العشاءين وإخفائه^(١) في البواقي بحيث لو خالف أحد في ذلك بأن صلى المغرب - مثلاً - بلا صوت جرسى أو الظهور معه ، لقد عند المشرعة من المكرات من غير التعلل إلى سماع العير وعدمه ، بل كيف يعقل أن يكلف الشارع أحداً أن يتكلم إخفائاً بالمعنى الذي ذكره بأن يكون على وجه يظهر صوته بحيث تسمعه أذنائه ولا يسمعه من بُعد عنه بمقدار ذراع أو ذراعين؟ فهل هذا إلا بمنزلة ما لو كلمه بأن يرفع صوته إلى أن يبلغ مسافة أربع أصابع لا أقل ولا أكثر؟ فإنه تكليف بعير مقدور ، بل لا يقدر أحد بمقتضى العادة أن يتكلم مع شخص يكون بُعده عنه بمقدار الفصل بينه وأدبه على وجه يسمع ذلك الشخص جميع ما يقول ولا يسمعه من كان أبعد منه بمقدار ذراع أو ذراعين أو ثلاث ، وإن كسّ في شك من ذلك فعليّ بالاحتبار .

وكيف كان فلا ينبغي الارتباب في أن مجرد سماع الغير وإن كان بعيداً بمقدار معتد به ليس منافياً لصدق الإحفات .

نعم ، قد يكون تأدية الكلام بشدة على وجه يكون المتكلم

(١) في النسخ الخطيّة والمحروية «إخفائهما» . والمثبت هو الصحيح .

كالمبحوح من غير أن يظهر جوهر صوته، وهذا مما يشكك صدق اسم الإخفاء عليه عرفاً، كما أن صدق اسم الجهر عليه أيضاً كذلك، فلا يحور اختياره أمثالاً لشيء من التكليفين؛ إذ لا يحصل معه الجزم بالحروح عن عهدة شيء منهما إلا مع العجز عن إظهار جوهر الصوت، كما في المبحوح؛ فإنه حينئذ في حقه جهز بشهادة العرف ولو من باب قاعدة الميسور، والله العالم.

وأما أدنى الإخفات: فلا خلاف فيه على الظاهر في أنه هو أن يسمع نفسه إذا كان سميعاً ولم يكن هناك مانع ولو مثل كثافة الهواء وهبوب الرياح؛ إذ لا يكاد يتحقق التلغظ وقطع الحروف على مخارجها بأدنى من ذلك، ولا أقل من عدم حصول الجزم به عادة، ولذا استدل عليه في محكي المنتهى: بأن ما دونه لا يسمى كلاماً ولا قرآناً^(١).

ولو فرض تحققه والحزم بحصوله فيشكل الاكتفاء به؛ لما يظهر من جملة من الأخبار - ككلمات الأصحاب - من عدم الاعتداد بقراءة لا تسمعا أذنك، كبعض الروايات الواردة في تفسير الآية الشريفة

كموثقة سماعة - المروية عن الكافي والتهذيب مصمرة - قل: سألته عن قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾^(٢) قل: «المخافتة ما دون سمعك، والجهر أن ترفع صوتك شديداً»^(٣).

(١) راجع لها مش (٥) من ص ٢٦٢.

(٢) الإسراء ١٧: ١١٠.

(٣) الكافي ٣: ٣١٥ - ٢١/٣١٦، التهذيب ٢: ١١٦٤/٢٩٠، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢.

وفي الحقائق^(١) روى نحوها عن العياشي عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام^(٢).

وحير إسحاق بن عمار - المروي عن تفسير علي بن إبراهيم - عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا يَخَافُ بِهَا﴾^(٣) قال: «الجهور بها رفع الصوت، والتخافت ما لم تسمع نفسك»^(٤)، وقرأ ما بين ذلك»^(٥).

وفي الحقائق بعد نقل هذا الخبر قال: وبهذا الإسناد عنه أيضاً قال: «لا تجهار رفع الصوت عالياً، والمخافة ما لم تسمع نفسك»^{(٦)(٧)}.

ويؤيده أيضاً صحيحة زرارة أو حمته عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا يكتب من القرآن والدعاء إلا ما أسمع نفسه»^(٨).

وصحيحة الحلبي عن أبي الله عليه السلام، قال: سأله هل يقرأ الرجل في صلاته وثوبه على فيه؟ قال: «لا بأس بذلك إذا أسمع أذنيه الهمهمة»^(٩).

(١) الحقائق الناضرة ٨ : ١٣٢ - ١٣٣.

(٢) تفسير العياشي ٢ : ١٧٣/٣١٨.

(٣) الإسراء ١٧ : ١١٠.

(٤) في تفسير الفقي والحقائق الناضرة: «بأفئك بدل نفسك». وما في المتن كما في الوسائل.

(٥) تفسير الفقي ٢ : ٣٠، وعنه في الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٦، وكذا في الحقائق الناضرة ٨ : ١٣٣.

(٦) الحقائق الناضرة ٨ : ١٣٣.

(٧) تفسير الفقي ٢ : ٣٠.

(٨) الكافي ٣ : ٦/٣١٣، التهذيب ٢ : ٣٦٣/٩٧، الاستبصار ١ : ١١٩٤/٣٢٠ الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١.

(٩) الكافي ٣ : ١٥/٣١٥، التهذيب ٢ : ٣٦٤/٩٧، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب

والهمهمة - على ما في القاموس - : الصوت الخفي^(١).

ولا يعارضها صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سألت عن الرجل هل يصلح له أن يقرأ في صلاته ويحرك لسانه [بالقراءة] في لهواته من غير أن يسمع نفسه؟ قال : «لا بأس أن لا يحرك لسانه يتوهم توهماً»^(٢) فإن ظاهرها جواز الاكتفاء بمجرد التوهم ، وهو مما لا قائل به ، وينافيه جميع الأدلة الدالة على اعتبار القراءة والذكر ، ولذا حملها الشيخ على مَنْ صَلَّى مع المخالف^(٣) ، واستشهد له بما رواه عن [محمد بن]^(٤) أبي حمزة عن ذكره قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : «يجزئك من القراءة معهم مثل حديث النفس»^(٥).

ويشهد له أيضاً جابر بن يقطين قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يصلي حلف مَنْ لا يقتل بصلاته والإمام يجهر بالقراءة ، قال : «اقرأ لنفسك ، وإن لم تسمع نفسك فلا بأس»^(٦).

وكما يعتبر في الإحفات عدم التقرُّب ، فكذا يعتبر في الجهر عدم الإفراط ، كما صرح به شيخنا المرتضى رحمته الله وحكاه عن العلامة الطباطبائي^(٧)

«القراءة في الصلاة ، ح ٤ .

(١) القاموس المحيط ٤ : ١٩٢ ، وفيه : «الكلام الخفي» .

(٢) التهذيب ٢ : ٣٦٥/٩٧ ، الاستبصار ١ : ١١٩٦/٣٢١ ، الوسائل ، الباب ٣٣ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٥ ، وما بين المعقوفين أضفناه من المصدر

(٣) التهذيب ٢ : ٩٧ ، دبل ح ٣٦٥ ، الاستبصار ١ : ٣٢١ ، دبل ح ١١٩٦ .

(٤) ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر

(٥) التهذيب ٢ : ٩٧ - ٣٦٦/٩٨ ، الاستبصار ١ : ١١٩٧/٣٢١

(٦) التهذيب ٣ : ١٢٩/٣٦ ، الاستبصار ١ : ٤٣٠ - ١٦٦٣/٤٣١ ، الوسائل ، الباب ٥٢

من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١

(٧) الدرّة النجفة : ١٣٩ .

وغيره ، بل عن آيات الأحكام للفصل الجواد نستت إلى فقهاءنا^(١) ، المشعرة بالإجماع^(٢) .

ويدل عليه - مضافاً إلى إمكان دعوى كونه ماحياً لصورة الصلاة - صحيحة عبدالله بن سنان قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : علي الإمام أن يسمع من خلفه وإن كثروا ؟ فقال : «ليقرأ قراءة وسطاً ، يقول الله تبارك وتعالى : ﴿ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها﴾»^(٣) .

وموثقة سماعة ورواية إسحاق بن همار ، المتقدمتان^(٤)

والمراد بالقراءة الوسط المصروح بها في الصحيحة أن لا يرفع صوته شديداً ، كما يشهد به موثقة سماعة ، المتقدمة^(٥) ، لا مطلق ما تحاور عن العادة ، كما قد يصرف إليه إطلاق الوسط والله العالم .
(وليس على النساء جهراً) فلا خلاف عليه على الظاهر ، بل إجماعاً ، كما ادّعاء جماعة^(٦)

ويشهد له - مضافاً إلى الأصل والإجماع المعتصد بالسيرة العملية التي هي أوضح دلالة على نهي الوجود في مثل هذه الموارد التي تقضي العادة

(١) مسالك الافهام إلى آيات الأحكام ٣٠٢/١

(٢) كتاب الصلاة ١ : ٣٨٧ .

(٣) الإسراء ١٧ : ١١٠ .

(٤) الكافي ٣ : ٢٧/٣١٧ ، الوسائل ، لب ٣٣ من أبواب لقراءة في الصلاة ، ح ٣ .

(٥) في ص ٢٦٦ و ٢٦٧ .

(٦) في ص ٢٦٦

(٧) مثل : العلامة الحلي في تذكرة المفهم ٣ : ١٥٤ ، المربع ١٥٤ من المسألة ٢٣٧ ،

ونهاية الإحكام ١ : ٤٧٢ ، والمحقق الكركي في جامع المقاصد ٢ : ٢٦١ ، والشهيد

الثاني في روض الجنان ٢ : ٧٠٢ - ٧٠٣ ، ونماصل لاصبها في كشف اللثام ٣ :

بقائه الصورة محفوظة لدى المشرعة - جبر علي بن جعفر - المروي عن قرب الإسناد - عن أخيه موسى عليه السلام ، قال سألت عن النساء هل عليهن الجهر بالقراءة في الفريضة؟ قال . لا ، إلا أن تكون امرأة تؤم النساء فتجهر بقدر ما تسمع قراءتها^(١).

وكلمة «تسمع» بحسب الظاهر إما من باب الإفعال ، أو مبني للمفعول أريد بها سماع الغير لا نفسه ، كما هو من لوازم الجهر عادة ، ويناسبه الاستثناء في حال الإمامة التي ورد فيها أنه يسفي للإمام أن يسمع من خلفه كل ما يقول^(٢) ، فيرتفع بهذه الرواية التشابه عن كلمة «تسمع» الواردة في صحيحته المحكية عن التهذيب عن أخيه عليه السلام ، قال سألت عن المرأة تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءة أو التكبير؟ قال «قدر ما تسمع»^(٣).

وصحيحة علي بن يقطين عن أبي الحسن الماصي عليه السلام ، قال : سألت عن المرأة تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءة أو التكبير؟ فقال «قدر ما تسمع»^(٤).

بل قد يدعى أن المتأخر من نفس هذين الخبرين بواسطة المناسبة ووقوع السؤال عن حد رفع الصوت الذي هو عبارة أخرى عن الإحهار الذي يلزمه عادة سماع الغير القريب إذا استمع ، المشعر بمروعية أصله في الجملة ، وعدم ردع الإمام له ليس بآرادة ذلك ، وكون كلمة «تسمع» من

(١) قرب الإسناد ٨٦٧/٢٢٣ ، الوسائل ، الباب ٣١ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٣ .

(٢) التهذيب ٣ : ١٧٠/٤٩ ، الوسائل ، الباب ٥٢ من أبواب صلاة الجماعة ، ح ٣ .

(٣) التهذيب ٣ : ٧٦١/٢٦٧ ، الوسائل ، الباب ٣١ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٢ .

(٤) التهذيب ٣ : ٧٦٠/٢٦٧ ، الوسائل ، الباب ٣١ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١ .

باب الإفعال أو مبيئاً للمفعول .

ويدفعه . أن هذه الكلمة منسوبة خطأ لا لفظاً ، ولو كان ما سمعه عن الإمام عليه السلام بالباء للمعلوم من المجزء ، لهم من الحواب بأبلغ وجه أن حذره أن لا ترفع صوتها بحيث يتعدى سمعها ، أي تحفت في القراءة .

وفي الحدائق حمل جميع الأخبار على إرادة سماع نفسها وعدم التعدي عنها ، ورغم أنه لا مضافة به وبين أن يكون عليها لجمهور حال الإمامة ؛ إذ العبرة في الجهر - على ما حققه - باشتغال صوتها على الجرسية التي بها يمتاز الجهر عن الإخفات عرو ، فقد تكون الجرسية لا على حد يسمعها العير^(١)

وفيه ما لا يحصى ، فإن الرواية الأولى^(٢) كنص في إرادة الجهر بالعمارة بقدر ما يسمعها العير ، ولكن ظاهرها كون ذلك على سبيل الوحوب ، كما اعترف به شيخنا المرتضى عليه السلام ، ولكنه قد ولم يطر بقائل به - كما في كشف النام^(٣) وغيره^(٤) - فيمكن حمله على الاستصحاب^(٥) انتهى

أقول : بل يمكن مع ظهورها في لوجوب ؛ فإنه يستشعر من تحديد جهرها بقدر ما تسمع قراءتها أن وطيفة الساء من حيث هي الإسرار ، وأن ما عليها من الجهر حال الإمامة لمكان الضرورة الناشئة من أن على الإمام أن يسمع من خلفه كل ما يقول من القراءة والتكبير وسجود مما لا يجب عليه

(١) الحدائق الناصرة ٨ : ١٤٢

(٢) أي رواية علي بن جعفر ، المتقدمة في ص ٢٧٠

(٣) كشف النام ٤ : ٣٨ .

(٤) جواهر الكلام ٩ : ٣٨٣ .

(٥) كتاب الصلاة ١ : ٣٨٨

الإسرار به ، واستعرف - إن شاء الله - أن هذا على الإمام ليس على سبيل الوجوب ، بل الاستحباب ، فلا يفهم من الرواية إلا مشروعية الجهر للمرأة حين تؤم النساء على حسب مشروعيته لغيرها ممن يؤم من الرجال ، لا من حيث كونه رجلاً يجب عليه الجهر بالقراءة ، بل من حيث كونه إماماً ينبغي أن يسمع من خلفه ما يقول ، كما لا يخفى .

ثم إننا قد أشرنا إلى أنه يستشر من التحديد الواقع في الروايات أن الراحح في حقها من حيث هي الإحفات ولو مع عدم سماع الأجنبي ، ولكنه ليس بواجب إذ لا دليل عليه ، فلو أجهرت في مواضع الجهر - كما هو محل الكلام - لم تطل صلاتها وإن سمع صوتها الأجنبي ، كما صرح به غير واحد^(١) ؛ للأصل .

وقيل : تبطل مع سماع الأجنبي^(٢) ، بل ربما نسب هذا القول إلى المشهور^(٣) ؛ بناءً على أن صوتها عورة يحرم إسماعه واستماعه ، فتكون القراءة التي يتحقق بها الإسماع مهياً عنها ، فيمتنع وقوعها عبادةً .

وليه : مع الصغرى ، كما يأتي تحقيقه - إن شاء الله - في محله . وقد أحيب أيضاً بعد تسليم الصغرى : بمع صيرورة القراءة من حيث هي مهياً عنها بدعوى أن الهوى متعلق بأمر خارج عن ماهية القراءة^(٤) .

(١) راجع بحار الأنوار ٨٥ : ٨٣ ، والحدائق الناضرة ٨ : ١٤١ ، والحاشية على مدارك الأحكام ٣ : ٦١ .

(٢) قال به الشهيد في الذكرى ٣ : ٣٢٢ ، والمحقق الكركي في جامع المقاصد ٢ : ٢٦١ ، والشهيد الثاني في المقاصد العلية : ٢٤٩ .

(٣) نسبه إلى المشهور المجلسي في بحار الأنوار ٨٥ : ٨٣ ، والبحراني في الحدائق الناضرة ٨ : ١٤١ .

(٤) راجع الحدائق الناضرة ٨ : ١٤١ .

وفيه ما لا يخفى ، ضرورة أن الجهر والإخفات من كيفيات الصوت الذي به تتحقق القراءة ، لا أمر خارجي معايير له في الوجود حتى لا ينافي صيرورة القراءة مصداقاً للمأمور به .

ونظيره في الصنف ما قد يقان من أن النسبة بين ما دلّ على حرمة الإسماع ووجوب الإجهار في الصلاة ولو بضميمة قاعدة الاشتراك العموم من وجه ، فتحكيم دليل المع على دليل الوجوب من غير مرجح تحكم ؛ فإن ما دلّ على وجوب الجهر بعد تسليم شموله للنساء وعدم مدخلية خصوصية الرجل الذي ورد فيه النص في الحكم فإنما يدلّ على وجوبه مطلقاً ، وقضية تعلّق الأمر بإيجاد طبيعة مطلقة - كون المكلف محيراً في إيجادها في صنف أي فرد يكون من أفرادها السائغة دون المحرمة ، فإذا حرم على النساء إظهار صوتها لدى الأحيى فعليها أن تصلي في مكان لا يسمع صوتها الأحيى ، فلا معارضة بين دليليهما ، كما لا معارضة بين إطلاق الأمر بالصلاة وعموم النهي عن التصرف في المصنوب على ما عرفته في محله .

نعم ، لدى الانحصار وعدم المدوحة تتحقّق المعارضة ، ولكن يقدّم حاب الحرمة ؛ لما علم من الخارج من أن شرائط الصلاة اعتبارها فيها مقيدة بأن لا يترتب عليها معسدة شرعية ، فلا يصلح أن تكون شرطيتها رافعة للمع الشرعي المتعلّق بذات الشرط من حيث هي .

وكيف كان فهل على النساء الإخفات في المواضع التي يجب الإخفات فيها؟ وجهان بل قولان ، أظهرهما وأشهرهما بل المشهور - على ما يظهر من كلماتهم حيث اقتصرُوا على نهي الجهر على النساء من دون تعرّض للإخفات - الأول .

خلافاً لما حكى عن جماعة^(١) من نقول بالتخيير لهنّ مطلقاً، سواء كان في مواضع الجهر أو الإحفات؛ بالأصل بعد اختصاص دليل اعتبارهما بالرجل.

وفيه: أن اختصاص النصّ بآورد فيهما بالرجل لا يمنع استعادة حكم النساء منه بقاعدة المشاركة الستة بالإجماع وغيره، فهل هذا إلا كقراءة العريضة أو القران وبحوه مما ورد النصّ لدالّ عليه في الرجل؟

نعم، في استعادة وحوب الجهر عيها - لولا الدليل على خلافه - من النصّ الدالّ عليه في الرجل بقاعدة المشاركة لا تحلو عن نظر، ولذا جعل الأصل أيضاً في ذلك المقدم دليلاً على تقدير الإعمال عن سائر الأدلة، إذ لو كان لقاعدة المشاركة دليلٌ لخصي فصلاً عن أن عمدة دليلها الإجماع وبحوه من الأدلة اللبّية التي بذعي كونها إمارة عمومٍ لفظي، لأمكن دعوى انصرافه عن مثل الجهر بالنسبة إلى المرأة التي لها خصوصية مقتضية لعدم مطلوبية الجهر بها، حتى أن المشهور ذهبوا إلى أن صوتها عورة، فيشكل استعادة حكمها - بعد إحرار مثل هذه لخصوصية - مما دلّ على وحوب الجهر أو استحبابه في حق الرجل، ولد لا يفهم أحدٌ ممّا دلّ على استحباب رفع الصوت في الأذان مهم أمكر ثوته للنساء مع معروسة قاعدة المشاركة في أدهان جميع المشرعة، وهذا بحلاف الإحفات في مواضعه؛ فإن خصوصيتها مقتضية لتأكد مطلوبيته، فهي مؤكدة لعموم القاعدة في مورده، ولذا لا يتوهم أحد من المشرعة الاختصاص فيما لو

(١) منهم: الشهيد الثاني في الروضة المهيبة ١ - ٦٠٠، والمقاصد العينية ٢٤٩، والفيض الكاشاني في منافع لشرائع ١ - ١٣٤، مفتاح ١٥٦، وحكاة عنهما المصلي في مفتاح الكرامة ٢ - ٣٨٤.

ورد في رجل صلى صلاة الاحتياط جهراً الأمر بإعادتها ، أو ورد الأمر بقراءة ذكرٍ أو دعاءٍ أو صلاةٍ سرّاً ، وهذا بعكس مثل الأذان ويحويه ممّا ورد فيه الأمر برفع الصوت ؛ فإنه لو كان في مثل هذه الموارد لدليله إطلاقاً أو عمومٌ - كما هي كثير من الأحكام الواردة في الحثّ على رفع الصوت في الأذان - لانصرف إلى الرجال فصلاً عمّا لو كان وارداً فيهم بالخصوص ، فليتأمل .

والحشى المشكل إن أوجب الاحتياط عليه في مثل هذه الموارد ، تحضت في محلّ الإحفات ، وتحهر في محلّ الحهر إذ لم يكن أجنبيّاً ، بل مطلقاً ، بناءً على ما قوّيناه من عدم كون صوت للمرأة عورةً

وعلى القول بكونه عورةً قد يُمع ذلك في الحشى ، لكونها من قبيل الشبهات الموضوعيّة التي لا يجب الاحتياط فيها اتّفاقاً ، ولكه لا يحلو عن بحث .

ولو قلنا بحرمة إسماعه أيضاً ، فعليه أن يصلي في موضع لا يسمع صوته الرجال ، ومع الانحصار الإحفات ، كما يظهر وجهه ممّا قدّمناه آنفاً . وفي الجواهر - بعد أن سب لإحفات إلى القيل على تقدير سماع الأجنبي - قال : والمتّجه التكرير مع انحصار الطريق فيه ؛ تحصيلاً للاحتياط^(١)

وفيه : أنّه إن حاز له إظهار صوته لدى الأجنبي ، فلا مقتضي للتكرير ؛ لأنّ شرطيّة الإحفات على السمع مع سماع الأجنبي لدى القائلين به - على ما يظهر من تعليلهم : بأنّ صوتها عورة - شأت من حرمة الإسماع ، فتستفي بانتفاؤها ، وإلا فلا موقع للاحتياط ، فيتمل ، والله العالم .

(والمسنون في هذا القسم: الجهر بالبسملة في مواضع الإخفات في أول الحمد وأول السورة).

وقد اختلفت كلمات الأصحاب في هذه المسألة على ما حكى^(١) عنهم - بعد اتفاقهم على وجوب الجهر بها في مواضع يجب الجهر فيها بالقراءة كسائر أجزائها - على خمسة أقوال:

الأول: استحبابه مطلقاً - سواء كن في حق الإمام أو غيره - في الأولين وغيرهما، ومثله ثلاثة المغرب وأحبرنا العشاء. وهذا القول هو المشهور على ما ادّعاء غير واحد^(٢).

الثاني: اختصاصه بالأوليين، وثم الأحرار فلا يستحب الجهر فيهما في شيء من الصلوات، بل لا يجوز، اعتماداً في السرائر^(٣).

الثالث: اختصاص استحباب الجهر بها للإمام خاصة دون من عداه، حكى ذلك عن ابن الجنيّد^(٤):

الرابع: وجوبه مطلقاً، تُسبب هذا القول إلى القاضي ابن المراج في المهذب، حيث عدّ من واجبات الصلاة الجهر بـ ﴿بسم الله الرحمن

(١) الحاكي هو السيّد الشافعي في مطالع الأنوار ٢: ٥٤.

(٢) مثل: العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٢: ١٧٢، ضمن المسألة ٩٤، والشهيد في الذكرى ٣: ٣٣٣، والمحقق الكركي في جامع المقاصد ٢: ٢٦٨، والمجلسي في بحار الأنوار ٨٥، ٧٥، والبحراني في الحقائق الناضرة ٨: ١٦٧، والسيّد الشافعي في مطالع الأنوار ٢: ٥٤.

(٣) السرائر ١: ٢١٨.

(٤) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٢: ١٧٢، ضمن المسألة ٩٤، وكذا الشهيد في الذكرى ٣: ٣٣٣.

الرحيم ﴿ فيما يجهر أو يخافت^(١) ، وكذا إلى ظاهر الصدوق في الخصال ، حيث قال والاجهار بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ في الصلاة واجب^(٢) .

وفي ظهور كلامهما - المحكي عنهما - في الإطلاق بحيث يعم الأخيرتين تأمل ، بل لا يعد إرادتهما الأولى ، فيتحدد حينئذ هذا القول مع القول الذي عدوها خامس الأقوال ، وهو ما حكى عن أبي الصلاح في الكافي من وجوبه في ابتداء الحمد والسورة في الأولين من جميع الصلوات^(٣) ومستند الحكم أخبار كثيرة :

منها : صحيحة صفوان - المروية عن التهذيب - قال : صليت خلف أبي عبدالله عليه السلام أتماً ، فكار يقرأ في فاتحة الكتاب بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ فإذا كانت صلاة لا يجهر فيها [بالقراءة] جهر بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ وأخفى ما سوى ذلك^(٤) .

وفي الوسائل رواها عن الكشي أيضاً بإساده عن صفوان الجمال ، قال : صليت خلف أبي عبدالله عليه السلام أتماً ، فكان إذا كانت صلاة لا يجهر فيها جهر بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ وكان يجهر في السورتين جميعاً^(٥) .

وخبر - الأعمش - المروي عن الخصال - في حديث شرائع الدين ، قال :

(١) المهدب ١ : ٩٧ ، ونسبه إليه السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢ : ٥٤ .

(٢) الخصال : ٦٠٤ ، ضمن ح ٩ ، ونسبه إليه أيضاً السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢ : ٥٤ .

(٣) الكافي في الفقه ١١٧ ، وحكاها عنه السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢ : ٥٤ .

(٤) التهذيب ٢ : ٢٤٦/٦٨ ، الوسائل ، الباب ١١ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١ ، وما بين المعقوفين أضافه من المصدر .

(٥) الكافي ٣ : ٢٠/٣١٥ ، الوسائل ، الباب ٢١ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١ .

«ولإجهار بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في الصلاة واجب»^(١).

وخبر فصل بن شاذان - المروزي عن العيون - عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمور، قال «والإجهار بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في جميع الصلوات سنة»^(٢).

وفي خبر رجاء بن أبي الصمغ، الذي صحب الرضا عليه السلام في طريقه إلى مرو أنه كان يحهر بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في جميع صلواته بالليل والنهار^(٣).

ورواية سليم بن قيس - المروزي عن روضة الكافي - عن أمير المؤمنين عليه السلام في حطية طويلة يذكر فيها أحداث الولاة الذين كانوا قبله، إلى أن قال «وأمروا الناس بالتكبير على الحائز خمس تكبيرات، وأمرت الناس الحهر بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾»^(٤) «سأ على أن المراد بها الحهر في الصلوات، كما يشهد له سائر الروايات

وحرر أبي حمزة - المروزي عن التهذيب - قال قال علي بن الحسين عليه السلام «لا ثمالي إن الصلاة ردّ قيمت جده الشيطان إلى قريب الإمام فيقول هل ذكر ربه؟ فإن قال نعم، ذهب، وإن قال لا، ركب على كتفيه وكان إمام القوم حتى ينصرفوه قد قلت. جعلت فداك أليس يقرأون

(١) الحاصل: ٦٠٤، صم ح ٩، نودائش، باب ٢١ من أبواب لقراءة في الصلاة، ج ٥.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٢٣ (باب ٣٥) صم ح ١، الوسائل، باب ٢١ من أبواب القراءة في الصلاة، ج ٦.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٨٢ - ١٨٣ (باب ٤٤) صم ح ٥، وعنه في الوسائل، الباب ٢١ من أبواب القراءة في الصلاة، ج ٧.

(٤) الكافي (الروضة) ٨: ٢١/٦١، وعنه في مظانح لأتور ٢: ٥٥.

القرآن؟ قال: «بلى ليس حيث تذهب يا ثمالى، إنما هو الجهر بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾»^(١).

ويشهد له أيضاً المستنبضة الدالة على أنه من علائم المؤمنين.

مثل: ما عن مصباح الشيخ مرسلًا عن أبي محمد العسكري عليه السلام قال: «علائم المؤمن خمس: صلاة الإحدى والحسين، ورياسة الأربعين، والتحنن باليمين، وتعفير الحسين، ولحهر بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾»^(٢).

وعن كتاب أعلام الدين للدينى عن كتاب الحسين بن سعيد عن صفوان بإساده عن أنس بن عبد الله عليه السلام قال: «إذا كان يوم القيامة يقل قوم على نحائب من نور ينادون بأعلى أصواتهم: الحمد لله الذي صدقنا وعده وأورث أرضه شتوًا من الجنة حيث نشاء» قال: «فتقول الحلائق هذه زمرة الأسب عليه السلام، فإذا النداء من قبل الله عز وجل هؤلاء شيعة علي بن أبي طالب عليه السلام فهم صفوتي من عدي وحيرتي من بريتي، فتقول الحلائق: إلهنا وميلدنا بيم نالوا هذه الدرجة؟ فإذا النداء من الله تعالى: بتختمهم باليمين، وصلاتهم إحدى وحسين، وإطعامهم المسكين، وتعفيرهم الجبين، وحهرهم في الصلاة بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾»^(٣) إلى غير ذلك من النصوص الدالة عليه.

ومقتضى إطلاق كثير من الأحاد المربورة: عدم الفرق بين الإمام

(١) التهذيب ٢ ١١٦٢/٢٩٠، الوسائل، باب ٢١ من أبواب لقراءة في الصلاة،

ح ٤.

(٢) مصباح المنهج، ٧٨٧ - ٧٨٨، وعنه في مطالع الأنوار ٢، ٥٥.

(٣) أعلام الدين ٤٤٧ - ٤٤٨، وكف في مطبع الأنوار ٢، ٥٥.

والمنفرد ، فتحصيل الحكم بالإمام - كما حكى عن ابن الجنيد^(١) -
 ضعيف ، وليس في الأخبار الواردة في الإمام إشعار باختصاصه به كي يقيد
 بها سائر الروايات ، مع أن جملة منها - كالمستفيضة الواردة في علائم
 المؤمن - آية عن التخصيص ، فإنها كادت تكون صريحة في التعميم ، كما
 أنها كادت تكون صريحة في الاستحباب ، وكذا خبر أبي حمزة^(٢) بل خبر
 المضل^(٣) أيضاً ظاهر في ذلك ، فيستكشف من ذلك أن المراد بالواجب
 الذي وقع التعبير به في خبر الأعمش^(٤) هو معناه العرفي الذي أطلق عليه
 كثيراً ما في الأخبار وفي عبارة القدماء ، لا معناه المصطلح ، وأن إلزام
 الأمير^(٥) الناس بالجهر بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» - كما في خبر
 سليم^(٦) - لم يكن للرواية من حيث هو بحيث لم يجز لهم تركه بالذات ، بل
 لأجل إحياء السنة وإماتة البدعة التي ابتدعها من كان قبله .

وكيف كان فلا يصلح مثل هذين الحبرين لمعارضة ما عرفت ، بل
 هما بنفسهما - بعد إعراض المشهور عن ظاهرهما - لا ينهضان دليلاً إلا
 للاستحباب ، فالقول بوجوبه مطلقاً - كما عن القاضي وظاهر الصدوق^(٦) - أو
 في الأولتين - كما حكى عن أبي الصلاح^(٧) أيضاً - ضعيف .

وربما يشهد أيضاً لحمل ما كان ظاهره الوحوب على الاستحباب :

(١) راجع الهامش (٤) من ص ٢٧٦ .

(٢) تقدّم خبره في ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٣) تقدّم خبره في ص ٢٧٨ .

(٤) تقدّم خبره في ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٥) تقدّم خبره في ص ٢٧٨ .

(٦) راجع الهامش (١ و ٢) من ص ٢٧٧ .

(٧) راجع الهامش (٣) من ص ٢٧٧ .

بصحيفة عبيد الله بن علي الحلبي ومحمد بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنهما سألاه عن قراءة ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ حين يريد يقرأ فاتحة الكتاب، قال: «نعم إن شاء سرّاً وإن شاء جهراً» قلت: أفقرأها مع السورة الأخرى؟ فقال: «لا»^(١).

ولا يخفى عليك أن هذه الصحيفة وإن كانت صريحة في نفي الوجوب، وقضية الجمع بينها وبين ما يظهر منه الوجوب: صرفة إلى الاستحباب، إلا أن ما في ديلها من نفي وجوب البسملة مع السورة الأخرى ربما يوهن التعويل عليها حيث يغلب على لفظ جريها مجرى التقيّة، فليتأمل. واستدل الحلبي لما ذهب إليه - من اختصاص الاستحباب بالأولتين من الصلاة الإحفاثية - بما صورته: لا خلاف بيننا في أن الصلاة الإحفاثية لا يجوز فيها الجهر بالقراءة، والبسملة من جملة القراءة، وإنما ورد استحباب الجهر في الصلاة الإحفاثية التي يتعين فيها القراءة، ولا تتعين القراءة إلا في الركعتين الأوليين بحسب.

وأيضاً فطريق الاحتياط بوجوب ترك الجهر بالبسملة في الأخيرتين؛ لأنه لا خلاف بين أصحابنا بل بين المسلمين في صحة صلاة من لا يجهر بالبسملة في الأخيرتين، وفي صحة صلاة من جهر فيهما خلاف. وأيضاً فلا خلاف بين أصحابنا في وجوب الإخفات في الركعتين الأخيرتين، فمن ادعى استحباب الجهر في بعضها - وهو البسملة - فعليه الدليل. فإن قيل: عموم الدد والاستحباب بالجهر في البسملة.

(١) التهذيب ٢: ٦٨ - ٢٤٩/٦٩، الاستبصار ١: ١١٦١/٣١٢، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢

قلنا: ذلك فيما تتعين وتباحث القراءة فيه؛ لأنهم عليهم السلام قالوا: يستحب الجهر بالبسملة فيما يجب فيه القراءة بالإخفات، والركعتان الأخيرتان خارجتان من ذلك^(١). انتهى.

وأجيب^(٢) عنه: بمنع ورود دليل في خصوص ما يتعين فيه القراءة. وما ادّعه من أنهم عليهم السلام قالوا: «يستحب الجهر بالبسملة فيما يجب فيه القراءة بالإخفات» ففيه: أننا لم نجد له عيناً ولا أثراً بل ولا نقه ناقل.

نعم، يستمد من نصوصهم المستفيضة رجحان الجهر بها في قراءة الصلاة بطلقاً، سواء كانت واجبة عيناً أو تخييراً

وأما عن قاعدة الاحتياط: فبأن إطلاق الروايات الواردة عنهم عليهم السلام وارد على القاعدة، مضافاً إلى أن المرجع في مثل المقام البراءة على ما تقرّر في محله.

وأما الإجماع على وجوب الإخفات في الأخيرتين فهو فيما عدا البسملة، وأما فيها فعدمه مطّعة الإجماع.

والذي يقتضيه الانصاف أنه ليس في شيء من الأخبار إطلاق يفيد بإثبات المدعى.

أما الأخبار الحاكية لمعلمهم عليهم السلام: فواضح؛ إذ لم يعلم أنهم عليهم السلام قرأوا العاتحة في الأخيرتين في تلك الموارد، بل في خبر رجاء بن أبي الصّحّاح التصريح بأنه عليه السلام كان يسيح في الأخيرتين^(٣).

(١) السرائر ١: ٢١٨ - ٢١٩.

(٢) المُجيب هو السيّد الشّمني في مطالع الأنوار ٢: ٥٤.

(٣) هيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٨٢ (الباب ٤٤) ضمن ح ٥، الوسائل، الباب ٤٢ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٨.

وأما سائر الروايات ، فلا يستفاد منها إلا استحباب الجهر بالبسملة في الصلاة على سبيل الإجمال ، وغاية ما يمكن ادعاؤه أنه يسبق إلى الدهن إرادته في المواضع التي كانت التسمية فيها معروفة لديهم ، فإنه ثبت تعارف القراءة في الأخيرتين في عصرهم أمكن دعوى استفادته من المصوح ، والآ فلا يخلو عن إشكال

ولكن الذي يهون الحطب أن ما دلَّ على وجوب الإجماع في الأخيرتين لا يعم البسملة ، فإن عمدته الإجماع والسيوة بالتقريب الذي عرفته فيما سبق ، وهما لا يهضمان لإثباته في البسملة التي ذهب المشهور إلى استحباب الجهر بها ، فلا يعد حينئذ الالتزام باستحبابه ؛ لما يستشعر به يستظهر من خير هارون عن أبي عبد الله عليه السلام - الواردة تعريضاً على المخالفين الذين تركوا البسملة في القراءة أو أحفوها مرححان للجهر بها من حيث هي في كل موضع شرعت ولو في غير الصلاة

قال عليه السلام : «كتموا بسم الله الرحمن الرحيم» فسمع والله الأسماء كتموها ، كان رسول الله ﷺ إذا دخل إلى منزله واجتمعت عليه قريش يحهر بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» ويرفع بها صوته ، فتولي قريش فراراً ، فأمر الله : «وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولوا على أدبارهم نفوراً» (١) (٢).

وربما يستشعر من هذه الرواية أن المقصود بالأخبار المستفيضة الواردة في لحن على الجهر بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» وأنه من علائم

(١) الإسراء ١٧ : ٤٦

(٢) الكافي ٨ ٢٦٦/٢٨٧ ، الوسائل ، الباب ٢١ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٢ .

المؤمنين الذين هم شيعة أمير المؤمنين عليه السلام ^(١) هو الجهر به في كل موضع كتبه من عداهم ، وهو في أول كل سورة من الفاتحة وغيرها من السور القرآنية من غير فرق بين كونه في الركعتين الأولى أو غيرها ، كما يؤيد ذلك فهم الأصحاب وفتواهم ، مع أن فتواهم بالاستحباب كافٍ لإثباته من باب المسامحة بعد كون المحل قابلاً لها ، كما هو المفروض ، فالقول باستحابه مطلقاً - كما هو المشهور - أظهر ، ولكن الأحوط ترك الجهر في الأخيرتين ، وأحوط منه احتيار التسبيح ، والله العالم

ثم إن مقتضى إطلاق ما نسب إلى المشهور : عدم الفرق بين المأموم وغيره .

ولكن لا بعد دعوى انصراف كلماتهم عنه ، إذ المقصود في هذا المقام بيان ما هو وطبيعة المصنعي من حيث هو مع قطع النظر عما يقتضيه تكليفه حال الانتماء المؤثر في اختلاف تكليفه في أصل القراءة وكيفيتها ، كبعضهم عن أصل الجهر والإحفات .

قال شيخنا المرتضى رحمته الله في ديل هذه المسألة - بعد موافقته للمشهور في استحباب الجهر بالسلمة مطلقاً - ما لفظه : وهل يعم الحكم ما لو وجب الإحفات لعارص الجماعة ، أم لا ؟ الطاهر الثاني : لانصراف هذه الأحبار إلى غيرها ، فيبقى إطلاق ما دل على الإحفات بالقراءة خلف الإمام - مثل قوله عليه السلام في تلك الأحبار : «قرأ في نفسه بأتم الكتاب» ^(٢) وعموم قوله عليه السلام : «لا ينبغي للمأموم أن يسمع الإمام ما يقوله» ^(٣) - سليماً عن المقيد ، مع أنه

(١) راجع الهامش (٢ و ٣) من ص ٢٧٩ .

(٢) راجع الهامش (٢) من ص ٢٨٥

(٣) التهذيب ٢ ٣٨٣/١٠٢ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب التشهد ، ح ٢

لومئذ الانصراف فغاية الأمر تعارض المصلقين بالعموم من وجه، ولا دليل على الاستحباب، مع أنه إذا سقط لحر في موارد وحويه لمراعاة جانب الإمام اللائق بالاحترام فسقوطه في مورد منه أولى^(١) انتهى

وهو جيد، ولكن صدر كلامه بوجه إرادته في خصوص الأولتين من الجهرية، ولكن ما ذكره وحياً له يقتضي التعميم حتى في الأخيرتين، وما ذكره من تعارض المطلقين بالعموم من وجه بما ذكره من باب المباشرة، وإلا فلا ريب في أن شمول قوله **بالتامة** في صحيحة زرارة - الواردة في المأموم المسبوق، «إن أدرك من الظهر أو من العصر أو من العشاء ركعتين وفاتته ركعتان قرأ في كل ركعة مما أدرك حيف الإمام في نفسه ثم انكسب وسوره»^(٢) الحديث - للسلسلة أوضح من شمول الأحبار الدالة على استحباب لحر بها^(٣) للمأموم، **فإن حملة من تلك الأحبار**^(٤) وردت حكاية للمعل، فلا إطلاق لها بحيث يفهم منه حكم المأموم، وكثير منها - كالمسبقة الواردة في علانم لمؤمن^(٥) - فصلاً طبعته، نظير قول القائل: «العم حلال» فليس لها إطلاق أحوالي بحيث يفهم منه استحبابه حال المأمومية التي عرصها جهة مفتضية لرحح الإسرار، فلم يبق في المقام ما يمكن أن يتمسك بإطلاقه للمأموم عدا قوله **بالتامة** في حر الأعمش

(١) كتاب الصلاة ١ - ٤١٩ - ٤٢٠

(٢) التهذيب ٣ - ١٥٨/٤٥، الأسنن ١ - ٤٣٦ - ٦٨٣، الوسائل، الباب ٤٧ من أبواب

صلاة الجماعة، ح ٤

(٣) راجع ص ٢٧٧ - ٢٧٩

(٤) راجع الهامش (٤) من ص ٢٧٧، ولهامش (٣) من ص ٢٧٨

(٥) راجع الهامش (٢ و ٣) من ص ٢٧٩

«والإجهار - ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في الصلاة واحب»^(١) وفي خبر
 الفصل «والإجهار - ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في جميع الصلوات سنة»^(٢)
 وهما لو لم نقل باصرافهما في حدّ ديهما عن المأموم فلا أقلّ من عدم كون
 ظهورهما في الإطلاق كظهور لصحيحة في إرادة مطلق القراءة حتّى السملة ،
 كما يؤيده عموم المناسبة لمقتضية للإسرار ، بل لا شبهة في أنّ المقصود
 بالصحيحة الأمر بقراءة أمّ الكتاب والسورة مع سملتهما ، فحمل قوله عليه
 «في نفسه»^(٣) على إرادته في البعض تكفّ بعيد . وصحيحة كادت تكون
 صريحة بالنسبة إلى قوله عليه «في نفسه» أيضاً في إرادة الأعم

ويستعاد منها رجحان الإسرار في الأخيرتين لعبر المسوق أيضاً
 دألولوية ، مع أنّه لا دليل بعدّه لاستصحاب الجهر بها في الأخيرتين لعبر
 المأموم أيضاً لولا قاعده المصاحبة رستخاره من بعض لأحار التي هي
 ممرلة القصد الطبيعية ، كما تقتضيت الإشطرة إليه أفعاً ، وشيء منهما
 لا يهض لإثباته في المأموم الذي عرصه جهة مقصدة لرجحان الإسرار .
 وقد ورد فيه النصّ بأنّه «لا يسعى له أن يُسمع لإمام ما يقوله»^(٤) فليتأمل

(و) منه ال (توقيل) في (القراءة) إجماعاً ، كما ادّعاه جماعة^(٥)

وفي المدارك قال في شرح لعبارة أجمع العلماء كافة على استحباب
 ترتيل القراءة في الصلاة وغيرها ، بنى أن قال والترتيل لغة الترسل والتبيين

(١) تقدّم تحريجه في ص ٢٧٨ ، الهامش (١)

(٢) تقدّم تحريجه في الهامش (٢) من ص ٢٧٨

(٣) راجع الهامش (٢) من ص ٢٨٥

(٤) تقدّم تحريجه في ص ٢٨٤ ، الهامش (٣)

(٥) منهم : البحراني في الحقائق الماصرة ٨ : ١٧٢

وحسن التأليف، وفسره في الذكرى بأنه حفظ لوقوف وأداء الحروف^(١)، وعرفه في المعتمر بأنه تبيين الحروف من غير صالحة^{(٢)(٣)} انتهى والأصل في هذا الحكم قوله تعالى ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾^(٤) وما رواه في التهذيب عن عبد الله بن الرقي^(٥) وأبي أحمد حميلاً عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال «يسعي للعد إذا صلى أن يرتل في قراءته، وإذا مرّ بآية فيها ذكر الجنة وذكر لدر سأل الله الجنة وتعود بالله من النار، وإذا مرّ بـ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ يقول لتبكت ربنا»^(٦).

وفي المرسل المروي عن الكافي - عن علي بن أبي حمزة، قال حدثت عن أبي عبد الله عليه السلام، فقال [له] أبو بصير حدثت فذاك أقرأ القرآن في شهر رمضان في ليلة؟ فقال «لا» قال ففي ليلتين؟ فقال «لا» فقال وفي ثلاث؟ قال «ها» وأشار بيده، ثم قال «ما أنا محمد إن لرمضان حقاً وحرمة لا يشبهه شيء من الشهور، وكان أصحاب محمد عليه السلام يقرأ أحدهم القرآن في شهر أو أقل، إن لمران لا يقرأ هدرمة ولكن يرتل ترتيلاً»^(٧).

(١) الذكرى ٣ : ٣٣٤ .

(٢) المعتمر ٢ : ١٨١ .

(٣) مدارك الأحكام ٣ : ٣٦١ .

(٤) المزمل ٧٣ . ٤

(٥) في الوسائل - أبي عبد الله البرقي .

(٦) التهذيب ٢ : ٤٧١/١٢٤ ، وصح في الوسائل ، الباب ١٨ من أبواب القراءة في الصلاة ،

ح ١ .

(٧) لكافي ٢ : ٦١٧ (باب في كم يقرأ القرآن ويحتم) ح ٢ ، الوسائل ، الباب ٢٧ من أبواب

قراءة القرآن ، ح ٤ ، وما بين المحققين أصحاه من المصدر

في مجمع البحرين : الهذمة : السرعة في القراءة^(١)

وفي الحبرين إشارة إلى أن الحراد بالترتل النأى في القراءة

ووضح مهما دلالة عليه حبر عبدالله بن سليمان - المروزي عن الكافي - قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عز وجل ﴿ورتل القرآن ترتيلاً﴾ قال : «قال أمير المؤمنين عليه السلام : «يُسَبِّحُ تَبِيحاً»^(٢) ، ولا تهذه^(٣) هذ الشعر ، ولا تشره شر الرمل ، ولكن فرعوا^(٤) به قلوبكم لقسية ، ولا تكن هم أحدكم آخر السورة»^(٥)

وحبر أبي بصير - المروزي عن المجمع - في تفسير الآية عن الصادق عليه السلام : «هو أن تتعكث فيه وتحسن به صوتك»^(٦)

ويظهر من هذا الحبر أن تحسين الصوت أيضاً مأخوذ في مفهومه وربما يظهر من بعض حمل الأمر في الآية الشريفة على الوحوب ، وتفسيره بإحراج الحروف ~~مما يحارحها~~ ^{مما يحارحها}

فان في محكي المعنى معنى بالترتيل في القراءة تسببها من غير مبالغة ، وبه قال الشيخ ، وربما كان واجباً إذا أريد به النطق بالحروف من محارحها بحيث لا يدمج بعضها في بعض قال : «وذلك على الثاني قوله

(١) مجمع البحرين ٦ - ١٨٦ «هذم»

(٢) في المصدر «تبأ» بدل «تبيحاً»

(٣) الهذ : الإسراع في القطع وهي قراءة الصالح ٢ - ٥٧٢ «هذه»

(٤) في الكافي : «افرعوا» بدل «افرعوا» -

(٥) الكافي ٢ - ٦١٤ (باب ترتيب القرآن) ح ١ - الوسائل ، الباب ٢١ من أبواب قراءة القرآن

القرآن ، ح ١

(٦) مجمع البيان ٩ - ١٠ - ٣٧٨ ، الوسائل ، باب ٢١ من أبواب قراءة القرآن ، ح ٤

تعالى ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ والأمر للوجوب^(١). انتهى.

وعن المنتهى قال يستحب للمصلي أن يرتل قراءته بأن يبينها من غير مبالغة، ويحب عليه النطق بالحروف من محارجها بحيث لا يُحمي بعضها في بعض؛ لقوله تعالى ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾^(٢). انتهى.

ولا يحفى عليك أن حمل الآية على إرادة خصوص هذا المعنى خلاف ما يظهر من الأخبار المربورة المطبق على ما حكى عن كثير من العلماء واللغويين في تفسيره^(٣)، فالمتجه حمل الآية على المعنى المستفاد من الأخبار المزبورة، وصرف الأمر إلى الاستحباب، كما يشهد له - مضافاً إلى الإجماع وظهور الرواية الأولى فيه - صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام : «في الرجل يقرأ في العريضة فاتحة الكتاب وسورة أخرى في نفس الواحد، فقال: «إن شاء قرأ في نفس وإن شاء في غيره»^(٤).

وأما ما حكى عن الذكوى من تفسير الترتيل بأنه حفظ الوقوف وأداء لحروف^(٥)، فلعله لكونه لازماً عادياً للترتيل بالمعنى المربور وإن لا يحلو عن تأمل.

ويحتمل أن يكون مستنده ما حكى^(٦) عن بعض مؤلفي التجويد من بسطه إلى رسول الله ﷺ، فقال: سئل النبي ﷺ عن معنى الترتيل، قال:

(١) المعتمد ٢ - ١٨١، وحكاه عنه السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢: ٥٦.

(٢) منتهى المطالب ٥ - ٩٦، وحكاه عنه السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢: ٥٦.

(٣) راجع: مفتاح الكرامة ٢: ٣٩٦.

(٤) التهذيب ٢ - ١١٩٣/٢٩٦، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١.

(٥) راجع الهامش (١ و ٣) من ص ٢٨٧.

(٦) لحاكي هو السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢: ٥٦.

«حفظ الوقوف وأداء الحروف»

وعن المحدث الكاشاني في الوافي روايته مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام ، فقد «لترتس حفظ الوقوف وبيان الحروف» كذا عن أمير المؤمنين عليه السلام^(١)

وقد طعن صاحب لحدائق^(٢) في هذه الرواية بعدم ثبوتها من طريقاً ، فعلمها من روايات العامة ، فيمكن حينئذ التعويل عليها في تفسير الآية نعم ، قد ينحج لعمل بها (و) لالتزام نأه يسحب (الوقوف)^(٣) على مواضعه من باب المسامحة .

ولكن الموضع التي يمكن لالتزام استحباب الوقوف عليها ليست ما عنيها لقراء مارانهم ، ضرورة أنه لم يقصد بالرواية الصادرة عن النبي أو الوصي عليه السلام الإشارة إلى الموضع المعروفة عند القراء ، انهم ، لا أن يقال إن المراد بالرواية - ن صيغ صدوره عن النبي أو الوصي عليه السلام - بحسب الظاهر هو الوقوف على المحل الذي يحسن الوقوف فيه بحسب نظم الكلام ، وقد عيّن القراء مواضع نأرئهم ، فيرجع إليهم ، لكونهم من أهل الحره في ذلك ، إلا في المواضع التي عدم حظوهم ، بحملهم بالتفسير ، كما في بعض المواضع الذي كشف عنه أخبار أهل البيت عليه السلام ، كوقفهم على أحر الحلالة في قوله تعالى ﴿وما يعم تأويله إلا الله﴾^(٤) لرعمهم أن الراسحين

(١) الوافي ٨ ٦٩٩ ، وحكه عنه السيد اشعني في مطبع لأبواب ٢ ٥٦

(٢) الحدائق الباصرة ٨ ١٧٤

(٣) في الشرائع ، «الوقف»

(٤) آل عمران ٣ : ٧

في العلم لا يعلمون تأويل القرآن، مع أنه مفسر في أحبار الأئمة عليهم السلام^١ ويحتمل أن يكون المراد بها الوقوف في بحر لا يلقى من مواضعه المعروفة عند عامة الدس كما يؤيده ما عن مجمع البيان مرسلًا عن أم سلمة قالت: كان النبي صلى الله عليه وآله يقطع قراءته آية آية^٢.

(و) منه أيضاً (قراءة سورة بعد الحمد في النوافل) التي عرفت في صدر المسح أن يحور فيها الاكتفاء بفائدة الكتب وحدها، أي النوافل المطلقة، لا النوافل الخاصة التي لها كيفية مخصوصة اعترت السورة أو تكرارها أو تعددها في كیفيتها الموطنة، كصلاة جعفر وعلي وفاطمة عليهم السلام، وصلاة الأعرابي، وغير ذلك، وبها حرجة عن محل الكلام، وإنما الكلام في سائر النوافل التي يحور فيها الاكتفاء بفائدة الكتب وحدها من النوافل لامتدأة والمرثية وظهارها، فإنه يستحب فيها قراءة السورة بعد الحمد بلا خلاف فيه على الظاهر من إجماعنا، كما عرفت غير واحد^٣ منه، بل هذا مما لا مجال للارتياب فيه بعد ما في حمل وجوبه، وكأن من تشب في المقام بالإجماع أراد بذلك ما احتمل الوجوب، وإلا فمشروعية قراءتها في النوافل كالفرئض على سبيل الإحسان التي يلزمها الاستحباب على تقدير عدم الوجوب لا يبعد أن تكون من ضرورات الدين فصلاً عن

(١) الكافي ١: ١٨٦ (باب فرض طاعة لأئمة) ج ٦، ٢١٣ (باب أن يراعي في العلم) ج ١، ٤١٤-٤١٥ (باب ما يكتسب من شرب من الولاية) ج ١٤، تفسير الصافي ٢: ٤٥١، تفسير العياشي ١: ١٦٢-١٦٣ و ١٦٤، ج ٨ و ٨٥

(٢) مجمع البيان ٩-١٠: ٣٦٨، وسائل، باب ٢١ من أبواب قراءة القرآن، ج ٥

(٣) مثل المحقق الحلبي في معتمد ٢: ١٨١، وشهيد في الذكرى ٣: ٣٥٠، وحكمه عنهما يعامل في مدرك الأحكام ٣: ٣٦٢، وصاحب الحواهر فيها ٩: ٤٠٠

ظهور كثير من النصوص في كونه من لأمر المسلمة المعروف عنها لدى الأئمة والسائلين، كما لا يحصى

وهل يحور الاكتفاء بأقل من سورة بعنوان المشروعية على سبيل التوطيف كما ربما يلوح ذلك من بعض كلماتهم في مقام توجيه بعض الأحبار الواردة في التعميم^(١) من حمه على لافلة، ويومىء إليه قوله عليه السلام في حر مصور من حارم إلا تقرأ في المكتوبة بأقل من سورة ولا بأكثر^(٢) فيه نردّد، والأحوط عند إرادة التعميم عدم قصد التوطيف

وأما قراءة الأكثر من سورة فقد عرفت في محث القرآن هي الأساس عنه، وقصته ذلك كونه فصل من الاكتفاء بسورة، لا لأن مقتضى شرعته الريادة رخصتها، وألا لم يعفر وقوعها عبادة، لما عرفت في محث التكبيرات السبع الافتتاحية من مكان محدثه في ذلك بالنسبة إلى أحرار العبادة التي لم يتعلّق بها من حيث هي أمر شرعي، بل لأن القراءة من حيث هي راحة شرعاً، وإدّعى الناس عنها في مورد بأن لم تكن في خصوص هذه الموارد مشتملة على جهة مقتضيه للمنع عنها. كالقرآن بين سورتين في المربصة - اقتضى ذلك في كل موضع شرعت أن يكون أكثرها أكثر فصلاً من أقلها

نعم، قد يتجه التفصيل بين ثواب النية والهارية، لوقوع النهي عن القرآن في الهارية في رواية محمد بن لقاسم، قال سألت عبداً صالحاً هل يجوز أن يقرأ في صلاة الليل بالسورتين والثلاث؟ فقال «ما كان من صلاة

(١) التهذيب ٢/٧٣٠، الوسائل، الباب ٤ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٥

(٢) تقدّم تخريجه في ص ١٧٨، الهامش (٣)

الليل فاقراً بالسورتين والثلاث ، وما كان من صلاة النهار فلا تقرأ إلا سورة سورة^(١) .

(و) منه (أن يقرأ في الظهرين والمغرب بالشور القصار ، كالقدر والجحد ، وفي العشاء بالأعلى والطارف وما شاكلهما ، وفي الصبح بالمزمل والمدثر وما مثلهما) .

قال صاحب المدارك المشهور بين الأصحاب أنه تستحب القراءة في الصلاة بشور المفصل ، وهو من سورة محمد ﷺ إلى آخر القرآن ، فيقرأ مطولاته في الصبح ، وهو من سورة محمد ﷺ إلى «عم» ومتوسطاته في العشاء ، وهي من سورة «عم» إلى الصبح ، وقصاره في الظهرين والمغرب ، وهي من الصبح إلى آخر القرآن ، وليس في أحوارنا تصريح بهذا لاسم ولا تحديده ، وإنما رواه الجمهور عن عمر بن الخطاب .

والذي يسعى عليه العمل ما رواه محمد بن مسلم - في الصحيح - قال قس لأبي عبد الله عليه السلام القراءة في الصلاة شيء موقت؟ قال «لا ، إلا الجمعة تقرأ بالجمعة والمباقيين» فقت له «فأي السور تقرأ في الصلوات؟» قال «أما الظهر والعشاء الأخرى تقرأ فيهما سواء ، والعصر والمغرب سواء ، وأما الغداة فأطول ، فأنت الظهر ولعشاء الأخرى» «سبح اسم ربك الأعلى» «والشمس وضحاها» وبحوهما ، وأما العصر والمغرب «إذا جاء نصر الله» و«ألهاكم الشكاثر» وبحوهما ، وأما الغداة «عم يتساءلون» و«هل أتاك حديث الغاشية» و«لا أقسم بيوم القيامة»

(١) تهذيب ٢ ٢٦٩/٧٣ ، لوسائل ، الباب ٨ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٤

﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر﴾^(١) انتهى .

وهو جيد ؛ إذ لا ريب في أنَّ لعمل بالصحيحه أولى من مسامحة المشهور من باب المسامحة ؛ إذ به نحدد دليلاً يُعتمد به على التفصيل العرور لولا المسامحة .

وأما ما رواه الجمهور عن عمر فهو أنه روي عن أبي حفص أنه روى بسنده قال كتب عمر إلى أبي موسى أن اقرأ في الصبح بطوال المفضل ، وقرأ في الظهر بأوساط المفضل ، وقرأ في المغرب بمقصار المفضل^(٢) .

ولكن هذا التفصيل لا ينطبق على ما سبه إلى المشهور ، فكأن مراده أنه ليس في أحاديث التصريح باسم المفضل ولا تحديد المفضل ، ولذا أورد^(٣) عليه بما رواه ثقة الإسلام في كتاب فصل لقراء من أصوله عن سعد الاسكاف ، قال قال رسول الله ﷺ : «أُعْطِيَتِ السُّورُ الطُّوَالُ مَكَانَ التَّوَرَةِ ، وَأُعْطِيَتِ الْعَشْرُ مَكَانَ الْإِنْجِيلِ ، وَأُعْطِيَتِ الْعَنَابِيُّ مَكَانَ الرُّبُورِ ، وَفُضِّلَتْ بِالْمُفْضَلِ ثَمَانٌ وَسِتُّونَ سُورَةً . وَهُوَ مَهِيْمٌ عَلَى سَائِرِ الْكُتُبِ»^(٤) أي شاهد عليها ودليل على أنها كتب سماوية على ما فسره بعض^(٥)

(١) التهذيب ٢ ، ٣٥٤/٩٥ ، الوسائل ، باب ٤٨ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٢

(٢) مدارك الأحكام ٣ ، ٣٦٢-٣٦٣ .

(٣) الشرح الكبير ١ ، ٥٦٩ ، ونظر سمر الترمذي ٢ ، ١١٠ ، ديل ح ٣٠٦ ، و ١١١ ، ذيل ح ٣٠٧ ، و ١١٣ ، ديل ح ٣٠٨

(٤) المورد هو السيد الشافعي في مطابع الأنوار ٢ ، ٥٨

(٥) الكافي ٢ : ١٠/٦٠١ .

(٦) راجع شرح أصول الكافي - بموسى محمد صدق الحارثي - ١ ، ١٧

والمراد بالسُّور الطوال - على ما قيل بن حكي عن جمع من العلماء^(١) - سبع سُور من السقرة إلى يونس على أن يكون الأسفال والتوبة سورة واحدة .

ولمئذ - بكسر الميم والهمزة - جمع مائة على غير القياس ، فقل في تفسيرها إنها سبع سُور من سورة بني إسرائيل ، وأحرها المؤمنون^(٢) ؛ لأنها إما مائة آية أو أكثر بقليل أو أقل كذلك

وَمَا الْمُفَضَّلُ كَمَا تَقَدَّمَ^(٣) من سورة محمد ﷺ إلى آخر القرآن ، كما يؤيده انطافه على العدد المذكور في الرواية^(٤) ، سواء على أن يكون كل من الصحيح وألم بشرح وكذا العيل ولإبلاف سورة مستقنة

وَأَمَّا الْمَثَانِي فَهِيَ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَمِنْ سُورَةِ الْعُرْقَانِ إِلَى سُورَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ .

وسُمِّيَتْ بالمثنائي لأنها ثَمِيتُ الطُّوَالِ وتِلْهَا ، وَالْمَثْنِ جَعَلَتْ مَبَادِيْ أُخْرَى ، وَالثَّانِي ثَلَاثُ مِثَالِي لَهَا .

وَأَمَّا تَسْمِيَّتُهَا بِالْمَعْصُصِ إِمَّا لِكَثْرَةِ فَوَاصِلِهَا بِالسَّمْلَةِ ، أَوْ قِصُورِ فَوَاصِلِهَا ، أَوْ بَاعْتَارِ اشْتِمَالِهَا عَلَى الْحُكْمِ لِمَعْصُصٍ ، أَيْ الْعَبْرِ الْمَسْرُوحِ وَمَا ذُكِرَ فِي تَحْدِيدِ الْمَعْصُصِ مَسْرُوحٍ إِلَى أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٥) وَعَنْ الْقَامُوسِ أَنَّهُ نَقْلٌ فِي تَحْدِيدِهِ أَقْوَالٌ شَتَّى

(١) الفاضل والحاكي عنهم هو السيد الشافعي في مصابح الأنوار ٢ ٥٨

(٢) نسه السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢ ٥٨ إلى جماعة من العلماء

(٣) في ص ٢٩٣ .

(٤) أي رواية سعد الإسكاف ، المتقدمة في ص ٢٩٤

(٥) نسه إليهم الشيخ الطوسي في التبيان ١ ٢٠

منها: ما ذكر، ولكنه عثر عن سورة محمد ﷺ بسورة القتال.

ومنها: أنه من سورة الحشرات إلى آخر القرآن

ومنها: أنه من الجاثية

ومنها: أنه من القاف.

ومنها: أنه من الصادات.

ومنها: أنه من الصف

ومنها أنه من تبارك

ومنها: من إنا فتحنا

ومنها: من سح اسم ربك.

ومنها من الضحى^(١)

والظاهر أن هذه التحديدات بأسرها من احتجادات العامة، ولكن الأول من حيث انطباقه على الحد المخصوص عليه في الرواية^(٢) قد يقوى في النظر صحته.

وكيف كان فقد عرفت أن لأولى في هذا الباب هو اتساع الصحيح المروور، وسجوه الموثق المروى عن عيسى بن عبد الله لقمى عن أبي عبد الله عليه السلام قال «كان رسول الله ﷺ يصلي العداة - «عم يتساءلون» و«هل أذاك حديث الغاشية» و«لا أقسم بيوم القيامة» وشبهها، وكان يصلي الظهر - «سبح اسم» و«والشمس وضحاها» و«هل أذاك حديث الغاشية» وشبهها، وكان يصلي المغرب - «قل هو الله أحد» و«إذا جاء

(١) القاموس المحيط ٤ - ٣٠، وحكاه عنه سيد الشمني في مطالع الأنوار ٢ - ٥٨.

(٢) أي رواية سعد الإسكاف، المتقدمة في ص ٢٩٤.

نصر الله والفتح» و﴿إذا زلزلت﴾ وكان يصلي العشاء الآخرة سحوا ما يصلي الظهر ، والعصر بسحوا من المغرب»^(١).

فروع :

منها : أنه يسفي للمصلي أن يقرأ في الركعة الثابتة من العريضة سورة غير السورة التي قرأها في الأولى ؛ لصحيفة علي بن جعفر - المروية عن التهذيب عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سأنته عن الرجل يقرأ سورة واحدة في الركعتين من العريضة وهو يحسن غيرها ، فإن فعل فمأ عليه ؟ قال : «إذا أحسن غيرها فلا يفعل ، وإن لم يحسن غيرها فلا بأس»^(٢).

واحتمال إرادته التبعيض مدفوع بأنه لو كان مراد السائل التبعيض ، لأجاب عليه بقراءة السورة التي تحسنها في كلتا الركعتين ، فإنه أولى من التبعيض حرماً ولو قل بحوره ، وطهرها نهياً ، وهو محمول على الكراهة بشهادة الإجماع وغيره .

ويسفي استثناء سورة التوحيد عن ذلك ، فإنه لا بأس بقراءتها في الركعتين ، بل تُستحب ، كما يشهد له ما رواه الشيخ بإساده عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام أصني بـ ﴿قل هو الله أحد﴾ ؟ فقال : «نعم قد صلى رسول الله ﷺ في كلتا الركعتين بـ ﴿قل هو الله أحد﴾ لم يصل قبلها ولا بعدها بـ ﴿قل هو الله أحد﴾ أتم منها»^(٣).

وما في ديله من الإجمال لا يسمي دلالة على المدعى .

(١) التهذيب ٢ ٩٥ - ٣٥٥/٩٦ ، الوسائل ، الباب ٤٨ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١ .

(٢) التهذيب ٢ ٧١ - ٢٦٣/٧٢ ، الوسائل ، باب ٦ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١ .

(٣) التهذيب ٢ ٣٥٩/٩٦ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٢ .

وعن صفوان الجمال قال سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول ﴿قل هو الله أحد﴾ تحريئاً في خمسين صلاة^(١) إدا الطهر أن المقصود بالرواية بيان فصل ﴿قل هو الله أحد﴾ وكوبها محرنة في الصلوات بأسرها من حيث الكمال ، لا مجرد لصحة التي تشركها فيها سائر السور

وأوضح منه دلالة عيبه ما روه الكليني بإساده عن صفوان الجمال ، قال سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول : « صلاة الأوس الخمسون كتبها » ﴿قل هو الله أحد﴾^(٢)

وعن الصدوق في كتاب التوحيد بإساده عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وآله بعث مرةً واستعمل عنده عترة^(٣) ، فلما رجعوا سألهم ، فقالوا : كلُّ حُرٍّ غير أنه قرأ في كل الصلوات - ﴿قل هو الله أحد﴾ وقال : « علي لم فعلت هذا » قال : « الحني » ﴿قل هو الله أحد﴾ وقال النبي صلى الله عليه وآله : « ما أحسنها حتى أحبك »^(٤)

ومكره ترك قراءة ﴿قل هو الله أحد﴾ في جميع العرائض ، لما روه الكليني بإساده عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « من مضى به يوم واحد فصلّى فيه خمس صنوت ولم يقرأ فيها - ﴿قل هو الله أحد﴾ قيل له : يا عبد الله لست من المصلّين »^(٥)

ويظهر من جملة من لأحر استحباب القراءة في العرائض مطلقاً

(١) التهذيب ٢ : ٩٦ ، ٣٦٠ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١

(٢) الكافي ٣ : ١٢/٣١٤ ، وعنه في الوسائل ، الباب ٦ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٣

(٣) التوحيد ، ١١/٩٤ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٤

(٤) الكافي ٢ : ٦٢٢ (باب فصل بقرآن) ح ١٠ ، وعنه في الوسائل ، الباب ٢٤ من أبواب

القراءة في الصلاة ، ح ٢

بالقدر والتوحيد حتى الصحر ، واختيارهما على غيرهما

كحبر [أي] ^(١) علي بن راشد قد قمت لأبي الحسن عليه السلام فحسنت
فذاك إنك كنت إلى محمد بن مروح تعلمه أن فصل ما يقرأ في الفرائض
﴿إنا أنزلناه﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾ و﴿صدري يصيق بقراءتهما في
لحجر ، فقال عليه السلام لا يصيقن صدرك ، فإن الفصل والله فيهما ^(٢) .

وعن الصدوق مرسلًا قد حكى من صحب له صلواته عليه السلام إلى حراس
أنه كان يقرأ في الصلوات في اليوم وسبعة في الركعة الأولى الحمد و﴿إنا
أنزلناه﴾ وفي الثانية الحمد و﴿قل هو الله أحد﴾ ^(٣)

وعنه في العيون بسنده عن رجاء بن أبي الصخاك عن الرضا عليه السلام
بحقه ^(٤)

وفي حر عمر بن أدية الورد في كيفية صلاة النبي صلى الله عليه وآله ليلة المعراج
أنه تعالى أمره في الركعة الأولى بعد الحمد بقراءة السوحيد ، فقال اقرأ
﴿قل هو الله أحد﴾ فإنها تسبي ومعني ، وفي الثانية بعد ما قرأ الحمد قال
اقرأ ﴿إنا أنزلناه﴾ فإنها تسبكت وسنة من بيتك إلى يوم القيامة ^(٥)
ولا معارضة بين الأحبار المنبورة ، فإن لكل من السور التي ورد فيها

(١) ما بين المعقوفين ضمناه من الكافي ، وفي تهذيب عن بن راشد

(٢) نكافي ٣ ، ١٩/٣١٥ ، تهذيب ٢ ، ٢٩٠ ١١٦٣ ، الوسائل ، باب ٢٣ من أبواب

بقراءة في الصلاة ، ح ١

(٣) لعقيه ١ ، ٢٠١ و ٩٢٣/٢٠٢ ، الوسائل ، باب ٢٣ من أبواب بقراءة في الصلاة ، ح ٣

(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ ، ١٨٢ ، باب ١٤٤ ح ٥ ، الوسائل ، أبواب ٢٣ من أبواب القراءة

في الصلاة ، دليل ح ٣ .

(٥) حاشي الشارح ٣١٢ - ٣١٦ (الباب ١) ح ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ،

بُصَّ حَاضِرُ جِهَةٍ مُقْتَصِيَةً لاسْتِحْصَانِهَا، وَلَا مِثَاقَةَ بَيْنِ أَنْ يَكُونَ فِي سُورَةٍ أُخْرَى أَيْضاً جِهَةً كَذَلِكَ، فَيَكُونُ مَوَارِدُ الْأَحْصَارِ مِنْ قِسِيلِ الْمُسْتَحْتَجَاتِ الْمُتَزَاحِمَةِ الَّتِي قَدْ يَكُونُ بَعْضُهَا أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ، كَمَا يَوْمِنِي إِلَى ذَلِكَ وَالْيَ أَفْصَلِيَّةُ سُورَةِ الْقَدْرِ وَالتَّوْحِيدِ مُصَدِّقٌ لِحَمِيرِي - الْمَرْوِيِّ عَنِ الْاِحْتِجَاجِ - أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى النَّاحِيَةِ الْمُقَدَّسَةِ أَنَّهُ رَوَى فِي ثَوَابِ الْقُرْآنِ فِي الْفَرَائِضِ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْعَالِمَ عليه السلام قَالَ «عَجَباً لِمَنْ لَمْ يَفْرَأْ فِي صَلَاتِهِ» **﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾** كَيْفَ تُقَلِّ صَلَاتَهُ؟» وَرَوَى «مَا رَكَتَ صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا» **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** وَرَوَى أَنَّ «مَنْ قَرَأَ فِي فَرَاغِهِ الْهَمْرَةَ أُعْطِيَ مِنَ الثَّوَابِ قَدْرَ لَدُنْيَا» فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَ الْهَمْرَةَ وَيَدْعَ هَذِهِ السُّورَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مَعَ مَا قَدْ رَوَى أَنَّهُ لَا تُقَلِّ صَلَاتَهُ وَلَا تُرْكَوْ لَا يَهْمُ؟^(١) فَوَقَّعَ عليه السلام «الثَّوَابَ عَلَى السُّورَةِ»^(٢) عَلَى مَا قَدْ رَوَى، وَإِذَا تَرَكَ سُورَةً مِمَّا فِيهَا الثَّوَابُ وَقَرَأَ **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** وَ**﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾** لَعَصْلُهُمَا أُعْطِيَ ثَوَابَ مَا قَرَأَ وَثَوَابَ السُّورَةِ^(٣) الَّتِي تَرَكَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَ غَيْرَ هَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ، وَتَكُونُ صَلَاتُهُ تَامَةً وَلَكِنَّهُ يَكُونُ قَدْ تَرَكَ الْأَفْضَلَ^(٤).

(و) مِنْهُ أَيْضاً أَنْ يَقْرَأَ (فِي غَدَاةِ الْخَمِيسِ وَالْاِثْنَيْنِ) فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى (بـ **﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾** وَفِي الثَّانِيَةِ - **﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾** لَمَّا عَنِ الصَّدُوقِ فِي الْعَقِبَةِ أَنَّهُ قَالَ حَكَى مَنْ صَحَبَ الرِّضَا عليه السلام إِلَى خِرَاسَانَ أَنَّهُ عليه السلام كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْعَدَاةِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى الْحَمْدَ وَ**﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾** وَفِي الثَّانِيَةِ الْحَمْدَ وَ**﴿هَلْ**

(١) فِي الْمَصْدَرِ - الثَّوَابُ فِي السُّورَةِ

(٢) فِي الْمَصْدَرِ، «السُّورَةُ».

(٣) الْاِحْتِجَاجُ ٤٨٢ - ٤٨٣، الْوَسَائِلُ، نَيْبُ ٢٣ مِنْ أَبْوَابِ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةٍ، ح ٥

أتاك حديث الغاشية ﴿ وقال «يَرْ مَن قرأهما في صلاة العداة يوم الاثنين ويوم الخميس وقاه الله شرَّ اليومين»^(١)

وعنه في العيون بسنده عن رجاء بن أبي صبحك نحوه^(٢).

وعن مجالس ولد الشيخ في الصحيح إلى علي بن عمر العطار، قال دخلت على أبي الحسن العسكري عليه السلام يوم الثلاثاء، فقال «لم أرك أمس» قال كرهت الحركة يوم الاثنين، قال «يا علي مَن أحت أن يقيه الله شرَّ يوم الاثنين فليقرأ في أول ركعة من صلاه لعدة ﴿هل أتى على الإنسان﴾» ثم قرأ أبو الحسن عليه السلام ﴿فوقاهم الله شرَّ ذلك اليوم ولقاهم نضرة وسرورا﴾^{(٣)(٤)}.

(وفي المغرب والعشاء ليلة الجمعة بالجمعة والأعلى) كما عن المشهور^(٥)، بل عن الانتصار بسنده إلى دين الإمامة وإجماعهم^(٦).

ويشهد له حرّ أبي بصير قال قال أبو عبد الله عليه السلام «اقرأ في ليلة لجمعة الجمعة ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ وفي العشر سورة الجمعة و﴿قل هو الله أحد﴾ وفي الجمعة سورة الجمعة والمفقيين»^(٧) إذ الظاهر

(١) بقرينه ١ - ٢٠١ و ٢٠٢/٩٢٣، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٣،

والباب ٥٠ من تلك الأبواب، ح ١

(٢) عبود أخبار الرضا عليه السلام ٢، ١٨٢ (الباب ٤٤) ح ٥، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب القراءة

في الصلاة، ذيل ح ١

(٣) الإنسان ٧٦: ١١.

(٤) الأمالي - للطوسي - ٣٨٩/٢٢٤ - ٣٩، الوسائل، الباب ٤ من أبواب آداب السفر،

ح ٤.

(٥) سبه إلى مشهور المحراني في حديث سبعة ٨ - ١٨١

(٦) الانتصار ٥٤، وحكاية عنه نعماني في مفتاح الكرامة ٢ - ٤٠٣

(٧) التهذيب ٣ - ١٤/٦، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢

أن المراد بقراءتهما ليلة الجمعة في صلاتها المعروضة، كما يشهد بذلك تنمة الرواية.

وحسب منصور بن حازم - لمروي عن ثواب الأعمال - عن الصادق عليه السلام، قال «الواحد على كل مؤمن إذا كان لنا شعبة أن يقرأ ليلة الجمعة بالجمعة و﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ وفي صلاة الظهر بالجمعة والمسافقين، فإذا فعل ذلك فكأنما يعمل بعمل رسول الله ﷺ وكان حزاؤه وثوابه على الله الجنة»^(١).

وفي حبر الزبطين - المروي عن قرب الإسناد - عن الرضا عليه السلام، قال «تقرأ في ليلة الجمعة الجمعة و﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ وفي العداة الجمعة و﴿قل هو الله أحد﴾ وفي الجمعة الجمعة والمسافقين»^(٢) والمرد بهذه الأحاديث ككلمات لأصحاب - على الطاهر إنما هو الجمع بين السورتين في الصلاة بقرءة أولاهما في الركعة الأولى والثانية في الثانية.

وبدل عليه أيضاً في خصوص العشاء ما عن الصدوق في الفقيه أنه قال، حكى من صحب الرضا عليه السلام أنه كان يقرأ في العشاء الأخيرة ليلة الجمعة في الأولى منها الحمد وسورة الجمعة، وفي الثانية الحمد و﴿سبح اسم﴾ وفي صلاة العداة والظهر وعصر يوم الجمعة في الأولى الحمد وسورة الجمعة، وفي الثانية الحمد وسورة المسافقين^(٣).

(١) ثواب الأعمال ١٤٦ (ثواب قراءة سورة الجمعة والمسافقين) ح ١، الوسائل،

الباب ٤٩ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٨

(٢) قرب الإسناد ١٢٨٧/٣٦٠، الوسائل، الباب ٧٠ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١١

(٣) الفقيه ١ ٢٠١ و ٩٢٣/٢٠٢، الوسائل، باب ٤٩ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٥

ولعله أشار بهذا إلى ما رواه في كتاب العيون بسنده عن رجاء بن أبي الصَّحَّاح أنه يقول^(١) بعشي المؤمن في شحاص علي بن موسى الرضا عليه السلام من المدينة، إلى أن قل ركبت قراءته في جميع المفروضات في الأولى الحمد و﴿إنا أنزلناه﴾ وفي ثلثية الحمد و﴿قل هو الله أحد﴾ إلا في صلاة العدة والظهر والعصر يوم الجمعة فإنه كان يقرأ بالحمد وسورة الجمعة والمافقين، وكان يقرأ في صلاة العشاء الآخرة ليلة الجمعة في الأولى الحمد وسورة الجمعة، وفي ثلثية الحمد و﴿سبح﴾ وكان يقرأ في صلاة الغداة يوم الاثنين والحميس في الأولى الحمد و﴿هل أتى على الإنسان﴾ وفي ثلثية الحمد و﴿هل أتاك حديث الغاشية﴾^(٢) الحديث.

وخر أبي الصَّحَّاح الكاظمي قال قال أبو عبد الله عليه السلام «إذا كان ليلة الجمعة فاقراً في المغرب سورة الجمعة و﴿قل هو الله أحد﴾ وإذا كان في لعشاء الآخرة فاقراً سورة الجمعة و﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ وإذا كان صلاة العدة يوم الجمعة فاقراً سورة نحمدة و﴿قل هو الله أحد﴾ وإذا كان صلاة الجمعة فاقراً سورة الجمعة والمافقين، وإذا كان صلاة العصر يوم الجمعة فاقراً سورة الجمعة و﴿قل هو الله أحد﴾»^(٣)

وهذه الرواية تدل على استحباب ﴿قل هو الله أحد﴾ في ثلثية المغرب، كما يدل عليه أيضاً حرر علي بن جعفر - المروي عن قرب الإسناد - عن أخيه موسى عليه السلام أنه قال: رأيت أبي يصلي ليلة لجمعة سورة

(١) في «ص ١٣» «قال» بدل «يقول»

(٢) صيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ١٨٠ - ١٨٢ (الباب ٤٤) ح ٥

(٣) التهذيب ٣ : ٥ - ١٣/٦، الوسائل، ك ٤٩ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٤

الجمعة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وفي العجر سورة [الجمعة و] ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(١).

وربما يظهر من بعض الروايات استحباب سورة المنافقين في ثاية العشاء.

كمرفوعة حرير ورعي عن أبي جعفر عليه السلام قال «إذا كان ليلة الجمعة يستحب أن يقرأ في العمة سورة الجمعة و﴿إذا جاءك المنافقون﴾ وفي صلاة الصبح مثل ذلك، وفي صلاة الجمعة مثل ذلك، وفي صلاة العصر مثل ذلك»^(٢).

وقد أشربنا أنما إلى أنه لا معارضة بين مثل هذه الروايات في مقام الاستحباب، فإن مواردنا من قبيل المستحبات المترجمة التي يكون لكل منها جهة فصل، وليس المكلف ملتزماً بشيء منها كي ينافيه البحث والتحريض على احتساب ما ينافيه، كما لا يخفى.

(وفي صيحتها بها وب﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾) كما يشهد له حر أبي بصير والبيضاوي وأبي الصالح بن محمد^(٣)

وحر الحسين بن أبي حمزة، قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام [وما أقرأ في صلاة العجر يوم الجمعة؟] فقال لاقرأ في الأولى سورة الجمعة،

(١) قرب الإسناد ٨٤٤/٢١٥، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب القراءة في الصلاة، ج ٩، وما بين المعقوفين أعضاء من المصدر

(٢) لتهذيب ٣ ١٨/٧، الاستبصار ١ ٤ ١٥٨٥، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب القراءة في الصلاة، ج ٣.

(٣) في ص ٣٠١-٣٠٣

وفي الثانية - ﴿قل هو الله أحد﴾ ثم اقتت حتى يكونا سواءاً^(١)

ويظهر من حملة من الأحذر استحباب قراءة سورة المفاقيين في الركعة الثانية، كالمرفوعة المتقدمة^(٢)، وأحذر المتقدم^(٣) الحاكبي لصعل الرضا طه في طريق خراسان

وصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في حديث طويل يقول «اقرأ سورة الجمعة والمفاقيين، فإن قراءتهما سنة يوم الجمعة في الغداة والظهر والعصر، ولا يسمى لك أن تقرأ بهما في صلاة الظهر - يعني يوم الجمعة إماماً كنت أو غير إمام»^(٤).

ويظهر من حذر علي بن جعفر المتقدم^(٥)، استحباب قراءة ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ في الثانية، فإنكّل حسن

(وفي الظهرين) يوم الجمعة، سواء كان أولاهما طهراً أو جمعة (بها وبالمفاقيين) على المشهور، ين عن الانتصار دعوى الإجماع عليه^(٦)

(و) نسب المصنف عليه السلام في محكي معتبر إلى بعض أبواب الحديث^(٧) وفي الكتاب أيضاً ذكر أن بعضاً (منهم) من يرى وجوب السورتين في

(١) الكافي ٣ - ٣٠٤، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١٠، وما بين المعقوفين أصعناه من المصدر

(٢) في ص ٣٠٤.

(٣) في ص ٣١٣.

(٤) علل الشرائع ٣٥٥ - ٣٥٦ (باب ٦٩) ح ١٠، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٦

(٥) في ص ٣٠٣ - ٣٠٤

(٦) الانتصار: ٥٤، وحكاة عنه العاملي في معناه الكرامة ٢ - ٤٠٤

(٧) المعتبر ٢: ١٨٣، وحكاة عنه العاملي في معناه الكرامة ٢ - ٤٠٤

الظهيرين) ولكن لم يُعرف قانده في العصر .

وفي المدارك قال في شرح عبارته والقائل بذلك ابن بابويه في كتابه الكبير^(١) على ما نقله في المعتبر^(٢)، وهذه عبارته واقرأ في صلاة العشاء الأخيرة ليلة الجمعة سورة الجمعة وسُبح . وفي صلاة العداة والطهر ولعصر سورة الجمعة والمافقيين ، فإن سيتهما أو واحدة منهما في صلاة الطهر وقرأت غيرهما ثم ذكرت فارجع إلى سورة الجمعة والمافقيين ، ما لم تقرأ نصف السورة ، فإن قرأت نصف سورة تُمَم السورة واحدها ركعتين نافلة وسلم فيها وأعد صلاتك سورة الجمعة والمافقيين ، ولا بأس أن تصلي العشاء والعداة والعصر غير سورة الجمعة والمافقيين ، إلا أن لمصل أن تصليها بالجمعة والمافقيين ، هذا كلامه رحمته تعالى ، وهو صريح في اختصاص الوحوب بالطهر ، وكان المصنف رحمته تعالى راعى أول الكلام وعمل عن آخره^(٣) . انتهى كلامه رحمته مقامه

واعترض عليه بعض^(٤) بالقب بأن المصنف رحمته حسب هذا القول في المعتبر إلى بعض أرباب الحديث ، ثم نقل قول ابن بابويه ونقل عبارته بعينها ، وطاهره أنه قول آخر غير قول الصدوق ، وقد عثر عليه المصنف رحمته وحكي علينا ، فكانه رحمته راعى آخر الكلام وعمل عن أوله

(و) كيف كان فالقول بوجوبها في العصر لو كان قد (ليس بمعتد)

بل في غاية السقوط .

(١) لظاهر أن المراد به كتاب ومدينة العلم وهو معقود

(٢) المعتبر ٢ : ١٨٣ .

(٣) مدارك الأحكام ٣ : ٣٦٦ .

(٤) السيّد الشافعي في مطالع الأنوار ٢ : ٦١

وأما القول بوجوبهما في الجمعة ولظهور أو في خصوص الجمعة
فمستنده جملة من الروايات .

منها : ع عن الكليني والشيخ - في الصحيح أو الحسن ^(١) - عن عمر
ابن يزيد قال : قال أبو عبد الله عليه السلام « من صلى الجمعة بغير الجمعة
والمنافقين أعاد الصلاة في سفر أو حصر » ^(٢) .

والمراد بها بحسب الظاهر « عم » من الظهر بقراءة قوله عليه السلام « في
سفر » .

وعن الكليني - في الصحيح أو الحسن - عن الحلبي قال سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن القراءة في الجمعة إذا صليت وحدي أربعاً أحهر
بالقراءة ؟ فقال : « نعم » وقال : « اقرأ بسورة الجمعة والمنافقين يوم
الجمعة » ^(٣) .

وعنه أيضاً - في الصحيح أو الحسن - عن محمد بن مسلم عن
أبي جعفر عليه السلام قال « إن الله تعالى كرم بالجمعة المؤمنين فسبها رسول الله
بشارة لهم ، والمنافقين توبيخاً للمنافقين ، فلا يسعى تركهما ، فمن تركهما
متعمداً فلا صلاة له » ^(٤) .

وعن الحسين بن عبد الملك ، لأحول عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام
قال . « من لم يقرأ في الجمعة الحسنة والمنافقين فلا جمعة

(١) في النسخ الخطبة والحجيرة زيادة « عن الحلبي » . وهي ليست في سند الحديث
(٢) الكافي ٣ ٧/٤٢٦ ، تهذيب ٣ ٢١٧ ، الاستبصار ١ ٤١٤ - ٤١٥ / ١٥٨٨ ،
الوسائل ، الباب ٧٢ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١

(٣) الكافي ٣ ٥/٤٢٥ ، الوسائل ، الباب ٧٣ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٣ .

(٤) الكافي ٣ ٤/٤٢٥ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٣

له»^(١)

وعن الشيخ - في الصحيح - عن صاحب من صحيح قال قلت
لأبي عبدالله عليه السلام رجل أرد أن يصلي الجمعة فقرأ - «قل هو الله أحد»
قال : «بتعمها ركعتين ثم يستأنف»^٢

وعن الكليني مرسلًا نحوه^٣

وصحيحة مصور من حرم عن أبي عبدالله عليه السلام قال «ليس في
القراءة شيء موقت إلا الجمعة تقرأ بالجمعة والموافقين»^(٤)

وصحيحة محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام تقرأ في
الصلاة فيها شيء موقت؟ قال «لا، إلا الجمعة تقرأ بالجمعة والموافقين»^(٥)

وعن سليمان بن خالد - في الصحيح - في حديث أنه سأل
أبا عبدالله عليه السلام عن الجمعة ، فقال : «القراءة في الركعة الأولى بالجمعة ، وفي
الثانية بالموافقين»^(٦) .

وفي البحر المتقدم^(٧) في المسألة السابقة - المروى عن ثواب الأعمال -

(١) التهذيب ٣ ١٦/٧ ، الاستبصار ١ ٤١٤ ١٥٨٤ ، الوسائل ، الباب ٧٠ من أبواب
القراءة في الصلاة ، ح ٧

(٢) التهذيب ٣ ٢٢/٨ ، الاستبصار ١ ١٥٠١/١٥٨٩ ، الوسائل ، الباب ٧٢ من أبواب
القراءة في الصلاة ، ح ٢

(٣) الكافي ٣ ٤٢٦ ، ديل ح ٦ ، الوسائل ، الباب ٧٢ من أبواب القراءة في الصلاة ، ديل
ح ٢

(٤) الكافي ٣ ١/١٢٥ ، الوسائل ، الباب ٧٠ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١

(٥) الكافي ٣ ٢/٣١٣ ، التهذيب ٢ ٩٥ ٣٥٤ ، الوسائل ، الباب ٤٩ من أبواب
القراءة في الصلاة ، ح ١ ، والباب ٧٠ من تلك الأبواب ، ح ٥

(٦) التهذيب ٣ ٣٧/١١ ، الاستبصار ١ ٤١٠ ١٥٦٨ ، الوسائل ، الباب ٧٠ من أبواب
القراءة في الصلاة ، ح ٦ .

(٧) في ص ٣٠٢

من «الواحد على كل مؤمن» إذا كان لنا شعبة أن يقرأ ليلة الجمعة بالجمعة و«سبح اسم ربك الأعلى» وفي صلاة الظهر بالجمعة والمسافقين» إلى غير ذلك من الأحبار الكثيرة التي تقدم حملة منها أيضاً

وهذه الروايات بظاهرها تدل على وجوب قراءة السورتين في الظهر والجمعة، ولكن حملة منها طاهرة في خصوص الجمعة، وبعضها - كالحبر الأخير - وقع فيه التعبير بصلوة الظهر، ولكن بظاهر أن المراد بها الأعم

وبإزاء هذه الأحبار أحبار آخر صريحة لدلالة على عدم الوجوب كصحيحة علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يقرأ في صلاة الجمعة بغير سورة الجمعة متعمداً، قال «لا بأس بذلك»^(١)

وحبره الآخر، قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجمعة في السفر ما أقرأ فيهما؟ قال «اقرأهما - قل هو الله أحد»^(٢)

وصحيحة عبد الله بن مسعود عن أبي عبد الله عليه السلام، قال سمعته يقول في صلاة الجمعة «لا بأس أن تقرأ فيهما»^(٣) بغير الجمعة والمسافقين إذا كتب مستعجلاً^(٤) فإن بقي البأس عنه في صورة الاستعجال من شواهد الاستحباب.

وحبر محمد بن سهل عن أبيه، قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن

(١) تهذيب ٣ ١٩/٧، الاستبصار ١ ٤١٤، ١٥٨٦، وسائل، باب ٧١ من أبواب لقراءة في الصلاة، ح ١.

(٢) لفتاوى ١ ١٢٢٤/٢٦٨، تهذيب ٣ ٢٣٨، الاستبصار ١ ٤١٥/١٥٩٠، الوسائل، الباب ٧١ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢.

(٣) في المصدر «فيها».

(٤) لفتاوى ١ ١٢٢٥/٢٦٨، التهذيب ٣ ٢٤٢: ٦٥٣، وسائل، باب ٧١ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٣.

الرجل يقرأ في صلاة الجمعة بغير سورة الجمعة متعمداً، قال: «لا بأس»^(١).
وعن يحيى الأرق قال: سألت أبا الحسن عليه السلام، قلت: رجل صلى
الجمعة فقرأ ﴿صَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ قال
«أجزأه»^(٢).

ثم إن أعيد هذه الأحاديث كان ظاهرها إرادة خصوص الجمعة
ولكن إذا ثبت معنى الناس فيها ثبت في الظاهر أيضاً، إذ لا قائل بعدم
وجوبها في الجمعة ووجوبها في الظهر، بخلاف عكسه.

هذا، مع أن الحر الثاني^(٣) ظاهر في خصوص الظهر، كما لا يخفى،
من بظهر ذلك بالنسبة إلى الظاهر من قوله عليه السلام في صحبة محمد بن مسلم
ومصور بن حارم، المتقدمين^(٤)، فمقتضى القاعدة الجمع بين الأحاديث
بحمل ما كان ظاهره الوجوب على الاستحباب

ولا ينافيه ما في بعضها من الأمر بالإعادة أو العدول إلى القبلة^(٥)،
لامكان كونه على سبل الأولوية والعصل، كما ثبت بظهره في غير مورد
وربما يؤيد هذا الحمل جملة من الفرائض الداخلية والخارجية التي
لا تحفى على التأمل.

وشهد له قوله عليه السلام في صحبة رارة، المتقدمه^(٦) «اقرأ سورة

(١) تهذيب ٣/ ٢٠٧، الاستبصار ١/ ٤١٤/ ١٥٨٧، الوسائل، الباب ٧١ من أبواب
القرءة في الصلاة، ح ٤

(٢) التهذيب ٣/ ٢٤٢، الوسائل، الباب ٧١ من أبواب القرءة في الصلاة، ح ٥

(٣) أي بحر الحلى لاعتقاده في ص ٣٠٧

(٤) في ص ٣٠٨.

(٥) راجع الهامش (٢) من ص ٣٠٧، والهامش (٢) من ص ٣٠٨

(٦) في ص ٣٠٥

الجمعة والمنافقين ، فإن قراءتهما سنة يوم الجمعة في العداة والظهر والعصر ، ولا ينبغي لك أن تقرأ بغيرهما في صلاة الظهر إماماً كنت أو غير إمام ، فإن ظاهرها الاستحباب في جميع هذه الصلوات ، وأنه في الظهر أكد . وأوضح منه دلالة عليه : قوله ^(١) في مرفوعة حريز ورسمي ، المتقدمة ^(٢) . «إذا كان ليلة الجمعة يستحب أن يقرأ في العتمة سورة الجمعة و﴿إذا جاءك المنافقون﴾ وفي صلاة الصبح مثل ذلك ، وفي صلاة الجمعة مثل ذلك ، وفي صلاة العصر مثل ذلك» .

فما ذهب إليه المشهور من الاستحباب هو الأظهر .

وأما استحباب قراءة السورتين في العصر فيدل عليه - مصفاً إلى المرفوعة والصحيحة المتقدمتين ^(٣) - خبر رجاء بن أبي الصَّحَّاح المتقدم ^(٤) وفي خبر أبي لصاح المتقدم ^(٥) الأمر بقراءة ﴿قل هو الله أحد﴾ في الثانية بدل المنافقين ، فهو أيضاً حسن .

(و) منه أيضاً القراءة (في نوافل النهار بالسُّور القصار ، ويُسرُّ بها ، وفي الليل بالطوال ، ويجهر بها) كما حكى عن جمع من الأصحاب ^(٦) .

ولعله كافٍ في إثبات الاستحباب من باب المسمحة ، والأ فلم نعر على دليل يُعتدُّ به لإثبات استحباب قراءة القصار في النوافل النهارية

(١) في ص ٣٠٤ .

(٢) في ص ٣٠٤ و ٣٠٥ .

(٣) في ص ٣٠٣ .

(٤) منهم : الطوسي في المبسوط ١ : ١٠٨ ، والعلامة بحنى في تحرير الأحكام ١ : ٢٤٨ ،

ذيل الرقم ٨٦٠ ، والشهيد في الدروس ١ : ١٧٥ ، والذكري ٣ : ٣٥٠ ، وحكاة عنهم

العاملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٤٠٢

والطوال في الليلة .

نعم ، ربما يستأنس له بأسنة إلى نافلة الروال بما ورد من الأمر بتحميمها في خبر أبي بصير . قال ذكر أبو عبد الله عليه السلام أول الوقت وعصره ، فقلت : فكيف أصح بالثمن ركعت ؟ قال : « حَقَّفَ ما استطعت »^(١) كما أنه ربما يستأنس لهما بقوله عليه السلام في رواية محمد بن القاسم « ما كان من صلاة الليل فاقراً بالسورتين والثلاث ، وما كان من صلاة النهار فلا تقرأ إلا سورة سورة »^(٢) كما أنه ربما يؤيد استحباب قراءة الطوال في نوافل الليل ما ورد في فصل قراءة القرآن في الصلوات وكثيره ، واستحباب التهجّد بها^(٣) ، وما ورد من الأمر بقراءة بعض السور الطول في نوافل الليل^(٤) ، وغير ذلك من المؤيدات ، مع وضوح ربحها القراءة في حد ذاتها ، وأنها كلما كثرت كانت الصلاة المشتمة عليها أفضل .

وأما استحباب الإسراع بقراءة في النوافل النهارية والإحهار في الليلة فبدل عليه ما رواه الشيخ عن الحسن بن عبيد بن فضال عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال « السنة في صلاة النهار بالإحفات ، والسنة في صلاة الليل بالإحهار »^(٥)

(ومع ضيق الوقت يخفف) بحسب ما يقتضيه الوقت ، كما يدلّ

(١) التهذيب ٢ : ١٠١٩/٢٥٧ ، الوسائل ، الباب ١٥ من أبواب الموافيق ، ح ١

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٢٩٣ ، الهامش ()

(٣) الفقيه ١ : ٣٠٠ - ١٣٧٧/٣٠١ ، ٢ : ٣٨١ - ١٦٢٧/٣٨٣ ، الوسائل ، الباب ٦٢ من

أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٢ ، والباب ٢ من أبواب جهاد النفس ، ح ٧

(٤) راجع مصباح المتهجد : ١٣٩

(٥) التهذيب ٢ : ١١٦١/٢٨٩ ، الاستبصار ١ : ٣١٣ - ١١٦٥/٣١٤ ، وعنه في الوسائل ،

باب ٢٢ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٢

عنه خبر إسماعيل بن جابر أو عبدالله بن سنان ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام :
إني أقوم آخر الليل وأحاف الصبح ، قال : «قرأ الحمد وأعجل وأعجل»^(١)

(و) منه (أن يقرأ قل يا أيها الكافرون) و«قل هو الله أحد» (في
المواضع السبعة) وهي الركعتان الأوليان من نافلة الروال ونافلة المغرب
والليل وركعتا العجر وفريضة وركعتا الصوف والإحرام بلا خلاف فيه على
الظاهر ، كما ادّعاء في الجواهر^(٢) وغيره^(٣)

ويدل عليه رواية معاذ بن مسنم - المروي عن الكافي والتهذيب - عن
أبي عبدالله عليه السلام أنه قال : «لا تدع أن تقرأ - «قل هو الله أحد» و«قل يا
أيها الكافرون» في سبع مواطن في الركعتين قبل الفجر وركعتي الزوال
وركعتين بعد المغرب وركعتين في أزل صلاة الليل وركعتي الإحرام والعجر
إذا أصبحت بها وركعتي الطواف»^(٤)

والمراد بقوله عليه السلام : «والفجر إذا أصبحت بها» - على ما فسره جملة
من الأصحاب^(٥) - ما لو أتى بها بعد انتشار الضوء وحواف انقضاء وقت
الفصيلة .

وعن كشف اللثام : أصبح بها ، أي : آخرها إلى [ظهور الحمرة]^{(٦)(٧)}

(١) تقدّم تحريجه في ص ١٠٤ ، الهامش (١)

(٢) جواهر الكلام ٩ : ٤١٢

(٣) مطالع الأنوار ٢ : ٦٤ .

(٤) الكافي ٣ : ٢٢/٣١٦ ، التهذيب ٢ : ٢٧٣/٧٤ ، وعنهما في الوسائل ، الباب ١٥ من
أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١

(٥) كما في مطالع الأنوار ٢ : ٦٤ .

(٦) يدر ما بين المعقوفين في السجدة الخطية والحجرات : «وقت الفصيلة» ، والمثبت كما في
المصدر .

(٧) كشف اللثام ٤ : ٦١ ، وحكاه عنه السيّد لشعبي في مطالع الأنوار ٢ : ٦٤

ثم إنهم احتلوا في أن المستحب هل هو قراءة الجحد في الأولى والتوحيد في الثانية، أو العكس؟

فمن حملة من الأصحاب^(١) انصريح بالأول وسنة عكسه إلى رواية مع نفيهم للبأس عن العمل بها، كما هو مختار المصنف على ما يظهر من قوله: (ولو بدأ فيها بسورة التوحيد، جاز) بل عن المحقق الثاني أنه المشهور^(٢).

ولعل مستنده - مع كونه خلاف ما يستشعر أو يستظهر من الخبر المزبور^(٣) - الأخصار الحاصّة الواردة في بعض تلك الموارد، المصرّحة بقراءة الجحد في الركعة الأولى والتوحيد في الثانية

مثل: قول أبي عبدالله عليه السلام في خبر سليمان بن خالد بعد تعداد الوافل: «ثم الركعتان اللتان قبل الفجر تقرأ في الأولى منهما ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ وفي الثانية ﴿قل هو الله أحد﴾»^(٤).

وما عن الشيخ في المصباح أنه قال وروي أنه يقرأ في الركعة الأولى من نافلة المغرب سورة الجحد، وفي الثانية سورة الإخلاص^(٥).

وفي خبر رجاء بن أبي الصّحاح الحاكّي لعن الرضا عليه السلام في نافلة المغرب كان يقرأ في الأولى من هذه الأربع ركعات الحمد و﴿قل يا أيها

(١) منهم: الطوسي في النهاية ١٧٩٠، والمبسوط ١ - ١٠٨، والعلامة الحلي في نهاية الإحكام ١ - ٤٧٨، وقواعد الأحكام ١ - ٢٧٤ - ٢٧٥، والشهد في البيان ١٦٢، والحاكي عنهم هو العاملي في معنّاح لكرمة ٢ - ٤٠٤ و ٤٠٥.

(٢) جامع المقاصد ٢ - ٢٧٦، وحكاية عنه العاملي في معنّاح الكرامة ٢ - ٤٠٤.

(٣) في ص ٣١٣.

(٤) التهذيب ٢ - ٨/٥، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ١٦.

(٥) مصباح المتهجد ٩٨، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١.

الكافرون ﴿ وفي الثانية الحمد والتوحيد ، وقال في نافلة الروال : إذا زالت الشمس قام فصلّى ست ركعات يقرأ في ركعة الأولى الحمد ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ وفي الثانية الحمد ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وقال في ركعتي العجر في الأولى الحمد ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ وفي الثانية الحمد والتوحيد^(١) وحكي عن طاهر الصدوق وابن سعيد عكسه^(٢) ، بل عن العلامة الطباطبائي بسنده إلى الأكثر^(٣) ، لما عن الكليني من نسبه إلى الرواية ، فإنه - بعد أن أورد الرواية المرسورة - قل وفي رواية أخرى أنه يبدأ في هذا كله بـ ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وفي لركعة الثانية بـ ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾^(٤) فكون هذه الرواية مبنية لما في الأولى من الإجمال ، بل قد يدعى كون تلك الرواية بمعناها ظاهرة في ذلك .

وهذا وإن لا يحلو في حد ذاته عن نظير أو مع ، حيث إن الواو لا تدل على الترتيب ، بل على مطلق الجمع ، إلا أنه ورد بصوص عديدة في بعض هذه الموارد مشتملاً جميعها على تقديم التوحيد في الذكر^(٥) ، وقد ورد في بعض تلك الروايات التصريح بقراءة توحيد في لركعة الأولى والحمد في الثانية .

مثل : صحيحة معاوية بن عمار أو حسنة - الواردة في ركعتي الطواف -

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ١٨٠ - ١٨٢ (باب ٤٤) ح ٥ ، الوسائل الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ، ح ٢٤ .

(٢) الفقيه ١ : ٣١٤ ، الجامع للشرع ٨٢ ، وكما في جواهر الكلام ٩ : ٤١٣

(٣) حكاه عن صاحب الجواهر فيها ٩ : ٤١٣ نقلاً عن مصاحبه ، وهو محطوط .

(٤) الكافي ٣ : ٣١٦ ، ديل ح ٢٢ ، وحكه عنه النسب الشافعي في مظانع الأنوار ٢ : ٦٤ - ٦٥

(٥) الكافي ٤ : ٦٢٤ ، التهذيب ٥ : ٢٨٥ ، ٩٦٨ ، ٢ : ٥٢٩ / ١٣٦ ، الوسائل ، الباب

٧١ من أبواب الطواف ، ح ٢ ، وسب ١٦ من أبواب نقراءة في الصلاة ، ح ١

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إِذَا فرغت من طوافك فانت مقام إبراهيم عليه السلام فصل ركعتين واجعله أماماً، واقرأ في الأولى منهما سورة التوحيد، وفي الثانية ﴿قل يا أيها الكافرون﴾»^(١).

وخبر الميثمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «تقرأ في صلاة الزوال في الركعة الأولى الحمد و﴿قل هو الله أحد﴾ وفي الركعة الثانية الحمد و﴿قل يا أيها الكافرون﴾»^(٢).

فالأشبه هو العمل بهذه الرواية لمرسلة المعينة مكان كل من السورتين، إلا في الموارد التي ورد فيها نص خاص بحلله لو لم يكن معارضاً بمثله، وإلا فالتحجير، والله العالم.

(و) منه (أن يقرأ في أولتي صلاة الليل قل هو الله أحد) في كل ركعة منهما ثلاثين مرة، لحسن ريد الشحام - المروي عن الأمالي - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ قرأ في الركعتين الأولى من صلاة الليل ستين مرة ﴿قل هو الله أحد﴾ في كل ركعة ثلاثين مرة انقل وليس به وبين الله ذنب إلا عُمر له»^{(٣) (٤)}.

وعن الفقيه والتهذيب مرسلأ نحوه، إلا أنهما قالوا: «مَنْ قرأ في الركعتين الأولى من صلاة الليل في كل ركعة منها ثلاثين مرة»^(٥) الحديث

(١) الكافي ٤ / ٤٢٣، التهذيب ٥ / ١٣٦، الوسائل، الباب ٧١ من أبواب الطواف، ح ٣.

(٢) التهذيب ٢ / ٢٧٢، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١.

(٣) جملة «الآ عُمر له» لم ترد في المصدر، وهي موجودة في مطالع الأنوار ٢ / ٦٥.

(٤) الأمالي - للصدوق - ٤٦٢ (المجلس ٨٥) ح ٥، الوسائل، الباب ٥٤ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢.

(٥) الفقيه ١ / ٣٠٧، التهذيب ٢ / ٤٦٠، الوسائل، الباب ٥٤ من أبواب القراءة

وفي خبر رجم بن أبي الصَّحَّاح نحاك في بعض الرضا عليه السلام كان يقرأ في الركعتين الأولىين منها في كل ركعة الحمد مرةً و﴿قل هو الله أحد﴾ ثلاثين مرةً^(١).

ولا ينبغي هذا كون أولتي صلاة نبي إحدى المواطنين لسبعة التي عرفت استحباب قراءة الحمد والتوحيد فيها؛ لما نُشرنا إليه مراراً من أنه لا معارضة بين المستحبات، فبُنَّ الكل حسن.

ويحتمل أن يكون لمراد بالركعتين في أول صلاة الليل - في حصر معاد^(٢)، الوارد في تعداد المواطن - ركعتين المسننتين قبل نافلة الليل، والله العالم.

(وفي البواقى) من الثمان ركعت من صلاة الليل (سُور الطوال) كما حكى عن غير واحد من لأصحاب^(٣)، المعريح به، وهو كاذب في إثبات مثله من باب المسامحة، وإلا فلم نقف على نصٍّ حاصٍّ يدل عليه نعم، في بعض الأحبار الحث على الإكثار في قراءة القرآن في صلاة الليل^(٤)، كما أن في بعضها الحث على قراءة حملي من السُور الطوال في الفرائض^(٥)، فياسيهما استحباب احتير شيء من تلك السُور المخصوص

طاهي الصلاة، ح ١ وديله، وعنه أيضاً في مطلع لأنور ٢ ٦٥

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ ١٨١ - ١٨١ (ب ٤٤) ح ٥، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٢٤.

(٢) راجع الهامش (٤) من ص ٣١٣

(٣) كما في جواهر الكلام ٩ ٤١٤، ومنهم: بطوسي في منسوط ١ ١٠٨، وابن حمزة في لوسيلة ١١٦، والعلامة الحلبي في قواعد الأحكام ١: ٢٧٥

(٤) لعقبة ١ ٣٠٠ - ٣٠١/٣٧٧، الوسائل، باب ٦٢ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢

(٥) التهذيب ٢ ٩٥ - ٩٦/٣٥٤ و ٣٥٥، الوسائل، باب ٤٨ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١ و ٢.

عليها أو غيرها من السُّور الطوال في هذه لركعات الست التي لم تقف فيها على النَص بخصوص سورة كما ورد في الأولتين منها

نعم ، في خبر رجاء بن أبي لصحاحك الحاكبي لعزل الرضا عليه السلام أنه عليه السلام كان إذا صار الثلث الأخير من الليل قدم من فراشه وعمل بالتسبيح والتحميد والتكبير والتهليل والاستغفار ، فامسك ثم توضأ ثم قام إلى صلاة الليل فصلَّى ثمان يَلَمُّ في كل ركعتين يقرأ في الأولتين منها في كل ركعة الحمد مرة ﴿قل هو الله أحد﴾ ثلاثين مرة ثم يصلي صلاة جمع من أبي طالب أربع ركعات - إلى أن قال - ثم يقوم فيصلي الركعتين السَّابِغتين يقرأ في الأولى الحمد وسورة الملت ، وفي الثانية الحمد و﴿هل أتى﴾^(١) الحديث

وأما ركعات الوتر فيظهر من جملة من الأحبار استحباب قراءة التوحيد في جميعها .

منها : ما عن الشيخ - في الصحيح - عن عبد الرحمن بن الحجاج ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القراءة في الوتر ، قال : « كان سببي وسبب أبي باب فكان إذا صلى يقرأ - ﴿قل هو الله أحد﴾ في ثلاثين ، وكان يقرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ فإذا فرغ منها قال : كدلك الله ، أو : كدلك الله ربي »^(٢) .

أقول . التردد إما من الراوي أو من الإمام عليه السلام باعتبار الموارد . وعنه أيضاً - في الصحيح - عن الحارث بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان أبي عليه السلام يقول ﴿قل هو الله أحد﴾ تعدل ثلث

(١) تقدّم تحريره في الهامش (١) من ص ٣١٧ .

(٢) التهذيب ٢، ١٢٦ - ٤٨١/١٢٧ ، الوسائل ، الباب ٥٦ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٢ .

القرآن ، وكان يحب أن يجمعها في الوتر ليكمل القرآن كله^(١) .
وعن سليمان بن خالد - في الموثق - عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال
«الوتر ثلاث ركعات يعصل بينهما ويقرأ فيهن جميعاً» - «قل هو الله
أحد»^(٢) .

وعنه أيضاً - في الصحيح - عن معاوية بن عمار قال ، قال لي ، «اقرأ
في الوتر في ثلاثهن» - «قل هو الله أحد» وسلم في الركعتين^(٣) .
وعنه^(٤) أيضاً - في الصحيح - عن ابن مسعود قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن الوتر ما يقرأ فيهن جميعاً؟ قال - «قل هو الله أحد» قلت : في
ثلاثهن؟ قال ، «نعم»^(٥) .

ويظهر من صحيحة يعقوب بن يقطين استحباب قراءة الموعودتين في
الأوليين منها ، أي ركعتي الشفع ، من أفصليتهما من قراءة التوحيد
قال ، سألت العبد الصالح عن القراءة في الوتر وقت ، إن بعضاً روى
«قل هو الله أحد» في الثلاث ، وبعض روى الموعودتين ، وفي الثالثة «قل
هو الله أحد» قال . «اعمل بالموعودتين و«قل هو الله أحد»»^(٦) .

وهذه الرواية حاكمة على سائر الروايات الدالة على استحباب
التوحيد ، وظاهرها أفصلية قراءة الموعودتين في الأوليين من الركعات

(١) التهذيب ٢ : ٤٨٢ / ١٢٧ ، الوسائل ، الباب ٥٦ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٣

(٢) التهذيب ٢ : ٤٨٤ / ١٢٧ ، الوسائل ، الباب ٥٦ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٦

(٣) التهذيب ٢ : ٤٨٨ / ١٢٨ ، الوسائل ، الباب ٥٦ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٧ .

(٤) سياق العبارة يقضي بأن الضمير في «عه» يرجع إلى الشفع ، ويظهر أنه من سهو القلم ،

حيث إن الخبر في الكافي - للكلي - فقط ، لاحظ بهامش التالي

(٥) الكافي ٣ : ٤٤٩ / ٣٠ ، الوسائل ، الباب ٥٦ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١

(٦) التهذيب ٢ : ٤٨٣ / ١٢٧ ، الوسائل ، الباب ٥٦ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٥

الثلاث .

ولكن الإصاف أن تحكيها على جميع تلك الصوص مع استفاستها وظهر بعضها في مداومة أبي جعفر عليه السلام على قراءة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ لمافية لأفصلية المعودتين لا يحلو عن إشكال. فالأولى بل الأحوط عند إرادة إدراك مزية م هو الأفصل اجمع بينهما وبين التوحيد، بل قد يحتمل أن يكون المقصود بقوله عليه السلام «اعمل بالمعودتين والتوحيد» لجمع بينهما وإن لا يحلو عن تغد. فالأحوط بجمع سهما حتى في مفردة النور، فإن إرادة هذه الركعة أيضاً - على تقدير كون المراد بالحواف الجمع بينهما - غير بعيدة .

ثم إن المراد بقراءة المعودتين في الأولتين هل هي قراءتهما في كل من الركعتين، أو قراءة كل منهما في كل ركعة؟ حتملاً لا، أولهما أحوط، ولكن ناسيهم أقرب إلى الدهر واقع العالم

(ويسمع الإمام من خلقه القراءة) تحريته (ما لم يبلغ العلو) الممرط (وكذا الشهادتين) وسائر الأذكار (استحباً) بلا خلاف فيه على الظاهر. بل في المدارك هذا الحكم موضع وفق بين العلماء^(١)، لما رواه الشيخ بإساده عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال «يسمى للإمام أن يسمع من حلقه كل ما يقول، ولا يسمى لمن حلقه أن يسمعه شيئاً مما يقول»^(٢)

ويدل عليه أيضاً في خصوص الشهادتين: رواية حفص بن المغيرة عن أبي عبدالله عليه السلام قال «يسمى للإمام أن يسمع من حلقه التشهد،

(١) مدارك الأحكام ٣: ٣٧٠

(٢) لهديت ٣ ١١٠/٢٩، موسائر، باب ٥٢ من أبواب صلاة الجماعة، ج ٣

ولا يُسمعونه شيئاً»^(١).

وإنما قيد استحباب الجهر بعدم انعواء لصحبة ابن سنان، قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام على الإمام أن يسمع من حلقه وإن كثروا؟ فقال «ليقرأ قراءة وسعاً، يقول الله تبارك وتعالى ﴿ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها﴾»^(٢)،^(٣).

(وإذا مرَّ المصلّي بآية رحمة سألها، أو بآية نعمة استعاذ منها) كما يشهد له - مضافاً إلى عمومات استحباب الدعاء - خصوص مرسى الرقي عن أبي عبد الله عليه السلام قال - «يبغى للمعد إذا صلى أن يرثل في قراءته، فإذا مرَّ بآية فيها ذكر الحنة وذكر الدر سأل الله الحنة وتعوذ بالله من الدار، وإذا قرأ ﴿يا أيها الناس﴾ و﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ يقول لتيت رتاً»^(٤).

وموثق سماعة قال قال أبو عبد الله عليه السلام «يبغى لمن يقرأ القرآن إذا مرَّ بآية من القرآن فيها مسألة أو نحويف أن يسأل عند ذلك حراً ما يرحو، ويسأله العافية من الدر ومن العذاب»^(٥) وهو بإطلاقه بعم حال الصلاة وكذا يستحب أن يقول بعد قرعة توحيد كذلك الله ربّي، مرة، كما هو ظاهر بعض الأحبار^(٦) أو مرّتين، كما في بعض^(٧)، أو ثلاثاً، كما في

(١) الكافي ٣/٣٣٧، الفقيه ١/٢٦٠ - ٢٦١، التهذيب ٢/٣٨٤، الوسائل الباب ٦ من أبواب التشهد، ح ١.

(٢) الأسراء ١٧، ١١٠.

(٣) الكافي ٣/٣١٧، الوسائل، باب ٣٣ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٣.

(٤) تقدّم تحريجه في ص ٢٨٧، الهامش (٦).

(٥) الكافي ٣/٣٠١، التهذيب ٢/٢٨٦، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب القراءة في

الصلاة، ح ٢.

(٦) تقدّم تحريجه في الهامش (٢) من ص ٣١٨.

(٧) الكافي ١/٤٩١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب قراءة في الصلاة، ح ١.

رواية أخرى^(١).

وفي خبر رجاء بن أبي الصخاء لحاكي ليعمل الرضا عليه السلام أنه إذا قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ قال «هو الله أحد» فإد فرغ منها قال «كذلك الله ربنا» ثلاثاً، وكان إذا قرأ سورة الحمد قل في نفسه سرّاً ﴿يا أيها الكافرون﴾ فإذا فرغ منها قال «ربي الله، وديني الإسلام» ثلاثاً، وكان إذا قرأ ﴿والزيتون﴾ قال عند الفرع منها «وإن عني ذلك من الشاهدين» وكان إذا قرأ ﴿لا أقسم بيوم القيامة﴾ قال عند الفرع منها «سبحك اللهم بلى» وكان يقرأ في سورة الجمعة ﴿قل ما عند الله خير من اللّٰهُو ومن التجارة﴾ للذين اتقوا ﴿والله خير الرازقين﴾^٢ وكان إذا فرغ من لعاتحة قال «الحمد لله ربّ العالمين» وإذا قرأ ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ قال سرّاً «سبحان ربي الأعلى» وإذا قرأ ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ قال «لَسْكَ اللَّهُمَّ لَبِكَ»^٣ إلى غير ذلك من الأحذر الدالّة على استحباب الأدعية والأذكار المناسبة في حلال القراءة في الصلاة وغيرها، ويسعى تفييدها بعد الطويل المَحَلّ بالتوالي المعتد في القراءة وتبني بعضها بعض في العرف ويستحب أيضاً الاستعادة أمام قراءة في الركعة الأولى إجماعاً، كما عن جماعة نقله^(٤).

(١) مجمع البيان ٩ - ١٠، ٥٦٧، ديل مصر سورة التوحيد، وسائل، الباب ٢٠ من أبواب لقراءة في الصلاة، ج ٩

(٢) الجمعة ٦٢ - ١١.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ - ١٨٠، ١٨٣ (الباب ٤٤) ح ٥٥، وأورده سيّد الشّمس - كما في لمش - في مطالب الأنوار ٢ - ٦٩، وفي الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٨ باختصار في بعض الفقرات

(٤) حكاية العامل في مفتاح الكرامة ٢ - ٣٩٩ عن العوسمي في الخلاف ١ - ٣٢٤ - ٣٢٥،

وعن أمين الإسلام لطبرسي أنه قال في مجمع البيان: والاستعاذة عند التلاوة مستحبة غير واجبة فلا خلاف في الصلاة وخارج لصلاة^(١)

وعن تذكرى أنه نقل عن الشيخ أبي عبي ولد الشيخ القول بالوجوب، واستعره، فقال في محكي الذكرى وللشيخ أبي علي ابن الشيخ الأعظم أبي جعفر الطوسي قول يوحوب التعمود؛ للأمر به، وهو عريب؛ لأن الأمر هنا للبدن بالاتفاق، وقد نقل فيه ولده في الخلاف الإجماع^(٢)، وقد روى الكليني رحمه الله عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا قرأت ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ فلا تنالي أن لا تستعيده^(٣) انتهى

ويدل على استحبابه - مضافاً إلى الإجماع، وورود الأمر به عند قراءة القرآن^(٤) الشامل لحال الصلاة وغيره، المصروف إلى الاستحباب بقرينة ما عرفت وستعرف - جملة من الأخبار:

منها: ما عن الكليني - في الحسن أو الصحيح - عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ذكر دعاء التوجه بعد تكبيرة الإحرام، ثم قال «ثم تعوذ بالله^(٥) من الشيطان الرجيم ثم اقرأ فاتحة الكتاب»^(٦).

المسألة ٧٦، والعلامة الحلبي في منتهى المطلب ٥: ٤٠، وباصول لأصحابي في كشف النام ٥٢: ٤، وغيرهم

(١) مجمع البيان ٥- ٦، ٣٨٥، دل الآية ٩٨ من سورة البعل (١٦)، وحكاة عنه الحراني في الحقائق الباصرة ٨: ١٦١

(٢) الخلاف ١: ٣٢٤ - ٣٢٥، المسألة ٧٦

(٣) الكافي ٣: ٣١٣، وعنه في الوسائل، باب ٥٨ من أبواب قراءة في الصلاة، ح ١

(٤) الذكرى ٣: ٣٣١، وحكاة عنه لمحيبي في بحر الأنوار ٨٥: ٦، وكذا الحراني في الحقائق الباصرة ٨: ١٦١

(٥) البعل (١٦)، ٩٨

(٦) كلمة «بالله» لم ترد في الكافي والوسائل، وهي في التهذيب ٢: ٢٤٤/٦٧

(٧) الكافي ٣: ٣١٠ - ٣١١، الوسائل، باب ٥٧ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١

وعن الشيخ بإساده عن حسن بن مدير قال: صليت خلف أبي عبد الله عليه السلام فتعود بحها ثم حهر - ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾^(١)
وعن قرب لإساده أنه روى عن حسن بن مدير، قال صليت خلف أبي عبد الله عليه السلام فتعود بحها ثم حهر لأعود بالله [السميع العليم] من الشيطان الرجيم، وأعود بالله أن يحضروا^(٢).

إلى غير ذلك من الأحبار، بذلة عليه التي سيأتي بعضها إن شاء الله ومما شهد أيضاً لعدم وجوبه وكون الأمر به في الكتاب وغيره على جهة الاستحباب - مصداقاً إلى ما منه عليه لشهيد في عبارته المتقدمة^(٣) - مرسمة لصدوق، قال «كان رسول الله ﷺ أتى الناس صلاة وأوحرهم، كان إذا دخل في صلاته قال الله أكبر بسم الله الرحمن الرحيم»^(٤).

ثم إن مهده لخصوص الصلاة على شرعيتها في الصلاة كطواهر الفتاوى إنما هو استحبابها أمام القراءة في الركعة الأولى، وأما في سائر الركعات فلا دليل عليه، بل ربما يستشعر أو يستظهر من كلامهم الإجماع على عدم مشروعيتها، فلا يجوز الإتيان بها على سبيل التوطيف، ولكن لو أتى بها من حيث إن ما يقرأها في الصلاة من حرثت قراءة القرآن المأمور بالاستعادة عندها في الكتاب والسنة لشامس بإطلاقهما لحال الصلاة وغيرها، ولا بأس به، وكلمات الأصحاب بمصرحين بخصيص مشروعيتها بالركعة الأولى مصروفة عن مثل العرض، كما لا يخفى

(١) التهذيب ٢: ٢٨٩، ١١٥٨، الرسائل، باب ٥٧ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٤

(٢) قرب لإساده ٤٣٦/١٢٤، وسائل باب ٥٧ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٥٥، وما بين المعقوفين أسماء من المصدر

(٣) في ص ٣٢٣.

(٤) الفقيه ١: ٩٢١/٢٠٠، وعنه في الوسائل، باب ٥٨ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢

وأما صيغتها، فالمشهور بين لأصحاب فهي «أعوذ بالله من الشيطان
الرحيم» بل عن الشهيد الثاني في شرح العلة أنه قل وهذه الصيغة محل
وفاق رواها أبو سعيد الحدرى عن لسي عليه السلام ^(٢٧١).

أقول : هذه الرواية نقب الشهيد في الذكرى على ما حكى عنه ، قال :
روى أبو سعيد الحدرى أن لسي عليه السلام كان يقول قل لقراءة «أعوذ بالله من
الشيطان الرحيم» ^(٣).

وحكى عن الشيخ المفيد أن صيغتها «أعوذ بالله السميع العليم من
الشيطان الرحيم» ^(٤).

وعن ابن التراح أنها «أعوذ بالله نسميع لعليم من الشيطان الرحيم ،
الله هو السميع العليم» ^(٥).

أقول : لا ريب في حصول أمثال الأمر بالاستعادة والتعوذ - الواردين
في الكتب ^(٦) والصحيح لمتقدم ^(٧) - بجميع هذه الصيغ ، بل وبغيره أيضاً مما
يتحقق به الاستعادة بالله من الشيطان الرحيم ، ولكن الأولى والأفضل
اختيار صيغة من الصيغ لماثورة عن لسي والأئمة عنه عليه السلام

وكفى دليلاً لاختيار الصيغة التي نسبت ^(٨) إلى المشهور ما سمعته ^(٩).

(١) المصنف - لعبد الرزاق - ٢ / ٢٥٨٩/٨٦

(٢) الفوائد المنة ١٨٠ ، وحكاها عنه البحراني في الحدائق الناصرة ٨ / ١٦٢

(٣) تذكرى ٣ / ٣٣٠ ، وحكاها عنه العاملى في نويساتى ، الباب ٥٧ من أبواب القراءة في

الصلاة ، ج ٦ ، وكذا البحراني في الحدائق الناصرة ٨ / ١٦٢ - ١٦٣

(٤) لمقنة : ١٠٤ ، وحكاها عنه الشهيد في الذكرى ٣ : ٣٣٠

(٥) حكاها عنه الشهيد في تذكرى ٣ / ٣٣١ ، ولم يجد في المهدى وخوهر الفقه

(٦) المحل (١٦) ٩٨

(٧) في ص ٣٢٣

(٨) المناسب هو البحراني في الحدائق الناصرة ٨ / ١٦٢

(٩) أنفاً

من دعوى الإجماع عليه ، ونقلها عن رسول الله ﷺ

وكون الرواية عامية - كما استظهره في لحدائق^(١) - غير قاذية
في مثل المقام ، فإنه من أشهر الموارد التي يعمها أخبار
السامع^(٢)

وقد وردت الاستعادة في أحبار كيفيات مختلفة فبأنها أخذت من
باب التسليم وسعت .

منها : ما في موثقة سماعة قال . سألت عن الرجل يقوم في الصلاة
فسي فاتحة الكتاب ، قل «استعذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله
هو السميع العليم ، ثم يقرأها ما دم لم يركع»^(٣)

وحر معارية من عمارة المحكي عن الذكرى . عن الصادق عليه السلام في
الاستعادة ، قال «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»^(٤)

وفي حر حسان من سدير ، المتقدم^(٥) المروي عن قرب الإسناد
«أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وأعوذ بك ربّي أن يحصروني»
كما في نسخة لحدائق^(٦) «وأعوذ بالله أن يحصروني» كما في نسخة

(١) لحدائق الناصرة ١٦٣٠٨

(٢) وهي أخبار دمن بلغة ثواب «راجع الوسائل ، الباب ١٨ من أبواب مقدمة
العبادات .

(٣) التهذيب ٢ ٥٧٤/١٤٧ ، الوسائل ، الباب ٥٧ من أبواب القراءة في الصلاة ، ج ٣

(٤) الذكرى ٣ ٢٣٠ مع الهامش (٧) منها ، الوسائل ، الباب ٥٧ من أبواب القراءة في الصلاة ،

ج ٧

(٥) في ص ٣٢٤ .

(٦) لاحظ لحدائق الناصرة ٨ ١٦٣ ، وفيه كما في نسخة الوسائل ، راجع الهامش

الوسائل^(١) .

وعن الشهيد الثاني في شرح السفينة . روى هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام : «أستعبد بالله السميع لعليم من الشيطان الرجيم ، أعوذ بالله أن يحضروني ، إن الله هو السميع العليم»^(٢) .

وعن تفسير الإمام العسكري عليه السلام : «أما قولك الذي مدبك الله إليه وأمرك به عند قراءة القرآن . أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»^(٣) .

وعن العفة الرضوي أيضاً أنه قال : «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»^(٤) .

فالأولى اختيار هذه الصيغة ، لورودها في جملة من الأحبار ، والله العالم .

تنبية : المشهور بين الأصحاب - على ما نسب^(٥) إليهم - استحباب الإحصاء بالاستعدة ، بل عن الخلاف دعوى الإجماع عليه^(٦) .

قال الشهيد في محكي الذكرى : بسحت الإسرار بها ولو في الجهرية ، قاله الأكثر ، ونقل الشيخ فيه الإجماع عليه ، ثم قال : وروى حماد بن سدير ،

في التالي .

(١) الوسائل ، الباب ٥٧ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٥ .

(٢) الفوائد لمئة : ١٨٠ ، وحكاها عنه البحراني في الحقائق : ٨ - ١٦٣ - ١٦٤ .

(٣) التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام : ٣/١٦ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب قراءة القرآن ، ح ١ .

(٤) العفة المنسوب للإمام الرضا عليه السلام : ١٠٥ ، وعنه في الحقائق الناضرة : ٨ - ١٦٤ .

(٥) المناسب هو العيص الكاشاني في مدنيح شرائع : ١ - ١٣٤ ، مفتاح : ١٥٧ ، وكذا البحراني في الحقائق الناضرة : ٨ - ١٦٤ .

(٦) الخلاف : ١ - ٣٢٦ - ٣٢٧ ، أمسألة : ٧٩ ، وحكاها عنه الشهيد في الذكرى : ٣ - ٣٣٠ .

ثم ساق الرواية كما قدمنا نقبها^(١)، ثم قال: ويحمل على الحواز^(٢) انتهى .
أقول: ما ادعوه من الإجماع واشهرة لا يعد أن يكون كافياً لإثبات

الاستصحاب من باب المسامحة وإن لا يحلو عن إشكال

والأولى الاستدلال له بما عن التذكرة وإرشاد الجعفرية من أنه على
ذلك عمل الأئمة عليهم السلام^(٣)، فإن شمول أخبار التسميع^(٤) لمثل هذا المقل
أوضح من شمولها لفتوى الأصحاب .

وربما استدل له أيضاً بصحيفة صموان قال صليت حلف
أبي عبدالله عليه السلام أياماً، فكان يقرأ في فاتحة الكتاب - ﴿بسم الله الرحمن
الرحيم﴾ فإذا كانت صلاة لا يحجر فيها بالقراءة حهر - ﴿بسم الله الرحمن
الرحيم﴾ وأخفى ما سوى ذلك^(٥)، فإنه يدل على استصحاب الإجماع في
الاستعادة، لأن قوله «ما سوى ذلك» يشملها

وفيه: أن من لجأ إليه عليه السلام كان تاركاً للاستعادة في تلك الصلوات،
مع أن المراد بقوله «ما سوى ذلك» حسب الطاهر ما عدا السجدة من
الفاتحة أو القراءة، دون سائر الأدعية ولأدكار التي فيها الاستعادة
ويحتمل أن تكون هذه الصحيحة وسطاً لها مستنداً من ادعى أن على
ذلك عمل الأئمة عليهم السلام^(٦)

(١) في ص ٣٢٤.

(٢) الذكرى ٣/ ٣٣٠، وحكاة هـ سحرني في الحقائق الناصرة ٨: ١٦٤.

(٣) تذكرة الفقهاء ٣/ ١٢٧، الفروع ١/ ١٢٧ من البحث الرابع في القراءة، وإرشاد الجعفرية
مخطوط، وحكاة عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ٢/ ٣٩٩ - ٤٠٠.

(٤) راجع الهامش (٢) من ص ٣٢٦.

(٥) تقدّم تخريجها في ص ٢٧٧، الهامش (٤).

(٦) راجع الهامش (٣).

ولكن لا يقدح مثل هذا الاحتمال في حواز التعويل على خبرهم من باب المسامحة، فإنه لا يخرجه عن موضوع أخبار التسامح، كما لا يحفى ولكنه لو أجهر بها الإمام في صلاة المغرب تأسيساً بأبي عبدالله عليه السلام فيما رواه عنه حنان بن سدير^(١)، لكان حساً، بل لو أجهر بها الإمام مطلقاً في سائر صلواته أحداً بعموم قوله عليه السلام في خبر أبي بصير، المتقدم^(٢) آنفاً: «يسنّى للإمام أن يسمع من حلقه كن ما يقول» لكان وحيها؛ إذ لا يصح تخصيص العموم بالأمر المشبهة على المسامحة، فليتأمن.

(مسائل سبع):

(الأولى: لا يجوز قول «آمين» في آخر الحمد) على المشهور بين الأصحاب قديماً وحديثاً لا خلاف يعتد به فيه على الظاهر، بل عن جماعة من أكابر الأصحاب دعوى الإجماع عليه^(٣)، بل وعلى كونه مستطلاً للصلاة أيضاً، كما هو صريح حمية منهم

وعن الخلاف أنه قال قول «آمين» يقطع الصلاة، سواء كان ذلك سرّاً أو جهراً، في آخر الحمد أو قبلها، للإمام والمأموم وعلى كل حال، إلى أن قال: دليلنا إجماع الفرقة، فإنهم لا يحتلمون في أن ذلك يُسطل للصلاة^(٤)

وعن الانتصار أنه قال: ومما انعدت به الإمامية إثبات ترك لفظة «آمين» بعد قراءة الفاتحة؛ لأن باقي لفقاء يذهبون إلى أنها سنة. دليلنا

(١) راجع الهامش (١ و ٢) من ص ٣٢٤

(٢) في ص ٣٢٠

(٣) كما في الذكرى ٣: ٣٤٩

(٤) الخلاف ١، ٣٣٢ - ٣٣٤، لمسألة ٨٤، وحكاها عنه السيد الشنقي في مطالع الأنوار ٢

على ما ذهبنا إليه إجماع الطائفة على أن هذه اللفظة بدعة وقاطعة للصلاة^(١).
وكذا عن نهاية الأحكام والمستهى والتحرير دعوى الإجماع على
الحرمة والإبطال^(٢).

(وقيل : هو مكروه) ولكن لم يتحقق قائله، عدا أنه حكى ذلك عن
أبي الصلاح وابن الجبيل^(٣)، وربما نُسب إليهما أيضاً القول بالجواز^(٤).
ولكن العبارة المحكيّة عنهما^(٥) غير ظاهرة في ذلك
وكيف كان فيدلّ على المشهور جملة من الأخبار
منها : حسنة جميل عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «إذا كنت خلف إمام
فقرأ الحمد وفرغ من قراءتها فقل أنت : الحمد لله رب العالمين ، ولا تقل :
أمين»^(٦).

وخبر محمد بن سنان^(٧) عن محمد الحلبي قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام :
أقول إذا فرغت من فاتحة الكتاب : آمين ؟ قال : «لا»^(٨).
وعن المصنّف في المعتبر أنه رواه عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر

(١) الانتصار ، ٤٢ ، وحكاة عنه السيّد الشفتي في مطالع الأنوار ٢ : ٦٩ .

(٢) نهاية الأحكام ١ : ٤٦٥ ، مستهى المطلب ١٠٩٠٥ ، تحرير الأحكام ١١٨٥/٢٤٩ ، ٨٦٧ .

وحكاة عنها السيّد الشفتي في مطالع الأنوار ٢ : ٧٠ .

(٣ و ٤) راجع الدروس ١ : ١٧٤ ، والذكرى ٣ : ٣٤٩ ، وجامع المقاصد ٢ : ٢٤٩ ، والمهذب
البارع ١ : ٣٦٦ .

(٥) لاحظ الذكرى ٣ : ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٦) الكافي ٣ : ٣١٣ ، التهذيب ٢ : ٢٧٥/٧٤ ، الاستبصار ١ : ١١٨٥/٣١٨ ، الوسائل ،
السبب ١٧ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١

(٧) في المصدر زيادة : «عن ابن مسكان» .

(٨) التهذيب ٢ : ٧٤ - ٢٧٦/٧٥ ، الاستبصار ١ : ١١٨٦/٣١٨ ، الوسائل ، الباب ١٧ من أبواب
القراءة في الصلاة ، ح ٣ .

البرنطلي في حاشيته عن عبد الكريم عن محمد الحلبي عنه عليه السلام نحوه^(١).

وفي خبر زرارة - المروي عن العليل - عن أبي جعفر عليه السلام : «ولا تقولن إذا فرغت من قراءتك: آمين، فإن شئت قلت: الحمد لله رب العالمين»^(٢) وصحيفة معاوية بن وهب، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أقول: «آمين» إذا قال الإمام: «غير المغضوب عليهم ولا الضالين»؟ قال: «هم اليهود والنصارى» ولم يجب في هذا^(٣).

أقول: عدوله عن الجواب إلى تفسير الآية وعدم إسناده بالفعل مع وقوع السؤال عنه كاشف عن عدم كونه معصياً لديه، ولكنه عليه السلام لم يصرح بالمنع لأجل التقيّة.

وربما يغلب على الظن أن المراد بقوله عليه السلام : «هم اليهود والنصارى» الإيماء إلى الجواب على سبيل الكناية من باب التقيّة بإلقاء كلام طاهره التفسير وبإطنه الإشارة إلى القائلين بهذا القول، كما أنه يحتمل أن يكون غرضه أن اليهود والنصارى هم الذين يقولون بهذه الكلمة عند تلاوة إمامهم لما كان مشروعاً في صلاتهم، تعريضاً على العامة المقتضين لأثرهم، كما يؤيد هذا المعنى ما روي عن دعائم الإسلام مرسلأ أنهم عليهم السلام حرّموا^(٤) أن يقال بعد قراءة فاتحة الكتاب: آمين، كما تقول العامة؛ قال جعفر بن

(١) المعتمد ٢، ١٨٦، وحكاها عنه السيّد الشفني في مطالع الأتوار ٢-٧٠.

(٢) علل نشرع ٣٥٨ (كتاب ٧٤) ح ١، الوسائل، الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة، ح ٦، والباب ١٧ من أبواب القراءه في الصلاة، ح ٤.

(٣) التهذيب ٢، ٢٧٨/٧٥، الاستبصار ١، ١١٨٨/٣١٩، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢.

(٤) في الدعائم: «كرهوا بدل «حرّموا».

محمد ﷺ : «إنما كانت النصارى تقولها»^(١).

ويؤيده أيضاً ما عن الصدوق في العقيدة أنه قال : إذا فرغ الإمام من قراءة فاتحة الفيل فلينقل الذي حلقه الحمد لله رب العالمين ، ولا يجوز أن يقال بعد فاتحة الكتاب : آمين ! لأن ذلك كانت تقول النصارى^(٢) ؛ إذ الطاهر أن هذا التعبير ليس إلا تنعياً للنص .

وكيف كان فلا يعارض الأحرار المبرورة صحيحة جميل قال سألت أبا عبدالله ﷺ عن قول الناس في الصلاة جماعة حين تقرأ فاتحة الكتاب «آمين» قال : «ما أحسها وأحضر الصوت بها»^(٣) فإنها متشابهة خطأ ؛ إذ لا يتعين كون «ما أحسها» بصيغة التعجب كي يتحقق التماضي بينها وبين الأحرار المتقدمة ، فمن الجائز أن يكون بصيغة المتكلم ، وكلمة «ما» نافية ، أي ما أعلمها حسناً ، أو بصيغة الماضي وكلمة «ما» للاستفهام الإنكاري ، فكأنه ﷺ قال : أي شيء جعلها حسنة ؟ كما أنه يحتمل أن يكون «وأحضر الصوت بها» بصيغة الماضي من كلام السائل ، يعني أنه ﷺ تكلم بهذه الكلمة سراً .

وتوهم أن مثل هذه الاحتمالات محالفة للطاهر فلا ينبغي الالتفات إليها ، مدفوع بما أشرنا إليه من أن التشابه إنما هو في الخط ، ولا ظهور للكتابة في شيء من هذه الأمور ، وأما في مقام التعبير فلا يشتبه شيء منها بالأخر .

(١) دعائم الإسلام ١ : ١٦٠ ، وعنه في الحدائق الماصرة ٨ : ١٩٧ .

(٢) العقيدة ١ : ٢٥٥ ، دبل ح ١١٥٤ ، وحكاها عنه السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢ : ٦٩٠ .

(٣) التهذيب ٢ : ٢٧٧/٧٥ ، الاستبصار ١ : ١١٨٧/٣١٨ ، الوسائل ، الباب ١٧ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٥ .

هذا، مع أنه لو كان بصيغة التعجب، يسعى أن لا يشك في صدورها
تقية، ضرورة أن الإمام عليه السلام لم يكن يبيع في تحسين قول الناس - الذي
كان من مستدعاتهم ومحترعاتهم في العبادة -، لا من باب التقية، كما لا يخفى
على من تتبع أحوار الأئمة عليهم السلام وتدرج فيها، بل لا يكاد يوجد هذا النحو
من التعبير في سائر كلماتهم المسوقة لباء حوار شيء من ذكر أو دعاء
ونحوه، مع أنه على هذا التقدير يكون مخالفاً للإجماع ومناقضاً لسائر
النصوص، فإن أقل مراتب الاستحسان الاستحباب، وهذا مما لم يقل به
أحد من الأصحاب، ويعبه سائر الأحبار، ولذا عترض في المدارك على
المصنف رحمه الله بعد أن حكى عنه في المعتمد أنه قال: ويمكن أن يقال
بلكراهة، ويحتج بما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن
حميل^(١)، إلى أن قال ويتوخه عليه. أن هذه الرواية لا تعطي ما ذكره من
الكراهة، بل هي دالة على نقيضه، لأن أقل مراتب الاستحسان
الاستحباب^(٢). انتهى.

واعتذر غير واحد^(٣) عن المصنف رحمه الله بأنه لعله قرأه بصيغة هي
التحسين، الدالة على المرحوحية، ولكنه فهم الجوار من الأمر بخصر
الصوت بها.

ولكنك عرفت^(٤) أنه يحتمل أن يكون هذا من كلام السائل

(١) المعتمد ٢: ١٨٦

(٢) مدارك الأحكام ٣: ٣٧٤

(٣) كالمفضل الاصهاني في كشف اللثام ٤: ١٧ - ١٨، وصاحب جواهر فيها ١٠: ٩٠،
وراجع مطالع الأصول ٢: ٧١.

(٤) في ص ٣٣٢.

وكيف كان هذه الصحيحة لا تصلح قريةً لصرف سائر البصير عن طاهرها بعد موافقتها للجمهور ومخالفتها للمشهور أو المجمع عليه ، والله العالم .

ثم إننا قد أشرنا مراراً إلى أن لمساق من مثل هذه النواهي ليس مجرد الحكم التكليفي - أعني حرمة ما تعلّق به النهي من حيث هو - بل الوصفي أيضاً ، فإن المتبادر منها إنما هو إرادة خلوّ الصلاة عن المهي عنه ، فيكون وجوده مائلاً لصحتها ، كما يؤيد ذلك فهم الأصحاب وفتواهم .

فما في المدارك - من احتسار الحرمة دون الإبطال ، لكون النهي متعلقاً بامرٍ خارج عن العادة^(١) - ضعيف

اللهم إلا أن يقال إن هذه النواهي لورودها في مقام توهم المشروعية لا يتبادر منها أريد من الحرمة التشريعية ، أي الحكم التكليفي ، فليتنامل

واستدل أيضاً لحرمة وبطلان الصلاة به بوجوه أشار المصنف رحمه الله إلى أغلبها فيما حكى^(٢) عن معشره حيث قال ما أعطه : لما قوله ﷺ : «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين»^(٣) والتأمين من كلامهم وقوله ﷺ : «إنما هي التمسح والتكبير وقراءة القرآن»^(٤) و«إنما» للحصر ، وليس التأمين أحدها . ولأن معناه أنهم استحب ، ولو نطق بذلك أبطل

(١) مدارك الأحكام ٣ : ٣٧٣

(٢) الحاكي هو السيد لشقي في مطالع الأنوار ٢ : ٧٠ .

(٣ و ٤) صحيح مسلم ١ : ٣٨١ - ٣٨٢ / ٥٣٧ ، سنن نسائي ٣ : ١٧ ، سنن البيهقي ٢ : ٢٤٩ ،

مسند أحمد ٥ : ٤٤٧ ، المعجم الكبير - للطبراني - ١٩ : ٤٠٦ / ٩٤٥ .

صلاته فكذا ما قام مقامه . ولأن سيَّ سيَّ عَلم الصلاة جماعةً ، ولم يذكر التأمين ، من ذلك ما رواه أبو حمزة ، ساعدي في جماعة من الصحابة منهم: أبو قتادة ، قال فإن أبو حمزة ن عَمَّكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قالوا: أعرص عينا ، قال كن رسول ﷺ ، إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكتر حتى يفر كل عَصو في موضعه معتدلاً ثم يقرأ ثم يكتر فيرفع يده حتى يحاذي بهما منكبه ثم يركع^(١) والزيادة على فعل النبي ﷺ غير مشروع ولأن تأمير يستدعي سبق دعاء ولا يتحقق الدعاء إلا مع قصده ، فعلى تقدير عدم قصده يخرج التأمير عن حقيقته ، فيكون لغواً ولأنه لو نطق بها تأميراً لم يحر إلا لمن قصد الدعاء ، لكن ليس ذلك شرطاً بالإجماع ، أما عندنا فليس مصنف ، وأب عبد الحميد .
وللاستحباب مطلقاً^(٢) . انتهى

وعن غير واحد^(٣) دعوى إجماع الفقهاء وأهل العربية أيضاً . كما عن بعض^(٤) . على عدم كونه قرأناً ودعاءً

وعن المحقق النيهاني في حاشيته أنه قال : « تأمير » عند فقهاء من كلام الأدميين^(٥) . انتهى

(١) سنن أبي داود ١ ١٩٤ ٧٣٠ ، سنن لبهقي ٢ ٧٢ ، سنن لترمذي ٢ ١٠٥ .
٣٠٤/١٠٦

(٢) المعتمد ٢ ١٨٥ - ١٨٦

(٣) كالسيد المرتضى في الانتصار ١٤٣ ، وسوري في تنقيح نرائع ١ ٢٠٢ ، والحاكي عنهما هو العامل في مفاتيح الكرامة ٢ ٣٦٨

(٤) الوحيد النيهاني في الحاشية على مدركة الأحكام ٣ ٦٤ ، والحاكي عنه هو العامل في مفاتيح الكرامة ٢ ٣٦٨ .

(٥) الحاشية على مدركة الأحكام ٣ ٦٥ ، وحكاها عنه العامل في مفاتيح الكرامة ٢ ٣٦٨

ويتوجه على جميع هذه اوجوه إجمالاً - بعد العصر عما يتوجه على كل واحد منها من الماقتات - أنه لو قرأ شخص العاتحة أو سمعها من آخر والتفت إلى ما نصمته من طب انهد به ونحوه فتكلم بكلمة «آمين» قاصداً بها سؤال إجابة ذلك الدعاء من الله تعالى وإن لم تكن لدعائية مقصودة لم يقرأها، فقد استعمل هذه الكلمة في محبتها، وصدق عليها اسم الدعاء عرفاً سلمنا عدم صدق اسم للدعاء عليها، بل كون استعمالها في مثل هذا المكان لحياناً، ولكنها لا تحرج بذلك عن كونها مساجاة مع الرب ولو بكلمة ملحونة، فتدريج في موضوع قوله عليه السلام «كل ما ياحيب به ربك فهو من الصلاة»^(١) لولا الأحبار لم تقدم له هذه عنها المحضصة لمثل هذه العمومات

هذا، مع أن ما قبل من أنه اسم للدعاء وليس هو نفسه دعاءً، وادعوا عليه إجماع أهل العربية^(٢)، ففيه، أنه كلام صوري، وإجماع أهل العربية مرجعه إلى أمر صاعق، كما أنه عليه لمحقق الرضى في شرحه على الكافية حيث قال على ما حكى عليه السلام - ما لفظه وليس ما قل بعضهم إن «صه» - مثلاً - اسم للفظ «اسكت» الذي هو دال على معنى الفعل، فهو علم لفظ الفعل لا لمعناه شيء^(٣)، يدنعني لفتح ربما يقول «صه» مع أنه لا يحظر ناله لفظ «اسكت» وربما لم يسمعه أصلاً، ولو قلت إنه سم لـ «اسكت»^(٤) أو «امنع» أو «كف عن كلام» أو غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى، لصح، فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا للفظ وقال ولدي

(١) الفقه ١٦/٢٠٨، ٩٣٩، وعنه في النوازل، باب ١٩ من أبواب القنوت، ج ٤ متفاوت في بعض الألفاظ

(٢) راجع اليه مش (٣ و ٤) من ص ٣٣٥

(٣) الحاكي هو السيد الشافعي في مطالب الأنوار ٢: ٧٠

(٤) في شرح الكافية «اصمت» بدل «اسكت»

حملهم على أن قالوا إن هذه الكمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي، وهو أن صيغها محالمة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تصرفها، وتدخل للام على بعضه والساويين في بعض^(١). انتهى.

ثم إن قصيدة إطلاق خبر^(٢) رررة وكذا إطلاق الحواب في رواية^(٣) ابن سنان من غير استفصال كإطلاق كمات الأصحاب في فتاويهم ومعاهد جماعاتهم لمحكية عدم الفرق بين المربضة والنافقة في الحكم المربور حرمة وإبطالاً، ولكن مورد البصوص وكثير من العتاي وبعض معاهد الإجماعات إنما هو بعد العاتحة، كما هو المنعارف عند العامة، فلا يستعاد منها حرمة قول «آمين» ومطلتها للصلوة مصداً ولو في سائر الأحوال، فمقصي ما قويه من عدم بدراجه من حيث هو في الكلام المطل احتصاص المصع بمورد دلالة الدليل، وهو في آخر الحمد، كما قواه غير واحد^(٤).

وما حكى عن طاهر بعض^(٥) وصريح آخرين^(٦) من عموم المصع عنه في سائر أحوال الصلاة - كما يقتضيه استدلال المشهور للمصع بكونه من كلام الأدميين - ضعيف.

(١) شرح الكافية ٢: ٦٧ و٦٦

(٢) تقدم الخبر في ص ٣٣١

(٣) تقدمت الرواية في ص ٣٣٠

(٤) كالشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١: ٤١٥

(٥) العلامة الحلبي في تذكرة «مقها» ٣: ١٦٣، لفرع ١٠ من المسألة ٢٤٥، وبهذه الأحكام ١

٤٦٦، وأنحاكي عنه هو السيد الشعثي في مطبع لأتوار ٢: ٧٢

(٦) منهم الطوسي في الخلاف ١: ٣٣٢، المسألة ٨٤، والشهيد في الدروس ١: ١٧٤،

والمحقق الكركي في جامع المقاصد ٢: ٢٤٨، والشهيد شاذي في مالك الأمهام ١

٢١٠، وأنحاكي عنهم هو السيد الشعثي في مطبع لأتوار ٢: ٧٢

والاستدلال عليه بإطلاق كثير من معاهد الإجماعات المحكية وصريح بعضها - كعبارة الخلاف لمتقدمة - - صعب ، لعدم حجية نقل الإجماع خصوصاً مع استناد حمدة من المجمعين - إن لم يكن جميعهم - في فتواهم إلى ما ادعوه من أنه من كلام الأدميين ، فلا اعتماد على إجماعهم بعد الناء عسى ضعف المبنى ، كما هو واضح

وربما يؤيد الحور بعض الأدعية لمشملة على لفظ «آمين» المأثورة عن الأئمة عليهم السلام في القنوت وعمره فيما حكى عن كتاب المهج والبلد الأمين وغيره ^(٢) .

وأضعف من ذلك ما في عبارة المتقدمة ^(٣) عن المعنى وغيرها من الحكم بطلان الصلاة بقول «اللهم استجب» في آخر الحمد ، فإنه لم يعرف له وجه عدا تحلل أنه يوجب صرف القراءة عن جميعتها ، أو أنه يستدعي سبق دعاء ولا دعاء قبله ، فإن ما تحقق من الدعاء في ضمن القراءة فقد صدر بعنوان الحكاية لا بقصد الدعائية

وشيء مهمل ليس شيء ، بل قول «اللهم استجب» كقول «اللهم اغفر» في حد ذاته دعاء لا تتوقف صحته على أن يكون مسوقاً بدعاء أو مذكوراً متعقبة ، بل يكفي تقديره بأن يقدّر دعاء المؤمنين أو المخلوقين أو ما يدعوه فيما بعد أو نحو ذلك ، وكونه كذلك يصحح إيقاعه في الصلاة ولو من لا يعرف معناه ، كسائر الأدعية والأدكار التي يقرأها العجمي

(١) في ص ٣٢٩

(٢) مهج الدعوات ٥٤ ، البلد الأمين ٣٨٩ - ٣٩٣ ، و ٥٥١ - ٥٥٢ ، مفتاح الصلاح ٤٢ -

٤٣ ، وحكاية عنها السيد الشافعي في مطبع لأبواب ٦٢ - ٧٣

(٣) في ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .

ونحوه ممن لا يعرف معانيها، كما لا يحصى
ثم إن حرمة قول: «أمين» إنما هو في غير حل التفتة، وأما مع التفتة
فلا شبهة في جوره بل ونحوه عند وجوبه إذا توقف لانتفاء عليه، ولا تنص
به الصلاة حينئذ، كما صرح به غير واحد^(١)، بل قال شيخنا الميرتضى رحمته
والظاهر الإجماع على عدم الصلوات حينئذ حتى ممن جعله من كلام الأدهيين،
الذي لا يوجب الإكراه عليه رفع حكمه^(٢) انتهى

ووجهه دلالة الأدلة الدالة على حوار الصلاة معهم تفتة وصحتها مع
استلزامها احتلال حملة من أحوالها وشرائطها التي هي من قبيل ترك
لتكثف والتأمين والمحرم بالقراءة ونحوه على اعتقاد مثل هذه الأمور حال
التفتة، كما هو واضح

ولو تركها والحال هذه، ونكر لا تطل صلاته، فإن متعق
لحرمة أمر خارج عن حقيقة الصلاة

المسألة (الثانية) الموالاة في القراءة شرط في صحتها كما صرح
به غير واحد من القدماء ولمتأخرين^(٣)، بل في الجواهر لا أحد فيه خلافاً
بين أساطين المتأخرين^(٤)

(١) كالمحقق الكركي في جامع المفاهيم ٢ ٢٤٩، والشهيد ثانی في مسالك الافهام ١
٢١٠

(٢) كتب الصلاة ١ ٤١٦-٤١٧

(٣) كالمطوسي في المبسوط ١ ١٠٥ وبعلامته تحلي في تحرير الأحكام ١ ٢٤٣/٨٢٨،
وقواعد الأحكام ١ ٢٦٤، وبهية الأحكام ١ ٤٦٣، والشهيد في الدروس ١ ١٧١،
والشهيد ثانی في مسالك الافهام ١ ٢١٠، وروص الجذر ٢ ٧٠٣-٧٠٤، والمحقق
الكركي في جامع المفاهيم ٢ ٢٦٥، وسر مهد الحلبي في موجز النجاشي (ضمن رسائل
المعشر) ٧٦٠

(٤) جواهر الكلام ١٠، ١١

والمراد بالموالاة - على ما يظهر من كتمانهم، كما صرح به بعض^(١) -
أن لا يتحلل بين أعضائها سكوت معتد به أو كلام معابر، عدا ما ورد النص
بحواره، كسؤال الرحمه ولتعوذ عن سار عند قراءة آيتينهما وبحوه
واستدل له بأن النبي ﷺ كان يواي في قراءته، فيجب التأسي
به : لعمومات^(٢) التأسي، وخصوص قوله ﷺ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوِي
أُصَلِّي»^(٣).

وليه : أن استعادة وحوب مثل هذه الأمور الحارية مجرى العادة من
مثل قوله ﷺ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوِي أُصَلِّي» فصلاً عن عمومات التأسي
محَل نظر بل منع.

فالوجه أن يقال نعماً لما حققه غير واحد من متأخري المخربين : إن
المتأخر من أوامر لقراءة في صلاة - ولو بواسطة الماسات المعروسة في
الدهن، انباشة من خصوصيات المورد - هو الإتيان بمجموع القراءة
المعتبرة في كل ركعة من الصلاة - أي الحمد والسورة - في ضمن فرد من
القراءة بأن يُعَدَّ في العرف مجموعها قراءة واحدة مبتدئاً فيها بمقدمة
الكتاب كما يؤول إلى ذلك بعض الأحرار المتقدمين^(٤) في أوائل المسحت،
المشعرة بأن مجموعها جزء واحد من أجزاء الصلاة مع حفظ صورتها التي
بها تتقوم ماهية القرائية التي بها تقوم الأمور به، فالفصل الطويل المماضي
لصدق وحدة القراءة عرفاً أو مزج كلمات حارجية ماضية لحفظ الصورة

(١) الشرح الأنصاري في كتاب الصلاة ١ : ٣٩٠ - ٣٩١

(٢) منها ما في الآية ٢١ من سورة الأحزاب (٣٣)

(٣) تقدّم تحريره في ص ١٩، الهامش (٢)

(٤) في ص ١٠١

- كما لو قال مثلاً: الحمد والشكر لله لو حب الوجود المنان رب العالمين الرحمن العفار الرحيم - أو سكت بين كلمات مرتبطة بعضها ببعض، أو بين حروف الكلمات بمقدارٍ تفتق العلاقة بينها لدى العرف في محاوراتهم مُخلٌ بصحتها

وأما سؤال الرحمة والاستعانة من القصة ورد السلام وتسميت العاطس أو الحمد عند العطسة وأشدها غير قاحدة بالموالاة المعترية في القراءة، فإنه كثيراً ما يوجد بطيها في لعرف عند اشتغالهم بقراءة شيء ولا يرويه مُحلاً بانضمام بعضها إلى بعض أو مافياً لحفظ صورتها، فالإتزام يكون ما ورد في النصوص حوار كسؤال الرحمة ونحوه من حيث هو مافياً للتوالي ولكن ثبت حواراً تعدياً بدليله ليس بأولى من مع اعتبار التوالي على وجه ينافيه مثل هذه الأمور

وربما يستدل أيضاً لعدم اعتبار الموالاة بالمعنى الذي ذكره

بإطلاقات أوامر القراءة

وفيه: أن الإطلاقات غير باطوره إلى كبعية لقراءة، فالعمدة ما عرفت (ولو قرأ) مثلاً (خلالها من) سورة أخرى (غيرها) أو أتى بذكر أو دعاء على سبيل المرح والتأليف بحيث مع عن انضمام لاحقه بسابقه نأخذ لمأتي به أيضاً من جزء القراءة في لعرف أو كان موحياً للفصل الطويل المنافي للانضمام (استأنف القراءة) لا الصلاة، عمداً كان أو سهواً ما لم يكن مُحلاً بالموالاة المعترية في الصلاة من حيث هي، إذ لا ملازمة بين الأمرين، لأنه قد يحصل في خلال القراءة ما يعصم به نظمها وتحتل صورتها، ولكن لا ينافي صورة الصلاة وبقاء هيئتها، كما أنه قد يكون الأمر بالعكس، فإنه قد يكون بعض الأشياء مافياً لصورة الصلاة، كما لو حسن

في أنائها واشتعل شرب التمر وانتسك وبحوه مثلاً، وإن حصول مثل هذه الأشياء في أثناء القراءة عند طولها بقصد الاستراحة وتجديد النفس ليس قادحاً في صدق وحدتها وانضمام بعضها إلى بعض في العرف، ولكنها مدية لهيئة الاتصال المعثرة في الصلاة، كما سيأتي تحقيقه في محله إن شاء الله.

ثم إنه ينبغي تقييد إطلاق التمر وغيره من أطلق الحكم باستثاف القراءة بما إذا كان ما أتى به في حلال لقراءة موجباً لانضمام نظمها بحيث لم يكن العود إلى ما انتهى إليه أو مع شيء مما تقدمه مما له شدة ارتباط به محدثاً في تداركه، والأعاد على ما يحصل معه الارتباط من غير حاجة إلى استثافها، كما أنه ينبغي تربيل قول من أطلق الحكم بالقراءة من حيث انتهى إليه على هذه الصورة.

وحكي عن غير واحد^(١) بقول بطلان الصلاة مع العمد، وربما عدلوه بأن الإحلال به محالفة لأمر الشرع ترك الموالاة الواحدة في الصلاة، وهي مهية عنها، وأنه موجب لبطلان الجرم الذي عتبر فيه الموالاة، وفساده يوجب فساد الكل، فلا تتحقق به موافقة أمره.

وفيه. أنه بعد تداركه تتحقق الموافقة، فلا مقصبي لبطلان وأما ما قيل من أن المحاكمة مهية عنها^(٢)، فكأنه أريد به أن الجزء المعاني به فاسداً حراماً، فتسري حرمة إلى الكل بواسطة حرته، فيمتنع

(١) مثل العلامة الحلي في قواعد الأحكام ١: ٢٦٤، وشهيد في السان ١٥٧، والذكرى ٣: ٣١٠، والمحقق الكركي في جامع المقاصد ٢: ٢٦٥. والحاكي عنهم هو السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢: ٧٤.

(٢) قاله الشهيد في الذكرى ٣: ٣١٠.

وقوعه عبادةً .

وفيه - بعد العَصَّ عن أن وحبوب المولاة شرطي لا شرعي ، فلا يكون تركها حراماً شرعاً - أن حرمة ترك الموالاة لا تؤثر في حرمة القراءة السابقة التي أتى بها بقصد الجريئة حتى يمكن أن يدعى أن حرمتها تستدعي حرمة الصلاة المشتملة عليها ، أو يقال : إن الكلام المحرّم مبطل للصلاة ، ولذا بى بعض^(١) هذا الدليل على ادعاء أن الأمر بالشيء يقتضي النهي عن صده ، فيكون المرد يكون لمخالفة محرمة حرمة السكوت الطويل أو لقراءة الواقعة في الأثناء ، الموححة لغوت الموالاة .

وفيه أيضاً أنه لا مقتضي على هذا التقدير أيضاً للالتزام بكون السكوت المحرّم مبطلاً للصلاة

وأما القراءة الواقعة في الأثناء فربما يقال فيها بذلك بعد تسليم حرمتها ، كما تقدمت الإشارة إلى وجهه مع ما فيه من الصعف في مسألة ما لو أتى شيء من أفعال الصلاة رياءً أو لعباً الصلاة^(٢)

وقد ظهر بما تقدم في المسح لمشار إليه صعب الاستدلال للمقام بأنه لدى الإحلال بالموالاة إن اقتصر على المأتي به ومضى في صلاته ، بطلت من حيث القيصة ، وإلا فمن حيث لريادة ، فلا يطيل بالإعادة

والأظهر : عدم بطلان الصلاة بإحلال بالموالاة المعتبرة في القراءة ، بل عليه تداركها باستئناف القراءة على تقدير انقطاع الهيئة الاتصالية المعتبرة في القراءة بين أعاصير القراءة الواحدة عرفاً ، وحروج الأجزاء السابقة عن

(١) لم تتحققه .

(٢) راجع ج ١١ ص ٤١٢ وما بعدها

قابلية وصل اللاحقة بها أو خصوص للكلمة التي انتهى إليها أو مع شيء مما تقدمها مما له شدة ارتداد بها عند لقاء ساكنتها في الحمة على صفة لقابلية للانضمام ، واختصاص انقوات بالموالات معتبرة بين بعض الكلمات مع بعض أو بعض الآيات مع بعض ، لا مطلقاً .

(و) كيف كان فلا فرق فيما يعرف به التوالى بين أن يكون قراءة غيرها أو السكوت المسمى للتوى ، فكما يستلزم القراءة خاصة دون الصلاة في الأول و (كذا) في الثاني ما لم يكن موحياً لهوات الهيئة الانضمامية المعتبرة في الصلاة من حيث هي ، كما في الأول على حسب ما تقدمت الإشارة إليه آنفاً .

ولكن قد يتحيز الفرق بين أفراد سكوت ، بل وكذا بين أفراد قراءة العزم أيضاً ، فإن لكل منهما عند افتراضه مع العزم على قطع القراءة والاعراض عنها تأثيراً في رفع تهمة المعتبرة عرفاً بين أعضائ الكلام ليس له هذا الأثر لدى استداده عزمه على القراءة

ألا يرى فرقاً واضحاً لدى التعرف في صدور وحدة القراءة بين ما لو سكنت القارئ للاستراحة وتحديد النفس أو تشاعل بشرب الثمن ونحوه مع لقاء عزمه على إتمام القراءة ، وبين ما لو صدر منه ذلك سنة انقطع والإعرص ، وكذا لو تكلم مستنداً - مثلاً - ثم قطع كلامه ووضع يده على فيه للإشارة إلى ذلك ثم ذكر ما يصلح أن يكون حراً له ، فإنه يحتاج حينئذ في ربطه بذلك المستند إلى رابطة من شدة ونحوها ، بخلاف ما لو سكنت بينهما وأكثر من ذلك لصق بعض أو سعال أو سعال ونحوه ، فلا يعد أن يقال إنه (لو نوى قطع القراءة وسكت) ولو قليلاً - كما يقتضيه إطلاق المتن - فصلاً عما لو اشتعل - مع بقاء القطع - بما يصادف من قراءة غيرها ونحوها ،

أحلّ بالموالاة، فعليه أن يستأنف القراءة خاصةً على المحتار، وعلى القول بطلان الصلاة لدى الإحلال بالموالاة عمداً إعادة الصلاة؛ إذ المفروض حصوله عن قصد.

(وفي قول) لو نوى قطع القراءة وسكت (يعيد الصلاة)

وهذا القول مسوب^(١) إلى الشيخ في المبسوط^(٢)، مع تصريحه - على ما نسب^(٣) إليه - باستثاف القراءة خاصةً فيما لو قرأ حلالها من غيرها عمداً^(٤)، ولعلّ نظره في الحكم بالإعادة في المقام أن بنية قطع القراءة الواحدة في الصلاة ما لم يكن من عزمه لعود إليها أو استئنافها قبل فوات محبتها - كما هو المتبادر من إطلاقه - يلزمها لعزم على قطع الصلاة أو إيقافها فاسدة، وهذا العزم وإن لم يكن لديه من حيث هو موحياً للسطلان - كما حكى عنه التصريح به في مسحث النية^(٥)، وبشهادة حكمه هذا - على ما حكى عنه - بأنه لو نوى القطع ولم يقطع مضي في صلاته^(٦) - ولكنه قد ينترم بمطلبيته لدى الحري على حسب ما يعصيه من الشاغل بغير أفعال الصلاة التي منها السكوت عن القراءة، فإن صدور مثل هذه الأفعال عن قصد قطع الصلاة وإبطالها لا يبعد أن يدعى كونه مُحللاً بالموالاة المعتبرة فيها، كما يعيا التغد عنه في مسألة ما لو كثر للإحرام ثم نوى وكثر ثانياً وثالثاً، فراجع^(٧).

(١) نسيه صاحب الجواهر فيها ١٠ - ١٦.

(٢) المبسوط ١: ١٠٥.

(٣) الناسب هو صاحب الجواهر فيها ١٠: ١٦.

(٤) المبسوط ١: ١٠٦.

(٥) المبسوط ١: ١٠٢، وحكاة عنه السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢: ٧٥.

(٦) المبسوط ١: ١٠٥، وحكاة عنه السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢: ٧٥.

(٧) ح ١١، ص ٤٧٤ - ٤٧٥.

هذا، ولكن يتوخى عنه - بعد تسليم ما ذكر - عدم الملازمة بين نية قطع القراءة وبين العزم على قطع الصلاة أو إبطالها؛ لإمكان أن يعتقد حور التبعية سوى قطع القراءة وسكت ثم مدا له أن يعود.

(أما لو سكت في خلال القراءة لا بنية القطع) لتي هي أعم من قصد قطعها بالمرّة أو مع انعزم على لعود إليها بعد مدّة يموت بها لتوالي المعتبر عرفاً في صدق وحدة القراءة، بل لعذر من سعال أو صيق نفس أو لتذكر لمسي ونحوه (أو نوى القطع و) لكن (لم يقطع) أي لم يتلّس سكوت ونحوه ممّا يتحقّق به عرفاً فصع ذلك الكلام (مضى في صلاته).
ويشعر تقييد السكوت بما إذا لم يكن طويلاً في العادة

اللهم إلا أن يفد إن السكوت انطويل الناشئ عن معدوريّة المتكلم في إنعزم كلامه مع بقاء عزمه على الإتمام وكذا ما قام مقامه من الأعداد المانعة عن التكلم من السعال ونحوه لا يكون طوله موجباً لرفع الهيئة الاتصالية المعتبرة لدى العرف في وحدة الكلام، بل قد لا يكون محلّاً في أثناء كلمة واحدة أيضاً.

نعم، إذا تماحش قد يكون موجباً لمحور صورة الصلاة، لا لرفع الهيئة الاتصالية المعتبرة بين أبعاد القراءة، والله العالم

المسألة (الثالثة): روى أصحابنا أنّ «الضحى» و«ألم نشرح» سورة واحدة، وكذا «الفيل» و«إيلاف» فلا يجوز إفراد إحداهما عن صاحبتها في كلّ ركعة كما هو المشهور بين الأصحاب، وعن كثير^(١) منهم ستة القول بأن المجموع سورتان لا أربع إلى أصحابنا، كما أنه سب

(١) منهم الطوسي في النيران ١٠ - ٣٧١، والطبرسي في مجمع البيان ٩ - ١٠ - ٥٠٧، والمحقق الحلي في الشرح كما في المنار، والحاكي عنهم هو العاقل الاصبهاني في كشف اللثام ٤: ٣٩.

كثيرٌ منهم^(١) المنع عن أفراد كلِّ منها عن صاحبتهما أيضاً إليهم
وعن الانتصار أنَّ جعلهما معاً انفردت به الإمامة^(٢).

وعن الأمالي نسبة المنع عن أفراد إحداهما عن صاحبتهما إلى دين
لإمامية معللاً بأنَّ كلاً منها مع صاحبتهما سورة واحدة^(٣)
والحاصل: أنَّه يظهر من كثيرٍ منهم دعوى الإجماع على كلا الأمرين،
وكفى بذلك دليلاً لإثباتهما بعد وضح أنَّ مستندهم في ذلك ليس إلا ما
رووه عن أهل البيت عليهم السلام.

فمن جملة النصوص المروية في هذا الباب ما عن أمين الإسلام
الطبرسي في كتاب مجمع البيان، قال: روى أصحابنا أنَّ «الضحى»
و«ألم نشرح» سورة واحدة، وكذا سورة «ألم تر» و«لإيلاف قريش».
وقال: وروى العياشي عن أبي العباس عن أحدهما عليهما السلام، قال: «ألم تر»
كيف فعل ربك» و«لإيلاف قريش» سورة واحدة» قال: وروي أنَّ
أبي بن كعب لم يفصل بينهما في مصحفه^(٤). انتهى

ومنها: ما عن كتاب القراءة لأحمد بن محمد بن سيار عن البرقي عن
القاسم بن عروة عن أبي العباس عن الصادق عليه السلام قال: «الضحى»
و«ألم نشرح» سورة واحدة^(٥).

(١) منهم: ابن إدريس في السرائر ١: ٢٢٠.

(٢) الانتصار ٤٤، وحكاية عنه السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢: ٧٦.

(٣) الأمالي - للصدوق - ٥١٠ - ٥١٢، المجلس (٩٣)، وحكاية عنه السيد الشافعي في مطالع
الأنوار ٢: ٧٦.

(٤) مجمع البيان ٩ - ١٠ ٥٠٧ و ٥٤٤، وعنه في الوسائل، الباب ١٠ من أبواب القراءات في
الصلاة، الأحاديث ٤، ٦، ٧، والحدائق الناضرة ٨: ٢٠٤.

(٥) عنه في مستدرک الوسائل، الباب ٧ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١.

وعن ليرقي عن القسم من عروة عن شجرة أحي بشر^(١) المال عن الصادق عليه السلام: «ألم تر كيف» و«لا يلاف» سورة واحدة^(٢).

وعن محمد بن علي بن محبوب عن أبي حميلة مثله^(٣)

وعن الصدوق في الهداية مرسلأ عن الصادق عليه السلام في حديث قال فيه: «وموسع عليك أي سورة في فريضتك إلا أربع، وهي: «والضحى» و«ألم نشرح» في ركعة، لأنهما جميعاً سورة واحدة، و«لا يلاف» و«ألم تر كيف» في ركعة، لأنهما جميعاً سورة واحدة، ولا تفرد بواحدة من هذه الأربع سور في ركعة^(٤).

ويؤيده فتواه به أيضاً في المحكي من فقهه^(٥) الذي يقتضي فيه علماً بمضامين الأخبار المعتبرة.

وعن الفقه الرصوي قال: «لا تقرأ في العريضة «والضحى» و«ألم نشرح» و«ألم تر كيف» و«لا يلاف» إلى أن قال لأنه روي أن «الضحى» و«ألم نشرح» سورة واحدة، وكذلك «ألم تر كيف» و«لا يلاف» سورة واحدة، إلى أن قال فإذا أردت قراءة بعض هذه فاقرأ «والضحى» و«ألم نشرح» ولا تفصل بينهما، وكذلك «ألم تر كيف» و«لا يلاف»^(٦). انتهى.

(١) في المصدر: «بشيرة»

(٢) عنه في مستدرک الوسائل، الباب ٧ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢

(٣) نفس المصدر، ذيل ح ٢

(٤) لهداية: ١٣٥، وعنه في الحقائق باصرة ٨ - ٢٠٤

(٥) الفقيه ٢٠٠ - ٢٠١، ذيل ح ٩٢٢، وحكمه عنه الشرائع في الحقائق باصرة ٢٠٤ - ٢٠٥

(٦) الفقه المسبوق للإمام الرضا عليه السلام ١١٢ - ١١٣، وعنه في الحقائق الباصرة ٨ - ٢٠٤

وعن الشيخ في الاستبصار أنَّ هاتين السورتين سورة واحدة عند ال
 محمد بن أبي حمزة (١).

فهذه الأخر بمرلة لشرح لما روه المصنف وغيره على سبيل
 الإجمال، واشتهار مصمونها بين الأصحاب كاشف عن صحتها وصدورها
 عن أهل البيت عليه السلام، فلا يسعي الالتفات إلى ما فيها من ضعف السند؛ فإنه
 محذور بما عرفت.

ويعصدها أيضاً صحيحة يريد نسخم قال صني بن أبي عبد الله عليه السلام
 فقرأ ﴿الضحى﴾ و﴿الم نشرح﴾ في ركعة (٢)، وفي خبر المفصل - المروي
 عن جامع الربطي - قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «لا تجمع بين
 السورتين في ركعة واحدة إلا ﴿الضحى﴾ و﴿الم نشرح﴾ وسورة الضحى
 و﴿لا يلا ف﴾» (٣) فإن احتضنهما بهذا الحكم مع ما ورد في جملة من
 الأحبار [من] النهي عن لقراءة سورتين في ركعة (٤) على الإطلاق مع
 ما في أغلبها من العنسل بأن لكل سورة حقاً من الركوع والسجود من أقوى
 الشواهد على صحة ما اشتهر بين الأصحاب وبطقت به تلك الأخر من
 أنهما سورة واحدة.

وما يقال من دلاله خبر المفصل على عكس المدعى، أي تعددها
 وعدم اتحاد كل منها مع صاحبتها، لأن الأصل في الاستثناء الاتصال،

(١) الاستبصار ١ - ٣١٧، دس ح ١١٨٢، وحكه عنه المجلسي في بحار الأنوار ٨٥ - ٤٦،

وكذا البحراني في لحدائق الناصرة ٨ - ٢٠٥

(٢) التهذيب ٢ - ٢٦٦/٧٢، لوسائل، ل ١٠ من أبواب نقره في الصلاة، ح ١

(٣) تقدم تخريجه في ص ٢٣٢، الهامش (٥)

(٤) راجع الهامش (١ - ٣ و ٦) من ص ٢٣٢، و هامش (١ و ٣) من ص ٢٣٣

مدفوع: بأنه يكفي في حسن الامتشاء بل واتصاله تعددها صورة، ولو سُئِمَ ظهوره في التعدد في الواقع ونفس الأمر - فرفع الد عن هذا الظاهر تنزيهه على الجري على ما هو المعهود في أقطار أهل العرف بمقتضى ما دُون في مصاحفهم أولى من ارتكاب التحصيل في لأحبر لكثيرة الساهية عن القرآن، المعتصد عمومها بعموم العنة المصنوعة المقتضية للتعميم، كما لا يحفى.

وكيف كان فلا يعارض لأحدر المربورة الصحيح الآخر عن الشخام يُصاً، قال: صلى الله عليه وسلم أنو عدله عليه السلام قرأ في الأولى ﴿الضحى﴾ وفي لثانية ﴿ألم نشرح﴾^(١) وله يُصاً صحيحة ثالثة صالحة لأن تنطق على ما في هذه الصحيحة وكذا على سابقنها، قال صلى الله عليه وسلم أنو عدالله عليه السلام قرأ في ﴿الضحى﴾ و﴿ألم نشرح﴾^(٢) فإنه يمكن إرادتهما في ركعة، فتطبق على صحيحته الأولى أو كلاً منهما في ركعة، فتطبق على الثانية

وحبر داؤد الرقي - المفقود عن بحرائج والحرائج - قال فلما طلع العجر قام - يعني الصادق عليه السلام - فأذن وأقام وأقامي عن يمينه وقرأ في أول ركعة الحمد و﴿الضحى﴾ والثانية بانهحمد و﴿قل هو الله أحد﴾ ثم قست ثم سلم ثم حمس^(٣).

أما هذه الرواية فليس لها ظهور يُعند به في أنه عليه السلام اقتصر في الركعة

(١) التهذيب ٢ ٢٦٥/٧٢، الاستبصار ١ ١١٨٤/٣١٨، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٣.

(٢) التهذيب ٢ ٢٦٤/٧٢، الاستبصار ١ ١١٨٣/٣١٧، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢.

(٣) الخرائج ولجرائح ٢ ٦٢٩ - ٢٩/٦٣٠، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١٠.

الأولى على خصوص ﴿والضحى﴾ ولم يقرأ معها ﴿ألم نشرح﴾ التي هي معها سورة واحدة، فدلَّ على كونهما كذبت لم يستعمل الراوي إلا باسم أولاهما، وعلى تقدير ظهورها في ذلك بل صرحتها فيه بحالها حال الصحيح الأول، وهو لا يعني كونهما سورة واحدة كي تتحقق المعارضة بينها وبين تلك الأخبار؛ لإمكان أن يكون اكتماء الإمام عليه السلام بقراءة أولاهما في الركعة الأولى، والثانية في الثانية من باب التعويض الذي كان يصدر منه أحياناً لبعض الدواعي المقتضية له، كما عرفت في محله، فحال هذه الرواية أيضاً حال الروايات الدالة على حوار لتعويض، وقد تقدّم لكلام في توجيهها أن الأقرب حملها على كون لتعويض صادراً منه لأجل النقطة

فما عن المصنف في المعتر من التشكيك في كونهما سورة واحدة وإن لزم قراءتهما في ركعة^(١)، كأنه في غير محله فضلاً عما في المدارك من الحرم بتعددتهما تمسكاً بوجوههم كذلك في المصاحف^(٢)

وفيه : أن الفصل بالسلمة في مصاحف وتخصيص كل منهما باسم بعد تسليم اعتبار هذا الجمع الواقع من غير المعصوم لا ينافي اتحادهما في الواقع وارتباط بعضهما ببعض، كما أوما إليه العلامة انطباطاني في مطومته حيث قال :

ووالضحى والانشراح وحدة بالاتفاق والمعاني شاهدة
كذلك الفيل مع الإبلاب وفصل بسم الله لا ينافي^(٣)
مع أنه روي أن أنبي سر كتب لم يفصل بين ﴿الضحى﴾

(١) المعبر ٢، ١٨٨، وحكاه عنه العامل في مدارك لأحكام ٣، ٣٧٨

(٢) مدارك لأحكام ٣، ٣٧٨ .

(٣) الدرّة النعمية ١٣٧

و«ألم نشرح» في مصحفه^(١).

ومن هنا قد يقوى في النظر ما رخصه في المتن حيث قال
(ولا يفتقر إلى البسملة بينهما على الأظهر) وفاقاً لغير واحد من
الأصحاب^(٢)، بل عن البحار نسبته إلى الأكثر^(٣)، بل عن التهذيب. عندن
لا يفصل بينهما بالبسملة^(٤)، وعن التبيان ومجمع البيان: أن الأصحاب
لا يفصلون بينهما بها^(٥)، كما ربما يؤيده عبارة الفقه الرضوي، المتقدمة^(٦).
وما روى عن أبي بن كعب أنه لم يفصل بينهما في مصحفه^(٧)، مع أن قراءة
أبي على ما يظهر من قوله عليه السلام في حر داود بن فرقد والمعلّى بن حنيس
- المتقدم^(٨) في صدر المبحث عند التكلّم في جوار القراءة بكل من
القراءات «أما نحن فنقرأ على قراءة أبي» - أنها أصحّ القراءات وأوفقها
بقراءة أهل البيت عليه السلام.

ولكن مع ذلك كلّ الأحوط بل الأقوى الافتقار إليهم، كما حكى عن

(١) كما في مجمع البيان ٩ - ١٠ : ٥٤٤.

(٢) كاطروسي في الاستنصار ١ : ٣١٧، ذيل ح ١١٨٢، ويحيى بن سعيد في الجامع للشرائع

٨١

(٣) بحار الأنوار ٨٥ ٤٦، وحكاة عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٣٧٨

(٤) حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٣٨٧، وهي الاستنصار ١ : ٣١٧، ديس

ح ١١٨٢ : «ولا يفصل بينهما بيسم الله الرحمن الرحيم» بدون كلمة «وعندنا» وهي التهذيب

٢ : ٧٢، ذيل ح ٢٦٤ : «وعندنا أنه لا تجوز قراءة هاتين السورتين، لا في ركعة»

ولم يتعرض لعدم الفصل بينهما بالبسملة.

(٥) التبيان ١٠ : ٣٧١، مجمع البيان ٩ - ١٠ : ٥٠٧، وحكاة عنهما الفاضل الاصبهاني في

كشف النام ٤ : ٤١

(٦) في ص ٣٤٨

(٧) راجع الهامش (١)

(٨) في ص ١١٩.

جماعة^(١)، بل عن المقتصر بسببه إلى أكثر^(٢)، لثبوتها في المصاحف المعروفة بين المسلمين من صدر الإسلام، وعدم التناهي فيه وبين كون المجموع سورة واحدة، بل قد يعتب على الضم أن وقوع السملة في أثناءها عند برولها هو الذي أوقع لباس في شبهة لتعدد، فكأن أبي بن كعب عرف أنهما سورة واحدة وزعم التناهي فيه وبين الفصل بسم الله، فلم يعصل برغم عدم حرثتها منها

هذا، مع أن الشك في حرثتها يكفي في لزوم الإتيان بها تحصيلاً للجزم بقراءة السورة الواجبة في الصلاة، والله العالم

المسألة (الرابعة) : إن خافت في موضع الجهر أو عكس جاهلاً أو ناسياً أو ساهياً (لم يعد) بلا خلاف فيه في الحملة على الظاهر، بل عن تذكرة والرياض دعوى الإجماع عليه^(٣)

ويشهد له صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل جهر فيما لا يسعى الإحهار فيه وأحمى فيما لا يسعى لإحماء فيه، ففعل «أي ذلك» فعل منعمداً فقد نقص صلاته، وعيبه لإعادة، فإن فعل ذلك ناسياً أو ساهياً أو لا يدري فلا شيء عليه، وقد تمت صلاته^(٤)

(١) منهم بن إدريس في السرائر ١ : ٢٢١، وتعلامة محلي في تذكرة الفقهاء ٣ : ١٥٠، ديل المسألة ٢٣٣، ومنتهى المطالب ٥ : ٨٣، ولسبوري في تنقيح الرائع ١ : ٢٠٤، ولمحقق الكركي في جامع المقاصد ٢ : ٢٦٢ - ٢٦٣، ولشهيدي شامي في روض الجنان ٢ : ٧١٥، وحكاة عنهم العملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٣٨٦

(٢) المقتصر ٧٦، وحكاة عنه العملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٣٨٦

(٣) تذكرة الفقهاء ٣ : ٣٠٣، المسألة ٣٣٥، ريدص الممثل ٣ : ١٦٤، وحكاة عنهما العملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٣٨٤، وصاحب الجواهر فيها ١٠ : ٢٥.

(٤) تقدم تحريرها في ص ٢٤٥، الهامش (١)

ويدل عليه أيضاً في الناسي وليس في صحيحته الأخرى أيضاً عن
 أبي جعفر عليه السلام، قال قلت له رجل جهر بالقراءة فيما لا يسعي الجهر فيه
 أو أحفى فيما لا يسعي الإحفاء فيه وترك القراءة فيما يسعي القراءة فيه أو
 قرأ فيما لا يسعي القراءة فيه، فقال «أي ذلك فعل ناسب أو ساهياً فلا شيء
 عليه»^(١)

ومقتضى إطلاق الضر وتدرى الأصحاب عدم الفرق فيما ذكر بين
 الركعتين الأولين والأخيرتين، ولا بين الجاهل بأصلهما أو محلّهما، كمن
 رعم أن الإحفات في العشاءين والجهر في الظهرين مثلاً، بل ولا بين
 الجاهل بحكمهما أو موضوعهما، كما لو رعم أن بعض أقسام الإحفات
 جهر فاكتمى به في صلاة المغرب مثلاً، فإنه لم تتعد الإحفات في صلاة
 المغرب وإن تعدت في فعل ما هو إحفات في الواقع

وانصراف قوله عليه السلام «أو لا يدري» عن جاهل الموضوع غير صائر، إذ
 المدار - على ما يظهر من صدر الخبر - على عدم الجهر في موضع الإحفات
 أو عكسه عمداً. وقوله عليه السلام «فإن فعل ذلك ناسباً أو ساهياً» الحديث
 - بحسب الظاهر - تعبير عن مفهوم القيد الواقع في الصدر، فهو بمنزلة أن
 يقال «فإن لم يفعل ذلك متعمداً فلا شيء عليه».

وكذا لا فرق على الظاهر بين ناسي الموضوع أو الحكم
 وانصراف قوله عليه السلام «ناسباً أو ساهياً» عن ناسي الحكم غير صائر؛
 لما عرفت.

هذا، مع إمكان إدراجه في عموم «لا يدري» كما لا يخفى

(١) تقدّم تخريجها في الهامش (٦) من ص ٢٤٥

وكذا لا فرق على الطاهر بين لإحلال بما وحب فيه الإخفات بالأصالة أو لعارض المأمومية ، كما في المأموم المسوق ، لإطلاق النص .
ودعوى انصرافه إلى الأول مع كون القسم الثاني أيضاً من الأفراد الشائعة الواضحة انفرادية لما وقع عنه السؤال في الصحيحتين ، غير مسموعة خصوصاً بعد الالتفات إلى أن الجهة العارضة الموجهة للإخفات ليس بخارجية عن ماهية الصلاة ، بل هي من كیفیاتها المقسمة لها ، وقد اعتبر الشارع الإخفات في هذا القسم ، وجعل الجهر في بعض القسم الآخر ، وهي الصلاة لمأتي بها لا بهذه الكيفية ، فما صدر من غير واحد من لتردد فيه في غير محله .

نعم ، لو أحل بالإخفات الواجب عليه لعارض خارجي حاصل من باب الاتفاق - كالخوف من العدو وبحرهم - لكان هذا خارجاً عن مصرف النص ، فلا يكون حائل الحكم معذوراً فيه ، كسائر مواقع اجتماع الأمر والنهي ، مثل الصلاة في الدر المعصوم ونحوها ، بخلاف حائل الموضوع أو ناسيه على حسب ما حققناه في لمبحث المشار إليه

وهكذا الكلام فيما لو جهرت مرة بالقراءة فسمعها الأحيى وقلنا بأن صوتها عورة ، لخروجها عن مورد لنص فصلاً عن مصرفه وأما في سائر الموارد التي يكون الرجل معذوراً فيها والمرأة أيضاً بحكمه ، لقاعدة المشاركة ، المعتصدة بإطلاق فتاوى الأصحاب ومعاهد إجماعاتهم المحكيّة

ثم إن المراد بالجاهل - الذي حكما بمعدوريته في المقام - هو الجاهل لغافل أو المعتقد للحلاف ولو من باب التقيد أو الاجتهاد ، دون

الملتفت المتردد فيه المقصّر في المحصر والسؤال، فإنه خارج عن مصرف النص، كما صرح به غير واحد.

وهكذا الكلام فيما لو كان جهه بالحكم ناشئاً من الجهل بحكم آخر، كما لو صُلّي بناية عن الغير فرغم أن عليه رعاية حال المبوب عنه في الجهر والإحفات فأُحفت في الجهرية التي تحمّلها عن المرأة، فإنه أيضاً خارج عن مصرف النص، والله العالم.

بقي في المقام شيء، وهو أن قد أُشرباً إلى معدورية الحاحل بالحكم في هذه المسألة نصاً وإجماعاً، فهذا حملاً ممّا لا شبهة فيه، ولكن قد يشكل بعقله من حيث اقتصاصه اشتراط وجوب الجهر والإحفات بالعلم به، وهو محال؛ لأنه دَوْرٌ صريح

ويُدفعه أن وجوبها ليس مشروطاً بالعلم، ولذا صرح بعض^(١) بل سبه إلى طاهر الأصحاب بعدم غصونه من حيث استحقاق المؤاحدة التي هي أثر الوجوب، وإنما هو معدور بمعنى أن صلاه محرّنه، ولا تحب عليه إعادتها، ولا استحالة في ذلك.

بيانه أن من الحائر أن يكون لطبيعة الصلاة من حيث هي مصلحة ملزمة مقتضية لإيحائها وكوبها في صمن لفرد المشتغل على خصوصية الجهر أو الإحفات فيه مصلحة أخرى ملزمة أيضاً، فاجتماع كلتا المصلحتين في هذا الفرد أوجب تأكد طلبه وخصاصه بالوجوب، فإذا أتى المكلف بالطبيعة في صمن فرد آخر فقد أحرر المصلحة المقتضية لتعلق الطلب بمصرف الطبيعة، فلا يُعص بمقاوذه تغدّ مصلحة الوجوب، وعند ارتفاع

(١) الشيخ الأنصاري في فرائد الأصول. ٥٢٣

الوجوب المتعلق بالطبيعة يتعذر عليه احرار مصالحة الخصوصية، سواء خرج وقت الفعل أم بقي زمانه، إذ لمعروض أن لمصلحة المقتضية لخصوص الفرد تعينت بإيجاده امسلاً للأمر بالطبيعة، وقد فرصا سقوط الأمر المتعلق بالطبيعة بحصولها في الحارج

مثلاً، لو اقتضى الإفطار في شهر رمضان وجوب عتق رقبة من حيث هي ولكن كان في عتق المؤمنة مزية مقتضية لأرحية عتقها كفارة عن الإفطار، فهذه المربة قد لا تنتهي إلى مرتبة الإلرم، وقد تنتهي إلى هذه لمرتبة، وإذا أعتق لمكلف رقبة غير مؤمنة، فقد أتى بما اقتضته كفارة الإفطار، ولكن فؤت على نفسه المربة التي وجب عليها رعائها مهما تمكن، فيستحق المواحدة عنه، ولا يمكنه بداركها بعد ارتفاع الطلب المتعلق بنفس الطبيعة ولو مع بقاء وقتها

إن قلت : إذا وجب عليه الإحهر في صلاته، فقد حصل بعمله مخالفة ذلك التكليف فيكون مهية عنه، فكيف يصح وقوعه عبادة؟

قلت : مخالفة ذلك التكليف تحصل بترك اختيار الحهر في القراءة الذي هو نقيض المأموره، فهو الحرم، لا اختيار فعل القراءة بحقات

نعم، لو قلنا بأن الأمر شيء يقتضي لهي عن صده الحاص، وجب الالتزام بحرمة من حيث المصادة، وبكنا لم نقل بذلك

لا يقال : مقتضى ما ذكر عدم وجوب عبادة الصلاة بالإخلال بهما مع العمد أيضاً، وهو خلاف العرض.

لأننا نقول : لا يدعي أن مهية بصلاته من حيث هي معزة عن هذه الخصوصية مطلوبة مطلقاً كيما اتفقت، وإنما المقصود بيان إمكان ذلك

دفعاً لتوهم الاستحالة وغيرها من لمعادير المتوهم في لمقام ، وإلا فمن الحائر تقييد مطلوبة صرف الطبيعة بخصوصها عن شائبة التجري كي يبايها التعمد أو التردد ، كما لا يحصى .

ولو تذكر أو عزم في الأثناء ، ثم يعد ما سبق من القراءة ولو كان بعض كمية ، بل ولا ما سبق لسانه إليه بعد الذكر ، كما صرح به شيخنا المرتضى رحمته الله ، لما أشرنا إليه 'بعضاً من أن المدار في السطال على أن يكون متعمداً في ذلك ، وهو ليس كذلك في العرص ، فإن المحاكمة فيه مستندة إلى السهو أو الجهل السابق ، فلاحظ ، والله العالم

المسألة (الخامسة) . يجزئه هوضاً عن الحمد اثنا عشرة تسبيحة صورتها . سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، ثلاثاً بلا خلاف فيه ولا إشكال . وإنما الكلام في تعيين هذا المقدار ، وبأنهم احتملوا فيما يجب من الذكر في الأخير عبد اختاره على أقوال

ومن صريح النهاية والاقتصاد ومختصر المصباح والتلخيص والمار وظاهر ابن أبي عقيل القول بوحوب التسبيحات الاثني عشرة المبرورة " واستدل له بالصحيح المروي في كتاب الصلاة من السرر ناقل عن كتاب حرر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال «لا تمرأ في الركعتين الأخيرتين من الأربع ركعات المعروفات شيئاً إماماً كنت أو غير إمام» قلت وما أقول فيهما؟ قال «إن كنت إماماً فقل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا

(١) كتاب الصلاة ٣٨٣/١

(٢) لنهاية ٧٦ ، الاقتصاد ٢٦١ ، مختصر المصباح مخطوط ، تنخيص المرام ٢٦ ، البيان ١٥٩ ، وحكمه عنها وعن ظاهر ابن أبي عقيل بعلامة الحلبي في مختلف الشيعة ٢ . ١٦٤ ، المسألة ٩٠ ، والعمل في مفتاح الكرامة ٢ ٣٧٥

الله والله أكبر، ثلاث مرّات ثم تكبّر وتركع^(١) لحديث .

وفي خبر رضاء بن أبي الصخك الحاكّي لعزل الرضا عليه السلام في طريق خراسان فكان [يسبح] في الأحرارين يقول «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» ثلاث مرّات ثم يركع^(٢)

وعن الفقه الرضوي أنّه قال «وفي الركعتين لأحرارين الحمد مرّة، وإلا فسبح فيهما ثلاثاً تقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، تقولها في كلّ ركعة ثلاث مرّات»^(٣)

ويتوخّه على الاستدلال بالصحيحة . أنّه نقل الحلّي هذه الصحيحة عن أصل حرير في مستطرفات السرائر^(٤) بإسقاط لفظ «والله أكبر» وكذا رواها في الوسائل عن الصدوق بإسناده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام بأدنى اختلاف في اللفظ، قال «لا تقرن في الركعتين الأخيرتين من الأربع الركعات المعروفات شيئاً إماماً كنت أو غير إمام» قال قلت فما أقول فيهما؟ قال «إذا كنت إماماً أو وحدك فقل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله، ثلاث مرّات، تكمله تسع تسبيحات ثم نكسر وتركع»^(٥) فالظاهر أنّ زيادة التكبير في باب الصلاة من سهو قسم السبع لأس دهنه به، كما يشهد لذلك ما عن الفقيه وغيره من التصريح في دليل الرواية بقوله «تكمله تسعاً»^(٦).

(١) السرائر ١: ٢١٩.

(٢) تقدّم تحريجه في ص ١٧٥، الهامش (٣) وما من لمعقوبي أصعناه من المصدر

(٣) الفقه المصنوع للإمام الرضا عليه السلام ١٠٥، وعنه في الحدائق لاصرة ٨: ٤١٤

(٤) لسرائر ٣: ٥٨٥.

(٥) الفقيه ١: ١١٥٨/٢٥٦، الوسائل، باب ٥١ من أبواب قراءة في الصلاة، ح ١

(٦) حكاها المجلسي في بحار الأنوار ٨٥: ٨٧

وما احتمله في الوسائل^(١) وغيره^(٢) من أن رواية سمع هذا الحديث من الإمام عليه السلام مرتين وأثبتته تحرير في مقام من كتابه كما نقله في السرائر، بعيد في العاية، بل مما يسعى القطع بعدمه، وقد تصدى غير واحد من الأعلام^(٣) لذكر ضواهد ومؤيدات لإثبات الاتحاد لاحاجة إلى إيرادها، وكهاك شاهداً لذلك استفهام رواية عما يقرب بعد أن بهاء عن القراءة، فإنه يكشف عن عدم كونه مسوقاً لمثله، ولأنه لم يكن يحمله حتى يحتاج إلى الاستفهام عنه ثانياً؛ إذ العادة قاصية بعدم ضروء النسيان على مثل هذا التكليف المستلزم دائماً، مع أنه على تقدير التعدد وحسب حمل الرواية المشتعلة على اثني عشرة على الاستصحاب، جمعاً بينها وبين الرواية الأخرى التي هي صريحة في كفاية التسع.



وبهذا يظهر لك الجواب عن حرج رضاء والفقه الرضوي، مع عدم ثبوت اعتبار الرضوي لدى، وضعف حرج رضاء سداً وقصوره من حيث الدلالة، فإن فعله عليه السلام لا يدل على الوجوب، مضافاً إلى ما حكى عن المحار من أنه قال إن الموحود في السجح لتقديم المصححة من العيون بدون التكبير، والظاهر أن الرباداة من التسع^(٤) . انتهى

وربما يسدّل أيضاً بهذا بقول باستصحاب النكلف وقاعدة الشغل وفيهما ما لا يحصى، خصوصاً مع وجود الأدلة الواضحة بإفادة حكم المورد.

(١) الوسائل، دبل ج ٢ من الباب ٥١ من أبواب القراءة في الصلاة

(٢) بحار الأنوار ٨٥-٨٧

(٣) منهم: السيد الشامي في مطالع الأنوار ٢: ١٩

(٤) بحار الأنوار ٨٥-٨٨، وحكاها عنه المحرر في الحقائق الناصرة ٨: ٤١٤

(وقيل : يجرؤه عشر) بإثبات تكبيرة في الأخيرة وإسقاطها في الأولين .

وقد نُسب^(١) هذا القول إلى جماعة من القدماء^(٢) منهم : الشيخ في جملة من كتبه^(٣) ، ولكن لم يُعرف له مسند يُعتمد به

وربما يستدل له بصحيفة رررة - المتقدمة^(٤) على ما رواها في الفقيه وفي آخر السرائر بحمل قوله : «ثم تكبر وتركع» على إرادة تكبير غير تكبيرة الركوع ، كما يؤيد ذلك إبقاء الكلام على طهره من الوجوب

وفيه ما لا يخفى ؛ فإن ظاهره إرادة تكبير الركوع ، ولا أقل من عدم ظهوره في إرادة تكبير آخر غيره ، فمقتضى الأصل براءة الذمة عنه ؛ سواء على ما هو الحق لدينا من جريان قاعدة البراءة في مثل المقام لا الاشتغال هذا ، مع وفاء الأدلة بإثبات كفاية الأقل كما ستعرف

وربما يظهر من الروضة ورود نص صحيح به ؛ فإنه - بعد نقل قول الشهيد بالتحجير من الحمد والتسبح أربعاً أو تسعاً أو عشرأ أو اثني عشرة^(٥) - قال . ووجه الاحتراء بالجميع ورود النص الصحيح بها^(٦) .

وهذا وإن كان بظاهره شهادة على ورود نص صحيح بذلك ولكنه

(١) المناسب هو الفاضل الاصبهسي في كشف اللثام ٤ : ٣٢٢ .

(٢) كالمصدق في الهداية ١٣٥ ، والسيد المرتضى في تحمل العلم والعمل ٦٨ ، وس

يدريس في السرائر ١ : ٢٢٢

(٣) المبسوط ١ : ١٠٦ ، مصباح المتعبد ٤٨ - ٤٩ ، الحُمل والعقود وعمل اليوم والليلة

كلاهما ضمن الرسائل العشر : ١٨١ و ١٤٦

(٤) في ص ٣٥٨ - ٣٥٩ .

(٥) النعمة الدمشقية : ٣٣ .

(٦) الروضة الهية ١ : ٥٩٥ .

بالسنة إلينا مرسل مجهول الأصل ، فلا اعتداد به إلا في حواز الالتزام
بإستحقاقه من باب المسامحة

(وفي رواية) وهي صحيحة رارة ، لمتقدمة^(١) على ما رواها
الصدوق في العقبة ، والحلي في مستطرفات السرائر ، (تسع) تسيحات
بإسقاط التكبير من آخرها ، كما عرفت .

وقد نسب القول لمصنوعها إلى حرير^(٢) والصدوق^(٣) وابن
أبي عقيل^(٤) وأبي الصلاح^(٥) .

والظاهر أن مثله إلى حرير أنه أثبت الرواية المزبورة في أصله
مقتصرًا عليها .

وكيف كان فقد حوّر غير واحد^(٦) العمل بما في هذه الصحيحة ولكن
لا على سبيل التعيير ، كما يقتضيه ظاهر الأمر الوارد فيها ، بل تحبيراً سيه
ويبين غيره مما تضمنه سائر الأحسن الآتية مطلقاً أو في الجملة ، كما
ستعرف .

(وفي) رواية (أخرى) بحرئى (أربع) تسيحات ، وهي صحيحة
رارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام ما يجرئ من القول في الركعتين
الأخيرتين؟ قال «أن تقول سبحان الله ولحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ،

(١) في ص ٣٥٨ - ٣٥٩

(٢) نسيه إليه المحقق الحلي في المختار ٢ : ١٨٩

(٣) لعقبه ١ : ١١٥٨/٢٥٦ ، وحكاه صدوق عن الرسالة لولده في المقنع ١١٣ ، ونسبه
إليهما العاقل لأصبهاني في كشف الغطاء ٤ : ٣٣

(٤) حكاه عنه الأبي في كشف الرموز ١ : ١٦٠

(٥) الكافي في الفقه ١١٧ ، وحكاه عنه العاقل لأصبهاني في كشف الغطاء ٤ : ٣٣

(٦) كالشهيدين ، راجع الهامش (٥ و ٦) من ص ٣٦١

وتكثر وتركع^(١).

وقد حكى^(٢) القول بمضمونها عن جماعة من القدماء وكثير من المتأخرين^(٣). بل الطاهر أن لقول بكدية الأربع هو أشهر الأقوال بل المشهور فيما بين المتأخرين ومتأخريهم، كما عن بعض التصريح به^(٤) وربما يستدل له أيضاً بصحبة نبي حديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إذا كنت إمام قوم فعليك أن تقرأ في الركعتين الأولتين، وعلى الذين خلفك أن يقولوا سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، وهم قيام، فإذا كان في الركعتين الأخيرتين فعلى من ليس خلفك أن يقرأوا فاتحة الكتاب، وعلى الإمام أن يسبح مثل ما يسبح القوم في الركعتين الأخيرتين»^(٥).

وفيه : أنه ليس في الرواية تعرض لبيان ما هو وظيفة الأخيرتين تفصيلاً لا للإمام ولا للمأموم، فضلاً عن مقداره، وإنما يسبق إلى الدهس

(١) الكافي ٣ ٢/٣١٩، التهذيب ٢ ٣٦٧/٩٨، لاستنبصار ١ ١١٩٨/٣٢١، لوسائل، الباب ٤٢ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٥

(٢) الحاكي هو المعلمي في مفتاح الكرامة ٢ ٣٧٥

(٣) منهم: المعبد في المعصية ١١٣، (بطوسي في الاستنبصار ١ ٣٢١، وبحسب بن سعيد في الجامع للشرائع ٨٠، والأبي في كشف الرموز ١ ١٦٠، ولعلامة الحلبي في مختلف الشيعة ٢ ١٦٤-١٦٥، المسألة ٩٠، ولشهيدي في ذكرى ٣ ٣١٥، وابن عهدي الحلبي في لموجز الحارثي (ضمن الرسائل العشر) ٧٨، والسيوري في التنقيح لرائع ١ ٢٠٥، والمحقق الكركي في جامع المقاصد ٢ ٢٥٦، وشهيد الثاني في روض الجنان ٢ ٦٩٢، والعاملي في مدرك الأحكام ٣ ٣٨١، والمسروقي في ذخيرة المعاد ٢٧٠، والفيض الكاشاني في مفاتيح لشرائع ١ ١٣٠، مفتاح ١٥١، والمعجسي في بحار الأنوار ٨٥ ٨٩

(٤) صرح الشهيد الثاني في لمقاصد بعليّة ٢٥٧ بأن لقول بكدية الأربع هو أشهر الأقوال.

(٥) تقدّم تخريجها في ص ١٧٠، بهامش (٣) ٥

التسيحات الأربع المذكورة في الرواية لأس الدهر بها ومعهوديتها من الحارج ، وإلا فالرواية لم تدل إلا على أن المأموم يأتي بهذه لتسيحات الأربع في الأوليس ، وليس فيها بانسنة إلى هذا أيضاً ظهور في كون لإتيان بها مرةً مجزئةً ، فإن إطلاقها وارد مورد حكم آخر ، كما لا يخفى ، وقد سبق توجيه الرواية عند التكم في أفصلية لتسيح من القراءة ، فراجع^(١) .

وعن العلامة في المنتهى أنه نسب إلى الحلبي القول بثلاث تسيحات صورتها . «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله»^(٢) .

ويحتمل أن يكون مراده لإتيان بهذه الصورة ثلاثاً ، فهو حينئذٍ من القائلين بالتسع كما نسب^(٣) إليه هذا لقول أيضاً ، فمستنده على هذا التقدير هي صحيحة حرير ، المتقدمة^(٤) ، وإلا فلم يعلم له مستند ، إذ ليس في شيء من الأحبار ما يدل على الثلاث بهذه الصورة .

نعم ، يظهر من بعض الأحبار الاختراء بثلاث تسيحات ، ولكن لا بهذه الصورة :

كرواية أبي بصير - المروية عن الفقيه - عن أبي عبد الله عليه السلام قال «أدبى ما يجرئ من القول في الركعتين الأحييرتين أن تقول سبحان الله سبحان الله سبحان الله»^(٥) .

(١) ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٢) الكافي في الفقه : ١١٧ ، انتهى لمصنف ٥ ٧٦ ، وحكاه عنه العامل في معناه لكرامة ٣٧٦ . ٢

(٣) الناسب هو العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ٢ ١٦٤ ، لمسألة ٩٠ .

(٤) في ص ٣٥٩ .

(٥) الفقيه ١١٥٩/٢٥٦ ، الوسائل ، الباب ٤٢ من أبواب نفاذه في الصلاة ، ح ٧

وصحيحة الحلبي - المروية عن التهذيب - عن أبي عبد الله عليه السلام قال
«إذا قمت في الركعتين الأخيرتين لا تقرأ فيهما، فقل: الحمد لله وسبحان
الله والله أكبر»^(١)

وقد حكى عن الإسكافي^(٢) لقول بمضمون هذه الصحيحة
وحكى عن البحار الاختراء بمطابق لذكر^(٣)، لرواية علي بن حنظلة
عن أبي عبد الله عليه السلام، قال سألت عن ركعتين الأخيرتين ما أصنع فيهما؟
فقال: «إن شئت فقرأ فاتحة الكتاب وإن شئت فادكر الله فهو سواء» قال:
قلت فأَيُّ ذلك أفضل؟ فقال: «هُما والله سواء إن شئت سَحَت وإن شئت
قرأت»^(٤)

وفيه: أن مقتضى القاعدة نفي إطلاق الذكر بالأدكار الخاصة بأوردته
في المصوص المقيّدة، كما ربما يؤمن إلى ذلك ما في دسل الحصر من
قوله عليه السلام: «إن شئت سَحَت وإن شئت قرأت» وبُنه مشعر بأن الإطلاق غير
مقصود من لذكر المأمور به في الصدر، بل التذكر المعهود الذي هو التسبح
والأولى الاستشهاد لهذا القول بصحبة عبيد بن ررارة قال سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين الأخيرتين من الظهر، قال: «تسبح وتحمد الله
وتستعمر لدبيك، وإن شئت فاتحة الكتاب فإنها تحميد ودعاء»^(٥) فإن قصيدة
العلّة المصوصة كفاية مطلق لتحميد ولدعاء، وعدم اعتبار لفظ حاصر

(١) تقدّم تحريجها في ص ١٦٧، الهامش (١).

(٢) الحاكمي عنه هو العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ٢، ١٦٤، المسألة ٩٠.

(٣) الحاكمي عنه هو سحراني في بحر التنوير ٨، ٤١٧، وراجع بحر الأنوار ٨٥، ٨٩.

(٤) تقدّم تحريجها في ص ١٥٧، الهامش (٢).

(٥) تقدّم تحريجها في ص ١٦٩، الهامش (٢).

ولاحصو صفة التسييح أو الاستعفار . ومقتضاه كون الواو في قوله عَلَيْهِ السَّلَام في صدر الخبر «تَسُحُّ وتُحَمِّدُ الله وتُسْتَغْفِرُ لِدُكْ» وكذا في صحيحة زرارة . الواردة في المأموم المسوق «وَبَدَأَ سَمَّ الْإِمَامَ فَامَ فَصَلَّى الْأَخِيرَتَيْنِ لَا يَقْرَأُ فِيهِمَا، إِنَّمَا هُوَ تَسْبِيحٌ وَتَكْبِيرٌ وَتَهْلِيلٌ وَدُعَاءٌ»^(١) وفي صحيحته الأخرى «إِنَّمَا هُوَ تَسْبِيحٌ وَتَهْلِيلٌ وَتَكْبِيرٌ وَدُعَاءٌ»^(٢) لشوبغ لا لجمع .

والغدشة في دلالة الصحيحة بعدم وفاتها بإثبات الاحتراء بمطلق الذكر . إذ رُت ذكر لا يصدق عليه عرفاً سم التسييح والتحميد والدعاء . مدفوعة - بعد الغض عن أن كل ما بحيث به رتلك مما يُسمَّى ذكراً لا يحرر عن كونه دعاءً أو تسييحاً أو تحميداً - بأن الصحيحة وإن لم تكن نفسها وافية بإثبات ذلك ولكنها كاشفة عن عدم اعتبار خصوصية الأذكار الواردة في الأحبار المقيّدة قيداً في ماهية المأمور به ، فيبقى إطلاق قوله عَلَيْهِ السَّلَام في حبر ابن حنبل «وإن شئت وذكر الله»^(٣) سليماً عن المقيّد ، فالقول بكفاية مطلق الذكر أحداً بظاهر هذه الصحيحة لا يخلو عن وجه ، إلا أن الاعتماد على هذا الظاهر - مع مخالفته للمشهور في مقابل الأحبار الكثيرة الدالة بظاهرها على اعتبار خصوص التسييح . حملاً فيما هو وطبعة الأخيرتين عند ترك القراءة - لا يخلو عن إشكال

وحكي^(٤) عن جماعة من الأصحاب القول بأن المصلي محير بين الإتيان بكل ما ذكر حتى مطلق الذكر كما نُسب إلى بعضهم^(٥) ، ومرجعه إلى

(١) تقدّم تخريجها في ص ١٦٦ ، الهامش (١ و ٢)

(٢) تقدّم تخريجها في ص ١٦٦ ، الهامش (٣)

(٣) راجع الهامش (٢) من ص ١٥٧

(٤) الحاكي هو لسيد الشنقي في مطالع الأنوار ٢ . ٨٤ .

(٥) راجع الهامش (٣) من ص ٣٦٥

القول السابق ، أو بين جميع ما ورد في الروايات ولو ثلاث تسيبحات بأن يقول : «سبحان الله» ثلاثاً ، كما في خبر أبي بصير^(١) ، أو جميع ما ورد في خصوص الأحبار الصحيحة ، أو بين التسيبحات الأربع وتسع انواريتين في صحيحتي زرارة^(٢) ، إلى غير ذلك من تفاصيل ناشئة من الاختلاف في فهم ، يقتضيه الجمع بين الأحبار ، و ترجيح بعضها على بعض .
وقد أشرنا إلى ما هو الحق لدينا من أن مقتضى الجمع بين صحيحة عبيد وغيرها من الروايات هو القول بكمية مطلق الذكر ، إلا أن الالتزام به لا يحلو عن إشكالي .

وربما استظهر هذا نقول من عمدة المصنف رحمته الله في معنر : فإنه - على ما حكى عنه - نقل القول بالأربع والتسع ولعشر والاثني عشرة ، وأورد صحيحتي زرارة في الأولين ، وصحيحة المحسني في التسيبحات الثلاث ، وروايته علي بن حنطلة وعبيد ، ثم قال : والوجه عندي هو القول بالحوار في الكل ، إذ لا ترجيح بين كتاب روية الأربع أولى^(٣) انتهى ، فإن قصته تحويره العمل بروايته علي وعبيد ، المتقدمين^(٤) هو الالتزام بالقول المزبور كما عرفت ، اللهم أن يجمع دالتهما عليه

وكيف كان فظهره أن انتزاعه بحوار العمل بالكل من باب التحجير الناشئ من معارضة الأدلة ، وهو لا يحلو عن تعيد ، بل الحق هو القول به من باب الجمع ، وجعل الاختلاف لواقع في الأحبار كاشعاً عن عدم اعتبار لخصوصيات الموحدة للتناهي بينها في قوام ماهية المأمور به ، وأن المدار

(١) تقدّم خبره في ص ٣٦٤

(٢) تقدّمت صحيحته في ص ٣٥٩ و ٣٦٢

(٣) معنر ٢ : ١٨٨ - ١٩٠ ، وحكاها عنه البحرني في الحقائق ناصرة ٨ : ٤١٥

(٤) في ص ٣٦٥

على حصول حسن التسييح أو انذكر لمحقق في ضمن لجميع، كما يشهد له . مضافاً لى ذلك - صحة عيب - استغراب المتقدم، ولكن يجب تقييد إطلاق الذكر أو التسييح - الواردين في بعض الأحكام المطلقة من حيث المقدار - بعدم كونه أقل من ثلاث تسييحات . فما في خبر أبي بصير^(١) من التصريح بأنه أدى ما يحرى من القول في ركعتين لأخيرين

هذا، مع أن الأحكام المطلقة - بحسب الظاهر - ليست مسوقة إلا لبيان تشخيص الماهية التي هي وطعمه لأخرى . فليس لها إطلاق من حيث المقدار، بل قد يدعى بصرفها - بواسطة المناسبة المعروضة في الدهن - إلى إرادة ما سوي القراءة التي هي أحد فروع نواحي المحتر، حتى أنه جعل بعض^(٢) ذلك دليلاً لقول باعتبار لاسي عشرة سجدة، لمساوئها لقراءة تقريباً



وفيه ما لا يحصى خصوصاً في مذهب الأئمة المعتمدة الدالة على الاحتراء بالاقبال، إلا أنه ربما يؤيده من يمكن استعداده من قوله عليه السلام في صحيحة عبد الله بن شيبان^(٣) في كتابه لكان فأنها تحمد ودعاء^(٤) إذا لو كان مسماه محرناً، لحصل ذلك براءة بعض الفائحة مع أن بعضها لا يحرى، فكشف ذلك عن عدم كفاية صرف حصول المسمى، بل لا بد أن يكون بمقدار معتد به عرب من مصدر يدي يحقق براءة الفائحة، والأحوط - إن لم يكن أقوى - عدم الاكتفاء - قل من ذلك، لا على تقدير احتدر شيء من الأدوار الخاصة التي دلت انصوص المعتمدة على كفايتها، كالتسييحات

(١) تقدمت صحيحة في ص ٣٦٥

(٢) تقدم خبره في ص ٣٦٤

(٣) رجع رصاص المسائل ٣ ٩

(٤) تقدمت صحيحة في ص ٣٦٥

الأربع التي دلت صحيحة ررارة^(١) بظهرها على كونه محرقة، أو غير ذلك مما دلت الأحبار المعتررة على الاحتذاء به.

هذا، مع ما أشربنا إليه من أن نحصى عن الأذكار الخاصة الواردة في النصوص المعتررة فضلاً عن الاحتذاء بصرف حضور المسمى لا يحو عن إشكال، فالأولى بل الأحوال حيار السبحات الأربع الواردة في صحيحة ررارة^(٢)، وأحوط من ذلك تكريرها ثلاثاً مع أنه فصل، كما يدل عليه حر رحاء، المتقدم^(٣)، والله العالم

فوائد:

الأولى: يسعى صم الاستعداد أو شيء من الأدعية - مثل «التهم عمر لي» أو «التهم ررقي حبر الدي ولاحرة» وبحو - إلى لسيحات لقوله عليه في صحيحته ررارة، المتقدمين^(٤) أنها «نما هو نسيح وبهلل وتكبير ودعاء» وفي صحيحة عبيد، المتقدمة^(٥) «نصح وحمد لله ونستعمر لدسك»

ويظهر من ديل الصحيحة أن ذكر الاستعداد من باب كونه دعاء، لا لاعتباره بخصوصه، كما تقدمت الإشارة به أنها، فتخصصه بالذكر على ظاهر لأجل كونه أفصل من غيره، فلا يعد الالتزام باستحائه بخصوص. كما صرح به غير واحد^(٦) بل ربما يوهم عذرة لعلامة في محكي المنهى

(١) تقدمت صحيحته في ص ٣٦٢

(٢) في ص ٣٥٩

(٣) في ص ٣٦٦

(٤) في ص ٣٦٥

(٥) مثل الأردبي في مجمع الفائدة وبرد ٢٠١، والعمى في مدارك لأحكام ٣

٣٨١، والنهائي في الحبل المثنى ٢٣١، والمجلسي في بحار الأنوار ٨٥ ٩٠

وجود قائل بوجوبه ؛ حيث قال لأقرب ، عدم وجوب الاستغفار^(١) .

ولكن الطاهر أنه غير مراد له ، كما أوضح ذلك صاحب «مطالع الأنوار»^(٢) ، ونفى وجود قائل بالوجوب ، وقال : أتبي بعد التصحیح التام في كتب الأصحاب ما عثرت به ولا يقنه ناقل^(٣) ثم ذكر جملة من الشواهد ولأمارات المرشدة إلى أن عرص لعلامة بهذا التعبير ليس في مقابل قول ، من في مقابلة الصحيحة لأمره به ، كما يلوح ذلك من عبارته المحككة عن منتهاه ، فإنه قال وقد روى الشيخ - في الصحيح - عن عبيد بن زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين لأحيرتين ، قال «نسح وتحمد الله وتستغفر لذنبك»^(٤) ثم قال . فما تصفتنه هذه الرواية من الاستغفار الأقرب أنه ليس بواجب ، لرواية^(٥) زرارة^(٦) . انتهى

وعلى تقدير تحقق القبول به فهو في عتبة الصعف ، لما أشرنا إليه من أنه يُعهم عدم وجوبه من بعض هذه الصحيحة فضلاً عن غيرها من الرويات التي هي كالنص في كفاية ما عده من التسيحات

الثانية : إنا إن بسا على كفاية مطلق الذكر أو التسيح أو التسيحات الثلاث الواردة في خبر أبي بصير^(٧) ، أو مسمى التسيح ولتحميد والتهليل ، أو مع التكبير أيضاً من غير اشتراط لترتيب ، أو مع الترتيب أيضاً على

(١) منتهى المطلب ٥ : ٧٨ ، وحكاة عنه معجسي في بحار الأنوار ٨٥ : ٨٩

(٢) مطالع الأنوار ٢ : ٨٠ .

(٣) تقدّم تحريجه في ص ١٦٩ ، الهامش (٢)

(٤) تقدّم تحريجها في ص ٣٦٣ ، الهامش (١) .

(٥) منتهى المطلب ٥ : ٧٨ ، وحكاة عنه السيد شامي في مطالع الأنوار ٢ : ٨٠

(٦) تقدّم خبره في ص ٣٦٤

حسب ما ورد في صحيحة^(١) زرارة، فإن كفى بما يتحقق به مقدار الواجب فهو أدنى ما يجزئ، وإن رد عليه حتى أكمل تسع تسيحات أو العشر أو اثنتي عشرة تسيحة فقد أتى بأفضل فرد الواجب، وليس الرائد عن القدر الواجب جزءاً مستحقاً مستقلاً، إذ لم يتعلق به خصوصه أمرٌ مستقل كي يُحمل على الاستحباب.

وشبهة عدم معقوليته، لاستلزامه لتحجير بين الأقل والأكثر قد دفعناها عند التكلم في إمكان مشروعية انقراض بين السورتين مع كونه مكروهاً^(٢)، وبسطنا الكلام أيضاً في حلها في لتكبيرت الافتتاحية، فراجع^(٣).

الثالثة: لو كان من عادته التسيح في الأخيرتين فقام إلى الثالثة وقرأ لحمد برعم أنها الثابتة فذكر في الأثناء أو بعد الفراغ أنها الثالثة فهل يحترق بما قرأ أم عليه ستشاف القراءة أو التسيح؟ وجهان من أنه يعوان كونه وطبعة الأخيرتين غير اختارئ له فلا يقع إطاعة للأمر التحيري المتعلق به خصوصاً بعد فرص كونه على تقدير الالتفات لم يكن يحذر هذا الفرد، ومن أن العبرة في صحته بحراء الصلاة اسمائها عن الإردة الإجمالية لمعروسة في النفس، المسببة عن قصد إطاعة الأمر بالصلاة حين الشروع فيها على تقدير مصادفتها لمحلها، ولا يعتبر فيها كون مصادفها للمحل أيضاً اختيارياً، ولهذا لو تشهد برعم كونه عقيب الرابعة فاكشف وقوعه عقيب الثانية أو بالعكس، أجزأه وإن فرص أنه لم يكن يحذر مع الالتفات عقيب الثانية إلا التشهد الحفيف وعقيب الرابعة التشهد الطويل أو بالعكس وكذا لو كان من عادته قراءة سورة لقدر في الركعة الأولى والتوحيد

(١) تقدّمت الصحيحة في ص ٣٦٢

(٢) راجع ص ٢٣٨ وما بعدها.

(٣) ج ١١، ص ٤٥١

في الثانية فعكس ذلك سهو، أو قرأ انقصر في ثنية واعتقاد أنها الأولى أو بالعكس، أحزاه .

وكور وحبوب الفاتحة في الأونس عيباً وفي الأخيرتين تحبيراً لا يصلح فارقاً بين المقامين لعدم أسرها إليه من أن العبرة في صحة أحده الصلاة حصولها في محالها بقصد الحرية للصلاة الموي بها التعرّب، لا بحصول إطاعة الأمر الحاضر لمنعونه كي ساقه الاشتباه

ولكن هذا فيما إذا كان حصوله بعد الوحة كائناً في وقوعه على الوحة لدى اعتباره الشرع حرّاً من لصلاه، وكونه كذلك في المقام محل تأمل خصوصاً بعد الالتفات إلى ما يسعد من الأحبار المتقدمة في صدر المسح من أن وطبعة الأولى من حيث هي لقراءة، ووطبعة الأخير من السسخ والذكر، وإنما يخترق الفاتحة في الأخيرتين لأنها تحميد ودعاء، فيختلف وجه وحبوبها في المقامين، فما لم يقصد بقراءتها وجه وحبوبها ولا إطاعة لأمر التحجير المصنّف بها في الأخيرتين، بل إطاعة أمر آخر غير منجر في حقه لا يحصل الحرم بوقوعه على الوحة إلا إذا أَرادَه الشارع، فشكل الاكتفاء به في مقام الإصاعة، بل يجب في مثله الاحتياط كما عرفت في مسحت النية، فالقول بالاستداف مع أنه نحو لا يخلو عن قوّة

وكذا فيما لو كان غارماً على ختم السسخ ولو بمقتضى عاده، فحري على لسانه الحمد سهواً، بل مرجع هذا انقراض لدى التحليل إلى الأول؛ فإن حريانه على اللسان بعد فرص عدم اغنياده القراءة في الأخيرتين لا يكون إلا لأجل العفة عن كور ما بيده اثباته والحري على حسب ما تقتضيه عادته في الأولى .

نعم، لو بشأ ذلك عن العفة عن عزمه على اختيار التسح والجري على حسب الداعي المغروس في نفسه ساعث له على إيجاد أحراء بصلاة

في محلّها من غير التفاتٍ إليها ، تحرّره بلا إشكال ، كما لو عزم على قراءة سورة لقدر عقيب الفاتحة فعمل عن هذا العزم وقرأ التوحيد ، فإنّه يحترّره بلا تأمل ، كما سيأتي ^(١) انسه عليه عند شكّكم في وجوب تعيين السورة عند بسمتها

الرابعة . إذا شرع في تسبيح أو لفاتحة ، ففي محكيّ الذكرى لأقرب أنّه ليس له العدول إلى الآخر ، محتجاً عليه بأنّه إبطال للعمل ^(٢) وربما يستدلّ له أيضاً باستلزامه الريادة العمديّة .

وفيها ما لا يحصى ، ضرورة عدم كون لمرد دلهي عن إبطال العمل ما نعم مثل المقدم ، ولا يرمه بحصيص الأكثر المستحسن ، وسيأتي مراد توضيح لذلك في بعض المقامات لماسة له من أحكام لحسن إن شاء الله .
وتما حصول الريادة العمديّة المبطنّة في مثل الفرص بعد مرّت المدفئة في صغراء وكبراء من وجوه مرّاً في طيّ المباحث السابقة ، ويأتي مزيد توضيح له - إن شاء الله - في محلّ

ويمكن الاستدلال به بقاعدة لأشعان ، بناءً على حرياتها عند دورن الأمر بس التعيين والتحجير ، خصوصاً في أجراء الصلاة ونحوها ممّا قد لتمرر بوجوب الاحتياط فيها من لا يبرم به في غيرها

ولا يرد عليها إطلاقاً أدلّه تحجير ولا استصحابه ، لإمكّن الحدشه في الإطلاقات بأنّ لمتبادر منها برده في الاستصحاب ، وفي الاستصحاب تبدل الموضوع ، إذ الميقن نبوته في حار اليقين به لمن لم يحتر شيئاً منهم ، ومع احسار أحدهم تتعز الموضوع . ولا أقلّ من كون لشك فيه

(١) في ص ٣٧٧ وما بعده .

(٢) الذكرى ٣ ٣١٨ ، حكاه عنه البحراني في الحقائق الدصرة ٨ ٤٣٨

ناشئاً من الشك في بقاء المقتضي

وفيه - بعد تسليم لحدثة في لإطلاقات والاستصحاب - أن الحق هو الرجوع إلى المراءة في مثل المقام ، لا الاشتغال
 هذا ، مع أن دعوى انصراف إطلاقات الأدلة إلى التحجير لاسناداني لو سلمت فإنما هي في مثل قوله عليه السلام : «إن شئت سحت وإن شئت قرأت»^(١) مما كان مفاده لتحجير ، فتحه حينئذ دعوى انصرافه إلى إرادته هي الاسداء

ولكنك حير بأن حل أحذر لك ليس كذلك ، بل هي كثير منها الأمر بخصوص التسع على الإطلاق ، وفي جملة الأمر بفتح لكتاب كذلك ، فلا محور رفع اليد عن إطلاق هذه لأوامر سواء أريد بها الاستصحاب أو الوحوب - إلا بمقدار ما يقتضيه «تجمع بين الأدلة بعد لعلم بوحدة الكليف وحوار كل منهما من تعيد إطلاق الأمر متعلق بكل منهما بما إذا لم يحرج من عهدة تكليفه بالإتيان بالإتجار»

وانحاصل أنه لامعى لدعوى لانصراف المربور في مثل قوله «اقرأ في الأوليين وسبح في الأخيرين»^(٢) ومثل قوله في صحيحة زرارة بعد النهي عن القراءة في الأخيرين «وقل سبح الله والحمد لله»^(٣) لحديث ، ومثل قوله عليه السلام «إد كب إماماً فافرا في اركعين الأخيرتين فاتحة الكتاب»^(٤) الحديث ، إلى غير ذلك من لأحذر لكثيره التي ليس في شيء منها إشعار بالتحجير كي يدعى انصرافه إلى التحجير البدوي ، غاية الأمر أنه فهم من

(١) تقدم تحريجه في ص ١٥٧ ، الهامش (٢) .

(٢) تقدم تحريجه في ص ١٦٧ ، الهامش (٥) .

(٣) تقدم تحريجه في ص ١٦٥ ، الهامش (٥) .

(٤) تقدم تحريجه في ص ١٧٤ ، الهامش (١) .

الخارج أن الطلب الوارد فيها ليس للوجوب العيني ، وأنه يجوز الخروج عن عهدة تكليفه بفعل الآخر ، فيقيد إطلاق الأمر المتعلق بكل منهما بما إذا لم يأت بالآخر ، لا بما إذا لم يشرع فيه ، كما هو مقتضى القول بعدم حوار العدول ، كما لا يحصى .

المسألة (السادسة : من قرأ سورة من المزامير في النوافل يجب أن يسجد في موضع السجود ، وكذا إن قرأ غيره وهو يستمع ثم ينهض ويقرأ ما تخلف منها ويركع ، وإن كان السجود في آخرها يستحب له قراءة الحمد ليركع عن قراءة) وقد تقدم شرح هذا كله عند البحث عن حوار قراءتها في النوافل ، فراجع^(١)

[المسألة] (السابعة . المعوذتان) بكسر الواو (من القرآن ، ويجوز أن يقرأهما في الصلوات فرصها ونقلها) فلا خلاف فيه بين أصحابنا ، كما صرح به غير واحد^(٢) .

وشهد له - مضافاً إلى ذلك - حملة من الأخبار

منها . صحيحة صفوان قال صلى بنا أبو عبدالله عليه السلام المغرب فقرأ بالمعوذتين في الركعتين^(٣) .

وحبر مصور بن حارم قال أمرني أبو عبدالله عليه السلام أن أقرأ المعوذتين في المكتوبة^(٤) .

وحبر صابر مولى سام ، قال 'منا أبو عبدالله عليه السلام في صلاة المغرب

(١) ص ٢٢٤ - ٢٢٥

(٢) كاستيد الشفني في مطالع الأنوار ١٢ : ٨٥

(٣) الكافي ٣ ، ٨/٣١٤ ، الوسائل ، باب ٤٧ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ١

(٤) التهذيب ٢ ، ٣٥٦/٩٦ ، الوسائل ، الباب ٤٧ من أبواب القراءة في الصلاة ، ح ٣

فقرأ المعوذتين ثم قال : «هُمَا مِنَ الْقُرْآنِ»^(١)

ونُسب إلى بعض العامة القول بأنهما ليست من القرآن

قال في محكي الذكرى ونُقِلَ عن ابن مسعود أنهما ليست من القرآن ،
وإنما أنزلنا لتعويد الحسن عليه السلام والحسين عليه السلام وخلافه انقراض ، واستقر
الإجماع الآن من العامة وخاصة على ذلك^(٢) انتهى

وقد ورد في بعض الأحبار تصريح بحدوث ابن مسعود في ذلك

مثل ما عن الحبر بن سبطم في طب الأئمة عن أبي عبدالله عليه السلام
أنه سُئِلَ عن المعوذتين أهـ من القرآن؟ فقال الصادق عليه السلام «هُمَا مِنَ
الْقُرْآنِ» فقال الرجل إنهما ليست من القرآن في قراءة ابن مسعود ولا في
مصحفه ، فقال أبو عبدالله عليه السلام «أخطأ ابن مسعود» أو قال «كذب ابن
مسعود ، هُما من القرآن» فقال الرجل فقرأ بهما في المكتوبة ؟ فقال
«نعم»^(٣)

وعن علي بن إبراهيم في تفسيره بسنده عن أبي بكر الحنصلي قال
قلت لأبي جعفر عليه السلام إن ابن مسعود كان يمحو المعوذتين من المصحف ،
فقال «كان أبي يقول إنما فعل ذلك ابن مسعود برأيه ، وهما من
القرآن»^(٤)

ولكن عن الفقه الرضوي تصريح بما ذهب إليه ابن مسعود ، فإنه

(١) الكافي ٣ / ٢٦٦ ، الوسائل ، باب ٤٧ من أبواب القراءة في الصلاة ، ج ٢

(٢) الذكرى ٣ / ٣٥٧ ، وحكاية عنه الحنصلي في بحار الناصر ٨ / ٢٣١ ، وانظر نص الدر
المنثور - للسيوطي - ٨ : ٦٨٣

(٣) طب الأئمة عليهم السلام ١١٤ ، الوسائل ، باب ٤٧ من أبواب القراءة في الصلاة ، ج ٥

(٤) تفسير القمي ٢ / ٤٥٠ ، الوسائل ، الباب ٤٧ من أبواب القراءة في الصلاة ، ج ٦

قال - على ما حكى عنه - «وإنَّ المعوِّدين من لرقية، ليستا من القرآن، أَدْخِلُوهُمَا فِي الْقُرْآنِ، وَقِيلَ إِنَّ حَرْنِيبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْهُمَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - إِلَى أَنْ قَالَ - وَأَمَّا الْمَعْوِدَتَانِ فَلَا تَقْرَأُهُمَا فِي الْفَرَائِصِ، وَلَا بَأْسَ فِي لَنَوَافِلِ»^(١). انتهى.

ولكنَّك حَسِيرٌ بِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ إِنْ كَانَتْ صَادِرَةً عَنِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَا تَكُونُ إِلَّا عَنْ عَلِيٍّ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا هُوَ الْمَطْبُونُ، فَلَا يُلْتَمَسُ إِلَى قَوْلِهِ بَعْدَ مُحَالَفَتِهِ لِلنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ

فرعان :

الأول - صرَّح غير واحد^(٢) بل نُسِبَ إِلَى الْأَكْثَرِ^(٣) بل لمشهور^(٤) أَنَّهُ بِحَبِّ تَعْيِينِ السُّورَةِ بَعْدَ لِحْمَدِ قُلِّ الشُّرُوعِ فِي السَّمَةِ الْمَشْتَرَكَةِ بَيْنِ السُّورِ، وَقَوَاهُ شَيْخُ الْمَرْتَضَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ نَوْحُهُمْ، وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِي بَيِّحَاتِهِمَا بِمَا مَلَّحَصَهُ أَنَّ كُلَّ سُورَةٍ مِنَ السُّورِ الْقُرْآنِيَّةِ فِي حَدِّ دَتِهَا قِطْعَةٌ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ الْمَرْسُولِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالسَّمَةُ حَرَمٌ مِنْ كُلِّ مِثْلِهَا، فَكُلُّ مِثْلِهَا مَعَ سَمَلِهَا مُوَخُوذٌ مَعَايِرَ لَمَّا عَدَاهُ، وَمَعْنَى قِرَاءَةِ كُلِّ سُورَةٍ هُوَ التَّكْسِيمُ بِأَلْفَاظِهَا الْوَعِيَّةِ بِقَصْدِ حِكَايَةِ ذَلِكَ الْكَلَامِ الشَّخْصِيِّ، فَقِرَاءَةُ سَمَلَةٍ كُلِّ

(١) الفقه الميسوب للإمام الرضا عليه السلام ١١٣، وحكاة عنه سحراني في الحدائق الناصرة ٨

(٢) مثل : العلامة الحلي في تحرير الأحكام ١/ ٨٢٩/٢٤٣، وتذكرة لفقهاء ٣: ١٥٠، الفرع ١٨ من المسألة ٢٣٤، ونشيد في الأبيات ٥٨، وسين ١٥٧، وندروس ١: ١٧٣، واندكزي ٣: ٢٥٥، وابن فهد الحلي في تموجير الحاوي (ضمن رسائل العشر) ١٨، ومحقق الكركي في جامع المقاصد ٢: ٢٨١، والحمزة (ضمن موسوعة حياة المحقق الكركي وأثره) ٤، ١٦١-١٧٢، والشهيد الثاني في مقاصد العلية ٢٥٣

(٣) الناصب إلى الأكثر هو المحسن في بحار الأنوار ٨٥: ١٨

(٤) ناصب إلى المشهور هو سحراني في حدائق الناصرة ٨: ٢٢٢

سورة هو التلَفُظُ بها بقصد حكاية خصوص السملة النارة معها، فلو قرأ السملة التي قصد بها حكاية سمة الإخلاص لا يصدق عليها قراءة حرة سورة الجحد أو لعريمة، فلو بدا له أن يقرأ سورة الجحد لا يحديه صم بقية السورة في صيرورة السملة التي قرأها بقصد الإخلاص مصداقاً لقراءة سملة الجحد، ألا ترى أنه لو قل في أثناء الصلاة ﴿وجاء من أقصى المدينة رجل﴾ فاصد به حكاية كلام الله البار في سورة يس^(١)، صدق عليه قراءة القرآن، وأما لو قصد به الإحار أو حكاية كلام شخص آخر، اندرج في كلام الأدميين، المصطل لصلاته، ولا يحديه صم ما يسمح به للقرآنية في انقلاب هذا الحرة وصورته حكاية كلام الله بعد أن لم يكن كذلك حين صدوره

وكذا لو قلنا بأن قراءة العزيمة مصفاً حتى بسملتها مطلة للعريضة، فلو شمل بقصد العريضة، تبص صلاته وإن بدا له بعد قراءة السملة أن يجعلها حرة من سورة أخرى، بخلاف عكسه، فلا نحاس ذلك بأحراء المركبات الحارحية المشتركة بينها وبين غيرها مما لا مدخلية للقصد في قوام ذاتها الصالحة من حيث هي للحرثية، كالحل الذي يتركب منه السكبحس،، والأطريق، أو القائمة المشتركة بين قائمة السرير والباب، إذ الحرة في المثال هو ذات الحل أو لقائمة من حيث هي، بخلاف مثل المقام الذي لا يصلح الحرة للحرثية إلا مع اقترانه بالقصد، أي قصد حكاية خصوص السملة الشخصية التي هي حرة هذه السورة، لا قصد جعلها حرة أمها في مقام الحكاية كي يقال إن قصد العاية لا يعقل أن يكون من

(١) يس (٣٦) : ٢٠ .

مشخصات الشيء ومقوماته ، فإن صدق قراءة بسملة هذه السورة لا يتوقف على هذا القصد، بل على الأول .

والحاصل أنه لا يعتبر في صلاحية السميه للحرثية من سورة أو خطبة ونحوها إيجادها بقصد تجنبها حرماً من نكث لسورة أو الخطبة لا في مقام الإنشاء ولا في مقام الكتابة ولا في مقام الحكاية ، ولكن يعتبر في صدق قراءة بسمتها أن يكون خصوص السملة التي أنزلها الله تعالى حرماً منها مقصوداً بالحكاية ، كما أنه يعتبر في صدق قراءة البسملة المكتوبة في النوح المنقوش فيه إحدى السُور - مثلاً - أن يكون خصوصها مقصوداً بالقراءة^(١) .

هد محض ما أفاده **بَيِّنُ** في تقريب الوحه لأول مع مزيد توضيح وتقريب إلى الدهن .

ثم قال في تقريب الوحه الثاني ما ملخصه أنه لو سلمنا عدم مدحلية قصد حكاية الشخص في ضرورة السملة حرماً من السورة على حد سائر المركبات الحارثية ، فنقول إذا قرأ نسميه بقصد كونها حرماً من سورة التوحيد ، يصدق عليه أنه أتى بحرمة من سورة التوحيد ولم يأت بحرمة من سورة الجحد ، فإذا صم إليها باقي سورة الجحد وإن أوجب ذلك صدق سورة الجحد على لمجموع المجتمع في الدهن من الأجراء الموجودة تدريجاً ولكنه لا يوجب أن يصدق على الفعل المتقدم أنه قراءة جزء من سورة الجحد ، أي لا يوجب صدق كونه مشعولاً بقراءة سورة الجحد حين اشتغله بهذا الجزء كي يحترق به في مقدم لإطاعة ، كما هو أمر المولى عنده

بالاشتغال بنحت السرير في قطعة من الرمان ، فإذا اشتعل في بعض ذلك الزمان سحت قائمة بقصد قائمة السب ، لا يحده الإنسان بقية الأحرار سبة السرير في حصول الإطاعة^(١)

ويرد على هذا الوجه : أنه إن أُريد أنه بعد لصم أيضاً لا يصدق عليه أنه قرأ سورة كذا وإن صدق عليه أنه تنفط بجميع أحرثها بدعوى أن قراءة الشيء عرفاً تحض من مطلق التنفط به ، كما يظهر ذلك من حملة من كلماته لتي طويها ذكرها ، فيه أن مرجعه إلى الوجه الأول من أن للقصد دخلاً في قوام حرثيتها ؛ لوجودها بحكثي ، وسيأتي الكلام فيه .

وإن أُريد أنه لما لم يكن حرر حصونها عنوان حرثيتها سورة الححد معصوداً للمتكلّم لا يصح وقوعها جزءاً لسورة الححد في مقام امتثال الأمر بقراءة هذه السورة ، كما يظهر ذلك من تمثيه بقائمة السرير ، فيه أن هذه إنما يقدح في حصول إطاعة الأمر بقراءة سورة الححد لو كانت هذه لسورة بهذا العنوان واقعة في حيز الطلب ، كما في فاتحة الكتاب ، وأما إذا كان المأمور به قراءة سورة أعم من هذا أو ذلك فلا يعتبر في صحة أحرار المأمور به في مقام الإطاعة إلا وقوعها بقصد حرثيتها لهذا العنوان الأعم ، وإتيان الحرر المشترك بقصد أن يجعله حرراً لأحد العردين لا يعين عليه فعله ، ولا يوجب بطلان هذا الحرر عند اختياره العرد الآخر ، كما لو كان مختيراً في ذكر الركوع أو السجود بين أن يقول «سبحان ربّي العظيم وبحمده» أو «ربّي الأعلى» فاحتار أحدهما وبد له في الأثناء العدول إلى الآخر ، أو كان مأموراً بأن يصنع إما سب أو السرير ، سحت قائمة بقصد

الباب ثم بدا له اختيار السرير ، فلا مقتضي لإعادته بعد فرض اتحاد ماهية الجزء وتحققه بداعي الحروح عن عهدة هذا التكليف المبحر عليه ، ولو سلم لروم عادته في مثل العرض فلا سلمه فيما لو أتى بالقدر المشترك بقصد أن يجعله حرراً لما يختاره عند لامباز ، كما لو كان مكلفاً بالمشي إماماً إلى در ريد أو عمرو ، واشترك في نصف الطريق فمشى هذا النصف عازماً على اختيار أحد العردين لدى الامتياز

ودعوى أنه لا بد في امثال لأمر لتحيرى من اختيار أحد العردين من حين الأحد في الامتثال عربة عن شاهد ، بل الشواهد على خلافها . وأما لوجه الأول فيرد عليه ما عرصة عليه السلام على نفسه ودفعه بما لا يسلم عن الحادثة حيث قال - بعد أن فرغ على لوجهين المربررين - محرّد قصد سورة غير معينة بالسمله لا يوجب قابليتها لأن تُصمّ إلى سورة معينة فتصير حرراً منها - ما لفظه بأدنى اختلاف في التعبير

فإن قلت هذه السملة التي قرأها بقصد سورة لا يعيها لا شك في أنه يصدق عليها القرآن ، فإذا صدق عليها القرآن فبما أن يصدق عليها أنها بعض من سورة دون سورة ، وإن أن يصدق عليها أنها بعض من كل سورة بمعنى أنها قابلة لها ، إذ لو لم يصدق عليها أنها بعض سورة أصلاً ، لم يصدق عليها لقرآن ، مع أنه صدق عليها قطعاً ، ولا يجوز أن يصدق عليها بعض من سورة دون أخرى ، فتعين كونها بعضاً من كل سورة بمعنى قابليتها لذلك .

قلت كونها قرناً مسلماً ، يصدق عليها أنها حرّ من كل سورة بمعنى أنها قابلة لأن يقصد بها حين القراءة كل سورة ، لا أن هذه التي لم يقصد بها سورة قابلة لأن نصير بعد لصم حرّ من كل سورة ، ولا تسامي بين أن

يصدق كلُّي على شيء، كالقرآن على السملة التي لم يقصد لسورة، وأن لا يصدق عليه أنه جزء من هذه لسورة ولا من ذلك ولا من تلك، نظيره ما إذا طلب المحاطب الإتيان برجل منهم شائع، فإنه يصدق عليه أنه طلب رجلاً، لكن لا يصدق عليه أنه طلب ريداً ولا أنه طلب عمرواً ولا أنه طلب بكرأ وإن كان كلٌّ مَرُّ أتى به حصص الامتثال، لكن الكلام في تمثيل القراءة وتشبهها بالطلب، وأنه لا يجب على ما يعرض للواحد منهم أن يعرض لشيء من الاحاد الخاصة، فإنما يرى بالعان أن من قصد بالسملة محرّد القرآن لا يصدق عليه أنه قرأ بعض سورة التوحيد ولا بعض سورة كذا ولا بعض سورة العريضة، فكلُّ حكم يترتب على سورة خاصة وحرثها لا يترتب على قراءة هذه السملة، فإدّ أمر الشارع تحبيراً بقراءة سورة من بين السُّور، فلا بدّ من أن يصدق حين بقراءة أنه مشغول بالسورة العلانية، وهذا منسوب عن هذا للشوحيش انتهى

أقول : بعد فرض صدق قراءة القرآن على هذه السملة كما هو الحق وحب أن يكون المقرء من أحرء لقرآن، ضروره عدم صدق قراءة القرآن على قراءة ما ليس من أحرائه فصحة سلب القراءة عن كلّ جزءٍ حرّ يباقص ثوتها في الحمله، فالدى يصحّ سلبه هو بعبه عن كلّ واحدةٍ منها بعنوانها المخصوص بها من حرثيتها لهذه السورة أم من ذلك، وأمّا بعنوان كونها سملةً من حيث هي فكلٌّ منها مصدق لها، كما في مثال الطلب، فإن معنى أنه لم يطلب ريداً أو عمرواً أو بكرأ هو أن واحداً منها بخصوصه لم يتعلّق به الطلب، لا أنه معايير لم تتعلّق به الصب، وهو فردٌ ما من الرجل،

والأمتع تحقق الامتثال به ، بل كلُّ منها مصداق للمطوب ولكن حصوص شخصه غير مقصود بالطلب ، فهذا معنى أنه لم يصب ريداً ، وإلا فما يأتي به من المصاديق عين ما تعلق به انصب ، فإن الكلّي الطبعي الذي هو متعلق الطلب عين مصاديقه الخارجية ، فعيما نحن فيه نقول إذا التفت إجمالاً إلى وجود السملة في القرآن أو قوله تعالى ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ في سورة الرحمن فقرأها في صلاته بقصد تلك الآية التي تصوّرُها على سبيل الإجمال ، صدق عليه أنه قرأ آيةً من القرآن أو من سورة الرحمن ، ولكن المقروء هو طبيعة تلك الآية الصادقة على كلِّ من مصاديقها ، فيصدق على كلِّ منها أنها هي الآية التي قرأها ونكر لا على وجه يميّرها عما يشاركها في الماهية ، فيصح أن يجعلها جزءاً من أي سورة شاء انضمام الباقي إليها ، لأنه بعد الانضمام يصدق أنه قرأ مجموع هذه الآيات التي هي تمام السورة ، أما حرزها الأول الذي هو السملة فقد قرأها على سبيل الإبهام والإجمال ، وما عداها تفصيلاً .

نعم ، لا ينع مثل هذه القراءة إطاعة للأمر بقراءة هذه السورة لو كانت هي بعينها متعلقة للطلب ، كما في فاتحة الكتاب ، لعدم وقوع حرزها الأول على الوحة الذي تعلق به الطلب ، أي عنوان حرزيتها لهذه السورة ، وأما إذا كان المأمور به قراءة سورة على إطلاق كما فيما نحن فيه ، فلا مانع عن صحتها بعد فرص كون هذا العنوان مقصوداً له حال الإتيان بسمتها

فالأظهر عدم اعتبار قصد سورة معينة ، ولكن لو عيّنها خرجت السملة عن صلاحية الحرزية لما عداها ، فلو بدا له لعدول حيثيذ فعليه إعادة السملة ، بخلاف ما لو قرأها على حجة الإبهام والإجمال ، كما يظهر وجهه ممّا مرّ

ثم إننا لو اعتبرنا التعيين ، يكفي في حصوله القصد الإجمالي الموحب لاختيار سورة خاصة في صلاته بمقتضى عادته ، فلا مناقضة بين ما حكى عن الشهيد والمحقق الثاني وغيرهما من الموى بصحة الصلاة فيما لو جرى على لسانه سمة مع سورة ، مستدلين بتحقيق الامتنان ، وبين ما حكى عنهم من اعتبار التعيين^(١) ، فإن جرى المجموع على لسانه لا يكون إلا بداع واحد ، فلا يُعقل أن تكون السمة بحرية على لسانه غير سمة تدل أسورة حتى لو فرض كون مشيئة محرر تعويد للسان وحصول الطق بها لا عن قصد ، كما في النائم ، فإن التعويد يؤثر في الطق بما تعود به ، وهو المجموع ، دون غيره . فلا شك صحة صلاته في مثل هذا الفرض أيضاً من هذه الجهة ، بل من حيث اعتد قصد الإطاعة في أجراء الصلاة ، فهو لم يكن دهاوله مافياً لاسعاث ما جرى على لسانه عن عزم إطاعه الأمر بالصلاة كما هو المعتبر في سائر أحوالها ، لا يكون مافياً لصحتها ، كما ربما يوصى إليه بعض لأخبار الائمة في مسألة العدول

الثاني : لا خلاف على ظاهر في أنه يحوز العدول من سورة إلى أخرى في الجملة

وفي الحديث قال لمشهور بين لأصحاب : رضوان الله عليهم حوار العدول من سورة إلى أخرى ما لم يبلغ نصفها أو يتجاوز نصفها على الخلاف في ذلك ، وأنه يحرم بعد سماع لحد المذكور ، إلا في سورتين التوحيد والحمد ، فإنه يحرم العدول عنهما بمجرد اشروع فيهما ، أو بكرة

(١) الذكرى ٣ ٣٥٥ ، جامع المقاصد ٢ ٢٨١ - ٢٨٢ ، والجعفرية رصم موسوعة حياة لمحقق الكركي وأثاره ٤ ١١٢ ، ولحاكي عنهما هو العاملي في مفتاح الكرامة ٢ ٤١١ و ٤١٢

- على الخلاف -، لا إلى الجمعة والمسافقين في يوم الجمعة، فإنه يعدل منهما إلى السورتين المذكورتين ما لم يبلغ نصف أو يتجاوزهُ على الأشهر^(١).
انتهى

والأصل في هذا الحكم أحار كثيرة

منها: صحيحة عمرو بن أبي نصر قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يقوم في الصلاة يريد أن يقرأ سورة فيقرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ و﴿قل يا أيها الكافرون﴾ فقال «يرجع من كل سورة إلا ﴿قل هو الله أحد﴾ و﴿قل يا أيها الكافرون﴾»^(٢)

وصححه الحلبي قد قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل قرأ في العداة سورة ﴿قل هو الله أحد﴾ قال «لا بأس، ومن افتتح سورة ثم سادها أن يرجع في سورة غيرها فلا بأس إلا ﴿قل هو الله أحد﴾ لا يرجع منها إلى غيرها، وكذلك ﴿قل يا أيها الكافرون﴾»^(٣)

وموثقة عبد بن دريرة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أراد أن يقرأ في سورة فأحد في أخرى، قل «ليرجع إلى السورة الأولى إلا أن يقرأ - ﴿قل هو الله أحد﴾» قلت رجل صلى الجمعة فأراد أن يقرأ سورة الجمعة فقرأ ﴿قل هو الله أحد﴾، قال «يعود إلى سورة الجمعة»^(٤).

وموثقته الأخرى عن أبي عبد الله عليه السلام أيضاً في الرجل يريد أن يقرأ

(١) المحقق الناصري ٨ ٢٠٧-٢٠٨

(٢) الكافي ٣ ٢٥/٣١٧، التهذيب ٢ ٩٠ ١٠٥٢، الواسع ١١٦٦/٢٩٠، الباب ٣٥

من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١

(٣) التهذيب ٢ ٧٥٣/١٩٠، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢

(٤) التهذيب ٣ ٦٥١/٢٤٢، الوسائل، الباب ٦٩ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٣

السورة فيقرأ غيرها، فقال: «نه أن يرجع ما بيده ويبين أن يقرأ ثلثيها»^(١).
وصحيفة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام في الرجل يريد أن
يقرأ سورة الجمعة في الجمعة فيقرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ قال «يرجع إلى
سورة الجمعة»^(٢).

وعن أحمد بن محمد - في الصحيح - نحوها^(٣).
وصحيفة لحلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا فتحت صلاتك
﴿قل هو الله أحد﴾ وأنت تريد أن تقرأ غيرها فامض فيها ولا ترجع إلا
أن تكون في يوم الجمعة فبنت ترجع إلى الجمعة ولمناقين»^(٤).
وحسن علي بن حمزة - لمروي عن قرب الإسناد عن أحبه
موسى عليه السلام، قال: سألت عن رجل أراد سورة فقرأ غيرها هل يصلح له
أن يقرأ بعدها ثم يرجع إلى (سورة الكي) أراد؟ قال: «نعم ما لم تكن
﴿قل هو الله أحد﴾ و﴿قل يا أيها الكافرون﴾» وسألت عن القراءة في
الجمعة بما يقرأ؟ قال: «سورة الجمعة و﴿إذا جاءك المنافقون﴾ وإن
أحدث في غيرها وإن كان ﴿قل هو الله أحد﴾ وقطعها من أولها وارجع
إليهما»^(٥).

(١) التهذيب ٢/٢٩٣، الوسائل، باب ٣٦ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢
(٢) الكافي ٣/٤٢٦، التهذيب ٣/٢٤٢، الوسائل، الباب ٦٩ من أبواب القراءة في
الصلاة، ح ١.

(٣) التهذيب ٣/٢٤١، الوسائل، الباب ٦٩ من أبواب القراءة في الصلاة، دليل
ح ١.

(٤) التهذيب ٣/٢٤٢، الوسائل، باب ٦٩ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢
(٥) قرب الإسناد ٢٠٦ - ٨٠٢/٢٠٦، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب القراءة
في الصلاة، ح ٣، والباب ٦٩ من تلك الأبواب، ح ٤.

وعن علي بن جعفر في كتاب مسائل نحوه، إلا أنه قال فيما سألته أولاً هل يصلح له بعد أن يقرأ نصفها أن يرجع؟ لحديث^(١)

وعن الشهيد في لذكرى بطلاً من كتاب بواب السريطي عن أبي العباس في الرجل يريد أن يقرأ سورة فيقرأ في أخرى، قال: «يرجع إلى لتي يريد وإن بلغ النصف» هكذا عنه في لحدائق عن الذكرى^(٢)، ولكن نقل عن البحار أنه نقل عن الذكرى أن فيها عن أبي العباس عن أبي عبدالله عليه السلام: في الرجل، إلى آخره^(٣)

وعن كتاب دعائم الإسلام فن روي عن جعفر بن محمد أنه قال «من بدأ بالقراءة في الصلاة سورة ثم رأى أن يتركها وبأحد في غيرها فله ذلك ما لم يأخذ في نصف السورة الأخرى، إلا أن يكون بدأ بـ ﴿قل هو الله أحد﴾ فإنه لا يقطعها، وكذلك سورة الجمعة أو سورة المنافقين في الجمعة لا يقطعها إلى غيرهما، وب بدأ بـ ﴿قل هو الله أحد﴾ قطعها ورجع إلى سورة الجمعة أو سورة المنافقين في صلاة الجمعة يحرقه خاصة^(٤)

وعن الفقه الرضوي، قل وقد لعالم لا تجمع بين السورتين في الفريضة وسئل عن رجل يقرأ في مكتوبة نصف السورة ثم يسي فبأحد في الأخرى حتى يصرع منها ثم يذكر قبل أن يركع، قال لا بأس به، وتقرأ في صلواتك كلها يوم الجمعة وليلة الجمعة سورة الجمعة والمنافقين وسبح

(١) مسائل علي بن جعفر ٢٦٠/١٦٤، و٢٤٥، ٥٨٠، وعنه في الحدائق لاصرة ٢٠٩٠٨

(٢) الذكرى ٣، ٣٥٦، الحدائق لاصرة ٨: ٢١٠

(٣) الحدائق لاصرة ٨: ٢١٠، بحار الأنوار ٨٥: ٦١، ٤٩

(٤) دعائم الإسلام ١٦١: ١، وعنه في الحدائق لاصرة ٨: ٢١٠، ٢١١

اسم ربك الأعلى . وإن سبقتها أو وحدهً منها فلا إعادة عليّ ، وإن ذكرتها من قبل أن تقرأ نصف سورة فارجع إلى سورة الجمعة ، وإن لم تذكرها إلا بعد ما قرأت نصف سورة فامض في صلاتك»^(١)

أقول : طاهر قوته «ثم يسي فيأخذ في الأخرى» أن الأحد في الأخرى وقع سبباً ولم يتعطر حتى فرغ منها إلا أنه سبي ما قرأه أولاً فشرع في الأخرى عمداً بعمله عما قرأ ، ولعالب في الأحد سبباً هو الأحد من الأثناء عند تشابه كميتهما ، فعلى تقدير إرادة مثل هذا الغرض - كما هو الطاهر - يكون أحسباً عما حر فيه ، ويكون من مؤيدات الروايات الواردة في حوار التعميص .

وبحواه صححة عبيد الله بن عيسى الحسيني ونسب لصاح الكسبي وأبي بصير كلهم عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يقرأ في المكنونة نصف سورة ثم يسي فيأخذ في أخرى حتى يفرغ منها ثم يذكر قبل أن يركع ، قال «يركع ولا يصره»^(٢)

وأظهر منهما دلالة على براءة هذا لمعنى حر عني بن جعفر - المروي عن كتاب المسائل - عن أبيه عليه السلام ، قال سألت عن الرجل يفتح السورة فيقرأ بعضها ثم يحطى فيأخذ في غيرها حتى يحتمها ثم يعم أنه قد أحصاه هل له أن يرجع في الذي فتح وإن كان قد ركع وسجد؟ قال «إن كان لم يركع فيرجع إن أحس ، وإن ركع فليمض»^(٣)

(١) الفقه المسبوق للإمام محمد بن عيسى عليه السلام ١٣٠ و ١٢٥ ، وعنه في الحقائق المصرة ٨ ٢١٠ .

(٢) التهذيب ٢ ١٩٠ - ٩٠ ، ١٥٤ ، الوسائل ، باب ٣٦ من أبواب القراءة في الصلاة ، ج ٤

(٣) مسائل علي بن جعفر ١٦٢ / ٢٥٣ ، وعنه في الحقائق المصرة ٨ ٢١٠

فلاستشهاد بمثل هذه الروايات لما نحن فيه - كما في الحدائق^(١)
وعيره^(٢) حيث عدّوها من أحدر الباب - لا يحلو عن نظر

وكيف كان فقصة الجمع بين أحدر الباب تقييد إطلاق الأحبار الدالة
بظاھرھا على جوار العدول مصفاً بقوله عليه السلام في موثقة عبيد بن رزارة «له
أن يرجع ما بينه وبين أن يقرأ تشيه»^(٣) فإن ظاھرھا أنه ليس له العدول بعد
قراءة التثنية، كما أن صريحها أن له العدول قبل طلوع الشمس وإن تجاوز
النصف، وليس في شيء من الأحدر المروية ما ينافي ذلك، عدا قوله عليه السلام
فيما رواه في الذكرى عن نودر الرضوي «يرجع إلى التي يريد وإن بلغ
النصف»^(٤) فإن المعبر - «إن» الوصلية مشعر بكون بدوع النصف هو العود
الحقيقي الذي يهني عنده حور الرجوع، ومفهوم قوله عليه السلام في الخبر
المروى عن كتاب دعائم الإسلام «قله ذلك ما لم يأخذ في نصف السورة
الأخرى»^(٥) وقوله في الرضوي «وإن لم تذكرها إلا بعد ما قرأت نصف
سورة فامض في صلاتك»^(٦)

وشيء مما ذكر لا يصلح لمعرضة الموثقة، فإنها بعد العوض عن
أسانيدھا تقصر عن مكافئة لموثقة من حيث دلالة أيضاً

أما الأول، فواضح، فإن عاتق الإشعار لا الدلالة، فمحتمل أن تكون
الكتابة في هذا التعبير عدم حصول بدعي للعدول ورفع اليد عما قرأ عالماً

(١) الحدائق المصرة ٨ ٢٠٩ - ٢١٠

(٢) جواهر الكلام ١٠ ٥٨ - ٥٩

(٣) تقدّمت الموثقة في ص ٣٨٥ - ٣٨٦

(٤) تقدّم خبر البرطبي في ص ٣٨٧

(٥) تقدّم خبر الدعائم في ص ٣٨٧

(٦) تقدّم الرضوي في ص ٣٨٧ - ٣٨٨

لَا قِيلَ بِلَوْغِ النِّصْفِ .

وَأَمَّا الرِّصَوِي فغايته لظهور في رِجْوٍ لِمَصِيٍّ بعد قراءة لِنِصْفٍ ، فهو لا يعارض البَصْرَ ، مع ، مَكَّنَ مع لظهور بَصْرٍ ، لورود لأمر بالمَصِيٍّ عقيب الأمر بالرحوع الذي هو بمعنى لِهَيَّ عَنِ الْمَصِيٍّ ، فلا يظهر منه أريد من الرحصة ، كما لا يخفى

وَأَمَّا حَرِّ الدَّعَائِمِ فلا يحلو لِعَطْفِهِ عَنِ تَشْوِيشٍ ، فَبَدَلُ عِبَارَتِهِ الْمُحْكِمَةِ فِي نَسْخَةِ الْحَدَّثِ وَالْحَوَاهِرِ الْمَوْحُودَتِينَ عِنْدِي «فِي نِصْفِ السُّورَةِ الْآخَرَى»^(١) بِالتَّأْسِثِ ، فَعَنَى هَذَا لَيْسَ بِضَافٍ وَلَا طَاهِرٌ فِي إِزَادَةِ النِّصْفِ الْآخَرِ مِنَ السُّورَةِ الَّتِي يَدُ بَقَرَتْنَاهَا . بَلْ طَاهِرُهُ إِزَادَةُ السُّورَةِ الَّتِي يَرِيدُ لِعُدُولِ إِلَيْهَا ، فَكَانَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ مَا لَمْ يَأْخُذْ مِنْ وَسْطِ السُّورَةِ الَّتِي يُعَدَّلُ إِلَيْهَا بَلْ مِنْ أَسْتَدَانِهَا حَتَّى يَقْرَأَ سُورَةً كَامِلَةً

نَعَمْ ، فِي نَسْخَةِ الْمُسْنَدِ^(٢) رَوَى مُطْعَمُ «الْآخَر» بَدَلُ «الْآخَرَى» وَلَكِنْ لَا وَثُوقَ بِصَحَّتِهَا .

وَكَيْفَ كَانَ فَلَا يَبْهَصُ شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ دَلِيلًا لَطَرْحِ الْمَوْثِقِ

فَمِنْ هَذَا قَدْ يَقْوَى فِي الْبَطْرِ صِحَّةُ مَا حَكَى عَنْ كَاشِفِ الْعَطَاءِ مِنَ الْقَوْلِ بِفَاءِ التَّحْيِيرِ إِلَى التَّشْيِيرِ^(٣) ، نَمَسَّكَ بِهِدِهِ لِمَوْثِقَةٍ ، مَعَ مُوَافَقَتِهِ لِأَصَالَةِ نَقَاءِ التَّحْيِيرِ ، الَّتِي قَرَّرَهَا فِي مَسْنَدِ تَنْحْيِيرِ بَيْنِ الْفَرَاءَةِ وَالتَّسْيِيرِ فِي الْآخِيرَتَيْنِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَشْكُرُ ذَلِكَ بَعْدَ دُعَاءِ غَيْرِ وَاحِدٍ^(٤) مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى

(١) حَدَّثَنَا الْقَاضِي الْبَاصِرُ ٨ ٢١١ ، جَوْهَرُ الْكَلَامِ ١٠ ٥٩ .

(٢) مُسْنَدُ الشَّيْخَةِ ٥ ١١٢ .

(٣) كَشَفُ الْعَطَاءِ ٣ ١٧٨ ، بِوَحْيِكَاهِ عَنْهُ صَاحِبُ الْجَوَاهِرِ فِيهَا ١٠ ٦٠ .

(٤) كَالْأَرْدَبِيلِيِّ فِي مَجْمَعِ نَهْدَةِ وَبَرَهَانَ ٢ ٢٤٥ ، وَالشَّهِيدِ الثَّانِي فِي رَوْضِ الْحِجَابِ ٢ ٢٠٢ .

عدم حوار العدول بعد تحاور النصف ، كما ربما يؤيده عدم نقل الخلاف فيه عن أحدٍ سواه .

نعم ، في الحدائق قوى حوار لعدول مطلقاً ، أحداً بإطلاق أغلب الأحبار ، وأصالة بقاء التخيير^(١) .

ولكنه ليس شيء ، لوحوب رفع اليد عن الأصل والإطلاقات بالحرر المقيّد ، وهو الموثقة المريرة^(٢) ، لو لم تكن مخالفة للإجماع ، وإلا فالإجماع ، فالقول بعدم حوار الرجوع بعد تحاور نصف كد هو مطنة الإجماع إن لم يكن أقوى فلا ريب في أنه أحوط

وما عن غير واحد من تحديدته بما إذا لم يسمع النصف كما عن الحنّي وغيره^(٣) - ضعيف ؛ فإنه - مع مخالفته للأصل وإطلاقات الأدلة السليمة عن المقيّد فيما لم يتحاور النصف - مخالف لصريح بعض الأحبار المتقدمّة ، كقوله ^(٤) في حرر الرنطى^(٥) : « فإن بلغ النصف »

والخدشة في دلالة على حوار العدول عند بلوغ النصف فيما هو محلّ الكلام - مدعوى أن موردها ما ترك قاصداً لقراءة سورة فقرأ غيرها لا عن قصد ، فلا اعتداد بهذه القراءة أصلاً ، بل عليه بعد الالتفات والتنه ولو بعد الفراغ منها إما إعادتها أو قراءة سورة غيرها ، فهي أحسن عمّا نحن فيه - مدفوعة : بأنّ جُلّ الأحبار الواردة في الباب لولا كلّها إنما وردت في مثل

(١) الحدائق الباصرة ٨ : ٢١٥

(٢) في ص ٣٨٥ - ٣٨٦

(٣) السرر ١ : ٢٢٢ ، والشهيد في دروس ١ : ١٧٣ ، وحكه عنهما لبحراني في الحدائق

القاصرة ٨ : ٢١١ .

(٤) تقدم خبره في ص ٣٨٧ .

ما وقع عنه السؤال في هذه الرواية ، مع أنَّ صريح جملة منها عدم العدول ، والمصني في صلاته إن كان ما جرى أولاً على لسانه سورة الجحد والتوحيد ، بل وكذا هذه الرواية طهرها عدم الرجوع بعد بلوغ النصف ، فهذا كله ينافي الكلام المبرور ، فيس المراد بقوله «اقرأ غيرها» أنه جرى ألفاظ تلك السورة على لسانه بلا شعور أصلاً على وجهه عند كلام النائم والعامل بحيث ينافي صحته وحرثيته بعبادة ، بل المقصود بقوله «أراد أن يقرأ السورة فيقرأ غيرها» أو غير ذلك من العناثر الواردة بهذا المضمون في سائر الأحاديث أنه كان مريداً قبل التوصل إلى محل السورة أن يقرأ في هذه الركعة - مثلاً - السورة العلاءة ، فعند وصوله إلى محلها عمل عن ذلك فأحد في سورة أخرى بمقتضى قصده الإجمالي المعروف في نفسه الساعث به على الإنياح بأجزاء الصلاة تدريجاً على حسب معروسيته في نفسه على سبيل الإجمال ، لا أنه يصدر منه قراءتها بلا شعور أصلاً على وجهه ينافي حرثيتها للعبادة .

نعم ، وقع في ديل عبارة الرضوي التحديد بأقل من النصف^(١) ، ولكن لا حجية فيه ، كما تقدمت لإشارة إليه ، مع إمكان إرجاعه إلى الأول ، جمعاً بين الأدلة ، كما لا يخفى .

وهل يعتز في حوار العدول عن الجحد والتوحيد إلى الجمعة والمصافقين أيضاً التحديد بعدم تحوير لنصف ، كما حكى عن بعض^(٢) ، بل

(١) راجع ص ٣٨٨

(٢) كابن ادريس في اسرائر ١ : ٢٩٧ ، والشهد في الدروس ١ : ١٧٣ ، والمحقق الكركي في جامع المقاصد ٢ : ٢٨٠ ، والشهد الثاني في روض الجنان ٢ : ٧١٥ ، وحكاية عنهم لعالم في مفتاح الكرامة ٢ : ٤٠٩

ربما تُسبب إلى المشهور^(١)، بل ربما يقصبه فحوى إطلاق حكمهم في فتاويهم ومعاهد إجماعاتهم لمحكمة بعدم حوار العدول عما عداهما بعد تجاوز الصف إلى سورة أخرى شاملاً بإطلاقه العدول إلى الجمعة والماضين، أم لا يعتبر فيهما ذلك بل يحور العدول عنهما إلى السورتين مطلقاً، كما هو صريح آخرين^(٢)؟ وجهان، أوجههما الثاني؛ لإطلاقات أدلته السليمة عما يصلح لتقيدها، ونحوى غير قطعية، فلا اعتداد بها في الأحكام التعبدية مع ما في أصلها من انصر، إذ لم يُعلم إرادة المُجمعين من إطلاق كلماتهم عموم المصح حتى بالنسبة إلى الجمعة والماضين في يوم الجمعة.

ودعوى ظهور كلماتهم في ذلك بمقتضى الإطلاق، وهو حجة بعد العَصْر من إمكان دعوى انصرافها عن مثل لقرص لدى الالتفات إلى ما فيه من الخصوصية، غير محددة، إذ المدار في حجة الإجماع على استكشاف رأي المعصوم من آراء المُجمعين، وهو موقوف على العلم برأيهم، لا التعبد بطواهر ألسانهم

نعم، لو قلنا بحجة الإجماع لمقول وكونه كمنون الأحذر، اتَّحه التمسك بإطلاقه، ولكنَّ المصنف فاسد، ولأنَّه حوار العدول من سائر السُّور أيضاً إلى الجمعة والماضين مطلقاً ما دام بقاء محلّه، أي قبل الفراغ من السورة التي ابتدأ بها، ولكنّه لا يحسب عن تردّد خصوصاً بعد الالتفات

(١) نسبته إلى المشهور الشهيد الثاني في مسند لأهله ١، ٢٤٩، وكذا البحراني في الحدائق الناضرة ٨، ٢٨٠.

(٢) كالطوسي في النهاية، ٧٧، والمسبوط ١٠٦، والعلامة الحلي في تحرير الأحكام ١، ٨٦٤/٢٤٩، وتذكرة الفقهاء ٣، ١٥٠، المسألة ٢٣٤، وابن مهد الحلي في موجز الحاوي (ضمن الرسائل العشر) ٧٨.

إلى وقوع التصريح بالمنع عنه في الرضوي^(١)

ثم إن المراد بجوار العدول إليهما من لحدود والتوحيد وكذا من غيرهما أيضاً بعد تحاور النصفين جوارياً إنما هو العدول إليهما على حسب معهوديتهما في الشريعة بأن أتى بأولاهما في الركعة الأولى، وبالثانية في الثانية؛ لأن هذا هو الذي يستقضى لدى لذهن من إطلاق النصوص والتأويل.

وهل يختص الحكم بالجمعة، ثم يعم الطهر من يومها أو مع العصر أيضاً، أم مطلق صلاة يوم الجمعة حتى لصح؟ وجوه، بل ما عدا الأخير منها أقوال، وأما الأخير فهو احتمال أدهاء في الجواهر معترفاً بعدم وجدان قائل به^(٢)

أما الأول فقد قوّى في الحدائق^(٣) لرعيه أن الجمعة هو مورد أغلب النصوص الواردة في جوار العدول، وما في بعضها من الإطلاق - كقوله عليه السلام في صحيحة الحلبي - «إلا أن تكون في يوم لجمعة فإليك ترجع إلى الجمعة والمصنفين»^(٤) - يجب حملها على صلاة الجمعة، كما صرححت به بقية أخبار المسألة حملاً للمطلق على المقيد.

ثم قال ويعصد ذلك الروايات دلالة على تحريم العدول عن هاتين السورتين - أي التوحيد والتوحيد - مصنف، فيجب الاقتصار في التحصيص على القدر المتيقن من مورد النص، وهو صلاة لجمعة خاصة^(٥) انتهى

(١) تقدّم الرضوي في ص ٣٨٧ - ٣٨٨

(٢) جواهر الكلام ١٠: ٦٧.

(٣) تقدّم تفريجه في ص ٣٨٦، الهامش (٤).

(٤) الحدائق الناصرة ٨: ٢٢٦.

وفيه : أنه لا داعي لهد التمييز : إذ لا تنافي بين المطلق والمقيّد .
 اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقَالَ إِنَّ الْأَمْرَ دُثِرَ سَنَ تَقْبِذِ الْمَطْلُوقِ أَوْ تَحْصِيصِ لِعَامٍ
 رَائِدًا عَلَى الْقَدْرِ [الذي] ^(١) وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِهِ فِي سَائِرِ الْأَحْصَارِ ، أَيِ الْجُمُعَةِ .
 وَيُدْفَعُ : أَنَّ إِطْلَاقَ لِحَاصِرٍ مُقَدَّمٍ عَلَى أَصَالَةِ الْعُمُومِ ، فَلَا دَوْرَانَ .

نعم ، لا يبعد دعوى انصرافها إلى الجمعة ، ولكن لا إلى خصوصها ،
 بل أعمّ منها ومن الظهر في مقابل صلاة الصبح والعصر ، بل لا يبعد أن
 يدعى أَنَّ الظُّهْرَ هِيَ الْقَدْرُ الْمُتَيَقِّنُ مِنْ مُورِدِهَا ، إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْحَلْبِي
 وَلَا غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ الْأَنْعَةِ بَلْ وَلَا الْأَنْعَةُ عَلَيْهِمَا كُنَا يُؤْمِنُونَ بِالنَّاسِ فِي صَلَاةِ
 الْجُمُعَةِ كَمَا يَحْسُنُ أَنْ يُؤَخَّرَ إِلَيْهِ الْحَصَصُ بِقَوْلِهِ «إِذَا افْتَتَحْتَ صَلَاتَكَ
 - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ^(٢) الْحَدِيثُ ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالْجُمُعَةِ
 الْوَارِدَةِ فِي سَائِرِ أَحْصَارِ الْبَابِ ، لَمَّا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ مِنْ عَدَمِ اسْتِثْنَاءِ أَصْحَابِ
 الْأَنْعَةِ عَلَيْهِمَا بِإِمَامَةِ لِحَمَّةِ النَّبِيِّ وَطِبَّتْهُ قُرْءَهُ السُّورَتَيْنِ

نعم ، كان الغالب تتلأههم بالانتماء فيها بالغاسق ، فكان عليهم حينئذٍ
 القراءة ولو مثل حديث العصر ويكن لم تكن صلاتهم حينئذٍ جمعة ، بل
 عليهم إتمامها طهراً .

هذا ، مع أَنَّ الشَّائِعَ فِي الْأَحْصَارِ وَكَلِمَاتِ أَصْحَابِهِمْ إِنَّمَا هُوَ إِطْلَاقُ
 الْجُمُعَةِ عَلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِهَا أَعْمٌ مِنْ كَوْنِهَا جُمُعَةً أَوْ طَهَرًا عَلَى وَحْدِهِ
 يَشْكَلُ دَعْوَى انْصِرَافِهَا إِلَى حُصُوصِ الْأَوَّلِ إِلَّا بِالْقِرَائَةِ ، كَمَا لَا يَحْفَظُ عَلَى
 مَنْ لَاحِظِ الْأَخْبَارِ وَالْأَسْئَلَةَ الْوَاقِعَةَ فِيهَا ، بَلْ قَدْ يَطْهَرُ مِنْهَا أَنَّهُ لَا مَغَايِرَةَ

(١) بدل ما بين المنقوسين في النسخ الخطيَّة والحجريَّة : «الذي» .

(٢) تقدّم تحريره في ص ٣٨٦ ، انهمش (٤)

بيهما دائماً، وإنما هي باختلاف احوال ومصنّي، فإن صلاتها جماعة مع اجتماع شرائطها من الحضور والجماعة وسبق لحظتين وغير ذلك ممّا ذكر في محلّه، يصلّيها ركعتين، وإلا فأربعاً

ومن ها يظهر أنّه لا يصحّ لاستشهاد بقول المربور بما في خبر^(١) الدعائم من تخصيصه بالجمعة؛ لقوّة احتمال أن يكون المراد بالجمعة المعنى الأعمّ الشامل للطهر، فلا يصحّ قرينة لصرف الصححة المتقدّمة^(٢) عن ظاهرها بالنسبة إلى صلاة الطهر، مع ما فيه من ضعف السند، فالأقوى جوار العدول عنهما إلى الجمعة وللمدقّقين في الطهر أيضاً، كما هو المشهور، لإطلاق الصححة، مع إمكان دعوى استعادته من سنن الأحرار أيضاً بالتقريب المزبور.

وأما في العصر - كما حكى القول به عن جامع المقاصد وغيره^(٣) - فلا يحلو عن تأمّل، لما أشرنا إليه من إمكان دعوى انصراف الصححة عنها، كما هو انشأن بالنسبة إلى صلاة الصبح أيضاً، فيشكل تحكيم إطلاقها بالنسبة إلى هاتين الصلاتين اللتين يمكن دعوى انصرافه عنهما خصوصاً بالنسبة إلى الصبح على عموم الروايات الدالة على تحريم العدول عن السورتين، فليتأمل

وحكي عن الحملي أنّه جعل محلّ العدول عن السورتين الجمعة

(١) تقدّم الخبر في ص ٣٨٧

(٢) في ص ٣٨٦

(٣) جامع المقاصد ٢ - ٢٧٩ - ٢٨٠، تذكرة نفقه، ٣ - ١٥٠، المسألة ٢٣٤، الموجز الحاوي (صنن الوسائل لعش) ٧٨، روض بجان ٢ - ٧١٥، وحكه عنها العاملي في مفتاح لكرامة ٤٠٩٠٢

وصبح يومها وعشاء ليلتها^(١)، فكأنه جعل المدر في حوار العدول على استحباب السورتين، وهو يرى استحبابهم في هذه الصلوات على ما نقل عنه^(٢).

وكيف كان فهو ضعيف، إذ ليس لمدر على محض استحبابهما بالخصوص، وإلا لمار العدول إلى سائر السور التي ثبت استحبابها بالخصوص في صلوات سائر الأيام، وهو كما ترى

ثم إن ظاهر النصوص والفتاوى ساهية عن العدول عن سورة الحمد والتوحيد فيما عدا ما استثنى الحرمة، ورحوب لمصنفييهما بمجرد الشروع، فما عن المصنف^(٣) في المعنى من القول بكرهه^(٤) ضعيف

وهل يحرم العدول عن الجمعة والماضي إلى غيرهما في الصلاة التي يحوز العدول فيها إليهما عن التوحيد^(٥)؟ فيه تردد من كونهما أولى بهذا لحكم من السورتين اللتين حذر العدول عنهما إليهما، ووقع انتصرح بالجمع عن العدول عنهما في حذر لدعائهم^(٦)، ومن عدم كون الأولوية قطعية والحرر حامعا لشرط لحيّة، والله العالم

ثم إنه حكى عن المحقق الثاني وبعض من تأخر عنه القول باحتصاص حوار العدول عن الحمد والتوحيد بالناسي^(٧)، فكأنه أراد بالناسي من كان مريدا لقراءة الجمعة ومصدقين فسيهما وأحد في التوحيد أو

(١) حكاه عنه الشهيد في الذكرى ٣: ٣٥٥

(٢) كما في لحدائق الناصرة ٨: ٢٢٢

(٣) المعتمد ٢: ١٩١، وحكاه عنه السجاني في أحد في الناصرة ٨: ٢١٥

(٤) تقدّم خبره في ص ٣٨٧

(٥) جامع المقاصد ٢: ٢٨٠، الشهيد الثاني في روض الحساب ٢: ٧١٦، وحكاه عنهما

العالم في مفتاح الكرامة ٢: ٤٠٩

لجحد.

ويحتمل أن يكون مراده مطلق غير الملتفت في مقابل العامد،
ومستنده الاقتصار في رفع اليد عن عموم الأحبار الناهية عن العدول من
السورتين على مورد النصوص لمخصصة له، وهو الباسي

وفيه : أن الواهي قد خُصصت بهذا الفرد، أي العدول عنهما إلى
الجمعة والمنافس في صلاة يوم الجمعة، وكونه ملتفتاً حال الشروع فيهما
أو غير ملتفت ككونه مسوقاً بردة قراءة الجمعة والمنافس - كما هو مورد
أغلب النصوص - وعدمه من أحول لفرد، فلا يعمه حكم العام بعد ورود
التخصيص عليه، فيرجع في حكم العامد إلى ما ينقصه الأصل، وهو
الحواز، كما تقدمت الإشارة إليه غير مرة

لا يقال : إن معاد لأحبار الناهية هو المانع عن العدول مطلقاً، فثبوت
الرحضة في صلاة الجمعة مع نسب لا يوجب إلا تفيد إطلاقه بالنسبة إلى
هذا الفرد، لا إجماعه بنفسه عن مورد الحكم

لأننا نقول : أمّا ما عدا صحيحة الحلبي^(١) فحالها حال الأحبار
المخصصة التي دعي بصرفها إلى الباسي، لورودها في من أراد
أن يقرأ سورة فبدأ ﴿ قل هو الله أحد ﴾ فاستعادة المانع عنه في العمد
من مثل هذه الأخبار إنما هو بالبحوى، فيمتنع دلالتها عليه فيما
ثبت جواره مع السياح : ضرورة عدم بقاء الدلالة التبعية بعد انتفاء
أصلها

وأمّا صحيحة الحلبي، فيس لئحمله المستثناة الواقعة فيها ظهور في

(١) تقدمت صحيحته في ص ٣٨٦

الإطلاق الأحوالي ؛ لورود إطلاقها مورد حكم آخر ولو سُئِمَ ظهورها في شمول حالتَي العمد والسهو ، فليس ذلك مستأً عن أن لها عمومًا أو إطلاقًا أحواليًا معاًيراً لعموم النهي عنه في كل صلاة كي يمكن ارتكاب لتصرف في الأول بتقييد أو تخصيص مع إبقاء هذا العموم بحاله ، بل من حيث ظهورها في تعلق النهي بماهية العدول من السورتين من حيث هي في مطلق صلواته ، فإذا ثبت حواراه في صلاة الجمعة في الجملة ، عُثم أن هذه الصلاة غير مرادة من الصلاة لتي نهى عن العدول فيها على الإطلاق ، فهي خارجة عن الموضوع الذي حكمه حرمة مطلق العدول فيه

نعم ، لو كان للكلام ظهور في لإطلاق لا من هذه الجهة ، أي تعليق الحكم على الطبيعة المرسله ، بل من جهة نفس الحكم ، أي الحرمة من حيث هي ، لاثبت ما ذكر .

والحاصل أنه فرق بين ما لو قال «يحرم مطلق التكلم - أي طبيعة الكلام - مع كل من هذه الجماعة» ، وقال «يحرم التكلم مع كل منهم مطلقاً» فإن ثبوت الرخصة في بعض منهم يوحي حروجه عن العموم في الأول دون الثاني ، وما نحن فيه من قبيل الأول ، كما لا يخفى

هذا ، مع أن الانصراف المربور بما هو في الأخبار الواردة في من أراد أن يقرأ الجمعة فقرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ حيث إن المساق إلى الذهن إرادة أنه قرأها تأسيساً عما أراده أولاً ، دون حصره على من جعفر ، المروي عن قرب الإسناد وكتاب المسائل ، فإنه بإطلاقه يعم لحالتي السهو والعمد

(١) تقدم تخريجه في ص ٣٨٦ ، «هامش (٥) و ٣٨٧ ، «هامش (١)

نعم، لا يبعد أن يدعى سباق أساسي إلى الذهن من هذه الرواية أيضاً، ولكن سباقه بدوي يدفعه ظهور الخبر في كون ماطر الحكم - أي الأمر بقطع السورة التي أحد فيها ولزجوع إلى الجمعة والمصافقين - هو ما ذكر في صدر الخبر من أنه يقرأ في الجمعة بالجمعة والمصافقين، بل لو كان في العبارة التصريح بالأحد في غيرهما سبباً، لقصت المناسبة المربورة بأن القيد خارج محرى العادة، ولا مدحينة له في سببته لحكم، كما لا يخفى.

وحبر لدعائم^(١) أيضاً بظاهرة يعمّ لحالتين، فالقول باحتصاصه بالاسي ضعيف.

قفيه: متى عدل عن سورة وجب عليه إعادة السبلة أيضاً، لما عرفت فيما سبق من أن السبلة التي قصد بها سورة لا يصح وقوعها حرراً من أخرى، والله العالم.

(١) تقدّم تحريجه في ص ٣٨٧، الهامش (٤) - ص

(الخامس) من أفعال الصلاة (الركوع)

وهو لغةً . الانحناء .

وعن القاموس ركع الشخ انحى كراً أو كبا على وجهه وافتقر بعد غنى وانحطت حاله ، وكل شيء يحفص رأسه فهو راع^(١) وفي مجمع البحرين . ركع الشخ ، أي انحى ، وفي الشرع انحناء مخصوص ، والراكع فاعل الركوع^(٢) .

أقول : استعماله في الشرع في المعنى المحصوص بحسب الظاهر من باب إطلاق الكلّي على الفرد ، بمعنى أنّ الشارع لم يستعمل الركوع إلا في مفهومه العرفي ، وهو الانحناء ، ولكنه اعتبر في حق القادر بلوغه إلى حدّ خاص ، وفي حق المرأة أقل من ذلك على قول^(٣) ، وفي حق العاجز لأقرب إليه فالأقرب كما ستعرف ، لا أنّه جعله اسماً لمرتبة خاصة كي يلزمه الاشتراك على تقدير اختلافه في الأصناف .

وكيف كان فالمراد بالانحناء المنخود في مفهومه عرفي وشرعاً هو الانحناء على النحو المتعارف ، فلو نحى لا يهد المحوّل بأن قوس بطنه وصدره على ظهره أو على أحد جانبيه مثلاً ، لا يُسمّى ركوعاً ، كما أنّ المراد به هو الانحناء الحاصل عن اعتدال قامتي أو جلوستي ، كما هو

(١) القاموس المحيط ٣ : ٣١ ركع وحكا عنه البحراني في العدائق الناصرة ٨ .

(٢) مجمع البحرين ٤ : ٣٤٠ ركع .

(٣) قال به بن إدريس في السرر ١ : ٢٢٥ ، والشهيد في النقلة ١ : ١١٩ .

مصرف لفظ لانحناء، أو مسط صدقه، فهو يهصر الساجد أو الجالس بهيئة الركوع إلى أن بلغ حذّه، لا يقال إنه ركع؛ لأنه اعتبر في مفهومه الانحناء والحصر، كما لا يحصى على من لاحظ موارد استعماله الحقيقية والمجازية في العرف والشرع.

ويتفرّع على هذا جملة من الأحكام التي سيأتي التعرّص لها في محلّها إن شاء الله.

(وهو واجب) بضرورة من ندين (في كلّ ركعة) من هو من مقومات صدق الركعة، فلا تكون لركعة ركعة إلّا به أو بدله (مرة) واحدة (إلّا في) صلاة (الكسوف والآيات) فإنه يجب في كلّ ركعة منها خمس ركوعات، كما ستعرف تفصيلها إن شاء الله

(وهو ركن في الصلاة تبطل بالإخلال به عمداً وسهواً على تفصيل سيأتي) ذكره في أحكام الحثل إن شاء الله

(والواجب فيه) إمّا شرعاً أو لوقف مفهومه عليه (خمسة أشياء)

(الأول: أن ينحني بقدر ما يمكن وضع يديه على ركبتيه)

أمّا أصل الانحناء فهو من مقومات مفهوم الركوع عرفاً وشرعاً كما عرفت.

وأما تحديده بهذا الحدّ فهو إجمالاً ممّا لا خلاف فيه على الظاهر، بل عن جملة من الأصحاب دعوى الإجماع عليه، إلّا أنّ كمّياتهم في فتاويهم ومعاقد جماعاتهم المحكيّة لا تخلو عن نوع اختلاف

فمن جملة منهم التعبير بحو ما وقع في عبارة المش من اعتبار الانحناء بقدر ما يمكن وضع يديه على ركبتيه، منهم الشهيد في الذكرى مدّعياً عليه الإجماع، والعلامة في اقواء والتحرير والمنتهى بأساً هذا

لقول إلى أهل العلم كافة إلا أبا حنيفة فإنه أوجب مطلق الانحاء^(١).

وحكي عن غير واحد - منهم المصنف في المعتمد^(٢) - أنهم قالوا: لواجب فيه الانحاء قدرأ تصل معه كفاه ركبته^(٣).

وعن المعتمد أنه بعد لتحديد لمربور قال: أما التحديد المذكور فهو قول العلماء كافة إلا أبا حنيفة^(٤).

وعن العلامة في عذة من كتبه أنه: يجب فيه الانحاء إلى أن تبلغ راحتاه ركبته مدعياً في بعضها الإجماع عليه إلا من أبي حنيفة^(٥).

واستظهر غير واحد^(٦) من التحديد لدى وقع في المتن القول بكفاية مسمى وضع اليد ولو برؤوس الأصابع.

وفيه نظر؛ إذ لا يبعد أن يدعى انصرافه إلى الراحة، ولا أقل من إرادة مقدار معتد به من اليد، لا جزء منها من رؤوس الأصابع، بل المتأدر من التحديد الثاني أيضاً ليس كذلك.

(١) تحفة الفقهاء ١ : ١٣٣ ، بدائع الصنائع ١ : ١٠٥ و ١٦٢ ، المحيط البرهاني ١ ، ٣٣٦ ، حلية العلماء ٢ : ١١٧ ، مجموع ٣ : ٤١٠

(٢) الذكرى ٣ : ٣٦٥ ، قواعد الأحكام ١ : ٢٧٥ ، تحرير الأحكام ١ : ٨٦٩/٢٥٠ ، انتهى المطلب ٥ : ١١٤ ، والحاكي عنهم هو السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢

(٣) المعتمد ٢ : ١٩٣

(٤) ابن حمزة في الوسيلة ٩٥ ، وس ، رريس في السررر ١ : ٢٢٤ ، والشهيد في البيان ١٦٤ ، والدروس ١ : ١٧٦ ، وحكي عنهم هو السيد الشافعي في مطالع

(٥) المعتمد ٢ : ١٩٣ ، وعنه في مطالع الأنوار ٢ : ٨٩ .

(٦) إرشاد الأذهان ١ : ٢٥٤ ، مذكرة غفها ٣ : ١٦٥ ، المسألة ٢٤٧ ، نهاية الإحكام ١ : ٤٨٠ ، وعنها في مطالع الأنوار ٢ : ٨٩

(٧) كالشهيد الثاني في مسالك الأهم ١ : ٢١٣

والذي يغلب على لظن أن الاختلاف إنما هو في محرّد التعبير، كما
يفصح عن ذلك ما ادّعوه من الإجماع على كلّ منها، وجعلوا الخلاف
محصّراً في أبي حنيفة، فإن من لم يستعد ادّعاءه على تقدير اختلاف ما
أرادوه من العبارات المختلفة، خصوصاً مع صدورهما من شخص واحد،
فالظاهر أن مراد الجميع هو بلوغ الرّاحتين إلى الرّكبتين

وقد تصدّى بعض متأخري المتأخريين^(١) لإيراد حملة من الشواهد
من كلماتهم لإثبات ما ذكر، ولا يهّم الإطالة في إيصالها، فإن عانة ما
يمكن ادّعاءه حصول الظن باتّحاد المراد من معاهد الإجماعات المحكيّة،
وأن معقدها بلوغ الرّاحتين، وهو لا يحدى في تحصيل الإجماع والتعويل
عليه خصوصاً بعد الالتفات إلى تصريح بعض المتأخريين^(٢) بكفاية وصول
رؤوس الأصابع، بل عن المحدث المحلّي في السّحار أنّه مذهب الأكثر^(٣)
ولكن لا يعد أن يكون مشوّ هذه السّنة استظهاره من عبارة من عبّر
بوضع اليدين على الرّكبتين، وهو لا يحلو عن تأمل، كما تقدّمت الإشارة
إليه

وكيف كان فقد استدلّ بعض^٤ من صرّح باعتدال بلوغ الرّاحتين وعدم
كفاية ما دونه بالإجماعات المنقولة لمستنبضة بعد إرجاع بعضها إلى
بعض بشهادة بعض الفرائض التي تقدّمت الإشارة إليها.
وفيه ما عرفت.

(١) السّيد الشّفتي في مطالع الأنوار ٢ : ٨٩ - ٩٠

(٢) الطّباطبائي في رياض المسائل ٣ : ١٩٤

(٣) كما في رياض المسائل ٣ : ١٩٤، وفي سحار لأنوار ٨٤ : ١٩٠ نسبه إلى
لمشهور

(٤) راجع الهامش (١).

واستدل له أيضاً بعض الأحبار لآنية بدعوى ظهورها في ذلك .
 واستعرف ما فيه .

واستدل لقائلون بوجوب أن يسحب بقدر ما يمكن وضع يديه أو
 كفيه أو بلوغ راحتيه إلى ركنتيه - على اختلاف تعابيرهم التي قد أشربا إلى
 أن الغالب على الظن إرادة الجميع التحديد بسوء الراحتين ، كما حرم بذلك
 بعض من تقدمت الإشارة إليه - بما روه الجمهور عن أس ، قال قال
 رسول الله ﷺ «إذا ركعت فضع كفيك على ركنتيك»^(١)

وبما روي أنه كان يمسك راحتيه على ركنتيه كالقابض عليهما^(٢) .
 وبقاعدته الاشتغال وتوقعية عبادة ، وأن السبي ﷺ يركع كذلك
 فيجب التأسي به

وبما في الصحيح لحاكي لعزل الصادق عليه السلام تعليماً لحفاد ثم ركع
 وملاً كفيه من ركنتيه ، إلى أن قال عليه السلام «يا حماد هكذا صل»^(٣) .

وبصحيحه وراره عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال «إذا أردت أن تركع
 فقل وأنت متصب لله أكبر ، ثم ركع وقل انهم لك ركعت - إلى أن قل -
 ونصف في ركوعك بين قدميك تجعل بينهما قدر شبر ، وتمكن راحتيك
 من ركنتيك وتضع يذك اليمى على ركنتك اليمى قبل اليسرى ، وملع»^(٤)

(١) كما في منتهى المطلب ٥ : ١١٤ ، وفي مجمع بوائد ١ : ٢٧١ نقاوت ، ومثله
 من ابن عباس في مسند أحمد ١ : ٢٨٧

(٢) راجع صحيح البخاري ١ : ٣٠٠

(٣) الكافي ٣ : ٣١١ - ٨/٣١٢ ، المقية ١ : ١٩٦ - ٩١٦/١٩٧ ، التهذيب ٢ : ٨١ -
 ٣٠١/٨٢ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ، ح ١ و ٢ .

(٤) في الكافي «ملع» بالعين المهملة ، وبدلها في التهذيب «تلقم» .

بأطراف أصابعك عین الركعة»^(١) الحديث .

وبصحيحته الأخرى أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام قال «إذا ركعت فصِفْ في ركوعك بين قدميك تحسب بينهما قدر شبر ، وتمكّن راحتيك من ركبتيك ، وتضع يدك اليمنى على ركبتك اليسرى قبل اليسرى ، وبلّغ^(٢) بأطراف أصابعك عین الركعة ، وفرّج أصبعك إذا وضعتها على ركبتك ، فإن وصلت أطراف أصابعك في ركوعك إلى ركبتك أحرأك ذلك ، وأحثّ إلى أن تمكّن كفّيك من ركبتيك فتجعل أصبعك في عین الركعة وتفرّج بينهما»^(٣) .

والحر المروي عن المعتمر واستتمى عن معاوية بن عمّار ومحمّد بن مسلم والنحدي قالوا «سُئِلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِكَ عَيْنَ لِرْكْعَةٍ ، فَإِنْ وَصَلَتْ أَطْرَافُ أَصَابِعِكَ فِي رُكُوعِكَ إِلَى رُكْبَتَيْكَ أَحْرَأَكَ ذَلِكَ ، وَأَحْتَّ أَنْ تَمَكَّنَ كَفَّيْكَ مِنْ رُكْبَتَيْكَ»^(٤)

وفي الجميع نظر .

أمّ السوي فعند العصر عن سنده أن طاهره وحوث وضع الكفّين على الركبتين فعلاً لا تقديراً ، وإن أمكن لالتزام بهذا الطاهر صحّ الاستدلال عيه ؛ لو حوث هذا الممدّر من الانحاء في انركوع من حيث دلّته عليه بالالتزام .

(١) الكافي ٣ - ٣١٩ - ١/٣٢٠ ، تهذيب ٢ - ٧٧ - ٢٨٩/٧٨ ، الوسائل ، أبواب ١ من أبواب الركوع ، ح ١

(٢) في الكافي «بلّغ» بالعين المهملة .

(٣) الكافي ٣ - ٣٣٤ - ١/٣٣٥ ، تهذيب ٢ - ٨٣ - ٣٠٨/٨٤ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ، ح ٣

(٤) المعتمر ٢ - ١٩٣ ، منتهى المطلب ٥ - ١١٥ ، وعنه في مطالع الأنوار ٢ - ٨٩

ولكنك ستسمع^(١) عن غير واحد دعوى الإجماع على عدم اعتبار وضع الكفين على الركبتين في الركوع وأنه مستحب، فحيث لا حمل قوله ﷺ «صنع كفيك على ركبتك» على إرادة الانحاء بمقدار يمكنه ذلك أولى من حمله على الاستحباب، بل هذا أولى.

ومن هنا يظهر أيضاً ضعف الاستشهاد له بالمرسل الآخر وبصحبة حماد، المحاكية لفعله ﷺ، فإنه وإن تمكن أن يقال بصفة الاستدلال بمثل هذه الأحبار المحاكية لفعلهم ﷺ للتوجوب بصيغة «دُلَّ على وجوب لتأسي بهم في صلاة، وخصوص قوله ﷺ في دليل الصحبة: «هكذا صل» وإن لا يحلو عن تأمل، ولكنه بعد ثبوت مستحبات هذه الكيفية لا يفي للعمل دلالة على أن الانحاء البالغ إلى هذا الحد من حيث هو، لا من حيث توقف هذا العمل المستحب عليه كان منعقاً للعرض حتى يمكن استفادة وجوبه من حيث هو من هذا الخبر.

وهكذا الكلام في سائر الروايات، فإن تمكين الراغبين الذي تعلق به الأمر في تلك الروايات ليس إلا على سبيل الاستحباب، كما يشهد به سوق تلك الأحبار، ويدل عليه صريحاً في دليل لحريرين لأخيرين^(٢)، فلا يمكن استفادة وجوب الانحاء بالغ إلى الحد الذي يتمكن معه من فعل هذا المستحب من تلك الروايات، كما هو واضح.

وأضعف منها الاستدلال بقاعدة لشغل وتوقيعية العبادة؛ لما أشرنا إليه مراراً من أن المرجح في موارد اشك لراءة، لا الاحتياط.

(١) في ص ٤١١-٤١٢.

(٢) راجع «هامش (٣ و ٤)» من ص ٤٠٦.

واستدلّ للقول بوصول أطراف لأصابع بقوله «فإن وصلت أطراف أصابعك إلى ركبتك أحرأك ذلك»^(١)

وأجيب عنه بمحذفة طاهره للإجماع، فلا يعول عليه.

وفيه ما عرفت.

وأحب أيضاً بأن طاهر الحبر وصول أطراف مجموع الأصابع حتى الإبهام، ويلزمه عادة الانحاء الذي يتمكن معه من إيصال الحرة الأول من الراحنتين المتصل بوصول الأصابع إلى الركبتين وإن لم يتمكن من وضع المجموع عليهما، فهذا الحبر لا يفي إلا القول بوجوب وصوله إلى حدٍّ يمكنه تمكين الراحنتين منهما، وهو ضعيف محذوح بالنقص، دون القول سلوئهما الصادق بوصول أول حرةٍ منهما إلى أول حرةٍ من الركبتين، كما لعنه المشهور.

وفيه أن إرادته مجموع الأصابع حتى الإبهام خلاف ما ينصرف إلى الذهن من هذا التعبير.

نعم، يمكن أن يناقش في أصل الاستدلال بإمكان أن يكون المراد بقوله «فإن وصلت أطراف أصابعك إلى أحره، كون وصول أطراف الأصابع إلى الركبتين مجرداً عن تمكين لكفّين ووضعهما على الركبتين حال الركوع، الذي وقع التصريح باستحبابه في لرويتين، فلا دخل له بتحديد مقدار الانحاء، ولا مضافة بيه وبين أن يكون الانحاء المعتبر في الركوع أريد ممّا يتمكن معه من إيصال أصرف الأصابع، إلا أن يدعى أن المساق

(١) راجع الهامش (٣ و ٤) من ص ٣٠٦

إلى الذهن إرادة أن ذلك يحرث في ركوعك ، لا في الخروج عن عهدة التكليف بوضع اليدين حاله ، فالمتبادر منه إرادة تحديد مقدار الانحناء المعتر في الركوع ، لا كيفية وضع اليدين المطلوب حاله . وهو لا يخلو عن تأمل ، فالإبصار أن استعادة حد الركوع من الأحذر المربورة محل تأمل .

نعم ، يمكن استعادة حد الركوع ون لعمرة بأن يحني بقدر ما يمكن وضع يديه على ركبتيه من موثقة عمار الواردة في ناسي القنوت - عن أبي عبدالله عليه السلام عن الرجل يسي القنوت في الوتر أو غير الوتر ، قل «ليس عليه شيء» وقال «ور ذكره وقد أهوى إلى الركوع قبل أن يضع يديه على الركبتين فليرجع قائماً وليفت ثم يركع^(١) ، وإن وضع يده على الركبتين فليمض في صلاته^(٢) » إذ المقصود بهذه الرواية بيان أنه يرجع ما لم يدخل في الركوع ، ومتى دخل في الركوع بمضي ولا يرجع ، فهذه الموثقة بمرلة الشرح لموثقة الأخرى أيضاً عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال . «إن سبي الرجل القنوت في شيء من صلاة حتى يركع فقد حارت صلاته ، وليس عليه شيء ، وليس له أن يدعه متعمداً^(٣) » والمتبادر من قوله عليه السلام «قل أن يضع يديه» إلى آخره إرادة وضع اليدين على الركبتين على النحو المتعارف المعهود في الصلاة ، وهو لا يفتك عالماً عن بلوع الراحتين ، فتدل الرواية بالالتزام على عدم تحقق الركوع ما لم يسحن بهذا المقدار ، فالقول باعتباره - كما لعنه لمشهور - أقوى

(١) في «ص ١٧» والوسائل . «الركع»

(٢) التهذيب ٢ : ٥٠٧/١٣١ ، الوسائل ، الباب ١٥ من أبواب القنوت ، ح ٢ .

(٣) التهذيب ٢ : ١٢٨٥/٣١٥ ، الوسائل ، الباب ١٥ من أبواب القنوت ، ح ٣

ثم إن مقتضى قاعدة المشاركة لمعتصدة بإطلاق كلمات كثير من الأصحاب في فتاويهم ومعارف أئمتهم المحكية بل قصبة جعلهم الحد الذي ذكروه حداً لماهية الركوع من حيث هي عدم الفرق بين ركوع الرجل والمرأة في توقعه على الانحاء بانقدر مذكور، كما عن بعضهم^(١) التصريح بذلك.

خلافاً لصريح غير واحد من متأخري^(٢) من أنه لا يعتبر في ركوعها هذا المقدار من الانحاء، بل أقل من ذلك؛ لصححة رواية - المروية عن الكافي - قال: «إد قامت المرأة في صلاة جمعت بين قدميها ولا تفرج بينهما، وتضم يديها إلى صدرها لمكان تديها، فإذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذيهما لئلا تضطرب كثيراً وترتفع عجزتها، فإذا حسنت فعلى أليها، ليس كما يقعد الرجل، وإذا سقطت للسجود بدأت بانفعود بالركبتين قبل اليدين ثم تسجد لاظنة بالأرض»؛ وإذا كانت في سجودها صمت فخذيهما ورفع ركبتها من الأرض، وإذا نهضت استأنت اسللاً لا ترفع عجزتها أولاً^(٣).

والمناقشة فيها بأنها مقطوعة فيحتمل كونها من كلام رواية مما لا ينبغي الالتفات إليها، فإن صدور مثل هذه الأحكام لا يكون من مثل رواية إلا حكاية عنهم عليهم السلام، مع أنه قد يستظهر من الكافي أنه مروى عن

(١) المحقق الكركي في جامع مقاصد ٢ - ٢٨٤، والحاكي عنه هو صاحب البحار فيها ١٠ - ٧٤.

(٢) منهم ابن إدريس والشهيد، رجع إليهم (٣) من ص ٤٠١، ومنهم السيد الشافعي في مطالع الأنوار ٢: ٩٠.

(٣) لكافي ٣ - ٣٣٥ - ٢/٣٣٦، الوسائل، الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة، ح ٤ م

أبي جعفر عليه السلام ، فإنه - على ما حكى عنه ^١ - روى قبل ذلك حديثاً مشتملاً على أفعال الصلاة الواجبة والمستحبة بأسانيد متعددة عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ، ثم قال : وهذه الأسانيد عن حماد ابن عيسى عن حريز عن زرارة قد وردت قامت لمرأة إلى آخره ؛ فإن ضمير «قال» بحسب الظاهر يرجع إلى أبي جعفر عليه السلام ، مع أنه روهما في الوسائل عن لعل مسندة إلى أبي جعفر عليه السلام ، فلا شبهة في حوار التعويل عليها

ولكن قد يناقش في دلالتها على المدعى بأنه لا مضافة من استحباب وضع اليدين فوق الركبتين وكون الانحاء فيها مساوياً لانحاء الرجل إلا أنها لا تطأ كثيراً بأن تصع يديها على ركبتها وتردّهما إلى خلف . كما أنه يستحب للرجل - لئلا ترتفع عجينته ^٢ -

وفيه : أن ظاهر قوله عليه السلام (^٣) «وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذيها» لئلا يطأ كثيراً أنها إنما أمرت بوضع يديها على فخذيها دون ركبتيها لأن يكون تطأها أقل من التطأ الذي يتوقف عليه وضع يديها على ركبتيها ، فيستعاد منها أن الراحح في حقها الاقتصار في تطأها على التقدير الذي يتوقف عليه هذا العمل لا يريد من ذلك ، والقول بأن الانحاء المعتبر في حقها أقل مما هو معتبر في حق الرجال وفق ظاهر النص ، إلا أن الاحتياط ممّا لا ينبغي تركه ، والله العالم .

تنبيه : حكى عن غير واحد ^٤ دعوى الإجماع على عدم وجوب

(١) الحاكمي عنه هو السيد الشعبي في مطالع الأنوار ٢ : ٩٠

(٢) عمل الشرائع ٣٥٥ (الكتاب ٦٨) ح ١ ، الوسائل ، كتاب ١ من أبواب أفعال الصلاة ، ذيل ح ٤ .

(٣) كالمحقق الحلي في المعنى ٢ : ٢٠١ ، علامة النحوي في منتهى المطالب ٥٠

وضع اليدين على الركبتين حال الركوع ، فإن تحقق الإجماع عليه فهو ، وإلا
فربما يستشكل في ذلك ؛ نظراً إلى تعلق الأمر به في جملة من الروايات
المتقدمة^(١) ، وظاهره الوجوب .

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ . إِنَّ عَمْدَةَ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ الْوُجُوبُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي
السُّورَةِ الْمُرْسَلَةِ : «ضَعْ كَفَيْكَ عَلَى رَكْبَتَيْكَ»^(٢) وهذا مما لا تعويل عليه من
حيث سنده .

وأما ما عداه من الروايات فهي قاصرة عن إفادة الوجوب .

أما الأخبار الحاكية لفعلهم عليهم السلام : فواضح

وأما غيرها مما ورد فيه الأمر بتمكين الكفّين أو الراحيتين من
الركبتين : فسوقه يشهد بإرادة الاستحباب .

نعم ، ربما يستشعر من قوله عليه السلام في ذيل خبري زرارة^(٣) : «فإن
وصلت أطراف أصابعك في ركوعك»^(٤) إلى آخره : أن وضع اليدين في
الجملة مما لا بدّ منه ، وكون الأمر بتمكين الكفّين أو الراحيتين من باب أنّه
أفصل أفراد الواجب .

ولكنك عرفت فيما سبق قوّة احتمال كون هذه العقدة مسوقة لبيان

ط ١٣٤ ، والشاهد في الذكرى ٣ - ٣٦٥ ، والحاكي عنهم هو السند الشفهي في مطالع
الأنوار ٢ : ٩٠ .

(١) في ص ٤٠٥ و ٤٠٦ .

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٤٠٥ ، الهامش (١) .

(٣) كذا قوله «خبري زرارة» في النسخ الخطيّة والحجريّة ، والصحيح «خبر زرارة»
والمروي عن المنبر والمتنبي كما تقدّم في ص ٤٠٦ .

(٤) راجع الهامش (٣ و ٤) من ص ٤٠٦ .

حدّ الركوع ، لا بيان كون وصور أطراف لأصابع قُل م يحزئ من تمكين الكفّين المأمور به في صدر الحدث ، بل لا بعد دعوى ظهورها في ذلك ، فتكون حينئذٍ أحسيّة عن المدعى ، فليأمل .

(فإن كانت يده في الطول بحيث تبلغ ركبته من غير انحناء) أو في القصر بحيث لا تبلغهما إلا بعاية لاسحاء ، أو مقطوعتين ، أو كانت ركبته مرتفعتين أو منخفضتين أو نحو ذلك (انحنى كما ينحني مستوي الخلقة) على حسب السنة ، بمعنى أنّه يحكي بمقدار لو كانت أعصاؤه متناسبة لتمكّن من وضع يديه على ركبته ؛ إذ التحديدات الشرعيّة الواردة في بظاهر المقام مرّلة على الأفراد المتعارفة ، فيعلم حكم الأفراد العبر المتعارفة منها سفيح المباط . كما في تحديد الوجه في باب الوضوء وبظائره .

(وإذا لم يتمكّن من تمام الانحناء لعرضي أنى بما تمكّن منه) لا خلاف فيه على الظاهر ، بل عن المعسر دعوى لإجماع عليه^(١) ، لعموم قوله عليه السلام : «الميسور لا يسقط بالمعسور»^(٢) .

وما يقال من أنّ الاستدلال بهذه القاعدة لا يتمّ إلا على تقدير كون الركوع مجموع الانحاء ، أو كون الانحاء واحداً في نصلة ووصوله إلى حدّ الركوع واجباً آخر ، والكلّ يمكن معه ، بل الذي يقوى في النظر أنّه مقدّمة لتحصيل الركوع كهوي السجود ، مدفوع بما بيّناه مراراً من أنّ كونه كذلك شرط في حوار التمسك بقوة عبثية^(٣) إذا أمرتكم بشي فأتوا منه

(١) المختبر ٢ : ١٩٣ ، وحكمه صه صاحب الجواهر فيها ١٠ ٧٦

(٢) غوالي اللآلئ ٤ : ٢٠٥/٥٨

ما استطعتم»^(١) بناءً على كون كلمة «من» للتعيين كما هو الظاهر، وكذا بقوله «ما لا يدرك كله لا يترك كله»^(٢) وأما قاعدة الميسور والمدار في حرياتها على كون الشيء ذا مرتبة سطر العرف بحيث يُعد المأتي به لدى العرف نحواً من أنحاء وحدودات تثبت طبيعة التي تعلق بها الصب ولو بنحو من المسامحة العرفية، فما يحل فيه من أظهر مجاريها، بل الظاهر كون الانحاء الغير البالغ إلى الحد لمعتبر شرعاً مصداقاً حقيقياً للركوع العرفي من غير مامحة خصوصاً بالنسبة إلى غير لقادر من زيادة الانحاء، فيمكن أن يستدل له أيضاً بإطلاقات أدلة لركوع مقتصر في تقييدها بمرتبة خاصة من زيادة الانحاء إلى أن تلغ بداهة ركنية بالنسبة إلى القادر لا مطلقاً

ودعوى أن الركوع شرعاً باسم للانحاء لمخصوص، فلا نعم إطلاقه مثل العرض، محل نظر بل منع، كما تُقيد الإشارة إليه اسماً، ولكن مقصود هذا الدليل الاكتفاء بمسألة عند يحد المرونة الخاصة، إلا أن يتمسك لتقييد إطلاقه بقاعدة الميسور، فليتنامل

هذا، مع أن دعوى كون هو الركوع كهو السجود مقدمة لتحصيله، عريّة عن الشاهد، بل قصبة تفسير الركوع بعمل الانحاء الظاهر في إرادته بمعناه الحدوث لا لهيئة الخاصة منه القائمة بالشخص، أو المرونة الخاصة من الانحاء، التي ينتهي عندها الهوي كونه من حين التلّس بعمل الانحاء أخذاً في الركوع إلى أن يتحقق الفراغ منه، إلا أن صدق عنوانه عليه مراعي عرفاً بحصول مقدار معتد به من الانحاء، وشرعاً بدوغي إلى حد

(١) تقدّم تخرجه في ص ٢٧، الهامش (٢)

(٢) غوالي اللاكثي ٤ : ٢٠٧/٥٨

حاص، فقياسه على هوي السجود - لدي حقيقته وضع الجهة على الأرض - قياس مع لعارض.

ودعوى أن المتبادر من الأمر بالركوع هو الأمر بإيجاد هذه الهيئة من حيث هي، مسموعة، بل لمتبادر منه الأمر بأن يسحني إلى الحدّ المعتبر شرعاً، وأما أن المقصود بالأصالة هو خصوص الانحاء الحاصل عند انتهاء الهوي أو الهيئة الحاصلة به فلا يكاد يُفهم من ذلك

فما جرم به غير واحد^(١) من كون هوي الركوع كهوي السجود من المقدمات منهم: العلامة الطاطبائي في سطومته مفرعاً على ذلك صحة الركوع فيما لو هوى لعير الركوع ثم هوى الركوع حيث قال

ولو هوى لعيره ثم هوى صحّ كد لسجود بعد ما هوى
إذ الهوي فيهما مقننة حرجة لعيرها مسرمة^(٢)

كأنه جرم في غير محله، مع أن ما فرّعه عليه لا يحلو عن مناقشة، ولذا اعترض عليه شيخنا المرتضى^(٣) - مع تسليمه كون الهوي من المقدمات - بأن الظاهر من الركوع هو الانحاء الخاص الحدوثي الذي لا يحاطب به إلا من لم يكر كذلك، فلا يقال للمسحني انحس نعم، لو كان المراد من الركوع مجرد الكون على تلك الهيئة بالمعنى الأعم من الحادث ولماقي، صح. لكن الظاهر خلافه، فالهوي وإن كان مقننة إلا أن إيجاد مجموعته لا يبيّن الركوع يوجب عدم تحقق لركوع المأمور به لأجل الصلاة^(٤)، انتهى.

(١) كالشهيد شافعي في روض البحار ٢ : ٩٣٢، وصاحب الحواهر فيها ١٠ : ٧٦ -

٧٧، ونشيخ لأتصاري في كتاب الصلاة ٢ : ٢٩ و ٣٠

(٢) الدرّة النجفة ١٢٣ .

(٣) كتاب صلاة ٢ : ٢٩ - ٣٠ .

(فإن عجز) عن الانحناء (أصلاً اقتصر على الإيماء) بالرأس إن تمكن، وإلا فبالعيس نعيمياً للركوع وفتحاً للرفع منه، كما تقدم^١ شرح ذلك مفصلاً في بحث القيام، فلا ينظر بالإعادة

(ولو كان كالركع خلقاً أو لعارض) من كبر أو مرضٍ ونحوه (وجب أن يزداد ركوعه يسيراً انحناءً) كما عن العلامة في جملة من كتبه والشهيدين والعليين وجملة من تأخر عنهم^٢ (ليكون فارقاً) من قيامه وركوعه.

وقد أشرنا في بحث القيام إلى أن قيام من كان بهيئة الراكع ليس إلا استقامته بحسب حاله^٣، فيجب عليه حال القراءة وكذا قبل الركوع وقوفه بهذه الهيئة إن لم يتمكن من إثنين مبرتيه فوقها، وإلا فيأتي بما هو الأقرب إلى الاعتدال فالأقرب مما يسعه إمّا لكونه قياماً حقيقياً بالإضافة إليه أو ميسوره الذي لا يسقط بمحسوره، ولا يتحقق الركوع عرفاً ممن كان قيامه بهذه الهيئة إلا أن يربد انحناءه ولو يسيراً، فإنه ما دام يقاؤه على هذه الهيئة لا يقال عليه إنه ركع، وإن سواه، بخلاف ما لو انحنى بقصد الركوع، كما لا يخفى على من لاحظ حال مثل هذه الأشخاص في صلاتهم، وكذا حال العرف والأشخاص الذين حرت عادتهم بالركوع والسجود نواصباً للحاضرة

(١) في ص ٦٠ وما بعدها

(٢) إرشاد الأذهان ١، ٢٥٤، تحرير الأحكام ١، ٨٦٩، ٢٥١، قواعد الأحكام ١.

٢٧٦، نهاية الأحكام ١، ٤٨٠، الدرر ١٦٤، الدروس ١، ١٧٦، روض الحجاب

٢، ٧٢٣، مسائل الأوهام ١، ٢١٤، جامع المقاصد ٢، ٢٨٩، والميسبة

مخطوطة، وحكاة عنهم السيد الشنقي في مطلع الأنوار ٢، ٩٢، وصاحب الجواهر

فيها ١٠ : ٨٠ - ٨١.

(٣) راجع ص ١٤

والملوك ، فلو أمر المولى عبده بعبادتهم عند حضوره وركوعهم له عند توجهه إليهم بوجهه - كما حرت عليه سيرة أهل الفرس بالنسبة إلى أمرائهم - لعرف كل منهم ما هو تكليفه بحسب حاله

والحاصل : أنه لا يصدق اسم ركوع عرفاً بالنسبة إلى مثل هذا الشخص ما لم يرد في نصائه ، وتحديد الركوع شرعاً أو عرفاً بأن يسحب إلى أن بلغت يدها ركبتة إنما هو في الأفراد لشبهة دون من وصلت يدها ركبتة بلا إحصاء إنما لطول يديه أو لأجزاء ظهره . فإنه خارج عن مورد حكم العرف ومصرف لمصوص ولقدوى ، فيهم حكمه إنما بالمعاصرة وثقبح المصاط كما في طول الدين ، أو بالرجوع إلى العرف في صدق معنى الركوع أحداً بإطلاق أدله بالنسبة إلى من لم يشت له حد شرعي

ومن هنا يتجه ما حكى (عنه المحقق الثاني) من انتردد في حكم من كان إحصاؤه على أقصى مراتب الركوع حيث قال : ففي ترجيح الفرق أو هيئة الركوع تردّد^(١) انتهى ، فإن الفرق مع الحروح عن الهيئة وإن لم يكن مخدّياً ولكن يمكن أن يدعى أن الهيئة معتبرة لدى العرف في غير مثل هذا الشخص ، وأما بالنسبة إليه فمصاط نصدق لديهم هو الفرق بين حالتيه وإن كان الأطهر إبطاء الصديق بكلا الأمرين .

فمن كان بهذه الهيئة فإن أمكنه من غير حرج ومشقة تغيير هيئته والانتقال إلى حالة أقرب إلى لقيم ولو بالاعتماد على عصا وسجود ، وجب عليه ذلك حين قراءته وقبل ركوعه ، وإن لم تكن تلك الحالة أيضاً خارجة عن هيئة الركوع - كما عرفت في محث القراءة - فيريد إحصاءه للركوع

(١) جامع المقاصد ٢ : ٢٨٩ ، وحكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١٠ ٨١

بحيث لا يجرّح عن هيئته ، وإن لم يتيسّر له ذلك فهو كمن لا يتمكّن من تعبير هيئته بريادة انحذائه أو نقصه .

والمتّجه فيه أنّه يومئ لركوعه - لتعذّر تنجّر التكليف بالركوع في حقّه بعد فرائعه من القراءة ، لا لكونه أمراً بتحصيل الحاصل ، بل بفعل الممتنع ؛ لما أشرنا إليه في صدر المسحّث من أنّ الركوع ليس اسماً لمطلق هذه الهيئة ، بل لفعل الانحناء الحاصل عن اعتدال حقيقي أو حكمي . وهو متعذّر في حقّه ، فإنّ معنا صدق سم الركوع أو مسوره عرفاً على ريادة الانحناء ، وحب لالتزام سقوط هذا التكليف وثبوت بدله ؛ لما عرفت ، إلّا أنّ المسحّث في غير محله .

وكيف كان فقد حكى عن الشيخ في المسوط والمصنّف في المعسر والعلامة في بعض كتبه الآخر ، وكشف اللثام والمدارك ومطلوّة العلامة الطباطبائي أنّه لا يجب على من كان بهيئة الراكع ريادة الانحناء ، بل يكفي بمجرد المقصد^(١) ، وقوّاه في الحواهر مستنداً عليه بالأصل ، وبأنّه قد تحقّق فيه حقيقة الركوع ، وإنّما لمتممّي هينه العمام ثمّ قال وما في جامع المقاصد من أنّه لا يلزم من كونه على حدّ الركوع أن يكون ركوعاً ، لأنّ الركوع من فعل الانحناء الحاضر ولم يتحقّق ، ولأنّ المعهود من صاحب الشرع لفرق بينهما ، ولا دليل على سقوط ، ولطاهر قوله عليه السلام «وَتَوَامَهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٢) وما دلّ على وجوب كون الإيماء للسجود أحقق^(٣) يمينه

(١) «المسوط ١ ١١٠ ، المعسر ٢ ١٩٤ ، تذكرة الفقهاء ٣ ١٦٦ ، ذيل المسألة

٢٤٧ ، منتهى المطلب ٥ ١١٦ ، كشف اللثام ٤ ٧٤ ، مدارك الأحكام ٣ ٣٨٧ ،

الدرة الحفّة ١٢٣ ، وحكاها عنهم صاحب الحواهر فيها ١٠ - ٨١

(٢) تقدّم تحريره في ص ٢٧ ، الهامش (٢)

(٣) الفقيه ١ ١٠٣٧/٢٣٦ و ١٠٣٨ ، لربّنا ، الباب ١ من أبواب القيام ، ج ١٥

على ذلك^(١)، يدفعه أن المراد بالركوع هه هيئة الركوع لا فعده ؛ إء هو على كل حال لم يتحقق ورن زء الانحاء يسير ، ضرورة عدم كونه ركوعاً ، فيتوَّحه التكليف حيثئذ إلى خطئه [يكونه]^(٢) على هءا الحال بعد القراءة - مثلاً - بمعنى لا يجس أو ينام أو يسجد أو نحو ذلك ممّا يسافها ، فلا تحصيل للحاصل حيثئذ ، ولفرق بينهما واقعياً لا شرعياً ، والسويّ لاءالة فيه على ما نحن فيه ، والقياس على إيماء لسجود مع أنه مع الفارق لا يجوز الأحء به^(٣) . انتهى .

وفيه : ما عرفت من أن الركوع ليس اسماً لمطلق هءه الهيئة كي يقال . إن حقيقة متحققة ، بل لفعل الانحاء دُخِلَ في تحققه شرطاً أو شرطاً ، وألا لرم أن يصدق على المخلوق مسحاً حين وقوفه على قدميه بل على كل من أوءء هءه الهيئة بأي كمية تكون ولو برفع رأسه من الأرض وبهوضه هيئة الراكع أنه ركع . وهو ليس كذلك مذهباً ، ومتى لم يصدق فعل الركوع على إيحاء هءه الهيئة حين حدوثها كيف يقع إيقاؤها امتثالاً للأمر بالركوع ، بل بقول ريادة على ما سبق إنه لو عدم المسحي النال يءاه ركنته كونه مشمولاً للحطاب بـ «اركعوا» الءي معناه الأمر بالانحاء لا يفهم من ذلك بالنسبة إلى نفسه إلا إرادة ريادة الانحاء ، لا الوقوف على قدميه حافظاً لهيئته ، كما لا يحمن

وأما ما في كلام جامع المقاصء من الاستءلال بالبوي فهو في محله ؛ بناءً على كون الركوع اسماً لمجموع الانحاء الحاصل تدريجاً ، لا لخصوص

(١) جامع المقاصء ٢ : ٢٨٩

(٢) ما بين لمقوفين أضفناه من المصدر .

(٣) جواهر الكلام ١٠ : ٨١

حرثه الأخير ، ولعله ملترم بذلك كما يستشعر من كلامه
 وَمَا اسْتَشْهَادُهُ بِمَا دُلَّ عَلَى أَحْصِيَّةِ يَمَاءٍ لِسُحُودٍ فَهُوَ لِأَحْلٍ
 الِاسْتِثْنَاءِ وَالتَّقْرِيبِ إِلَى الدَّهْنِ لَا لِاسْتِدْلَالٍ كَيْ يُوَحِّحَهُ عَلَيْهِ مَا ذُكِرَ ،
 فليتأمل .

(الثاني) ممَّا يجب في الركوع (لطمائية فيه بقدر ما يؤدي واجب
 الذكر) بلا خلاف فيه كما في الحديث (١) من إجماعاً كما عن إمامين
 وغيرهما (٢)

وقال في محكي المتهى تحت الطمائية فيه - أي في الركوع - بقدر
 الذكر الواجب ، والطمائية هي السكون حتى يرجع كل عصبٍ إلى مستقره ،
 وهو قول علمائنا أجمع (٣) . انتهى .

واستدل له بأنه المنقول من فعل النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام

وبما رواه في الذكرى مرسلًا من أن رجلاً دخل المسجد ورسول
 الله ﷺ جالس في ناحية المسجد فصلّى ثم جاء فسلم عليه ، فقال ﷺ
 «وعليك السلام ارجع فصلّ فإنك لم تصل» فرجع فصلّى ، فقال له مثل
 ذلك ، فقال الرجل في الثالثة عُمي يا رسول الله ، فقال «إذا قمت إلى
 الصلاة فأسمع الوضوء ثم استقبل نفسك فكثر ثم اقرأ ما تيسر معك من
 القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائماً ثم

(١) الحديث الناصرة ٨ ٢٤٢

(٢) لمعتبر ٢ ١٩٤ ، تذكرة الفقهاء ٣ ١١٦ ، المسألة ٢٤٨ ، العدة ٧٩ ،

جامع المقاصد ٢ ٢٨٤ ، وحكاة عنهم سحراني في الحديث الناصرة ٨ ٢٤٢

(٣) منتهى المطلب ٥ ١١٦ ، وحكاة عنه لأردبيلي في مجمع الفائدة وسرهان ٢ .

استجد حتى تطمئن ساجداً ثم رفع حتى تستوي قائماً ثم فعل ذلك في صلاتك كلها»^(١).

وحبر بكر بن محمد الأردني - مروى عن قرب الإسناد للحميري - عن الصادق عليه السلام: «إذا ركع فليتمكن»^(٢).

ومصنحة ررارة، قال «يا رسول الله ﷺ خالس في المسجد إذا دخل رجل فقام يصلي فلم يتم ركوعه ولا سجوده، فقال ﷺ: هو كافر لعرب، لئن مات هذا وهكذا صلاه ليموتن على غير ديني»^(٣).

وروية عبدالله بن ميمون القداح - لمروى عن محاسن الرقي - عن أبي عبدالله عليه السلام قال «أصبر علي من نبي طالب عليه السلام رجلاً يسقر صلاه، فقال مد كم صليت بهذه الصلاة؟ قال له الرجل مد كذا وكذا، فقال مثلك عبد الله كمثله العرب إذا ما نفر، لو مت مت عن غير مله أني القاسم محمد ﷺ، ثم قال أسرق الناس من سرق من صلاته»^(٤).

والسوي المروي عن الذكرى: «لا تحرنى صلاة الرجل حتى يعيم ظهره في الركوع والسجود»^(٥).

وفيه: أن غاية ما يمكن استعداده من هذه الأدلة - بعد العصر عما في

(١) لذكرى ٣ - ٣٦٣، وعنه في الحديث الناصرة ٨ - ٢٤٣

(٢) قرب الإسناد ٣٦ - ١١٨/٣٧، الوسائل، باب ٨ من أبواب أهداد المرائض،

ح ١٤

(٣) الكافي ٣ - ٦/٢٦٨، التهذيب ٢ - ٩٤٨، ٢٣٩، الوسائل الباب ٣ من أبواب

الركوع، ح ١.

(٤) المحاسن ١١/٨٢، الوسائل، باب ٩ من أبواب أهداد المرائض، ح ٢

(٥) الذكرى ٣: ٣٦١، وعنه في الجواهر ١٠: ٨٣.

بعضها من قصور السد - إنما هو اعتبار الطمأنينة في الركوع في الجملة ، وعدم حوار الإتيان به بحيث يكون كقصر لعراق ، وأما كونها بقدر ما يؤدي الذكر الواجب فلا

اللهم إلا أن يدعى ظهور فونه ^{طريقاً} «إذا ركع فليتمكن» في شرطية الاستقرار للركوع ما دام كونه راکعاً ، بطبر ما لو قال إذا قام إلى القراءة فليقم صلبه ، فيجب حينئذ بقاؤه مستقراً إلى أن يتحقق الفراغ من الذكر الواجب في الركوع من باب المقدمة

ولكنه لا يخلو عن نظر

فعندة المسند لاثبات وجوب انصاف بقدر أداء الذكر الواجب هو الإجماع ، فحتصر اعتبارها بحال العمد ، رد لا إجماع عليه مع السهو ، بل المشهور لو لم يكن مجتمعا عليه عدم حلال الصلاة بالإحلال بها سهواً وما بقى من أن مقصود الأصل فيما ثبت حرثته أو شرطيته في الحملة الركبية ، فلم يثبت ، بل الأصل يقضي خلافه ، كما بعدم التسيه عليه مراراً ، وأوضحناه في الأصول

فما حكى عن الإسكافي والشيخ في الخلاف من القول بركبتها^(١) ضعيف ، إلا أن يراد مسمها الذي قد يدعى توقف صدق الركوع عليه عرفاً ، وأنه به يمتار عن الهوي لسجود ونحوه ، دون الريادة التي توري الذكر الواجب ، فيتجه حينئذ دعوى ركبته وإن كان لا يحلو أيضاً عن نظر ؛ إذ لا سلم توقف صدق اسم الركوع على الطمأنينة والاستقرار ، والفرق بين وبين الهوي لسجود ونحوه يحصل برفع الرأس عند انتهائه إلى حد الركوع

(١) الخلاف ١ ، ٣٤٨ ، المسألة ٩٨ ، وحكه عنهم شهيد في تذكرى ٣ ٣٦٧ و ٣٨٣ - ٣٨٤ .

أو مكثه في الجملة ولو متزلاً.

نعم ، لو قلنا بظهور الأحبار المتقدمة في كونها شرطاً للركوع لا واحداً مستقلاً كالذكر فيه ، فقضية ما في بعضها من الإطلاق شموله لحال السهو كسائر المطلقات الموقوفة لبيان الحكم لوضعي وإن لا يحلو عن تأمل ، فيشجه حينئذ الالتزام بطلان الصلاة بتركه سهواً

وما دلّ على أن «الصلاة لا تعاد إلا من خمسة»^(١) وأن ملاك صحة الصلاة حفظ الركوع والسجود^(٢) قاصر عن أن يعتم الإحلال شرائط الركوع الذي هو أحد الخمسة التي تعاد الصلاة من الإخلال بها ، ولكنه يدل على عدم بطلان الصلاة بترك الطمأنينة سهواً فيما راد عن معنى الركوع مما لا يجب إلا مقدمة لذكر بالمعنى بل بالدلالة الأصلية ، لأن مرجع الإحلال به إلى الإحلال بشرط الذكر الذي يجب لإثباته راعياً ، لا الإحلال بشرط الركوع المعتبر في الصلاة من حيث هو ، فكما يُعهم من عموم قوله ﷺ «لا تعاد الصلاة إلا من خمسة»^(٣) أنه لو ترك أصل الذكر سائماً ورفع رأسه عن الركوع بعد حصول مسماه لا تبطل صلاته ، كذلك يُعهم منه عدم حلال الصلاة بالإحلال شرائطه نسبياً كبقائه راعياً إلى أن يتحقق الفراغ من الذكر أو مطمئناً كذلك

فلو شرع في الذكر الواجب قبل البلوغ إلى حد الركوع أو أتمه ناهضاً ، فإن كان ناسباً مضي في صلاته ، ولا شيء عليه عدا إعادته في الأول

(١) تقدّم تحريجه في ص ١٠ ، الهامش (١) .

(٢) الفقيه ١ / ٢٢٧ / ١٠٠٤ ، تهذيب ٢ / ٥٧٩ / ١٤٨ ، الوسائل ، الباب ٣٠ من أبواب

القراءة في الصلاة ، ح ٣ .

(٣) راجع الهامش (١) من ص ١٠

بعد وصوله إلى حد الركوع واستقراره ، كما لو أتى بشئ منه بلا اطمئنان .
ويحتمل الاحتواء به في مثل الموضع ، نظراً إلى كون الطمأنينة شرطاً
اختيارياً للدرك وقد سقط عتده سبباً ، فلا يقتضي لإعدده ، وليتأمل
وإن كان عامداً بعت صلاته في شئ ، لحصول الإحلال العمدي .
وعدم إمكان تداركه ، وإعادة في الأول ، كما صرح به غير واحد^(١) ، لأن
فساد الحرء لا يستلزم فساد الكس ، كما يمكن تداركه قبل فوات محته ، خلاف
لجماعة منهم المحقق والشهيد الثانيان^(٢) على ما حكى عنهما ، فحكموا
بطلان الصلاة ؛ لما مرّ منهم غير مرة في طي مسح القراءة وغيرها من
الحكم بطلان الصلاة نعمد بإبطال حرء [مها]^(٣) ، لو حوّه تقدّمت مع ما فيها
من الضعف .

(ولو كان مريضاً لا يتمكن) مها (سقطت عنه ، كما لو كان العذر
في أصل الركوع) فعليه أن يركع بلا طمأنينة ، لأن المعسور لا يسقط
بالمعسور ، مضاف إلى قصور ما دلّ على شرطتها عن إعادة اعتدائها في غير
حال التمكن .

ومن هنا يظهر أنّه لو در الأمر بين ركوع قائماً بلا طمأنينة أو جالساً
معه ، فدم الأول ، كما يقتضيه إطلاق كتمانهم من غير فعل خلاف فيه ، ولو
كان لدليلها إطلاقاً لوقعت لمعاصرة حيث إنّ فيه وبين إطلاق دليل لقيام ،
فقد يشكل الترجيح وإن لا يحو أبصاً تقديم الأول عن وحيه ، فإن مقتضى

(١) كالأئمة سجلي في قواعد الأحكام ١ ، ٢٦٦ ، والشهيد في الذكرى ٣ ، ٣٨١

(٢) جامع المقاصد ٢ ، ٢٩٠ ، راص الحداد ٢ ، ٦٢٢ ، والحاكي عنهما هو الشيخ

الأنصاري في كتاب الصلاة ٢ ، ٢٦

(٣) ما بين المعقوفين أسماء لأجل السياق

قاعدة الميسور وأدلة معي الحرج ونحوها ففي اعتبار ما تعلق العجز به أولاً وبالذات ، لا ثانياً وبالعرض ، فليتنامل

ويجب عليه الإتيان بتمام الذكر حال الركوع وإن كان غير مصمماً ، فلا يجوز له الخروج عن حد الركع قبل كمال الذكر

خلافاً لظاهر الشهيد في محكي الذكري فحور أن يتم الذكر رافعاً رأسه ، فإنه - على ما حكى عنه في حديث^١ - بعد أن ذكر الطمأنينة وأنه يجب كونها بقدر الذكر الواجب ولا يحترق عنها مجاورة الانحناء عن القدر الواجب ثم العود إلى الرفع مع اتصال لحركات قال نعم ، لو تعدت أحزاً ربادة لهوي ، ويستدئ بالذكر عند الانتهاء إلى حد الركع وبتهى بانهاء الهوي وهل يجب هذا الهوي لتحقيق الذكر في حد الركع ؟ الأقرب لا ، للأصل ، فحينئذ يتم الذكر رافعاً رأسه^٢ انتهى

وفيه : أن ما دل على وجوب الذكر إنما أوجبه في الركوع لا حال الرفع ، غاية الأمر أنه ثبت شرائطه بطمأنينة لدى التمكن ، فمفوط شرطية الطمأنينة لأجل الضرورة لا يقتضي ارتفاع شرطية كونه في الركوع الذي هو ميسور له ، كما لا يخفى

الواجب (الثالث . رفع الرأس منه) فلا خلاف فيه على الطاهر ، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه^٣ .

(١) الحدائق الناضرة ٨ : ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٢) الذكري ٣ : ٣٦٧ .

(٣) الشيخ الطوسي في الخلاف ١ : ٣٥١ ، المسألة ١١٢ ، وابن حمزة في لوسبة ٩٣ ، وابن زهرة في العبة ٧٩ ، ولعلامة الحلي في تذكرة الفقهاء ٣ : ١٧٢ ،

ويشهد له جملة من الأخبار:

منها: المستفيضة الواردة في كيفية صلاة النبي ﷺ في المعراج، التي هي الأصل في شرع الصلاة وكيفيةها، ففيها: «أن الله تعالى أوحى إليه بعد أن ركع أن ارفع رأسك من الركوع»^(١)

وفي صحيحة حماد بعد ذكر اركوع «ثم استوى قائماً فلمّا استمكن من القيام قال: سمع الله لمن حمده»^(٢) الحديث.

وفي السوي المتقدم^(٣)، المروي عن لذكرى «ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائماً»

وفي خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام «إذا رفعت رأسك من الركوع فأقم صلتك حتى ترجع مواصلتك»^(٤)

وفي خبر الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام أيضاً قال «إذا رفعت رأسك من الركوع فأقم صلتك فإنه لا صلاة لمن لا يعيم صليته»^(٥)

المسألة ٢٥٠، والشهد في لذكرى ٣، ٣٧٠، ومحقق الكركي في جامع

المقاصد ٢، ٢٨٨، والعامل في مدرّك الأحكام ٣، ٣٨٨، والمبصر الكاشفي في

مناييع الشرائع ١، ١٣٩، مصاح ١٥٩، والفصل الاصحاحي في كشف اللثام ٤

٧٣، والحاكي عنهم هو العامل في مفتاح الكرامة ٢: ٤٢٠

(١) حلل الشرائع ٣١٢ - ٣١٦ (الب ١) ح ١، و ٣٣٤ (الب ٣٢) ح ١، لوسائل،

الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة، ح ١٠ و ١١

(٢) الكافي ٣، ٣١٠ - ٨، ٣١١، ع ١، ١٩٦ - ٩١٦/١٩٧، التهذيب ٢

٣٠١/٨١، الوسائل، الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة، ح ١

(٣) في ص ٤٢٠.

(٤) التهذيب ٢، ١٣٣٢/٣٢٥، لوسائل، الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة، ح ٩.

(٥) الكافي ٣، ٦/٣٢٠، التهذيب ٢، ٢٩٠، ٦٨، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب

الركوع، ح ٢.

(فلا يجوز أن يهوي للسجود قبل انتصابه منه إلا لعذر) وأما مع العذر فيسقط اعتباره ؛ لانتفاء التكليف بعير المقدور ، وعدم سقوط الصلاة بحال ، وكذا مع النسيان .

وحكي عن الشيخ في الخلاف القول بركنيته^(١) . ولعله لعموم نفي الصلاة بدونه في الخبر المزبور^(٢) .

وفيه : أنه لا بد من تخصيص هذا العموم بالعمد ونحوه ، لحكومة قوله عليه السلام : « لا تعاد الصلاة إلا من خمسة »^(٣) وغيره من المستفيضة الدالة على إناطة صحة الصلاة بمحافظته الركوع والسجود عن النسيان^(٤) على سائر العمومات المثبتة للشرائط والأجزاء .

وكون ظاهر الدليل في خصوص المقام إرادة نفي الحقيقة من حيث هي ، المقتضي لعمومه لحال النسيان لا يقدر في الحكومة المزبورة ، كما لا يخفى على المتأمل ، وقد تقدم التنبيه عليه في نظيره « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب »^(٥) فلاحظ .

فلو هوى للسجود قبل انتصابه لعذر أو نسياناً فارتفع العذر أو ذكر قبل وضع الجبهة على الأرض ، فمن غير واحد من الأصحاب^(٦) - منهم :

(١) الخلاف ١ : ٣٥١ ، المسألة ١٠٢ ، وحكاه عنه الشهيد في الذكرى ٣ : ٣٧١ .

(٢) في ص ٤٢٦ .

(٣) تقدم تحريجه في ص ١٠ ، الهامش (١)

(٤) راجع الهامش (٢) من ص ٤٢٣ .

(٥) تقدم تحريجه في ص ١٣٧ ، الهامش (٥) .

(٦) منهم . ابن فهد الحلبي في الموجز الحاوي (ضمن الرسائل العشر) . ٧٩ ، والحاكي عنه هو العاصمي في معناه الكرامة ٢ : ٤٢٢ .

العلامة في التذكرة^(١) - أنه يجب عليه تدركه ، وربما يستشعر من الجوهر^(٢) الميل إليه ، واحناؤه صريحاً شبيح امرتصی رحمه الله معللاً بقاء الأمر والمحل^(٣)

وفيه : أن هذا إنما يتحده لو ثبت مطلوبة مطلق القيام عقيب فعل الركوع كي يمكن تداركه بعد هويته ، بل لسجود وحروجه عن حد الركوع ، وهو مما لم يثبت ، بل الثابت نصاً وفتوى هو وجوب رفع الرأس من الركوع حتى يعتدل قائماً ، وليس وجوه مقدمية لتقديم الحاصل عقيب ، وإلا لحدار الإخلال به عمداً على وجه لا يذنب حصول القيام بعد الركوع ، كما لو حسن من الركوع أو هوى للسجود عمد ثم قام ، وهو خلاف ظاهر النص ولفظي .

واحتمال كون نص القيام معتدلاً من حيث هو أيضاً واجباً آخر كما ربما يؤمن إليه قوله عليه السلام : «إذا رفعت رأسك من الركوع فأقم صليتك»^(٤) مدفوع بالأصل ، وليس في الخبر لمرور دلالة على مطلوبة إقامه انصلب من حيث هي ، بل مطلوبيته في تقديم الحاصل من رفع الرأس من الركوع ، فما قواه شيخنا الشهيد في محكي تذكرى حاكياً عن المسبوط من عدم الوجوب معللاً بسقوط التكليف به حال العذر وحروجه محله عند رواه^(٥)

(١) تذكرة الفقيه ٣ : ١٨٣ - ١٨٤ ، الفرع «ط» من المسألة ٢٥٥ .

(٢) جواهر الكلام ١٠ : ٨٧ - ٨٨ .

(٣) كتاب الصلاة ٢ : ٢٨ .

(٤) تقدم تحريجه في نهامش (٤) من ص ٤٢٦ .

(٥) الذكرى ٣ : ٣٨١ - ٣٨٢ ، وراجع المسبوط ١ : ١١٢ ، والحاكي عنه هو الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ٢ : ٢٨ .

لا يخلو عن وجه، فوجوب العود يحتاج إلى دليل، وهو مفقود، فمقتضى الأصل براءة لذمة عنه، ولا يدفعه استصحاب بقاء التكليف بالرفع والاشتغال بالصلاة، كما ذكره شمس جرنصي رحمته، لما عرفت من تغير الموضوع المانع من جريان الاستصحاب.

وأما استصحاب الاشتغال بالصلاة وفاعلته فالحق عدم حريانه في مثل المقام، كما حققناه في محله تبعاً له.

وكذلك الكلام في مسألة ما هو تتم الركوع فقط، التي حكى عن الشيخ فيها أيضاً الحكم بعدم العود، لأصالة البراءة^(١)، وإن كان قد يقوى في النظر وجوب تداركه في هذا الموضع، نظراً إلى عدم كون السقوط القهري لدى انقضاء معدوداً من فعالة المادية لصدق حصول الرفع من الركوع عند تداركه، فالقول بوجوبه حينئذٍ إن لم يكن أقوى فلا ريب في أنه أحوط، بل لا سعي ترك الاحتياط بتداركه في الموضع الأول أيضاً، إذ لا يترتب على إيجاده من باب الاحتياط مفسده، كما لا يخفى.

نعم، قد يشكر الأمر فيما لو سقط قبل كمال الذكر، فإنه قد يقال بأن عوده على ما كان لأجل كمال ركوع ورفع عنه يستلزم ردة الركن ولكنه لا يحبو عن نظره، بدنه عدم صدق زيادة الركوع إذا كان عوده على ما كان بقيامه بهيئة الراكع.

ولكن الأحوط إعادة لصلاة بعد تمامها، كما أن الأحوط بل الأقوى

(١) كتاب الصلاة ٢، ٢٨.

(٢) المسرط ١، ١١٢، وحكامه عنه شهيد في ذكرى ٣، ٣٨٢، وكذا الشيخ

لأنصاري في كتاب الصلاة ٢، ٢٨.

ذلك لو مضى في صلاته من غير أن يتدارك ما فاتته من الإكمال والرفع ، والله العالم .

(ولو افتقر في انتصابه إلى ما يعتمد عليه وجب) تحصيله ولو بأجرة لا تضر بحاله ؛ للمقدمات ، كما في سائر أحوال الصلاة .

ولا فرق في جميع ذلك بين العريضة والنافلة ؛ لإطلاق النص والمتوى .

وحكي عن العلامة في النهاية أنه قال . لو ترك الاعتدال في الرفع من الركوع أو السجود في صلاة النفل عمداً ، لم تبطل صلاته ؛ لأنه ليس ركناً في العرض فكذا في النفل^(١) . انتهى .

ولا يخفى ما في هذا الدليل ؛ فإنه بظاهره ظاهر الفساد ، كما اعترضه بذلك جُل من تأخر عنه^(٢) ، فإن عدم كونه ركناً لا يقتضي جواز الإخلال به عمداً ، كما في المقيس عليه ، فكأنه يرى أن من لو ارم عدم الركبة صحة النافلة بدونه ، حيث إنه يستكشف من صحة الفريضة عند بيان جزء أو تركه لعذر أن للصلاة العاقدة له مرتبة من المصلحة مقتضية لطلبها ؛ إذ الطاهر أن تعذر الجزء أو نسيانه لا يحدث مصلحة في فاقده ، بل ينفي التكليف عن واجدته ، فيتعلق الأمر حينئذ بفاقدته ؛ لكونها من الميسور الذي لا يسقط بالمعسور ، لا تكليفاً جديداً ، فصحة العاقدة لدى الضرورة والنسيان كاشفة عن أن لها من حيث هي مرتبة من المصلحة مقتضية للأمر

(١) نهاية الأحكام ١ . ٤٨٣ ، وحكاية عنه العاملي في مدارك الأحكام ٣ . ٣٨٩

(٢) كالشهيد في الذكرى ٣ : ٣٨٢ ، والعاملي في مدارك الأحكام ٣ : ٣٨٩ ، والبحراني في الحقائق المناصرة ٨ : ٢٤٥ .

بها ولكن منعها عن التأثير في الفريضة لروم لإتيان بالواجدة، فإنه يمتنع معه الأمر بالعاقدة أيضاً، وحيث لا لروم في لافته فلا مانع عن مطلوبة كل منهما على سبيل الشدة والصعف، كما في كثير من المطلقات والمقيدات الواردة في المستحبات، ولاحظ ونذكر، فإنه لا يحلو عن جودة وإن كان الالتزام به في الأحكام التعدية خصوصاً مع مخالفته لظاهر النص والفتوى لا يحلو عن إشكال، والله أعلم.

الواجب (الرابع . الطمأنينة في الانتصاب) - لا خلاف فيه على

الظاهر، بل عن غير واحد دعوى لإجماع عليه^(١)

(وهو أن يعتدل قائماً ويكون ولو يسيراً)

ويمكن الاستدلال له - مضافاً إلى الإجماع - بقوله ﷺ في حشر

أبي بصير، لم تقدم^(٢) «إذا رفعت رأسك من الركوع فأقم صلك

حتى ترحع معاصلك» وفي حبره الآخر: «فأقم صلك فإنه لا صلاة لمن

لم يقم صبه»^(٣) وفي السوي المتقدم^(٤) «ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائماً»

بدعوى أن المتبادر من هذه العبارات ردة استقراره على حالة الاعتدل

وإقامة الصلب، لا مجرد إبقاء الرفع إليه، ولعلّه إلى هذا يرجع ما في

(١) كابن وهرة في العينة ٧٩، ولعلامة بحني في تذكرة الفقهاء ٣ ١٧٢، المسألة

٢٥٠، والمحقق الكركي في جامع المقاصد ٢ ٢٨٨، والفيض الكاشاني في معاني

الشرائع ١ ١٣٩، مفتاح ١٥٩، والمصنف لأصبهاني في كشف اللثام ٤ ٧٣،

وحكاية عنهم العاملي في مفتاح الكرامة ٢ ٤٢٠.

(٢) في ص ٤٢٦.

(٣) راجع الهامش (٥) من ص ٤٢٦.

(٤) في ص ٤٢٠.

المدارك من الاستدلال عليه **عنه** **لأمر^(١)** . ولكنه لا يحو عن التأمل^(٢)
ويظهر من قول المصنف **رحمه** «ولو يسيراً» جوار تطويله . وهو
كذلك ما لم يكن ذلك بالكوت لماحي لصوره الصلاة أو نحوه
وعن الذكرى أنه حكى عن بعض متأخري أصحاب القول بأنه لو
طولها تبطل صلاته ؛ لأنه واجب قصير^(٣)

وفيه . أنه لم يثبت تقييده بالقصر ، فمقتضى الأصل براءة الدقة عن
التكليف بتقصيره وحوار إطالة قيامه وإن لم يتشاعل حاله بقراءة ذكر
أو دعاء ما لم يكن مذهباً لصوره لصلاة ، كما تقدمت الإشارة
إليه .

وحكى عن الشيخ القول بركنية هذه الطمأنينة أيضاً^(٤) .
ويظهر صغره مما مر .

الواجب (الخامس) . الذكر بلا خلاف فيه إجمالاً ، بل عن غير واحد
دعوى الإجماع عليه^(٥) ، ولكنهم احتسروا في تعيينه على أقوال

(١) مدارك الأحكام ٣ : ٣٨٩

(٢) في ص ١٧ : «عن تأمله»

(٣) الذكرى ٣ : ٣٨٣ ، وحكاها عنه صاحب الجواهر فيها ١٠ ٨٩

(٤) الخلاف ١ : ٣٥١ ، المسألة ١٠٢ ، وحكاها عنه العاملي في مدارك الأحكام ٣ : ٣٨٩ .

(٥) الطوسي في الخلاف ١ : ٣٤٨ - ٣٤٩ ، المسألة ٩٩ ، والعلامة الحلي في منتهى
المطلب ٥ : ١١٨ ، والشهيد في تذكرى ٣ : ٣٦٧ ، والمحقق الكركي في جامع
لمقاصد ٢ : ٢٨٥ ، والعاملي في مدارك الأحكام ٣ : ٣٨٩ ، والمصنف الكاشاني في
مفاتيح الشرائع ١ : ١٣٩ ، مفتاح ١٥٩ ، وحكاها عنهم العاملي في مفتاح الكرامة
٤١٧ : ٢

ف قيل : يتعين (التسبيح) كما ثبت^(١) إلى الأكثر ، بل المشهور فيما بين القدماء^(٢) ، بل عن غير واحد من القدماء ، دعوى الإجماع عليه^(٣) .

(وقيل : يكفي) مطلق (الدكر ولو كان تكبيراً أو تهليلاً) أو غير ذلك مما يتضمن الثناء على الله تعالى ، كما عن المبسوط^(٤) ، بل النهاية والجامع^(٥) - على خلاف في حكمة مطلق الدكر عنهما أو خصوص تهليل والتكبير - وعن الحلبي نائياً عنه لخلاف^(٦) ، وقواه غير واحد من المتأخرين^(٧) ، بل هو المشهور بينهم على ما ثبت^(٨) إليهم

ثم إن القائلين بتعين لتسبيح منهم من احتراً بمطلقه ، أي أعم من الصغرى والكبرى مطلقاً ، كما عن مذهب العينية والانتصار^(٩) وعن الشيخ في النهاية أنه أوجب تسبيحة كبرى^(١٠)

وعن طاهر ابن شاوييه والشهاب التحيير بينها وبين ثلاث

(١) من التأسيس الشهيد في حاشية المراد ١ : ١٤٢

(٢) نسبة إليهم البحراني في الحقائق الناصرة ٨ : ٢٤٦ .

(٣) السيد المرتضى في الانتصار ٤٥ ، والطوسي في الخلاف ١ : ٣٤٩ ، المسألة

١٠٠ ، وابن رهرة في العينة ١٧٩ ، وحكاة عنهم البحراني في الحقائق الناصرة ٨

٢٤٥ - ٢٤٦

(٤) المبسوط ١ : ١١١ ، وحكاة عنه صاحب الجواهر فيها ١٠ - ٨٩

(٥) النهاية : ٨١ ، لجامع للشرائع : ٨٢ - ٨٣

(٦) السرائر ١ : ٢٢٤ ، وحكاة عنه العملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٤١٧

(٧) منهم : الشهيد ثاني في المقاصد العينية ٢٦٧ ، والطباطبائي في رياض المسائل

٢٠٢ - ٢٠٣

(٨) لناسب هو الطباطبائي في رياض المسائل ٢٠١ - ٢٠٣

(٩) العينة ٧٩ ، الانتصار ٤٥ ، وحكاة عنهما صاحب الجواهر فيها ١٠ - ٨٩ ،

والمجسبي في بحار الأنوار ٨٥ : ١١٠ .

(١٠) النهاية : ٨١ ، وحكاة عنه العملي في مدارك الأحكام ٣ : ٣٩٠

صغريات^(١)، بل عن المنتهى أن الموحين بتسييح اتفقوا عليه^(٢)
وفي الجواهر نسب هذا القول إلى أبي الصلاح أيضاً مع زيادته
لتصريح بإحراء واحدة للمصطر^(٣).

ولكن في الحدائق نقل عن أبي الصلاح أنه أوجب على المختار
ثلاث مرّات، وواحدة على المصطر، ثم حكى عن المختلف أنه نقل عنه
أنه قال أفصله «سبحان ربّي العظيم وبحمده» ويحور «سبحان الله»^(٤)
وطاهره تحبير المختار بين ثلاث صغريات أو كبريات

وعن العلامة في [التذكرة]^(٥) أنه نسب إلى بعض علمائنا القول بثلاث
كبريات عيماً^(٦)

وكذا الغنلون بكفاية مطلق الذكر تختلف كلماتهم، ثم سطر
من إطلاو كثير منهم كصريح بعضهم الاكتفاء بمسأه، خلافاً لطاهر بعض
أو صريحه^(٧) من اعتد كونه بقدر تسحية كبرى، أو ثلاث صغريات كما

(١) الفقه ١ - ٢٠٥، دحل ح ٩٢٨، لمفع ٩٣ - ٩٤، تهذيب ٢ - ٨٠، دحل

ح ٢٩٩، وحكاة صهب المجلسي في بحار الأنوار ٨٥ - ١١٠

(٢) منتهى المطلب ٥ - ١٢١، وحكاة عنه ببحرسي في الحدائق الماصرة ٨ - ٢٥٥

(٣) جواهر الكلام ١٠ : ٨٩، وراجع الكافي في الفقه : ١١٨.

(٤) الحدائق الماصرة ٨ - ٢٤٨، وراجع الكافي في الفقه ١١٨، ومختلف الشيعة ٢

١٨١، المسألة ١٠٩.

(٥) دحل ما بين المعقوفين في انسح الحصة ولحجته «لمختلف» والصحيح ما

أشياء، حيث إن المنقول عن العلامة لحنّي موجود في التذكرة لا المختلف

(٦) تذكرة الفقهاء ٣ - ١٦٩، ضمن الفرع «أ» من المسألة ٢٤٩

(٧) الصدوق في الأمالي ٥١٢، المحسن ٩٣، والطباطبائي في رياض المسائل ٣

قوة في الجواهر^(١) وعبره^(٢) ، وسنعرّف أنّه هو الأقوى

حجة القول بتعين التسبيح جملة من لأحبار

منها : رواه عفة بن عمر الجهني أنّه قال لما برئت ﴿ فسبح باسم ربك العظيم ﴾^(٣) قال لا رسول لله ﷺ « اجعلوها في ركوعكم » فلما برئت ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾^(٤) قال لا رسول لله ﷺ « اجعلوها في سجودكم »^(٥) .

وعن الهداية إرساله عن الصادق عليه السلام مع زيادة « فإن قلت سبحان الله سبحان الله سبحان الله أحراك ، وتسبيحه واحدة تحرّئ للمعتل وللمريض والمستعجل »^(٦)

وحرر هشام بن الحكم - المروزي عن العليل - عن أبي الحسن موسى عليه السلام ، قال قلت له لأيّ علة يقدر في لركوع « سبحان ربّي العظيم وبحمده » ويقال في السجود ، « سبحان ربّي لأعلى وبحمده » ؟ قال « يا هشام إنّ الله تبارك وتعالى لما أسرى نبي ﷺ وكان من ربه كهات قوسين أو أدنى رُفع له حجب من حجب فكبر رسول الله ﷺ سعاً حتى رُفع له سبع حجب فلمّا ذكر ما رأى من عظمة الله ارتعدت فرائضه فأنشأ على ركعتيه وحمل يقول سبحان ربّي العظيم وبحمده ، فلمّا اعتدل من

(١) جواهر الكلام ١٠ ، ٩٢ - ٩٣

(٢) ريدان المسائل ٣ ، ٢٠٣

(٣) لؤلؤة ٥٦ ، ٧٤

(٤) الأعلى ١٠٨٧ .

(٥) تهذيب ٢ - ٣١٣ ، ١٢٧٣ ، الوسيط ، الباب ٢١ من أبواب الركوع ، ح ١

(٦) الهداية : ١٣٦ - ١٣٧ ، وصفا في الحقائق الناصرة ٨ - ٢٥١ - ٢٥٢

ركوعه قائماً نظراً إليه في موضع أعلى من ذلك الموضع حرّ علي وجهه وهو يقول سبحان ربّي الأعلى وبحمده ، فمّا قالها سبع مرّات سكر ذلك الرعب ، فلذلك حرت به السنّة^(١) .

في سحّة الحقائق الموحوده عندي بقوله هكذا ، إلّا أنّه قال «ولمّا قال سبحان ربّي الأعلى وبحمده ، سكر ذلك الرعب» بدل «قالها سبع مرّات»^(٢) .

ورواية أبي بكر الحصرمي قال قال أبو جعفر عليه السلام «أندري أي شيء حدّ الركوع والسجود»^(٣) فقلت لا ، قال «سبح في الركوع ثلاث مرّات سبحان ربّي العظيم وبحمده ، وفي السجود سبحان ربّي الأعلى وبحمده ، ثلاث مرّات ، فمن نقص واحدة نقص ثلث صلاته ، ومن نقص تسين نقص تسين صلاته ، ومن لم يسبح فلا صلاة به»^(٤)

وعن إبراهيم بن محمد الثقيفي في كتاب الغارات عن عديّة قال كتب أمير المؤمنين عليه السلام إلى محمد بن أبي بكر : «نظر ركوعك وسجودك ، فإنّ السيّ سيّ كان أتمّ الناس صلاةً وأحفظهم لها ، وكان إذا ركع قد سبحان ربّي العظيم وبحمده ، ثلاث مرّات ، وإذا رفع صلاه قال سمع الله لمن حمده ، اللهم لك الحمد ملء سمواتك وملء أرضيك وملء ما شئت من شيء ، فإذا سجد قال سبحان ربّي الأعلى وبحمده ، ثلاث مرّات»^(٥)

(١) هل الشرائع : ٣٣٢ - ٣٣٣ (الباب ٣٠) ح ٤ ، لو سائل ، الباب ٢١ من أبواب الركوع ، ح ٢ .

(٢) في الحقائق الناضرة ٨ : ٢٥٠ - ٢٥١ مثل ما من العلل

(٣) الكافي ٣ : ١/٣٢٩ ، التهذيب ٢ : ١٥٧ ، ٦١٥ ، انوار ٤ : ٤ من أبواب الركوع ، ح ٧ .

(٤) كتاب الغارات ١ : ٢٣١ - ٢٤٧ ، وعنه في بحار لأتور ٨٥ ، ٧/١٠٤ ، والحقائق الناضرة ٨ : ٢٥١ .

وطاهر هذه الروايات - عد مرسنة الهداية - تعين التسيحة الكبرى .
وأوضح مسها دلالة على ذلك حر هشام بن سالم قال : سألت
نابعد الله عليه السلام عن التسيح في الركوع والسجود ، فقال «نقول في الركوع
سبحان ربّي العظيم ، وفي السجود سبحان ربّي الأعلى ، الفريضة من ذلك
تسيحة ، والسنة ثلاث ، والفضل في سبع»^(١)

ولكن يتعين صرفها عن هذا بصر : جمعاً بينها وبين كثير من
الأحاديث التي هي بصر في حلاله ، فنقول بتعينها ضعيف
وأضعف منه ما سبه لعلامة في محكيّ [التذكرة]^(٢) إلى بعض علمائنا
من أصحابنا عينا ثلاث مرّات^(٣) ، كما لا يخفى .

ومنها . صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ، قال قلت له ما يحري
من القول في الركوع والسجود ؟ قال : ثلاث تسيحات في ترسل ، وواحدة
تامة تحري^(٤)

وصحيحة علي بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام ، قال سأله
عن الركوع والسجود كم يحري منه من التسيح ؟ فقال : ثلاثه ، وتحريث
واحدة إذا أمكنت جبهتك من الأرض^(٥)

قال في محكيّ الوفي : لظاهر أنّ المراد بالتسيح «سبحان الله»

(١) التهذيب ٢ ٢٨٢/٧٦ ، الاستبصار ١ ٣٢٢ - ١٢٠٤/٣٢٣ ، الوسائل ، الباب ٤

من أبواب الركوع ، ج ١

(٢) راجع التعليقة (٥) من ص ٤٣٤ .

(٣) تقدّم تحريجه في الهامش (٦) من ص ٤٣٤ .

(٤) التهذيب ٢ ٢٨٣/٧٦ ، الاستبصار ١ ١٢٠٥/٣٢٣ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب

الركوع ، ج ٢ .

(٥) التهذيب ٢ ٢٨٤/٧٦ ، الاستبصار ١ ١٢٠٦/٣٢٣ ، الوسائل ، الباب ٤ من

أبواب الركوع ، ج ٣

ويحتمل التأم، ولعل السر في شتره إمكان الجهة من الأرض في [الاحتراء بالواحدة تعجيب]^(١) كثر الدس في ركوعهم وسجودهم وعدم صبرهم على اللث والمكث، فمن أتى منهم بوحدة قريباً يصدر منه بعضها في الهوي أو الرقع، فلأنه لمس هذه صفته أن يأتي بالثلاث [لنحقق]^(٢) لبثه بمقدار واحدة^(٣). انتهى.

أقول: ما احتشمه في الرواية هو لدي يسعي حملها عليه، جمعاً بينها وبين غيرها، كما ستعرف.

وصحيحة علي بن يقطين أبصاً عن أبي الحسن الأول عليه السلام، قال سأنته عن الرجل يسجدكم بحرته من تسبيح في ركوعه وسجوده؟ فقال: «ثلاث، وتحزته واحدة»^(٤).

وصحيحة معاوية بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أسحب ما يكون من التسبيح في الصلاة، قال: «ثلاث تسبيحات مترسلاً تقول سبحان الله سبحان الله سبحان الله سبحان الله»^(٥).

ومصمره سماعة، قال سأنته عن الركوع والسجود هل يرل في القرآن؟ قال: «نعم، قول الله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا اركعوا

(١) بدل ما بين المعقوفين في السخ بخطه والحجزة «الوحدة مسعجين» والصحيح ما أثبتناه من المصدر

(٢) بدل ما بين المعقوفين في السخ بخطه والحجزة «لنحقق» والمشت كما في المصدر

(٣) لوافي ٨ ٧٠٥-٧٠٦، وحكاة عنه إسناني في الحقائق الباصرة ٨ ٢٤٩

(٤) التهذيب ٢ ٢٨٥/٧٦، الاستبصار ١ ١٢٠٧/٣٢٣، الوسائل، الباب ٤ من أبواب الركوع، ج ٤

(٥) التهذيب ٢ ٢٨٨/٧٧، الاستبصار ١ ١٢١٢/٣٢٤، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الركوع، ج ٢.

واسجدوا»^(١) قلت : كيف حدَّ الركوع والسجود ؟ فقال : «أما ما يجزئك من الركوع فثلاث تسيبحات تقول سبحان الله سبحان الله سبحان الله ، ثلاثاً»^(٢) .

وخبر داؤد الأبخاري - الورد في السجود - عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «أدنى التسيبح ثلاث مرّات وأنت ساحد لا تعجل بهن»^(٣) .

وخبر أبي بصير ، قال سألت عن أدنى ما يجزئ من التسيبح في الركوع والسجود ، قال : ثلاث تسيبحات»^(٤) .

وهذه الأحاديث وإن لا تحلّ دلالة كثير منها على وجوب التسيبح عبثاً عن تأمل إلا أنه ربما يستشعر منها كون اعتبار التسيبح في الركوع والسجود لديهم مفروضاً عنه .

هذا ، مع أن ظهور بعضها في ذلك غير قابل للإكثار ، ولكن يجب رفع اليد عن هذا الطاهر ؛ جمعاً بينها وبين صحيحة هشام بن سالم ، المروية عن الكافي والتهذيب : سأل أبا عبد الله عليه السلام يحريّ عني أن أقول مكان السبح في الركوع والسجود لا إله إلا الله والحمد لله والله أكبر ؟ قال «نعم ، كن هذا ذكر الله»^{(٥) (٦)} ونفط «[و] الحمد لله» ليس في رواية

(١) لحيج ٢٢ : ٧٧ .

(٢) التهذيب ٢ : ٢٨٧/٧٧ ، الاستبصار ١ : ١٢١١/٣٢٤ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب الركوع ، ح ٣ .

(٣) لتهذيب ٢ : ٧٩ - ٢٩٨/٨٠ ، الاستبصار ١ : ١٢٠٩/٣٢٣ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب الركوع ، ح ٥ .

(٤) تهذيب ٢ : ٢٩٩/٨٠ ، الاستبصار ١ : ٣٢٣ - ١٢١٠/٣٢٤ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب الركوع ، ح ٦ .

(٥) قوله : وكل هذا ذكر الله لم يرد في الكافي .

(٦) الكافي ٣ : ٨/٣٢١ ، التهذيب ٢ : ١٢١٨/٣٠٢ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب الركوع ، ح ٢ .

الكافي ، وإنما هو في التهذيب ، وصحيحة هشام بن الحكم - المروية عن التهذيب - عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قلت له : أيجزئ أن أقول مكان التسبيح في الركوع والسجود لا إله إلا الله ولحمد الله والله أكبر ؟ قال : « نعم ، كل هذا دكر »^(١)

وعن الكافي - في الصحيح أو الحسن - نحوه ، إلا أنه قال قال أبو عبد الله عليه السلام : « ما من كلمة أحف على الناس منها ولا أبلغ من سبحان الله » قال قلت : يجزئ في الركوع أن أقول مكان التسبيح^(٢) . الحديث

وهذان الخبران مع صراحتهما في المدعى قد يلوح منهما وجه تعلق الأمر بخصوص التسبيح في تلك الأحبار المشعرة أو الطاهرة في وجوه عباء ؛ لما فيهما من الإشارة إلى أن التسبيح هو الذي حررت السنة على الإتيان به ونسب في أصل الشرع ، فتلك الأحبار مرسلة على وفق ما حررت السنة به وتعارف استعماله في الشريعة ، وقد دلت الصحيحتان على أن خصوصيته ليست من مقومات شرعته ، فيجوز إبداله بذكر آخر ، فلا مباداة بين الروايات .

وكيف كان ولأحبار الواردة في التسبيح عابيتها الظهور في تعيينه ، وهو لا يصلح لمعارضة لنص الصحيح ، كما لا يخفى .

وقضية ما في الخبرين من التعمين بأن « كل هذا ذكر » إنما هو كناية كل ذكر ، والقول به - كما هو المشهور بين متأخريين - أقوى من حيث المستند (و) لكن مع ذلك (فيه تردد) فإن عدم التزام أكثر القدماء به واشتغال القول

(١) التهذيب ٢ : ٣٠٢ / ١٢١٧ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب الركوع ، ح ١ ، وفيهما : ذكر الله .

(٢) الكافي ٣ : ٥ / ٣٢٩ ، وعنه في الحقائق الناصرة ٨ : ٢٤٦ .

بتعيين التسييح فيما بينهم - حتى أنه جعله في محكي الانتصار من متفرّدات الإمامية^(١)، وعن العية وغيره سسته إلى إجماعهم^(٢) - مع صحّة مستند القول بالكفاية وصراحته وسلامته عن لمعارض تورث الوسوسة في النفس بحيث تمسحها عن التعويل على الحر خصوصاً مع موافقته لدعامة.

ولا يجدي اشتهار العمل به بين متأخريين في دفع هذه الوسوسة؛ لاختفاء الفرائض المقتضية لطرح الخبر عليهم غالباً

ولكن قد سمعت^(٣) حكاية القول بالكفاية عن الشيخ وغيره بل عن الحنفي دعوى الإجماع عليه، فيحتمل أن يكون مراد القائلين بتعيين التسييح في فتاويهم ومعافد إجماعانهم المحككة نعيه من حيث التوطيف في أصل الشرع في مقابل أبي حنيفة والشافعي وأحمد المكريين لاستحباب هذا التسييح المعروف بين الإمامية على ما قبل^(٤)، كما ربما يؤيد ذلك ما حكى عن الأمالي أنه جعل من دين الإمامية لإقرار بأن الذكر في الركوع والسجود ثلاث تسيحات وأن من لم يستح فلا صلاة له إلا أن يهتل أو يكثر أو يصلي على النبي ﷺ بعدد التسييح^(٥)، وبأن طهره كون الاستثناء أيضاً من دين الإمامية، فالإنصاف أنه لم يتحقق إعرص لقدماء عن الحريرين بحيث يسقطهما عن الاعتبار، فالألزام بمعادهما - وهو كفاية كل ذكر - أشبه

(١) الانتصار . ٤٥ ، وحكاية عنه لعاملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٤١٨

(٢) الفية . ٧٩ ، والحلاف ١ - ٣٤٨ - ٣٤٩ ، المسألة ٩٩ ، ولوسيلة ٩٣ ، وحكاية

حنها العاملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٤١٨

(٣) في ص ٤٣٣

(٤) القائل هو شيخ الأنصاري في كتاب لصلاة ٢٠٠٢

(٥) الأمالي ٥١٠ - ٥١٢ ، لمحسن (٩٣) وكما في كتاب «صلاة للشيخ الأنصاري ٢

٢٠ ، وحكاية عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢ : ٤١٨

بالقواعد .

ثم لا يخفى عليك أن مصدر الحريس ليس : لا أن كل ذكر مجزئ مكان التسبيح ، وأما أنه يجزأ به مصفاً ولو بمسماه فلا يفهم منهم ، إذ ليس لهما إطلاق من هذه الجهة ؛ لورودهم مورد حكم آخر ، فما توهمه غير واحد^(١) من كفاية مسمى الذكر ؛ أحداً بإطلاق التعليل صعب ، مع أنه على تقدير تسليم ظهوره في الإطلاق وحب نقيده يكون الذكر بقدر ثلاث تسيحات ؛ جمعاً به وبين رواية مسمع^(٢) أني سبى عن أبي عبدالله عليه السلام : قال « يحزنك من القول في الركوع ولسحود ثلاث تسيحات مترسلاً أو قدرهن^(٣) ، وليس له ولا كرامة أن يقول ستح ستح ستح »^(٤) فإنه طاهر في كونه أقل المحرئ

وأوضح منه دلالة عليه روايته الأخرى أيضاً عن أبي عبدالله عليه السلام قال « لا يحزني الرجل في صلاته أقل من ثلاث تسيحات أو قدرهن^(٥) »

وربما يستدل بهذين التحريين أيضاً لكفاية مطلق الذكر

وفيه تأمل ، لإجمال لفظ «قدرهن» واحتمال أن يكون المراد به التسيحة الكبرى .

ثم إن طاهر هدين التحريين - كحجية من الأحبار المتقدمة بل كاد أن

(١) كابن إدريس في السرائر ١/ ٢٢٤

(٢) في السح الحطية ولحورية نداء «ان» والصحيح عدمها

(٣) في المصدر وسسحت أو قدرهن مترسلاً

(٤) التهذيب ٢/ ٢٨٦/ ٧٧ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب الركوع ، ح ١

(٥) التهذيب ٢/ ٧٩ ، الاستبصار ١/ ١٢٠٨/ ٣٢٣ ، الوسائل ، الباب ٥ من

أبواب الركوع ، ح ٤ .

يكون صريح بعضها - أنه لا يحزئ في الركوع أقل من ثلاث تسيحات ، وهو ينافي ما في بعض الأحبار المتقدمة . كصحيحتي^(١) علي بن يقطين - من التصريح بكفاية تسيحة واحدة .

ويرتفع التناهي بينها بأحد وجهين إما بحمل هذه الأحبار على الاستحباب ، وإرادة عدم كون الأقل من ثلاث مجرئة في تأدية السعة وتحصيل الصلاة الكاملة ، كما ربما يؤتاه ما في بعض الأحبار المتقدمة^(٢) من أن «من نقص واحدة نقص ثلث صلاته ، ومن نقص ثلث نقص ثلثي صلاته ، ومن لم يسبح فلا صلاة له» وقد حكى الالتزام به عن بعض^(٣) ، أو بحمل الواحد على التسيحة الكبرى ، وهذا هو الأولي من هو المنعني ، فإن ارتكاب التأويل في مثل الأحبار التي ورد فيها أنه لا يحزئ أقل من الثلاث^(٤) أو أنه أدنى ما يحزئ^(٥) أو أنه أحق ما يكون^(٦) بالحمل على الاستحباب بعيد ، بخلاف حمل التسيح على إرادة التسيحة الكبرى التي لعنها كانت أشيع لسعمالاً وأوفر بما جرى به السنة .

هذا ، مع وجود الشاهد له في الأحبار ؛ فإن الأحبار الواردة في التسيح على أنحاء

منها : ما ورد في التسيحة الكبرى . وهي عدة أحبار بعضها صريح

(١) تقدّمتا في ص ٤٣٧ - ٤٣٨

(٢) في ص ٤٣٦ .

(٣) الصدوق في الأمالي ٥١٢ ، المحلى ٩٣ ، وحكه عنه لسيد الشمني في مطامع الأنوار ٢ : ٩٦

(٤) كما في الخبر الثاني لسمع ، المتقدم في ص ٤٤٢ .

(٥) كما في خبر أبي بصير ، المتقدم في ص ٤٣٩

(٦) كما في صحيحة معاوية بن عمار ، المتقدم في ص ٤٣٨

وبعضها ظاهر في أنَّ المريضة منها واحدة ولسنة في الثلاث^(١)، وفي بعضها الأمر بالثلاث^(٢)، ولكنه يُحمل على الاستحباب بشهادة لص

ومنها: ما ورد في التسيحة الصعري، كصحيحة معاوية وموثقة سماعة^(٣)، وظاهرهما بل كاد أن يكون صريح^(٤) ولاهما أنه لا يجزئ «سبحان الله» أقل من ثلاث مرّات.

ومنها: ما ورد في التسيح على إجماله، وهي أيضاً عدّة أحبار يظهر من أغلبها أنه لا يجزئ أقل من ثلاث تسيحات، ومن بعضها أن تسيحة واحدة مجزئة والثلاث سنة.

فمقتضى قاعدة الجمع أن يحل الطائفتان الأوبى الواردتان في الصعري والكبرى مبيّتين لما في هذه الروايات من لإحمال، مصافاً إلى ظهور قوله ^(١) في صحيحة زرارة «ثلاث تسيحات في ترسل، وواحدة تامة تجزئ»^(٢) في ذلك، إذ اظاهر من «التامة» خصوصاً بعد الالتفات إلى تعارف كلتا الصيغتين وورودهما في الروايات هي لكبرى، كما يؤنّده أيضاً حمل الثلاث والواحدة في قلب لإجراء، فإنه يقتضي عدم إدراج الواحدة في الثلاث

ثم إنَّ الظاهر حرثية كلمة «وبحمد» للتسيحة الكبرى، فلا تجزئ بالإتيان بها لدونها إلا أن يأتي بدلها حتى يعادل ثلاث تسيحات، فيجزيها حينئذٍ من باب مصدق الذكر، لا التسيح الموطّف، فإنَّ هذه

(١) كما في خبر هشام بن سالم، وصحيحه زرارة وصحيحتي علي بن فضال،
المتقدمة في ص ٤٣٧ - ٤٣٨

(٢) كما في رواية أبي بكر الحنظلي، متقدمة في ص ٤٣٦

(٣) تقدّمت الصحيحة ولموثقة في ص ٤٣٨ - ٤٣٩

(٤) تقدّم تحريرها في ص ٤٣٧، الهامش (٤).

لكلمة وقعت جزءاً منها في أكثر الأحرار المتصنعة لهد الذكر الخاص مما وقع فيه حكاية الفعل أو القول

وعر حاشية المدارك للمحقق بهبهني أنها مذكورة في تسعة أحرار، وهي: صحيحة زرارة^(١)، وصحيحة "حماد"، وصحيحة عمر بن أدينة، لمروية في الكافي^(٢) في علل الأدب، وهي طويلة، ورواها الصدوق في العلل^(٣) بطرق متعددة، وروية بسحق بن عمار، المروية في العلل عن لكاطم عليه السلام في باب علة كون الصلاة ركعتين^(٤)، ورواية هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام^(٥) في ذلك الباب، ورواية هشام عن لكاطم عليه السلام في باب علة كون تكبيرات الافتتاحية سبعاً^(٦)، ورواية أبي بكر الحصرمي، المروية في التهذيب وغيره^(٧)، وصحيحة زرارة أو حسنه عن الماقرئ^(٨)، ورواية حمزة بن حمران والحسن بن زهاد^(٩)

- (١) لم نعثر على صحيحة زرارة في خصوص لمقام عدا ما يأتي من قوله «وصحيحة زرارة أو حسنه عن الماقرئ».
- (٢) تقدم تحريرها في ص ٤٠٥، الهامش (٣).
- (٣) الكافي ٣: ٤٨٢ - ٤٨٦/١، وليس فيه «وبحمده».
- (٤) علل الشرائع: ٣١٢ - ٣١٦ (الباب ١) ح ١.
- (٥) علل لشرائع: ٣٣٤ (الباب ٢٢) ح ١.
- (٦) علل الشرائع: ٣٣٥ (الباب ٣٢) ح ٢.
- (٧) تقدم تحريرها في ص ٤٣٦، الهامش (١)، وهو أن الباب في العلل هكذا: باب العلة التي من أجلها يقال في ترك ركوع سبحان ربي العظيم وبحمده، وفي سجود سبحان ربي لأعلى وبحمده.
- (٨) تقدم تحريرها في الهامش (٣) من ص ٤٣٦.
- (٩) تقدم تحريرها في الهامش (١) من ص ٤٠٦.
- (١٠) الكافي ٣: ٣٢٩، التهذيب ٢: ١٢١٠/٣٠٠، الاستبصار ١: ١٢١٤/٣٢٥.
- وعنها في الوسائل، الباب ٦ من أبواب الركوع، ح ٢.
- (١١) الحاشية على مدارك الأحكام ٣: ٨٠ - ٨١، وحكاها عنها العملي في مناجاة

وهي الجواهر أنهار إلى أني عشر حراً بريادة رواية إبراهيم بن محمد الثقفي - المروية عن كتب الغارات - التي حكى فيها أمير المؤمنين عليه السلام صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله ، ورواية محمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم ، المروية عن العلل ^(١) أيضاً ، قال : سئل أمير المؤمنين عليه السلام عن معنى قوله «سبحان ربي العظيم وبحمده» ^(٢) وفي الفقه الرصوي ^(٣) عند من يقول بحقيقته .

ثم قال : بل روته العامة أيضاً في أحبارهم فضلاً عن الخاصة ، فعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله قال : «إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وبحمده» ^(٤) ومثله عن حذيفة ^(٥) انتهى

والظاهر أن ترك هذه الكلمة في بعض الروايات ^(٦) مسي على المسامحة والتخفيف في مقام التفسير تكافؤ على معروفتها ، كما ربما يؤيد ذلك ما في الحقائق ^(٧) عن حنيفة بن حبيب والحسن بن زيد قالوا دخلنا على أبي عبد الله عليه السلام وعنده قوم يصنّون بهم العصر وقد كنت صلياً فعددا له في ركوعه «سبحان ربي العظيم» ربعاً أو ثلاثاً وثلاثين ، وقال أحدهما في

الكرامة ٢ : ٤١٩

- (١) تقدّم تحريرها في ص ٤٣٦ ، الهامش (٤)
- (٢) هو كتاب العلل لمحمد بن علي بن إبراهيم
- (٣) حقه في بحار الأنوار ٨٥ : ٢٥ / ١١٦ .
- (٤) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام : ١٠٦
- (٥) راجع سنن الدار قطني ١ : ٣٤١ - ٢ / ٣٤٢
- (٦) سنن الدار قطني ١ : ١ / ٣٤١ ، المصنّف - لابن أبي شيبة - ١ : ٢٤٨
- (٧) جواهر الكلام ١٠ : ٩٤ و ٩٥
- (٨) راجع ص ٤٤٧
- (٩) الحقائق الباصرة ٨ : ٢٥٠

حديثه : «وبحمده» في الركوع والسجود^(١) ، فإن ترك الآخر له لم يكن إلا من باب المسامحة والتعويض على المعروفة ، كما لا يحصى .

وربما يؤيده أيضاً قوله عليه السلام في رواية مسمع «لا بحرئى أقل من ثلاث تسيحات أو قدرهن»^(٢) فإنه لو لم يصح كسمة «وبحمده» إليها لا تكون بقدر ثلاث تسيحات ، وإنما بعد الصم فهي وإن لم تكن أيضاً بقدرها في عدد الحروف ولكن بعدد في المعنى ، لانحلالها حيث إلى ثلاثة أذكار ، كما لا يحصى

وقد ظهر بما ذكرنا ضعف ما في المدارك حيث قال : واعلم أن كثيراً من الأحبار ليس فيها لفظ «وبحمده» في تسيحي الركوع والسجود ، كحسه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : إذا سجدت فكثر ، وقل : اللهم لك سجدت - إلى قوله - ثم قل : سبحان ربّي الأعلى ، ثلاث مرات^(٣) ورواية هشام بن سالم عنه عليه السلام ، قال : «نقول في الركوع سبحان ربّي العظيم ، وفي السجود سبحان ربّي الأعلى»^(٤) وقد تضمنته صحيحة زرارة وحماد عن الباقري والصادق^(٥) عليه السلام ، فيقول بستانبائه أولى ، وذهب الشهيد^(٦)

(١) تقدّم تخريجه في ص ٤٤٥ ، الهامش (١٠)

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٤٤٢ ، الهامش (٥) .

(٣) الكافي ٣ : ١/٣٢١ ، التهذيب ٢ : ٢٩٥،٧٩ ، الوسائل الباب ٢ من أبواب السجود ، ح ١ ، وفيها لفظ «وبحمده» موحود

(٤) تقدّم تخريجها في ص ٤٣٧ ، الهامش (١)

(٥) الكافي ٣ : ٣١٩ (باب الركوع وما يقال فيه .) ح ١ ، و ٨/٣١١ ، التهذيب ٢ : ٧٧ - ٢٨٩/٧٨ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الركوع ، ح ١ ، وباب ١ من

أبواب أفعال الصلاة ، ح ١ .

والمحقق الشيخ علي إلى الوجود مع احترامهما بمطلق الذكر^(١)، وهو عجيب^(٢)، انتهى.

أقول: وبعل مرادهما بمطلق الذكر الذي يحترنان به أي ذكر يكون في مقابل القول بتعريف المسيح، لا كعبته مطعماً وبو مسماء حتى يتحقق التناهي بيه وبين إيجاب هذه النقطة عند اختيار التسيحة الكبرى، وعلى تقدير التزامهما بكفاية مسمى الذكر مرادهما بالوجود حرثة هذه اللفظ من هذه الصفة المعروفة، ووجود لإيتين به لدى قصد التوطيف، دون ما لو أتى بها بعنوان كونها من مصاديق مطلق الذكر، كما لا يحصى

فائدة: في المدارك معنى «سبح ربي» تزيهاً له عن الصفات وصفات لمخلوقين، وقال في الغاموس: «سبحان الله» تزيهاً له عن لصاحبه والولد، معرفة، ونصباً على المنصير، أي أترى الله من السوء راءة^(٣) وقال سيبويه المسيح هو المصدر، و«سبحان» واقع موقعه، يصل سبحت الله تسبحاً وسبحاً، فهو عَمَّ مصدر، ولا تسعمل عالماً إلا مصافاً، كقولنا سبحان الله، وهو مصوف إلى المفعول به، أي سبحت الله؛ لأنه المسيح المرء وحوَرُ نُو البقاء لم يكن مصافاً إلى الفاعل؛ لأن المعنى سبحان الله^(٤) ترء الله وعدمه محذوف، كما في بطائره والواو في «وبحمد» قبل زائدة، ولله للمصاحفة، والحمد مصاف إلى المفعول،

(١) الذكرى ٣ - ٣٦٩، جامع المقاصد ٢: ٢٨٦ و ٢٨٧

(٢) مدارك الأحكام ٣ - ٣٩٢ - ٣٩٣

(٣) الغاموس المحيط ١ - ٢٢٦

(٤) كذا قوله: «لأن المعنى سبحان الله» في سحح بحفظة والحجزة، والظاهر معنى سبحان الله - وجملة «سبحان الله» لم ترد في المصدر

ومتعلق الجار عامل المصدر، أي سَحَتَ لله حامداً، والمعنى، نَزَهَتْه عما لا يليق به وأثبَّتْ له ما يليق به ويحتمل كونه للاستعانة، والحمد مضاف إلى العاقل، أي سَحَتَه بما حمد به نفسه، إذ ليس كلّ تزييه محموداً وقيل إن الواو عاطفة ومتعلق لِحار محذوف، أي وسحمده سَحَتَه لا بحولي وقوتي، فيكون ممّا أُقيم فيه المسبَّب^(١) مقام السبب. ويحتمل تعلّق لِحار بعامل المصدر على هذا التقدير أيضاً، ويكون المعطوف عليه محذوفاً يُشعر به «العظيم» وحاصله: أُرْءى تزيهاً ربّي العظيم بصفات عظمته وبحمده، والعظيم في صفته تعالى مَنْ يقصر عنه كلّ شيءٍ سواه، ومن اجتمعت له جميع صفات الكمال أو من انتعت عنه صفات النقص^(٢) انتهى كلامه رُفِعَ مقامه

(و) قد تنحصر ممّا ذكر أنّ (أقلّ ما يجرى للمختار تسبيحة ثامة، وهي: سبحان ربّي العظيم وبحمده، أو يقول سبحان الله، ثلاثاً) أو بقدر ذلك من سائر الأذكار على الأنسبة

(و) أمّا (في الضرورة) فقد حكى عن غير واحد^(٣) التصريح بأنّه تجزئ (واحدة صغرى) بل عن المعتز والمنهى ما يظهر منه نسبه إلى الأصحاب^(٤).

(١) الظاهر: «السبب مقام المسبب»

(٢) مدارك الأحكام ٣: ٣٩٣ - ٣٩٤

(٣) كالشَّهيد في الدروس ١: ١٧٧، ونجاشي عنه هو الرافعي في مستند الشيعة ٥: ٢٠٨.

(٤) لمعتبر ٢: ١٩٦، منتهى المطالب ٥: ١٢١، ونجاشي صهف هو السيّد الشافعي في مطالع الأنوار ٢: ١٠٦.

ويدل عليه صحيحة معوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قلت له : أدنى ما يجزئ المريض من التسييح ، قال : «تسيحة واحدة»^(١) وإن طاهرها إرادة الصعري ، كما سألها المرحوم ، ولا أقل من صدق التسيحة الواحدة عليها ، ولا مقتضي لصرفها عنها ، فإن ما دل على أنه لا يجزئ أقل من ثلاث تسيحات أو قدرهن^(٢) وإن أحف ما يكون من التسيح في الصلاة أن تقول سبحان الله ، ثلاث مرّات^(٣) لو لم يكن نفسه مصرفاً إلى إرادته في حال الاختيار فهو لا يصلح صارفاً لهذه الصحيحة الواردة في خصوص المريض عن ظاهرها من الإطلاق .

وأظهر منها في إرادة لإطلاق قوله عليه السلام في دليل المرسل ، المحكي عن الهداية ، المتقدم في صدر المحقق^(٤) بعد أن قال : «فإن قلت سبحان الله سبحان الله سبحان الله أحرك الله» . «وتسيحة واحدة تجرئ للمعتل والمريض والمستعجل»

ولعل المراد بالمستعجل ما بلغ حد الضرورة العرفية ، وإلا فيشكل الالتزام به ، مع ما في الخبر من الصعق ، وعدم نقل القول به بالخصوص عن أحد ، والله العالم .

ثم إنه ربما تشعر عبارة «من كمعص لخصوص حيث جعل فيها التسيحة أقل المجزئ أنه لو أتى بأكثر يقع المجموع مصداقاً للمأمور به ، فيكون الأكثر أفضل فردي الواجب ، وربما يستشكل في ذلك باستلزامه

(١) الكافي ٣ ٤/٣٢٩ ، الوسائل ، باب ٤ من أبواب الركوع ، ج ٨

(٢) راجع الهامش (٥) من ص ٤٤٢

(٣) راجع الهامش (٥) من ص ٤٣٨ .

(٤) في ص ٤٣٥

التخيير بين الأقل والأكثر في الأفعال لتدريجية الحصول ، وهو ممتنع ، وقد تقدم في مسحث التكبيرات الافتتاحية^(١) وكذا في الفرية^(٢) توجيهه على وجه يدفع به الإشكال ، وأشرنا في المسحث المشار إليه إلى أن نصير ذلك في الشرعيات والعرفيات فوق حد الإحصاء ، فلا مانع عن الالتزام به ، إلا أنه ربما يظهر من بعض أحاديث الباب أنه ليس كذلك ، بل الفريضة منها واحدة ، وما ردد عليها سنة وفصل^(٣) ، وقد عرفت في ذلك لمسحث أن قصة ذلك وقوع ما يوجد أولاً بصيغة الوجود ، وما بعده بصيغة الاستحباب ، فلو بوى عكسه فقد أتى به لا على وجهه ، فيفسد لو اعتبرنا سنة الوجه ، أو قلنا بقادحية نية الحلاف .

ولكنك عرفت في مسحث سنة الوضوء أن لحق عدم اعتبار سنة الوجه وعدم قادحيته بنية الحلاف ما لم يكن مرجحاً إلى عدم إرادة الخروج عن عهده تكليفه الواقعي ، بل امثال مخصوص الأمر المقيد بكونه استحبابياً الذي لا يعقل تخاره في حقه ما دامت لطبيعته واحدة عليه ، وقد تقدم في المسحثن المشار إليهما نوصيح ما يتعمق سطر المقام ، فلا يطيل بالإعادة (وهل يجب التكبير للركوع) كما عن العماني والديلمي وطهر المرتضى^(٤) رضوان الله عليهم ، ثم لا يجب كما هو المشهور شهرة عظيمه

(١) راجع ج ١١ ، ص ٤٥١

(٢) راجع ص ٢٣٨ و ٣٧١

(٣) راجع الهامش (١) من ص ٤٣٧

(٤) المرسم : ٦٩ ، لائنصار : ٤٤٠ ، وحكا ، ص ١٤٠ ، علامة الحلي في مختلف الشيعة ٢

١٨٧ و ١٨٨ ، المسألتان ١٠٥ و ١٠٦ .

كادت تكون إجماعاً كما دُعاه في الحواهر^(١)، بل عن الذكرى وطاهر
التذكرة دعوى الإجماع عليه^(٢) (فيه تردّد) يثبُت من تعلق الأمر به في عدّة
أخبار، كصحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا أردت أن تركع فقل
وأنت منتصب الله أكبر، ثم اركع وقل: «اللهم لك ركعت»^(٣) الحديث، وفي
صحيحته الأخرى، المروية عن الكافي: «إذا أردت أن تركع وتسجد فارفع
بديك وكتر ثم اركع واسجد»^(٤) وعن لشيخ نحوه^(٥)، إلا أنه ترك قوله
«وكتر» وفي صحيحته الأخرى انورده فيما يحرى من القول في الركعتين
الأخيرتين «ونكتر وتركع»^(٦) ومن اشتمل ما ورد فيه الأمر - كالصحيحة
الأولى - على كثير من المستحبات، كما ستعرفه، بل شهادة سوقه بكونه
مسوقاً لبيان العرد الكامل من الصلاة المشتمل على الأدب والوظائف
المسحّة، بطير صحيحة حمّاد^(٧) ونحوها، فيشكل التعويل على ما تراءى
من الأمر الوارد في مثل هذه الرواية من الوجوب، خصوصاً مع محالته
للمشهور أو المجمع عليه.

مضافاً إلى ما في بعض الأخبار من الإشعار أو الدلالة على استحبابه،

(١) جواهر الكلام ١٠ ١٠١

(٢) الذكرى ٣ ٣٧٥، وفي تذكرة العقبة ٣ ١٦٤، الفرع ١١٠ من لمسأله ٢٥١ هـ
التكبير ليس بواجب عند أكثر علماء، وحكاها عنهما العيني في مفتاح الكرامة ٢
٤٢٣

(٣) راجع الهامش (١) من ص ٤٠٦.

(٤) الكافي ٣ ٣/٣٢٠، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الركوع، ح ١

(٥) التهذيب ٢ ١١٩٦، ٢٩٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الركوع، دليل ح ١

(٦) الكافي ٣ ٢/٣١٩، التهذيب ٢ ٩٨ ٣٦٧، الاستبصار ١ ١١٩٨/٣٢١

الوسائل، الباب ٤٢ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٥

(٧) راجع الهامش (٣) من ص ٤٠٥

كصحيحة زرارة - المروية عن نفعيه - قال أبو جعفر (عليه السلام) : «إذا كنت كبرت في أول صلاتك بعد الاستفتاح بإحدى وعشرين تكبيرة ثم نسيت التكبير كله أو لم تكثر^(١) أحرأك الكبير لأول عن نكسر الصلاة كلها»^(٢) فإن الرحمة في تقديمها وتركها في موضعها عمداً - كما هو قضية طاهر العصف بكلمة «أو» - تشعر بعدم كونها من حيث هي ممّا يحل تركها بالصلاة، كما يؤيد ذلك عدم لزوم بعض تلك التكريرات حتماً، كتكبيرة القنوت، التي هي أحدها

هذا، مع أن القائل بالوحي لا يلتزم على الظاهر بجوار تقديمها، فتخرج الصحيحة على هذا شاهادة عنه، إلا أنها مروية عن التهذيب^(٣) بالعطف بالو، فيشكل الاعتماد عليها وإن كان^(٤) على هذا التقدير أيضاً لا تحلو عن إشعار بالاستحباب.

وأوضح منها دلالة عليه، خبر بعض من شاذان - المروي عن العلل وعيون الأحبار - عن الرضا (عليه السلام)، قال: «بما ترفع اليدين بالتكبير لأرفع اليدين ضرب من الانتهاء والتش والتصرع فأحس الله عز وجل أن يكون العدد في وقت ذكره له متتلاً متصراً مستهلاً، ولأن في رفع اليدين إحصاء الية وإقبال القلب على ما قال وقصد، ولأن العرص من الذكر الاستفتاح، وكل سنة تؤدي على جهة عرص، فمما أن كان في الاستفتاح الذي هو

(١) في النسخة: «لم تكثر».

(٢) النسخة ١: ١٠٠٢/٢٢٧، وعنه في حواهر الكلام ١٠٠٢، ١٠٢.

(٣) التهذيب ٢: ٥٦٤/١٤٤، الوسائل، باب ٦ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ١.

(٤) الظاهر: «كانت».

انفرض رفع اليدين أحب أن يؤدوا سنة على جهة ما يؤدى الفرض^(١) وقصوره محصور بما عرفت .

واستدل له أيضاً بموثقة أبي بصير . قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أدنى ما يجرئ من التكبير في الصلاة ، قال : «تكبير واحدة»^(٢) .

وفيه تأمل ؛ إذ لا يقع التعبير عند إرادة الاستتمام عن حال التكبيرات المستتقة المشروعة في الصلاة في موضع مختلفة من أنها هل هي بأسرها واحدة أو أنه يجوز ترك بعضها ؟ مثل هذا السؤال ، مع أنه لا يحديه حيث لا الحواب بأنها وحدة أو اثنتان أو ثلاثة في تعبير واحد عن غير حتى سرت عليه ثمرة عملته ، فالظاهر أن مسؤول عنه هو أدنى ما يجرئ من التكبير في اصباح الصلاة ، لا في مجموعها كي يعم مثل تكبير الركوع والسجود

وكيف كان فالعمدة ما عرفت من وهو دلالة الأحبار المشتملة على الأمر به في حد ذاتها على الوجوب مع مخالفته للمشهور أو المجمع عليه وشهادة حصر العلل باستحسانه ، فالقول بوجوبه - كما مال إليه في الحقائق^(٣) ، وتردد فيه في المدارك^(٤) - وإن لا يحنو عن وجه (و) لكن (الأظهر النذب) وأنه هو المراد من الأمر المتعلق به في صحيحة زرارة^(٥) وغيرها^(٦) كعبه من

(١) عل الشروع ٢٦٤ (الباب ١٨٢) صم ح ٩ ، غير الأحبار ٢ ١١١ (الباب ٣٤) صم ح ١ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب تكبير الإحرام ، ح ١١

(٢) التهذيب ٢ ٢٣٨/٦٦ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب تكبير الإحرام ، ح ٥

(٣) الحقائق الناصرة ٨ ٢٥٨

(٤) مدارك الأحكام ٣ ٣٩٤ .

(٥) راجع الهامش (١) من ص ٤٠٦

(٦) راجع الهامش (٤) من ص ٤٥٢

الأوامر المتعقبة بالتفاصيل الواردة في تلك الأخبار.

(والمسنون في هذا القسم أن يكبر للركوع قائماً) مستتباً، كما يدل عليه قوله عليه السلام في صحيحة زرارة، ثم تقدمت^(١) «إذا أردت أن تركع فقل وأنت منتصب: الله أكبر، ثم اركع» بل يدل عليه أيضاً قوله عليه السلام في صحيحته الأخرى: «ارفع يديك وكثر ثم ركع»^(٢) فإن طاهره مقتضى وقوع انقطاع لمضة «ثم» إرادة الأحد في الركوع بعد انقراع من تكرار وفي صحيحة حماد، الواردة في صفة صلاة الصادق عليه السلام أنه وضع يديه حيال وجهه وقال «الله أكبر» وهو قائم ثم ركع^(٣).

وربما يستشعر من المتر - حيث جعله من المسنون بعد أن صرح بمشروعة أهل لتكبير وأن الأظهر فيه التمسك - أنه يحوز الإتيان به في حال الهوي، كما حكى عن الشيخ^(٤) البصريح به، بل في المدارك ومحكي لذكرى أنه بعد حكاية ذلك عن الشيخ قال لا ريب في الحوار إلا أن ذلك أمثل^(٥).

وهو لا يخلو عن قوة ساء على ما حققناه مراراً من عدم حمل المطلقة على المقيد في المستحبات، إلا أنه قد يتأمل في وجود إطلاق صال للامتناد إليه لإثبات المدعى، فإن حُلَّ الأحبار التي يستعاد منها مشروع

(١) في ص ٤٠٥ و ٤٥٢

(٢) إجماع الهامش (٤) من ص ٤٥٢.

(٣) إجماع الهامش (٣) من ص ٤٠٥

(٤) الخلاف ١ - ٣٤٧، المسألة ٩٦، والحاكي عنه هو نعماني في مدارك الأحكام ٣٩٥.

(٥) مدارك الأحكام ٣ - ٣٩٥، لذكرى ٣ - ٣٧٥، والحاكي عنه هو السيد شعثو مطالع الأنوار ٢: ١٠٧.

هذا التكبير ليست مسوقة لبيان لإصلاق من هذه الجهة ، كما لا يحق على المتأمل ، فيشكل الالتزام بجواره بعنوان المشروعية إلا من باب مطلق الذكر الذي يحور الإتيان به في جميع أحوال الصلاة ، وهو خارج عن محل الكلام .

فما عن تعليق الإرشاد وجميع المقاصد من أنه لو كبر هاوياً وقصد استحسانه باعتباره الكيفية أثم وبطلت صلاته^(١) ، لا يحلو بالنسبة إلى ما ذكره من الإثم عن وجوه .

وأما بطلان الصلاة بالتشريع بعينه فقد شرد إلى ضعفه في مطاوي مساحت القراءة وغيرها مراراً ، فلاحظوا إن لم يكن أقوى عدم قصد التوطيف لو أتى به في حال الهوى^(٢)

وستحت أيضاً أن يكون وقت م يكثر (رافعاً يديه بالتكبير محاذياً أذنيه ويرسلهما ثم يركع) كما عرفته عند المسحت في تكبيرة الإحرام ، وعلمت في ذلك المسحت عدم خصائص رفع اليدين حال التكبير بتكبيرة الإحرام ، بل هو رية للصلاة عند كل تكبير ، كما في بعض الأحبار^(٣)

ويدل عليه أيضاً انحر المتقدم^(٤) أيضاً ، المروي عن العلل ، وفي خصوص المقام صحيحنا رذارة وحماد ، المتقدمان^(٥)

(١) حاشية إرشاد لأدهان (ضمن موسوعة المحقق لكركي وأندره ٢٩) ٩٠ ، جامع المقصد ٢ ٣٠٥ ، وحكاة صهما العاملي في مفصاح الكرامة ٢ ٤٢٣

(٢) مجمع البيان ٩ - ١٠ ٥٥٠ ، يومئذ ، لب ٩ من أبواب تكبيرة الإحرام ،

ج ١٤

(٣) في ص ٤٥٣

(٤) في ص ٤٠٥

(وأن يضع يديه على ركبتيه) كما عرفت في صدر المبحث ، بل قد أشرنا فيما سبق^(١) إلى أن الأحوط عدم تركه وإن كان الأطهر حوازه (مفراجات الأصابع) كما يشهد به أيضاً الصحيحتان المتقدمتان^(٢) ، وسيأتي^(٣) أيضاً نقلهما .

وما في حيز علي بن حمزة - لمروي عن قرب الإسناد - عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سألت عن تعريض الأصابع في الركوع أسنة هو ؟ قال : «مَنْ شَاءَ فَعَلَ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَ»^(٤) محمول على إرادة عدم كونه من السنة التي يجب اتباعها ؛ جمعاً بينه وبين غيره مما ستعرف ، بل لعل سوق الجواب يشعر بإرادته ذلك

وكيف كان فهو ليس شرطاً في مشروعية وضع اليدين ، بل هو بحسب الطاهر مستحب في مستحب^(٥) ، فيجوز وضع اليدين بقصد المشروعية بلا تعريض الأصابع ؛ إذ لا مقتضي لتقييد ما ورد في الأحبار من الأمر بوضع الكفين أو تمكين الراحنتين من الركعتين^(٦) بما ورد فيها من الأمر بتعريض الأصابع^(٧) خصوصاً مع حيز بعضها عن ذلك ، كالنبوي المرسل المتقدم^(٨) في صدر المبحث

(ولو كان بإحدهما عذر) يجمع من الوضوء (وضع الأخرى) لقاعدة

(١) في ص ٤١٢

(٢) في ص ٤٠٥ .

(٣) في ص ٤٥٨ و ٤٥٩

(٤) قرب الإسناد ٧٩١/٢٠٤ ، الوسائل ، الباب ٢٢ من أبواب الركوع ، ح ٢

(٥) راجع لهامش (١) من ص ٤٠٥ ، بهامش (١ و ٣) من ص ٤٠٦

(٦) راجع لهامش (١ و ٣) من ص ٤٠٦ .

(٧) في ص ٤٠٥

الميسور .

(و) يستحث أيضاً أن (يردّ ركبتيه إلى خلفه ويُسوِّي ظهره ويمدّ عنقه موازياً لظهره) كما يدلّ على جميع ما ذكر بل وعلى غيره أيضاً من بعض الوظائف التي لم تُذكر حملة من لأخبار

منها : صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : «إذا أردت أن تركع فقل وأنت منتصب الله أكبر ، ثم ركع ، وقل اللهم لك ركعت ولك أسمت وبك آمنت وعليك توكلت وأنت ربي ، حشع لك قلبي وسمعي وبصري وشعري وبشري ولحمي ودمي ومخي وعصبي وعظامي وما أقلت قدمي عن منكبي ولا مسحبر ، سبحان ربي العظيم وبحمده ، ثلاث مرّات في ترتيل^(١) ، وتصف في ركوعك بين قدميك بحمل سبهما قدر شبر ، وتمكّر راحتك من ركتيك ، ونصب لك اليمنى على ركتك اليمنى قبل اليسرى ، وبلغ^(٢) بأطراف أصابعك عيس الركبة ، وفرّج أصابعك إذا وضعها على ركتيك ، وأقم صلبك ، ومدّ عنقك ، وليكن نظرك سير قدميك ، ثم قل سمع الله لمن حمده - وأنت منتصب فثم - الحمد لله ربّ العالمين أهل الجبروت والكبرياء ومعظمة الله ربّ العالمين ، تحمدها صوتك ، ثم ترفع يديك بالتكبير وتحزّ ساجداً^(٣)

وفي بعض السج بعد قوله «ولعظمة» «الحمد لله ربّ العالمين»^(٤) .

وفي صحيحته الأخرى أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام ، قال «إذا ركعت

(١) في التهذيب «ترتيل» .

(٢) راجع التعليقة (٤) من ص ٤٠٥ .

(٣) راجع الهامش (١) من ص ٤٠٦ .

(٤) وهي في التهذيب ٢ ٧٧ - ٢٨٩/٧٨ .

فصّف في ركوعك بين قدميك تحمّل بيهما قدر شرٍ، وتمكّن راحتيك من ركبتيك، وتضع يديك اليمنى على ركبتك اليمنى قبل اليسرى، وتبلغ أطراف أصابعك عين الركعة، وتفرّج أصابعك، وتصعنها على ركبتيك، فإن وصلت أطراف أصابعك في ركوعك إلى ركبتك حرّأك ذلك، وأحبّ إليّ أن تمكّن كفّيك من ركبتيك، فتجعل أصبعك في عين الركعة، وتفرّج بيهما، وأقم صلبك، ومدّ عنقك، وليكن بصرك إلى ما بين قدميك^(١) الحديث.

وفي صحيحة حمّاد، انوارده في صفة صلاة الصادق عليه السلام لتعليم حمّاد «ثم قال، الله أكبر وهو قائم، ثم ركع وملاً كفّيه من ركبتيه مفرّحات، وردّ ركسته إلى حلقه حتى سوى ظهره حتى لو صبت عليه قطرة ماء أو دهن لم ترل لاستواء ظهره، وردّ ركبتيه إلى حلقه، وبصب عنقه، وعمّص عينيه ثم سّح ثلاثاً ترنيل وقد مسح ربيّ العظيم وبحمده، ثم استوى قائماً فلمّا استمكن من القيام قال سمع الله لمن حمده، ثم كبر وهو قائم، وربع يديه خيال وجهه وسجّد^(٢) الحديث، إلى غير ذلك من الأحبار الواردة في الآداب.

ولعلّ ما في لصحيحة الأخيرة من أنّه عليه السلام عمّص بصره أريد منه تعميصاً لا ينافي النظر إلى ما بين القدمين
ويحتمل أن يكون كلاهما - أي لغير النظر إلى ما بين القدمين، والتعميص الحقيقي لمساعي للرؤية - مستحجاً على سبيل التحجير

ولا يذوقه ما في حرر مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام أنّ النبي صلى الله عليه وآله

(١) راجع لهامش (٣) من ص ٤٠٦

(٢) راجع الهامش (٣) من ص ٤٠٥

أن يَخْمَضَ الرجل عينيه في الصلاة^(١)؛ لأنَّ الصَّحِيحَةَ أَخَصُّ مطلقاً من هذا الخبر.

وقد حكى عن نهاية الشيخ أنّه قال: وعَمَصَ عَيْنَيْكَ، وإن لم تفعل فليكن نظرك إلى ما بين رِجْلَيْكَ^(٢) وظهره كون التعميص فصل.

وهو ممّا لا يساعد عليه الصَّحِيحَةُ المرسورة، فإنَّ غاية ما يمكن ادّعاؤه دلالة الصَّحِيحَةَ الحاكية للفعل على أنَّ التعميص مستحبٌّ، وأنَّ النظر بين القدمين ليس أفضل منه، وإنَّ لا اختياره الإمام عليه السلام في مثل المقام اندي قصد بفعله الإرشاد إلى الصلاة الكاملة، وأمّا أنّه أفضل فلا؛ لإمكان التساوي، وكون اختياره لكونه أحد الأمرين المحيّر فيهما، والله العالم

ثمّ: إنّه ربما يظهر من بعض الأحبار استحباب رفع اليدين لرفع الرأس من الركوع.

كصَّحِيحَةِ معاوية بن عمار قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع وإذا سجد وإذا رفع رأسه من السجود وإذا أراد أن يسجد الثانية^(٣).

وصحَّيحه ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال في الرجل يرفع يده كلّما أهوى للركوع والسجود وكلّم رفع رأسه من ركوع أو سجود، فإنّ «هي العبوديّة»^(٤).

(١) التهذيب ٢: ٣١٤/١٢٨٠، الوسائل، الباب ٦ من أبواب قواطع صلاة، ح ١

(٢) النهاية ٧١، وحكه عنه المحقق الحلي في المصير ٢: ٢٤٦

(٣) التهذيب ٢: ٢٧٩/٧٥، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الركوع، ح ٢

(٤) التهذيب ٢: ٢٨٠/٧٥، الوسائل، باب ٢ من أبواب الركوع، ح ٣

وقد حكى عن لذكرى أنه حكى لقول به عن سى بابويه وصاحب
 العاقر، وقوله هو^(١)، وقواه صريحاً عن واحد من متأخري المتأخرين^(٢)،
 لصحة الخبرين وسلامتهما عن المعدرصر، ففي موطوعه العلامة الطباطبائي
 وليس للرفع هنا تكبير ولا به رفع يد مشهور
 والرفع في نص الصحيحين ذكره سنداً أولى وإن لم يشتهر^(٣)
 خلافاً لما حكى عن اس بن عقيب والإسكافي والفاصلين فهو^(٤)،
 بل عن طاهر المعتمر دعوى الإجماع عليه^(٥).

ونوقش في دعواه الإجماع بحجج أكثر كتب الأصحاب عن التعرض له
 نفيًا وإثباتًا^(٦).

أقول - عدم تعرض الأكثر له مع كون الفرع معروفاً في كلامهم من
 الصدر الأول كتصريح السافين له قد يورث الظن بعدم تعويلهم على
 الخبرين، وكونهما لديهم صادرين عن عدة، ولا لم يكن داعٍ لطرحهما في
 مثل المقام الذي قد يكتفون فيه برواية ضعيفة من باب المسامحة خصوصاً
 بعد الالتفات إلى ما حكى عن المحدث مجلسي^(٧) من دعوى اشتهاار هذا
 الحكم بين العامة^(٨)، ولكن مع ذلك شغند بظاهرهما ما لم يُعلم بصدورهما

(١) لذكرى ٣٠٣، وحكاة عنه البحرى في الحقائق ٨٠٩، ٢٥٩.

(٢) راجع مدارك الأحكام ٣، ٣٩٦، والحمل المتين ٢٣٩.

(٣) الدرّة السعيفة: ١٢٤.

(٤) المعتمر ٢ - ١٩٨ - ١٩٩، تذكرة عفاة ٣ - ١٨٤، الفرع ١٨٠ من مسألة ٢٥٥،

نهاية الإحكام ١ - ٤٨٦، وحكاة عنهم التراقي في مستند لشعة ٥ - ٢٢٦.

(٥) المعتمر ٢ - ١٩٩، وحكاة عنه التراقي في مستند شيعه ٥ : ٢٢٦.

(٦) راجع جواهر الكلام ١٠ : ١٠٨.

(٧) بحار الأنوار ٨٥ - ١١٤، وحكاة عنه بحراني في حقائق الصارة ٨ - ٢٦١.

عن علة أشبه بالقواعد ، إلا أن ترك رفع - الذي ليس بلامٍ حرماً - تعويلاً على عموم قوله عليه السلام في بعض الأحاديث «ما سمعت مني يشبه قول الناس وفيه التقية»^(١) المعتصم بالإجماع لمحكي عن طاهر المعتمر^(٢) لا يبعد أن يكون أولى .

ثم إنه لا يفهم من الحرير^(٣) إلا استحباب رفع اليدين ، وأما التكبير معه فلا ، فيؤتى به بلا تكبير .

خلاف لما حكى عن تحفة السيد الخرائري وبعض مشايخ الحرير ، فاعتبروا معه التكبير^(٤) ، بل ربما نسب^(٥) ذلك أيضاً إلى طاهر ما حكى عن ابن الجبيل^(٦) ، فكان مسندهم معهودته وقوع الرفع حال التكبير في سائر أحوال الصلاة ، ولذا لا ينفق إلى الدهن بالسنة إلى ما فعل الركوع والسجود ورفع عن السجود إلا إردته حال التكبير ، ولذا ربما يستدلون بالحرير^(٧) لإثبات استحباب رفع اليدين عند تكبير الركوع والسجود مع أنه ليس فيهما نصريح بالتكبير ولا لإشارة إلى أن ما صدر من الإمام عليه السلام قبل التكبير أو بعده أو معه ، ومع ذلك لا يلتفت الدهن حين «استماع» أن الإمام عليه السلام رفع يديه بد ركع» إلا إلى أنه أتى به وقت ما كثر للركوع ، كما

(١) الشهيد ٨ ٣٣٠/٩٨ ، وعنه في الوسائل ، الباب ٩ من أبواب صفات نقاصي ١٠٠٠ ج ٤٦ .

(٢) راجع الهامش (٥) من ص ٤٦١ .

(٣) لمتقدمين في ص ٤٦٠

(٤) حكاه عنهم الخرائري في الحقائق الناصرة ٨ : ٢٦٠

(٥) «الناسب هو صاحب الحواهر فيها ١٠ : ١٠٨

(٦) حكاه عنه الشهيد في الذكرى ٣ : ٣٩٦

(٧) المتقدمين في ص ٤٦٠

ربما يؤيد ذلك بل يشهد له ما عن مجمع لبيان في تفسير قوله تعالى: ﴿فصل لربك وانحر﴾^(١) عن مقاتل بن حيان عن الأصمغ بن بطة عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه لما سرت هذه لسورة قال النبي صلى الله عليه وآله لجبرئيل عليه السلام: «ما هذه الحيرة التي أمري بها ربي؟» قال: ليست بنحيرة ولكنه يأمرك إذا تحرّمت للصلاة أن ترفع يديك إذا كثرت وإذا ركعت وإذا رفعت رأسك من الركوع وإذا سجدت، فإنه صلاتنا وصلاة الملائكة في السماوات السبع، فإن لكل شيء ربة، وإن ربة الصلاة رفع الأيدي عند كل تكبيرة^(٢).

وهذه الرواية كما تشهد لأصل المدعى، كذلك تشهد بصدق ما ادعى من أن المساق إلى الدهر من الأمر برفع اليدين بواسطة المعهودية إرادته مع التكبير لا مجرداً، حيث إنه لم يذكر في صدر الخبر إلا الأمر برفع اليدين في هذه الأحوال، ثم ذكر في ديه على سبيل الاستطراد ما كشف عن أن المراد به الرفع مع التكبير.

ومما يشهد أيضاً لمشروعية التكبير لرفع الرأس من لركوع عموم الخبر المروي عن الاحتجاج وقرب لإسناد^(٣) عن القائم - عجل الله فرجه - في حديث - سيأتي نحوه تماماً في السجود - أنه إذا انتقل من حالة إلى حالة أخرى فعليه التكبير^(٤)، وفي دليل الحديث إشارة إلى إفاء هذا العموم عن

(١) الكوثر ١٠٨ : ٢ .

(٢) مجمع البيان ٩ - ١٠ : ٥٥٠ ، وعنه في مطالع الأنوار ٢ : ١١٠ .

(٣) الخبر مروي في كتاب لعبة للطوسي ، لا قرب لإسناد

(٤) الاحتجاج : ٤٨٣ ، العيبة - للطوسي - ٢٣٢ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب

السجود ح ٨ .

التخصيص ، كما ستعرف .

ولكن يحتمل أن يكون المراد بالحركة التي تنقل من الركوع إليها هي السجود ، إذ الظاهر أن الاعتدال قنماً عقيب الركوع اعسر عتبة لرفع الرأس منه ، الذي هو من توابع الركوع .

وكيف كان ففي الخبر المتقدم غنى وكفاية لإثبات اعتبار التكبير مع الرفع بعد البناء على المسامحة .

ولا يعارضة ما في بعض لأحبار المتقدمة في مسح تكبيرة الإحرام^(١) من حصر التكبيرات المشروعة في الصلاة في عدد يلزمه عدم مشروعة التكبير للرفع من الركوع ، لإمكان أن يكون المراد تلك الأحبار التكبيرات التي تتأكد مطلوبتها ، كما تقدمت الإشارة إليه في التكبيرات الافتتاحية ، فلا تصلح معارضة لبعض بحاص بعد الإعصاء عن سنده ، كما تقتضيه قاعدة المسامحة ، فالإنصاف أن الالتزام باعتبار لتكسر معه لا يحلوا عن وجهه ، والله العالم

(و) يستحب أيضاً (أن يدعو أمام التسبيح) بالدعاء الذي تعلق الأمر به في صحيحة زرارة المتقدمة^(٢) (وأن يسبح ثلاثاً) بالتسبيحة الكبرى ، كما يدل عليه صحيحنا زرارة وحماد المتقدمان^(٣) ، مضافاً إلى المصوص المستفيضة التي تقدم^(٤) نقلها عند بيان الذكر الواحد (أو خمساً أو سبعاً فما زاد) .

(١) في ج ١١ ، ص ٤٦٨ .

(٢) في ص ٤٥٨ .

(٣) في ص ٤٥٨ و ٤٥٩ .

(٤) في ص ٤٣٥ وما بعدها

أما بخصوص الخمس : فلم يثر عنى نص يدُل عليه ، عدا ما عن
الفقه الرضوي من أنه قال بعد الأمر بقوله «سبحان ربّي العظيم ، ثلاث
مرّات» : «وإن شئت خمس مرّات ، وإن شئت سبع مرّات ، وإن شئت التسع
فهو أفضل»^(١).

وأما السبع : فقد ورد في حرر هشام ، امتقدّم^(٢) في صدر المبحث ،
فيه : «الفريضة من ذلك تسبيحة ، ولستة ثلاث ، والفصل في سبع»

وأما استحباب ما راد فرما يستشعر من لأحبار التي ورد فيها التعبير
بكون ثلاث تسبيحات أو التسبيحة الواحدة أدنى ما يجزئ ، كما أنه قد
يشهد له بعض لأحبار الواردة في البحث عنى تطويل الركوع والسجود

كموثقة سماعة ، قال قلت له كيف حدّ الركوع والسجود ؟ فقال
«أما ما يحرثك من الركوع ثلاث تسبيحات يقول سبحان الله سبحان الله
سبحان الله ، ومن كان يقوى غلبتي أن يطول الركوع والسجود فليطوّل
ما استطاع يكون ذلك في تسبيح لله وتحميده وتمجيده والدعاء والتصرّع ،
فإن أقرب ما يكون العبد إلى ربه وهو ساجد ، فأما للإمام فإنه إذا قام بالناس
فلا ينبغي أن يطوّل بهم ، وإن في الناس الضعيف ومن له الحاجة ، فإن
رسول الله ﷺ كان إذا صلى بالناس حَفَّ بهم»^(٣)

وخبر أبي أسامة - المروزي عن محاسن البرقي - قال سمعت
أبا عبد الله عليه السلام يقول : «عليكم بتقوى الله - إلى أن قال - وعليكم بطول

(١) الفقه المسبوق للإمام الرضا عليه السلام ١٠٦ ، وعنه في الحقائق صاصرة ٨ ٢٦٤

(٢) في ص ٤٣٧ .

(٣) تهذيب ٢ ٢٨٧/٧٧ ، وسائل ، باب ٥ من أبواب الركوع ، ح ٣ ، وص ٦ من
تلك الأبواب ، ح ٤ .

الركوع والسجود، فإن أحدكم إذا طار الركوع والسجود هتف إبليس من خلفه وقال: يا ويشتا أطاعوا وعصيت وسجدوا وأبيت^(١).

وحبر زرارة، قال: «ثلاث بر تعمهن المؤمن كانت زيادة في عمره وبقاء النعمة عليه» فقلت: وما هن؟ فقال: «تطويله في ركوعه وسجوده في صلاته، وتطويله لجلوسه على طعامه إذا أطمع على مائدته، واصططاعه المعروف إلى أهله»^(٢).

وصحيفة أناس من تعلم قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وهو يصلي، فعددت له في لركوع والسجود ستين تسبيحة^(٣)

وحمر حمرة من حمران والحسن من زياد قالا: دخلنا على أبي عبد الله عليه السلام وعنده قوم يصلي بهم العصر وقد كنا صلياً فعددا له في ركوعه «سحان ربّي العظيم» أربعاً أو ثلاثاً وثلاثين مرة، وقال أحدهما في حديثه «وبحمده» في الركوع والسجود^(٤)

فالمتمحه ما حكى عن المصنف في المعنى من أنه قال: الوجه استحباب ما يتسع له العزم ولا يحصل به السأم، إلا أن يكون إماماً، فإن التحصيف له أليق لئلا يلحق السأم، وقد روي أن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا صلى بالباس حفف بهم^(٥)، إلا أن يعنى فيهم الاشرار لذلك^(٦) انتهى

(١) المحاسن ٥٠/١٨، الوسائل، الباب ٦ من أبواب ركوع، ح ٧

(٢) الكافي ٤: ٤٩ - ١٥/٥٠، الوسائل، الباب ٦ من أبواب ركوع، ح ٥

(٣) الكافي ٣: ٢٢٩، التهذيب ٢: ١٢٠٥/٢٩٩، الوسائل، الباب ٦ من أبواب

الركوع، ح ١

(٤) تقدّم تحريره في هامش (١٠) من ص ٤٤٥

(٥) راجع من البيهقي ٣: ١١٤ - ١١٥

(٦) لمعتر ٢٠٢-٢٠٣، وحكاية عنه العيني في مدارك الأحكام ٣: ٣٩٧

وتقييده بعدم السأم لعلّه لما يظهر من بعض الأحبار^(١) كراهة الإتيان بالعبادة مع الكراهة وعدم الإقبال.

وما في حيز هشام من جعل الفصل في السمع^(٢) لعلّه لم يقصد بالإضافة إلى ما راد منها، بل إلى ما دونه، فلا مضافة فيه وبين كون الأزيد منه أفضل، كالسمع الذي ورد التصريح أنّه أفضل في الفقه الرضوي^(٣)

ويحتمل أن يكون لخصوصه خصوصية مقتضية لاستحبابه بالخصوص، كموافقته لما صدر من نبي ﷺ ليلة المعراج^(٤)، أو غير ذلك من الخصوصيات المقتضية لحسن مرتبة خاصة من العدد، وأمّا سائر المراتب فليس لها من حيث هي خصوصية، بل من حيث كونها إطلاقة للركوع واشتعالاً بذكر الله حيث عظّمته، كما أن استحباب الإتيان بالنسيحة لصعري أكثر من ثلاث بحسب الظاهر من هذا الباب، والله العليم

(وأن يرفع الإمام صوته بالذكر فيه) بل يرفى غيره أيضاً، عدا ما استثنى ممّا عرفت في مسح القراءة وانتكسرت لافتتاحية، لم يرواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «يسعى للإمام أن يسمع من خلفه كلّ ما يقول، ولا ينبغي لمن حلف الإمام أن يسمعه شيئاً ممّا يقول»^(٥)

(وأن يقول بعد انتصابه: سمع الله لمن حمده) كما يدل عليه

(١) الكافي ٢/٨٦، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب مقدمة العبادات، ح ٢

(٢) راجع الهامش (١) من ص ٤٣٧

(٣) راجع الهامش (١) من ص ٤٦٥.

(٤) عمل الشرائع ٣١٢ - ٣١٥ (الباب ١) ح ١، الوسائل، الباب ١ من أبواب نفعان

الصلاة، ح ١٠.

(٥) تقدّم تحريره في ص ٣٢٠، الهامش (٢)

قوله عليه السلام في صحيحة زرارة : «ثم قل سمع الله لمن حمده - وأنت منتصب قائم - الحمد لله رب العالمين أهل الحسرات والكبرياء والعظمة ، الحمد لله رب العالمين ، تجهر بها صوتك ثم ترفع يديك بالتكبير وتحز ساجداً»^(١).

وبدل عليه أيضاً بعض الأخبار الآتية^(٢).

ومقتضى إطلاق المتن وغيره عدم الفرق بين كونه إماماً أو مأموماً أو منفرداً ، كما عن المعتمد النصريح به وإسناده إلى علمائنا^(٣) ، وعن البحار النصريح بالإجماع عليه^(٤).

ولكن في المدارك قال ولو قيل باستحيات التحميد خاصة للمأموم ، كان حسناً ؛ لما رواه الكليني عليه السلام - في الصحيح - عن جميل بن دراج ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ، قلت : ما يقول الرجل حلف الإمام إذا قال «سمع الله لمن حمده» ؟ قال : «يقول : الحمد لله رب العالمين ، ويخفض من الصوت»^{(٥) (٦) (٧)}.

وأجيب^(٧) عنه بأنه يمكن عود صميم الفعل الواقع بعد «إذا» إلى الرجل ، لا إلى الإمام ، فلا تنافي الأحبار الآخر الظاهرة في عدم الفرق بين

(١) تقدم تحريرها في ص ٤٠٦ ، لهامش (١) .

(٢) في ص ٤٧٢

(٣) المعتمد ٢ : ٢٠٣ ، وحكاة عنه العدلي في مدارك الأحكام ٣ : ٣٩٨

(٤) كما في جواهر الكلام ١٠ : ١١٤ ، وهي معار لأنور ٨٥ : ١١٢ بسنه إلى طاهر لأصحاب .

(٥) الكافي ٣ : ٢/٣٢٠ ، الوسائل ، باب ١٧ من أبواب الركوع ، ح ١

(٦) مدارك الأحكام ٣ : ٣٩٩ .

(٧) المعجيب هو صاحب الجواهر فيها ١٠ : ١١٤

المأموم وغيره .

أقول : ولكن الذي ينسق إلى الدهن من الحر إنما هو عود الضمير إلى الإمام ، كما ربما يؤيده ويشهد لاستحباب التحميد للمأموم مكان «سمع الله لمن حمده» ولكن لا بصيغة «لحمد لله رب العالمين» بل بصيغة «ربنا لك الحمد» ما عن الشهيد في الذكرى بإساده - الذي شهد بصحته^(١) - إلى محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده قال من حله ربنا لك الحمد ، وإن كان وحده إماماً أو غيره قال سمع الله لمن حمده الحمد لله رب العالمين»^(٢) وقصة الجمع بين هذين الحريين هو الالتزام باستحباب التحميد للمأموم معيّراً بين الصيغتين .

وما يظهر من الشيخ من إنكار كونه الصيغة الثانية منقولة عن أهل البيت عليه السلام - حيث حكى عنه أنه قال ولو قال ربنا لك الحمد ، لم تعد صلاته ؛ لأنه نوع تحميد لكن الموقوف عن أهل البيت عليه السلام أولى^(٣) انتهى - غير قادح في صحة التعويل على الحر المربور ، بل وكذا عدم معرفته لدى الأصحاب أو إعراصهم عنه بعد كون المورد محلاً للمسامحة ، فالالتزام باستحباب التحميد للمأموم بإحدى الصيغتين مكان «سمع الله لمن حمده» أشبه .

ولا مفادة بيته وبين الالتزام باستحباب «سمع الله لمن حمده» له أيضاً

(١) حيث قال الشهيد في الذكرى ٣ : ٣٧٩ «وطريقه صحيح»

(٢) لذكرى ٣ : ٣٧٨ ، وعنه في رسائل ، ص ١٧ من أبواب الركوع ، ح ٤

(٣) منسوط ١ ، ١١٢ ، وفيه إلى قوله «سم تعد صلاته» وحكاية عنه العاملي في

مدارك الأحكام ٣ : ٣٩٩ .

مختيراً بينه وبين التحميد - تعويلاً على ما عن المحار^(١) وغيره^(٢) من دعوى الإجماع عليه ؛ لجوار كون الكل حساً ، كما نص عليه في المدارك^(٣) ، فتكون من قيل المستحبات المتراحمة . ويكون الأمر بالتحميد في الحرير^(٤) إما لكونه أولى ، أو أنس بحالهم من حيث المماشاة مع العامة ، أو غير ذلك من الجهات المقتضية لتحصيل بعض المستحبات المحيّر فيها بالطلب .

ويمكن الاستدلال لاستحباب «سمع الله لمن حمده» لكل من يصلي مطلقاً إما ما كن أو مأموماً أو مفرداً - مصداً إلى الإجماعات المحكيّة - بما عن الكسبي رحمته الله بإساده عن المعضل قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك علمي دعاء جامعاً ، فقد لي «أحمد الله فإنه لا يبقى أحد يصلي إلا دعا لك» يقول «سمع الله لمن حمده»^(٥) فإنه وإن لم يكن مسوقاً لبيان الإطلاق من هذه الجهة إلا أنه يحتمل منه مشروعة هذا الدعاء في مطلق الصلاة الصادرة من كل من يصلي ، فإن سوق التعبير يشعر بأن المراد منه أنه لا يصلي أحد إلا وهو يدعوك ، لا أنه لا يبقى أحد إلا ويصدر منه الدعاء لك ولو في بعض صلاته

وربما يستدل له أيضاً بإطلاق صحيحة زرارة ، المتقدمة^(٦)

(١) راجع الهامش (٤) من ص ٤٦٨

(٢) راجع الهامش (٣) من ص ٤٦٨

(٣) مدارك الأحكام ٣ : ٣٩٩ .

(٤) المتقدمين في ص ٤٦٨ و ٤٦٩

(٥) نكاهي ٢ ، ١/٥٠٣ ، نوسائل ، الباب ١٧ من أبواب الركوع ، ح ٢

(٦) في ص ٤٥٨ و ٤٦٨

وفيه : أن ما في ذيلها من الأمر بإجهر الصوت بصرفه عن حال
الانتماء ، إذ لا يسفي للمأموم أن يسمع الإمام شيئاً مما يقوله ، كما في
حبر أبي بصير ، المتقدم^(١) ، بل الراجح في حقه أن يحفظ صوته ، كما
دل عليه صحيحة جميل ، المتقدمة^(٢) ، فلا يبقى معه ظهور للإطلاق في
إرادته .

نعم ، لو سلمت ظهوره في الشمول ، لا يصلح الحبران المتقدمان^(٣)
الدالان على استحباب التحميد لتقيده بغير حال الانتماء ، لا لقصورهما عن
الحجّة بواسطة الإعراض فلا يحدّيهما للمسامحة في الصلاحية لصرف
الأدلة المعارضة عن طواهرها ، فإنه بالنسبة إلى ولاهما لا يحلو عن تأمل ، بل
لما شرنا إليه من عدم التوفي بين مستحبات

ثم إنه حكى عن أبي الصلاح وابن زهرة وغيرهما القول بأنه يقول
سمع الله لمن حمده ، في حال رتبعه^(٤) ، فإن أرادوه بعد حصول الاعتدال
والانحصار فهو ، وإلا فالصحيحة حجة عليهم

والمراد بالسمعة - على ما كشف عنه رواية المفصل ، المتقدمة^(٥) -
هو الدعاء لا الشاء ، وتعديته باللام لتخصه معنى الاستجابة ، كما صرح به

(١) في ص ٣٢٠ و ٤٦٧ .

(٢) في ص ٤٦٨ .

(٣) في ص ٤٦٨ و ٤٦٩ .

(٤) نكاهي في لغة ١٤٢ ، انعية ٨٤ ، المرسوم ٧١ ، قواعد الأحكام ١ . ٢٧٦ ،
وحكام عنها العاملي في مدارك الأحكام ٣ - ٣٩٨ - ٣٩٩ ، والمبيد لشفني في مطالع
الأنوار ٢ : ١١٥ .

(٥) في ص ٤٧٠

غير واحد^(١)، والله العالم .

(و) يستحب أن (يدعو بعده) أي بعد قول «سمع الله لمن حمده» بما ورد في صحيحة زرارة، المتقدمة^(٢).

ويجوز الاكتفاء بعد السبعة بحصول «الحمد لله رب العالمين» كما يدل عليه خبر محمد بن مسلم، لمتقدم^(٣)، كما أنه لا بأس بالعمل بغير ذلك مما ورد في الأحبار

ففي خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام، أنه كان يقول بعد رفع رأسه «سمع الله لمن حمده، الحمد لله رب العالمين، بحول الله وقوته أقوم وأقعد، أهل الكبرياء والعظمة والحسنة»^(٤).

وعن كتاب العارات كتب أمير المؤمنين عليه السلام إلى محمد بن أبي بكر - إلى أن قال - «وكان - أي رسول الله صلى الله عليه وآله - إذا رفع صوته قال سمع الله لمن حمده، اللهم لك الحمد ملء سمواتك وملء أرضيك وملء ما شئت من شيء»^(٥).

ومما يستحب أيضاً في الركوع والسجود الصلاة على محمد وآله، كما يدل عليه خبر [محمد بن] أبي حمزة - المروي عن الكافي - عن أبيه

(١) كالعالم في مدارك الأحكام ٣ - ٣٩٩، وليست الشفيع في مطالع الأنوار ٢

١١٧، وصاحب الجواهر فيها ١٠ : ١١٦

(٢) في ص ٤٥٨ و ٤٦٨

(٣) في ص ٤٦٩

(٤) الذكرى ٣ - ٣٧٨، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الركوع، ح ٣، ومعهما .

رب العالمين الرحمن الرحيم . . .

(٥) تقدم تخرجه في ص ٤٣٦، الهامش (٤)

(٦) ما بين المعقوفين أثنائه من المصدر

قال : قال أبو جعفر عليه السلام : «مَنْ قَالَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ وَقِيَامِهِ : صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ، كُتِبَ لَهُ بِمِثْلِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِيَامِ»^(١) .

وعن الصدوق في ثواب الأعمال عن محمد بن يحيى مثله ، إلا أنه قال : «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، كُتِبَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ بِمِثْلِ»^(٢) إلى آخره .
وعن الشيخ بإسناده عن عبدالله بن سنان ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة المكتوبة إما راکعاً وإما ساجداً فيصلي عليه وهو على تلك الحال ، فقال : «نعم ، إن الصلاة على نبي الله كهيئة التكبير والتسبيح»^(٣) الحديث .

وعن أبي بصير قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا ساجد ؟ فقال : «نعم ، هو مثل سبحان الله»^(٤) .

ويظهر من تشبيهه بالتسبيح استحبابه فيهما بالخصوص ، لا من باب عموم استحبابه في كل حال .

ويستحب أيضاً أن يجنح بيديه ؛ لما رواه الكليني عليه السلام بإسناده عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، قال : رأيت أبا الحسن عليه السلام يركع ركوعاً أخفض من ركوع كل مَنْ رأته يركع ، وكان إذا ركع جنح بيديه^(٥) .

(ويكره أن يركع ويداه تحت ثيابه) .

في المسالك قال في شرح العبارة : بل تكونان بارزتين أو في كُميه ،

(١) الكافي ٣ : ١٣/٣٢٤ ، الوسائل ، الباب ٢٠ من أبواب الركوع ، ح ٣

(٢) ثواب الأعمال : ١/٥٦ ، الوسائل ، الباب ٢٠ من أبواب الركوع ، ذيل ح ٣ .

(٣) التهذيب ٢ : ١٢٠٦/٢٩٩ ، الوسائل ، الباب ٢٠ من أبواب الركوع ، ح ١ .

(٤) التهذيب ٢ : ١٢٧٩/٣١٤ ، الوسائل ، الباب ٢٠ من أبواب الركوع ، ح ٢

(٥) الكافي ٣ : ٥/٣٢٠ ، الوسائل ، الباب ١٨ من أبواب الركوع ، ح ١ .

قاله الأصحاب ، وأكثر عداوتهم مغلقة . وليس فيها تقييد الكراهة بما إذ لم يكن تحتها ثبوت آخر^(١) . انتهى

أقول : وقد يدعى أن ظاهر قولهم «تحت ثيابه» إرادة الجميع ، كما هو صريح جملة منهم^(٢) .

وكيف كان فربما يستشعر ممّا في المسائل وغيره^(٣) من بسنته إلى الأصحاب دعوى الإجماع عليه . كما حكى دَعَاؤُهُ عَنْ ظَاهِرِ الْغَيْبَةِ^(٤) . وَلَعَنَهُ كَافٍ فِي إِثْنَانِهِ مِنْ بَابِ الْمَسَامَحَةِ

وربما يستدلّ له أيضاً بما رَوَاهُ عَمَّارٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَصَلِّي فَيَدْخُلُ بِيَدِهِ فِي ثَوْبِهِ ، قَالَ «إِنْ كَانَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ آخَرُ إِرَارَ أَوْ سِرَازِلٍ فَلَا نَاسَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَا يَحُورُ لَهُ ذَلِكَ ، فَإِنْ أَدْخَلَ بَدَأَ وَاحِدَةً وَلَمْ يَدْخُلِ الْآخَرَى فَلَا نَاسَ»^(٥)

وما فيه من معنى الحوار محمول على الكراهة بشهادة الإجماع ومعنى النَّاسَ عَنْهُ فِي صَحِيحَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَصَلِّي وَلَا يَحْرِحُ بِيَدِهِ فِي ثَوْبِهِ ، قَالَ «إِنْ أَحْرَحَ يَدَيْهِ فَحَسْرٌ ، وَإِنْ لَمْ يَحْرِحْ فَلَا نَاسَ»^(٦) هَكَذَا قِيلَ^(٧) .

(١) مسالك الأئمة ١ : ٢١٧

(٢) كاتلوسى في المنسوط ١ : ١١٢ ، وبعلامة الحلّي في قواعد الأحكام ١ : ٢٧٦ ، والشهيد في الذكرى ٣ : ٣٧٢

(٣) الذكرى ٣ : ٣٧٢

(٤) العنية ٨٥ - ٨٦ ، وحكاها عنها نعمسى في معتنع الكرامة ٢ : ٤٢٨

(٥) التهذيب ٢ : ٣٥٦ - ١٤٧٥/٣٥٧ ، لاستنصار ١ : ١٤٩٤/٣٩٢ ، لوسائل ، باب ٤٠ من أبواب لباس المصلي ، ح ٤

(٦) التهذيب ٢ : ٣٥٦/١٤٧٤ ، لاستنصار ١ : ٣٩١/١٤٩١ ، لوسائل ، الباب ٤٠ من أبواب لباس المصلي ، ح ١

(٧) راجع جواهر الكلام ١٠ : ١١٩

ولكن لا يخفى عليك أنه لو أعمص عن محاولة الإجماع، لكان تقييد نفي الناس في الصحيحة بما ذكره عليه ثبوت آخر من أثر^(١) وسحوه، جمعاً بينها وبين حر عمار أولى من عكسه خصوصاً مع ظهور لصحيفة في استحباب الإخراج لا كراهة تركه

فالأولى الاستشهاد لحسن نفي الحوار على لكراهة بعد الإجماع بما رواه الشيخ بإساده عن الحسن بن عيسى بن فضال عن رجل قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن الناس يقولون: الرجل إذا صلى وأزاره محلولة ويداه داخلتان في القميص إنما بصى عريفاً، قال: «لا بأس»^(٢) فإنه بض في الحوار، بل ربما يكون الحكم بعدم الحوار في حر عمار من باب التقية.

ولكن لا يلتفت إليه مع إمكان العمل بالرواية وحملها على الكراهة، إلا أن معادها كراهة إدخال اليدين تحت ثوبه في سائر أحوال الصلاة، لا في خصوص حال الركوع، مع أن ظاهر من وعيره ردها في خصوص حال الركوع إما لاحتصاصها به أو لكونه فيه أشد، وهذا مذهب لا يفي بإثباته الحر المزبور، فالاستدلال به لما ذكره لا يحلو عن نظر، فليتأمل

ويكره أيضاً أن يطأطن رأسه وأن يرفعه حتى يكور أعلى من جسده لما رواه الصدوق في معاني الأحبار، قال: وبهى رسول الله ﷺ أن يدبج^(٣) الرجل في الصلاة كما يدبج الحمار، قال ومعه أن يطأطن الرجل

(١) الطاهر - «إبر» -

(٢) التهذيب ٢ ١٣٣٥/٣٢٦، لا يستصير ١٤٩٣/٣٩٢، وسائل، باب ٤٠ من

أبواب ناس المصلي، ح ٢.

(٣) دبج بالذال المهملة واء والهم، هكذا في لمجمع، وقد - بعد أن فسر لروية كما ذكره

رأسه في الركوع حتى يكون أحصص من ظهره، وكان ﷺ إذا ركع لم يصوب رأسه ولم يقنعه، قال: معناه أنه لم يرفعه حتى يكون أعلى من جسده، ولكن بين ذلك، وقال الإقناع رفع الرأس واشخاصه، قال الله تعالى: ﴿مَهْطَمِينَ مَقْنَمِي رَهْوسِهِمْ﴾^(٢٨١).

ويشهد للأول أيضاً خبر إسحاق بن عمار - المروي عن الذكرى - أن علياً عليه السلام كان يعتدل في الركوع مستوياً حتى يقال: لو صب الماء على ظهره لاستمسك. وكان يكره أن يحد رأسه ومكيه في الركوع^(٣).

وخبر علي بن عفة - لمروي عن الكافي - قال: رأيت أبو الحسن عليه السلام بالمدينة وأنا أصلي وأكسر برأسي وأتمدد في ركوعي، فأرسل إلي: «لا تفعل»^(٤).



ويكره أيضاً التطبيق، وهو جعل إحدى الكفين على الأخرى وإدخالهما بين ركبتيه.

وقد حكى القول بكرامته عن أبي الصلاح وغيره^(٥) وعن ظاهر غير واحد من الأصحاب^(٦) القول بحرمة.

٢٨١ الصدوق - ومن أجمع الدال فقد صنف [مجمع البحرين ٢ : ٢٩٧] منه.

(١) سورة إبراهيم ١٤ : ٤٣.

(٢) معاني الأخبار : ٢٨٠، وفيه: «يدبح» بالحاء المهملة.

(٣) الذكرى ٣ : ٣٧١، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الركوع، ح ٣.

(٤) الكافي ٣ : ٣٢١/٩، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الركوع، ح ١.

(٥) الكافي في الفقه ١٢٥، المصدر ٢ : ٢٠١، مختلف الشيعة ٢ : ٢١١، المسألة

١٢٢، وحكاها عنهم الشهيد في الذكرى ٣ : ٣٧٢.

(٦) كالطوسي في الخلاف ١ : ٣٤٧، المسألة ٩٧، وابن الجبيل على ما في مختلف

وحكى عن بعض العامة القول باستحبه أو وجوبه^(١)
ولا دليل يُعتمد به على كراهته فضلاً عن حرمة، عدا ما يظهر من
بعض من دعوى الإجماع على مرحوحيته^(٢)، فلعلة يكفي لإثبات الكراهة
من باب المسامحة، والله العالم.



الشعبة ٢ ٢١١، المسألة ١٢٢، ونحاكي عن ظاهرهما هو الشهيد في الذكرى
٣ ٣٧٢.

(١) المجموع ٣ : ٤١١، المغني ١ : ٥٧٧، الشرح الكبير ١ : ٥٧٦.

(٢) راجع جوامع الكلام ١٠ : ١١٨.



فهرس الموضوعات

الواجب الثالث القيام

ركبة القيام في ركعات الصلاة مع القدرة عليه وبطلان الصلاة بالإحلال به حمداً

أو سهواً ٥

استشكال جماعة من المناخرين في إطلاق القول بركبة القيام ٦

استشكال المحقق الثاني في استحباب القيام حال القنوت ٧

ما يُعتبر في القيام

١- الانتصاب لدى التمكّن ١٣

تعريف الصلب الوارد في الخبر ١٣

هدم إخلال أطراف الرأس بالانتصاب ١٤

٢- الاستقرار ١٦

٣- الاستقلال وبيان المراد منه ١٨

التنبيه على أمور

١- تنحية الاستقلال للقيام في الركبة وعدمها ٢١

٢- هل يجوز الاستناد في الهوض؟ ٢٣

٣- هل يمس في الاستقلال لأعماد على برّخس؟ ٢٣

٤- اعتبار الاستقلال في القيام إنّه هو مع لقدرة عليه لا مطلقاً ٢٦

فيما لو قدر على القيام في بعض الصلاة وجب انقام بقدر مكنه ٢٧

- ٢٨ فيما لو قدر على القيام زماناً لا يسع انقراءة وركوع قدم القراءة
- ٣٥ فيما إذا لم يتمكن من انقياء ولو في بعض نضلة صلى قاعداً
- ٣٦ العجز المستوع للقمود حذو العجز عن قيام أصلاً ولو في بعض الصلاة
- ٣٦ إيكال معرفة العجز عن القيام إلى نفس المكلف
- ٣٧ في أن المراد بتمكن المكلف من انقياء هي لاستطاعته المرفقة .
- ٤٠ فيما قيل في حذو العجز من عدم تمكن من المشي بقدر زمان الصلاة
- فما إذا تمكن انقاع العجز عن القيام نهره من مسقى لقيام المحرر للركوع
- ٤٤ وجب عليه ذلك عند الركوع
- ٤٤ فيما إذا لم يتمكن القاعد من الركوع عن قيام ركع حالساً
- ٤٥ كيفية ركوع العالين
- هل يعتبر في القمود الشرائط المعتبرة في انقياء من الانصاب والاستمرار
- والاستعلاء مع الإمكان ؟
- ٤٨ فيما إذا عجز المكلف عن انقود صنى مصطححاً
- هل المصطحح محتر من الحاسر وعند تعدده مطلقاً يستدقي أو يستحق الاصططاع
- على الجانب الأيمن وعند عجزه عنه يستدقي أو إذا عجز عن الجانب الأيسر
- اصططاع على الجانب الأيسر وعند عجزه عنه يستدقي ؟
- ٥١

تبيينان

- ١ - فيما ذكره بعض من الوجوه في توجيه قوله صلى الله عليه وسلم في موثقته عمار «انمرض إذا لم يقدر أن يصني فاعداً كيف قدر صنى ؟
- ٥٦
- ٢ - هل يجب اعتدال القامة عند الاصططاع والاستدعاء مع الإمكان ؟
- ٥٨
- فيما إذا عجز المكلف عن الاصططاع صنى مسلقياً
- ٥٨
- المصطحع والمستلقى يومئذ لركوعهما وسجودهما
- ٦٠

٦٥ تنبيه . فيما لو أوما المكلف للركوع و لسجود فيجعل سجوده تحفص من ركوعه

٦٨ حكم ما لو لم يتمكن المكلف من الإيماء بغير

٦٨ هل يجب قصد بدلية الأيداء عن متدلاها ؟ لا

٧٢ حكم ما لو تعذر على المكلف الإيماء والتعميم

هل يجب على المومني لسجود وضع شئ مما يصح السجود عليه على جهته

٧٣ حال لايماء أم لا ؟ أو أنه مخير بين الإيماء و وضع ؟

٨٠ فيما إذا عجز المكلف في أثناء الصلاة عن حادثة تصل إلى ما دونها وكذا بالعكس

هل يجب على من عجز قبل لقراءة أو هي أنها الانقاف إلى الحالة الدنيا

٨٤ قارناً أم لا ؟

٨٧ فيما لو برأ المكلف القراءة حال انهوى حال كونها و حة عليه فهل تصل صلاته ؟

فروع

٨٨ وجوب القدم للركوع فيما لو حُفَّ بعد القراءة و يمكن من القيام للركوع

٨٨ هل تحب الطمأسة في قيام المذكور ؟

٨٩ حكم ما لو حُفَّ في الركوع قبل الطمأسة بال و عدها ما لم يأت بالذكر الواجب

٨٩ حكم ما لو حُفَّ بعد الفراغ من الذكر

٨٩ حكم ما لو حُفَّ بعد الذكر الواجب

٨٩ حكم ما لو حُفَّ بعد الاعتدال قبل الطمأسة

٩٠ حكم ما لو قدر على القيام للاعداد دون طمأسية

حكم ما لو دار الأمر بين الإيداء بمسمى لركوع عن قيام بلا طمأسية أو معها ولكن

٩٠ لا بمقدار أداء الذكر الواجب وبين الركوع حائساً مطمئناً

حكم ما لو ثقل بعد القراءة و يمكن حانه هو به إلى لجلوس من الإلتان بصورة

٩١ الركوع بمقدار يحقق مسماة

٩١ حكم ما إذا لم يتمكن من مسمى الركوع حال انهوى

٩١ حكم ما لو ثقل بعد الركوع قبل الطمأنينة ولذكر أو في أثناءه ..

٩١ حكم ما لو ثقل بعد تمام الركوع

٩٢ رفع ما يسجد عليه ووضوح الوجه عليه ثم لا يعتد على السجود

٩٢ هل يجب على القائم العاجز عن السجود لحوس والإيماء بالسجود أم لا ؟ ..

٩٣ هل يجب على الجالس الإيماء للركوع فيما لو قدر على القيام ؟

٩٣ مسبوبات القيام للقائم

٩٧ استحباب ترنح المصلي قاعداً حال فرائضه

٩٧ استحباب ثني الرُّخْلين للمصلي قاعداً حال ركوعه

٩٧ تفسير الترنح

٩٨ تفسير ثني الرُّخْلين

٩٨ فيما قبل من التورك حال التشهد ..

الواجب الرابع . القراءة

١٠١ وجوب الفراءة بالحمد في كل ثلثية وفي الأوليين من كل رباعية وثلاثية

١٠٣ فيما قبل من ركبة القراءة في الصلاة

١٠٣ وجوب قراءة الفاتحة في المريضة والسنة وبطلانها تركها ..

وجوب قراءة الفاتحة أجمع وعدم صحة الصلاة مع الإخلال بشيء ولو بحرف

١٠٥ واحد منها عمداً حتى التشديد

١٠٧ عدم صحة الصلاة مع الإخلال عمداً بشيء من إعرابها

١٠٧ بيان المراد بالإعراب

فيما حكى عن السيد المرتضى من القول بصحة الصلاة مع الإخلال بالإعراب

١٠٧ ما لم يكن موجهاً لتعريف المعنى

١٠٨ هل تكفي القراءة الصحيحة مطلقاً أم تحت متاعمة أحد القراء السبع ؟ ..

٤٨٣ فهرس الموضوعات
١٢١ لبسلة جزء من الفاتحة تجب قراءتها معها
١٢١ جزئية البسلة بالإضافة إلى سائر السور عدا سورة براءة
	فيما حكى عن ابن الجبير من جزئية البسلة للفاتحة وأنها في غيرها من السور
١٢٤ افتتاح لها
١٢٦ عدم إجراء ترجمة الفاتحة ولو بالعربية
١٢٦ وجوب ترتيب كلمات الفاتحة وآيها على الوجه المنقول
١٢٦ حكم ما لو خالف الترتيب حمداً أو ناسياً ما لم يركع
١٢٦ حكم ما لو خالف الترتيب نسياناً وركع
١٢٧ وجوب تعلم القراءة على من لا يحسنها
١٢٩ هل تجوز القراءة من المصحف؟
١٣٢ حكم ما إذا ضاق الوقت عن تعلم القراءة
	هل يعتبر في مشروعية الإتيان بما تيسر عند ضيق الوقت عن التعلم العجز عن
١٣٣ الائتمام؟
١٣٤ حكم ما إذا لم يحسن قراءة الفاتحة ولكنه متمكن من الإتيان بمسماتها حرفاً
١٣٥ حكم ما إذا لم يقدر إلا على بعض القراءة كآية أو أكثر
	فيما إذا لم يقدر إلا على بعض الفاتحة فهل يجب عليه التعويض عن باقيها بغيرها
١٤٢ من القرآن أم يتعين تكرار ما يعلم من الفاتحة؟
١٤٣ وجوب كون الموضع بقدر المعوض عنه
١٤٣ هل يراهي في كون الموضع بقدر المعوض عنه عدد الحروف أو الآيات أو هما؟
	وجوب قراءة غير الفاتحة من القرآن أو تسييح الله وتهليله وتكبيره بقدر القراءة
١٤٣ لمن تعلم عليه تعلم شيء من الفاتحة
١٤٥ هل تحب مراعاة قدر الفاتحة في القراءة من غيرها؟
	هل العبرة بقدر الفاتحة في عدد الآيات أو في الحروف أو فيهما معاً إن تيسر وإلا
١٤٥ ففي الحروف؟

- حكم ما إذا لم يُحسّن إلّا أقرّ من قدر استطاعه ممّا يتحقّق به معنى قراءة القرآن عرفاً ١٤٦
- حكم ما إذا لم يُحسّن شيئاً من انقراء أصلاً ١٤٦
- فيما إذا وجب التسييح بدل القراءة فهل يجب أن يكون بقدر لقراءة أم لا؟ ١٤٩
- عدم الفرق في وجوب التعميص عن نفعه غيرها من انقراء أو الذكر بين معرفة سورة كاملة من لقراء - هذه الحمد - وعدمها ١٥٠
- وجوب تعلّم السورة على من لم يُحسّها ما لم يصيّق الوقت . ١٥٢
- وجوب الإنياح بما يُحسنه من السورة فيما إذا نصيّق الوقت . ١٥٢
- سقوط التكليف بالسورة وعدم وجوب تعميص غيرها بالذكر فيما إذا لم يُحسّن شيئاً منها ١٥٢
- هل يحريّ ترجمة القراءة لدى المحرّص عنها وبدونها؟ ١٥٣
- حكم ما لو حرّص من القراءة وبدونها مطلقاً . . ١٥٤
- وجوب تحريك لأحرف لسانه بالقراءة وقد قلّه بها ١٥٥
- تحسّر المصنّى في كلّ ثالثة ورابعة بين قراءة الحمد أو التسيح ١٥٦
- عدم الفرق في تحسّر المذكور بين المنفرد وجامع إماماً كان أو مأموماً ١٥٧
- فيما يظهر من بعض الأخبار من تعيّن بقراءة في الثالثة والرابعة على من نسيها في الأولى . . . ١٥٨
- هل الأفضل في الثالثة والرابعة هو التسيح أو لقراءة؟ ١٦٤
- فيما قيل من أفضليّة القراءة للإمام . . ١٦٤
- هل الأفضل للمنفرد هو التسيح أو القراءة أو هُما سيّار؟ ١٦٤
- فيما حكى عن ابن الجبّار من استحباب تسييح الإمام إذا تيقّن أنه ليس معه مسوق ١٦٥
- وجوب قراءة سورة كاملة بعد الحمد في ثالثة والأولتين من غيرها في المرائض مع سعة الوقت وإمكان التعلّم ١٧٦

٤٨٥	فهرس لموضوعات
١٧٧	فيما قيل من عدم وجوب قراءة سورة بعد الحمد
	عدم وجوب قراءة سورة في النوافل أو العرئص لدى انصرورة أو العحر عن
١٩٠	قراءتها
	لنوافل التي يجوز لانتصر فيها على قراءة الحمد هي النوافل المطلقة التي
١٩٢	لم يعتبر الشارع فيها كيفة خاصة
١٩٢	عدم وجوب السورة في العرئص مع لاصطرر حتى انصرورة العرفة
١٩٥	محلل السورة بعد الحمد
١٩٥	حكم ما لو خالف لترتيب وقدم السورة على الحمد
	هل يكتفي المصلي - فيما لو خالف الترتيب عمداً أو سهواً - بإعادة السورة
١٩٨	أو غيرها بعد الحمد أم عليه استنف انقراءة ؟
	تنبيه فيما حكى عن الشهيد في الذكرى من قوله لو لم يحب السورة
٢٠١	لم يصبر التمدن على الأقرب
٢٠٢	عدم حوار قراءة شيء من سور العرائم في العرئص
٢٠٧	فيما يظهر من ميل صاحب المدارك بل القوب بحرر فراءة العرائم في الصلاة
	في أن لمتنادر من الأحبار الناهية عن فراءة العرائم بردة الحكم الوصعي
٢١٠	لا محص الحكم التكليفي
٢١٢	هل تنطل الصلاة بقراءة العرائم من حيث هي أم لا تنطل إلا بفعل السجدة ؟
	فيما لو تعذر عليه السجدة وحر له فراءة العريمة حشراً في غير حال الصلاة
٢١٣	وفي النوافل هل له أن يقرأها في العريضة ؟
	فيما لو جار قراءة العريمة في فريضة في معرض المذكور فهل يحترق بها عن
٢١٤	لسورة الواجبة في الصلاة ؟
٢١٥	عدم الفرق بين قراءة آية السجدة واستماعها
٢١٥	هل تنطل الصلاة بمجرد لاستماع أم لا تنصل إلا بفعل ما يوحه من السجدة ؟
	فيما لو قرأ العريمة سهواً أو سمعها فهل عليه أن يؤخر السجود أو يؤمن في الأثناء
٢١٨	بدلاً عنه ؟

- ٢٢٢ هل يكفي بما أكمله أو بإكمال ما بقي أم لا ؟
- ٢٢٣ حكم ما لو شرع في السورة ثم ذكر قبل بلوغ آية السجدة أو بعده ...
جوار قراءه المراثم في الوافل والسجود في الأثناء عند فراءه آية السجدة أو
استماعها.
- ٢٢٤ استحباب السجود أولاً إذا كانت السجدة في آخر سورة ثم للقيام وقراءة
الفاتحة ثم الركوع.....
- ٢٢٥ عدم جوار قراءة ما بعد الوصل بقراءته
- ٢٢٧ هل تسقط لصلاة بقراءة ما يعرب لو فت بقراءته ؟ ..
- ٢٣٠ حكم ما لو شرع في السورة بطويلة نظر نعمة أو عصة عن طولها ثم نته
عدم جوار القرآن بين سورتين في قراءة ركعة واحدة..
- ٢٣١ فيما قيل من كراهه القرآن بين السورتين...:
- ٢٣٣

تنبيهات

- ٢٣٦ ١ - هل تسقط الصلاة بالقرآن بين السورتين بناءً على حرمته ؟
- ٢ - موضوع القرآن هو ما لو قرأ الأكثر من سورة بقصد حرثته من القراءة
المعتبرة في الصلاة
- ٢٤٠ ٣ - اختصاص حكم القرآن بحرمته وكراهة بغيره دون إعادته
- ٢٤٢ وجوب الجهر بالقراءة في الصبح وأولتي المغرب والعشاء والإحفات بها في
الطهريين وثالثه المغرب والأخيرين من العشاء
- ٢٤٣ فيما حكى عن ابن الحبيب والسيد المرتضى من جوار الجهر بالقراءة فيما يحافت
بها أو الإحفات فيما يجهر بها ...
- ٢٤٤ استحباب الجهر بالقراءة في الأولين من طهر يوم الجمعة
- ٢٥٨ أقل الجهر والإحفات
- ٢٦٠ اعتبار عدم الإحاط في الجهر والإحفات
- ٢٦٨ عدم الجهر على النساء..
- ٢٦٩

- هل تبطل صلاة المرأة بالإجهار مع سماع لأجسي؟ ٢٧٢
- هل على النساء الإحفات في المواضع التي يجب الإحفات فيها؟ ٢٧٣
- حكم الخشني المشكل في المحر بالقراءة والإحفات بها ٢٧٥

مستونات القراءة

- ١ - الجهر بالبسملة في مواضع الإحفات في أوّل الحمد وأوّل السورة. ٢٧٦
- بيان الأقوال في المقام ٢٧٦
- عدم الفرق في استحباب الجهر بالبسملة بين الإماموم وعمره ٢٨٤
- ٢ - الترتيل في القراءة ٢٨٦
- ٣ - قراءة سورة بعد الحمد في السواقل .. ٢٩١
- هل يجوز الاكتفاء بأقل من سورة على سسر تنوطين؟ ٢٩٢
- جواز قراءة أكثر من سورة في السواقل ٢٩٢
- ٤ - القراءة بالسور القصار في الظهرين والمغرب والأعلى والطارق وما شاكلهما ٢٩٣
- في العشاء والمزمل والمذكر وما مائهما في الصبح ٢٩٣
- بيان المراد بالسور الطول والمثين والمفضل والمثنى ٢٩٥
- محدد السور الطوال ٢٩٥

مروع

- ١ - استحباب قراءة سورة في الركعة الثانية من العريضة غير السورة المقروءة ٢٩٧
- في الركعة الأولى ما عدا سورة التوحيد .. ٢٩٧
- ٢ - كراهة ترك قراءة سورة التوحيد في جميع الفرائض ٢٩٨
- ٣ - استحباب القراءة في الفرائض بسورتين بعدد والتوحيد ٢٩٨
- ٥ - قراءة سورة الإنسان في الركعة الأولى وسورة العاشية في الركعة الثانية من ٣٠٠
- عداة الخمس والاثني ٣٠٠
- استحباب قراءة سورتي الجمعة والأعلى في المغرب ولعشاء ليلة الجمعة .. ٣٠١
- فيما يظهر من بعض الأخبار من استحباب سورة الصافقين في ثاية العشاء
- ليلة الجمعة ٣٠٤

- استحباب قراءة سورتي الجمعة والأعلى في المغرب ولعشاء ليلة الجمعة ٣٠٤
- استحباب قراءة سورتي الجمعة والتوحيد في صبيحة الجمعة ٣٠٤
- استحباب قراءة سورتي الجمعة ولما فقيس في الظهر والعصر من يوم الجمعة ٣٠٥
- فيما نُسب إلى بعض أرباب الحديث من وجوب قراءة السورين المذكورتين في الظهرين من يوم الجمعة ٣٠٥
- ٦ - قراءة السور القصار ولإسرها في نوافل النهار والسور الطوال والجهر بها في نوافل الليل ٣١١
- تحفيف القراءة مع صيق الوقت ٣١٣
- ٧ - قراءة سورتي النجم والتوحيد في الركعتين الأولىين من صلاة الرواق وباقية المغرب والليل وركعتي الفجر وركعتي الطواف والإحرام ٣١٣
- هل المصحف قراءة التوحيد في الأولى وتوحيد في الثانية أو العكس ؟ ٣١٤
- ٨ - قراءة سورة التوحيد ثلاثين مرة في كل ركعة من أولي صلاة الليل ٣١٦
- استحباب قراءة السور لطوال في لوني من ثمان ركعات من صلاة ليل ٣١٧
- استحباب قراءة سورة التوحيد في ركعات الوتر ٣١٨
- فما ظهر من بعض الروايات من قراءة المعوذتين في ركعتي الشمع ٣١٩
- هل المراد بقراءة المعوذتين في ركعتي شمع قراءتهما في كل من الركعتين أو قراءة كل منهما في كل ركعة ؟ ٣٢٠
- استحباب سماع الإمام من خلفه لقراءة بجهريه وشهادتين وسائر الأدكار ما لم يطلع العلو المقرط ٣٢٠
- استحباب سؤال الرحمة والاستعاذة من نعمة عند مرور المصلي بآيتينهما ٣٢١
- استحباب قول : «كذلك الله ربّي» مرة أو مرتين أو ثلاثاً بعد قراءة سورة التوحيد ٣٢٢
- استحباب الاستعاذة أمام القراءة في الركعة الأولى ٣٢٣
- بيان صيغة الاستعاذة ٣٢٥
- تنبيه في استحباب الإحفات بالاستعاذة ٣٢٨
- مسائل سبع
- ١ - عدم جواز قول : «آمين» في آخر الحمد ٣٢٩

٤٨٩ فهرس الموضوعات
٣٣٤ بطلان الصلاة بقول « آمين » في آخر الحمد
٣٣٧	عدم الفرق بين العريضة والدفعة في حرمة قول « آمين » ومطلبتها للصلاة
	هل حرمة قول « آمين » ومطلبتها للصلاة تختص بما بعد الفاتحة أو نعم سائر
٣٣٧	أحوال الصلاة ؟
٣٣٩	جوار قول : « آمين » بل وجوبه في حال التفتة
٣٣٩	٢ - الموالاة في القراءة شرط في صحتها
٣٤٠	بيان المراد بالموالاة
٣٤١	حكم ما لو قرأ في حلال انقراءة من سورة أخرى غيرها
	استشف القراءة فيما لو قرأ في حلالها من سورة أخرى أو سكت سكوتاً مدياً
٣٤٤	للتواني
٣٤٥	وما قبل من إعادة الصلاة لو نوى قطع لقراءته وسكت
٣٤٦	حكم ما لو سكت في حلال لقراءة لا نسبة القطع أو نوى القطع ولم يقطع
٣٤٧	٣ - « الصحن » و « ألم بشرح » سورة واحدة وكذا « بعين » و « لا يلاف »
٣٥٢	هل ينتهي إلى السجدة بين السور ؟
٣٥٣	٤ - حكم ما إذا حافت في موضع لجهر أو عكس جاهلاً أو مدياً
٣٥٦	بيان المراد بالجاهل في المقام
٣٥٨	حكم ما لو تذكر أو علم في الأثناء بوجوب جهر عليه أو الإحفات
٣٥٨	٥ - إجراء التسبيحة عن الحمد في الركعتين لأحيرتين
٣٥٨	بيان الأقوال في مقدار التسبيحة

فوائد :

- ١ - يعني ضم الاستعفار أو شيء من الأدعية في التسبيحات
- ٢ - الرائد عن القدر الواجب في التسبيح ليس جزءاً مستحقاً مستقلاً
- ٣ - حكم ما لو كان من هادته التسبيح في الأخيرتين فقام إلى الثالثة وقرأ الحمد برعم أنها الثانية فذكر في أثناء أو بعد انفرغ أنها الثالثة

- ٤ - فيما لو شرع في التسبيح أو الفاتحة فهل له العدول إلى الآخر؟ ٣٧٣
- ٦ - حكم من قرأ سورة من العزائم في النوافل أو قرأ غيره وهو يستمع ٣٧٥
- ٧ - المعوذتان من القرآن وجواز قراءتهما في الصلوات فرضها وتفلها ٣٧٦
- فيما نسب إلى بعض العامة من القول بأن المعوذتين ليستا من القرآن ٣٧٦

قرعان :

- ١ - تصريح غير واحد بوجوب تعيين السورة بعد الحمد قبل الشروع في البسملة المشتركة بين السور ٣٧٨
- ٢ - حكم العدول من سورة إلى أخرى ٣٨٥
- هل يعتبر في جواز العدول عن الجحد والتوحيد إلى الجمعة والمنافقين التحديد بعدم تجاوز النصف؟ ٣٩٣
- بيان المراد بجواز العدول إلى الجمعة والمنافقين من الجحد والتوحيد وكذا من غيرهما ٣٩٤
- هل يختص جواز العدول بالجمعة أم يعم الظهر من يومها أو مع العصر أيضاً أم مطلق صلاة يوم الجمعة حتى الصباح؟ ٣٩٥
- هل يحرم العدول عن الجمعة والمنافقين إلى غيرهما في الصلاة التي يجوز العدول فيها إليهما عن التوحيد والجحد؟ ٣٩٨
- فيما حكم عن المحقق الثاني وغيره من القول باختصاص جواز العدول عن الجحد والتوحيد بالناسي ٣٩٨
- تنبيه : في أنه متى عدل عن سورة وجب عليه إعادة البسملة ٤٠٠

الواجب الخامس : الركوع

- تعريف الركوع ٤٠١
- وجوب الركوع مرة واحدة في كل ركعة ٤٠٢

ما يجب في الركوع:

- ١- الانحناء بقدر ما يمكن وضع اليدين على الركبتين ٤٠٢
- هل يكون فرق بين ركوع الرجل والمرأة؟ ٤١٠
- هل يجب وضع اليدين على الركبتين حال الركوع؟ ٤١١
- حكم ما إذا كانت يده في الطول بحيث تبلغ ركبتيه من غير انحناء ٤١٣
- حكم ما إذا لم يتمكن من تمام الانحناء لعارض ٤١٣
- هل هوئي الركوع مقدمة لتحصيله؟ ٤١٤
- حكم ما إذا عجز أصلاً عن الانحناء ٤١٦
- حكم ما لو كان كالراكع خلقة أو لعارض ٤١٦
- ٢- الطمأنينة في الركوع بقدر ما يؤدي واجب الذكر ٤٢٠
- هل الطمأنينة في الركوع بقدر الذكر الواجب ركناً؟ ٤٢٢
- حكم ما لو شرع في الذكر الواجب قبل البلوغ إلى حد الركوع أو أتمه ناهضاً ناسياً أو هامداً ٤٢٣
- حكم ما لو كان مريضاً لا يتمكن من الطمأنينة في الركوع ٤٢٤
- وجوب الإتيان بتمام الذكر حال الركوع ٤٢٥
- ٣- رفع الرأس من الركوع ٤٢٥
- عدم جواز الهوي للسجود قبل الانتصاب من الركوع إلا لعذر ٤٢٧
- حكم ما لو هوى للسجود قبل انتصابه لعذر أو نسياناً فارتفع العذر أو ذكر قبل وضع الجبهة على الأرض ٤٢٧
- وجوب اعتماد ما يفتقر إليه في الانتصاب من الركوع ٤٣٠
- عدم الفرق في وجوب الاعتدال في الرفع من الركوع بين القريضة والنافلة ٤٣٠
- ٤- الطمأنينة في الانتصاب وتعريفها ٤٣١
- جواز السكون بعد الاعتدال ما لم يكن ذلك بالسكوت الماحي لصورة الصلاة ٤٣٢
- ٥- وجوب الذكر في الركوع ٤٣٢

هل يتعين التسبيح أو يكفي مطلق الذكر؟ ٤٣٣

فيما إذا وجب التسبيح فهل يجب مطلق التسبيح أو لا بد من تسبيحة كبرى؟ ٤٣٣
فيما إذا وجب مطلق الذكر فهل يجب مسماه أو لا بد من كونه بقدر تسبيحة

كبرى أو ثلاث صغريات؟ ٤٣٤

أدلة القول بتعين التسبيح ٤٣٥

جزئية كلمة «وبحمده» للتسبيحة الكبرى ٤٤٤

فائدة: في معنى التسبيح ٤٤٨

أجزاء تسبيحة نامة كبرى أو ثلاث صغريات للمختار ٤٤٩

أجزاء تسبيحة واحدة صغرى عند الضرورة ٤٤٩

هل يجب التكبير للركوع؟ ٤٥١

مستوفات الركوع:

١ - التكبير للركوع قائماً متصباً ٤٥٥

هل يجوز الإتيان بالتكبير حال الهوي للركوع؟ ٤٥٥

استحباب كون وقت ما يكبر رافعاً يديه بالتكبير محاذياً أذنيه ويرسلهما ثم يركع ٤٥٦

٢ - وضع اليدين على الركبتين مفرجات الأصابع ٤٥٧

فيما لو كان بإحدى اليدين عذر يمنع من الوضع وضع الأخرى ٤٥٧

٣ - ٥ - رد الركبتين إلى الخلف وتسوية الظهر ومدّ العنق موازياً للظهر ٤٥٨

هل يستحب رفع اليدين لرفع الرأس من الركوع؟ ٤٦٠

هل يعتبر التكبير مع رفع اليدين لرفع الرأس؟ ٤٦٢

٦ - الدعاء بالمأثور أمام التسبيح ٤٦٤

٧ - التسبيح ثلاثاً بالتسبيحة الكبرى أو خمساً أو سبعا فما زاد ٤٦٤

٨ - رفع الإمام صوته بالذكر في الركوع ٤٦٧

٩ - قول «سمع الله لمن حمده» بعد الانتصاب من الركوع ٤٦٧

هل يستحب التحميد للمأموم فقط؟ ٤٦٨

فهرس الموضوعات	٤٩٣
هل يجوز الإتيان بالسبعة حال الارتفاع من الركوع؟	٤٧١
١٠ - الدعاء بالمأثور بعد السبعة	٤٧٢
١١ - الصلاة على محمد وآله في الركوع والسجود	٤٧٢
مكروهات الركوع:	
١ - كون اليدين تحت الثياب حال الركوع	٤٧٣
٢ - تقاطؤ الرأس ورفع بهيئ يكون أعلى من الجسد	٤٧٥
٣ - التطليق	٤٧٦
فهرس الموضوعات	٤٧٩

